
بيت الحكمة
تاريخ الوزارات العراقية
في العهد الجمهوري
١٩٥٨ - ١٩٦٨
الجزء الخامس
١٤ مايس ١٩٦١ - ٨ شباط ١٩٦٣
تنقيح
أ.د. نوري عبد الحميد العاني
أ.د. علاء جاسم محمد الحربي
الطبعة الثانية
منقحة ومزيدة
بغداد
١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

تاريخ الوزارات العراقية

في العهد الجمهوري

١٩٥٨-١٩٦٨

د. جعفر عباس حميدي

الطبعة الاولى
١٤٢٥هـ-٢٠٠٤

بيت الحكمة

تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري

١٩٥٨ — ١٩٦٨

الجزء الخامس

١٤-١٥ مايس ١٩٦١ — ٨ شباط ١٩٦٣

تنقيح

أ. د. نوري عبد الحميد العاني   أ. د. علاء جاسم محمد الحربي

الطبعة الثانية
منقحة وموسعة

بغداد
١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

عنوان الكتاب : تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨
الجزء الخامس ١٤/١٥ مايس ١٩٦١- ٨ شباط ١٩٦٣
تنـــقـــيح : أ. د. نوري عبد الحميد العاني - أ. د. علاء جاسم الحربي
الناشــــــر : بيت الحكمة / بغداد
الطبعــــــة : الثانية المنقحة ٢٠٠٥

بيت الحكمة- العراق- بغداد- ص ب (٥٣٦٤٠) مكتب بريد الأقصى
هـــــاتف : ٣ - ٤١٤١٢٠١ فاكـــــــس ٤١٦٤٩٥٠
E- Mail : baytalhikma@yahoo.com

المقدمة :

استمر عبد الكريم قاسم خلال عام ١٩٦١ و١٩٦٢، في سياسته الفردية ورفض مبدأ القيادة الجماعية ، واستمرت كذلك معارضته التيار القومي. وشهد عام ١٩٦١ تغييرا وزاريا تمثل بمجيء ثلاثة وزراء جدد، هم باقر الدجيلي ورشيد محمود وعادل جلال بعد استقالة عباس البلداوي ومصطفى علي ، اللذين لم يكونا منسجمين مع عبد الكريم قاسم، وهو ما يؤكد استمرار المعارضة لسياسته حتى في داخل مجلس الوزراء ، وعبرت المعارضة عن موقفها في إضراب البانزين آذار ١٩٦١ .

استغل عبد الكريم قاسم انهاء الحماية البريطانية على الكويت في حزيران ١٩٦١ ليطالب بعودتها إلى العراق ، إذ انه سيحقق هدفين ؛ الأول إعادة الكويت إلى العراق ليصبح بطلا وطنيا وقوميا ، وليكون ذلك مدخلا لتحقيق الهدف الثاني وهو الحد من قدرة المعارضة لسياسته. وقد اخفق في تحقيق هدفيه المذكورين بسبب الموقف العربي والغربي. وكان لهذا الاخفاق أثره في استمرار المعارضة ولاسيما ان الكويت قد أصبحت عضوا في جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة.

وفي الوقت الذي طالبت فيه حكومة عبد الكريم قاسم باستعادة الكويت ، فانها كانت تجري مفاوضات بدأت في نيسان ١٩٦١ مع شركات النفط بشان الحد من استغلالها ثروة العراق . وقد استمرت المفاوضات التي رأسها عبد الكريم قاسم نفسه ، حتى تشرين الأول ١٩٦١ ، وحين اصرت الشركات على موقفها المتعنت اصدرت حكومة عبد الكريم قاسم في كانون الأول القانون رقم (٨٠) الذي سيطرت بموجبه الحكومة العراقية على ٩٩,٥ % من الأراضي العراقية ، وبذلك يكون القانون رقم (٨٠) اخطر واهم تشريع بشان النفط حتى عام ١٩٦١، حتى انه عد أول عمل ثوري بعد تأميم قناة السويس .

في ذروة صراع حكومة عبد الكريم قاسم مع شركات النفط ومحاولاته لاستعادة الكويت انفجرت أزمة داخلية في أيلول ١٩٦١ تمثلت بالحركة المسلحة التي تزعمها الملا مصطفى البارزاني في شمال العراق، وهناك من ربط بين قيام الحركة وتعقد

المفاوضات مع شركات النفط التي حثت البارزاني على اعلان حركته لاضعاف موقف الحكومة .

أما ابرز الأحداث الخارجية التي تركت اثرها في اوضاع العراق الداخلية فهو سقوط تجربة الوحدة بانفصال سوريا عن مصر في ٢٨ ايلول ١٩٦١ الحدث الذي جعل عبد الكريم قاسم يتنفس الصعداء ، إذ لم يعد خصمه الرئيس جمال عبد الناصر رئيسا لدولة تجاور العراق واصبح شريكا لنظام الحكم الجديد القائم في سوريا في عدائه للرئيس عبد الناصر. لهذا اتجه عبد الكريم قاسم لمد جسور التعاون مع النظام الجديد في سوريا بعد ان اعترف به وكان العراق أول قطر عربي يصله ممثل دبلوماسي سوري بعد الانفصال .

ولنا ان نشير إلى ان طبيعة بعض الأحداث جعلتنا نتناولها بنحو مستقل حفاظا على وحدة الموضوع لان تجزئتها تحدث ارباكا كما هو الحال في مفاوضات النفط التي استمرت زهاء سبعة أشهر ، وكذلك الدعوة لاستعادة الكويت والحركة المسلحة في شمال العراق . وقد حرصنا على ان نورد آراء عديدة وروايات عن الحدث الواحد يناقض بعضها بعضها الآخر تاركين للقارئ تكوين صورة شاملة عن الحدث، وظهر ذلك واضحا عند الحديث عن أسباب حركة البارزاني والتغيير الوزاري والموقف من الانفصال .

كما واجهت حكومة عبد الكريم قاسم خلال المدة كانون الثاني ١٩٦٢- ٨ شباط ١٩٦٣، مشاكل وصعوبات على الصعيدين الداخلي والخارجي، بعضها يرجع الى عام ١٩٦١، واستمرت تداعياتها خلال المدة موضوعة البحث.

وتعد مسألة الكويت ودعوة عبد الكريم قاسم الى استعادتها من القضايا الصعبة التي واجهتها حكومته حتى سقوطها في الثامن من شباط ١٩٦٣ اذ كانت لها تأثيراتها في المستويات كافة. كما ان الحركة المسلحة التي استمرت في شمال العراق واستنزافها الامكانات المادية والبشرية كانت من الاحداث الخطيرة خلال المدة موضوعة البحث.

ومن القضايا التي واجهت حكومة عبد الكريم قاسم مسألة النفط وموقف الشركات الغربية من مطالب العراق. وبما ان هذه الموضوعات لا يمكن تناولها بحسب التسلسل الزمني، لذلك رأينا من المناسب تناولها كموضوعات حفاظاً على وحدة الموضوع.

ومن المسائل التي تناولها هذا الجزء الأحزاب السياسية وموقفها من حكم عبد الكريم قاسم، فضلاً على قضية الدستور والانتخابات ومواقف الاحزاب.

اما القوانين والانظمة والتشريعات والاتفاقيات التجارية والثقافية وغيرها من الاحداث فقد تمّ التعرض إليها ضمن سياقها. وكان لزاماً علينا متابعة تفاصيل الآثار السلبية التي تركتها سياسة عبد الكريم قاسم تجاه الاحداث البارزة عام ١٩٦٢ وهو الأمر الذي أدى الى عزلته والتباعد بينه وبين حلفائه من الشيوعيين والوطنيين الديمقراطيين التقدميين الذين ظلوا- على الرغم من انهم كانوا يعدون حكمه حكماً عسكرياً فردياً- يبذلون المحاولات لمدّ الجسور معه واظهار تعاونهم وخشيتهم من قيام حكم قومي في العراق.

وازداد التذمر الشعبي في الأشهر الأخيرة من حكم عبد الكريم قاسم على نطاق واسع. عبّر هذا التذمر عن نفسه بالاضرابات والتظاهرات المتواصلة التي قام بها العمال والطلبة. واصبح سقوط النظام متوقعاً بين لحظة واخرى.

المنقّحان



الوزارة العراقية عام ١٩٦١ .

كانت الوزارة منذ مطلع عام ١٩٦١ تتكون على النحو الآتي : -

١ - اللواء الركن عبد الكريم قاسم - رئيس الوزراء ووكيل وزير الدفاع [1] .

٢ - الزعيم الركن أحمد محمد يحيى - وزير الداخلية ووكيل وزير الاصلاح الزراعي .

٣ - السيد حسن الطالباني - وزير المواصلات ووكيل وزير الشؤون الاجتماعية .

٤ - اللواء الطبيب محمد عبد الملك الشواف - وزير الصحة .

٥ - الزعيم فؤاد عارف - وزير دولة ووكيل وزير الزراعة.

٦ - الزعيم الركن اسماعيل إبراهيم عارف - وزير المعارف .

٧ - د . محمد سلمان . - وزير النفط .

٨ - د . مظفر حسين جميل - وزير المالية .

٩ - السيد مصطفى علي - وزير العدل .

١٠ - د . هاشم جواد - وزير الخارجية .

١١ - الزعيم الركن محيي الدين عبد الحميد - وزير الصناعة .

١٢ - د . طلعت الشيباني - وزير التخطيط .

١٣ - د . فيصل السامر - وزير الارشاد .

١٤ - السيد عباس البلداوي - وزير البلديات .

١٥ - السيد ناظم الزهاوي - وزير التجارة .

١٦ - السيد حسن رفعت - وزير الاشغال [2] .

والملاحظ ان التشكيلة الوزارية قد حققت نوعاً من التوازن بين العسكريين والمدنيين ، وقد ضمت ثلاثة وزراء كرد هم : حسن الطالباني وزير المواصلات

---

[1] الملاحظ ان عبد الكريم قاسم ظل يشغل هذا المنصب منذ التشكيلة الوزارية الأولى حتى نهاية حكمه .

[2] وزارة العدل ، مجموعة القوانين والانظمة ، للسنة ١٩٦١ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ١٩٦٢ .

والزعيم فؤاد عارف وزير الدولة ، أما الأخير فكان حسن رفعت وزير الاشغال . وتجدر الإشارة إلى ان هذه التشكيلة هي ذاتها التي كانت موجودة عام ١٩٦٠. ومع ان عبد الكريم قاسم طالما تبجح بان وزارته مدنية لكن العسكريين كانوا يحتكرون نحو نصف مراكز صنع القرار وكان معظمهم من زملاء عبد الكريم قاسم في الجيش في سبيل المثال كان احمد يحيى يدير وزارتين اما اسماعيل العارف فكان يدير ثلاث وزارات هي المعارف والزراعة والارشاد في تشرين الاول ١٩٦١ وأصبح هو الذي يرشح اصدقاءه واصدقاء رئيس الوزراء من العسكريين ومن المدنيين الذين يتوسم فيهم الطاعة والولاء للزعيم لملء الوزارات بل ان العسكريين صاروا يشغلون الكثير من الوظائف المدنية الاخرى ولاسيما المتصرفين (المحافظين).

أما مجلس السيادة فكان يتألف من محمد نجيب الربيعي رئيسا وعضوية كل من محمد مهدي كبة وخالد النقشبندي . ويذكر ان محمد مهدي كبة كان قد قدم استقالته من عضوية المجلس منذ شباط ١٩٥٩ إلا ان عبد الكريم قاسم لم يوافق عليها، وهو ما دفعه إلى عدم حضور اجتماعات المجلس. وظل الحال هكذا حتى كانون أول ١٩٦١، إذ صدر البيان رقم ٣ ، وهذا نصه : " بناء على ما تقتضيه المصلحة العامة ، ونظرا للظروف الطارئة الخاصة بعضوية مجلس السيادة واستنادا إلى ما جاء في بياننا المرقم ١ والمؤرخ في ٢٦ ذي الحجة سنة ١٣٧٧ هجرية الموافق في الرابع عشر من تموز سنة ١٩٥٨ ميلادية أصبح تأليف مجلس السيادة على الوجه الآتي:-

١ - الفريق الركن محمد نجيب الربيعي - رئيسا .
٢ - السيد عبد المجيد كمونة - عضوا .
٣ - السيد رشاد عارف - عضوا .

بغداد الأول من شهر كانون الأول ١٩٦١ ميلادية " [١] .

وكان هذا البيان (رقم٣) آخر بيان أصدره عبد الكريم قاسم بتوقيع القائد العام للقوات المسلحة الوطنية. كان العضوان الجديدان شخصيتين غير معروفتين سياسيا. كان عبد المجيد كمونة من مواليد مدينة كربلاء سنة ١٩١١ وتخرج في كلية الحقوق سنة ١٩٣٤ وعمل في الوظائف الادارية وتدرج في سلكها حتى اصبح مفتشا اداريا ثم عضوا في مجلس الخدمة وكان صديقا قديما لعبد الكريم قاسم وقد عين عضوا في

---

[١] جريدة الثورة في ٥ / ١٢ / ١٩٦١ .

مجلس السيادة بدلا من محمد مهدي كبة الذي استقال منذ ٨ شباط ١٩٥٩ وانقطع عن حضور اجتماعات المجلس. اما رشاد عارف فهو شخصية كردية ولد في كركوك سنة ١٩١٠ وتخرج في كلية الحقوق سنة ١٩٣٤ ثم عمل بوظيفة مفتش عدلي وأصبح حاكما في مدينة السليمانية ثم رئيسا لمحكمة استئناف كركوك قبل الثورة ثم عين عضوا في محكمة التمييز في ٢٧ آب ١٩٥٨ ورئيسا للجنة التطهير العليا فضلا عن وظيفته. وقد عين بدلا من خالد النقشبندي الذي وافاه الأجل في تشرين الثاني ١٩٦١ أي ان مجلس السيادة ظل يحتفظ بتركيبته السابقة ممثلا للسنة والشيعة والكرد.

ومن الضروري الإشارة إلى ان الوزارة شهدت تغييرات في بعض الحقائب الوزارية، فلقد اعفي الدكتور فيصل السامر من وزارة الارشاد ونقل الى السلك الخارجي واستقال عباس البلداوي ومصطفى علي لأسباب صحية وترك الوزارة في اول تشرين الاول الزعيم المتقاعد فؤاد عارف بعد اعلان الحركة المسلحة في الشمال وقيل ان ذلك كان بضغط من الكرد انفسهم، فأسندت حقيبة وزارة البلديات في ١٥ مايس ١٩٦١ إلى باقر الدجيلي بدلا من عباس البلداوي . وباقر الدجيلي من مواليد النجف عام ١٩١٧ واتم دراسته الاعدادية فيها ، تخرج في كلية الحقوق عام ١٩٤٠، وتقلد مناصب ادارية عديدة في مختلف الالوية (المحافظات) العراقية ، حتى عين متصرفا للواء الحلة عام ١٩٥٩ ثم متصرفا للواء السليمانية[1].

كذلك اسندت وزارة العدل في ١٤ مايس إلى رشيد محمود بدلا من مصطفى علي ورشيد محمود من مواليد ١٩٠٦، تخرج في كلية الحقوق علم ١٩٢٨، ودرس الاقتصاد السياسي في بريطانيا عام ١٩٣٠ ، تقلد مناصب مختلفة في وزارات عدة ثم مارس المحاماة من عام ١٩٤١ حتى عام ١٩٤٩، آخر المناصب التي تقلدها قبل استيزاره انه كان رئيسا لديوان التدوين القانوني عام ١٩٥٨ [2]، في حين اسندت وزارة الزراعة في ١٤ مايس أيضا إلى عادل جلال بعد ان كان يشغلها وكالة فؤاد عارف فضلا عن اشغاله منصب وزير للدولة . وعادل جلال من مواليد خانقين ١٩١٩، أتم دراسته الثانوية في الموصل، وتخرج في الكلية العسكرية سنة ١٩٣٨،

---

[1] دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠ ، المصدر السابق ، ص ٤٠٢ .

[2] المصدر نفسه ، ص ٤٣٧ .

وتقلد مناصب عسكرية عديدة، وعين بعد الثورة متصرفا للواء الديوانية ثم متصرفا للواء ديالى [١] .

كما ان وزارة الارشاد كانت قد اسندت إلى اسماعيل إبراهيم العارف (وكالة) فضلا عن منصبه وزيرا للمعارف .

أما أسباب تلك التبدلات الوزارية فيقول باقر الدجيلي ، ان عبد الكريم قاسم كان قد ضاق ذرعا بتصرفات بعض الوزراء الذين كانوا ينقلون ما يدور في مجلس الوزراء إلى جهات حزبية وسياسية، ففي سبيل المثال كان عباس البلداوي ينقل ما يدور في المجلس إلى كامل الجادرجي ، وفؤاد عارف ينقلها إلى الملا مصطفى البارزاني ، فقرر عبد الكريم قاسم اقالة بعضهم [٢] .

أما العميد خليل إبراهيم الزوبعي ، فقد اكد ان الوزراء هم الذين قدموا استقالاتهم بعد ان أصر قاسم على سياسته المعادية للجمهورية العربية المتحدة، واستمرار حالة الفوضى السياسية ، وعدم جدية قاسم للقيام باصلاحات جذرية ، واضاف الزوبعي أيضا ان كامل الجادرجي هو الذي حث عباس البلداوي على الاستقالة [٣] .

أما ما يتعلق الأمر بإسناد وزارة الزراعة إلى عادل جلال بعد ان كان يشرف عليها فؤاد عارف فقد اشار الأخير إلى انه كان يشغلها وكالة ، وقد احتفظ بمنصبه بوصفه وزيرا للدولة [٤] ، وهناك من يذكر ان اقالة فيصل السامر كانت للحد من النشاط اليساري [٥] .

---

[١] دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠ ، ص ٤٠٢ .

[٢] مقابلة مع باقر الدجيلي ، اجراها الدكتور علاء جاسم الحربي في ٢٥ / ١ / ٢٠٠١ .

[٣] مقابلة مع العميد خليل إبراهيم الزوبعي ، اجراها الدكتور علاء جاسم الحربي في ٢٥ / ١ / ٢٠٠١ .

[٤] مقابلة مع فؤاد عارف ، اجراها الدكتور علاء جاسم الحربي في ٢٥ / ٧ / ٢٠٠٠ .

[٥] خضير حسن سلمان ، التطورات السياسية الداخلية في العراق ٨ شباط – ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، بغداد ١٩٩٨ ، ص ٧١ .

الجبهة القومية

من بين أهم الأحداث في هذه الحقبة قيام الجبهة القومية في آذار ١٩٦١. وقد ضمت الجبهة حزب البعث وحركة القوميين العرب وحزب الاستقلال والرابطة القومية وبعض الناصريين والحزب العربي الاشتراكي وعددا من المستقلين. في حين يذكر طالب شبيب عضو القيادة القطرية ان قيام الجبهة يرجع إلى أواخر عام ١٩٥٨ وكانت تدعى بالتجمع القومي كما فصلنا ذلك في الجزء الرابع من هذا الكتاب. وقد انحلت بسبب ظروف القمع التي تعرض لها القوميون ثم أعيد تشكيلها مجددا.

وعلى الرغم من ان الجبهة لم تقم بدور أساسي في اسقاط حكم عبد الكريم قاسم ، لكنها ربما أسهمت في كشف مساوئ النظام ، والدعوة إلى إقامة حكومة قومية، وحملت في بياناتها الحزب الشيوعي وعبد الكريم قاسم مسؤولية تطورات الأحداث في شمال العراق بحسب ما جاء في بيانها الصادر في أواخر أيلول ١٩٦١.

كما أصدرت الجبهة بيانا في ايلول ١٩٦١ بمناسبة الذكرى السنوية لاعدام رجال حركة الموصل ١٩٥٩ وأرادت من هذه الذكرى ان تكون حافزا للتخلص من الحكم الفردي ، واشارت الجبهة في بيانها المذكور إلى الحملة التي يشنها الحزب الشيوعي العراقي على التنظيم الحزبي والتدابير الارهابية ضد فئات الشعب وطبقاته. ودعت إلى مضاعفة النضال الوطني لانهاء الحكم (الدكتاتوري) واقامة حكم شعبي عربي ديمقراطي[1].

فضلا عن ذلك كانت الجبهة تؤكد ان الوطن العربي وحدة سياسية متكاملة وان التجزئة حالة فرضها الاستعمار ، كما انها تسعى لتحرير فلسطين والأجزاء السليبة من الاستعمار ، وتؤمن بسياسة الحياد الايجابي وتتبنى الاشتراكية المستمدة من واقع الشعب العربي وظروفه الخاصة ، وتحارب الشيوعية والصهيونية والاستعمار [2] .

وتجدر الإشارة إلى ان حركة القوميين العرب كانت قد انسحبت من الجبهة القومية في تموز ١٩٦١ نتيجة لتأزم العلاقات بين الأحزاب والقوى القومية داخل الجبهة وهو أمر مهم، ولكون الجبهة لم تضم جميع القوى القومية فقد بقي خارج الجبهة الحزب العربي الاشتراكي والرابطة القومية والحزب الإسلامي وذلك بسبب عدم فاعلية تلك الأحزاب.

---

(١) نضال البعث ، جـ ٧ ، ص ١٤٥- ١٤٧ .

(٢) د . ليث الزبيدي ، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق ، بغداد ١٩٧٩ ، ص ٥١٨ .

وعللت حركة القوميين مواقفها إلى عدم قدرتها على جمع أطراف النضال القومي في العراق في ظل الاوضاع الراهنة ، في حين ان حزب البعث العربي الاشتراكي أشار إلى ان الكتل القومية على الرغم من رفعها شعار اسقاط النظام، لم تقدم على التعاون بسبب دورانها في فلك السياسة الرسمية للجمهورية العربية المتحدة، تلك السياسة التي كانت قد دخلت صراعا شاقا مع حزب البعث القى بظلاله على علاقة العناصر القومية بقيادة الحزب في العراق، وهو ما أدى بالنتيجة إلى ان يقف وجها بوجه أمام السلطة ومؤيديها من الشيوعيين والقوى السياسية الأخرى[1].

استبدال العملة القديمة

ظلت العملة العراقية التي صدرت في العهد الملكي بموجب قانون العملة العراقية الصادر في نيسان ١٩٣١ هي العملة المتداولة في العراق ، ولم تعمل حكومة ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ على استبدالها أو الغائها إلا في كانون الثاني عام ١٩٦١ .

فقد اصدر رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم بيانا إلى " أبناء الشعب العراقي المظفر " ، وفيما يأتي نصه:-

١ - ان العملة العراقية القديمة التي لا تحمل شعار الجمهورية العراقية سوف تصبح باطلة اعتبارا من يوم ٦ كانون الثاني لسنة ١٩٦١ ، ولا يصح تداولها أو التأديات بها بعد التاريخ المذكور .

٢ - رغبة منا في اعطاء الفرصة الكافية لابناء شعبنا الكريم من الذين لم تسمح لهم اوقاتهم لتبديل ما لديهم من العملة القديمة ، فقد صدرت التعليمات اللازمة إلى البنك المركزي بقبول استلام العملة القديمة وتعويضها بالعملة الجديدة حتى نهاية الشهر الحالي في يوم الثلاثاء ٣١ / ١ / ١٩٦١ بموجب تشريع خاص يصدر هذا اليوم .

الزعيم عبد الكريم قاسم

رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة [2]

---

[1] اقتباسا عن د. خضير حسن سلمان، المصدر السابق، ص ٦٣- ٦٥ .

[2] جريدة الاهالي ، العدد ٦٢٠ في ٥ كانون الثاني ١٩٦١ .

وكان مجلس الوزراء قد اصدر في الرابع من كانون الثاني من العام نفسه القانون رقم (١) لسنة ١٩٦١ ، والخاص بتعويض الاوراق النقدية والمسكوكات التي لا تحمل شعار الجمهورية العراقية ، جاء في مادته الأولى ما يأتي : -

" للبنك المركزي العراقي أو من يخوله ان يعوض بالقيمة الاسمية الاوراق النقدية والمسكوكات التي لا تحمل شعار الجمهورية العراقية والتي تصبح عملة غير قانونية لا تصح التأديات بها اعتبارا من التاريخ المعين في المرسوم الجمهوري رقم ٤١٥ لسنة ١٩٦٠ " .

أما المادة الثانية ، فقد اشارت إلى ان هذا القانون ينفذ في يوم ٦ كانون الثاني لسنة ١٩٦١ وينتهي حكمه بانتهاء الدوام الرسمي في يوم ٣١ كانون الثاني لسنة ١٩٦١.

وجاء في الأسباب الموجهة لهذا القانون ما يأتي : " بالنظر لبقاء كمية من الاوراق النقدية والمسكوكات المتنوعة لدى الجمهور ، وحيث ان غالبية أصحاب هذه العملة من ذوي الدخل المحدود ومن سكان المناطق النائية الذين لم يتيسر لهم التبديل خلال المدة المحددة ، فلا يصح حرمانهم من ملكيتهم قبل اعطائهم فرصة اخيرة.."[١].

خطاب عبد الكريم قاسم في المؤتمر الطبي العراقي الثاني

افتتح المؤتمر الطبي العراقي الثاني يوم ٦ كانون الثاني الذي أقامته الجمعية الطبية العراقية بمناسبة عيد تأسيس الجيش العراقي وقد جرى افتتاحه برعاية اللواء الركن عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء ، في بهو امانة العاصمة (قاعة الشعب).

وقد القى عبد الكريم قاسم خطابا حيا فيه المؤتمرين واعرب عن سروره لحضوره المؤتمر وجاء في خطابه : " قد يفكر البعض باعمال طائشة انه يتصدى إلى جمهوريتنا كلما حاولنا ان ندخل في مفاوضات مع شركات اجنبية لاقرار حق البلاد ... ان جمهوريتنا قد تحررت وان الشعب العراقي يقف بالمرصاد لكل طائش يتصدى بالاعمال الفوضوية أو الاعمال الطائشة على أبناء الشعب الكرام أو يتصدى لمنافعهم العامة".

---

[١] وزارة العدل، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦١ ، ص ١ .

وكرر في خطابه المذكور تحذيره قائلا : " انني احذر الاستعمار ، اننا نقوم بحركات مصممة لوقف كل من يتصدى إلى أبناء شعبنا سواء كان من المستعمر أو أذنابه . كلما اردنا خلق جو من الاستقرار والهدوء للدخول بمفاوضات مع شركات اجنبية تحكمت في بلادنا نرى بين الحين والحين يسخرون اذنابهم وصنائعهم للنيل من جمهوريتنا " [1] .

وردا على الخطاب المذكور انفا، كتبت جريدة الاهالي الناطقة بلسان الحزب الوطني الديمقراطي ، مقالا افتتاحيا في التاسع من كانون الثاني ١٩٦١ بعنوان (الأمور التي تشغل بال الناس وخطاب رئيس الوزراء في يوم عيد الجيش)، اشارت فيه إلى اوضاع البلاد السياسية وضرورة انهاء الاحكام العرفية والاعلان عن لجنة لوضع مشروع الدستور واطلاق سراح الموقوفين والمحتجزين والمبعدين . . . الخ ، وتساءل المقال : "ولكن ماذا في خطاب رئيس الوزراء عن الأمور الأساسية الأخرى كالاحكام العرفية والدستور النهائي، والاوضاع الاقتصادية وحالة الأمن واطمئنان المواطنين وسيادة القانون وعن الموقوفين والمحتجزين وغير ذلك مما يشغل اذهان الناس".

واشارت إلى ان الاستقرار والاطمئنان لا يأتيان من نفسهما من غير تهيئة اسبابهما واعداد متطلباتهما، وأكدت ان من الأسباب التي تهيء للاستقرار قيام المؤسسات الدستورية كالقضاء المستقل الكفوء واقامة الحكم على أساس توزيع العمل والاختصاص والمسؤولية الوزارية والرقابة على اعمال السلطة التنفيذية وسيادة القانون ، ومضت الجريدة تقول : " والكل يعلم ان الاستقرار قد اختل مع وجود الادارة العرفية والمحاكم الخاصة ، فليست الادارة العرفية إذن هي العامل الذي من شأنه ان يحقق الاستقرار " .

واختتمت الجريدة مقالها قائلة : " واخيرا فان الخطاب تضمن أشياء كنا نتمنى لو انه خلا منها، ولا يستبعد ان يكون السبب في ذلك هو الارتجال الذي لا يستحسن في الخطب الرسمية التي تترتب عليها نتائج مهمة ، والذي جرت العادة في أغلب دول

---

[1] جريدة الثورة في ٧ كانون الثاني ١٩٦١.

العالم على تجنبه وعلى كتابة الخطب الرسمية بعد استشارة المسؤولين كل في اختصاصه وفي موضوعه "[1].

من خلال استقرائنا لهذا المقال يتضح انه قد انتقد بشكل صريح الاوضاع السياسية ، كما تضمن نقدا واضحا لشخصية عبد الكريم قاسم الذي كان يرتجل خطاباته ارتجالا ، كما ان لغة المقال كانت تعبر عن معارضة واضحة لسياسة الحكومة. والذي يؤكد صحة ما ذهبنا إليه، التقرير الامني الذي جاء بعنوان (تعليقات الشعب على خطاب سيادة الزعيم)، الذي تهجم كثيرا على الحزب الوطني الديمقراطي ورئيسه كامل الجادرجي وجريدة الاهالي وبالنظر لأهمية التقرير في تسليطه الضوء على موقف الأحزاب والقوى السياسية ندرج نصه:

سيادة الزعيم المنقذ

الموضوع : - تعليقات الشعب على خطاب سيادة الزعيم

لقد كان الخطاب الذي القاه سيادة الزعيم بمناسبة ذكرى تأسيس الجيش خطابا تاريخيا رائعا وحدثا مهما من أحداث الساعة بحيث صار في الامكان معرفة الاهواء الشعبية والتعليقات الفردية كما صار في الامكان استجلاء الآراء القومية والبعثية أو غيرها من الاتجاهات الحزبية الأخرى . وذلك بسبب وضوح المواضيع السياسية التي طرحها سيادة الزعيم هذه المرة بحيث لم نجد هناك أية صعوبة في تحديد تلك التعليقات المهمة من جانب الرأي العام واستجلاء معانيها الحقيقية من كل تلك الاوساط ونذكرها كما يلي :ـ

١ - الاوساط الشعبية

أبدت الاوساط الشعبية ارتياحا عظيما وتأييدا كبيرا لسياسة سيادة الزعيم الامين وهي وان لم تكن تعليقات علمية أو سياسية وذلك بسبب ضعف مدارك هذه الطبقة الثقافية وقلة نموها السياسي إلا انها في الحقيقة والواقع عواطف شعبية عظيمة أساسها الدعاء لمفجر ثورة ١٤ تموز الخالدة وذلك بما وجدوه من سعي سيادته الحثيث نحو رفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي والترفيه عنهم بشكل ينسجم مع

---

[1] الاهالي ٩ / ٦ / ١٩٦١ .

امانيهم الوطنية التي كانت تخالج قلوبهم منذ زمن بعيد وقد كان المقياس الحقيقي لهذه العواطف الحقيقية هو ما يردده عموم الشعب .

(الله يساعد الزعيم) و(الله يطول عمر الزعيم)

ولاشك بأن هذه الألفاظ ان دلت على شيء فانها تدل على مدى تعلق الشعب بالزعيم العظيم عبد الكريم قاسم ومدى حبهم وتأييدهم المطلق لسيادته .

٢ - الاوساط القومية

لا نغالي إذا قلنا ان الاوساط القومية كلها قد أيدت سيادة الزعيم ، ولا نغالي إذا قلنا بان الخطاب كان في الدرجة الأولى خلاصة شعورهم وعصارة تفكيرهم من حيث النظرة الصحيحة الواقعية لسياسة الجمهورية العراقية في الداخل والخارج ولهذا اخذوا يشرحون الخطاب شرحا وافيا وتعد هذه الشروح حقيقة الواقع القومي في الجمهورية العراقية الخالدة وندرجها باختصار كما يأتي:-

أ - ان العرب في هذه البلاد وفي البلاد العربية الأخرى يجددون العهد لسيادة الزعيم وذلك لان الخطاب كان واضحا لا لبس فيه ولا غموض إذ بعث في نفوسهم الامل والطمانينة المتزايدة وعرفهم بحقيقة الاوضاع القائمة ورأي سيادة الزعيم السديد فيها وانهم يعترفون اعترافا كاملا بان العراق مقبل على رخاء اقتصادي واستقرار سياسي سوف يؤثر تأثيرا كبيرا على مستقبل الأمة العربية .

ب - ان الصراحة التي تجلت في رأي سيادة الزعيم هذه المرة وتأكيده على العمل من أجل الوطن وخدمة تربته وان المبادئ يجب ان تستمد من مصلحة الوطن العراقي ومصلحة الوطن العربي الكبير كان قد خفف التبرم الحاصل في بعض النفوس وقضى نهائيا على السخط ايا كان مصدره نتيجة تلك الأحداث المزعجة الماضية التي ظل قسم من ترسباتها في تلك النفوس .

جـ - لقد آمن (القوميون) هذه المرة ايمانا قويا بان سيادة الزعيم لهم ولامته العربية وهم لا ينكرون حق الزعيم بما جاء به من معجزات الزمان فهو الرجل الذي اوجد الجمهورية الفلسطينية الخالدة وهو الذي اوجد فكرة الجهاد المقدس لها بحيث لم يكن هناك من بين ساسة العرب قبل هذا من ابتكر هذا الحق ولم يكن في مقدور أي زعيم عربي ان يعارض هذه الفكرة السامية وكان مؤتمر وزراء الخارجية للدول العربية الذي انعقد في لبنان أكبر شاهد على ما نقول ، وكذلك تأييد سيادة الزعيم لشعب الجزائر المناضل وشجبه الاستفتاء المزيف ،

ولكن القوميين بعد ان اتضحت لهم حقيقة سياسة الزعيم العربية وظهرت مفاهيمه القومية الجديدة واندفاعه الوطني الحر اخذوا يقولون ان هناك للعرب زعيمين في الوقت الحاضر زعيم في الغرب وهو جمال عبد الناصر وزعيم في الشرق هو البطل عبد الكريم قاسم وان العرب وان كانوا يفرحون بكل خير يقدمه لهم الزعيمان إلا اننا بحكم واجبنا نعتز بالزعيم عبد الكريم قاسم ونتمنى ان يقدم لامته العربية طعاما شهيا اشد اشباعا من طعام جمال عبد الناصر وهم يتوقعون بأن سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم سوف يبني المجد والخلود لامته العربية بخطواته الموزونة وخططه المدروسة وبعدها فان التاريخ سوف يحكم على الرجلين ويسجل عليهم المجد والخلود .

د - وتبين الوسط القومي على اتجاه سياسة الزعيم العربية وذلك بما صرحه من شجبه مرة أخرى لاعمال الفوضى والفوضويين وقطع خيوط أولئك الذين ارتبطوا بدولة اجنبية اربا اربا ويعدون هذا التصريح انذارا نهائيا لهؤلاء الخونة الذين باعوا بلادهم للاجنبي ولا فرق عندهم بين أولئك العملاء الذين خدموا في العهد المباد وهؤلاء الذين يخدمون في الوقت الحاضر ، وان صراحة سيادة الزعيم في قطع هذه الخيوط هو نصر للأمة العربية التي تأبى الارتباط بأية جهة كانت وايا كان مصدره .

هـ - ويفسر القوميون توضيح سيادة الزعيم فكرة الاتصال بأصحاب الرأي الثاقب من المثقفين والوطنيين من أهل البلاد لاخراج الدستور الدائم بانه ضربة قاصمة للحزب الوطني الديمقراطي وقنبلة صاعقة لهذا الحزب الذي يلقبه القوميون (بحزب التفريخ) أي الحزب الذي يفرخ الفوضى والشغب سواء كان قبل الثورة أو بعدها وهو الحزب الذي فرخ الشيوعيين وانضم اليهم وهو ما يزال دائبا في هذا التفريخ ، وهو ضربة بنفس الوقت لأولئك الذين يحملون لواء الانفصالية الاستعمارية في الشمال إذ ان سيادته قد صور لهم قوة الأمة العربية المجيدة إذ قال (ان العراق مشاع لامتنا العربية فهو لها وهي له) وبهذا قطع الطريق أمام أولئك المغامرين الذين سوف يعرفون ان الفردوس المفقود ما هو إلا خيال ووهم وان الأمة العربية جواد اصيل يملك عنانه اليوم سيادة الزعيم لا تغلبه الخيول الواهنة.

و - وان ابرز ما في الخطاب في نظر القوميين هو ان سيادة الزعيم لا ينتقل من موضوع لآخر حتى يستكمل ذلك الموضوع. ولما كان لدى سيادة الزعيم جملة من المسائل السياسية المهمة التي يود طرحها على شعبه العربي الحر لذلك فقد كلفه هذا الخطاب وقتا طويلا وجهدا كبيرا بحيث كانت الكلمات تخرج وكأنها تخرج من قلبه قبل لسانه ومع هذا فان سيادته بالرغم من طرحه معظم المسائل السياسية فهو قد اختتم الخطاب بلفظة الأمة العربية المجيدة. ويعد القوميون ان ورود هذه اللفظة تعني غمورها بعواطف سيادة الزعيم وقلبه العربي الكبير بكل صدق وايمان.

٣ - الاوساط البعثية

لقد اقسم من ينتمي لهذا الوسط من المثقفين بان الخطاب كان عظيما وهو اشعاع عربي جديد ولكن ما يزال هذا الوسط يأسف من الحوادث الماضية التي اشعل نارها الشيوعيون حين صوروا للحكومة الوطنية انهم حماة الوطن وانهم حماة الجمهورية وان سواهم من الفئات هم الخونة الذين يجب القضاء عليهم بالقتل والتشريد ، وهذا هو السبب الذي دعاهم إلى النضال على حد تفكيرهم وهذا هو السبب الذي دعاهم للدفاع عن انفسهم على حد اعتقادهم ثم يتابع هؤلاء بقولهم واليوم يريد الشيوعيون المهادنة والعمل من أجل تسوية الخلافات القائمة بيننا وبينهم واننا لا نهادن الشيوعيين ونحن الان قد انسحبنا من الميدان وذلك لان الدولة قد عرفت من هم هؤلاء وهي الان تحاسب المسيئين للقانون ويعد القوميون والبعثيين تثمين سيادة الزعيم لقوات الشرطة والأمن ضربة قاضية للشيوعيين وهو في الوقت نفسه دعوة واضحة لمكافحة الجرائم وحفظ النظام والقانون وزيادة الأمن والاستقرار في البلاد .

٤ - الاوساط اليسارية

يعد اليساريون المتطرفون بصورة خاصة ان خطاب سيادة الزعيم هو نهاية الطريق لهم وهو في الوقت نفسه قد حسس الشعب بانهم ذوو مبادئ مستوردة من الخارج وهم ذوو ارتباطات بامهم الحنون . ولهذا فان سيادة الزعيم قد حصر نشاطهم وطوقهم تطويقا كاملا بالشعب العربي الواعي .

٥ - الوسط الديمقراطي الوطني (حزب التفريخ)

يلاحظ ان جدلا عنيفا قد اشتد بين اقطاب هذا الحزب ولاسيما ما لاحظه القوميون في نقابة المحامين من قيام خلافات جديدة بينهم تظهر بصورة واضحة على

مسرح النقابة بسبب وجودهم الدائم هناك. ولعل سبب الخلافات هي ان أكثر هؤلاء هم من الانتهازيين الذين قد عرفوا بان ذلك الزمن قد ولى يوم كان قائدهم الدجال كامل الجادرجي يدعي بالوطنية ويركب زورق المعارضة كما عرفوا أيضا بان الشعب أخذ يحتقر هذا الرجل وزبانيته الذين دأبوا على الفوضى والشغب والمعارضة ولو على اكتاف الشياطين .

العقيد

مدير الأمن العام

خطاب عبد الكريم قاسم في حفلة وضع الحجر الأساس لجسر الكرادة المعلق

فيما يأتي نص خطاب رئيس الوزراء اللواء [*] عبد الكريم قاسم في حفل وضع الحجر الأساس لجسر الكرادة المعلق الذي جرى صباح يوم الاربعاء ١ شباط ١٩٦١.

" السلام عليكم أبناء شعبنا العزيز . . . السلام عليكم اينما كنتم في ارجاء وطننا . . السلام عليكم ايها الضيوف الكرام . اننا في هذا اليوم جئنا لنجتمع معكم ساعة من الزمن نقابل دجلة الضاحك فنرسي الحجر الأساس إلى جسر معلق صمم على أساس من البراعة والفن ما يضيف آية من آيات الازدهار الذي تحلى به شعبنا بعد للثورة المباركة . . . " [١] .

تعديل قانون الاصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨

أصدرت الحكومة في الثامن عشر من شهر شباط ١٩٦١ القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٦١ ، والخاص بتعديل قانون الاصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ [٢]، **وقد نص القانون على ما يأتي:-**

---

* رقي عبد الكريم قاسم إلى رتبة لواء ركن في ٦ كانون الثاني ١٩٥٩ . لكن وسائل الاعلام وعامة الناس استمروا باستخدام كلمة (الزعيم) للدلالة على الزعامة والقيادة .

[١] جريدة الاهالي ، العدد ٦٤٣ في ٢ شباط ١٩٦١ .

[٢] للمزيد من المعلومات عن القانون رقم ٣٠ يراجع الجزء الأول من هذا الكتاب.

باسم الشعب

مجلس السيادة

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت وبناءا على ما عرضه رئيس الوزراء ووافق عليه مجلس الوزراء . صدق القانون الآتي : -

المادة الأولى - تحذف المادة السابعة من قانون الاصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨. المعدلة بالقانونين المرقمين ١٢٣ لسنة ٩٥٩ و ٣٨ لسنة ١٩٦٠ ويحل محلها ما يأتي: -

المادة السابعة : تقوم بتقدير بدل مثل الأرض وتوابعها المستولى عليها لجنة برئاسة حاكم محكمة البداءة الأقدم الذي تقع الأرض ضمن صلاحية محكمته أو من ينسبه من حكامها وعضوية مأمور الطابو. وعند عدم وجوده فمن ينسبه مدير طابو اللواء من مأموري الطابو وعضوية مدير المال وعند عدم وجوده فمن ينسبه المتصرف من موظفي المالية . وتصدر الهيئة العليا التعليمات لتنظيم الإجراءات الواجب اتباعها في تقدير بدل المثل وقيمة التوابع وللعضو المفوض ان يعهد إلى اللجنة بتقدير بدل مثل أو قيمة أي أرض أو مال يقتضي تقديره قانونا .

المادة الثانية - تحذف المادة العاشرة من القانون ويحل محلها ما يأتي : -

المادة العاشرة : يجوز الاستيلاء على أرض عائدة لشخص غير خاضع لهذا القانون تتخلل ارضا مستولى عليها أو اميرية صرفة أو محلولة إذا اقتضت ذلك ضرورة التوزيع ويعوض صاحبها بأرض أخرى مستولى عليها أو أميرية صرفة أو محلولة على ان تكون مماثلة لأرضه في الجودة ومساوية في المساحة لما يؤول إليه من أرضه عند تصحيح صنفها حسب أحكام قانون تصحيح صنف الأراضي الاميرية أو يعوض عنها نقدا إذا رغب في ذلك .

وإذا امتنع عن ابداء رغبته يودع البدل امانة باسمه في الخزينة .

المادة الثالثة : ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الرابعة : على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ أحكام هذا القانون [1].

---

[1] وزارة العدل ، مجموعة القوانين والانظمة للسنة ١٩٦١ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ١٩٦٢ ، ص٣٢ .

اتفاقية تجارية بين الجمهورية العراقية وسيلان

تم في الساعة الخامسة من مســـاء يــوم ٢٠ شــباط ١٩٦١ بديــوان وزارة الخارجية التوقيع على الاتفاقية التجارية المعقودة بين حكومة الجمهوريـــة العراقيــة وحكومة سيلان. وقد وقعها بالنيابة عن الحكومة العراقية السيد ناظم الزهاوي وزيــر التجارة فيما وقعها عن الحكومة السيلانية سيادة تي . بي ايلا نكراتن وزير التجـــارة والطعام والملاحة لحكومة سيلان .

وتمت مصادقة مجلس الوزارة على الاتفاقيــة بالقــانون رقــم (٢٥) لســنة ١٩٦١ في الأول من نيسان من العام المذكور ، وقد تضمن القانون مقدمـــة وتســع مواد ، جاء في المادة الأولى ، يمنح الفريقان المتعاقدان كلا منهما الآخر معاملة أكـثر الأمم حظوة وذلك فيما يتعلق بكافة القضايا الكمركية والضرائب والتكاليف الأخرى [1].

اتفاقية استخدام الاداريين في الأمم المتحدة

تم يوم ١٥ آذار ١٩٦١ في ديوان وزارة الخارجيـــة التوقيــع علــى اتفاقيــة استخدام الخبراء الاداريين المعقودة بين الجمهورية العراقية وهيئة الأمم المتحـــدة ، وقد وقعها بالنيابة عن الجمهورية العراقية السيد هاشم جواد - وزير الخارجية وعـن هيئة الأمم المتحدة سيادة جينيز مالنك- الممثل المقيم لمجلس المساعدات الفنية التابع لهيئة الأمم المتحدة في العراق .

وقد جاءت الاتفاقية بمقدمة وستة مواد ، تضمنت الأولى - نطـــاق الاتفاقيــة واختصت الثانية بواجبات الموظفين ، في حين اشارت الثالثة إلـــى التزامــات الأمــم المتحدة ، بينما تضمنت الرابعة التزامات الحكومة ، أما المادة الخامسة فقد تضمنـــت موضوع تسوية الخلافات ، بينما جاءت الاحكام العامة في المادة الاخيرة ، وصـــادق عليها المجلس في (١٠ مايس ١٩٦١)[2].

---

[1] مجموعة الانظمة والقوانين ، ص ١١٨ - ١١٩ .

[2] المصدر نفسه ، ص ١٩٤ - ١٠٩٩ ، جريدة الثورة ، العدد ٥٦٩ في ٦ / ٣ / ٩٦١ .

قانون تعديل الخطة الاقتصادية المؤقتة
رقم ١٢ لسنة ١٩٦١
نص القانون

باسم الشعب

مجلس السيادة

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه وزير التخطيط ووافق عليه مجلس الوزراء .

صدق القانون الآتي :

المادة الأولى : يضاف مبلغ خمسة ملايين دينار إلى المبلغ المرصد في المادة الرابعة من قانون الخطة الاقتصادية المؤقتة رقم (١٨١) لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته .

المادة الثانية : يكون المبلغ المرصد لسد نفقات مشاريع الخطة الاقتصادية المؤقتة (٩٧١، ١٨١ ، ٤٠٩) دينار بدلا من المبلغ الوارد في المادة الثانية من قانون التعديل الثالث رقم (١٣٩) لسنة ١٩٦٠ .

المادة الثالثة : ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الرابعة : على الوزراء تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم العاشر من شهر رمضان سنة ١٣٨٠ المصادف لليوم الخامس والعشرين من شهر شباط ١٩٦١ .

وجاء في الأسباب الموجبة لهذا القانون ما يأتي :

رغبة في تدارك نفقات المشاريع الجديدة غير المشمولة بالخطة الاقتصادية المؤقتة والتي تستلزم الضرورات الاعمارية السرعة في تنفيذها وتجنبا لما قد يحصل من تأخير في انجاز المشاريع التي هي في دور التنفيذ حالة نفاد تخصيصاتها فقد وجد من المناسب زيادة مبلغ الاحتياط المرصد في المادة الرابعة من قانون الخطة الاقتصادية المؤقتة وذلك باضافة مبلغ خمسة ملايين إلى المبالغ المرصدة سابقا(١).

---

(١) وزارة العدل ، مجموعة القوانين والانظمة ، المصدر السابق ، ص ٣٦ و ٣٧ .

عبد الكريم قاسم يضع الحجر الأساس لمدينة الطب

اشار عبد الكريم قاسم في حفلة وضع الحجر الأساس لمدينة الطب يوم ٨ آذار ١٩٦١ ، إلى جهود حكومة الثورة في توفير الخدمات الطبية لابناء الشعب في الجمهورية العراقية .

ويذكر ان الدولة قد خصصت خمسة ملايين دينار لانشاء أكبر مؤسسة طبية في الشرق الأوسط[١] .

جريدة الاهالي والاوضاع السياسية في العراق

كتبت جريدة الاهالي سلسلة مقالات ناقشت فيها اوضاع البلاد السياسية ، ودعت إلى انهاء الاحكام العرفية وترسيخ الاسس الديمقراطية للحكم وضمان الحريات العامة . فقد كتبت في ٢٨ شباط ١٩٦١ مقالا افتتاحيا بعنوان (فترة الانتقال ومستقبل الديمقراطية في العراق) ، استعرضت فيه اوضاع العراق في العهد الملكي حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، واشارت إلى ان الثورة كانت قد أعلنت بأن الاوضاع الشاذة لن تعود، وان الاحكام العرفية ستبقى مدة جد قصيرة ، وان الحياة البرلمانية ستعود بروح جديدة تتسم بالطابع الديمقراطي وان الشعب سيكون مصدر السلطات ، وستنسف القوانين والاحكام والانظمة والمراسيم التي تحد من سلطة الشعب الديمقراطية . واردفت الجريدة قائلة: "فمرت الأيام وانقضى على حركة ١٤ تموز ١٩٥٨ أكثر من السنتين ونصف السنة، فإذا بالشعب يلح بالمطالبة بتحقيق الوعود التي قطعتها السلطة على نفسها". واكدت الجريدة ان الديمقراطية ليست مبدأ فقط ، ولكنها نظام للحكم وانطلاقا من هذا الرأي ، فان مرحلة الانتقال لا تعد بأي حال من الاحوال ممارسة الشعب لحقوقه الديمقراطية . واختتمت الجريدة مقالها بالدعوة لالغاء الاحكام العرفية وفسح المجال أمام الأحزاب السياسية للعمل من أجل ترسيخ المبادئ الديمقراطية [٢] .

كما كتبت الجريدة مقالا افتتاحيا في الأول من آذار من العام نفسه بعنوان (نظام الاحكام العرفية في العراق: اتجاهات لاحاطة الاحكام العرفية بالضمانات الكفيلة بعدم

---

[١] جريدة الثورة ، العدد ٥٧٢ في ٩ آذار ١٩٦١ .

[٢] جريدة الاهالي ، العدد ٦٦٥ في ٢٨ شباط ١٩٦١ .

خروجها عن الاغراض المعلنة من اجلها) اشارت فيه إلى ان العراق مقبل على تنظيم حياته السياسية على وفق الاسس الجديدة التي قامت الثورة من اجلها ، سواء بإعداد مشروع الدستور الدائم، أم بتشريع القوانين الأخرى المنظمة للحقوق والحريات العامة، أم بتنظيم العمل السياسي ، كقانون انتخاب النواب مثلا أو المطبوعات أو الاجتماعات أو غير ذلك ، كما انه مقبل على تنظيم حياته في الميادين الأخرى . وقد ناقش المقال على نحو تفصيلي موضوع اعلان الاحكام العرفية في البلاد والجهات ذات العلاقة في اعلانها وضرورة الانتباه إلى عدم اساءة استعمال السلطات لقضية اعلان الاحكام العرفية [١] .

وفي هذا الصدد أيضا كتبت الجريدة مقالا آخر بعنوان (نظام الاحكام العرفية في العراق . . خلاصة الرأي والنتائج المترتبة على النظام العرفي) اشارت فيه إلى ان نظام الاحكام العرفية وجد في الاصل كتدبير استثنائي لا يلجأ إليه إلا عند "الضرورة" لمجابهة حالة خطيرة يكون فيها كيان البلاد مهددا بالخطر كالغزو الخارجي أو ثورة مسلحة أو اضطرابات داخلية تخل بالأمن إخلالا كبيرا ، بحيث يهون من أجل دفع ذلك الخطر، اتخاذ إجراءات تحجب فيها حقوق المواطن والانسان والحريات العامة مؤقتا حتى يزول ذلك الخطر فتعود الحقوق والحريات إلى الظهور . واكد المقال ان نظام الاحكام العرفية نظام دستوري يخضع لمبدأ المشروعية بخضوعه للدستور والقانون ، وانه نظام استثنائي لا نظام طبيعي[٢].

ومن خلال ما تقدم يبدو ان جريدة الاهالي الناطقة بلسان الحزب الوطني الديمقراطي كانت قد تبنت الدعوة لانهاء مدة الانتقال ويعني بها نقل السلطة من العسكريين إلى المدنيين واعادة الحياة الدستورية والديمقراطية وهو الشعار الذي طرحه الضباط الاحرار . قبل تنفيذ الثورة وبعد نجاحها ، كما تبنت الدعوة لانهاء الاحكام العرفية والدعوة إلى الحريات العامة وفسح المجال للعمل الحزبي. كما ان الجريدة وصفت الثورة بانها (حركة) ، الأمر الذي يعني انها غمزت قناة قاسم ، وهو ما يفسر توتر العلاقة بينه وبين كامل الجادرجي.

---

[١] جريدة الاهالي ، العدد ٦٦٦ في ١ آذار ١٩٦١ .

[٢] جريدة الاهالي ، العدد ٦٦٧ في ٢ آذار ١٩٦١ .

جريدة الثورة تهاجم الشيوعيين

شنت جريدة الثورة المقربة الى الحكومة حملة واسعة النطاق ضد الشيوعيين والجرائم التي قاموا بها في بغداد والالوية (المحافظات) الأخرى واحالتهم إلى المحاكم المختصة . وفي إطار دعوتها هذه كتبت الجريدة مقالا افتتاحيا في الثالث عشر من آذار ١٩٦١ بعنوان (من صميم الحياة الحزبية) اشارت فيه إلى ان المتتبع للأحزاب الوطنية في العهد الملكي ، يجد نشاطا ينحصر في المطالبة بتحقيق الحياة الديمقراطية وتحقيق الجلاء والسيادة الوطنية وتعديل المعاهدة العراقية – البريطانية- الخ. وقد وصف المقال الشيوعيين بالخيانة إذ جاء فيه : " ومن خلال ما تقدم نأتي على الأحزاب القائمة مستثنين الشيوعيين الخونة الذين يرتبطون بدولة اجنبية والذين قاموا بأعمال اجرامية وشوهوا الحياة الحزبية . . . ".

وكتبت الجريدة في السابع من نيسان ١٩٦١ مقالا افتتاحيا بعنوان (ناقوس الشعوبيين ولجاجة المخربين) جاء فيه : تميز الشعوبيون في هذا الوقت بالذات بخطة جديدة راحوا ينشدون ويناشدون العمل من أجل إعادة اعتبار الشيوعيين ومضوا (يهندسون) هذه الدعوة المحمومة بمبررات " تحررية " لا تمت إلى الحرية ولا إلى الانسانية الاصيلة بأدنى صلة . وبدلا من ان يقف مثل هؤلاء موقفا وطنيا صلبا ويسرعوا في الحال باستهجان موقف وجرائم الشيوعيين ويدعوا إلى عزلهم عن المعترك الوطني وطرحهم من الميدان السياسي ، جنحوا إلى اعطاء صبغة وطنية واضفاء طابع وطني على العملاء المجرمين . . . فاذن اتفاق الشعوبيين مع الشيوعيين وقيامهم بالحملة المعادية ضد العراق وضد وجه الجمهورية وضد مصلحة الشعب العربي ، يؤدي بالتالي إلى خدمة الاستعمار ويؤدي بالتالي إلى خدمة اسرائيل.

وكان صاحب الافتتاحية يقصد بـ(الشعوبيين) الحزب الوطني الديمقراطي ايضا، بسبب موقفه المعارض للنظام انذاك ودعواته المتكررة إلى اطلاق الحريات العامة بما فيها العمل الحزبي .

إضراب البنزين

كانت الأحزاب والقوى السياسية قد استمرت في دعوتها الرافضة للحكم الفردي الذي تبناه عبد الكريم قاسم ، وأكدت ضرورة احترام الحريات العامة .

وقد عبر الشعب العراقي عن هذه التطلعات في اضراب البـــنزين فـــي ٢٧ آذار ١٩٦١ على أثر اصدار وزارة النفط قرارا بزيادة ســـعر البـــنزين ودهـــون مكـــائن السيارات ونص القرار.

"استنادا لقرار مجلس الوزراء المتخذ بجلســــته المنعقـــدة بتـــاريخ ٢٢ / ٣ / ١٩٦١ وقانون تنظيم شؤون النفط المرقم ١٣ لسنة ١٩٦١ وقانون تعديل المكـــوس المرقم ١٨ لسنة ١٩٦١ قررنا مايلي:-

١ - يكون سعر البيع للبنزين الاعتيادي ١٢٠ فلسا للغالون الواحد .

٢ - يزاد ٢٨ فلسا للغالون على سعر البيع لدهون المكائن والسيارات المنتجة فـــي العراق .

وزير النفط

محمد سلمان

وكانت الحكومة قد وضعت يوم ٢٣ آذار ١٩٦١ ، قانون تعديل المكوس زيـــد بموجبه المكس المفروض على المشروبات الروحية (العـــرق والبـــيرة) والبـــنزين والسكاير التي تنتج محليا. "نظرا لمضي مدة طويلة على صدور التشريعات الخاصـــة بالمكوس المفروضة على (العرق والبيرة والبنزين والسكاير) التي تنتج محليا ونظرا للاسراف المتزايد في صرفياتها وتمشيا مع ضرورة فرض المكـــوس بشـــكل عـــادل يضمن المصلحة العامة " . فقد نص القانون الذي نشر يـــوم ١٢ آذار علـــى زيـــادة المكس المفروض على العرق من ٣٠٠ فلس إلى ٤٠٠ فلس عن كل لتر وان يـــزداد المكس المفروض على البيرة من ٦٠ فلسا إلى ٩٠ فلسا عن كـــل لـــتر. والمكـــس المفروض على علبة السكاير ذات العشرين سيكارة من ٨ فلوس إلـــى ١٤ فلســـا ، والمكس المفروض على البنزين من ١٢١ فلسا إلى ١٦٥ فلسا لكل عشرة لـــترات ، وذلك للتحسينات التي ادخلت على انتاج البنزين بشكل زاد من قوته وحسن نوعـــه ، تلك التحسينات التي ستعوض المستهلك عما يدفعه من زيادة في المكس ، ولاسيما ان وسائط النقل الثقيلة ومصالح نقل الركاب لاتتأثر بذلك لعدم استعمالها هـــذا الوقـــود . ونص القانون على ان يستوفى مكس قدره ٧ فلوس عن كل كيلو غرام واحـــد مـــن دهون السيارات والمكائن المنتجة في العراق، لان دهن المكائن والسيارات الذي كـــان خاضعا للرسوم الكمركية في حالة استيرادها من الخارج أصبح ينتج محليـــا ويعـــادل

المكس المذكور الرسم الكمركي المفروض عليه عند استيراده وهو طفيـف لايكلـف المستهلك شيئا ملحوظا .

ويلاحظ ان أسعار بيع المواد انفة الذكر جميعها بعد زيادة مكوسها ستبقى أقـل بكثير مما عليه في أي بلد آخر في العالم باستثناءات نادرة ، بل ان اسعار بعضها يقل عن نصف اسعارها في بعض البلاد المجاورة. كما نص القانون على الغاء الاعفاءات التي كان قانون مكس النفط ومنتوجه رقم ٩ لسنة ١٩٣٩ قد نص عليـها للقـوات الأجنبية [١] .

وقد عبر سائقو السيارات عن عدم ارتياحهم لهذا القرار في رسالة إلى رئيـس الوزراء ووزير النفط جاء فيها : " أثار قرار رفع أسعار البنزين ودهون المكائن بـالغ استغرابنا نحن أصحاب السيارات والسواق ومساعديهم ، فبعد سلسـلة طويلـة مـن إجراءات مضايقاتنا في رزقنا والتشديد علينا وبعد ان أخذت الغرامات تفرض من قبـل محكمة جزاء النقليات والمرور تزداد يوما بعد يوم جاء هذا القرار الأخير برفع اسعار البنزين ودهون السيارات ليزيد من مصاعبنا. وغير خاف عليكم يا أصحاب السـيادة سوء اوضاعنا المعاشية ، فتكاليف المعيشة ترتفع بينما تهبط دخولنا ولقد كـان مـن المؤمل ان تتخذ الحكومة الإجراءات الكفيلة لمعالجة اوضاعنا المعاشـية المترديـة ، سيما وقامت في العام الأول من الثورة بالغاء القرار الذي اتخذته سلطات العهد المبـاد برفع سعر الغالون الواحد من البنزين إلى ١٠٤ فلوس بعد ان كان ١٠٠ فلس " [٢].

من جانب آخر فان القوى الوطنية وجدت في إجراء الحكومة، على الرغم مـن قلة السيارات انذاك، فرصة للتعبير عن موقفها المعارض للنظام . ففي يـوم ٢٧ آذار ١٩٦١ نظم حزب البعث اضرابا كبيرا لسواق السيارات في الاعظمية والكرادة ، تحول إلى انتفاضة شعبية كبيرة مناهضة للسلطة من خلال دعوة اعضائه وجمـاهيره إلـى دعم الاضراب وتوزيع المنشورات التي دعت إلى الثورة ، والكتابـة علـى الجـدران والصاق المنشورات عليها. واعلن الطلاب اضرابهم تضامنـا مـع السـواق ورفـع المتظاهرون هتافات وشعارات مناهضة للسلطة منها فـي سـبيل المثـال : (شـيلو

---

[١] جريدة الأهالي ، العدد ٦٨٢ في ٢٤ / ٣ / ١٩٦١ .

[٢] جريدة الأهالي ، العدد ٦٨٣ في ٢٧ آذار ١٩٦١ .

زيادتكم ما نريد حكومتكم)[1]، وتم نصب حواجز على الطرق لاعتراض السيارات ، وحث السواق على الاسهام في الاضراب ، فاضطرت السلطة أمام قوة التظاهرات إلى استخدام الجيش للسيطرة على تقاطعات الطرق ومداخل الجسور والساحات الرئيسة في بغداد لحماية عجلات نقل الوقود ومحطات التعبئة .

واستثمر الحزب هذا الحدث في الابقاء على فاعلية الاضراب فقسمت مدينة بغداد على أربعة قطاعات، توزع للعمل فيها أعضاء القيادة وأعضاء فرع بغداد ، بعد ان اعطوا صلاحيات حزبية كاملة[2]. ونشط أيضا في اضراب البصرة والفلوجة وأبي صخير والشامية والديوانية والنجف[3].

ووقع ثمانية ضحايا في هذا الاضراب هم :-

١ - مؤيد حسين الملاح .
٢ - محمد حسن عبد الكريم .
٣ - قحطان أحمد .
٤ - عبد الرحمن السراج .
٥ - صلاح عبد القادر .
٦ - عبد الرزاق موسى .
٧ - فيصل عبد الكريم .
٨ - باقر خزعل .

وفي ٢٩ آذار اصدر الحاكم العسكري العام البيان رقم ١٣٣ ، اوضح فيه موقف الحكومة ، والعقوبات التي ستصدرها بحق المخالفين وفيما يأتي نصه:-

بيان رقم ١٣٣ صادر من الحاكم العسكري العام

١ - أخذ البعض من هنا مع الاستعمار والعملاء يحاولون الاساءة إلى جمهوريتنا في الداخل والخارج بكل الأساليب الممكنة وعرقلة المشاريع العمرانية والاقتصادية في بلادنا وذلك عن طريق الدس وبث الشغب بين أبناء الشعب ويقومون باستغلال ابسط القضايا لتنفيذ مآربهم الدنيئة التي تضر ضررا كبيرا بسلامة

---

[1] أي الغو الزيادة واننا لا نريد حكومتكم .

[2] أبو طالب عبد المطلب الهاشمي ، مقابلة معه اجراها الدكتور خضير حسن سلمان في ٣ / ١١ / ١٩٩٧ .

[3] عبد الحسين الرفيعي (عضو فرقة في الحزب علم ١٩٦١) مقابلة ، معه اجراها د . علاء جاسم محمد الحربي في ٣٠ / ١ / ٢٠٠١ .

الأمن ولا تخدم إلا الاستعمار واذناب الاستعمار فمثلا اخذوا يستغلون زيادة الرسم الطفيف على البانزين لخلق الشغب والفوضى في البلاد دون الالتفات إلى الحسنات والاعفاءات الكثيرة في الضرائب التي شرعتها قوانين الثورة والتي صدرت فعلا قبل أيام قليلة بقصد التخفيف عن كاهل الفلاحين والمزارعين وذوي الدخل المحدود .

٢ - ان اذناب الاستعمار والعملاء المشعوذين والدجالين الذين يعملون لصالح الاجنبي تراهم بدلا من مقابلة هذه الاعفاءات الكثيرة في الضرائب والحسنات التي جاءت بها الثورة المباركة لخدمة الكسبة والفقراء والمحتاجين والمواطنين كافة وتوفير المساكن والقوت لابناء الشعب نراهم على العكس من ذلك يحاولون استغلال الرسم الطفيف الذي فرض على البانزين فيقومون بالشغب لتحريض البسطاء والصبية والاطفال ليشاركوهم باعمال طائشة فوضوية لعرقلة اشتغال بعض سيارات الاجرة والسيارات الخاصة وسيارات المصلحة التي تعمل لمصلحة أبناء الشعب وتسهيل نقلهم وخدمة مصالحهم اليومية متعمدين تخريب اطاراتها وتسبب الضرر بها وكسر زجاجاتها وكان سيارات المصلحة هي ليست ملكا للشعب .

لاشك ان ارتكاب مثل هذه الاعمال الفوضوية الطائشة تكون مصدرا للقلق في نفوس الناس وتسبب الارباك والفوضى بينهم وتعرض راحة المواطنين والأمن العام إلى الخطر وتكون مصدرا للفوضى وهما من عوامل خدمة الاستعمار .

لهذا نهيب باخواننا أبناء الشعب المخلصين الذين تهمهم سلامة الوطن والجمهورية واستقلالها بان يبتعدوا عن مثل هذه الأساليب الفوضوية الطائشة وينصرفوا إلى اعمالهم اليومية باطمئنان وعليهم أخبار السلطات عن هؤلاء المعتدين والمسيئين للضرب على ايديهم وبذلك يتم قطع الطريق على مصدر الفوضى وعلى المخربين وعلى مفرقي الصفوف ومنعهم من القيام بالدس والشغب والفتنة بين المواطنين كما يتم قطع الطريق على الاستعمار واساليبه التي تضر بمصلحة الوطن .

٣ - وفي الوقت الذي سادت البلاد الطمانينة والاستقرار أخذت عناصر الاستعمار والفتنة والعملاء تتعمد حدوث بعض المخالفات التي تضر بمصلحة الوطن .
وعليه فانا استنادا إلى الصلاحية المخولة لنا بمرسوم الادارة العرفية قررنا ما يلي:-
أ - منع التجمعات دون موافقتنا لأكثر من سبعة أشخاص في أي وقت لأي غرض كان .
ب - منع حمل كافة الاسلحة النارية والجارحة المجازة وغير المجازة في لواء بغداد ويشمل ذلك الاسلحة المجاز حملها من هذه الحاكمية .
جـ - يعاقب المخالف لما جاء في الفقرة (أ) أو الفقرة (ب) بالحبس لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات ولا تقل عن سنة أو بغرامة لا تقل عن ١٥٠ دينار أو كليهما وهذا لا يمنع من فرض العقوبات الأخرى المنصوص عليها في قانون العقوبات أو القوانين الأخرى إذا رافق التجمع أو حمل السلاح جرائم أخرى تطبق عليها تلك القوانين .
٤ - واننا بهذه المناسبة نذكر مواطنينا الكرام ونشير إلى ما ورد في الفقرة (أ) والفقرة (و) من المادة الحادية عشرة من مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ التي تنص على ما يلي:-
يعاقب بالاعدام
أ - كل من حمل السلاح أو الة جارحة ضد القوات العسكرية على اختلاف انواعها أو قوات الشرطة أو استعمل السلاح ضد أي موظف أو مستخدم من مستخدميها .
و - كل من حرض بأية صورة كانت شخصا أو اشخاصا على ارتكاب الافعال السابقة سواء كان المحرض داخل المنطقة العرفية أو خارجها .
٥ - ان المواطنين من أبناء الشعب المخلصين وهم حريصون على سلامة الأمن والنظام وبعيدون عن ارتكاب مثل هذه الاعمال أما الاشرار ومن لا ضمير لهم ولا تهمهم مصلحة البلد ولا تهمهم مصلحة الفقراء أو تعريض جمهوريتنا إلى الخطر فانهم يعمدون إلى مثل هذه الاعمال التي هي خرق فاضح لسيادة القانون علاوة على الاعتداء على حرية الأفراد والمنافع العامة لأبناء الشعب .

ولهذا فإننا ننذر من تسول له نفسه القيام بتحريض البسطاء على الطيش أو ارتكاب مثل هذه الاعمال والجرائم أو الاساءة إلى جمهوريتنا بأن يمتنع عن ذلك . وسوف تتخذ التدابير الصارمة بحقه.

واننا ندعو كافة المواطنين باخبار السلطة عن مثل هؤلاء لمحاسبتهم وانقاذ الوطن من شرورهم .

التوقيع

اللواء الركن أحمد صالح العبدي

الحاكم العسكري العام

٢٨ / ٣ / ١٩٦١

كما أصدر الحاكم العسكري بيانين آخرين للحد من الاضراب فيما يأتي نصهما:-

بيان رقم (١٣٥)

صادر من الحاكم العسكري العام

علمنا ان البعض من الفوضويين والمشاغبين ومفرقي الصفوف اخذوا يهددون المواطنين أصحاب المصالح والمحلات ويطلبون منهم غلق محلاتهم واخذوا يتوعدونهم في حالة عدم اذعانهم فليعلم هؤلاء المندسون اننا لهم بالمرصاد وسنحاسبهم حسابا عسيرا. واننا في الوقت الذي نهيب بالمواطنين الكرام بان لا يلتفتوا إلى هذه الدعايات المغرضة التي تصدر من أمثال هؤلاء المخربين الذين لا تهمهم مصلحة الوطن ونرجو منهم بان يخبروا السلطات المسؤولة باسمائهم واننا نطمئنهم بانهم سيكونون في مأمن من أي ضرر أو سوء يلحق بهم وستنزل اقصى العقوبات بحق من تسول له نفسه ذلك .

اللواء الركن [١]

أحمد صالح العبدي

الحاكم العسكري العام

---

[١] الثورة ، ٢٩ / ٣ / ١٩٦١ .

بيان رقم ١٣٨ صادر من الحاكم العسكري العام
الاسلحة النارية المجازة تبقى في حوزة مالكيها

إلحاقا ببياننا المرقم ١٣٧

١ – تستثنى كافة الاسلحة النارية المجازة بأجازة رسمية من منطوق بياننا اعــــلاه . وتبقى في حوزة مالكيها .

٢ – يعفى من العقوبة كافة الأشخاص الذين بحوزتهم اسلحة نارية غير مجازة فــــي حالة مبادرتهم بتسليمها إلى أقرب مركز شرطة خلال مدة سبعة أيام المقــررة ببياننا اعلاه .

اللواء الركن [١]
أحمد صالح العبدي
الحاكم العسكري العام

تنفيذ المشاريع العراقية الداخلة ضمن الاتفاقية العراقية ـ السوفيتية

صرح السيد باتشينيكي نائب مستشار الشؤون الاقتصادية في ســـفارة الاتحــاد السوفيتي ببغداد في مؤتمر صحفي عقده يوم ١٣ آذار بمناسبة مرور عـــامين علـــى توقيع اتفاقية التعاون الفني والاقتصادي بين الجمهورية العراقية والاتحاد الســوفيتي ، ان الاذاعة المركزية في سلمان باك ستباشر بالبث في يوم ١٤ تموز من العام الحــالي (١٩٦١) الذكرى الثالثة للثورة العراقية ، وهذه الاذاعة هي أول مشروع ينجز مــن المشاريع التي تضمنتها الاتفاقية المذكورة التي وقعــت فـــي موســكو فـــي ١٦ آذار ١٩٥٩ ، وتبلغ طاقة هذه الاذاعة (٤٠٠) كيلو واط وصممت لتبث على عـــدد مــن المسارب الاذاعية لبلدان اسيا وافريقيا واوربا وامريكا.

وتحدث نائب المستشار الاقتصادي السوفيتي عن تطـــور العمـــل فـــي جميـــع المشاريع التي نصت عليها الاتفاقية فقال : " ان جهود عدد كبير من الاختصــــاصيين العراقيين والسوفيت قد أدت إلى انجاز المرحلة الأولى تقريبا من الاتفاقية الاقتصادية.

---

[١] الثورة ، ٥ / ٤ / ١٩٦١ .

هذه المرحلة التي تتعلق أكثر ما تتعلق بأعمال المسح وبالاعمال المكتبية وبنتائجها التي أدت إلى وضع التصاميم والارقام والتخمينات".

أما عن المرحلة الثانية فقد قال : " اننا الان نتطرق إليها وهي مرحلة الانشاء بصورة مباشرة عندما تتحول المشاريع والبحوث إلى كونكريت وفولاذ، وعندما تقوم المعامل المشادة بصنع المكائن وحصول آلاف من الشغيلة على العمل " وبين ان اثنين من المشاريع قد بوشر بهما وهما المحطة المركزية للاذاعة في سلمان باك والخط الحديد بين بغداد والبصرة وام قصر . وقد بوشر بعملية مد هذا الخط من نقطتين في بغداد وفي البصرة . وان هناك أكثر من الفين وخمسمائة عامل يشتغلون الان في المشروع"[1].

بين العراق والاردن

كان العراق قد اعاد علاقاته الدبلوماسية مع الاردن في شباط ١٩٦٠ بعد ان تدخلت قوى عدة لاعادة العلاقات الطبيعية بين البلدين التي انقطعت بعد الثورة. وبمناسبة عودته الى العراق صرح الزعيم عبد الكريم شاكر سفير الجمهورية العراقية في الاردن يوم ٤ نيسان انه لمس من الملك حسين ملك الاردن شخصيا الترحيب بعودة العلاقات بين البلدين وقال : انه طوال المدة التي قضاها في الاردن منذ شباط الماضي حتى الان قد لاحظ ترحيب الجميع على المستوى الحكومي والمستوى الشعبي بتحسين العلاقات وتطويرها .

وقد ادلى السفير العراقي الذي وصل بغداد بهذا التصريح لوكالة الانباء العراقية وقال : ان حكومة الاردن اصدرت قبل أيام قرارا بتخفيض رسوم الترانسيت والخزن وغير ذلك من رسوم الميناء بنسبة ٧٥ بالمائة على البضائع التي ترد إلى العراق عن طريق ميناء العقبة ، وقال : ان الطريق بين بغداد والعقبة أصبح الان معبدا كله بعد ان تم تعبيد القسم الذي يقع بين عمان وميناء العقبة وتبلغ اجور شحن الطن الواحد من ميناء العقبةِ إلى بغداد سبعة دنانير فقط. وقال السفير العراقي : ان إعادة العلاقات بين العراق والاردن كانت خطوة من خطوات التضامن العربي الحقيقي . واضاف بان

---

[1] جريدة الثورة ، العدد ٥٩٠ في ٥ نيسان ١٩٦١ .

جو الهدوء الذي ساد الاوساط العربية نتيجة لمؤتمر وزارة الخارجية العرب ببغداد يبشر بزيادة التقارب وتفهم الدول العربية الواحدة بقضايا الأخرى[1].

التقارب بين العراق والجمهورية العربية المتحدة

ان سياسة عبد الكريم قاسم القائمة على ابعاد الشيوعيين والتقرب الى القوميين أدت الى حدوث تقارب بين الجمهوريتين العراقية والعربية المتحدة. ففي اليوم الحادي عشر من نيسان اعلن عبد الكريم قاسم ان "لا حدود بيننا وبين اخواننا العرب"، ودعا لفتح الحدود ورفع القيود بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة وقال أيضا، "ان سياسة الجمهورية العراقية هي حماية اخواننا وانه يجب على اخواننا ان يحمونا. لقد أرسلنا، لضرب سوريا ولكننا ضربنا العدو ولم نضرب سوريا وقال الزعيم "ان الاستعمار.. يريد ان يفرقنا الواحد عن الآخر واننا يجب ان نرتبط برابطة الاخوة التي نص عليها البيان الأول لثورة ١٤ تموز الخالدة". ثم شرح النقاط الأساسية التي ارتكز عليها البيان. وهي الوحدة الوطنية الصادقة ورابطة الاخوة العربية ورابطة الاخوة الإسلامية والتمسك بمبادئ الأمم المتحدة . . وفي حديث دار بين الزعيم والدكتور فاخر الكيالي وزير العدل المركزي في الجمهورية العربية المتحدة ورئيس وفدها إلى المجلس الاقتصادي اكد على التكاتف والتضامن بين الدول العربية . وقال ان المهم هو الايمان الراسخ بالاخوة العربية وذلك للقضاء على اسرائيل. واضاف ان لدينا الامكانيات لوضع خطة ثابتة للقضاء على اسرائيل واعادة المعذبين من أهل فلسطين إلى بلادهم . .

ثم اضاف قائلا للوفود: "لقد قمنا بالثورة الخالدة ودكينا حصون الاستعمار من أجل خدمة الشعب العراقي والأمة العربية المجيدة لاننا نرتبط مع اشقائنا العرب بربط الاخوة واننا نمدهم بالعون المتواصل . . فهذه الجزائر قدمنا لها مالا وسلاحا تقدر قيمته بسبعة ملايين دينار . وهذه عمان التي تقاتل بسلاحنا ووفق خططنا العسكرية..

اننا ننصر اخواننا أبناء الأمة العربية بكل قوانا" كما جاء في الحديث "انصر اخاك ظالما أو مظلوما" فنحن ننصره ان كان ظالما بان ننصحه ونساعده ليصحح موقفه وننصر اخانا المظلوم لنزيح عنه الظلامة". وقال سيادته "لقد جنح الكثيرون من

---

[1] جريدة الثورة ، في ١٢ / ٤ / ١٩٦١ .

اليسار ومن اليمين إلى سرقة الثورة ولكنهم فشلوا وسيفشلون دائما لان الثورة اقوى منهم ولن تستطيع أية فئة سرقتها ابدا".[1]

ويبدو ان عبد الكريم قاسم، أراد التقرب من سوريا محاولة منه ابعادها عن مصر. وبناء على دعوة عبد الكريم قاسم فقد عقد الاجتماع الأول بين الجانب العراقي ووفد العربية المتحدة لبحث تطبيق الاتفاقين التجاري والاقتصادي بين البلدين جاء في جريدة الثورة الآتي:

"عقد صباح يوم ١٧ نيسان ١٩٦١ أول اجتماع بين مسؤولين من الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة بعد ان أعلن الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة فتح الحدود بين البلدين ورفع القيود المفروضة على التجارة بينهما . وقد عقد الاجتماع في ديوان وزارة التجارة العراقية وحضره عن الجانب العراقي مدير الاستيراد والتصدير العام ووكيل مدير التجارة العام وحضره عن الجمهورية العربية المتحدة أربعة موظفين بينهم الدكتور طه بالي مدير مصلحة الاقتصاد بحلب في الاقليم الشمالي"[2].

واستقبل الرئيس جمال عبد الناصر ، وزير الخارجية العراقي هاشم جواد الذي وصل القاهرة على رأس وفد عال لحضور اجتماع وزراء الخارجية والدفاع العرب وقد استغرق الاجتماع زهاء ساعة ونصف الساعة ، صرح بعدها وزير الخارجية بانه مسرور بالمقابلة التي كانت اخوية وودية للغاية تناولت العلاقات بين القطرين الشقيقين بصورة خاصة وبين الدول العربية بصورة عامة بما فيه من خير العرب ومصلحتهم[3].

تنفيذ نظام المعاهد الخيرية التابعة للادارات المحلية .

تم مساء يوم ١٧ نيسان ١٩٦١ تنفيذ نظام المعاهد الخيرية التابعة للادارات المحلية تقوم بموجبه الادارة المحلية في كل لواء بتحمل نفقات اعانة الطلاب

---

[1] جريدة الثورة ، في ١٤ / ٤ / ١٩٦١.

[2] جريدة الثورة ، العدد ٦٠١ في ١٨ نيسان ١٩٦١ .

[3] جريدة الثورة ، في ١٤ / ٦ / ١٩٦١ .

والطالبات وايوائهم واكسائهم ومعالجتهم وتجهيزهم بالكتب والادوات المدرسية الأخرى .

وتنقسم هذه المعاهد إلى ثلاثة اقسام ، الأول المعاهد التي تسهم في ايواء الايتام والفقراء وتربيتهم وتزويدهم بالمهارة اليدوية خلال مرحلة الدراسة الابتدائية ، والقسم الثاني هو المعاهد التي تسهم برعاية الصم والبكم والمتخلفين عقليا وفسح المجال لهؤلاء وتهيئة الفرصة المناسبة لتربيتهم واعدادهم ثقافيا ومهنيا على وجه يتناسب مع قابلياتهم المختلفة وتركيب اجسامهم . والقسم الثالث المعاهد التي تسهم برعاية المكفوفين وتربيتهم وتدريبهم على المهارة اليدوية والفنية خلال مرحلة الدراسة الابتدائية . وأجاز النظام قبول طلاب على نفقتهم الخاصة في معاهد المكفوفين والصم والبكم والمتخلفين عقليا كما اجاز قبول طلاب من غير العراقيين . وتجدر الإشارة إلى ان الحكومة قد شرعت النظام رقم ١٢ لسنة ١٩٦١ باسم نظام المعاهد الخيرية للادارات المحلية [١] .

قانون التنمية رقم (٣١) لسنة ١٩٦١
قانون التنمية الصناعية

ظل العراق طوال الحكم الملكي يعرف انه بلد زراعي لا يصلح للصناعة لذلك ظل القطاع الصناعي طوال ذلك العهد متخلفا حتى ان مجلس الاعمار الذي تأسس سنة ١٩٥٠ لم يخصص في منهاجه الاستثماري الاول أي مبلغ لانشاء مشاريع صناعية. وبعد الثورة اتجهت الحكومة لتطوير الصناعة فأسست وزارة الصناعة وخصصت المبالغ اللازمة لذلك في الخطة الاقتصادية المؤقتة كما كانت الاتفاقية الاقتصادية الموقعة مع الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٥٩ المعروفة باتفاقية التعاون الفني والاقتصادي عاملا في تشجيع الصناعة في العراق ودعمها. وضمن هذا السياق يأتي صدور قانون التنمية الصناعية الذي قدم مساعدات كبيرة وامتيازات للصناعيين دعما لهذا القطاع الحيوي

---

[١] الانظمة والقوانين ، المصدر السابق ، ص ٥٠ – ٦٠ ، الوقائع العراقية ، العدد ٥١٤ في ١٧ / ٤ / ١٩٦١ .

نص القانون

باسم الشعب

مجلس السيادة

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه وزير الصناعة ووافق عليه مجلس الوزراء .

صدق القانون الآتي : -

المادة الأولى - يراد بالعبارات الواردة في هذا القانون المعاني المبينة ازاءها:-

الوزير - وزير الصناعة .

المدير - المدير العام لتنمية الصناعات الاهلية .

اللجنة - لجنة التنمية الصناعية .

المشروع - المؤسسة التي يكون غرضها الأساسي تحويل الخامات إلى منتجات نصف مصنوعة أو منتجات كاملة الصنع أو تحويل المنتجات نصف المصنوعة إلى منتجات كاملة الصنع أو انتاج القوى المحركة على ان يدار العمل الرئيسي فيها بقوة آلية ويدخل ضمن ذلك صناعة التجميع .

المادة الثانية - تؤلف اللجنة برئاسة المدير ومن خمسة أعضاء ، ثلاثة يمثلون وزارات التجارة والمالية والصناعة وعضو يمثل اتحاد الصناعات وعضو آخر من ذوي الخبرة أو الاختصاص في الشؤون الصناعية يعينهما الوزير على ان لا يكونا من بين أصحاب المعامل. ويمنح عضو اللجنة اجورا مناسبة تحددها وزارة الصناعة بموافقة وزارة المالية .

المادة الثالثة - ١ - تقدم الطلبات بشان تأسيس المشروع وبشان الاعفاءات إلى مديرية تنمية الصناعات الأهلية العامة مرفقة بالتفاصيل الفنية والاقتصادية الخاصة به .

٢ - يقدم المدير الطلب إلى اللجنة مشفوعا بتوصياته خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الطلب المستوفي للشروط المطلوبة .

٣ - على اللجنة ان تبت في الطلب خلال خمسة عشر يوما وللوزير ان يطلب إلى اللجنة إعادة النظر في قراراتها .

المادة الرابعة – ١ – لا يجوز تأسيس مشروع أو توسيعه أو تغيير غرضه الصناعي أو مركزه الرئيسي إلا بإجازة من الوزير بناء على توصية من اللجنة على ان يراعى في منحها حاجات البلاد وإمكانياتها والحدود المقررة في برامج التنمية الصناعية .

٢ – تحدد شروط منح إجازة تأسيس المشروع بتعليمات يصدرها الوزير وتثبت في استمارة الاجازة.

المادة الخامسة – على جميع المشاريع القائمة قبل تنفيذ أحكام هذا القانون ان تتقدم إلى مديرية تنمية الصناعات الاهلية العامة بطلب الحصول على اجازة التأسيس خلال سنة من تاريخ تنفيذه ما لم تكن هذه المشاريع قد حصلت فعلا على اجازة للتأسيس حسب أحكام قانون تنظيم المشاريع الصناعية رقم ١٨ لسنة ١٩٥٧ .

المادة السادسة – لا تطبق أحكام المادتين الرابعة والخامسة من هذا القانون على المشروع الذي تقل قيمة المكائن والأجهزة والالات فيه – عدا مكائن وأجهزة توليد القوة – عن ثلاثة آلاف دينار .

المادة السابعة – ١ – للوزير بناء على توصية من اللجنة الغاء الاجازة الصادرة في الاحوال الآتية:-

أ – إذا لم يبدأ صاحبها بالعمل المجاز به خلال ستة أشهر من تاريخ صدورها ما لم يبد سببا مقبولا توافق عليه اللجنة .

ب – إذا تخلف صاحبها بدون سبب عن اتمام تأسيس المشروع أو توسيعه أو تغيير غرضه الصناعي على النحو المبين بالاجازة خلال المدة المسموح له بها .

ج – إذا خالف صاحبها الشروط الواردة فيها .

٢ – يجوز اصدار اجازة جديدة إذا توافرت الشروط اللازمة لمنحها ولو كان قد غرم صاحبها بسبب الغاء الاجازة السابقة .

٣ – يترتب على الغاء الاجازة وقف العمل بالمشروع حتى يتم استحصال اجازة جديدة.

المادة الثامنة – تتمتع المشاريع التي تتوافر فيها شروط المادة التاسعة من هذا القانون والتي يكون صاحبها قد حصل على شهادة الاعفاء الكامل بالمساعدات الآتية:-

١ – اعفاء ارباح المشروع من ضريبة الدخل بشرط مراعاة القواعد الآتية:-

أ – تعفى الارباح التي لا تزيد عن ١٠ % من رأسمال المشروع المدفوع فعلا وذلك لمدة خمس سنوات اعتبارا من السنة التي يتحقق فيها أول ربح للمشروع .

ب – تعفى الارباح التي لا تزيد عن ٥ % من رأسمال المشروع المدفوع فعلا خلال السنوات الخمس اللاحقة.

ج – تحسب ضمن مدة الاعفاء المذكورة في الفقرتين المتقدمتين سنوات الاعفاء التي تمتع بها المشروع بموجب القوانين السابقة .

٢ – الاعفاء من ضريبة الدخل عن المبالغ الاحتياطية التي يخصصها المشروع من ارباحه لتحسينه أو توسيعه بشرط الا تتجاوز هذه المبالغ ٢٥% من مجموع الارباح السنوية وعلى ان يتم توظيف هذه المبالغ في الاغراض المذكورة خلال مدة لا تتجاوز خمس سنوات فإذا لم توظف للغاية التي خصصت لها خلال هذه المدة فتخضع لضريبة الدخل بعد اضافتها إلى ارباح السنة التالية لانتهاء مدة سنوات الخمس المذكورة .

٣ – الاعفاء من ضريبة العقار للعقارات التي يمتلكها المشروع ويجرى فيها تشغيله أو خزن مواده ومنتجاته لمدة عشر سنوات اعتبارا من تاريخ شهادة الاعفاء المؤقت على ان يخصم من هذه المدة عدد السنوات التي اعفى عنها المشروع وفق القوانين السابقة .

٤ – الاعفاء من رسم الطابع لجميع معاملات المشروع بما في ذلك معاملات زيادة رأس المال .

٥ – الاعفاء من الرسوم الكمركية للمواد المبينة فيما يلي التي يستوردها المشروع لاغراضه الصناعية والتي لا يمكنه الحصول عليها من الانتاج المحلي .

أ – المكائن واجزائها والأجهزة والادوات والالات والمواد الاحتياطية والمختبرية والانشائية الضرورية للمشروع .

ب – المواد الاولية ومواد التغليف التي تقرر اللجنة تخصيصها سنويا للمشروع بعد موافقة وزارة الصناعة ووزارة المالية .

٦ – تأجير ما يحتاج إليه المشروع من الأراضي الاميرية ببدل مناسب لمدة لا تتجاوز العشر سنوات ويجوز في نهايتها تمليكه تلك الأراضي ببدل المثل ، بحسب تعليمات تصدرها وزارة المالية بعد استشارة وزارة الصناعة .

المادة التاسعة – المشروع الذي يحق له التمتع بالمساعدات المنصوص عليها في المادة الثامنة من هذا القانون هو الذي تتوافر فيه الشروط الآتية : –

١ – ان لا تتجاوز نسبة العمال والمستخدمين فيه من غير العراقيين (١٠ %) من مجموع العمال والمستخدمين باستثناء الفنيين الذين تستدعي الضرورة استخدامهم .

٢ – ان يكون (٦٠ %) على الأقل من رأسمال المشروع الاسمي والمدفوع عراقيا.

٣ – ان لا تقل قيمة المكائن والأجهزة والالات اللازمة له – عدا مكائن وأجهزة توليد القوة – عن ثلاثة آلاف دينار .

المادة العاشرة – الوحدات الجديدة المضافة إلى المشروع لتوسيعه أو المعمل المؤسس لغرض تحسين منتجات المشروع يعد جزء متمما للمشروع ما لم تكن حساباته مستقلة .

المادة الحادية عشرة – يمنح الوزير شهادة بالاعفاء المؤقت للمشروع الذي يراد تأسيسه وشهادة بالاعفاء الكامل للمشروع الذي تم تأسيسه بعد صدور قرار من اللجنة بتوافر الشروط المطلوبة في المشروع .

المادة الثانية عشرة – ١ – يتمتع صاحب شهادة الاعفاء المؤقت بالمساعدات المنصوص عليها في الفقرات ٣ و ٤ و ٥ و ٦ من المادة الثامنة من هذا القانون .

٢ – يجوز منح شهادة الاعفاء المؤقت لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات وللوزير بناء على توصية من اللجنة ان يقرر تمديدها لمدة مناسبة إذا لم يكمل خلالها تأسيس المشروع ، على ان تستند توصيات اللجنة إلى أسباب قاهرة .

المادة الثالثة عشرة – يجوز اصدار انظمة وتعليمات تنظم بموجبها كيفية الحصول على اجازات التأسيس وشهادات الاعفاء والاعفاءات السنوية بالمواد الاولية ومواد التغليف .

المادة الرابعة عشرة – يجوز اصدار انظمة بناء على اقتراح من وزير الصناعة مستند إلى قرار من اللجنة المالية باعفاء انواع معينة من المكائن والالات والأجهزة أو الأدوات أو المواد الاولية من الرسوم الكمركية إذا اقتضى لتشجيع الصناعة الوطنية ذلك .

المادة الخامسة عشرة – لصاحب المشروع حق الاعتراض على كل قرار يصدر بحقه وفق أحكام هذا القانون لدى مجلس الوزراء خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغه به تحريريا .

المادة السادسة عشرة - للوزير بناء على توصية من اللجنة الغاء شهادة الاعفاء إذا توقف العمل بالمشروع ما لم يكن ذلك ناشئا عن أسباب قاهرة .

المادة السابعة عشرة - عندما يصبح المشروع في وضع لا يستلزم الاعفاء فلمجلس الوزراء ان يقرر انتهاء حكم الاعفاء بالنسبة له .

المادة الثامنة عشرة - ١ - للوزير بناء على توصية من اللجنة ان يتخذ ما يراه مناسبا من الإجراءات الآتية بحق كل من اخل بأي شرط من شروط الاعفاء الوارد في هذا القانون .

أ - ايقاف الاعفاءات التي يتمتع بها المشروع لمدة معينة .

ب - تضمين صاحب المشروع مبلغا لا يتجاوز ضعف الاعفاءات التي تمتع بها.

ج - ايقاف العمل في المشروع للمدة التي ينسبها .

٢ - لصاحب المشروع ان يعترض على القرار الصادر بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة لدى محكمة البداءة المختصة خلال شهرين من تاريخ تبليغه به .

المادة التاسعة عشرة - على صاحب المشروع أو من يقوم مقامه القيام بما يلي : -

١ - اعطاء المعلومات والبيانات الصحيحة عن المشروع وتقديم الوثائق المؤيدة لها التي يطلبها الوزير أو من يخوله .

٢ - أخبار الوزير خلال شهر واحد إذا باع المشروع أو اجره أو تنازل عنه كلا أو بعضا أو توقف عن العمل مع ذكر السبب .

٣ - تقديم ميزانية سنوية تتضمن حسابات التشغيل والارباح والخسائر خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من ختام كل سنة مالية إذا تجاوز رأسمال المشروع عشرة آلاف دينار على ان تكون الموازنة مدققة ومصدقة من محاسب قانوني أو من محاسب مجاز إذا كان رأسمال المشروع الفعلي يزيد على خمسة عشر ألف دينار .

٤ - خزن المواد الاولية ومواد التغليف وما يماثلها من المواد المشمولة بالاعفاء خزنا يضمن سهولة تفتيشها وان تمسك سجلات خاصة بها .

٥ - مسك سجلات منظمة تنظيما تجاريا لضبط حسابات المشروع .

المادة العشرون - على من انتقل إليه المشروع كلا أو جزءا ان يقدم طلبا لنقل اجازة المشروع وشهادة الاعفاء إليه خلال شهرين من تاريخ نقل الملكية وتلغى الاجازة والشهادة إذا لم يقم بذلك خلال المدة المذكورة وتسترد الاعفاءات الواقعة بعدها والمشمولة بالمادة الثامنة .

المادة الحادية والعشرون - ١ - يعاقب بغرامة لا تزيد على ألف دينار كل من يخالف أحكام المادة الرابعة أو المادة الخامسة أو من تلغى اجازته بموجب المادة السابعة من هذا القانون .

٢ - يعاقب بغرامة لا تزيد على مائة دينار من خالف أحكام المادة التاسعة عشرة من هذا القانون .

٣ - يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة اضعاف الرسوم الكمركية المقررة ولا تزيد على عشرة اضعافها كل من استعمل المواد المشمولة بالاعفاء لغير مقاصد المشروع .

المادة الثانية والعشرون - يجوز اصدار انظمة لتسهيل تنفيذ هذا القانون .

المادة الثالثة والعشرون - يلغى قانون تشجيع المشاريع الصناعية رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته وقانون تنظيم تأسيس المشاريع الصناعية رقم ١٨ لسنة ١٩٥٧ وتبقى الانظمة والتعليمات والبيانات والقرارات الصادرة بموجبها نافذة المفعول الى ان تلغى أو تعدل عدا ما يتعارض منها واحكام هذا القانون .

المادة الرابعة والعشرين - ينفذ هذا القانون بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الخامسة والعشرون - على الوزراء تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم الثامن من شهر ذي القعدة سنة ١٣٨٠ المصادف لليوم الثالث والعشرين من شهر نيسان سنة ١٩٦١ .

مجلس السيادة
محمد نجيب الربيعي
رئيس مجلس السيادة

خالد النقشبندي	عضو
عضو	اللواء الركن
مصطفى علي	عبد الكريم قاسم
وزير العدل	رئيس الوزراء
	ووكيل وزير الدفاع
هاشم جواد	أحمد محمد يحيى
وزير الخارجية	وزير الداخلية
	ووكيل وزير الاصلاح الزراعي

محيي الدين عبد الحميد	حسن الطالباني
وزير الصناعة	وزير المواصلات
	ووكيل وزير الشؤون الاجتماعية
طلعت الشيباني	حمد عبد الملك الشواف
وزير التخطيط	وزير الصحة
فيصل السامر	فؤاد عارف
وزير الارشاد	وزير دولة
	ووكيل وزير الزراعة
عباس البلداوي	اسماعيل إبراهيم العارف
وزير البلديات	وزير المعارف
مظفر حسين جميل	ناظم الزهاوي
وزير المالية	وزير التجارة
محمد سلمان	حسن رفعت
وزير النفط	وزير الاشغال والاسكان [1]

وقد جاء في الأسباب الموجبة لصدور هذا القانون

" لما كان انعاش الصناعة بمختلف فروعها هو من أهداف ثـورة ١٤ تموز المجيدة فقد اقتضى تشجيع رأس المال الخاص في هذا المجال بأحداث تشريعات تتماشى مع حاجة البلد إلى التصنيع ، وحيث ان كلا من قانون تشجيع المشاريع الصناعية رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٥ وقانون تنظيم تأسيس المشاريع الصناعية رقم ١٨ لسنة ١٩٥٧ لم يعد لاحكامهما القدرة على مماشاة التطور الجديد الذي حققته الثورة ، الذي يقضي بابداء التسهيلات لاصحاب المشاريع الصناعية ليمكنهم الاستمرار في العمل وتحسين الانتاج مع تشجيع وحماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية والتقليل من نسبة رأس المال الاجنبي في المشاريع الصناعية مع زيادة الاعفاء من ضريبة الدخل وضريبة الأرض والاعفاء من تقديم الموازنة في المشاريع الصغيرة وتقليص القيود المشترطة للمساعدات التي تقدم لهذه المشاريع .

ولذلك فقد استوجب اعداد هذه اللائحة".

---

[1] الانظمة والقوانين ، ص ١٤١ – ١٤٨ . الوقائع العراقية ٤/ ٥/ ١٩٦١

* * * * *

الميزانية العامة لسنة ١٩٦١ المالية

في نيسان بوشر بتطبيق الميزانية العامة لسنة ١٩٦١ التي نشر قانونها في جريدة الوقائع العراقية يوم ٢٩ نيسان كالآتي

باسم الشعب

مجلس السيادة

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه وزير المالية ووافق عليه مجلس الوزراء .

صدق القانون الآتي : -

المادة الأولى : - يرصد لسد نفقات الدولة خلال السنة ١٩٦١ المالية مبلغ مقداره (١٢٠٧٣٥٠٠٠) دينارا كما هو مبين في الجدول (أ) الملحق بهذا القانون.

المادة الثانية : - تخمن ايرادات الدولة خلال السنة ١٩٦١ المالية بمبلغ مقداره (١١٢,٠٠٠.٠٠٠) دينار كما هو مبين في الجدول (ب) الملحق بهذا القانون .

المادة الثالثة : - تخمن ايرادات الميناء لسنة ١٩٦١ المالية بمبلغ مقداره (١٠٨٣٧٠٩٠) دينارا كما هو مشروح في الجدول (ج) الملحق بهذا القانون .

المادة الرابعة : - يرصد لمصروفات ادارة الميناء لسنة ١٩٦١ المالية مبلغ مقداره (٧٠٣٧٠٨٣) دينارا كما هو مشروح في الجدول (د) الملحق بهذا القانون.

المادة الخامسة : - تخمن مدخولات رسوم السد وفق الجدول (ف) من عوائد الميناء لسنة ١٩٦١ المالية بمبلغ مقداره (٣٢٣٥٣٥٠) دينارا كما هو مشروح في الجدول (هـ) الملحق بهذا القانون .

المادة السادسة : - يرصد لسد نفقات الاستمرار على اعمال الحفر خلال السنة ١٩٦١ المالية مبلغ مقداره (٢٧٦٠٣٥٠) دينارا كما هو مشروح في الجدول (و) الملحق بهذا القانون .

المادة السابعة : - تخمن ايرادات سكك حديد الحكومة العراقية لسنة ١٩٦١ المالية بمبلغ مقداره (٥٩٢٧٠٠٠) دينار كما هو مشروح في الجدول (ز) الملحق بهذا القانون .

المادة الثامنة : - يرصد لسد نفقات سكك حديد الحكومة العراقية خلال السنة ١٩٦١ المالية مبلغ مقداره (٥٩١٨٠٠٠) دينارا . كما هو مشروح في الجدول (ح) الملحق بهذا القانون .

المادة التاسعة : - تخمن ايرادات انحصار التبغ خلال السنة ١٩٦١ المالية بمبلغ (١١٨٢٣٠٠) دينار كما هو مشروح في الجدول (ط) الملحق بهذا القانون .

المادة العاشرة : - يرصد مبلغ مقداره (١١٨٢٣٠٠) دينار لسد نفقات ادارة انحصار التبغ خلال السنة ١٩٦١ المالية كما هو مشروح في الجدول (ي) الملحق بهذا القانون .

المادة الحادية عشرة : - يرصد مبلغ مقداره (٢٧٣٣٠) دينارا لسد نفقات مديرية ادارة أموال الاسرة المالكة السابقة العامة خلال السنة ١٩٦١ المالية كما هو مشروح في الجدول (ل) الملحق بهذا القانون .

المادة الثانية عشرة : - تخمن ايرادات مديرية أموال الأسرة المالكة السابقة العامة بمبلغ مقداره (٤٠٥٠٠) دينار خلال السنة ١٩٦١ المالية كما هو مبين في الجدول (ك) الملحق بهذا القانون .

المادة الثالثة عشرة : - يرصد مبلغ مقداره (١٢٧٥٠٦) دينارا لسد مصروفات لجنة الطاقة الذرية العراقية خلال السنة ١٩٦١ المالية وفق الجدول (م) الملحق بهذا القانون .

المادة الرابعة عشرة : - يرصد مبلغ مقداره (٣٩٨٩١٠٠) دينارا لسد نفقات الهيئة العليا للاصلاح الزراعي خلال السنة ١٩٦١ المالية كما هو مشروح في الجدول (ع) الملحق بهذا القانون.

المادة الخامسة عشرة : - تخمن ايرادات الهيئة العليا للاصلاح الزراعي بمبلغ مقداره (٣٩٨٩١٠٠) دينارا خلال السنة ١٩٦١ المالية كما هو مبين في الجدول (س) الملحق بهذا القانون .

المادة السادسة عشرة : - لا تقل حصة ميزانية التخطيط للسنة ١٩٦١ المالية عن ٥٠% من مجموع حصة الحكومة من عائدات النفط .

المادة السابعة عشرة : - لوزير المالية ان يسلف ادارة انحصار التبغ مبالغ لا يتجاوز مجموعها (٣٠٠٠٠٠) دينار لشراء التبوغ وورق السكاير ، وله ان يعين طريقة استردادها .

المادة الثامنة عشرة : - لوزير المالية ان يخول الوزارات صلاحية ارسال طلبات وعقد مقاولات بمبالغ لا يتجاوز مجموعها خمسة ملايين دينار محسوبا على اعتمادات السنة ١٩٦٢ المالية وان يدفع سلفات لهذا الغرض لا تتجاوز نسبتها عشرين في المائة من قيم الطلبات أو المقاولات المذكورة .

المادة التاسعة عشرة : - لوزير المالية ان يدفع رواتب التقاعد التي لا تتجاوز ١٥/- دينارا شهريا لكل متقاعد لثلاثة أشهر دفعة واحدة .

المادة العشرون : - يعتبر الجدول (ق) الملحق بهذا القانون الملاك المقصود بالمادة الرابعة من قانون الملاك رقم (٢٥) لسنة ١٩٦١ حتى تصديق ميزانية السنة ١٩٦٢ المالية .

المادة الحادية والعشرون : - لوزير المالية ان يدفع الرواتب والمخصصات إلى موظفي المؤسسات العراقية في البلاد الأجنبية وللموظفين الموفدين إلى تلك البلاد التي ارتفعت عملتها بالنسبة للدينار العراقي بسعر يعينه من وقت لآخر على ان تراعى في هذا التعيين درجات ارتفاع العملة المذكورة .

المادة الثانية والعشرون : - ينفذ هذا القانون من تاريخ ١ / ٤ / ١٩٦١ .

المادة الثالثة والعشرون : - على وزراء الدولة تنفيذ هذا القانون كل بما يخصه .

كتب ببغداد في اليوم العاشر من شهر ذي القعدة سنة ١٣٨٠ المصادف لليوم الخامس والعشرين من شهر نيسان سنة ١٩٦١ .

مجلس السيادة
محمد نجيب الربيعي
رئيس مجلس السيادة

خالد النقشبندي		
عضو	عضو	اللواء الركن
أحمد محمد يحيى	مصطفى علي	عبد الكريم قاسم
وزير الداخلية	وزير العدل	رئيس الوزراء
ووكيل وزير الاصلاح الزراعي		ووكيل وزير الدفاع
محيي الدين عبد الحميد	حسن الطالباني	هاشم جواد
وزير الصناعة	وزير المواصلات	وزير الخارجية
		ووكيل وزير الشؤون الاجتماعية
فيصل السامر	طلعت الشيباني	محمد عبد الملك الشواف
وزير الارشاد	وزير التخطيط	وزير الصحة
ناظم الزهاوي	عباس البلداوي	اسماعيل إبراهيم عارف
وزير التجارة	وزير البلديات	وزير المعارف
		ووكيل وزير الزراعة
محمد سلمان	حسن رفعت	مظفر حسين جميل
وزير النفط	وزير الاشغال والاسكان	وزير المالية

مفاوضات النفط

عندما قامت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، كانت شركة نفط العراق (IPC) (التركية قبل سنة ١٩٢٩) تمتلك امتيازات نفط كل أراضي العراق باستثناء منطقة (النفطخانه) قرب خانقين التي كانت بيد شركة نفط خانقين وهي فرع لشـــركة النفـــط الانكليزيـــة الفارسية أو الانكلو ايرانية منذ سنة ١٩٣٥ (والبريطانية فيما بعد).

وكانت شركة نفط العراق، قد حصلت على امتياز نفـــط كركـوك ســـنة ١٩٢٥ والموصل سنة ١٩٣٢ والبصرة سنة ١٩٣٨ بشروط بخسة، إذ حددت هذه الامتيازات حصة العراق بأربعة شلنات (٢٠٠ فلس) عن كل طن من النفط تصدره الشركة إلـــى الخارج ، لكن هذا المبلغ لم يعد ملائما بعد ازدياد أهمية النفط وارتفاع اســـعاره مـــع تنامي الوعي الوطني بعد الحرب العالمية الثانية ، فأخذت القوى السياســـية تطـــالب بإعادة النظر في هذه الامتيازات بما يناسب للتطورات الجديـــدة ، فدخلـت الحكومـــة العراقية في مفاوضات مع الشركات لتعديل هذه الامتيازات فتم توقيع اتفاقية جديدة في الثالث من شباط ١٩٥٢ جعلت حصة العراق نصف ارباح الشركة أي انها غيرت هـذه الحصة من العائد المقطوع إلى مبدأ المناصفة في الارباح بيـــن العـــراق والشـــركة ، ووافقت الشركة أيضا على زيادة انتاج النفط مـــن حقـــل كركـــوك والبـــدء بالانتـــاج والتصدير من حقلي الموصل والبصرة وهو مطلب عراقي ظلـــت الشـــركة تعارضــــه باستمرار.

وعندما وضعت الاتفاقية الجديدة موضع التطبيق ، برزت جملة من المشـــكلات بين الحكومة والشركات منها مسألة تحديد كمية الانتاج واحتساب تكاليفـــــه وتحديـــد الاسعار وكيفية احتساب الأرباح، ومسألة الخصم الذي حصلت الشركات عليه بحجـــة مساعدتها على تصريف النفط في الأسواق العالمية ومنح المشترين بعقود طويلة الامد حسومات خاصة ، فضلا عن مشكلات أخرى ، منها رفض الشـــركات تســـليم الغـــاز الطبيعي للعراق بدلا من حرقه والاشتراك فـــي ادارة الشـــركات وتعريـــق الوظـــائف وغيرها.

لذلك واجهت الاتفاقية الجديدة انتقادات شديدة من الأحزاب السياسية التي كـــان

بعضها يطالب بالتأميم على غرار ما حدث في ايران سنة ١٩٥١[١].

وبناء على ذلك اعيد فتح المفاوضات بين الحكومة والشركات لتسوية المسائل المختلف عليها ، وقد بدأت المفاوضات في شباط ١٩٥٨ واستمرت حتى الثاني عشر من تموز بشكل متقطع بسبب تعنت الشركات.

وبعد منتصف شهر نيسان حضر المفاوضات وفد عن الشركات الأمريكية برئاسة أم جي راثبون رئيس مجلس ادارة شركة ستاندرد (نيو جرسي) واستثمر الوفد العراقي المفاوض حضور هذا الوفد ليعرض مسألة جديدة هي شعور نوري السعيد رئيس الوزراء انذاك بالأسف البالغ على الخطأ الذي حدث في منح جميع الأراضي العراقية لمجموعة شركات واحدة وكان المفروض ألا تشمل جميع الأراضي العراقية .

والواضح ان موقف نوري السعيد هذا كان ينطلق من شعوره ، بتعنت شركة نفط العراق ، ورفضها المتواصل ، الاستجابة لمطالب العراق ، في الوقت الذي كان فيه الانتاج يتزايد في كل من السعودية والكويت وايران ، بينما ظل الانتاج في العراق في حدود متدنية على الرغم من ان النفط في العراق اكتشف قبل اكتشافه في السعودية والكويت . وكان السعيد يحاول توفير موارد مالية جديدة ، لتحقيق التنمية واعمار البلاد أولا ودعم الاتحاد العربي الهاشمي ثانيا[٢].

أما المفاوضات التي عقدت في شهر تموز ١٩٥٨ بين العراق والشركات، فهي وان تطرقت إلى مسائل الخلاف الأخرى بايجاز فان مسألة التنازل عن الأراضي التي لم تستثمرها الشركة بعد ، كانت في مقدمة القضايا المطروحة . وقد اتبع نوري السعيد ذلك بسلسلة من التصريحات منها " ان بعض شركات النفط قد أعطت امتيازات أفضل لايران والكويت والسعودية وان العراق قد وجد نفسه في موقف غير موفق ، وانه يأمل ان يرى تسوية مرضية وودية ، لان امتيازات نفطه كلها قد اعطيت لشركة نفط العراق " . بل انه سار قدما للضغط على الشركة للاستجابة لمطالب العراق وايجاد موارد مالية جديدة.

---

[١] نوري عبد الحميد العاني ، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥ - ١٩٥٢ ، بيروت، ١٩٨٠.

[٢] أحمد ساجر الدليمي، نفط العراق ١٩٦٣ - ١٩٦٨ رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة بغداد، ١٩٩٧ ، ص ١٠-١١.

وقبل منتصف تموز ١٩٥٨ انحنت الشركة أمام هذه الضغوط واعلنت لاول مرة " ان موقف الشركات بخصوص مطلب الحكومة بالتخلي عن بعض منـاطق الامتيـاز سيكون ايجابيا"[١] .

كان هذا العرض الموجز لامتيازات النفط وطبيعة العلاقة بين شـركات النفـط والحكومة العراقية طوال العهد الملكي، الذي رأينا انه ضرورة لابد منها لانه يشـكل الارضية التي استندت عليها حكومة الثورة بعد ١٤ تموز ١٩٥٨ .

كان الضباط الاحرار قد بحثوا في اجتماعات عدة قبل الثورة موضوع السياسـة النفطية للنظام الثوري المقبل ، وبدا لهم ان فكرة التأميم غير عملية ، ولذلك ارتـوي مطالبة شركة نفط العراق وبقية الشركات بضرورة زيادة الانتاج .

وبعد نجاح الثورة اكد المسؤولون لشركات النفط بـان نظـام الحكـم الجديـد سيحترم اتفاقات النفط ، واعلنت الحكومة الجديدة في اليوم التالي انها ستحترم جميـع التزاماتها تجاه جميع الاتفاقات الدولية . واعلنت شركة نفط العراق وبقية الشـركات بدورها ان تدفق النفط من العراق سيستمر دون انقطاع واذاع عبد الكريـم قاسـم ، رغبة منه في ان يطمئن العالم إلى ان العراق لا يريد التدخل في انتاج النفـط، بيانـا اعلن فيه ان حكومته تريد مواصلة انتاج النفط وتصديره إلى أسـواق العـالم وانـها ستفي بجميع التزاماتها تجاه جميع الجهات المعنية .

ولم تكن عند الضباط الاحرار صورة واضحة عن حقيقة الخلاف القـائم بيـن شركات النفط وحكومة العهد السابق ، ولعل الصورة الوحيدة التي كانت في اذهانـهم هي ان حكومة العهد السابق كانت في تعاملها مع الاجانب بصورة عامة ومع شـركات النفط بصورة خاصة ، تميل إلى التساهل في حقوق العراق إلى درجـة التفريـط ، ان هذه الصورة هي التي سيطرت على تفكير قادة الثورة وجعلتهم يرفضون أي عـرض تتقدم به شركات النفط بحجة ان هذا العرض لا ينسجم واهـداف الثـورة ، ولا يفـي بحاجات البلاد [٢] .

كانت المشكلات التي عقد النظام الثوري وشركات النفط العزم على حلها ناجمـة في بعضها عن طبيعة الاتفاقات التي وضعت في العهد الماضي والتي سبقت الإشـارة

---

[١] د . أحمد ساجر ، المصدر نفسه ص ١٢ – ١٣ .

[٢] د . مجيد خدوري ، المصدر السابق ، ص ٢٢٣ .

إليها ، وفي بعضها الآخر عن مشكلات متأخرة أدى تراكمها إلى جعل الوصول إلى تسوية في ظل العهد الجديد امرا أكثر صعوبة .

ومهما يكن من أمر فقد بدأت المفاوضات بين العراق والشركات في ٢٠ آب ١٩٥٨ ، وتبلورت مطالب الجانب العراقي بضرورة تنازل الشركات عن الأراضي غير المستثمرة واعادة النظر في حسابات الكلفة ، على ان يتم الاتفاق على الاسعار وتحديد التكاليف ونسبها وكيفية حسابها وتنفيق الريع وزيادة نسبة حصة الحكومة من الارباح على النصف واسهام العراق في رأس مال الشركات وتسليم الغاز الطبيعي للعراق بدلا من حرقه والاشتراك في ادارة الشركات وتمثيل العراق في مجلس ادارتها تمثيلا يمكنه من ممارسة حقه في الإشراف على الشركات. غير ان تلك المفاوضات لم يكتب لها النجاح ، بسبب الموقف المتعنت للشركات.

وكانت قد جرت مفاوضات بين الحكومة العراقية ووفد الشركات في النصف الثاني من عام ١٩٥٩ انتهت بالفشل حيث استغلت الشركات محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم لايقافها. وكان مؤملا الوصول الى اتفاق في نهاية شهر ايلول من ذلك العام ثم أعيدت المفاوضات في منتصف عام ١٩٦٠ رافقها تحذيرات وتهديدات ولجأت الشركات اثناءها الى تقليل الانتاج وخفض الاسعار، الامر الذي أدى الى تأسيس منظمة الاقطار المصدرة للنفط اوبك بعد ان توقفت المفاوضات التي عرفت بمفاوضات القصر الابيض دون ان تستجيب الشركات لأي مطلب عراقي[١].

وفي سنة ١٩٦٠ عرضت الشركات، في محاولة منها لحل الخلافات، اللجوء إلى التحكيم ، غير ان المهلة التي ضربت لذلك مددت مرات عدة ولم يتم التوصل إلى تسوية . وجرت مفاوضات في شهر آب من ذلك العام لتسوية بعض الخلافات لكنها فشلت ايضا. وفي شهر كانون الأول على وجه التحديد تدخل عبد الكريم قاسم شخصيا ليفهم ممثلي شركات النفط ان الحاجة تقتضي الإسراع في الوصول إلى تسوية تكون في مصلحة العراق ، ولما تعذر الوصول إلى اتفاق مرض دعت الحكومة العراقية ممثلي الشركات للبحث معهم في نقاط الخلاف وعقد الاجتماع الأول في الثاني من نيسان ١٩٦١ برئاسة الزعيم عبد الكريم قاسم ووفد الشركات برئاسة المستر ج هيريدج .

---

[١] عن مفاوضات النفط السابقة في العهد الجمهوري انظر الاجزاء ١-٤ من هذا الكتاب.

وقبل بدء المفاوضات وبالتحديد في يوم ٢ نيسان ١٩٦١ ، عقد رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم مؤتمرا صحفيا اشار فيه إلى ثقته بقوة الجانب العراقي في مفاوضات النفط وقدرته على فرض ارادته لانتزاع حقوق الشعب ، مؤكدا ان الثورة تتمتع بقوى مخلصة منطلقة وبتماسك عظيم بين أبناء الشعب لحفظ مكاسب الثورة[١].

وكتبت جريدة الثورة البغدادية بعد يوم واحد من تصريح قاسم ، مقالا افتتاحيا بعنوان (استئناف مفاوضات النفط) اشارت فيه إلى ان الشعب العراقي إذ يرقب نتيجة هذه المفاوضات يعرف بالتأكيد انها ستكون لصالحه ولصالح مستقبل الجمهورية العراقية وليس هناك أية قوة تستطيع ان تغمط حقنا أو تسوف فيه لأي سبب من الأسباب . وقالت أيضا اننا نرى في هذه المفاوضات التي سيكسبها الجانب العراقي تعزيزا لاستقلالنا الاقتصادي ودعما لحياتنا كافة ، ودعت إلى تجميد حصة فرنسا البالغة (٢٣,٧٥٠ %) وتحويلها لمصلحة الشعب العراقي ولنصرة الشعب الجزائري الشقيق.

ومهما يكن من أمر فقد بدأت المفاوضات في الثاني من نيسان ١٩٦١ ، وفيما يأتي النص الكامل لما دار في الاجتماع الأول :

نص محضر الاجتماع المنعقد
في مقر سيادة الزعيم الامين
بتاريخ ٢ / ٤ / ١٩٦١

الحاضرون عن الجانب العراقي :

سيادة الزعيم الامين عبد الكريم قاسم	رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة .
سيادة الأستاذ محمد سلمان	وزير النفط .
سيادة الدكتور طلعت الشيباني	وزير التخطيط .

الحاضرون عن شركات النفط :

المستر هريج .

المستر اكسر جيان .

المستر رايلاند .

المستر ستيوارت .

المستر بيشوف .

---

[١] جريدة الثورة ، العدد ٥٨٨ في ٣ نيسان ١٩٦١ .

عقد الاجتماع في الساعة السادسة والنصف من مساء يوم الأحد ٢ / ٤ / ١٩٦١ في مقر سيادة الزعيم الامين عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة : -

الزعيم : كان عندنا مؤتمر صحفي وكان من المقرر ان ينتهي هذا المؤتمر بسرعة ولكنه طال أكثر من المقرر بسبب بعض الاستفسارات والاسئلة التي وجهها الصحفيون وعلى كل حال اني سعيد بعودة ممثلي الشركات وبهذه المناسبة اقول انه كان من المقرر ان نجتمع يوم ١١ آذار ولكن تأخر الاجتماع عن موعده .

هريج : لسوء الحظ كان عندي بعض الارتباطات التي حالت دون تمكني من المجيء في الوقت المعين واني متأسف للتأخير .

الزعيم : لم يتمكن الأستاذ محمد حديد من الحضور لانه يشكو اليوم من وعكة المت به وكذلك لم يحضر عضو الوفد العراقي الآخر بسبب تمتعه باجازة في الوقت الحاضر . واني اتأمل ان تسير الأمور بالاتجاه الصحيح ولا اعلم ماذا فعل السيد هريج خلال وجوده في لندن بعد مضي هذه المدة الطويلة .

هريج : كنا قد نظمنا مسودات لبعض الكتب بعد الاجتماع الأخير الذي عقد مع سيادتكم وقد سلمنا لسيادة وزير النفط نسخا منها وقد ظهر لنا ان بعض النقاط قد تم التوصل إلى اتفاق مبدئي بشأنها وان هذه النقاط قد ذكرت بصورة صريحة من قبل الجانبين وتتعلق مسودات الكتب المذكورة بموضوع الايجار المطلق والغاز الطبيعي والتنازل عن الأراضي والكتاب المتعلق بالموضوع الأخير يبحث الضمان الذي تقدمه الشركات حول النشاط الذي ستبذله في استثمار الأراضي التي ستحتفظ بها في المرحلة النهائية من مراحل التنازل أما فيما يتعلق بأسس التنازل فاننا لم نشعر ان بامكاننا تقديم مذكرة جديدة بهذا الشان لاننا لاحظنا ان هناك بعض المبادئ تحتاج إلى المذاكرة ولا اعلم ما هو الترتيب الذي ترغبون به سيادتكم لمناقشتها وهذه المبادئ تتعلق بالنقاط التي جرى بحثها في الاجتماع الأخير .

الزعيم : أي اجتماع ؟

هريج : اجتماع كانون الأول الماضي .

الزعيم : عندما سافر السيد هريج وعد بان يقدم الينا جوابا قطعيا اليس كذلك ؟

هـريج : لم تكن المسألة حول اعطاء جواب قطعي فيما يخص التنازل أو فيما يخص الايجار المطلق أو الغاز الطبيعي لان موقفنا صريح بالنسبة لهذه المواضيع .

الزعيم : إذا ماذا جلبتم معكم الان ؟

هـريج : عندما سافرنا لم نسافر لجلب شيء ولكن خلال الاجتماع الأخير جرى البحث حول التنازل وكانت هناك ثلاث نقاط الأولى تتعلق بالفترة الواجب تحديدها بين مراحل التنازل والثانية تتعلق بشكل وحجم وعدد البقع المحتفظ بها والثالثة تتعلق بالمعلومات الجيولوجية والجيوفيزائية وكما بينت لسيادة وزير النفط قبل أيام انكر انه فيما يتعلق بالنقطة الثالثة اننا لم نصر على موقفنا بناء على رغبة الحكومة ومراعاة لبعض الاعتبارات أما بالنسبة للنقطة الثانية الخاصة بشروط اختيار المناطق والتي طلبتم بموجبها ان ننظر في اختيار شكل هندسي عرفتموه سيادتكم بمربعات أو مستطيلات أو ما شابه فقد فكرنا كثيرا بهذا الموضوع وليس لدينا أية مقترحات حول كيفية تطبيق هذا الطلب ، أما من جهة المساحة وعدد القطع فنحن لا نزال نتعهد بما اقترحناه بهذا الشان .

الزعيم : ألم تفكروا بشكل القطع ؟

هـريج : ليست لدينا مقترحات حول اشكال معينة .

الزعيم : عندما سافرتم كانت مقترحاتنا واضحة وتم تدوينها في المحضر واعطيت اليكم وكان المفروض ان تجيبوا عليها بعد هذه المدة الكافية وبعد ان استمتعتم بفترة اعياد الميلاد ورأس السنة ويبدو ان السيد هريج واخوانه قد تمتعوا بوقت طيب هناك ولابد ان أصبحت لديهم قوة للحجة والمناقشة أما نحن فقد زادتنا مكاسب الثورة التي حصلنا عليها خلال هذه المدة قوة وحيوية ولكن هذه القوة نحن غير مستعدين لافنائها في المناقشات التي كنا قد انتهينا منها ويظهر ان جانب الشركات يريد المساومة على كل نقطة من النقاط فمثلا فيما يتعلق بالقسط الأخير كنا قد اتفقنا على ان يدفع في موعده لكي تسدد حساباتنا السنوية في وقتها وكنتم قد وعدتم بالنظر في الطلب . اننا لم نطلب أكثر من حقنا حيث وددنا ان تكون السنة القادمة حسابات مستقلة ورغبنا في دفع القسط الأخير قبل حلول السنة المالية الجديدة ولكن

يبدو ان الشركات أرادت استغلال هذا الطلب للمساومة معنا كاننا نحن متوقفون على هذا القسط في حين انه حق من حقوقنا ان الذي فهمته من وزيري المالية والنفط ان هذه النقطة قد أصبحت نقطة مساومة ولهذا اود ان ابين بان مثل هذه القضايا تافهة ويجب ان لا تتخذ حجة للمساومة. اننا كنا قد اتفقنا على دفع القسط قبل ثلاثة أشهر وكان يقتضي اخبارنا قبل مدة مناسبة بجوابكم إلا انكم تركتم ذلك حتى اللحظة الأخيرة مما يدل على المساومة وعلى كل حال نحن نشكر الشركات على تلبية رغبتنا في دفع المبالغ في وقتها . أما فيما يتعلق بقولكم انها واجبة الدفع بعد سبعة أيام من مضي الربع المختص فيمكن عن طريق المداولة تقديم موعد الدفع دون تأخيره سبعة أيام أي اننا نرغب في ان يدفع القسط في شهر آذار نفسه ليتسنى تسديد حسابات السنة المالية .

هريج : لدي بعض النقاط التي اود بيانها بهذا الخصوص الأولى اننا لا نعتقد باننا اتخذنا هذا الموضوع مجالا للمساومة .

الزعيم : هذا ما فهمناه .

هريج : النقطة الثانية اننا عندما سافرنا كنا نعلم ان سيادتكم طلبتم بعض الأشياء إلا اننا لم نكن قد وافقنا على ذلك لان الصعوبة في الموضوع تتعلق بالترتيبات المالية الخاصة بنا من ناحية تسلم النقود وتمويل العمليات بصورة عامة حيث ان هذه الأمور مرتبة على أساس ان يكون الدفع في ٧ نيسان وليست لدينا نقود مجمدة في البنوك .

الزعيم : كان يقتضي اجابتنا بالامكان أو عدمه واننا نفضل دفع حسابات كل سنة في سنتها وهذا ما نود ان يجرى عليه العمل في المستقبل إلا انكم تركتم الاجابة حتى آخر دقيقة .

هريج : اننا كنا نبذل جهودنا لتلبية رغبتكم في الموضوع .

الزعيم : اود ان يكون معلوما باننا نفضل ان تدفع حسابات كل سنة في سنتها دون تأخير إلى السنة التالية .

هريج : الحقيقة ان في القضية صعوبات أكبر مما تتصورون سيادتكم ومن المؤسف ان تكون السنة المالية كما هي في الوقت الحاضر ، والصعوبة تتعلق باجراء الدفع خلال بضع ساعات من انتهاء ربع السنة المختص .

الزعيم : هل ان بيع النفط إلى العالم جرى في آخر لحظة من الشـــهر أو مـــن ربـــع السنة؟

هـــــريج : قسم من هذا النفط لم يبع وقسم آخر نقل والذي قصدته ان النفط المصــدر في شهر كانون الثاني مثلا لا يدفع ثمنه عادة إلا في نهاية شهر شباط .

الزعيم : لماذا ؟

هـــــريج : هذا هو الترتيب المتبع إذ يتوقف الدفع على إرسال قوائم المبيعات واوراق الشحن .

الزعيم : المفروض ان يدفع ثمن كل شحنة بعد شحنها مباشرة ولكننا ننتظـــر تسـلم حصتنا عنها حتى نهاية كل ربع سنوي تسهيلا للشـــركات ولا يـــهمنا هـــذا الانتظار ولكن الذي يهمنا في الموضوع هو عدم تـــأخر حســـابات الســـنة المالية حتى السنة التالية .

هـــــريج : ربما يحصل بعض الصعوبات في تحقيق كل ما ترغبون به سيادتكم فهناك مبيعات في يوم ٣١ آذار ولا يمكن قبض ثمنها في نفس اليوم وعلينـــــا ان ننتظر مدة بعد هذا التاريخ لتسلم ثمنها والذي اود بيانه ان معاملـــة البيـــع تستغرق سبعة أيام عادة.

الزعيم اننا طلبنا دفع الحسابات الجاهزة للاشـــهر الثلاثـــة الأخـــيرة لكـــي لا تبقـــى الحسابات للسنة المالية التالية ويمكن في هذه الحالة تأخير دفع مبلغ بسـيط عن الأيام الأخيرة من الربع .

هـــــريج : اننا مترددون في تعديل كافة ترتيباتنا الخاصة باجراء الدفع لانها تســـبب لنا مشاكل وصعوبات وما لم نجر تعديلا في سنتنا الحسابية فانـــه يصعـــب إجراء تعديل على مواعيد الدفعيات ولهذا فكرنا فـــي إجـــراء دفـــع ســـلفة لحسابات هذه السنة وربما يساعد ذلك الحكومة .

الزعيم : اننا نريد ان يكون هذا الترتيب ثابتا في المستقبل أيضا وهـــو حـــق وليـــس مساعدة ويمكنكم إجراء الترتيبات اللازمة لذلك وامامكم وقت كـــاف طيلـــة السنة الحالية ومن المخجل ان نطيل البحث حول مثل هذه المواضيع التي لا أرى مبررا للتكلم بشانها .

هــــريج : كل ما أتمكن من قوله اننا سننظر في الموضوع لتدبيره وعلاوة على ذلـك فلا اعتقد ان بامكاني ان اتحمل شيئا من الالتزامات لان ذلك ســيؤدي إلــى تغيير كثير من الترتيبات المالية.

الزعيم : ماذا يغير ؟

هــــريج : المطلوب تغيير مواعيد الدفعيات التي نسير عليها لعدة ســنوات وســنتنا المالية تنتهي في ٣١ كانون الأول .

الزعيم : إذا ليس لذلك علاقة بالربع الخاص بآذار .

هــــريج : ان الموضوع لا يتوقف على الشركات فقط وانما هو ذو علاقة بالمشترين الآخرين الذين يخضعون لقوانين ضرائب تختلف عنا وانا لا اود هنا تعــداد الأسباب والصعوبات وانما اذكر انها قضية فنية وانا شــخصيا لاعلــم لــي بتعقيداتها ونتائجها والذي اعلمه ان تغيير ترتيبات الدفــع بيــن الحكومــة والشركات يستوجب تغيير الترتيبات الموجودة بين الشــركات والمشــترين ولهذا اعدكم باننا سنتذاكر حول هذا الطلب لعلنا نتمكن من تلبيته .

الزعيم : هذا حق من حقوقنا ولا ارى داعيا لان يكون موضوعا للمداولة في المستقبل وكل ما نريده هو ان نأخذ حقنا في وقته وربما يترتب على الشركات اتخــاذ بعض التدابير الخاصة ونحن نشكرها على اتخاذها هذه التدابير لدفع المبلــغ في الوقت المعين .

هــــريج : ان من جملة الصعوبات اننا ندفع مبالغ عن حسابات غير ثابتة أي قبل ان يتم التوصل إلى احتسابها ومن حق الحكومة طبعا ان تطالب بدفع ثمن النفط ولكن الشركات أيضا تشعر انها تستحق بعض الوقت لتدبير الدفع .

الزعيم : هذا صحيح ولكن نريد تسديد حسابات السنة المالية ولــهذا يقتضــي دفــع المبالغ في شهر آذار فقط ويمكن تأخير حسابات يوم أو يومين إلى الربــع المقبل .

هــــريج : سننظر في الطلب ونتقدم اليكم بمقترحاتنا حوله وان كنــت أفضــل عــدم إجراء تغيير على مواعيد الدفع ولكن ما دمتم ترغبون في ذلك فاننا ســننظر في المسألة .

الزعيم : هل ستخبروننا بجوابكم ؟

هـــريج : طبعا ولكن ليس بصورة مستعجلة لان لدينا (١٢) شـهرا قبـل حلـول موعد السنة المالية الجديدة .

الزعيم : ان التفكير في هذا الموضوع لا يتطلب (١٢) شهرا .

هـــريج : اتأمل ان نخبر الحكومة قبل مدة طويلة من موعد الدفع .

الزعيم : يمكنكم اخبارنا خلال شهرين أو ثلاثة ولا أعلم ما هي وجهة نظركم بالنسـبة للنقاط الأخرى .

هـــريج : هل تحبون سيادتكم التكلم عنها حسب ترتيب معين ؟

الزعيم : كنا قد طلبنا تقديم وجهة نظركم تحريريا .

هـــريج : نظمنا مسودات لكتب جوابية وقدمنا نسخا منها لسيادة وزير النفط .

الزعيم : كنا قد تقدمنا باقتراحات معينة فهل ان كتبكم هذه لبت تلك المقترحات ؟

هـــريج : كلا .

الزعيم : لماذا ؟

هـــريج : لاننا نشعر اننا لا نتمكن من الاتفاق مع الحكومة فيما طلبته .

الزعيم : حول أي شيء ؟

هـــريج : حول الايجار المطلق لاننا كنا قد تقدمنـا بـاقتراحين بعـد ان اقـترحت الحكومة ايقاف استقطاع الاقساط السنوية لحين صدور قرار التحكيم وكـان اقتراحنا الأول يتضمن ايقاف استقطاع ٥٠% من الاقساط السنوية ويتضمن الثاني ايقاف الاسترداد لجميع الاقساط لمدة سنتين على ان يجري التحكيـم خلالهما.

الزعيم : من يضمن ان الشركات سوف لا تحاول عرقلة التحكيم خلال هاتين السنتين؟

هـــريج : لا اعتقد ان لدينا أي مصلحة في عرقلة التحكيم .

الزعيم : إذا كانت نيتكم حسنة فلماذا تشترطون إجراء التحكيم خلال سنتين ؟

هـــريج : لان التحكيم بيد الحكومة .

الزعيم : سنذهب للتحكيم بعد انتهاء المداولات ولو ان موافقتنا على الذهاب للتحكيـم مع الشركات تنازل منا لان حقنا واضـح فـي الموضـوع . ان الشـركات تستوفي مبالغ بصورة تعسفية وكل الناس الذين يؤمنـون بـالحق والعـدل يعتقدون بذلك ويلومون الشركات على تصرفها . لو فرضنا ان النفط لم يكن موجودا في العراق فهل كان باستطاعة الشركات اسـترداد بـدل الايجـار

المطلق الذي دفعته للحكومة . ان الايجار المطلق دفـــع للحكومـــة مقـــابل عمليات التحري عن النفط وعلى امل الحصول على الارباح في المســـــتقبل والشركات تعلم هذه الحقيقة . اننا وافقنا على الذهاب للتحكيم رغبة منا فـــي انهاء الخلاف ويبدو اننا نبدأ المفاوضات من جديد في كل اجتمــــاع ، اننـــا نرغب في حل هذه القضايا والتخلص منها نهائيا ولا اعلم فيمــــا إذا كنتـــم تنوون انهاء هذه القضايا أم انكم تعلمون انكم ستخسرونها وتحاولون اطالة المفاوضات لهذا السبب؟

هــــــريج : ان الحكومة هي التي ترغب في الذهاب للتحكيم لا الشركات .

الزعيم : ان الحكومة ترغب بالذهاب للتحكيم لان الشركات مصرة على أخــذ الايجــار المطلق ولذلك فسوف لا نتنازل عن حقنا في استرداد الايجار المطلق حتـــى قبل سنة ١٩٥٢ وإذا كان لدينا حق في ذلك فسنأخذه عن طريـــق التحكيـــم وسنرى النتيجة .

هــــــريج : هذا الموضوع فيه اختلاف بارز بين وجهة نظـــر الحكومـــة والشـــركات وللأسباب الكثيرة التي لا اود بيانها الان نشعر ان من حقنا اســـترداد بـــدل الايجار المطلق بينما تشعر الحكومة ان الشركات مخطئة في ذلك والاجـــراء المنصوص عليه في الاتفاقية لحل الخلاف في مثل هذه الحالـــة لا يتضمـــن نصا بايقاف الاسترداد وانما الحكومة هي التي طلبت ذلـــك ونحـــن قدمنـــا مقترحاتنا تسهيلا لإجراء التحكيم وليس لدينا ما نضيفه علـــى الاقـــتراحين اللذين قدمناهما بهذا الشان ، اني شخصيا وزملائي نفضل العمل بـــالاقتراح الأول الذي يقضي باستقطاع ٥٠% من الاقساط السنوية لحين صدور قـــرار التحكيم لان هذا الاقتراح يضع الطرفين في موضع المستفيد خاصة وان كـــلا من الطرفين يشعر ان النتيجة ستكون ايجابية بالنسبة له .

الزعيم : هل تنص اتفاقية ١٩٥٢ على استرداد بدل الإيجار المطلق ؟

هــــــريج : لم تنص الاتفاقية على عدم استرداده .

الزعيم : كيف يجوز استقطاعه في الوقت الذي لم تنص الاتفاقية على ذلك ؟

هــــــريج : اننا نعتقد ان النصوص العامة في الاتفاقية تسمح بذلك .

الزعيم : قبل تنفيذ اتفاقية ١٩٥٢ هل ورد نص على استرداد بدل الايجار المطلق ؟

هــــــريج : كانت لدينا اتفاقيات أخرى مبنية على دفع حصة مقطوعة عن كل طن .

الزعيم : في جميع الاحوال ليس لديكم حق في استرداد الإيجار المطلق والدليل على ذلك ان اتفاقية ١٩٥٢ كانت تتضمن نصا باسترداده ولكن هذا النص حذف باتفاق الطرفين قبل توقيع الاتفاقية لان عدم استرداده أمر مفروض ولا اعلم فيما إذا كنتم تريدون شهودا على ذلك ؟

هـريج : لقد سبق ان جرى بحث هذه النقطة عن طريق محامي الطرفين وكان جواب محامينا ان هذه المسألة من جملة الأشياء التي ستنظرها هيئة التحكيم .

الزعيم : هذا تعسف لاننا وافقنا على الذهاب للتحكيم ونحن أصحاب الحق ويمكننا مع ذلك ان نوقف استقطاعه بدون الذهاب للتحكيم فيما إذا وافقت الشركات على حل المسألة بدون تحكيم .

هـريج : اعتقد ان الحكومة قررت الذهاب للتحكيم بناء على عدم موافقة الشركات على إيقاف الاستقطاع .

الزعيم : اننا نرى ان من الأصلح ان تتوقف الاستقطاعات إلى نهاية التحكيم الذي سندخله خلال مدة لا تتجاوز الستة أشهر من انتهاء المفاوضات .

هـريج : لقد وافقنا على ايقاف الاستقطاع خلال مدة اطول من هذه المدة وهي سنتان .

الزعيم : اني اعلم ذلك ولكن لا أريد ان يعلق ايقاف الاستقطاع على شرط . اننا سندخل التحكيم خلال ستة أشهر أو سنة فلماذا تضع الشركات هذا الشرط التعسفي ؟ فهمنا انكم اخذتم الأراضي وحصلتم على الامتيازات وتعسفتم بحقوق العراق ولا زلتم تستفيدون من اراضينا لحد الان ولكن ألم يكفكم هذا التعسف لكي تضيفوا تعسفات أخرى جديدة ؟ اننا يمكن ان ندخل التحكيم بشرط ان تتوقف الاستقطاعات حتى صدور قرار التحكيم على ان تتعهد الحكومة بالذهاب للتحكيم خلال مدة تتراوح بين ٦ - ١٢ شهرا .

هـريج : يؤسفني عدم تمكني من الموافقة على ايقاف الاستقطاع مطلقا بدون بعض التقييدات .

الزعيم : ان التعهد الذي اقترحنا ان تقدمه الحكومة هو نوع من التقييد .

هـريج : لا اظن اننا ننظر إليه بمنظار التقييد .

الزعيم : بأي منظار تنظرون إليه إذا ؟

هـــــريج : اننا نعتقد اننا محقون باجراء الاستقطاع وهذا هو سبب احالــــة المســألة للتحكيم .

الزعيم : كم سنة جرى العمل على الاستقطاع ؟

هـــــريج : منذ تنفيذ اتفاقية ١٩٥٢ .

الزعيم : أي تسع سنوات .

هـــــريج : بالنسبة لشركة نفط العراق ثلاث سنوات وبالنسبة لشركة نفــط الموصــل تسع سنوات وبالنسبة لشركة نفط البصرة ثمان سنوات .

الزعيم : إذا يجب ايقاف الاستقطاع ثمان سنوات ونصف وهي مدة معادلة للمدة التــي جرى خلالها الاستقطاع ثم نذهب للتحكيم خلال سنة واحدة لانكم اســتمريتم على الاستقطاع ثماني سنوات ونصف ونحن ساكتون عن حقنا ومن العــدل ان تنتظروا انتم مدة مساوية ومع ذلك فان إجراءات التحكيم سوف لا تطول مثل هذه المدة .

هـــــريج : هل ان هذا الاقتراح هو تطبيق لمبدأ المناصفة ؟

الزعيم : هذا هو الحل المنطقي وسنتعهد بالذهاب للتحكيم خلال ٦ – ١٢ شهرا وانــي واثق ان التحكيم سوف لا يستغرق أكثر من سنة أو سنة ونصف لان كـــلا من الطرفين وراءه. اني سأكون وراء التحكيم لانــي ســأطالبكم بالمبــالغ المستقطعة سابقا حتى قبل سنة ١٩٥٢ .

هـــــريج : يظهر اننا ندور في حلقة مفرغة حول الموضوع لاننا نعيد مناقشة أشــياء قيلت في السابق واخشى ان لا اتمكن من إضافة شيء .

الزعيم : اخشى ان تخسروا ما لديكم أيضا إذا لم ترضوا بالحق . هل تريدون تمشــية الأمور كاصدقاء أم بالباطل ؟

هـــــريج : إذن هذه ليست مفاوضة وان الحكومة قررت الذهاب للتحكيم .

الزعيم : ان هذه مفاوضة للاتفاق على الأسس والمبــادئ التــي ســنذهب بموجبــها للتحكيم . انكم تريدوننا ان نصرف الوقت على هذه الأمور ولا ننصرف إلــى القضايا المهمة.

(أعقب ذلك فترة سكوت لعدة دقائق)

هـــــريج : إذا كنتم تنتظرون شيئا اقوله فليس لدي ما اقول .

الزعيم : انكم لم تأتوا بشيء جديد بعد هذه المدة الطويلة ويمكن القول انكم جئتم لاطالة امد المفاوضات ومحاولة تأجيلها لمدة طويلة .

هريج : كلا يا سيادة الزعيم وانما المسألة اننا لا نتمكن من الموافقة على طلبكم .

الزعيم : ما هو وجه التعسف في طلبنا ؟

هريج : اعتقد انني بينت وسأحاول الان بيان ذلك ثانية باننا نشعر ان من حقنا استرداد المبالغ المدفوعة عن الايجار المطلق ولكن الحكومة لم توافق على ذلك ولم نتمكن من حسم الخلاف عن طريق المداولات ولكون الاختلاف بين وجهات النظر كبيرا جدا وحيث ان الإجراء المنصوص عليه في الاتفاقية هو ان تذهب الحكومة للتحكيم في مثل هذه الحالة فان الطريق الاعتيادية ان تطلب الحكومة من الشركات تعيين محكمها ولكن يبدو ان الحكومة تطلب من الشركات ان تعترف بحقها في ايقاف الاستقطاع في حين لا تعتقد الشركات بذلك لانها محقة في موقفها وإذا كانت الحكومة راغبة في الذهاب للتحكيم فلا مانع لدى الشركات بل هي راغبة في ذلك . ان سيادتكم تطلبون ايقاف الاستقطاع خلال مدة التحكيم ونحن لا نشعر بامكان الاتفاق على هذا المدى وقد سبق ان قدمنا اقتراحين لملاقاة رغبتكم ولا نتمكن من الذهاب أكثر من ذلك .

الزعيم : لقد سبق ايضاح هذه النقاط وسبق ان اخبرناكم بانكم تستقطعون مبالغ لا تنص الاتفاقية على جواز استقطاعها وانكم قائمون بذلك منذ سنة ١٩٥٢ بدون حق وقد طلبنا منكم ايقاف الاستقطاع لحين صدور قرار التحكيم وهذا الطلب لا يؤثر على موقف الشركات إذ لا يعني ايقاف الاستقطاع اعتراف الشركات بحق الحكومة.

هريج : لهذا السبب نحن مستعدون لملاقاة رغبتكم في منتصف الطريق وذلك بقبول أحد الاقتراحين .

الزعيم : لم نوافق على الاقتراحين المذكورين لانه مضت مدة طويلة وانتم قائمون بالاستقطاع ونحن نطلب ايقاف الاستقطاع لحين صدور قرار التحكيم بشرط ان لا يكون لذلك تأثير في حقكم ان وجد هذا الحق .

هريج : متأسف لاني لا اتمكن من قول شيء .

الزعيم : ان رأيك واضح وهو انك لا ترغب في ايقاف الاستقطاع لئــــلا يفسـر ذلـك باعتراف الشركات الضمني بعدم حقها في الاستقطاع . هل تدفع الشـــركات فائدة عن المبالغ التي استقطعتها منا فيما إذا كان قرار التحكيم في صالحنا.

هــــريج : سنلتزم بقرار المحكمين فيما إذا قرروا ذلك .

الزعيم : انكم تحاولون تعقيد الأمور لكي تطول المفاوضات .

هــــريج : آسف لعدم تمكني من بيان شيء أكثر مما بينته .

الزعيم : اود ان انصح الشركات بان تلاقي رغبات الحكومة ولا تتعسف فــي جميـع الأمور العادلة التي طلبتها . يبدو انكم لم تأتوا بجديد بالنسبة لما سـبق ان قدمتموه .

هــــريج : إذا كان القصد اننا لم نأت بأجوبة على جميع ما طلبتموه فــهذا صحيـح ولكننا جئنا بمقترحات مناسبة .

الزعيم : كنا نتوقع انكم جئتم بأجوبة بالمقترحات النهائية .

هــــريج : قدمنا جوابا تحريريا .

الزعيم : لم يتضمن هذا الجواب شيئا جديدا أو مطمئنا . انكم ذاهبون بعيدا في الخيـال وارجو ان يكون معلوما انه لا تتمكن أية جهة – بعد الثورة – مـن غمـط حقوقنا ولو أدى الأمر إلى ايقاف ضخ النفط من الآبار بالقوة . يكفي انكـم ضحكتم على الشعب وعلى الحكومة السابقة مدة طويلة ولـم تكـن هـذه الصرائف التي ترونها إلا نتيجة لسرقة ثرواتنا . اننا لا نقبـل ان يتعسـف علينا أحد ويمكننا ان نتعامل كأصدقاء لان هناك منافع متبادلة .

(استراحة لمدة ربع ساعة)

هــــريج : ربما لم افهم إحدى النقاط التي تفضلتم بها فقد اخبرني زملائي بانكم قلتـم إذا توقفت الشركات عن الاستقطاع فسـتكون الحكومـة مسـتعدة لايقـاف الموضوع عند هذا الحد فهل هذا صحيح ؟

م : كلا ليس ذلك صحيحا إننا قلنا انه لو كانت الشركات قد اوقفت الاستقطاع لما ذهبنا إلى التحكيم والان إذا ما وافقت الشركات علــى ايقـاف الاسـتقطاع فسوف لا نطالبكم بالمبالغ المستقطعة قبل سنة ١٩٥٢ أما إذا لـم يحصـل اتفاق على ذلك فاننا سنذهب للتحكيم ونطالب بالمبالغ المستقطعة قبل سـنة

١٩٥٢ أيضا . ولهذا فان في الاقتراح ربح للشركات فيما إذا وافقت على ايقاف الاستقطاع .

هـريج : يبدو ان زملائي لم يفهموا الموضوع .

الزعيم : ما هو القصد من سؤالك وما هي وجهة نظركم لهذا الأمر ؟

هـريج : اخبرني زملائي بهذه المسألة وودت التأكد منها فقط .

(اعقب ذلك فترة سكوت لبضع دقائق)

الزعيم : هنالك نوع من الصوم ورد ذكره في القران الكريم هو الصوم عن الكلام (صوم زكريا) حيث كان النبي زكريا يصوم ثلاثة أيام لا يكلم الناس خلالها .

هـريج : هناك بعض المنظمات المسيحية وبعض الرهبان أيضا يمتنعون عن الكلام على سبيل النذر. هل تودون معالجة موضوع آخر .

الزعيم : ان الحاضرين الان جميعا قد ابيض شعرهم عدا واحدا أو اثنين فالشعر الابيض قليل في رأسهم واعني بهذا اننا في خريف الحياة فدعونا نعمل خيرا لبلدنا وكذلك انتم اعملوا خيرا للشركات . اننا نطالب بحق وطننا وحق شعبنا وهذا من الأمور العادلة ونتمكن من أخذ حقنا في أية لحظة . لقد كانت تصرفات الشركات السابقة تعسفية نتج عنها إزالة العهد السابق ولهذا يقتضي حل الأمور على أساس الصداقة وعلى أساس عدم وجود تعسف ، ان القضاء على العهد السابق ليس معناه القضاء على رجال ومجيء آخرين غيرهم للحكم ولكن القضاء عليهم يعقبه التخلص من المآسي التي كانت في عهدهم واننا نريد إزالة هذه المآسي عن طريق التفاهم لا عن طريق الغبن وابقاء الاوضاع كما كانت عليه في العهد الماضي ، انكم إذا اصررتم على موقفكم التعسفي فلا شك انكم ستختمون حياتكم بالتعسف بينما إذا حلت الأمور على أسس عادلة فتكونون قد اديتم خدمة للشركات وختمتم حياتكم بعمل صالح وكذلك الحال بالنسبة لنا فنحن أيضا في خريف حياتنا ونريد ان نعمل خيرا لبلدنا ولا يمكن ان نقبل تعسفا ونحن إذ نطالب فانما نطالب بحق بلدنا الصريح الواضح والفارق بيننا وبينكم الان هو اننا نتصلب في سبيل حماية شعبنا أما انتم فان تصلبكم في سبيل حماية التعسف وضرب الصداقة. انني اعتقد انه لا يجوز لنا الانتقال من موضوع إلى موضوع دون حله إذ ليس من المصلحة في شيء ابقاء الأمور معلقة .

هـــــريج : لابد ان سيادتكم تشيرون إلى موضـــــوع الايجـــار المطلـــق ولا شـــك ان الموضوع واضح بالنسبة لحقوق الطرفين ولهذا فان احالته لشخص ثـــالث لبيان ما هي هذه الحقوق هو الطريق الصحيح .

الزعيم : الشيء الوحيد المختلف عليه الان هو انكم تقومون باستقطاع مبالغ لا تدخـل ضمن الاتفاقية ويقضي الحق بايقاف استقطاعها ريثما يؤيد الشخص الثـالث ذلك .

هـــــريج : أبين بكل احترام ان هذه وجهة نظر جهة واحدة لاننا نقول انه يحق لنـــا إجراء الاستقطاع.

الزعيم : قمتم بالاستقطاع لمدة تزيد على ثماني سنوات بدون حق .

هـــــريج : هذه هي نقطة الخلاف لاننا نعتقد اننا على حق .

الزعيم : اننا نعتقد ان الايجار المطلق غير داخـــل فـــي الاتفاقيـــة ونطـــالب بايقـــاف الاستقطاع لحين ان يقرر الشخص الثالث شيئا للعمل بموجبه .

هـــــريج : اعتقد ان الشخص الثالث سيقول هل ان الاستقطاع واجب أم لا .

الزعيم : ان الذي نطلبه هو ايقاف الاستقطاع إلى ان يقول الشخص الثالث كلمته .

هـــــريج : اقترحنا طريقتين لتلبية هذا الطلب وأخشى ان لا أتمكن من الموافقة علـــى ايقاف الاستقطاع نهائيا .

الزعيم : هل هناك اقتراح ثالث ؟

هـــــريج : كلا .

الزعيم : ليس لدى الحكومة غير اقتراحها السابق فإذا صدر قرار التحكيـــم بجـــانبكم فيحق لكم عندئذ استعادة المبالغ التي اوقف استردادها كما سيكون لنا الحق في استرداد المبالغ التي تم استقطاعها فيما إذا كان القرار بجانبنا ولا داعي لجعل الشركات مدينة ومن الأحسن ان تكون دائنة .

هـــــريج : استمعت إلى جميع بياناتكم إلا انه ليس لدي ما اضيفه .

الزعيم : ما هو المبلغ الذي تم استقطاعه حتى الان ؟

هـــــريج : حوالي السبعة ملايين باون .

الزعيم : والباقي .

هـــــريج : أكثر من هذا وهذه ارقام تقريبية ويمكننا تزويدكم بالارقام الحقيقية .

الزعيم : لقد استقطعتم ما يقرب من الـ (٥٠ %) من المبلغ الأصلي ، ألا يكفي ذلك وتعملون على ايقاف الاستقطاع ريثما تظهر نتيجة التحكيم .

هـريج : هذا لا يختلف عما تفضلتم به في السابق .

الزعيم : اقترحتم استقطاع ٥٠ % فإذا إتبعنا هذا الاسلوب فانكم قد استقطعتم فعلا حوالي ٥٠% ويجب ايقاف الاستقطاع أما إذا جرى العمل على استقطاع آخر بمقدار ٥٠% فمعنى هذا ان المستقطع سيكون ٧٥ % .

هـريج : ان التحكيم سيقرر أحد امرين أما حقنا في أخذ ١٠٠ % أو لا شيء .

الزعيم : هذا صحيح ولكن في الوقت الحاضر من التعسف ان تأخذوا أكثر من ٥٠ % وإذا لم توافقوا على ذلك فاننا نعتبر موقف الشركات منا موقف المتعسف ويدل على عدم التعاون وانها لا تريد التوصل إلى نتيجة .

هـريج : لا اعتقد ان موقفنا يبرر ذلك إذ تعتقدون سيادتكم ان استرداد المبالغ بمثابة الغبن بينما نحن لا نعتبره كذلك .

الزعيم : هل تنص الاتفاقية على ذلك ؟

هـريج : نعم ولو ان الكلمات ليست صريحة .

الزعيم : هذا هو السبب الذي يجعلنا نطالب دائما بان تكون الاتفاقيات واضحة .

هـريج : الاتفاقيات تقبل التفسيرات .

الزعيم : لماذا لا نجعلها لا تقبل التفسيرات ولماذا تكون التفسيرات دائما في غير صالحنا .

هـريج : يمكن تصحيح ذلك بالذهاب للتحكيم واود ان اذكركم بان الحكومة اخبرتنا قبل سنتين بانها ستذهب للتحكيم .

الزعيم : لو ان رجال العهد المباد لم يذهبوا مع عهدهم بعد الثورة لجرت محاكمتهم على جرائمهم الكبيرة بحق هذا البلد لدخولهم باتفاقيات غير واضحة . ان تفسير أي ناحية من نواحي الاتفاقيات يظهر انها تقبل تفسيرات تغمط حق العراق ولكن هذه التفسيرات لا تنطلي على رجال القانون . اعتقد انكم تريدون انهاء المشكلة ولا تريدون التعسف تجاهنا لانكم استوفيتم ٥٠ % وتريدون استيفاء أكثر من ذلك بدون نص صريح في الاتفاقية ، ان المفاوضات لن تطول وإذا كنتم تعتزمون اطالتها فاننا غير مستعدين لذلك .

هـريج : اعتقد ان هذه المسألة مسألة تحكيم لا مسألة مفاوضة .

الزعيم : انها مسألة مفاوضة وتحكيم ، المفاوضة على الاسس والتحكيم على النتائج وعلى سبيل المثال اعرف ان هناك شخصا مدينا لشخص آخر ومع علمه بانه مدين يريد ان يذهب الدائن إلى المحاكم ليستحصل حقه وهو يقصد من وراء ذلك كسب الوقت .

هريج : هل هذا الشخص طبيعي ؟

الزعيم : كلا لانه مدين فعلا ولا داعي لاضطرار الطرف المقابل للذهاب للمحاكم . انى أرى ان التاريخ سيحاسب السيد هريج وزملاءه وفي الحقيقة يقتضي النظر إلى الأمور بمنظار آخر كما نظر حزب العمال إلى قضية الهند والباكستان وغيرها من المستعمرات حيث نظر إليها بمنظار بعيد فجعل من هذه البلدان أصدقاء بينما كان تطور الزمن كفيلا بتخليصهم من الاستعمار ووضعهم في عداد الاعداء لبريطانيا إلا ان نظرة حزب العمال جعلت منهم دولا مستقلة صديقة لبريطانيا ولهذا يجب ان ننظر إلى المفاوضات بمنظار الصداقة والحكمة ويجب ان تعتقدوا ان حق الشعوب لا يضيع .

هريج : اننا لا نعتقد باننا نضيع حقا .

الزعيم : مضت ثلاث سنوات ولم نحصل على حقنا فهل اوقفتم استقطاع الايجار المطلق ؟ هل تم التنازل عن الأراضي ؟ هل رفعتم حصة الحكومة ؟

هريج : عرضنا أشياء لم تقبلها الحكومة وإذا كانت الأمور التي ذكرتموها من حقوق العراق فما هي حقوق الشركات إذا .

الزعيم : ان تطور الزمن يستوجب تغيير الاتفاقيات والمعاهدات بين فترة وأخرى ولا شك ان لجوء الحكومات إلى تعديل اتفاقيات عام ١٨٧٠ و ١٨٨٣ وغيرها عن طريق المفاوضات كان نتيجة حتمية لتطور الزمن ، انني لا ارى موجبا للتأخر أكثر من هذا ويمكنكم الاجابة على ما طلبناه تحريريا على ان نجتمع مرة أخرى .

هريج : هذه مسودة جوابنا على إحدى النقاط ونحن مستعدون لكتابتها بشكل جواب نهائي.

الزعيم : وبالنسبة لبقية المواضيع .

هريج : بالنسبة للتنازل سبق ان نظمنا مسودة جواب ونريد التكلم بشأنها قبل صياغتها بشكلها النهائي .

الزعيم : بحثنا الموضوع طويلا وعلمتم وجهة نظرنا بالنسبة لهذا الموضوع وللمواضيع الأخرى ولا داعي لاطالة المناقشة إذ ما هو القصد من المناقشة هل هو تدوين المحاضر أم التوصل إلى نتيجة ووضع اتفاق ؟

هريج : اكون مسرورا جدا لو توصلنا إلى نتيجة يتفق عليها .

الزعيم : امامكم مقترحاتنا ونريد اجوبتكم عليها ولا يمكن بأي حال من الأحوال الموافقة على رأيكم بالنسبة للايجار المطلق ولو ان المسألة بسيطة والسبب في ذلك اننا نعتقد ان من الظلم والتعسف اصرار الشركات على رأيها خاصة وان ليس في اقتراحنا خسارة لها .

هريج : هل افهم من هذا انكم لا تريدون كتابة جواب حول هذا الموضوع ؟

الزعيم : نريد جوابا ومن الاصلح ان يكون الجواب بدون تعسف وهذا أمر يعود للشركات .

هريج : يبدو لي من مناقشات اليوم انه لا فائدة من الاجابة لانكم لا توافقون على ذلك .

الزعيم : اكتبوا جوابكم وأرجو ان لا يكون فيه تعسف ، ولا اعلم أجوبتكم بالنسبة للمواضيع الأخرى.

هريج : اعددنا مسودات حول الايجار المطلق والغاز الطبيعي وضمان الاستفادة من الأراضي المحتفظ بها وكنا نود المذاكرة حول عدد واشكال القطع التي نود الاحتفاظ بها .

الزعيم : إذا لم نتفق أخشى ان نضطر إلى ان نصدر أمرا بإيقاف عمليات التحري عن النفط في جميع مناطق العراق لاننا لا نريد ان نكون الجهة المغبونة دائما وارجو ان يكون معلوما باني لا اتكلم جزافا وانما اعني ذلك بالفعل ولا شك ان السيد هريج سيكون مسؤولا أمام التاريخ .

هريج : افهم من هذا اننا سنقدم الاجوبة أولا قبل استئناف المناقشة .

الزعيم : يبدو انكم لا تزالون تشعرون بالتعب على الرغم من الاجازة الطويلة ونحن غير مستعدين لاطالة المفاوضات إلى عدة سنوات ، اقترح ان تعودوا إلى المقترحات الأخيرة وتقدموا لنا اجوبتكم النهائية عليها تحريريا على ان نجتمع في الساعة الرابعة والنصف من مساء الخميس القادم .

(انفض الاجتماع في حوالي الساعة التاسعة والنصف مساء)

كما عقد الاجتماع الثاني في السادس من نيســـان ١٩٦١ ، وادنــاه نــص محضــر الاجتماع .

محضر الاجتماع المنعقد
في مقر سيادة الزعيم الامين
بتاريخ ٦ / ٤ / ١٩٦١ بين الوفد العراقي ووفد شركات النفط

الحاضرون عن الجانب العراقي :

سيادة الزعيم الامين عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة .

سيادة الأستاذ محمد سلمان وزير النفط .

سيادة الأستاذ محمد حديد وزير المالية السابق .

الحاضرون عن شركات النفط :

المستر هريج .

المستر اكسر جيان .

المستر رايلاند .

المستر ستيوارت .

المستر بيشوف .

"عقد الاجتماع في مقر سيادة الزعيم الامين عبد الكريم قاسم رئيس الــوزراء والقائد العام للقوات المسلحة في وزارة الدفاع حوالي الساعة الخامسة إلا ربعا مـــن مساء يوم الخميس ٦ / ٤ / ١٩٦١".

الزعيم : يلاحظ ان الكتب الموجهة من قبلكم قد وقع واحد منها فقــط وهــو الكتــاب المتعلق بالايجار المطلق ، أما الكتابان الاخران فيبدو انــهما علــى شــكل ملحوظات وهما يتعلقان بالتنازل عن الأراضــي غــير المســتثمرة والغــاز الطبيعي ولم نجد ذكرا للمواضيع الأخرى ، لقد درســـنا الكتــاب المتعلــق بالايجار المطلق ولاحظنا ان ما جاء فيه لا يتفق وما طلبته الحكومة .

هـــريج : ان ما جاء في الكتاب يتفق وما قيل في الاجتماع الأخير .

الزعيم : لم نكن قد وافقنا على ما قيل في الاجتماع الأخير . .

هـــريج : كنتم سيادتكم قد بينتم ملاحظاتكم في الاجتماع الأخير حول الايجار المطلق إلا اننا شعرنا اننا لا نتمكن من تغيير الوضع .

الزعيم : اعتقد ان بامكان الشركات ان تغير الوضع ولا تبقى على وضعها التعسفي السابق وذلك فيما إذا كان لها رغبة في استمرار المداولات .

هريج : بأي شيء ترون التعسف سيادتكم ؟

الزعيم : إذا قبلنا مبدأ المناصفة نلاحظ ان الشركات قد استقطعت لحد الان حوالي (٥٠ %) من المبالغ المدفوعة عن الايجار المطلق وتقضي العدالة ان تتوقف عن الاستقطاع وبذلك يبقى حوالي (٥٠ %) غير مستقطع ثم نذهب للتحكيم ، هذه هي وجهة نظرنا في الموضوع ولاشك ان استمرار الشركات على الاستقطاع ما هو إلا عمل تعسفي .

هريج : هل تقصدون سيادتكم اننا نترك الـ (٥٠ %) الأولى ونحتكم على الثانية؟

الزعيم : كلا لا اقصد هذا وانما قصدت اننا نذهب للتحكيم وإذا ظهر ان الحق بجانبنا فعندئذ نأخذ الـ (٥٠ %) المستقطعة أيضا بالاضافة إلى المبالغ التي اوقف استقطاعها ، أما إذا كان الحق بجانب الشركات فاننا سندفع الـ (٥٠ %) التي اوقف استقطاعها وهذا هو العدل الذي لا يتردد في قبوله أي شخص والاكثر عدالة من ذلك هو ان تعيد الشركات ما استقطعته إلى الحكومة وتحسم القضية دون اللجوء إلى التحكيم ولكن يبدو ان الشركات لا تقبل بهذا الأمر وانما تريد الذهاب للتحكيم ولهذا سنذهب للتحكيم لئلا يلحق الغبن بالطرفين ، ارجو ان يعلم السيد هريج انني لو كنت اتفاوض على قضايا شخصية لما شاهدني في هذا الموقف ولكني في الواقع اتفاوض للحصول على حق الشعب والبلد ولا يمكن ان نفرط بهذا الحق ، ان النقطة الأساسية في الموضوع – وهي دليل على حسن نيتنا – اننا وافقنا على الذهاب للتحكيم ولهذا نريد ان تثبت الشركات حسن نيتها أيضا .

هريج : اننا نرى ان اقتراح سيادتكم بايقاف الاستقطاع لم يحدد بمدة معينة .

الزعيم : يتوقف الاستقطاع إلى ان يقول التحكيم كلمته فإذا كان الحق للشركات فتستمر على الاستقطاع وإذا كان الحق للحكومة فتعيد إلينا الباقي من المبالغ .

هريج : اعتقد ان الاقتراح الذي تقدمنا به لايقاف الاستقطاع لمدة سنتين يفي بالغرض .

الزعيم : اننا نرى انه لا يفي بالغرض لان إجراءات التحكيم قد تستغرق أكثر من سنتين والمهم ان يتوقف الاستقطاع خلالها .

هـريج : كنتم سيادتكم قد استفسرتم عن الوقت الذي تستغرقه إجراءات التحكيم واجبنا بانها تستغرق حوالي (١٢) شهرا .

الزعيم : ان الحكومة مستعدة للذهاب للتحكيم خلال مدة تتراوح بين (٦ - ١٢) شهرا ويقتضي ايقاف الاستقطاع خلال مدة التحكيم والحكومة مستعدة لاعطاء تعهد بالذهاب للتحكيم خلال المدة المذكورة .

هـريج : الذي يهمنا هو موعد انتهاء التحكيم لا المباشرة به .

الزعيم : والذي يهمنا ان يتوقف الاستقطاع حتى نهاية التحكيم واني متأكد من ان نتيجة التحكيم ستكون في صالحنا .

هـريج : النتيجة ستكون حسب رأي المحكمين .

الزعيم : وكذلك مدة التحكيم ستكون بيد المحكمين انفسهم .

هـريج : الذي اود بيانه اننا لا نتمكن من الموافقة على ايقاف الاستقطاع إلى امد غير مسمى .

الزعيم : ان الامد مسمى وهو إلى نهاية التحكيم .

هـريج : هذا غير محدد .

الزعيم : انه محدد بانتهاء التحكيم وقد يبدو ان هذا أجل مجهول إلا ان المؤكد ان التحكيم سينتهي خلال مدة معينة ومع ذلك إذا فرضنا ان التحكيم لا ينتهي فان الشركات ليست هي الخاسرة وانما هي الرابحة لان نتيجة التحكيم ستعطيها الحق بالمطالبة بالمبالغ المستقطعة وربما نفكر في أخذ تعهد من الشركات بعدم محاولة عرقلة التحكيم .

هـريج : ان التحكيم متوقف على الحكومة لانها هي التي ستباشر باتخاذ الإجراءات اللازمة له .

الزعيم : اننا سنعطي تعهدا بالذهاب للتحكيم خلال (٦ - ١٢) شهرا وهذا وعد ثابت.

هـريج : والمدة التي سيستغرقها التحكيم .

الزعيم : هذا بيد المحكمين .

هـريج : ان سرعة التحكيم تتوقف على الضغط الذي يستعمله المدعى .

الزعيم : اننا سنستعمل الضغط لاننا دائنون للشركات لا مدينون لها وهذا واضح .

هـــريج : اننا ننظر إلى القضية من جهة أخرى إذ نعتقد اننا نخسر شيئا من ايقـــاف الاستقطاع .

الزعيم : لتكن الشركات هي المدعية على الحكومة ولتستعمل ضغطها لانهاء التحكيـــم بسرعة بالاضافة إلى الضغط الذي ستستعمله الحكومة .

هـــريج : ليس عندنا قضية لنذهب إلى التحكيم من اجلها .

الزعيم : اننا سنذهب للتحكيم واؤكد اننا سنستعمل الضغط لانهاء التحكيم بسرعة .

هـــريج : يؤسفني جدا ان اقول اننا لا نتمكن من الموافقة على ايقـــاف الاســـتقطاع بدون ان يحدد ذلك بأجل معين .

الزعيم : ان الأجل محدد بنهاية التحكيم .

هـــريج : يؤسفني عدم تمكني من قبول ذلك ، اننا كنا نفكر بحل آخـــر للموضـــوع وسأقدمه لسيادتكم وهو ان توافق الشركات على ايقاف الاســـتقطاع لمـــدة سنتين اعتبارا من بدء التحكيم وإذا لم تنته إجراءات التحكيم فـــي نهايتـــها بناء على عدم حصول تأخيرات من قبل الجانبين (الحكومـــة والشـــركات) فعندئذ يمكن زيادة المدة إلى ثلاث سنوات بدلا من سنتين واعتقد انه ربمـــا كان من الاصوب ان يترك للمحكمين ان يقرروا فيما إذا كان هـــذا الإجـــراء منصفا أم لا ؟

الزعيم : يبدو من هذا ان الشركات هي الدائنة وليست المدينة ، ان الشـــركات هـــي المدينة ومن الضروري ان توقف الاستقطاع .

هـــريج : اسمحوا لي ان ابين اننا لا نبحث الان جوهر القضية وانمـــا نتكلـــم عـــن إجراءات التحكيم .

الزعيم : ان جوهر القضية هو الذي دفعنا للذهاب إلى التحكيم لانكم تستقطعون مبـــالغ لا حق لكم باستقطاعها أو ربما نحن نعتقد ذلك لان الاتفاقيات لم تنص عليه وحيث ان الشركات استقطعت حوالي (٥٠ %) من هـــذه المبـــالغ فمـــن المنطق ان تتوقف عن الإستقطاع لحين انتهاء التحكيـــم مـــع العلـــم بـــان الاستقطاع يجب ان يتوقف اعتبارا من بداية سنة ١٩٦٠ وبهذه المناســـبة هل استقطعتم اقساط عام ١٩٦٠ ؟

هـــــريج : نعم إلا ان حسابات سنة ١٩٦٠ لم تنته بعد وإذا رشحت الحكومة محكمها قبل (٣٠) ايلول القادم فمن الممكن استبعاد المبالغ المستقطعة من حسابات سنة ١٩٦٠ .

الزعيم : ارى من الضروري ان يحال الموضوع منذ الان إلى المدققين لاستخراج هذه المبالغ واستبعادها من حسابات سنة ١٩٦٠ لتكون تلك الحسابات صافية كما ان الحكومة تتعهد بالذهاب للتحكيم خلال (٦ - ١٢) شـهرا ولا ارى داعيا لان يتعسف السيد هريج بحقنا الواضح خاصة وانه لا يضيع حق الشركات بعمله هذا لان الحق متوقف على نتيجة التحكيم وأود ان يكون معلوما باننا غير مستعدين للإستمرار بالمفاوضات إذا لم ننه المواضيع واحدا بعد الآخر خاصة بعد ان قدمنا مختلف الحلول العادلة .

هـــــريج : معنى هذا ان كل ما نتمكن من عمله اليوم هو ان نعيد تقديم الكتاب المتعلق بالايجار المطلق بالشكل النهائي الذي تريدونه هل تريدون سيادتكم بحث موضوع آخر ؟

الزعيم : إذا وافقتم على الاقتراح فيمكن متابعة بحث المواضيع الأخرى وإلا فلا .

هـــــريج : كنت اود ان استوضح عن الموقف فقط .

الزعيم : اننا ننذر الشركات بوجوب عدم القيام بأي عمليات للتحري ما لم تنته المفاوضات والاكتفاء في عملياتها على الابار المنتجة فقط لأنه يظهر ان الشركات تحاول اطالة المفاوضات لتحصل على المناطق الجيدة .

هـــــريج : هل تأمرون بايقاف عمليات التحري اعتبارا من اليوم ؟

الزعيم : اننا ننذركم أيضا بانه إذا انخفض انتاج النفط عن الانتاج المقدر فسنكون في حل من التزاماتنا .

هـــــريج : اود ان استوضح هل ان علينا ان نوقف عمليات التحري من اليوم ؟

الزعيم : طبعا وحتى انتهاء المفاوضات لانه مضت ثلاث سنوات ولم توافقوا على أي حق من حقوقنا التي نطالب بها .

هـــــريج : معنى هذا اننا يجب ان نفكر مجددا بموضوع الايجار المطلق .

الزعيم : اننا غير مستعدين لإطالة المفاوضات لسنوات عديدة والملاحظ ان الشركات تتعامل معنا بنيات غير طيبة وهي تريد التحري عن النفط لتحصل على المناطق الجيدة وتستفيد من اطالة المفاوضات بحيث تترك في النهاية

الأراضي غير الصالحة للحكومة وهذا أمر غير عادل مطلقا ، اود ان تعلموا باننا سننذر قوات الجيش بوجوب استعمال القوة لايقاف عمليات التحري .

رايلاند : هل يشمل ذلك الفرق الجيوفيزيائية أيضا أم انه يقتصر على الفرق الجيولوجية فقط؟

الزعيم : المقصود هو ايقاف عمليات التحري بمختلف انواعها لا نصبر أكثر من هذه المدة للحصول على حقنا ، واود ان اؤكد بان على الشركات ان لا تخفض انتاجها وإذا ما خفضت الانتاج فاننا سنتخذ إجراءات أخرى .

هريج : هل تسمحون لنا بالذهاب ؟

الزعيم : اني اسف ان تنتهي المفاوضات على هذا الشكل ، ان الأماكن التي يسمح للشركات بممارسة عملياتها فيها الان هي الحقول المنتجة فقط واعتقد ان السيد هريج كان يتوقع هذه النتيجة ولكن الخسارة ستكون على الشركات .

هريج : سننظر في قضية الايجار المطلق على أساس ان سيادتكم غير مستعدين للمفاوضة ما لم تنته .

الزعيم : بالفعل ويمكنكم تقديم جوابكم النهائي يوم غد .

هريج : قد لا نتمكن من ذلك وربما يكون بعد غد .

الزعيم : لا بأس في ذلك .

(انفض الاجتماع في حوالي الساعة السادسة مساء) [1]

وكما كان متوقعا فقد تعذر الوصول إلى اتفاق ولكن ممثلي الشركات استطاعوا ان يشرحوا وضعهم إلى الرئيس الأعلى مباشرة ، ورغم محاولة وفد الحكومة افهامهم ان هذه هي مطالب عهد جديد ، وانه غير مستعد للمساومة على حقوق الشعب ، فان الاجتماع الثاني انتهى دون اتفاق مما اضطر الحكومة إلى ابلاغ ممثلي الشركات انها ستمنع هذه الشركات من القيام بأية اعمال تنقيب أخرى ، إلا ان المفاوضات على نقاط أخرى ستستمر .

في ١٧ نيسان ١٩٦١ كتبت جريدة الثورة مقالا افتتاحيا بعنوان (مرسوم جمهوري نناشد بإصداره حول حق العراق في مناطق النفط غير المستثمرة وموقفه من شركات النفط). جاء فيه الدعوة إلى ان تقوم السلطة الوطنية وعلى رأسها عبد

---

[1] نشرت وزارة النفط هذا المحضر في كراس دون ذكر سنة الطبع ومكانه .

الكريم قاسم باصدار مرسوم جمهوري عاجل ومهم يقضي باعتبار الأراضي التي لم تستثمرها الشركات خارجة عن الاتفاقية المعقودة عام ١٩٥٢ وذلك لان الشركات لم تستثمرها طيلة هذه المدة مكتفية بمناطق محدودة تسد حاجة السوق ، ولم تبحث بجد واهتمام عن المناطق الأخرى ، إذ انه لو بذلت جهودا صادقة مضنية للبحث عن المناطق لحصل العراق على منابع ثروات هائلة ، واختتمت المقال قائلة : " وكما قال الزعيم مرة : "سيأتي يوم قريب يحتار العراقيون بكيفية صرف الأموال والثروة الطائلة التي ستكون بحوزتهم " [١] .

وفي الأول من حزيران ١٩٦١ ذكر وزير النفط السيد محمد سلمان لوكالة رويتر ، انه يعتقد ان من الخير ان تدرك شركات النفط جدية الموقف بصورة عامة بينها وبين الحكومة العراقية ، واكد ان شركات النفط لم تستجب بعد لطلب رئيس الوفد العراقي المفاوض بارسال رد تحريري واضح يؤكد مطاليبنا وحقوقنا في ثروتنا النفطية واختتم تصريحه بالقول : ان الشركات ما لم تبعث بجوابها التحريري فانه من غير الممكن استئناف المفاوضات ، مؤكدا ان للحكومة خططها الخاصة لصيانة الحقوق الكاملة للشعب [٢] .

وفي شهر حزيران من السنة نفسها ابلغت شركة نفط العراق وزميلاتها الحكومة العراقية بانها مستعدة لاستئناف المفاوضات وعقدت اجتماعات تمهيدية في بغداد في المدة بين ٢٤ و ٢٨ آب ١٩٦١ . وبعد ان تسلمت الشركات المطالب النهائية للحكومة العراقية طلبت تعليق المحادثات إلى ان يتسنى للمسؤولين في لندن دراسة تلك المطالب وكانت هناك ١٢ فقرة تدور حولها المفاوضات وهي:-

١ . احتساب كلفة انتاج النفط والعناصر التي تتألف منها لضمان حق العراق .
٢ . طريقة تعيين الاسعار التي تحتسب بموجبها عوائد العراق من النفط .
٣ . الغاء الاستقطاع الذي تتقاضاه الشركات .
٤ . تعيين المدراء العراقيين واشراكهم في مجالس ادارة الشركات في لندن واشراف الحكومة العراقية على مصاريف الشركات بما يضمن مصلحة العراق .
٥ . تعريق وظائف الشركات تدريجيا .

---

[١] جريدة الثورة ، العدد ٦٠٠ في ١٧ نيسان ١٩٦١ .
[٢] المصدر نفسه ، العدد ٦١٤ في ١ حزيران ١٩٦١ .

٦ . تخلي الشركات عن الأراضي غير المستثمرة تمهيداً لاستفادة العراق منها .
٧ . تنازل الشركات عن الغاز الطبيعي الفائض عن حاجة الحقول النفطية وحقول الغاز الأخرى والحيلولة دون قيام الشركات جزافاً بالاستمرار على حرق الغاز مع علمها بضياع ثروة العراق بدون مقابل .
٨ . ضمان استخدام الناقلات العراقية في نقل النفط العراقي .
٩ . وجوب مساهمة العراق فعلاً في رأس مال الشركات بنسبة لا تقل عن ٢٠% من المجموع العام.
١٠ . وجوب زيادة حصة العراق من عوائد النفط .
١١ . دفع العوائد بعملة قابلة للتحويل تضمن مصلحة العراق .
١٢ . رفع الغبن والضرر الذي أصاب الجانب العراقي بسبب جور الاتفاقيات ونصوصها غير واضحة التفسير(١).

استئناف مفاوضات النفط

في الرابع والعشرين من شهر آب ١٩٦١ بدأت جولة جديدة من المفاوضات ، سبقها اجتماع عبد الكريم قاسم باعضاء الوفد العراقي وناقش معهم الخطوط الأساسية التي ستتناولها المفاوضات مع وفد الشركات وعرض عليهم حراجة الموقف والضغوط التي تتعرض لها حكومته بسبب قضية الكويت ، والحركة المسلحة في شمال العراق التي عدّها عبد الكريم قاسم وسائل ضغط استعمارية . وقد ضم الوفد العراقي فضلاً عن قاسم ، الدكتور محمد سلمان حسن والدكتور طلعت الشيباني ومحمد حديد وعبد اللطيف الشواف. في حين ضم وفد الشركات المستر فيشر والمستر ستيفنس ممثل شركة شل والمستر هريج ، والمستر ريتشارد برد من موظفي مكتب الشركات في لندن والمستر ستيوارت وكيل الممثل العام لشركات النفط في العراق ، وفي بداية الاجتماع صحب قاسم ممثلي الشركات في جولة في المنطقة الشرقية - جانب الرصافة- وكان يهدف إلى اطلاعهم على اوضاع العراق الاجتماعية والاقتصادية المتردية وحالة سكان الصرائف، وانه يتفاوض من أجل (ضمان حقوق

(١) جريدة الثورة ، العدد ٦٧١ في ١١ آب ١٩٦١ .

الشعب التي طمسها العهد المباد). وليكشف لممثلي الشركات مدى تعلق الجماهير به، من خلال الهتاف والتصفيق له وهذا ما جرى طيلة الجولة، عـــاد بعدهـــا لمواصلـــة الاجتماع في وزارة الدفاع .

ويظهر من خلال الاجتماع ان قاسما اراد ان يوضح لممثلي الشـــركات أمـــورا أبرزها:

١ – ان الشعب العراقي يعد الشركات عدوه اللدود لانها سلبته ثرواتـــه وان الشـــعب ملتف حول قيادته، وإذا ما رغبت الشركات في الاســـتمرار بـــالعمل وبأطمئنـــان فعليها ان تستجيب لمطالب العراق .

٢ – قوة الاقتصاد العراقي ومتانته ، فقد تحدث قاســـم عـــن المشـــاريع الزراعيـــة والخدمات الاجتماعية التي بدأت حكومته بتنفيذها ، محاولا بذلك تأكيد ان العـــراق لن يعتمد مستقبلا على عوائد النفط ، وبمعنى آخر انه لن يقع تحـــت الســـيطرة الاقتصادية للشركات الاحتكارية مستقبلا .

٣ – هاجم بريطانيا لمنعها العراق من الوصول إلى البحر بضم الكويت إلى العـــراق ، واستنكر التدخل العسكري البريطاني في الكويت بحجة حماية مصالحها ، وهـــدد بمهاجمة وتدمير منشآت النفط الكويتية خلال ساعات معدودة . وشـــرح لفيشـــر وستيفنس اللذين اعترضا على طرح موضوع الكويـــت بقولـــه : " لقـــد قـــامت الحكومة البريطانية بهذا العمل – الانزال العســـكري فـــي الكويـــت – لحمايـــة المصالح النفطية وانتم كرجال نفط يجب ان لا تدعوا المصالح النفطية تتعـــرض للخطر "[١].

وهكذا انتهى الاجتماع الأول الذي كرسه قاسم للدفاع عن سياســـته ، محـــاولا ابراز قوة العراق ، وطرح رغبته في التعاون مع بريطانيا وحماية مصالحها النفطيـــة إذا ما تجاوبت مع مطاليب العراق .

وفي الاجتماع الثاني الذي عقد في السادس والعشرين من آب من العام نفسه ، انصب البحث على نقطتين طالب بها الوفد العراقي وهما:–

١ – قضية مساهمة العراق بعشرين بالمئة من رأسمال الشركات .

---

[١] د . اسامة عبد الرحمن الدوري ، تطور سياسة العراق النفطية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب، جامعة بغداد، ص٢٤٧–٢٤٨.

٢ - زيادة حصة العراق من الارباح بنسبة أكثر من خمسين بالمئة المعمـــول بـــها ، مثلما جرى في بعض الدول المنتجة للنفط ، فرفض ممثلو الشركات المطلبيـــن ، بحجة ان الشركات ستتنازل عن ٧٥ بالمئة مـــن الأراضـــي وعندهـــا ســـتتمكن الحكومة من المساهمة برأسمال أي امتياز جديد ، وان تطلب ارباحاً أعلى مـــن خمسين بالمئة ، وعبر قاسم عن خيبة امله من موقف الوفد الجديد الـــذي جـــاء بصلاحيات واسعة ، وهدد في نهاية الاجتماع باحتفاظ العراق بحقه في معالجـــة الموقف والحفاظ على مصالحه .

وفي الاجتماع الثالث الذي عقد في الثامن والعشرين من آب ١٩٦١ وعد فيشر بانه سيقدم منكرة حول موضوعي المساهمة وزيادة حصة العراق ، وطلب السماح له بالسفر إلى لندن ونيويورك لإعداد المذكرات الأخرى ، وذكر قاسم في ختام الاجتماع " ان حل معضلات النفط وخاصة في العراق سيساعد على استقرار المنطقة " [١] .

ان المذكرة التي وعد فيشر بتقديمها لم تتضمن أي تنازل من جانب الشـــركات ولكنها اقتصرت على بيان عمل الشركات نتيجة المنافسة القائمة في أســـواق النفـــط العالمية .

وبهذا انتهت هذه الجولة من المفاوضات هي الأخرى بالاخفاق فجرى الاتفـــاق في الثلاثين من آب خلال مقابلة قاسم لممثلي الشركات على سفرهم لمدة ثلاثة اسابيع لمراجعة مجالس ادارة الشركات والعودة في الأسبوع الرابع إلى بغداد لغرض إجـــراء المفاوضات النهائية .

استؤنفت المفاوضات بعد المهلة التي منحتها الحكومة العراقية لوفد الشـــركات وتحديداً في ٢٨ ايلول ١٩٦١ إذ تم عقد الاجتماعات في مقـــر عبـــد الكريـــم قاســـم وبرئاسته، تركز البحث في النقاط الرنيسة من مطالب العراق كزيـــادة حصتـــه مـــن الارباح والمشاركة في المناطق التي تخلت عنها الشركات وموضوع الغاز الفـــائض ، إلا ان تلك المفاوضات لم تسفر عن اتفاق .

وفيما يأتي نص محضر اجتماع ٢٨ ايلول ١٩٦١ .

---

[١] المصدر السابق ، ص ٢٤٩ .

نص محضر الاجتماع المنعقد
في مقر سيادة الزعيم الامين
بتاريخ ٢٨ ـ ٩ ـ ١٩٦١

الحاضرون عن الجانب العراقي :

سيادة الزعيم الامين عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة .

سيادة الأستاذ محمد سلمان	وزير النفط .
سيادة الدكتور طلعت الشيباني	وزير التخطيط .
سيادة الأستاذ محمد حديد	وزير المالية السابق .
سيادة الأستاذ عبد اللطيف الشواف	المحافظ العام للبنك المركزي العراقي .

الحاضرون عن شركات النفط :

المستر فيشر	ممثل شركة ستاندرد اويل اوف نيو جرسي .
المستر ستيفنس	ممثل شركة شل .
المستر هريج	المدير العام لشركات النفط .
المستر ريتشارد برد	من موظفي مكتب الشركات في لندن .
المستر ستيوارت	وكيل الممثل العام للشركات في العراق .

الزعيم : لقد سافر السيد فيشر وبقية أعضاء الوفد خلال هذه المدة وان شاء اللّه تكون اخبارهم سارة.

فيشر : صارت عندنا فرصة لاعداد المذكرة التي قدمناها ونترك لسيادتكم الحكم على نتائج الموضوع .

الزعيم : المعلومات التي تضمنتها هذه الكراسة التي قدمتموها معروفة لدينا .

فيشر : خلال غيابنا اعددنا هذه المذكرة التي سلمناها لسيادة وزير النفط يوم امس.

الزعيم : قبل حوالي الأسبوع أو العشرة أيام قرأت ما يشبه هذه المذكرة أو ما هو على غرارها .

فيشر : نعم صحيح ان البنوك قامت بمثل هذه الدراسة .

الزعيم : على كل حال كنا قد اطلعنا على هذه الآراء والبعض منها بديهيات . مثلاً ما جاء فيها من ان الارباح تساوي سعر البيع ناقصا كلفة الانتاج . اننا مطلعون على هذه النقاط ونقوم بتعقيبها ونريد ان نسمع منكم اخبارا طيبة .

ستيفنس : اتمنى ان تكون هناك أخبار طيبة في عالم النفط .

فيـــشر : نحن نسلم بان بعض الأشياء الواردة في المذكرة بديهية ولكـــن الأشـــياء الأخرى ضرورية .

الزعيم : اننا لا نقول بانها بديهية فقط ولكن كان يجب ان لا تثبت في المذكرة لانــــها بديهية .

فيـــشر : هل تودون الاستمرار ؟

الزعيم : نعم .

فيـــشر : قبل ثلاثة اسابيع عندما سافرنا كان هناك موضوعان للمناقشــــة ، وربمـــا كان على ان أتكلم عن موضوع زيادة نسبة حصة الحكومة أولاً ، اعتقـد ان المذكرة هذه تبين بان حصة الحكومة من عملية الانتاج أكـثر مـن حصـة الشركات المتأتية من جميع العمليات (الانتاج والنقل والتكرير والتسـويق) وحتى بالنسبة لعملية الانتاج فان حصة الحكومة هي الأكثر لانها مبنية على السعر السائد في حين ان الاسعار الحقيقية للبيع هي أقل من السعر السـائد، وكذلك نجد انه لزاما علينا ان نبين بانه لا يمكن تغيير مبــــدأ المناصفـــة ، واعتقد ان الأسباب واضحة في المذكرة . وربما تكـــون المعلومـــات التــي اطلعتم عليها، بالاضافة إلى المعلومات التي قدمناها ، تؤيد نفس الشيء .

الزعيم : لا اعلم لماذا تخلط الشركات بين مصاريف النقل والتكرير والتسويق وبيـــن مصاريف الانتاج ثم تستلخص من ذلك بان عوائـــد الحكومـــة أكـــثر مـــن عوائدها.

فيـــشر : اننا لا نخلط ولكن نقصد الرد على ما يقال من ان الشركات تأخذ أكثر .

الزعيم : ما هي حصة الشركات من انتاج النفط الخام ؟

فيـــشر : تختلف بإختلاف الشركات ولا أعلم فيما إذا كنتم تستفسرون عـــن جميـــع العمليات أم عن الانتاج فقط .

الزعيم : عن عمليات الانتاج فقط .

فيـــشر : يختلف ذلك باختلاف الشركات وليست لدي دراسة أكثر مما قدمناه ولكنـــي اتصور انها ٥٥ إلى ٤٥ .

الزعيم : يجوز انه إذا خلطت الشركات المصاريف الأخرى فتبدو حصتها أقل لان تلـــك المصاريف تذهب إلى العمال وغيرهم ، وليس معنى هـــذا ان الجمهوريـــة

العراقية مسؤولة عن دفع المبالغ التي تدفع للعمال في انكلترا وغيرها . اننا شخصيا نمشي بشيء واضح ، وواضح أيضاً ان شركات النفط تأخذ الان ٥٠% وللبلد ٥٠ % وهي لا تدفع ضرائب . ولو كنا نأخذ الضرائب عن المواد التي تستوردها الشركات لحصلنا على مبالغ كبيرة ، يجب ان تكونوا على بينة بانكم لا تدفعون الضرائب وتأخذون ٥٠ % وليست هناك شركة في جميع العالم معفاة من كل شيء وانا واثق ان الذي قدمناه للشركات هو مطلب عادل ، أما الذي يقرأ الكراسة فيقول اننا يجب ان نعطي للشركات تعويضاً عن خسائرها .

فيشر : اننا لانطلب التعويض ولكن وددنا ان نبين باننا مستعدون للعمل بموجب اتفاقنا المبني على الاسعار السائدة ولو انها غير حقيقية .

الزعيم : ارجو ان يتأكد السيد فيشر بان مطلبنا عادل وهو أقل ما يمكن ان نطلبه .

فيشر : إذن هي قضية اجتهاد .

الزعيم : كلا .

فيشر : اننا نعتقد ان ما ندفعه للحكومة هو شيء عادل .

الزعيم : إذن لماذا مضت علينا ثلاث سنوات ونحن نتفاوض معكم ؟

فيشر : اننا لم نغير رأينا منذ البداية حتى الان .

الزعيم : نأمل ان تغير الشركات رأيها وترجع إلى حق العراق لان هذه هي المرحلة الأخيرة من المفاوضات ، ان الوفد جميعه من الأعضاء الجدد ، عدا السيد هريج الذي مضى عليه ثلاث سنوات ، والمفروض ان يكون هناك حسن نية في الموضوع لنصل إلى الحق والتغلب على الصعوبات التي واجهناها خلال السنوات الثلاث الماضية .

فيشر : ان هذه النقطة كانت محافظة على اجتهادها خلال المناقشات الماضية واعتقد ان الشركات تقدمت كثيراً في النقاط الأخرى لملاقاة رغبة سيادتكم ، لقد جلب نظري المستر ستيفنس إلى ان واردات العراق ارتفعت خلال الثلاث سنوات الماضية فكانت (٨٠) مليونا في عام ١٩٥٨ و (٨٦) مليونا في عام ١٩٥٩ و (٩٥) مليونا في علم ١٩٦٠ .

الزعيم : ألم ترتفع وارداتكم ؟

فيشر : صعدت بالمقدار ولكنها نزلت بالنسبة للكلفة .

الزعيم : لاحظنا من الكتابات التي اطلعنا عليها ان وارداتكم ارتفعت أيضاً .
فيـــشر : ارتفعت بالنسبة لبعض العمليات في أمريكا .
الزعيم : هل ان كلفة العامل هنا أكثر مما هي في أمريكا ؟
فيـــشر : ان كلفة الانتاج هنا أكثر من أمريكا ، ان التحسن في الارباح كان في نصف الكرة الغربي، وإذا سمحتم لي فسأبين بعض الارقام - ولو اني لا اريد ان يطّلع عليها المستر ستيفنس باعتباره أحد المنافسين لان هذه الارقام تتعلق بشركة ستاندرد وهي تخص الاشهر الستة الأولى من السنة الحالية والاشهر الستة المقابلة لها من السنة الماضية فقد حصل التحسن بمقدار (٦٠) مليون دولار ذهب منها (٢٧) مليوناً إلى الولايات المتحدة وتقريباً (٣٣) مليوناً إلى خارج الولايات المتحدة ، وقد حصلنا على شيء قليل من الشرقين الأوسط والاقصى يبلغ حوالي ثلاثة ملايين دولار ، ولكننا خسرنا الأسواق التي نعمل بها ، وحسبما تبين التقارير بالنسبة لنصف الكرة الشرقي فقد أصبحت المزاحمة أكثر والارباح أقل .
الزعيم : لاحظت من المذكرة انكم تقولون بانكم تخسرون في عملياتكم الأخرى في أوربا وأمريكا فكيف تقولون الان بان ارباحكم هناك أكثر ؟
فيـــشر : في هذه المناطق نحصل أقل مما حصلنا في السنة الماضية ، وقد قمنا بعمل حساب بالنسبة لاستثمار رؤوس الأموال في اوربا وغيرها من المناطق التي يذهب إليها نفط الشرق الأوسط وكانت النتيجة الحصول على ١٠ بالمئة من الارباح ونحن نعتقد ان هذه النسبة غير كافية . لذلك خفضنا (٤٦) سنتاً من الاسعار ليتسنى لنا الحصول على الارباح.
الزعيم : لاحظت ان البئر الواحدة في أمريكا تنتج حوالي (٢٠) برميلاً في اليوم ، بينما تنتج البئر عندنا حوالي (١٠,٠٠٠) برميل في اليوم ، فكيف تحقق البئر الأولى الارباح بنسبة أعلى مما تحققه الثانية ؟
فيـــشر : اننا لا نقول بان الـ ١٠ % ليست مربحة ولكن ربحها أقل مما يتوقع وحتى في الولايات المتحدة أحياناً تعتبر هذه النسبة غير مربحة ولكن تحسنت الاحوال الان واعتقد ان هذا التحسن لن يستمر ، وبناء على طلب المستر ستيفنس اود ان اؤكد بان الارباح قليلة أو ربما لا شيء من العمليات التي تعقب الانتاج .

الزعيم : إذا كنتم تخسرون فلماذا لا توفرون علينا الوقت الذي يذهب بالمفاوضات وتشاركوننا في جميع العمليات ؟

فيشر : أعتقد ان العراق لا يملك الأموال الكافية حتى لو وافقنا .

الزعيم : لدينا الأموال الكافية ولدينا النفط أيضاً .

فيشر : لا مانع من ان تنزل الحكومة إلى السوق لتبيع النفط وامامكم حصة الحكومة العينية للتصرف بها .

الزعيم : اننا نتكلم عن شيء آخر وهو حقنا ، ويمكن ان نأخذ حصتنا عينا بعد الاتفاق على نسبتها .

فيشر : لديكم حصة عينية .

الزعيم : قرروا اننا ناخذ حصتنا العشرين بالمائة عينا وننهي المفاوضات .

فيشر : لديكم ١٢,٥ % حصة عينية .

الزعيم : اننا نتكلم حول الـ ٢٠ % .

فيشر : اود ان اؤكد على النقطة التي بيناها وهي انه إذا كانت الحكومة راغبة فبامكانها .

الزعيم : عندما نتفق على الـ ٢٠% فاننا سنتسلم حصتنا عينا ونعمل الترتيبات للتصرف بها وسوف لا نرميها في البحر .

فيشر : يمكن ان تعملوا ذلك بالنسبة للـ ٢٠ % الحالية .

الزعيم : عندما نتفق على الأشياء سوف نعمل الترتيبات التي تحقق مصالحنا في جميع العمليات .

فيشر : هل تودون مناقشة الـ ٢٠ % .

الزعيم : لم ننه موضوع زيادة الارباح بعد .

فيشر : اننا لم نتكلم حول الموضوع ولكن شعرنا ان سيادتكم ترغبون بذلك .

الزعيم : انكم بدأتم بالموضوع الأول ، افلا تريدون انهاءه ؟

فيشر : بالنسبة لي فقد انتهى الموضوع وليس لدي شيء اضيفه .

الزعيم : اننا نعتبر انكم غير متقدمين بشيء وانكم تأخذون حقنا .

فيشر : ان الذي بينته اننا لا نتمكن من تغيير الاتفاقيات لانها شيء عادل ويجب بقاؤها .

الزعيم : هل ان الشركات التي تعطي ٦٨ % للحكومات تخسر في عملياتها ؟

فيشر : بالنسبة لفنزويلا لا اعتقد ان الحصة هي ٦٨ % ولكن هناك شركات مختلفة يجوز ان يدفع بعضها هذه النسبة ، وقد أثر عمل الحكومة الفنزويلية على مزاحمة نفطها واضعف موقفها . فهناك طاقة كبيرة للانتاج في فنزويلا ولكنها لا تستعمل لهذا السبب وهذا ينطبق على الأماكن الأخرى.

الزعيم : ان زيادة الانتاج بلغت ٣ % في فنزويلا في العام الماضي .

فيشر : ولكن زاد الانتاج في الشرق الأوسط أكثر من ذلك .

الزعيم : ولكن فنزويلا تأخذ عوائد بنسبة ٦٨ % .

فيشر : اعتقد ان عمل الحكومة الفنزويلية قد أثر في المزاحمة وجعل الكميات التي تنتج من الشرق الأوسط أكثر ، وقد استفدتم انتم من ذلك وكثير من الفنزويليين غير راضين عن عمل الحكومة .

الزعيم : هل انهم غير راضين بسبب زيادة ارباح الحكومة ؟ ان الانتاج زاد في فنزويلا ايضاً، وواضح انهم يأخذون ارباحا أكثر من السابق رغم زيادة الانتاج وربما كان الانتاج يزداد أكثر لو لم تزد الحكومة الفنزويلية حصتها ولكن نفطهم لم يضع ، وعلى كل حال تقول الشركات ان الاتفاقيات عادلة وان نفط فنزويلا الذي تصدره الشركات الأخرى وتدفع عنه ٦٨ % أدى بتلك الشركات إلى ان تتحول إلى منطقة الشرق الأوسط بدون ان تغير الاتفاقيات الجائرة ، ومعنى هذا ان الشركات مصرة على اغتصاب حقوق الشرق الأوسط لان هذه المنطقة صالحة للاغتصاب .

فيشر : ليس هناك اغتصاب ولا اعلم لماذا تستعمل هذه المصطلحات .

الزعيم : زادت فنزويلا حصتها فجاءت الشركات إلى الشرق الأوسط لتعوض عن انتاج فنزويلا .

فيشر : هناك اختلاف كبير بين فنزويلا والعراق ، واعتقد ان مستشاري سيادتكم يعلمون ان الحصة في فنزويلا لا تستند إلى الاسعار السائدة كما هي الحال في الشرق الأوسط ، وانما تستند إلى الارباح الحقيقية وهناك اختلافات أخرى غيرها ولهذا يقتضي أخذ جميع النقاط بنظر الاعتبار وليس نقطة واحدة .

الزعيم : اني افهم من كلامكم هذا انكم مصممون على عدم زيادة الحصة .

فيشر : نعم هذا صحيح .

الزعيم : اني اؤكد لكم باننا لا نتنازل عن مطلبنا لانه عادل .

فيــــشر : ولهذا اؤكد ان الترتيب الحالي هو العادل .

الزعيم : لانه يعطي ارباحاً كبيرة للشركات ، ان العدل هو اعطاء الشعوب حقها ، هذا هو العدل .

فيــــشر : أود ان ابين ان هذا ترتيب تجاري بين الطرفين ومع شـعورنا بمصـاعب القطر والشعب العراقي ، فان علينا ان نتمسك بالأسس التجارية وقد حاولنـا ان نبين لكم حالة صناعة النفط لنثبت ان الحكومة تأخذ حصة عادلـة مـن النفط واعتقد أيضاً ان الاتفاقيات ضمنت حقكم فيما إذا حصل بلد من البلـدان المجاورة على عوائد أكثر فبامكانكم المطالبة بأخذ تلك الزيادة .

الزعيم : اؤكد بان الاتفاقيات لا تضمن حق العراق نهائيا ، أما اشارتكم إلى ما يصيب الاقطار المجاورة من عوائد عن الطن الواحد فانها حـبر علـى ورق ، لان هذا الاتفاق يمكنكم ان تجدوا له عدة تفسيرات لتضيعوا حق العراق .

فيــــشر : لم تحدث الحالة التي وردت في الاتفاق ولا اعلم لماذا تثـيرون سـيادتكم ذلك.

الزعيم : كنا قد تكلمنا حول هذا الموضوع قبل سنة مع المسـتر هريـج فقـال بـان الجماعات الحالية التي تتقاضى عوائد فان عوائدها أقل من عوائد العـراق وذلك عندما كنا نتكلم عن النفط في الخليج العربي .

هريج : نوهتم سيادتكم في حينه بان بعض الاقطار المجاورة تأخذ نسبة أعلـى مـن العراق فبينت في ذلك الوقت – وهذا ينطبق الان أيضاً – ان النسـب فـي الخليج العربي أكثر من ٥٠ % ولكن الامتيازات المذكورة لم تحقق عوائـد للحكومات بعد .

فيــــشر : اعتقد ان سيادة وزير النفط بحكم اتصاله بقضايا النفط يعلم انه لم يتسـن الحصول على معلومات من عوائد الحكومات ذات العلاقة بعد .

وزير النفط : من الصعب جداً ان نعلم من الشركات عن مقدار العوائد التي تدفعها للبلد عن الطن الواحد ، ولكننا نعرف ان هناك امتيازات اعطيت في الخليج كـانت نسبة حصة الحكومات بموجبها ٥٦ % ، والسيد هريج ذكر الان ان هـذه الامتيازات لم تعط ارباحاً لحد الان ، ولكن الواقع يشـير إلـى ان الشـركة

اليابانية قد حفرت آباراً عديدة ، وان شحنتين من النفط قـــد صـــدرت إلـــى اليابان.

ستيفنس : ولكن لم يصدر تقرير من الحكومة عن عوائدها بعد .

وزير النفط : ولكن هذا لا يؤدي إلى حصول تلك الحكومة على عوائد للطن أكثر منا ، وانما نسبة عوائدها أعلى لان الاتفاق عندنا غير صحيح .

حديد : ان الحكم الوارد في الاتفاق بالعراق الخاص بحق العراق في المطالبة بزيـــادة حصته يشبه أو وضع بنفس الاسلوب الذي وضع بموجبه الحكـــم الخـــاص بالمساهمة وللشركات ان تتجنب تطبيقه .

فيـــشر : لماذا ؟

حديد : لان المقصود بين الاتفاق هو النسبة ، فإذا اخذنا كلفة انتاج النفط في فـــنزويلا أو أمريكا حيث تكون الكلفة عالية ونسبة الارباح ٨٠ % أو ٩٠ % فحتمـــاً سيكون الربح عن كل طن أقل من العراق لان المقياس الصحيح فـــي هـــذه المقارنة هو ان تكون الاحوال متشابهة وان تكون كلفة الانتـــاج مشـــابهة للكلفة في العراق . ولكن الشركات وضعت الحكم على أساس عوائد الطن – لا على أساس النسبة – وبذلك اضاعت حق العراق، ويستخلص من ذلك ان النص غير ذي فائدة .

الزعيم : هذا هو السبب الذي جعلني ابين في السابق بان ليس العـــبرة فـــي وضـــع النصوص في صلب الاتفاقيات لان النصين الخـــاصين بالمســـاهمة وزيـــادة الحصة كانا ظاهرين للضحك على أبناء البلد ، حيث يتصورون ان لهم الحق بالمساهمة وزيادة الارباح . ولكن من الناحية العملية هذا غير ممكن حســب تفسير الشركات .

فيـــشر : تقولون سيادتكم دائماً (العدالة) واود ان ابين بان ليس من العدالة فـــي شيء ان يوصف البند المذكور بهذا الشكل لانه لا يزال حتى اليـــوم قـــابلا للتنفيذ ، واعتقد ان ما قاله السيد حديد لا ينطبق ، وقد كانت هناك حالة قبل ثلاث سنوات اوشكت ان تؤدي إلى تطبيق هذه المادة ، وقد يمكن تطبيقـــها في المستقبل .

الزعيم : منذ توقيع الاتفاق لحد الان لم تطبق الـــ ٢٠ % ولا زيادة الارباح . الم يكن باستطاعة الشركات التفكير في موضوع المساهمة ؟

فيشر : ان حق زيادة الارباح لم ينشأ لحد الان لان العراق يأخذ أكثر مما تأخذه ايران والسعودية والكويت ولم ندخل في مفاوضة حول هذا الموضوع .

الزعيم : هل في الاتفاقيات الأخرى مثل هذا النص ؟

فيشر : لا اعلم بالضبط ، ولكن اتصور ان هناك نصوصاً مختلفة ولكن النص الموجود في العراق أحسن .

الزعيم : يجوز انه إذا دخلت الجهات المعنية هناك في مفاوضات معكم لزيادة حصتها فتقولون بان العراق سيطالب أيضاً بزيادة حصته فيما إذا وافقنا على زيادة عوائدكم .

ستيفنس : لم يطلب منا أحد زيادة عوائده لحد الان عدا العراق .

الزعيم : الحمد لله .

فيشر : اني استغرب لان سيادتكم لم تجدوا في هذا النص حماية لحقوقكم .

الزعيم : لانه لم يطبق .

فيشر : لم تنشأ الحالة التي تستدعي تطبيقه .

الزعيم : المهم ان الانسان يتمكن من خلق ألف سبب وسبب فيما إذا لم يكن حسن النية . أما إذا كان هناك حسن نية فيمكن حل القضايا بسهولة .

فيشر : بينت سببا واحداً وهو ان الحالة التي تستدعي هذا النص لم تنشأ بعد ولكن لدينا نية حسنة .

الزعيم : انني اؤكد لكم بان العراق تضرر كثيراً وقد حان الوقت لنعدل وضعنا إلى أحسن .

فيشر : ليس من السهل علي ان افهم كيف خسر العراق .

الزعيم : طبعا يخسر العراق لان ثروة كبيرة تذهب منه ولا ياخذ عنها شيئاً يقابلها ، ان تقارير البنوك هذه تناقض نفسها ، وانني سبق ان اطلعت على تقرير معاكس تماما ، فالبنوك تكتب حسب صالحها فاليوم تكتب شيئاً وغدا شيئاً ، فهل تعلموننا لماذا كتب البنك هذه التقارير الان في هذا الوقت ؟ ان مفاوضاتنا هذه نهائية وسنتخلص من شرها وصعوبتها .

(وهنا اعلن سيادة الزعيم عن فترة استراحة استغرقت حوالي ٥٠ دقيقة) .

الزعيم : هل عندكم شيء الان ؟

فيشر : حول موضوع زيادة الحصة لا اعتقد ان هناك شيء .

الزعيم : اليس من الأحسن التفكير في الموضوع قبل الاجابة بعدم وجود شيء لاننــــا نعطيكم الفرصة للتفكير ؟

فيــــشر : طبعا لا اقصد ان أسيء الأدب بالقول بعدم وجود شيء حــول الموضــوع لان هذا الموضوع بحث مطولا مع الشركات وحاولوا ان يضعــــوا أســـاس تفكيرهم في هذه المذكرة وهم يعتقدون باتها كاملة وليس لــــي فــي هــذه اللحظة ما اضيفه عليها ولا اعلم فيما إذا كان لدى زملائي أعضاء الوفد مــا يودون بيانه .

ستيفنس : ليس هناك شيء ونحن مستعدون لايضاح النقاط التي قد تودون الاستفسار عنها .

حديد : لقد تسلمت مذكرة في الساعة الثانية عشرة من ظهر اليوم ولم يتسع الوقــت لدراستها .

الزعيم : ارى ان يدرس الموضوع من قبل أعضاء الوفد ثم يعود للاجتماع ثانية .

ستيفنس : نحن مستعدون لايضاح أية نقطة .

الزعيم : نجتمع يوم الاثنين أو الثلاثاء .

فيــــشر : لا مانع من ذلك .

الزعيم : نجتمع يوم الثلاثاء أو بعده دراسة المذكرة .

ستيفنس : اذا اراد سيادة وزير النفط والاستاذ حديد ان نبحث الموضوع سوية وكذلـك أي عضو آخر من أعضاء الوفد .

الزعيم : سيقوم أعضاء الوفد بدراسة المذكرة وبعد ذلك نجتمع .

فيــــشر : نحن موجودون أيضاً وحاضرون بالنسبة إلى أي أمر .

(استغرق الاجتماع ساعتين ونصف الساعة)

وفي الثامن من تشرين الأول من العام المذكور استؤنفت المفاوضات التــي اكــد قاسم خلالها ان العراقَ بحاجة إلى الأموال أكثر من الشركات وان ثروته تباع باســعار بخسة في حين اشار فيشر بان حصة العراق من الارباح أكثر من الاقطار المجــاورة ، وفيما يأتي نص محضر الجلسة :-

محضر الاجتماع المنعقد
في مقر سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم
بتاريخ ٨ / ١٠ / ١٩٦١

الحاضرون عن الجانب العراقي :

سيادة الزعيم الامين عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة .

سيادة الأستاذ محمد سلمان وزير النفط .

سيادة الدكتور طلعت الشيباني وزير التخطيط .

سيادة الأستاذ محمد حديد وزير المالية السابق .

سيادة الأستاذ عبد اللطيف الشواف المحافظ العام للبنك المركزي العراقي .

الحاضرون عن شركات النفط :

المستر فيشر ممثل شركة شل .

المستر ستيفنس ممثل شركة ستاندرد اويل اوف نيو جرسي.

المستر هريج المدير العام لشركات النفط .

المستر ريتشارد برد من موظفي مكتب الشركات في لندن .

المستر ستيوارت وكيل الممثل العام للشركات في العراق .

الزعيم : بالنسبة للمذكرة ابين اننا درسنا هذه المذكرة دراسة وافية ووجدنا انها تخص الشركات نفسها بالدرجة الأولى وباستطاعة الشركات ان تعالج الصعوبات التي اشارت إليها المذكرة . لقد لاحظنا خلال مناقشة المذكرة انها اشبه بما يقوله شخص بان هذا الطريق صعب ووعر وموحل ولا يقوم بتبليطه خوفاً من ان يخسر دراهم معدودة ، ولكنه لو قام بتبليط هذا الطريق لكان أحسن له. اني اعتقد بانه يمكن معالجة النقاط الواردة في المذكرة بسهولة ولكن يبدو ان الشركات تريد معالجة الصعوبات على حسابنا ، وعلى كل حال وجدنا من ناحيتنا ان ليس هناك ما يتعلق بنا مما جاء فيها ، وانما الأمر يعود للشركات، واعتقد ان المذكرة نوقشت من قبل جميع أعضاء الوفد العراقي . والان نريد ان نعرف عما إذا كان لدى الشركات شيء حول الموضوع .

فيشر : يصعب علي فهم الملاحظات التي تفضلتم بها خاصة حول تمكن الشركات من معالجة احوال الصناعة المدرجة في المذكرة وعدم امكان دخول الحكومة في ذلك .

الزعيم : هذا صحيح لان المذكرة تضمنت اموراً تخص الشركات نفسها حيث عالجت المذكرة الصعوبات التي تأتي بعد شحن النفط من العراق . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى، فان جميع النقاط يمكن معالجتها بصرف مبالغ بسيطة من قبل الشركات .

فيشر : اني لم افهم ما تعنون تماماً .

الزعيم : المهم ان المذكرة ليست ذات علاقة بمفاوضاتنا التي مضت عليها ثلاث سنوات ونحن نعتقد انها عبارة عن وضع عراقيل في طريق المفاوضات ، ومعنى هذا ان الشركات لا تريد الاستجابة لمطاليب الشعب العراقي . وهناك نقطة أخرى يفهم منها ان الشركات تحاول اطالة امد المفاوضات . واني اؤكد لكم ان مجيء ممثلي الشركات إلى بغداد الان هو لآخر مرة ، لان الشعب كله ينتظر نتيجة هذه المفاوضات .

فيشر : إذا سمحتم لي بمعالجة النقطة التي تفضلتم ببيانها وهي اننا لا نود ان ننهي المفاوضات بسرعة فأحب أو اؤكد ان ليس هناك – من جانبنا – ما يدعو إلى تأجيل أو اطالة المفاوضات . أما بخصوص عدم علاقة المذكرة بمطاليب الحكومة فأحب ان أبين بانه عندما طالبت الحكومة بزيادة حصتها من الارباح فقد وجدنا من الصواب ان نبين الوضع الذي يجابه الصناعة النفطية في الوقت الحاضر والصعوبات التي تلاقيها الان ، في حين ان وضع الحكومة محافظ إلى حد معين لان حصتها هي ٥٠% على أساس السعر السائد ، والقصد من تقديم المذكرة هو ان الحصة التي تتناولها الحكومة هي أكثر من ٥٠ بالمائة من الارباح الحقيقية .

الزعيم : بعد ان درسنا هذه المذكرة وقارناها مع العقود والاتفاقيات المبرمة مع البلدان الأخرى ، وخاصة الاتفاقيات الجديدة التي تضمنت حصصا مماثلة لما تطالب به الحكومة وجدنا انه لو كانت وجهة نظر الشركات صحيحة لتعطلت تلك الشركات عن العمل ، أليس هناك اتفاقيات جديدة تعطى حصة أكبر للحكومات المعنية ؟

فيـــشر : هناك اتفاقيات مبرمة مع بعض الشركات الصغيرة .
الزعيم : معنى هذا ان هذه الشركات لا تتمكن من الاستمرار بالعمل .
فيـــشر : سيكون امامها صعوبات كبيرة في العمل ، هذا من جهـــة ، ومـــن جهـــة أخرى فان النسب التي تظهر أكثر من ٥٠ % لا تستند على الاسعار السائدة وانما على اشياء أخرى ، واعتقد ان جميع الشركات الكبيرة العاملـــة فـــي الشرق الأوسط مبنية اتفاقياتها على أساس المناصفة.
الزعيم : معنى هذا انه لم يكن هناك داع لهذه المفاوضات .
فيـــشر : طلبتم سيادتكم ذلك ونحن دخلنا في أجوبـــة وجـــرت مناقشـــات لـــلآراء المختلفة وابرزنا وجهة نظرنا .
الزعيم : انتم أصحاب رؤوس الأموال ونحن أصحاب المال ونحن نقول بان اموالنـــا تذهب باسعار بخسة ونريد شروطا أفضل مما حصلنا عليه حتى الان ونحـــن محتاجون للمال أكثر منكم .
فيـــشر : هذا رأي سيادتكم وربما يكون لدي رأي آخر . واحب ان اذكر ثانية النقطة التي سبق ذكرها في الاجتماعات الســـابقة وهـــي ان الضمـــان الموجـــود للحكومة في اتفاقياتها أفضل مما هو عليه في البلدان الأخرى . كما أحـــب ان اشير إلى الكتاب الذي ذكر في الجلسة السابقة واقول بانه يحافظ علـــى حقوق الحكومة كاملة .
الزعيم : أي كتاب هذا ؟
فيـــشر : الكتاب الذي أعطى للحكومة حق المطالبة بزيادة حصتها فيما إذا حصلـــت إحدى البلدان المجاورة على عوائد أكثر .
الزعيم : سبق ان ناقشنا هذا الكتاب وقلنا انه غير قابل للتطبيق عمليا .
فيـــشر : لا اعلم لماذا هو غير قابل للتطبيق .
الزعيم : لنجرب ذلك الان . فهناك شركات وافقت على اعطاء حصة أكبر من حصتنـــا، فلماذا لا تعطونا مثل هذه الحصة ؟ فهل تعتقدون انه قابل للتطبيق ؟
فيـــشر : نعم .
الزعيم : كيف ؟
فيـــشر : متى ما أخذت إحدى الدول واردا عن الطن أكبر منكم فنحـــن مســـتعدون لزيادة حصتكم .

الزعيم : ان الشركات التي تستخرج النفط هي التي تبيعه إلى شركات فرعية منها لذلك فسوف لا تجعل هذه الشركات سعر الطن يرتفع بحيث يؤدي إلى زيادة العوائد وهذه نقطة عملية تحسبون حسابها مقدما .

فيشر : هذه مسألة شروط مقابل شروط الدول الأخرى وان السعر السائد في العراق والسعر السائد في الدول الأخرى مرتبط مع بعضه ، وهذا هو الذي يحدد الربح للطن الواحد ، وإذا كانت الشروط مختلفة في البلدان الأخرى بحيث تعطى ربحا أكبر فعندئذ ستربح تلك البلدان أكثر منكم ونزيد حصتكم .

الزعيم : ان الشركة التي أخذت امتيازا في الخليج ، واعتقد انها الشركة اليابانية ، أعطت حصة أعلى من ٥٠ % بالاضافة إلى المساهمة .

فيشر : لا اعتقد ان هناك مساهمة في اتفاقية الشركة اليابانية .

وزير النفط : نعم موجود مساهمة بنسبة ١٠ % .

فيشر : لم تحقق هذه الشركة أية ارباح لحد الان .

الزعيم : هذا هو السبب الذي دعانا للقول بان الاتفاق غير عملي .

فيشر : اننا لا نشعر ان علينا ان نزيد حصة العراق لان إحدى الشركات خالفت القاعدة لان المنافسين كثيرون .

الزعيم : إذا وافقتم على شروط حسنة فان نفط الكويت سيكون لنا وسندخل معكم باتفاق فيما يتعلق بنفط الكويت أيضا .

فيشر : سيكون هناك مجال لمناقشة ذلك .

الزعيم : تأكدوا ان نفط الكويت هو عراقي وان النفط هو الذي خلق لنا مشكلة في العراق ومشكلة في الكويت .

فيشر : اعتقد ان علي ان اقول بان الصناعة النفطية تضم اناسا لا يعتبرون شيئا بالنسبة لنا، ولا اريد هنا ان اتعرض إلى الشركة اليابانية أو غيرها ، وان بعض هؤلاء الناس لا يكون شركة كاملة كما هي الحال بالنسبة لنا . ان مثل هذه الشركات تغامر لان العمل عبارة عن مغامرة وقد تنجح مثل هذه الشركة وقد لا تنجح في مشروعها ولا اعتقد ان علينا ان نقتدي بهذه الشركات التي لا أهمية لها ، وهذا هو السبب الذي أدى إلى ان يكتب حق العراق بالصورة التي كتب بها ، مع ذلك اؤكد بانه إذا كان هناك ربح أكثر من العراق فسنكون مستعدين لزيادة حصتكم عند ذلك .

الزعيم : تقول بان الشركات الصغيرة مغامرة أفلا تعتقدون بانكم إذا بقيتم على احتكاركم للنفط في العالم فان الشركات الصغيرة ستكون شركات مغامرة حتما ؟

فيشر : ليست لدينا احتكارات وانما هذه هي طبيعة الصناعة .

الزعيم : من حق الشركات الصغيرة ان تكون مغامرة وربما تتمكن من التغلب عليكم في يوم ما .

فيشر : ليس لدينا اعتراض على ذلك .

الزعيم : جاءت هذه الشركات لتزاحمكم ولتجعلكم تفتحون ايديكم أكثر .

فيشر : ولهذا السبب نأخذ الان ارباحا أقل من السابق .

الزعيم : لاحظنا ان ارباح الشركات في تزايد وليس في تناقص .

فيشر : لقد ذكرت شيئا حول الموضوع في الاجتماع السابق بالنسبة لشركة ستاندرد واظن انني بينت بان التحسن الملحوظ هو في نصف الكرة الغربي.

الزعيم : هل كان التحسن في نصف الكرة الغربي لانك موجود هناك ؟

فيشر : الذين يمسكون دفاتر الحسابات هم الذين بينوا ذلك .

الزعيم : لدي احصائيات تتعلق بشركة شل ، فقد كان دخلها في سنة ١٩٦٠ (١٧٧,٥) مليون باون استرليني أي بزيادة قدرها (٢) مليون باون عما كانت عليه في عام ١٩٥٩ وكانت مبيعاتها ومدخولاتها الأخرى (٢٦٧٤) مليون باون أي بزيادة قدرها (٩٥) مليون باون عما كانت عليه في عام ١٩٥٩ وكانت الارباح التي وزعتها على المساهمين (٦٣,٢) مليون باون بينما كان الموزع في عام ١٩٥٩ (٥٨) مليون باون وكذلك الحال بالنسبة للشركات الأخرى إذ ان الواقع يدل على خلاف ما تدعيه المذكرة .

ستيفنس : كانت خسارتنا في الشرق الأوسط في عام ١٩٦٠ أكثر مما كانت عليه في عام ١٩٥٩ وهذه الخسائر في التسويق .

الزعيم : لقد قرانا مذكرتكم وسجلنا ملحوظاتنا عليها ثم اجتمعنا وبعد المداولة وجدنا ان هذه المذكرة لا تخصنا في شيء وانها تضم امورا غير واقعية ولم تتضمن الارباح الحقيقية التي توزعها الشركات على مساهميها وان الارباح التي توزع على المساهمين في تزايد . فمثلا الشركة البريطانية (B . P) التي لها نشاط في العراق كانت مبيعاتها في سنة ١٩٦٠ (٧٢,٩) مليون

طن مقابل (٦٣,٢) مليون طن في سنة ١٩٥٩ وكانت القيمة الصافية لهذه المبيعات (٦٤٧) مليون باون في سنة ١٩٦٠ أي بزيادة قدرها ٧,٧% عما كانت عليه في سنة ١٩٥٩ وهبطت ارباحها الصافية من هذه المبيعات من (٦٢,١) مليون باون إلى (٦٠,٣) مليون باون في سنة ١٩٦٠ عما كانت عليه في سنة ١٩٥٩ بسبب زيادة الضرائب عليها بمبلغ (١٤,٧) مليون باون وقد كان مجموع الارباح الموزع على المساهمين في سنة ١٩٦٠ (٢,٤) شلنا لكل سهم ذي قيمة باون واحد أي كانت نسبة الارباح الموزعة ١١,٧ بالمئة خالصا من الضريبة وذلك بعد نقل (٣١) مليون باون من الارباح إلى الاحتياطي العام أي أكثر من نصف مجموع الارباح الصافية .

المهم ليس هناك تقصير في الارباح ، وانما التقصير ناجم عن الضرائب التي تذهب إلى جهات أخرى وان الاحتياطي هو ارباح أيضا ، اننا لم نقتنع بالمذكرة بعد دراستها ، وبامكاني ان اعطيكم احصائيات عن ارباح الشركات الفرنسية أيضا ان شئتم .

فيشر : لا اعتقد اننا بحاجة إليها .

الزعيم : لأنكم تعرفونها .

فيشر : لم تدع المذكرة خلاف ذلك لان الشركات حصلت في عام ١٩٦٠ أكثر مما حصلت في عام ١٩٥٩ .

وزير النفط : ولكنها حصلت أكثر من الحكومة أيضا .

الزعيم : على كل حال هناك زيادة في الارباح في جميع الشركات حتى الشركات الفرنسية حيث كانت الزيادة (١٠٢,٧) مليون فرنك في سنة ١٩٦٠ ثم وزعت ارباحا بنسبة ١٢ % من قيمة السهم بعد نقل أكثر من نصف الارباح إلى الاحتياطي .

هذا هو موقف المذكرة وقد تعبتم انتم باعدادها وتعبنا نحن بدراستها .

فيشر : لم نتعب نحن والنتيجة التي اظهرتها المذكرة لا تقول بان الشركات تخسر وانما تقول بانه بعد استخراج النفط . ونقله وتصفيته وبيعه تكون ارباح الشركات أقل من ارباح الحكومات .

الزعيم : لو كنتم شركات منتجة للنفط فقط فهل تخسرون أيضا ؟

فيـــشر : هذا شيء يختلف .

الزعيم : لو أنكم تعملون على فصل الشركات إلى شركات للانتـــاج وأخـرى للقيـام بالعمليات الأخرى لتخلصتم من الخسائر ، وهذا شيء يعود لكم ، انني اقصد انكم لو كنتم شركة منفصلة لامكن بيان الارباح المتأتية من الانتاج ولكنكـم تضاعفون الأمور وتعقدونها باشتراككم في عدد من الشركات .

فيـــشر : الموضوع هو معقد وكان القصد من المذكرة تسهيل الأمر على الحكومـة لفهم وضع الشركات .

الزعيم : ان المفاوضات ليست قضية مذكرة تقدم وكان باستطاعتنا الرد على كل فقـرة تضمنتها ، ولكن هذا شيء يعود لكم . وقد لاحظنا انها لا تغير شـيئا مـن مطاليبنا في الواقع لان الربح موجود ، وفي الوقت نفســه تدفعـون انتـم ضرائب كبيرة لجهات أخرى فهل تودون ان ندخل في إتفاق لأخذ ضرائـب منكم لاننا لا نأخذ ضرائب عن النفط المصدر ولا على المواد التي تستخدمها الشركات في عمليات استخراج النفط .

فيـــشر : ان الاتفاقيات لم تشمل ذلك فلماذا تأخذون الضرائب ؟

الزعيم : من الذي وضع الاتفاقية ، واين هم الناس الذي وضعوها ؟

فيـــشر : هذا موجود في جميع الاتفاقيات العالمية .

الزعيم : ولكن فيه نوع من الغبن . لماذا تدفع الشركات ضرائب عن ارباحها ؟

فيـــشر : أية ضرائب ؟

حديد : ضريبة الدخل .

ستيفنس : لمن ندفع ضريبة الدخل ؟

حديد : لحكوماتكم .

ستيفنس : اننا لا ندفع .

حديد : لا يمكن ذلك ، كيف لا تدفعون ؟

ستيفنس : لأنكم تأخذون الضريبة في العراق وتنزل هـــذه الضريبـة مـن ضرائـب حكوماتنا.

فيـــشر : ان بعض الشركات الفرنسية وغيرها تستفيد من الضرائب التي تدفعها فـي الخارج.

حديد : معنى هذا انه في فائدتكم .

الزعيم : يعني ان حصتنا تعتبر ضريبة ؟
ستيفنس : نعم ، وهناك اعفاء من ازدواج الضريبة في أكثر البلدان وبناء على الخسائر الكبيرة التي نتحملها في انكلترا بنتيجة بيع منتجات النفط العراقي فالعملية في انكلترا فيها خسارة وندفع مع ذلك ضريبة عن الخسائر .
الزعيم : هل تدفع لكم الحكومة البريطانية تعويضا عن الخسائر ؟
ستيفنس : كلا .
الزعيم : إذن ما هي فائدة الشركات من البيع بخسارة ؟
ستيفنس : لضمان وصول النفط إلى الصناعات .
الزعيم : فهمنا ان حصتنا تعتبر ضريبة ، فإذا كانت كذلك فأين حصتنا إذن ؟
فيشر : هذه هي حصتكم ، أي مناصفة الربح الوهمي المبني على السعر السائد .
الزعيم : تقولون في المذكرة ان هناك (١٤) مليون باون ضريبة ، فأية ضريبة يمثل؟
فيشر : هل يعود المبلغ لشركة شل أم شركة النفط البريطانية ؟
الزعيم : (١٤,٧) مليون باون ضرائب مستحقة على شركة النفط البريطانية دفعت في سنة ١٩٦٠ فعن اي شيء دفعت هذه الضريبة ؟
ستيفنس : لم أقل ان جميع الشركات معفاة من الضرائب وانما تكلمت عن شركتي (شل) واعتقد ان ضرائبنا في سنة ١٩٦٠ كانت (١٦٠) مليون باون ولكن لم يذهب شيء منها إلى انكلترا.
الزعيم : على كل حال هي ضرائب .
ستيفنس : ضريبة دخل .
الزعيم : هل لديكم أشياء أخرى غير ما ورد في المذكرة ؟
فيشر : حول موضوع المناصفة .
الزعيم : حول المناصفة أو المساهمة .
فيشر : لدينا بعض الأشياء بالنسبة لموضوع المساهمة سأبينها فيما إذا كان لديكم الوقت الملائم.
الزعيم : نعم .
فيشر : لقد أعرنا هذا الموضوع اهتماما كبيرا ودرسنا وجهات نظر الحكومة ولدينا اقتراح نود تقديمه وربما يكون هذا الاقتراح مفيدا ومقبولا ، اننا نعلم

ان بعض الامتيازات تضمنت نصا خاصا بالمساهمة أو نصت علـــى خيـار للحكومة بان تأخذ نسبة من الاسهم بعد اكتشاف النفط بكميـــات تجاريــة . وبقدر ما اعرف عن الموضوع ليس هناك امتياز قديم تغير إلى المســاهمة، وهذا يدل على ان موضوع المساهمة يختص بالامتيازات الجديــدة وليـس بالامتيازات القديمة، ولذلك نود ان نعرض اقتراحا جديدا وهو ان ناخذ قسما من الأراضي غير المكتشف فيها النفط ونضعها بيد شركة جديـــدة بحيـث يكون للحكومة ٢٠ بالمئة من اسهمها أو ان يكون للحكومة الخيار في أخـذ هذه النسبة عند اكتشاف النفط فيما إذا لم ترغب بالمساهمة منذ البداية كمـا هي الحال في الكويت ، وحينئذ تبقى الشركات الثلاث كما هي واننا نعتقد ان هناك احتمالات نفطية كثيرة في الأراضــي العراقيــة ، وإذا سـرنا بـهذا المشروع فمن المحتمل ان يكون للشركة الجديدة بعض الانتاج خلال مـــدة قصيرة ، ومع اننا لا نتمكن من ضمان ذلك لان صناعة النفط عبــارة عـن مغامرة ولكن على كل حال سيكون هناك انتاج خلال فترة قصيرة ونحن لــم نسهب في دراسة هذا الاقتراح لاننا نود معرفة رأي الحكومة بشانه أولا .

الزعيم : الذي فهمته من اقتراحكم هو ان تبقى الشركات على امتيازاتها الحالية فـــي المناطق المكتشف فيها النفط ، أليس كذلك ؟

فيـــشر : كلا وانما لدينا التزام بانتاج حد ادنى ، لهذا يجب ان يكـــون لدينــا اراض للتحري فيها وعليه اقترحنا التنازل عن ٧٥ % في الوقت الحاضر و ١٥% بعد سبع سنوات وتؤخذ نسبة الـ ١٥ % وتوضع لدى الشـــركة الجديــدة لتساهم الحكومة فيها بـ٢٠%.

الزعيم : فيما يخص التنازل عن ١٥ بالمئة من الأراضي بعد سبع سنوات اود ان ابين بان كتاب الشركات بهذا الخصوص قد الغى نفسه بنفســه بــالنظر لمـرور المدة، خاصة وانكم قد ربحتم ثلاث سنوات لحد الان منذ ابتداء المفاوضــات أي لا يمكن ان تبقى المدد ثابتة مهما طالت المفاوضات .

فيـــشر : اننا لم نجر أي تحر الان .

الزعيم : لم يجر تحر بسبب اطالة المفاوضات .

فيـــشر : اؤكد اننا لم نتعمد اطالة المفاوضات .

الزعيم : وددت التعقيب على فكرة السبع سنوات التي تقترحونها للتنـــازل عــن ١٥ بالمئة آخرى فقد أصبح هذا الاقتراح غير مقبول لانه لو كان الاتفـــاق قــد حصل قبل ثلاث سنوات لاستفدنا من اراضينا جميعا خــلال هــذه المــدة ، ولكنكم الحقتم بنا خسائر لاحتفاظكم بـــ ٧٥ % من الأراضي لحد الان .

فيــــشر : ان جميع الأراضي مشمولة بامتيازاتنا .

الزعيم : الذي وضع الامتياز ذهب ، ولو كان موجودا لحاكمناه على ذلك .

فيــــشر : اننا وافقنا على تعديله ، وان ما وددت بيانه هو اننا لــم نحــاول تعطيــل المفاوضات للحصول على فترة للتحري .

الزعيم : لقد فهمت بان الاقتراح يتضمن ان تبقى الابار الحالية كما هي وما بقي مــن الـــ ١٠ % يمنح به امتياز جديد وهذا الاقتراح لا نتمكن من قبوله مبدئيــا ، ولكن يجوز ان نقوم بدراسته خلال يومين ونطلع على وجهة نظر الاخــوان أعضاء الوفد حوله فيما إذا كان الاقتراح حسبما فهمته .

فيــــشر : أحب ان يكون الموضوع مفـــهوما ، فاقتراحنـــا هـــو ان يكــون ٢٠ % مساهمة للحكومة بـــ ١٥ % من المنطقة مع ترك ١٠ % للشركات الثــلاث لاسناد انتاجها وعليه يكون من الضروري ان نجري ترتيبات عملية للتنــازل وفق هذا الأساس أي يقتضي ان نعود إلى الكتاب الذي قدمناه حول التنازل .

الزعيم : ماذا سيعطينا هذا الاقتراح من فوائد ؟

فيــــشر : ستكون لكم نفس الفوائد التي جاءت بها الاتفاقية الجديدة في الكويت .

الزعيم : ان هذا لا يفيدنا ، كم سنة سيكون الامتياز الجديد ؟

فيــــشر : لا اعلم ، ولكن ارى انه سيكون لنفس المدة المتبقيــــة مــن الامتيــازات الحالية .

الزعيم : ومتى يباشر بتنفيذه ؟

فيــــشر : حال ما يمكن البدء بذلك .

الزعيم : هذا اشبه بالمخدر .

فيــــشر : لماذا ؟

الزعيم : لأننا شركاء معكم ونطالب بالأشياء الحالية في حين انكم تفاوضوننــــا علـــى أشياء مقبلة وقد لا يظهر النفط فيها .

فيشر : من الممكن ان لا يظهر النفط ولكن هذا الاقتراح سيضطر الشركات إلى صرف أموال كبيرة لايجاد النفط .

الزعيم : في حالة عدم الحصول على النفط ، ما هو تعويضكم للحكومة ؟

فيشر : ماذا يبرر دفع تعويض للحكومة ؟

الزعيم : لاننا لم نأخذ شيئاً خلال هذه المدة .

فيشر : ستأخذون عندما يكتشف النفط .

الزعيم : ان هذا شيء غير مقنع بالنسبة لنا وكان يمكن ان يكون موضوع مناقشة لو كان مبنيا على أساس آخر أي على الـ ١٠ % التي ستبقى للشركات وربما نتفق عليها ومنها حصة الشركات الحالية وهي الابار المنتجة حاليا والباقي يمنح به امتياز بأسس جديدة، وهذا الاقتراح يمكن دراسته بدقة ونعطي رأينا بشأنه لان مفاوضاتنا تجري الان معكم على أساس المساهمة بـ ٢٠% بموجب الامتيازات الحالية .

فيشر : ان النقطة التي نود ايضاحها هي ان هناك طريقة ممكنة لحل مشكلة المساهمة وذلك عن طريق تبادل الرأي بهذا الشعور العام في المشاكل الكثيرة التي تتطلب الحل ، فإذا فهمت اقتراح سيادتكم فهو كما يلي : ان يقتصر انتاج الشركات على الابار الحالية ، وعندئذ لا يكون للشركات مجال للحصول على انتاج اضافي وربما لا تتمكن في السنوات النهائية من الامتياز من ايجاد الحد الادنى ، واني اعتقد ان هذا يمكن معالجته .

الزعيم : من حيث الاحتياطي فان باستطاعتكم انتاج الحد الادنى .

فيشر : ان الاحتياطي غير كاف خاصة بالنسبة للنفط المصدر إلى البحر الابيض المتوسط.

الزعيم : سندرس الموضوع .

فيشر : اننا نتفق بانه يحتاج للدراسة وربما كان من المفيد ان يجتمع أشخاص من الطرفين لدراسته .

الزعيم : نجتمع يوم الاربعاء القادم بعد ان ننتهي من دراستنا على وفق الاسس التي بينتها في الأخير .

فيشر : ربما يكون من المفيد تبادل الرأي قبل الاربعاء .

الزعيم : اليوم هو الأحد ولم يبق إلا يومين للاجتماع .

فيـــشر : خلال هذه المدة يمكن الاتصال بين الطرفين .

الزعيم : فيما يخص الابار الحالية ستكون هناك دراسة أخـــرى أي عندمـــا نـــدرس الاقتراح الجديد فاننا سندرس مسألة الابار الحالية . هل لديكم الان انتاج في أكثر من ١ % أو ١.٢٥ % من الأراضي ؟

فيـــشر : اننا لا نرغب بالتكلم بالنسب وانما كنا قد قبمنا خارطة عند ايقاف عمليـات التحري بينا فيها الحقول الحالية .

الزعيم : على كل حال لا اعتقد انها أكثر من ١,٢٥ % أو ١,٥ % .

فيـــشر : اعتقد انها حوالي ٢ % وإذا ما أخذت اضلاعها بخطوط مستقيمة فتكـــون حوالي ٣,٥ % .

الزعيم : نؤجل الاجتماع اليوم لمناقشة الموضوع يوم الاربعاء القادم . انكـــم دائمـــاً تأتوننا باقتراحات جديدة تحتاج إلى دراسات جديدة .

فيـــشر : ان الموضوع كبير .

الزعيم : لماذا لا تقولون ماذا عندكم من اقتراحات مرة واحدة لندرسها ؟

فيـــشر : ان الاقتراحات الجديدة تثار خلال المفاوضة .

(استغرق الاجتماع ساعتين)

وفي الحادي والعشرين من تشرين الاول عقد اجتماع آخر في مقر عبد الكريـــم قاسم وفيما يأتي نص محضر الاجتماع :-

محضر الاجتماع المنعقد
في مقر سيادة الزعيم الامين
بتاريخ ١١ / ١٠ / ١٩٦١

الحاضرون عن الجانب العراقي :

سيادة الزعيم الامين عبد الكريم قاسم رئيس الـــوزراء والقـــائد العـــام للقـــوات المسلحة .

سيادة الأستاذ محمد سلمان	وزير النفط .
سيادة الدكتور طلعت الشيباني	وزير التخطيط .
سيادة الأستاذ محمد حديد	وزير المالية السابق .

سيادة الأستاذ عبد اللطيف الشواف المحافظ العام للبنك المركزي العراقي .

الحاضرون عن شركات النفط :

المستر فيشر	ممثل شركة ستاندرد اويل اوف نيو جرسي
المستر ستيفنس	ممثل شركة شل .
المستر هريج	المدير العام لشركات النفط .
المستر ريتشارد برد	من موظفي مكتب الشركات في لندن .
المستر ستيوارت	وكيل الممثل العام للشركات في العراق .

الزعيم : كيف حال السيد فيشر ؟

فيشر : شكرا اني بخير وارجو ان تكونوا كذلك .

الزعيم : إذا امكن ارجو إعادة الاقتراح الذي اثير في الاجتماع السابق .

فيشر : لدى المستر ستيفنس نقطة يود بيانها قبل البحث في الاقتراح السابق .

ستيفنس : استفسرتم سيادتكم عن مقادير ضريبة الدخل التي تدفعها شركة شل في انكلترا ، واوضحت في حينه باننا لا ندفع شيئاً ابدا وهذا صحيح ، ولكن السبب الذي بينته كان مختصراً وأخشى ان يؤدي إلى سوء فهم حول الموضوع . ففي انكلترا – التي يذهب إليها معظم النفط الخام العراقي – السوق جيدة جداً ونحن نحصل على ارباح ، ولكن لسوء الحظ تتحمل الشركة الانكليزية (وهي فرع من شركة شل) الخسائر التي تمثل الفرق بين السعر السائد وبين التكاليف التالية المتعلقة بالنقل والتكرير والتسويق، مضافا إليها التخفيضات في الأسواق الكثيرة الأخرى الخاضعة للتخفيضات الشديدة . وعليه ففي نهاية العمليات اليومية تذهب جميع الارباح المتأتية من تسويق النفط العراقي في انكلترا ، ومقدار كبير آخر حيث تمتصها التخفيضات الواجب اعطاؤها في البلدان الأخرى وتكون النتيجة النهائية اننا نتكبد خسارة كبيرة في بريطانيا ولهذا السبب لا يترتب علينا دفع ضريبة الدخل . هذا هو الموقف في انكلترا والذي وددت بيانه الان .

الزعيم : ألا تعتبر حصة العراق البالغة ٥٠ % من الارباح كضريبة ؟

ستيفنس : نعم ولكن ليس جميع الحصة لان الحصة تتكون من دفعتين ، الأولى هي (الرويالتي) وتمثل ١٢,٥ % من الانتاج عينا أو نقداً ، والثانية الدفعة

التعويضية التي تؤدي إلى ان يكون مجموع حصة الحكومة ٥٠ % من الارباح المتأتية من الاسعار السائدة ، وهذه تعتبر ضريبة دخل .

الزعيم : تدفع الشركات ١٢,٥ % عينا أو نقدا وتدفع ٣٧,٥ % كضريبة دخل للعراق، وعلى هذا الأساس فان الشركات لا تدفع ضريبة الدخل هناك بسبب دفعها ضريبة دخل في العراق .

ستيفنس : كل شيء ندفعه للحكومة عدا (الرويالتي) يعتبر ضريبة دخل في انكلترا .

الزعيم : وهذا هو السبب في عدم دفعكم ضرائب في انكلترا .

ستيفنس : ان الموضوع معقد أكثر من هذا وهناك أسباب أخرى .

الزعيم : ان السبب الذي ذكرته ، مضافا إلى الأسباب الأخرى التي تشير إليها ، هي التي تؤدي إلى عدم دفع ضريبة دخل في انكلترا .

ستيفنس : السبب هو خسارة عدة ملايين تتحملها الشركات وذلك من جراء التخفيض، والقاعدة المتبعة في انكلترا ان الشخص يدفع الضريبة عن الارباح وليس عن الخسائر .

الزعيم : على هذا الأساس فان الشركات تخسر دائماً .

ستيفنس : ليس دائماً ، ولكن في السنوات الثلاث الماضية خفضت اسعار منتجات النفط وتحملنا خسارة .

حديد : هناك أربع شركات مساهمة ، فالشركة الفرنسية – حسب معلوماتي – تعتمد بالدرجة الأولى على نفط العراق ، بل انها تستلم من النفط العراقي أكثر من حصتها، وقياسا على كلام المستر ستيفنس فان الشركة الفرنسية تخسر أيضاً.

ستيفنس : ان شركة شل تحقق ارباحا من نفط العراق ، ولكن هذه الارباح لا تذهب إلى بريطانيا ، وان الذي يخسر هو الشركة الانكليزية الفرعية من شلّ والتي تجري تخفيضاً في الاسعار لانها تشتري كل النفط الخام العالمي بالسعر السائد ولا يمكنها الحصول على هذا السعر مضافا إليه نفقات الشحن والتكرير في مزاحمة السوق ولهذا فان هذه الشركة الصغيرة هي التي تخسر.

الزعيم : لما كانت الشركة الفرنسية لا تخسر وتحقق ارباحا ، وما دامت الشركة البريطانية لا تخسَر أيضاً ، فمن الذي يخسر ، هل هي شركة شل ؟

ستيفنس : الذي يخسر هي شركة فرعية من شركة شل اسمها (شركة شل الدولية).
الزعيم : يبدو ان هذا الموضوع من اسرار المهنة .
ستيفنس : اننا لا يهمنا ان ندفع الضرائب عن الارباح لان الارباح خاضعة للضريبة كقاعدة عامة .
الزعيم : على كل حال لنرجع الان إلى مناقشة الاقتراح السابق .
فيشر : ان الاقتراح الذي بيناه في الاجتماع السابق ذو علاقة بالكتاب الخاص بالتنازل وعلى نفس الاسس ثم ناخذ قسما من الأراضي التي تشملها نسبة الـ ١٥ % التي سيتم التنازل عنها في المرحلة الثانية وتعطى إلى شركة جديدة يكون للحكومة حق المساهمة في ٢٠ % من أسهمها ، وهذا هو الاقتراح بشكله البسيط ، وقد سبق ان بينت في الجلسة الماضية ان هناك أشياء كثيرة تحتاج إلى الدراسة لان الشركة الجديدة أيضا يجب ان تتنازل عن قسم من اراضيها خلال مدة معينة .
الزعيم : وماذا بعد ؟
فيشر : هذا ملخص للاقتراح ويتبعه تفاصيل كثيرة ، وكنا قد ذكرنا في الجلسة السابقة انه إذا كان مقبولا فيمكن ان نضع الاقتراح على الورق بشكل مفصل.
الزعيم : بالنسبة إلى ١٥ % ارجو ان يكون معلوما بانها تعتبر شيئا منتهيا لانه كان يجب ان يجري التنازل قبل ثلاث سنوات ، وعليه فقد سقطت مدة السبع سنوات المخصصة للمرحلة الثانية من التنازل بالنظر لطول المفاوضات وحرماننا من نسبة الـ ٧٥ % من الأراضي طيلة هذه المدة .
فيشر : صحيح اننا نتفاوض على التنازل منذ ثلاث سنوات ، ولكن كان الحديث يجري على نسبة أقل من ٧٥ % ودائما كنا نطالب بالتنازل عن أكثر وأكثر. وفي شهر تشرين الثاني الماضي - على ما اعتقد - وصلنا إلى التنازل عن ٧٥ % في المرحلة الأولى و ١٥ % في المرحلة الثانية والشيء الذي لم يتم الاتفاق عليه في حينه هو المدة المخصصة للمرحلة الثانية ، هل هي (٧) سنوات أم (٩) سنوات؟ واحب ان ابين بانه قبل وصول هذه المرحلة كان الرأي هو التنازل عن مقدار أصلي في المرحلة الأولى ، يعقب ذلك مرحلتان اخريان ، ولكن محاولة منا لملاقاة رغبة سيادتكم وحدنا التنازل

وجعلناه على مرحلتين واستمرينا على مناقشة الفرق بين (٧ و ٩) سنوات وبعد توقف المفاوضات في شهر نيسان الماضي ، وخلال مدة استعدادنا للمفاوضات الحالية وجهنا كتابا يتضمن رأي سيادتكم حول التنازل حيث وافقنا على التنازل عن ٧٥ % فورا و ١٥ % بعد سبع سنوات حسب طلبكم . والحقيقة ان كتاب التنازل الذي بعث به المستر هريج في شهر حزيران الماضي كان يتضمن الصيغة التي طلبتموها سيادتكم .

الزعيم : الذي بينته يتضمن بعض الأشياء الصحيحة ولكن ليس كله صحيحا لان المفروض اننا كنا نتكلم عن التنازل على أساس ان الحكومةتختار قسما من الأراضي وتختار الشركات القسم الآخر .

فيشر : لم نتمكن من الموافقة على ان تقوم الحكومة بالاختيار منذ البداية .

الزعيم : ولذلك صارت الاقتراحات الجديدة ، لانه إذا تنازلتم عن مناطق ليست فيها احتمالات نفطية فماذا نعمل بها ، ثم تطور الموضوع إلى التنازل عن ٩٠% وقمتم بقسمتها إلى قسمين ، ٧٥ % و ١٥ % وقد أصبحت هذه النسب غير مقبولة الان لمضي ثلاث سنوات وكان باستطاعتنا ان نستفيد منها خلال هذه المدة بينما لم نستفد شيئا لحد الان ، وعليه فان وضع الـ ١٥% تحت تصرف شركة جديدة غير مقبول .

فيشر : أحب ان اعلق حول الموضوع ، فالرأي الذي ينطوي على ان تقوم الحكومة بالاختيار ، لم يكن اقتراحا عمليا ، لانه سيؤدي إلى ان تقوم الحكومة باختيار الأراضي التي تحتوي على النفط .

الزعيم : لماذا لا ونحن شركاء وانتم لديكم آبار منتجة الان ، بينما نحن لا نملك الآبار؟

فيشر : اننا نقدم لكم الان مشروعا سيؤدي إلى حصولكم على آبار خلال مدة قليلة.

الزعيم : ان قضية الـ ١٥ % أصبحت غير مقبولة .

فيشر : على أي أساس ؟

الزعيم : على أساس انه كان يجب ان نستفيد من نسبة الـ ٧٥ % قبل ثلاث سنوات، ولكن الشركة أخرت المفاوضات هذه المدة .

فـيـشر : أحب ان أبين بالنسبة لما تفضلتم به من ان الشركة أخرت المفاوضـات ثلاث سنوات بان التأخير كان بسبب أشياء أخرى ، حيث كان المستر هريـج يقوم بمفاوضات جدية ووجه كتبا تلبي طلبات الحكومة ولكننا لم نتلق اجوبة عليها – حسب معلوماتي – وكلما اقتربنا من بعضنا بغية التوصل إلى اتفاق حول التنازل طلبت الحكومة أكثر ، الأمر الذي أدى إلى تـأخر المفاوضـات ثلاث سنوات ، وإذا استمرينا على هذا الاسلوب لا نصل إلى اتفاق مطلقا .

الزعيم : لو ان الشركات وافقت على ان تقوم الحكومة بالاختيـار بالاشـتراك معـها لانتهت المفاوضات منذ مدة طويلة ولكن الشركات لم توافق .

فـيـشر : لا أعلم أي مكان آخر في العالم تقوم به الحكومة باختيار الأراضي التـي تتنازل عنها شركات النفط .

الزعيم : يقوم كل من الطرفين بالاختيار .

فـيـشر : ان الشركات هي التي تختار الأراضي التي تتنازل عنها في جميع انحـاء العالم .

الزعيم : ان عدم قيام الشركات بملاقاة رغبات الحكومة هـي التـي جعلتنـا نسـتمر بالمفاوضة حتى الان ولا تزال الأراضي لديكم ولم نحصل على شيء .

فـيـشر : السبب في ان الأراضي لا تزال بيدنـا لحـد الان لان الحكومـة رفضـت اقتراحنا .

الزعيم : ان المفاوضات لم تقتصر على التنازل عن الأراضي فقط ، لان هذا الموضوع يتصل ببقية المواضيع وهي سلسلة تكمل احداها الأخرى . فمثلا لم توافـق الشركات لحد الان على المساهمة ولا على زيادة العوائد ولا أعطت جوابـا مقنعا بالنسبة للغاز ولا في الأمور الأخرى مما يدل على ان الشركات مقتنعة بوجهة نظرها ، ويبدو ان الشركات حسبت ان الأمور ستنتهي بسهولة ، أي ان تنتهي المفاوضات بحسب رغباتها فقط في حين ان المفاوضات يجـب ان تنتهي على أساس عادل يحقق مصالح الشركات ومصالح شعبنا ، اني اؤكد لكم بأننا لن نتنازل عن شيء من مطاليبنا .

فـيـشر : إذا كنتم سيادتكم ترون عدم امكان تغيير مطاليبكم بأي شكل من الاشـكال فاعتقد ان بالامكان توفير الوقت الطويل الذي نقضيه في المفاوضات بقصـد التوصل إلى اتفاق.

الزعيم : هذا اكيد ، إذ ان على الشركات ان تأتي إلى النقاط العادلة .

فيشر : يبدو ان الشيء الذي تطلبونه هو الذي تعتبرونه عادلا .

الزعيم : نعم ، صحيح .

فيشر : نحن لا نعتقد ذلك .

الزعيم : ألا تعتقدون بان الاتفاقية أعطت للحكومة الحق بالمساهمة بنسبة لا تقل عن ٢٠ % ؟

فيشر : اوضحنا عدة مرات اننا لا نعتقد بذلك .

الزعيم : إذا لم تقبلوا هذا الشيء فهناك اتفاقيات أخرى سابقة تضمن هذا الحق ، ومنها المادة الثامنة من اتفاقية سان ريمو لسنة ١٩٢٠ التي تخص هذه القضية بالذات وهي تسمح للحكومة الوطنية بالمساهمة بـ ٢٠ % على الأقل ، ولكنكم غمطتم هذا الحق ، ومهما حاولنا جلبكم إلى طريق الحق رفضتم ذلك.

فيشر : فيما يتعلق باتفاقية سان ريمو فان الشركة ليست ملزمة بشيء منها لانها ليست طرفا فيها والاتفاقية المذكورة مبرمة بين الحكومتين البريطانية والفرنسية في سنة ١٩٢٠ في حين ان الشركة منحت امتيازها في عام ١٩٢٥ وكانت اتفاقية سان ريمو قائمة في ذلك الحين ، وكل واحد من المعنيين كان يعلم بوجود تلك الاتفاقية وتدل السجلات الموجودة على ان مناقشات كثيرة جرت حول هذا الموضوع في ذلك الوقت وانتهى الأمر إلى ان تختار الحكومة أخذ حصة مقطوعة بدلا من المساهمة ، واعتقد ان ثلاثة وزراء كانوا قد استقالوا لهذا السبب .

ان اختيار الحكومة الحصة المقطوعة في ذلك الحين اختيار حسن ، لانه لو كانت الحكومة قد اختارت المساهمة لكان عليها ان تضع ٢٠% من رأس المال تمضي عليها ٢٥ سنة قبل استحصال هذا المبلغ لان السنوات الأولى من الامتياز كانت سنوات صرف فقط .

الزعيم : يعني ان الشركة هي الخاسرة في ابقاء العشرين بالمائة لديها .

فيشر : ليس الان ولكن في الخمسة وعشرين سنة الأولى من الامتياز .

الزعيم : العبرة بالنتائج .

فيشر : اني اتكلم حول اتفاقية سان ريمو .

الزعيم : ما هو السبب الذي جعلكم لا تثبتون حق الحكومة بالمساهمة رغم ان اتفاقية سان ريمو ضمنت هذا الحق .

فيشر : لان الاحتمالات التي نصت عليها المادة (٣٤) من الامتياز لم تحصل ، وفي الوقت الذي وقعت فيه اتفاقية سنة ١٩٢٥ كانت قد جرت المناقشات حول ما إذا كانت الشركة شركة عامة أم خاصة ، واستعملت بالتالي الحكومة حقها ونصت في الاتفاقية على انه إذا صارت الشركة ، شركة عامة فيحق لها عندئذ بالمساهمة بـ ٢٠% .

الزعيم : هل ان المناطق التي منحت بها مساهمة بنسبة ٢٠ % كانت الشركات فيها خاصة أم عامة؟

فيشر : الشركات هي خاصة حسب معلوماتنا .

الزعيم : من هذا يظهر ان التفسير لصالح الشركات دائما ، ففيما يتعلق بالعراق تفسرون ان الشركة خاصة ولا يمكن المساهمة بها ، بينما في البلدان الأخرى الشركات خاصة وتعطى مساهمة .

فيشر : اننا نتكلم عن المادة (٣٤) فقط لانه ليس من الصواب المقارنة بين المساهمة في سنة ١٩٦١ وبين ما كان عليه الوضع في سنة ١٩٢٥ ولهذا نعتقد ان الاقتراح الجديد سيضمن المساهمة .

الزعيم : عندما حدثت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ذكرنا اننا سنستمر في تنفيذ المعاهدات والاتفاقيات (وفق مصلحة الوطن) أي في حالة عدم تعارضها مع مصلحة الوطن ، وإذا ما تعارضت مع المصلحة فاننا لا نمشي بشريعة الغاب ، ولكن بطريق انساني وبالطريق الذي يستسيغه العالم المتمدن ، وعلى هذا الأساس باشرنا بهذه المفاوضات منذ ثلاث سنوات ولكن يظهر انكم بعد ان غلبتم الحكومة السابقة واحتكرتم الفوائد وجدتم من الصعوبة ان تذهب الان بعض ارباحكم إلى اصحابها . ان كثيرا من الدول داخلة في اتفاقيات ومعاهدات والبعض منها تتقاتل فيما بينها ولكنها في لحوال أخرى تصبح صديقة لان الاتفاقيات يمكن تعديلها، فمثلا فرنسا والجهات الأخرى في اواسط اوربا هل يجب ان تبقى على اتفاقيات سنة ١٨٧٠، المهم ان الاتفاقيات يجب ان تعدل بحسب تطور الزمن وتتماشى مع رغبة الطرفين لأنها ليست نصوصا سماوية وانما هي مبنية على أساس العدل . والشيء العادل يقضي

برجوعكم عن التمادي في غمط حقوق العراق هذا إذا كنتم تفسرون المادة (٣٤) بتفسير آخر . ان هذا هو سبب اطالة المفاوضات ، انكم تتعنتون بمثل هذه القضايا الواضحة وكنا قد ذكرنا ذلك قبل ثلاث سنوات .

فيشر : البعض من الطلبات جاءت في شهر آب الماضي .

الزعيم : على كل حال مضت مدة طويلة ونحن نطالب بهذه الأشياء ولكنكم لم تتزحزحوا شيئا عن موقفكم في بداية المفاوضات .

فيشر : اسمحوا لي ان ابين بعض الأشياء ، اني اوافق على ان اتفاقياتنا يجب ان تتماشى مع العصر الحديث وتدل الاتفاقيات على اننا مشينا على هذا الأساس. فقد ابدل النص الخاص بالاربعة شلنات إلى أربعة شلنات ذهب ، عندما ارتفع سعر النفط ذهبنا إلى المناصفة في الارباح . وفيما يتعلق بالمواضيع الاثني عشر التي تطالبون بها بدون أي تغيير أبين باننا نعتقد اننا تقدمنا مسافة طويلة لملاقاة رغبة سيادتكم ، ان امتيازنا يعطينا الحق في جميع الأراضي ونحن وافقنا على التنازل عن ٩٠ % منها وبينا لكم بان مبدأ المناصفة هو شيء اصولي واننا لا نحصل الان على نصف الارباح فعلا ونحن نعتقد ان اقتراحنا السابق حول تخصيص الـ ١٥ % للشركة الجديدة هو اقتراح عادل جدا .

الزعيم : ان بعض الشركات تعطي ٥٠ % مساهمة إلى البلد أو الجهة الوطنية وبعدئذ تقتسم الارباح مناصفة أيضا وبذلك يصبح مجموع حصة الحكومة حوالي ٧٥% .

فيشر : ولكن تساهم الحكومة في نصف المبالغ أيضا .

الزعيم : هل ترون ان طلب مساهمتنا بـ ٢٠ % زائدا ؟

فيشر : أحب ان أسال سيادتكم حول ايران التي تعاقدت مع شركة بأن اميركان في منطقة الخليج وأعطت للشركة الوطنية الايرانية ٥٠ % من الاسهم ونصف الارباح للحكومة هل باشرت بالدفع فعلا ؟

الزعيم : ليس هناك قطر في العالم ظلم في المعاملة مع الشركات كما ظلم العراق فهل رأيتم شركة في العالم تأخذ كل أراضي البلد والبحر والسماء بامتياز واحد ؟ انكم اخذتم هذا الحق من ناس كانوا خائنين لبلدهم .

فيشر : لم نأخذ الحق من أحد وإنما أخذناه من الحكومة .

الزعيم : الحكومة كانت خائنة .
فـيـشر : كانت هي الحكومة العراقية المعترف بها .
الزعيم : ولهذا جابت البلاء على الحكومات الأخرى وتركت كرها شـديدا للحكومـات التي تعاونت معها وكل فرد من أبناء الشعب يكره الحكومات التي تعـاونت معها وقد جئنا لازالة بذور الكراهية ونزرع بذور الصداقة .
فـيـشر : ونحن كذلك .
الزعيم : ولذلك يجب علينا ان نبدل الأشياء السابقة فإذا أعطت الحكومة السابقة جميع الأراضي هل يعني هذا اننا يجب ان نفعل نفس الشيء ؟ .
فـيـشر : أحب ان اصحح شيئا إذ اننا نحاول تعديل هذا الأمر ولهذا نعـوض ٧٥ % من الأراضي .
الزعيم : إذا اردتم تصحيح الاوضاع فلماذا تذكـر موضـوع الـ ٧٥ % ولا تذكـر المساحات التي تعطى الان في البلدان الأخرى ؟ ان البلدان الأخرى تعطـى بقعا محددة بالامتياز.
فـيـشر : هذا هو الذي سنقوم به الان .
الزعيم : انكم تأخذون نسبة مئوية من مساحة العراق وهي كبيرة جدا .
فـيـشر : لقد أسسنا صناعة كبيرة في العراق وكنا نأمل ان نقوم بتوسـيعها وكنـا نقوم بالتحري وايجاد النفط ونقوم بالانشاءات اللازمة لتصدير هذا النفـط ، والسبب الذي يجعلنا نتنازل عن ٧٥ % هو محاولة ملاقاة رغبة سـيادتكم لاننا كنا ننوي التنازل عن مقدار أقل من ٧٥ % في السابق ، واقول مع كل احترام باننا كلما حاولنا التوصل إلى اتفاق مع رغبة سيادتكم كلمـا طلبتـم أكثر ، وهذا هو السبب الذي يجعلنا نصل إلى حد لا نتمكن بعده من الزيادة.
الزعيم : حتى في امتياز سنة ١٩٢٥ كان هناك تحديد للقطع حيث لا تتجاوز مسـاحة القطعة (٢٠٠) ميل مربع ، ارجعوا إلى الاتفاقية لتروا ذلك .
فـيـشر : صحيح ، ولكن لأسباب معقولة عدلت الاتفاقية في سنة ١٩٣١ وهذا الأمر كان عندما كانت اتفاقية شركة نفط العراق محصورة بالنهر فقط .
الزعيم : يظهر بان الأسباب المعقولة هي التي جعلتكم تأخذون جميع أراضي العراق .
فـيـشر : ان ترتيب القطع الذي كان في الاتفاقية لم يكن ليسمح بقيام صناعة نفطيـة كبيرة .

الزعيم : كان يمكن مضاعفة المساحات إلى (٤٠٠) ميل مربع لكل قطعة .
فيشر : عملنا ترتيبا مع الحكومة في ذلك الوقت .
الزعيم : استميحكم عذرا إذا قلت بانه لم تكن هناك حكومة ، فقد كان هناك انكليز ، وكانت هناك شركة انكليزية ، ولو كان أولئك الرجال موجودين الان لحاكمناهم لانه ليس هناك حكومة في العالم تعطي جميع بلدها بالامتياز .
فيشر : اني اتكلم عن التنازل واعتقد اننا عملنا اقتراحا مرضيا حول التنازل وتفضلتم ببيان النقاط التي فيها غبن ، فهل هناك أخرى غيرها ؟
الزعيم : هناك نقاط كثيرة .
فيشر : ما هي ؟
الزعيم : أولا : ان حصتنا ليست كافية مثل العالم . ثانيا : ان مدة الامتياز طويلة . ثالثا : بقاء الغاز لديكم ، ورابعا : غمط حقوق العراقيين في ادارة الشركة وكثير غيرها ، ونحن نتفاوض منذ ثلاث سنوات ، اننا نريد عن قناعة وعن صداقة الوصول إلى إتفاق، ولكن الفكرة المسيطرة عليكم هي انكم تعتقدون اننا مرتبطون بعوائد النفط التي نأخذها منكم، وإذا انقطعت عنا مات العراق جوعا .
فيشر : اننا لا نتكلم عن ذلك .
الزعيم : اؤكد لكم ان المجاعة سوف لا تحدث في العراق .
فيشر : يسرنا ان لا تحدث مجاعة في العراق وأعتقد ان الحالة التي تتصورونها لا تحدث . بينتم سيادتكم الان ان هذه المطاليب تمثل الغبن الذي لحقكم واخلاصا من الشركات ورغبة منها في ملاقاة رغبتكم جاءت للمفاوضة مع عدم موافقتها على وجود الغبن .
الزعيم : أولا انكم توافقون على وجود الغبن في اخذكم جميع الأراضي .
فيشر : اني لا اعتبر هذا غبنا وقد وافقنا على التنازل تمشيا مع الامتيازات الجديدة . اننا عالجنا المسائل نقطة بعد نقطة وقد وصلنا إلى الحد الذي يلاقي رغباتكم، ولدينا مسؤوليات لا ترونها انتم ونحن مسؤولون عنها ، لأننا في منافسة شديدة في مصلحتنا هذه وعلينا ان نبيع ونشتري في هذه المزاجمة وعلينا ان نجعل شركتنا في وضع منافس وهذا هو الذي يجعلنا نلاحظ بعض التقييدات ، نعتقد اننا قد عالجنا النقاط جميعها وعملنا ما يمكن

عمله ، أما فيما يتعلق بالمساهمة فنعتقد انه لا يزال هناك مجـــال للاتفـــاق على الأساس الجديد الذي اقترحناه ولا نعلم هل ان القضيـــــة هـــي قضيـــة مفاوضة أم قضية قبول لرغباتكم كما هي ؟

الزعيم : انها ليست رغباتي الخاصة وانما هي رغبات كل واحد من أعضـــــاء الوفـــد المفاوض وكل واحد من أبناء الشعب ، واعتقد ان كل واحد مـــن أعضـــاء وفدكم يريد حماية مصالح الشركات ولكن يقتضي ان يكون ذلك على أســـاس عادل وبدون تجاوز على حقوقنا .

فـــيـــشر : هذا يرجعنا إلى الاستفسار عمن يكون الحكم في ما هو عادل وغير عادل .

الزعيم : هناك مثال عندنا مضمونة انه إذا شب شخص علـــى خلـــق معيـــن فيجـــب ملاحظة العوامل التي كانت محيطة به عندما كان طفلا ، ولنرجع الان إلـــى الماضي لنرى الحق والعدل ، لنرجع إلى اتفاقية سنة ١٩٢٥ فيمـــا يخـــص القطع الممنوحة للشركة وهي (٢٠٠) ميل مربع ولنرى الشخص العـــادل الان إذا رغب بزيادتها ، فإلى أي حد سيزيدها بصرف النظر عن الاتفاقية ؟ هذا فيما إذا اردنا تصحيح الوضع ، ان الشخص العادل واضح .

فـــيـــشر : فيما يتعلق بتعديل الاتفاقية في سنة ١٩٣١ اقـــول انـــه جـــرى بموافقـــة الحكومة لان النص على القطع كان غير عملي في ذلك الحين وهـــو غـــير عملي اليوم أيضا ، أما فيما يتعلق بالعدالة فاني اشعر ان عروضنا تنطـــوي على العدل .

الزعيم : هل نضع الأمر أمام أبناء الشعب للإستفتاء ونقوم بنشـــر مقترحـــاتكم فـــي الصحف؟

فـــيـــشر : كلا ، لان الجرائد هنا تمشي مع خطة سيادتكم وهذا شيء مسر .

الزعيم : انا الذي امشي مع خطة الشعب وليس هم الذين يمشون مع خطتـــي فـــهي خطة الشعب لان الجرائد عندنا حرة وليست هناك واحدة تمثل وجهة نظـــر الحكومة، وكن واثقا بان ليست هناك صحيفة خاصة بنا ولهذا فان كل واحـــد منهم يكتب ما يختص به وحسب وجهة نظره .

فـــيـــشر : هذا جيد والحال عندنا كذلك .

(فترة استراحة استغرقت حوالي النصف ساعة)

الزعيم : نعود ثانية إلى الموضوع حول التنازل واقتراح المستر فيشر ، ان الـ ١٥%
نرى انها يجب ان لاتكون محل بحث لان التنازل يجب ان يكون بنسبة
٩٠% ولننظر إلى الاقتراح على انه يشمل الـ ١٠ % الباقية ، هل هناك
شيء حول هذا الرأي ؟

فيشر : أحب ان اسمع رأي سيادتكم .

الزعيم : فيما يخص نص الاقتراح الجديد على الـ ١٠ % فقط هل لديكم مطالعات ؟

فيشر : لا اتمكن من الموافقة على ذلك .

الزعيم : إذن نحن غير متفقين حول الموضوع .

فيشر : هذا معناه تحريك نسبة التنازل من ٧٥ % إلى ٩٠ % ، وإذا كانت
الـ٧٥% مناسبة لكم قبل سنة ، فلماذا لا تكون كذلك الان ؟

الزعيم : بسبب عدم الاتفاق عليها في حينه حيث مضت ثلاث سنوات على
المفاوضات.

فيشر : طلبتم التنازل عن ٧٥ % في تشرين الثاني الماضي .

الزعيم : مع ذلك لم نستفد من الـ ٧٥ % خلال السنة الماضية ان كنت تعتبر اننا
حددنا هذه النسبة في العام الماضي .

فيشر : هل يعني ذلك انها يجب ان ترتفع إلى ٩٠ % ؟

الزعيم : كان المفروض ان يجري التنازل عن هذه النسبة وفق شروط اوضحناها .

فيشر : كيف ؟

الزعيم : عندما اقترحنا التنازل عن ٧٥ % لم يكن هذا الطلب نهائيا لانه مرتبط
بمواضيع أخرى ، ولو اننا كنا قد اتفقنا على شيء نهائي لانتهى الأمر .

فيشر : نريد ان نعرف وجهة نظركم النهائية .

الزعيم : وجهة نظري ان نأخذ حصة أعلى ونساهم معكم ونحسم بقية المواضيع . اننا
لم يسبق ان وافقنا على الـ ٧٥ % ، هل تريدني ان اوافق على الـ ٧٥%
على ان نقوم نحن بالاختيار ؟

فيشر : كلا ، هذا لم يرد في كتابكم .

الزعيم : اننا لم نوافق على كتابكم أيضا ، انكم تحافظون على حقوق الشركات فقط .

فيشر : ارجو المعذرة .

الزعيم : انكم تحافظون على حقوقكم ونحن نحافظ على حقوقنا .

فـيـشر : ان حماية مصالحنا هي حماية مصالح العراق .

الزعيم : ولكن حماية مصالح الشركات تكون اعتداء على حقوقنا في بعض الاحيان .

فـيـشر : يود المستر ستيفنس الاستفسار عن سبب عدم موافقتكم على الكتاب .

الزعيم : هذا الموضوع كان يقتضي الاجابة عليه ضمن بقية المواضيع وليس بصورة مفردة ، لان هذا لا يكفي ، وكنا قد اثرنا (١٢) موضوعا ، ولكنكم اخذتم النقاط التي في صالحكم .

ستيفنس : ولكن الكتاب الذي وجهناه اليكم كتب بالصيغة التي املاها سيادتكم .

الزعيم : كيف ؟

هـريج : بالصيغة التي امليتموها علينا في شهر تشرين الثاني الماضي .

الزعيم : هذا مرتبط مع طلبات أخرى ، انكم لم تجيبوا على موضوع المساهمة وزيادة الحصة والأمور الأخرى ، ولكنكم اجبتم على التنازل فقط .

فـيـشر : نعم ، صحيح لان بعض النقاط الأخرى تحتاج إلى مذاكرة والبعض الآخر كنا قد اجبنا عليه، من المؤكد انه جرت في الجلسات السابقة وفي هذه الجلسات ، مناقشات طويلة حول المساهمة وزيادة الحصة ثم انتقلنا إلى بحث هذه النقطة .

الزعيم : لم نوافق عليها بسبب ارتباطها مع بقية المواضيع الأخرى ، والسيد هريج ، هل كنت حاضرا عند توقيع الاتفاقية في سنة ١٩٢٥ ؟

هـريج : لم اكن حاضرا في سنة ١٩٢٥ .

الزعيم : لأنه لو كانت الاتفاقية بشكل آخر لما دخلنا في هذه المفاوضات .

هـريج : لقد كنت في منصب متواضع ولم احضر المفاوضات .

الزعيم : اشكرك على كل حال لانك تعبت معنا ، والان ماذا عندكم من أشياء أخرى ؟

فـيـشر : هناك بعض الملاحظات بالنسبة لموضوع الغاز .

الزعيم : سبق ان اتفقنا على الغاز وليس هناك شيء جديد .

فـيـشر : افتكرت ان سيادتكم ذكرتم موضوع الغاز .

الزعيم : قصدت اننا اتفقنا على ان يصبح الغاز للحكومة وتأخذ الشركات الكميات التي تحتاجها لعملياتها . هذا هو الشيء الذي فهمناه ، فهل لديكم شيء آخر ؟

فـيـشر : ان آخر شيء قدمناه عن الغاز هو الكتاب الموجه في شهر نيسان الماضي والذي وافقنا فيه على ان تأخذ الحكومة كميات كبيرة من الغاز .

الزعيم : الشيء الذي اعرفه ان الشركات تأخذ الكميات التي تحتاجها من الغاز لعملياتها والباقي منه للدولة ، وقد جرت مناقشات كثيرة حول الغاز أيضا وطلبنا تعويضا عن تبذير الغاز في السابق .

فيشر : تعويض عن أي شيء ؟

الزعيم : عن حرق الغاز وخسارة البلد ، إذ انكم لم تستفيدوا من الغاز ، ولا جعلتم البلد يستفيد منه .

فيشر : ان الحكومة أيضا لم تستفد من الغاز في مشروع استخلاص الكبريت في كركوك أو غيره من المشاريع لحد الان .

الزعيم : لأنه لم يكن لها حق استعماله تجاريا .

فيشر : لها حق استعماله في جميع الاغراض عدا التصدير .

الزعيم : هذا هو الاستعمال التجاري الذي اقصده ، ما هو التعويض الذي ترونه عن الغاز ؟

فيشر : ان الغاز لم يبدد وانما استعمل في استخراج النفط .

الزعيم : حتى في الكويت أصبح الغاز قابلا للتصدير فهل لم يكن باستطاعة شركاتكم التي لها مدة طويلة في العراق عمل شيء مماثل لتصدير الغاز ؟

فيشر : اعتقد ان الغاز لم يبدأ تصديره من الكويت وانما الذي يصدر هو الغاز السائل .

الزعيم : لا نطالب بالتعويض عن تبديد الغاز خلال السنوات الطويلة الماضية مقابل تنازل الشركات عن الغاز للحكومة للاستفادة منه .

فيشر : اننا نشعر – كما ذكرنا ذلك لسيادة وزير النفط – ان أحسن ترتيب يتخذه الطرفان فيما يتعلق بالغاز هو ان نعمل نفس الترتيب الجاري من قبل شركة شل في الكويت ، وبموجبه سيكون للطرفين حق بيع الغاز على أساس الاقدمية فإذا تمكنت الحكومة من ايجاد عميل لشراء الغاز فيكون لها وكذلك الحال إذا وجدت الشركة عميلا فيكون الغاز لها وايهما اسبق.

الزعيم : لا يمكن لأي عميل ان يتصل بالحكومة إذا علم ان للشركات علاقة بالموضوع، لنفرض اننا بعنا الغاز وانكم اردتم بيعه فكيف يكون الحل ؟

فيشر : متى ما بيع الغاز من قبل أحد الطرفين لا يكون للطرف الثاني حق ما .

الزعيم : هل إذا قمنا ببيع الغاز لا يكون للشركات حق فيه ؟

فيشر : ان أحسن حل هو اتفاق شركة شل في الكويت وحسبما افهم ان وزارة النفط تريد من الشركات ان تتنازل عن حقها في الغاز نهائيا ولم اتمكن ان افهم لماذا تطالب الوزارة بذلك خلال المذاكرات المتعددة التي جرت مع سيادة وزير النفط .

الزعيم : لانه إذا كانت هناك علاقة للشركات لا يمكن للحكومة اعطاء الغاز بالامتياز إلى شركة أخرى.

فيشر : لماذا ؟

الزعيم : لأن لكم حقا فيه .

فيشر : إذا لم تتمكنوا من ايجاد مشتر، اليس من الأحسن ان نجد نحن هذا المشتري؟

الزعيم : من قال اننا سوف لا نجد مشتريا ؟ نحن نوافق على اقتراحكم على ان تعطونا التعويض عن المدة السابقة .

فيشر : اننا لا نعطي تعويضا لان الغاز لم يبدد كما ان الغاز لم يصدر من أية منطقة أخرى .

الزعيم : لقد اعتبرنا قضية الغاز منتهية وإذا بنا ندخل في مفاوضات جديدة حولها .

فيشر : حسبما اعرف ان الموضوع لم ينته .

الزعيم : هناك محاضر تثبت طلباتنا حيث قلنا أما ان تعطونا التعويض وأما ان تتنازلوا عن الغاز ولكن يظهر انكم سكتم عن الموضوع على امل تسويته في المفاوضات .

فيشر : ارجو المعذرة لان الكتاب الذي وجهه المستر هريج كان قد تناول موضوع الغاز باعتباره من المواضيع الموقوفة التي لم يجر اتفاق بشانها ، لقد اشرنا إلى ان موضوع الغاز من المواضيع التي لم نتمكن من ملاقاة وجهة نظركم بشانها وطلبنا بحثه .

الزعيم : هل ترون كيف عقدتم الأمور ، ففي ما يخص المساهمة قلتم ان الشركة شركة خاصة وبالنسبة لزيادة الحصة قلتم نحن شركة قديمة ، وفيما يخص الغاز الذي احرقتموه قلتم ان فيه مصلحة عامة ولا نتمكن من اعطاء تعويض . قلنا لكم اعطونا الغاز لنتصرف به فتقولون ان لدينا مقترحات أخرى .

فيشر : فيما يتعلق بالغاز طلبتم التصرف به وقلنا في الكتاب ان لدينا اقتراحات حول ذلك وقد عرضنا على الحكومة (١٥٠) مليون قدم مكعب يوميا في البصرة و (٩٦) مليون قدم مكعب يوميا في كركوك .

الزعيم : لقد جرت مناقشة هذا الكتاب وانتهى الموضوع ولم نتفق على هذا الأساس.

فيشر : هذه أول مرة اسمع بذلك ، وعندما جئت لاول مرة وتذاكرت مع سيادة وزير النفط سألني ماذا لديكم عن الغاز ؟

الزعيم : السيد هريج لابد ان يعلم ذلك .

فيشر : هل نتمكن من معرفة موعد إجراء المذاكرة حول هذا الموضوع ؟

الزعيم : المناقشات حول الغاز طويلة ويعلم السيد هريج بذلك .

هريج : المناقشات طويلة جدا ولكن لم يحصل اتفاق ، وعليه قدم هذا الكتاب .

الزعيم : هل يلبي هذا الكتاب طلباتنا ؟

هريج : لم يلب جميع الطلبات ولكنه يعطي أكثر ما هو ممكن .

الزعيم : هذا يخالف طلباتنا .

فيشر : الذي افهمه من سيادتكم ان قضية الغاز انتهت .

الزعيم : نعم .

فيشر : اننا لا ننظر إلى الأمر كذلك لان هناك كتاب وجهناه في نيسان الماضي ، ولدينا تعديلات عليه .

الزعيم : سبق ان ناقشنا هذا الكتاب ورفضناه .

حديد : ان الكتاب المقدم في نيسان هو تكرار لما قدمته الشركت بتاريخ ٦ / ١٢ / ١٩٦٠ وكان قد رفض من قبل الحكومة .

الزعيم : امامي الان كتاب الشركات المؤرخ ٦ / ١٢ / ١٩٦٠ .

فيشر : هل هو نفس الشيء ؟

الزعيم : تقريبا ، وقد جرت مناقشات كثيرة حول مبدأ تصدير الغاز وليس المطلوب هو الموافقة على التصدير .

حديد : ان الاقتراح الذي قدمته الشركات الان وهو ان يستفيد كل من الطرفين من الغاز حسب الاسبقية ، كان قد قدم في أول المفاوضات ورفض ثم تراجعت الشركات عنه .

الزعيم : كنا قد رفضنا هذا الاقتراح من أول المفاوضات وكان اقتراحنا بالنسبة للغاز هو الاقتراح الذي ذكرته عندما امليت عليكم صيغة الكتاب الذي اقترحت توجيهه وقلت انني لو كنت في محل الشركات لاجبت بموجبه .

(ثم قرأ سيادته صيغة الكتاب المذكور)

فيشر : ان فحوى اقتراحنا ان يتمكن كل من الطرفين من بيع الغاز الذي يزيد على الكميات الفائضة حاليا إلى أي مشتر.

الزعيم : هل توافقون على تعويضنا عن السابق ؟

فيشر : كلا لاننا لم نبدد الغاز .

الزعيم : ولكنكم تحرقونه .

فيشر : يحرق الغاز لغرض اخراج النفط .

الزعيم :الم يكن باستطاعتكم اعادته إلى الحقول ؟

فيشر : يمكن ذلك في بعض الاقطار وفي بعض الاحوال .

الزعيم : هل تعطيكم الاتفاقية حق حرق الغاز ؟

فيشر : من الواجب علينا حرقه .

الزعيم : لنا نصف الغاز في الاتفاقية ، فكيف يجوز لكم حرقه ؟

فيشر : لو كانت قضية إعادة الغاز إلى الآبار اقتصادية لاعدناه في العراق . ان مشروع إعادة الغاز إلى الحقول مشروع معقد ولا يمكن احيانا إعادة الغاز إلى الحقول كما هي الحال في قبة (بابا) في كركوك في منطقة النار الازلية وكنا قد اجرينا فحوصا أخرى في الزبير والرميلة ومع ان هناك آراء متعددة حول الاستفادة من الغاز ، فانه يمكن الاستفادة منه في استخراج النفط ولكن حقن الغاز يؤثر على حقل النفط .

الزعيم : تقوم الشركات دائما باحتساب حصة الحكومة بموجب الاسعار السائدة المخفضة المعلنة للنفط العراقي دون الرجوع إلى الحكومة وذلك خلافا لاحكام الاتفاقية ونحن نحتج على ذلك عند دفع كل حصة ونحتفظ بحقنا ، فإلى متى سيبقى هذا الموضوع بدون حل ؟ لقد ترتبت بذمتكم مبالغ كبيرة واني اخشى ان تبلغ الفوائد المترتبة عليها نسبة عالية .

فيشر : قلتم بان هذا يخالف الاتفاقية فبموجب أية مادة منها ؟

الزعيم : المادة الأولى من اتفاقية ١٩٥٢ ، النص الخاص بتصريف الاسعار السائدة، (ثم قرأ سيادته النص) واضيف بان ليست هناك سوق حرة للنفط العراقي لانه محتكر من قبلكم ونحن نطالب بالفروقات بين الاسعار .

فيشر : قدمنا مذكرة بينا فيها ان الاسعار السائدة عالية جدا وليست قليلة لان الارباح بعد البيع قليلة .

الزعيم : ليس لكم حق في تعيين الاسعار حسب رغبتكم فقط .

فيشر : نحن الذين نبيع النفط وبموجب مذكرة الاعمال الموقعة في سنة ١٩٥٥ وافقت الحكومة على ان نقوم بتحديد الاسعار .

الزعيم : الاتفاقية لا تعطيكم حق اعلان الاسعار لوحدكم .

فيشر : ولكن بموجب مذكرة الاعمال تم الاتفاق على ان تكون الاسعار السائدة هي الاسعار التي يعلنها البائعون .

حديد : لم تتمكن الشركات لحد الان من اثبات بيع كميات إلى مشترين مستقلين .

وزير التخطيط : خلال المناقشات السابقة مع السيد هريح اوضح بان الاسعار تفوض من قبل المساهمين وان الشركات لا تتمكن من التدخل فيها ، بينما اتفاقية سنة ١٩٥٢ تفرض على الشركات نفسها تحديد الاسعار .

فيشر : اتفق على ذلك بموجب مذكرة الاعمال .

الزعيم : في أية نقطة التقيتم مع وجهات نظرنا إذن ؟

فيشر : لقد تذاكرنا حول النقاط الرئيسية ويمكن ان ارجع إلى الجدول الخاص بي، فبالنسبة لكلفة الانتاج هل توافق الحكومة على كتب الشركات بهذا الخصوص.

الزعيم : هناك بعض النقاط ستحال للتحكيم .

فيشر : إذا نظرنا إلى جدول المواضيع نجد عددا من النقاط كنا قد بينا رأينا بشأنها وبكتب خاصة ولم نتلق رأي الحكومة لحد الان .

الزعيم : مثل أي شيء ؟

فيشر : كالكلفة والناقلات والتعريق والمدير العراقي والدفع بعملة قابلة للتحويل .

الزعيم : انكم لم توافقوا على وجهة نظرنا في هذه المواضيع .

فيشر : أحب ان ابين بان هناك نقطة تحتاج إلى البحث هي مسألة عوائد الشحن في الفاو.

الزعيم : هذه تتوقف على الاتفاق معكم على بقية المواضيع فقد كــان مــن المقــرر بالنسبة لشركة نفط البصرة ان تصدر كميات كبيرة بينما قــامت بتخفيــض التصدير بدلا من زيادته .

فــيــشر : انا لا أعرف الفروق بالارقام إلا ان ذلك لا يدهشني .

الزعيم : نحن نتوقع انكم لا تصدرون أكثر من الحد الادنى لانكم تحــاولون الضغــط علينا .

فــيــشر : ليس للضغط ، ولكن لا يمكن لأحد ان يصدر إذا لم يعلم مقدار العوائد .

الزعيم : حتى إذا صدرتم التراب فتكون الضريبة أكثر .

فــيــشر : لدينا اتفاقية مع البلد .

الزعيم : حتى إذا صدرتم التراب فالضريبة أكثر بخمس مرات .

فــيــشر : ان العائدات التي تصيب الحكومة من جراء التصدير مشمولة بالاتفاقية .

الزعيم : كل الذي تكلمنا عنه مشمول بالاتفاقية ، ولكنكم تفسرونها حسب مصلحتكم .

فــيــشر : لا أعتقد ان من الصحيح ان تزداد الرسوم خمسة أو عشرة اضعاف عمــا هي عليه في الاتفاقية .

الزعيم : أية اتفاقية ، هل هناك نص يحدد مقدار العوائد ؟

فــيــشر : اتفاقيتنا مع مصلحة الموانيء .

الزعيم : لنرجع إلى القصة ثانية ، فان الاتفاقية بين مدير الموانيء الانكليزي وبيــن الشركة الانكليزية .

هــــريج : اود ان اعلق على كلام سيادتكم فأقول بان مدير الموانيء كــان شــخصا انكليزيا وانا كنت مدير الشركات ، ولكن الموضـــوع نوقــش مــع وزيــر المواصلات أيضا حينذاك .

الزعيم : اترك وزير المواصلات جانبا .

هــــريج : وحسبما اعرف فان مجلس الوزراء ناقش الاتفاقية ووافق عليها .

الزعيم : من هو مدير الموانيء ؟

هــــريج : كرنل جونسن .

الزعيم : اقترحت انت (٢٠) فلسا عن الطن الواحد ، فطلب هــو (٢٣) فلســا ، فأجبته بالموافقة أي نفس الشخص استفسر واجاب وتم ضمــان مصلحــة الشركة وضاعت مصلحة العراق .

هـــــريج : مجلس الوزراء وافق على ذلك .

الزعيم : المهم ان الاتفاق بين مدير الميناء ومدير الشركة وكليهما واحد ، تقول بـــان مجلس الوزراء قرر الموافقة على الاتفاق ، فهل تعتمد على قرار المجلــــس أم على الاتفاق ؟

هـــــريج : الاتفاقية جرت بين مدير الميناء ومدير الشركة استنادا إلى قرار مجلــــس الوزراء الذي يلزم الحكومة .

الزعيم : مدير الميناء يحدد الرسوم حسب ظروف الميناء ، وانتم كأي مصدر آخــــــر تخضعون لنفس الرسوم التي يخضع لها غيركم من المصدرين . هل تريدون ان أتكلم بصراحة؟ ان اعتقادي انكم تأتون في كل مرة وتعقدون المفاوضات لغرض اضاعة حق العراق واضيف شيئا آخر وهو انكـــــم تعتقـــدون بـــان الوضع سيتبدل في العراق لتبقى اموركم ماشية مدة أخـــــرى ويبقـــى حـــق العراق في تدهور ، فاؤكد لكم بان هـــذه سلســـلة لا تنتـــهي خاصـــة بعـــد الانتفاضة الوطنية في تموز العراق . اننا كبشر ، يجوز ان اكون موجـــــودا معكم في هذه اللحظة وربما اكون غير موجود غدا ، لاننا نؤمن بالقضـــــاء والقدر ويجوز ان نبقى مدة أخرى ، ولكن كل واحد من أبناء البلد هو اقوى من الآخر لاننا نفخنا الروح الوطنية فيهم وهذا هو الشيء الذي حصلناه من الثورة . أما فيما يخص العوائد فتنص الاتفاقية علـــــى ان تكـــون العوائـــد والضرائب والرسوم المفروضة على الشــــركة لا تختلــف عـــن الرســـوم المفروضة على الناس الآخرين ويمكنكم مراجعة نص المـــادة (٢٩) مـــن اتفاقية البصرة للتأكد من ذلك .

فـــيـــشر : اننا نريد الحل بالنسبة للمستقبل لاننا نرغب في استعمال الميـنـــاء العـــائم الذي اوشك على الانتهاء .

الزعيم : لقد سببتم لنا اضرارا كبيرة من جراء عدم تصدير النفط وهذا الضرر متعمد.

فـــيـــشر : انه غير متعمد ولكن المسألة تجارية صرفة .

الزعيم : انكم خالفتم وعدكم في رفع الكميات التي تصدر خلال هذه المدة .

فـــيـــشر : لا يمكن إستعمال الميناء العائم إذا لم تعـــرف الشـــروط التـــي ســـيجري التصدير بموجبها لعدم وجود اتفاق في الوقت الحاضر بعد الغـــاء الاتفـــاق السابق .

الزعيم : لدينا اتفاقيتكم الأصلية .

فـــيـــشر : انها لا تنطبق على الميناء العائم .

الزعيم : نعم ، تنطبق لان الميناء العائم داخل المياه الاقليمية .

فـــيـــشر : ولكننا لا نتلقى فيه خدمات لكي ندفع رسوما .

الزعيم : ولكنكم تصدرون النفط منه ، والرسوم مفروضة على التصدير .

فـــيـــشر : ان كل ضريبة تؤثر على تصدير النفط ، وهذا يخالف مصلحتكم .

الزعيم : انه لا يخالف مصلحتنا ، ولكنه يخالف مصلحتكم انتـــم ، لان لدينـــا عمـــالا يشتغلون في الميناء ولم يكونوا يأخذون شيئا يذكر في السابق ، ولكـــن الان رفعنا مستواهم ونحن مضطرون لأخذ عوائد من الشركة مساوية لما نـــأخذه من المصدرين الآخرين .

فـــيـــشر : ولكن لدينا اتفاقية خاصة بالموضوع .

الزعيم : ان الاتفاقية التي نتكلم عنها تستند إلى ما اتفق عليـــه مديـــر المينـــاء ، ان الشخص الذي كان يأخذ (١٠) دنانير في سنة ١٩٣٨ يأخذ الان (١٠٠) دينار .

فـــيـــشر : هناك نصوص في الاتفاقية المبرمة مع مدير الميناء تقضي بـــان تؤخـــذ الاجور الزائدة بنظر الاعتبار ، وعلى كل حال نريد ان نعرف وجهة نظركـــم النهائية في الموضوع .

الزعيم : سنبين وجهة نظرنا بعد ان يحصل اتفاق تام على بقية المواضيع .

فـــيـــشر : اننا نعتقد ان هذه النقطة من النقاط التـــي يقتضـــي حســـمها الان وقـــد ادرجناها في جدول المواضيع التي يجري بحثها .

الزعيم : ادخلناها في الجدول لتبحث كآخر موضوع من مواضيع المفاوضة .

ستيفنس : إذا لم نعرف فوائد الميناء الجديد لا نتمكن من ايجاد مشترين للنفط الـــذي سيصدر منه .

الزعيم : احسبوا حسابكم على أساس العوائد الحالية وإذا حصل تغيير في المســـتقبل فيجري ذلك في حينه .

فـــيـــشر : هل تقصدون (٢٨٠) فلسا عن الطن الواحد ؟

الزعيم : نعم .

فـيـشر : اود بيان بعض الارقام حول رسوم الميناء بالفلس للطن الواحـد وليـس عوائد التصدير وذلك في بعض الموانيء الأخرى .

بندر معشور	٢٠ فلسا للطن
الاحمدي	١٣ فلسا للطن
رأس تنورة	١٠ فلسا للطن
الفاو	٣٦٥ فلسا للطن

وفوق هذا المبلغ تدفع الشركة (٢٨٠) فلسا عن عوائد الشحن .

الزعيم : يعني تدفع الشركة فلسا واحدا عن كل (١٠٠) كيلو في رأس تنورة .

فـيـشر : هذه هي المزاحمة .

الزعيم : لقد حسبنا حساب ذلك ووجدنا ان النفط العراقي لا يزال ارخص من غـيره ، ولو انك كنت صاحب الميناء لما وافقت على هذا المبلغ مطلقا .

ستيفنس : هذه مصلحة مشتركة .

الزعيم : هل تدفعون أجور العمال انتم أو تقومون ببناء دور لهم ؟

فـيـشر : تأخذ مصلحة الموانيء رسوما عن الصادرات الأخرى .

الزعيم : النفط هو صادراتنا .

فـيـشر : تأخذ حصة ٥٠ % عنه واني لا اتكلم عن الـ (٢٦٥) فلسـا الأولـى ولكن عن الـ (٢٨٠) فلسا الثانية ، لان الأولى مقبولة .

الزعيم : عن أي شيء تدفعون الثانية ؟

فـيـشر : عن عوائد الشحن .

الزعيم : هذه تدفع عن شيء ، وتلك تدفع عن الخدمات .

فـيـشر : ولكن عند اضافتها إلى بعضها تكون كبيرة .

الزعيم : هل يعني اننا يجب ان لا نقدم خدمات لناقلات النفط ؟

فـيـشر : انني لا اتكلم عن اجور الخدمات ولكن عن عوائد التصدير لان الأولى هي عالية نوعا ما وتبلغ حوالي (٢٠) سنتا للبرميل الواحد مقابل سنت واحـد في البلدان الأخرى .

الزعيم : لنستعرض الان القضايا جميعا بصورة موجزة ، فبالنسبة للمساهمة ، هـل انكم ترون انه لا يمكن للحكومة المساهمة نهائيا ؟

فـيـشر : عرضنا اقتراحا بان تساهم في الـ ١٥ % .

الزعيم : هذا موضوع آخر ، اقصد المساهمة بالنسبة للشـركات نفسـها وبموجـب الامتيازات الحالية .

فـيـشر : ارى ان تحافظ شركات النفط على وضعها الحاضر وان تكون المسـاهمة في الامتياز الجديد .

الزعيم : يعني ان الشركات لا توافق على قبول المساهمة المنصـوص عليـها فـي الاتفاقية ؟

فـيـشر : ان المساهمة غير مذكورة بهذا الشكل في الاتفاقية .

الزعيم : في تفسيركم غير مذكور وفي تفسيرنا مذكور . ومن ناحية زيـادة الحصـة هل ترى الشركات عدم امكانية زيادتها ؟

فـيـشر : نعم تبقى الـ ٥٠ % .

الزعيم : من ناحية الغاز إلا توافقون على التنازل عنه للحكومة ؟

فـيـشر : من رأينا ان نتنازل عن (١٥٠) مليون قدم مكعب يوميا فـي البصـرة و(٩٦) مليون قدم مكعب يوميا في كركوك وفيما عدا ذلك يعالج الموضـوع على أساس الاسبقية .

الزعيم : يعني انكم لا توافقون على تعويض الحكومة عن الماضي ؟

فـيـشر : لا اعتقد ان علينا ان ندفع تعويضا فيما يتعلق بحقول الغـاز فـان لدينـا حقولا غازية لوحدها.

الزعيم : كيف ، هل تعطى للعراق أم انها لا تعطى للعراق ؟

فـيـشر : نتنازل عن الكميات المشار إليها سابقا وهذا يمثل جميع الغاز الفائض .

الزعيم : هل تتكلمون عن الابار الحالية أم الغاز الذي سيزيد في المستقبل ؟

فـيـشر : هذه الكميات هي التي تنتج من الابار الحالية ، وبعد زيادة الانتاج سـيزيد الغاز أيضا ، والكميات الجديدة نقترح ان يأخذها من يتمكن بيعها أولا .

الزعيم : يعني ان الغاز الذي يفيض في المستقبل يكون للحكومة .

فـيـشر : هناك ثلاثة انواع من الغاز : الغاز المذكور في كتابنا وهـو (٩٦,١٥٠) مليون قدم مكعب يوميا ، وهذا للحكومة مطلق الحق فـي التصـرف بـه . وهناك الغاز الذي سيفيض عن زيادة الانتاج .

الزعيم : يعني من نفس الابار أم من الابار الجديدة ؟

فيشر : كل كمية تفيض عن الكميات المذكورة يكون ملكا لمن يتمكن من بيعها أولا.

الزعيم : نتفق معكم على أساس ان الشركات تأخذ الغاز اللازم لعملياتها وما يفيض منه يكون ملكا للحكومة .

فيشر : يعني انكم ترفضون الاقتراحات .

الزعيم : اننا نعطيكم ما تحتاجونه .

فيشر : هذا لا علاقة له بالموضوع لانه يأتي بالاول .

الزعيم : إذن جئنا للتصدير فمتى ستصدرون الغاز ؟

فيشر : عندما نجد مشتريا .

الزعيم : ولحين ايجاد مشتر ماذا ستدفعون للحكومة ؟

فيشر : حقكم في تصدير الغاز .

الزعيم : هذا الحق موجود سواء صدرتم الغاز أم لا .

فيشر : بموجب الاتفاقية حقنا .

الزعيم : نعم ، ولكنكم قلتم الان ان من حقنا ان نصدر الغاز نطالب بحقنا في حالة تصديره من قبلكم، فماذا ستدفعون لنا عند تأخير التصدير ؟

فيشر : لا ندفع شيئا لاننا لا نعتقد بوجود امكانية لتصدير الغاز في الوقت الحاضر.

الزعيم : إذن اتركوا الغاز لنا لنتصرف به .

فيشر : اننا نتنازل عن القسم الأكبر منه ، ولا اعلم ماذا ستعمل الحكومة بجميع هذا الغاز.

الزعيم : ان هذا الغاز لا يكفي لمعاملنا الحالية ، اننا نعطيكم حاجتكم من الغاز ونأخذ الباقي .

فيشر : لا يمكن قبول ذلك وهذا كل ما يمكننا تقديمه .

الزعيم : إذن ، انتم غير متفقين معنا حول الغاز أيضا ؟

فيشر : أود ان أوضح نقطة تتعلق بالغاز وهي - باستثناء ما يتعلق بحقول الغاز لأننا نتكلم عن الغاز الذي يستخرج مع النفط - فان الكميات التي يحق للحكومة اخذها في النقاط القريبة من محطات عزل الغاز عن النفط وهي

جميع الغاز الذي ينتج مع النفط على ان يكون لنا الحق دائما في استعمال الغاز في عملياتنا بما في ذلك حق إعادة ضخ الغاز إلى الابار المنتجة .

الزعيم : نحن موافقون على اعطائكم الغاز اللازم لعملياتكم ولكن بالنسبة للتصدير يجب ان ندخل في اتفاق خاص حول التصدير إذ يجوز ان يكون حق تصدير الغاز لنا .

فيشر : اننا لا نزال نتمسك بان يكون الحق للاسبق في الحصول على عميل لتصديره .

الزعيم : اننا لا نوافق على ذلك يا سيد فيشر ، يبدو انكم لم تأتوا بشيء جديد وهذا معروف لدينا .

فيشر : نعم ، جئنا بشيء جديد .

الزعيم : ما هو ؟

فيشر : عملنا شيئا كبيرا بالنسبة للتنازل ووضعنا اقتراحا بالنسبة للمساهمة وأوضحنا لكم بان ما تأخذونه من الارباح هو أكثر من المناصفة وتنازلنا تقريبا عن كل الغاز الفائض ، والشيء الوحيد الذي احتفظنا به هو حق الارجحية في العثور على المشتري ، هذه هي النقاط الرئيسية التي وافقتنا عليها كما لبينا طلباتكم في أشياء كثيرة بالنسبة للأمور الأخرى .

الزعيم : لم نحصل على شيء لحد الان .

فيشر : السبب في هذا انكم تبدلون طلباتكم بين حين وآخر ، فمثلا في موضوع التنازل اعطيناكم ٧٥ % في حزيران الماضي ولكنكم طلبتم ٩٠ % .

الزعيم : تأكدوا اننا طالبنا بـ ٢٠ % من الاسهم ، ونحن ثابتون على ذلك ، وطلبنا زيادة العوائد ونحن ثابتون على ذلك ، أما بالنسبة للتنازل فلم نطلب ٧٥ % والان نريد ٩٠% .

فيشر : هذا هو الواقع .

الزعيم : ولكن الطلب مرتبط بطلبات أخرى ولو رجعتم إلى المفاوضات لوجدتم اننا قلنا ان المواضيع اشبه بالحلقات في سلسلة فهي تتصل احداها بالاخرى ولكنكم تأخذون النقاط المناسبة لكم فقط . اننا نوافق على ٧٥ % من الأراضي ولكن نحن نختارها .

فيشر : لا نوافق على ذلك .

الزعيم : اننا نتمكن ان ننتخب حسب قوانينا وتبقون انتم على آباركم الحالية فقط .

فـيـشر : ولكن ليس بموجب الاتفاقية .

الزعيم : انتم ظلمتم الشعب العراقي ، ونحن نريد التفاهم معكم لازالة هذا الظلم .

فـيـشر : نحن كذلك نريد المفاهمة .

الزعيم : هل توافقون على أخذ ٧٥ % على ان تقوم الحكومة بالانتخاب ؟

فـيـشر : لا يمكن للشركات ان تقوم بالتحري وتقديم المعلومات إلى الحكومة لكي تقوم بالانتخاب .

الزعيم : ان المبالغ المصروفة على عمليات التحري مشتركة بين الطرفين .

فـيـشر : ان المبالغ كبقية المصروفات تدفع من الكلفة .

الزعيم : لماذا تستفيد منها الشركات لوحدها ولا تستفيد الحكومة منها ؟

فـيـشر : تستفيد الحكومة منها أيضا ، لاننا نقوم باكتشاف النفط وانتاجه وتصديره وتحقق الارباح لها .

الزعيم : ان موقف الشركات الان كموقفها في أول يوم من أيام المفاوضات .

فـيـشر : بصدد ما بينتموه اود توضح نقطة هي انكم ذكرتم اننا كنا نتوقع ان يحدث شيء في العراق ، واحب ان ابين باننا نحاول بكل قوانا التوصل إلى اتفاق مع حكومتكم .

الزعيم : اننا غير مستعدين لعمل اتفاقية تخالف مصالح شعبنا وتهبط به .

فـيـشر : لا اعتقد انها تهبط بالشعب .

الزعيم : ان الاتفاقيات الجديدة تضمنت مساهمة ٥٠ % وعوائد ٥٠ % ايضا .

فـيـشر : ان العبرة ليست في عقد الاتفاقيات ، وانما في مباشرة الشركة بالعمل .

الزعيم : بالنسبة للحد الادنى كنا قد اقترحنا زيادة هذا الحد ، فما هو رأيكم بشأنه ، واعلم مقدما انكم لا توافقون عليه ؟

فـيـشر : ان كميات الانتاج في زيادة واننا نصرف الان على وسائل زيادة الانتاج والتصدير ، وان التصدير يتوقف دائما على الأسواق التي نجدها ، ومن المؤسف حقا ان الكميات التي تصدر من البصرة لا تكون كما نأمل بسبب ارتفاع عوائد الميناء ، انكم تريدون منا التنازل عن ٩٠% من الأراضي فورا وتطلبون إلى جانب ذلك زيادة الحد الادنى من الانتاج .

الزعيم : ان الاحتياطي المكتشف كبير ويساعدكم على انتاج الكميات التي تريدونها .

فيشر : هذه نقطة فنية وهي ان الاحتياط الحالي الذي يجهز خطوط الانابيب الحالية لا يكفي للاستمرار حتى نهاية الامتياز ، وهذا الوقت لا يسمح مطلقا ببحث زيادة الكميات المصدرة .

الزعيم : يظهر اننا غير متفقين حول هذه المواضيع وهذا شيء مؤسف ، يمكنكم طبعا السير حسب مصلحة الشركة ونحن أيضا سنعمل بموجب حقوقنا لاننا لم نجد فائدة من المفاوضات خلال السنوات الثلاث الماضية ، واؤكد للشركات باننا لا نموت جوعا ، كما اؤكد ان شعبنا سيتحمل مدة من شظف العيش حتى يحصل على حقوقه .

فيشر : أحب ان أبين بانني أتأمل ان لا يجوع الشعب العراقي وان لا يتحمل خسارة من عوائد النفط واؤكد انه ليس هناك ما سنقوم به بحيث يؤدي إلى تقليل عوائد النفط واؤكد أيضا اننا تقدمنا مسافة بعيدة لملاقاة طلبات الحكومة واننا اسسنا صناعة كبيرة في العراق ونحن نعمل على توسيعها وهي شيء كبير بالنسبة للعراق واتأمل ان الاحوال تنمو وتزدهر .

الزعيم : لقد عرفتم وجهة نظرنا وعرفنا وجهة نظركم ولا داعي لاستمرار المفاوضات بعد الان .

فيشر : انني لا ارى أية غاية من استمرار المفاوضات الان ولكن اؤكد اننا بذلنا كل ما في وسعنا ولاجل ان اتفهم الوضع تماما ، هل اننا لا نتمكن من التوصل إلى اتفاق حول جميع النقاط التي عرضناها ؟

الزعيم : بالنسبة للنقاط الجوهرية من مطاليبنا .

ستيفنس : ولكن كتاب سيادتكم هو الذي وافقنا عليه في موضوع التنازل .

الزعيم : هذا ليس كتاب سيادتي كما تقولون ، وانما ذكرنا انكم إذا وافقتم على كذا وكذا فاننا نطلب كذاك وكذا ، هذا هو الواقع ولكنكم تمسكتم بشيء واحد وتركتم بقية الأشياء في حين ان المواضيع متصلة مع بعضها ولا يمكن أخذ النقطة التي هي في صالحكم فقط .

فيشر : حول هذه النقطة لاقينا وجهة نظركم .

الزعيم : الحقيقة من المؤسف ان تكرروا هذه الأشياء لان المواضيع متصلة مع بعضها. لدي الان اقتراح نهائي ، تتنازلون عن ٩٠ % فورا لقاء تنازلنا عن حق المساهمة في الابار الحالية بشرط زيادة حصتنا منها ، ثم نساهم

معكم في الباقي الـ ١٠ % بعد استثناء الآبار الحالية على أسس جديدة للمساهمة والعوائد . هل هذا مقبول ؟

فيشر : انه اقتراح سريع .

الزعيم : عرضنا اقتراحا جديدا ولم توافقوا عليه أيضا ولذلك نحن متباعدون كثيرا .

فيشر : هذا شيء جديد ، اتذكر انني عندما كنت هنا في آب الماضي طلبتم ان يكون التنازل عن ٩٠ % في مرحلة واحدة وانني اخبرتكم باني إذا أخذت هذا الاقتراح معي إلى لندن فسيكون له رد فعل ، وهذا ما وقع فعلا حيث قيل بانه كلما حاولنا التوصل إلى اتفاق كلما تبدلت المطاليب .

الزعيم : الحكاية العادلة انكم لا تريدون التوصل إلى اتفاق عادل .

فيشر : القصة انكم طلبتم طلبات غير عادلة وكلما حاولنا التوصل إلى اتفاق بشانها لم تحاولوا معرفة الوجاهة في موقفنا ، بل ازددتم في هذه المطاليب وهذا هو السبب في عدم التوصل إلى اتفاق .

الزعيم : هل تريدوننا ان نكون مثل الحكومات السابقة ننفذ ما تريدون ؟

فيشر : كلا ، وانما نريد ان تفحصوا وجهة نظرنا .

الزعيم : لقد فحصنا وجهة نظركم .

فيشر : ولكنكم لا تعترفون بان ما نقوله صحيحا .

الزعيم : اعتقد اننا جئنا معكم لدرجة كبيرة ومع ذلك فاننا لا نريد ان نؤثر على موقف الشركات ولكننا يجب ان لا نخسر لاننا أصحاب الحق في هذا البلد . ليس لدينا شيء الان ونعتبر المفاوضات منقطعة بسبب تعنت الشركات في وجهات نظرها وعدم موافقتها على اعطاء حق العراق ولا يمكن لنا ان نصبر على ضياع حق العراق مدة طويلة ، انكم تريدون كل الأمور في صالحكم ، وعلى كل حال اتمنى لكم الخير .

فيشر : شكرا وارجو كل الخير لسيادتكم وللشعب العراقي .

الزعيم : هذه آباركم باستطاعتكم استغلالها كما تريدون واني آسف لان أقول لكم باننا سنأخذ بقية الأراضي بموجب تشريعاتنا الجاهزة حتى لا يكون ذلك مباغتة لكم واشكركم على حضوركم .

فيشر : نشكركم على اخبارنا بذلك وسننتظر ماذا ستكون النتائج .

الزعيم : أية نتائج ؟

فيشر : اقصد ان علينا ان نتخذ الخطوات اللازمة لحماية مصالحنا .

الزعيم : نحمي مصالحنا ومصالحكم كذلك .

فيشر : أحب ان اسأل حول ما إذا كان بالامكان حل فرق التحري الان .

الزعيم : هذا يعود لكم لان اعمالكم ستقتصر على الابار الحالية فقط .

فيشر : لدينا منظمات كبيرة تعمل في التحري وهي متوقفة عن العمل .

الزعيم : هذا يعود لكم ونحن نعمل على حماية حقنا .

فيشر : نحن أيضا سنحاول حماية حقنا .

الزعيم : اليس عندكم شيئا جديدا ؟

فيشر : كلا .

(استغرق الاجتماع خمس ساعات ونصف الساعة)

وكانت وزارة النفط قد اصدرت في نهاية المفاوضات البيان الآتي :

بيان وزارة النفط
الصادر بتاريخ ١٧ ـ ١٠ ـ ١٩٦١
عن نتيجة المفاوضات مع شركات النفط

١ - كانت هذه الوزارة قد اوضحت في بيانها الصادر بتاريخ ١٠ / ٤ / ١٩٦١ المطاليب العادلة التي تقدم بها الجانب العراقي خلال المفاوضات التي جرت مع ممثلي شركات النفط العاملة في العراق بعد قيام الثورة المباركة في ١٤ تموز ١٩٥٨ كما اوضحت بان موقف الشركات التعسفي لم يتبدل ، وان الشركات تعمدت التسويف والمماطلة بقصد كسب الوقت للتحري والاستئثار بالمناطق الغنية بالنفط ولتنفيذ اغراضها دون الالتفات إلى مصلحة الشعب ودون مراعاة وجهات النظر العادلة التي ابداها الجانب العراقي . وبالنظر إلى التعمد في اطالة المفاوضات دون جدوى ، والى موقف الشركات المتعسف الذي يضر بمصلحة العراق ضررا بليغا ، فقد اخبر سيادة الزعيم الامين عبد الكريم قاسم الشركات بتاريخ ٦ / ٤ / ١٩٦١ بان الشركات لا يمكنها الاستمرار على التفريط أو التلاعب بحقوق الشعب بعد الان وان عليها ان توقف عمليات التحري والحفر خارج مناطق النفط المستثمرة فعلي

حتى يتم التوصل إلى اتفاق عادل بين الطرفين يضمن حق الشعب ويوقف الشركات عن الاحتكار والاستغلال غير المشروع.

٢ - وفي شهر حزيران الماضي تقدمت الشركات بطلب لاستئناف المفاوضات واشارت إلى انها قد اتخذت الاجراءات اللازمة لتغيير اعضاء وفدها المفاوض وان هذا الوفد سيكون مزودا بصلاحيات واسعة تمكنه من التوصل إلى اتفاق مع الحكومة العراقية وحسم المواضيع الموقوفة جميعا .

وعلى هذا الأساس فقد استؤنفت المفاوضات بين الطرفين بتاريخ ٢٤ / ٨ / ١٩٦١ وعقدت ثلاثة اجتماعات ، وقد طلب وفد الشركات في الاجتماع الثالث المنعقد بتاريخ ٢٨ / ٨ / ١٩٦١ اعطاءه مهلة تتراوح بين الثلاثة والاربعة اسابيع ليتسنى له العودة إلى لندن لدراسة مطاليب الحكومة النهائية مع المعنيين هناك ثم اعداد مذكرات تتضمن شرح وضع الصناعة النفطية تمهيدا لعودة الوفد إلى بغداد لاستئناف المفاوضات ثانية ، مشيرين إلى انهم يأملون ان تلبى مذكراتهم طلبات الحكومة .

وبتاريخ ٢٨ / ٩ / ١٩٦١ استؤنفت المرحلة النهائية من المفاوضات وتقدمت الشركات بمذكراتها التي لم تتضمن سوى ابراز وجهة نظرها في عدم تلبية طلبات الحكومة العادلة متذرعة بمعاذير واهية لا يمكن الاخذ بها نظرا لما تضمنته من مغالطات وادعاءات لا تنطلي على المفاوض العراقي الذي صبر طويلا بقصد التوصل إلى نتيجة عادلة واستخلاص حق الشعب .

وبعد ان عقدت ثلاثة اجتماعات في المفاوضات الأخيرة كان اخرها الاجتماع المنعقد مساء يوم الاربعاء ١١ / ١٠ / ١٩٦١ تبين اصرار وفد الشركات على عدم الاستجابة لمطاليب العراق العادلة، وبصورة خاصة الأمور الرئيسية منها كمساهمة العراق بحصة ٢٠% مع الشركات ، وكزيادة العوائد للعراق من الارباح بأكثر من ٥٠ % ، وان الشركة ترى ان التسليم بذلك هو ضرب من المستحيلات، كما ترى ان هذين المطلبين الرئيسيين ليسا من الحقوق المشروعة ، أي مشاركة العراق بالحصص مع الشركات وزيادة عوائد الارباح التي تصيب العراق لا يمكن التسليم بها مطلقا مع ان الشركة بذلك تخالف نصوص الاتفاقيات التي تضمن حق العراق كما هو واضح من نص المادة الثامنة من اتفاقية سان ريمو لسنة ١٩٢٠ التي جاء فيها تحت عنوان " ما بين الرافدين " ما يلي :- لقد تم الاتفاق بانه في حالة تكوين شركة نفط خاصة بالشكل المار الذكر فانه سيسمح للحكومة الوطنية أو المصالح

الوطنية الأخرى – إذا رغبت في ذلك – في ان تساهم بنسبة ٢٠ % من المال الخاص بتلك الشركة. وقد نص على هذه المشاركة كذلك في صلب اتفاقية الامتيازات المعقودة بين العراق والشركات المعنية . وان المطلب الثاني (وهو زيادة عوائد العراق من الارباح) أصبح قاعدة أساسية في الامتيازات التي تعقدها الشركات في جميع انحاء العالم بالنظر لتطور الزمن ووعي الشعوب ومطالبتها بحقوقها المشروعة. ولكن الشركات الاحتكارية تنكر على العراق هذا الحق أيضا وهي ترغب ان تستمر بأساليب المراوغة في مفاوضاتها وعدم التسليم بأي مطلب رئيسي مشروع للعراق، الأمر الذي تسبب عنه انقطاع هذه المفاوضات وتوقفها دون التوصل إلى نتيجة مرضية .

٣ – ان الحكومة العراقية تعلن بانها تتمسك بحق العراق المشروع ولا يمكنها التنازل عن هذا الحق مطلقا ، وانها ازاء موقف الشركات التعسفي الذي يضر بمصلحة الشعب في الجمهورية العراقية الخالدة ترى نفسها بعد هذه المفاوضات الطويلة ملزمة باتخاذ الخطوات الشرعية الكفيلة بضمان مصلحة العراق وفقا للقوانين دون الاضرار بمصلحة الشركات المقبولة .

* * *

القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١

أدى توقف المفاوضات وصدور بيان انقطاعها ، الذي اكد عزم الحكومة على اتخاذ الخطوات الشرعية الكفيلة بضمان حقوق العراق إلى تحول مهم في العلاقات بين العراق وشركات النفط ، إذ تبنى العراق ولآول مرة في تاريخه مبدأ تعديل اتفاقيات الامتياز عن طريق التشريع من جانب واحد .

ولذلك شكل عبد الكريم قاسم لجنة خاصة ، عهد إليها دراسة الموقف واعداد المقترحات اللازمة لإصدار التشريع اللازم ، وفي اعقاب عدة اجتماعات واستشارات فنية لمجموعة من الخبراء والفنيين بشأن مفهوم المناطق المنتجة ، ومدى ضرورة بقاء الحقول المنتجة وحدة انتاجية كاملة بيد الشركات صاحبة الامتياز ، أو امكان تجزئتها واعطاء الشركات الجزء المنتج من الحقل واستقطاع الأجزاء غير المنتجة . وقد أيد الخبراء امكان تقسيم الحقول بين منتجين متعددين كما هو جار في أكبر بلد منتج للنفط وهو الولايات المتحدة الأمريكية.

ويفهم من طبيعة عمل اللجنة والاستشارات بشان الاتفاق على الصيغة النهائية للقانون ان هناك اتجاهين، أحدهما يرى اعطاء الشركات المناطق التي اكتشف فيها النفط فضلا عن المناطق المنتجة، وكان يقف وراء هذه المجموعة وزير النفط ، محمد سلمان وجهاز وزارته، أما محمد حديد وعبد اللطيف الشواف وطلعت الشيباني وهاشم جواد ، فقد قدموا عدة خيارات لصيغة القانون فيما يخص تحديد تصرف الشركات بالأراضي التي كانت مشمولة بامتيازاتها ، وقد تضمنت مذكراتهم التي قدمت في حينها، خيارات أيضا كما ايدت اللجنة ضرورة أخذ رأي خبير قانوني دولي في حالة تطبيق أي من الخيارات المقدمة تلافيا للثغرات التي يحتمل ان تثيرها الشركات . فأختار رئيس الوزراء الصيغة التي شرع بها القانون .

وفي أثر اجتماعات اللجنة وما أبداه الخبراء المشار إليهم من استشارات في هذا المجال وضعت لائحة القانون القاضي بتحديد مناطق استثمار الشركات في الحادي عشر من كانون الأول ١٩٦١ ، وذلك بعد مناقشة مجلس الوزراء للقانون وبعد ان أدخل عليه عبد الكريم قاسم المادة الثالثة التي تضمنت : " لحكومة الجمهورية العراقية إذا ارتأت تخصيص اراض أخرى لتكون احتياطيا للشركات على ان لا تزيد على مساحة المنطقة المحدودة لكل شركة " [١] . وفيما يأتي نص القانون:

رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١

قانون

تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط

باسم الشعب

مجلس السيادة

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء ووافق عليه مجلس الوزراء.

صدق القانون الآتي :-

المادة الأولى - يراد بالكلمات والعبارات الاتية المعاني المبينة ازاءها :-

---

[١] أحمد ساجر الدليمي، المصدر السابق ، ص ٢٣ و ٢٤ .

الشركات : شركة نفط العراق المحدودة وشركة نفط الموصل المحدودة وشركة نفط البصرة المحدودة.
المناطق المحدودة : هي الأراضي التي يحق لكل شركة من الشركات القيام فيها بعملياتها .
الأراضي : أية أرض مغمورة بالماء أو غير مغمورة .
المادة الثانية – تكون المنطقة المحدودة لكل شركة من الشركات معينة وفق الجدول الملحق بهذا القانون .
المادة الثالثة – لحكومة الجمهورية العراقية إذا ارتأت تخصيص أراض أخرى لتكون احتياطا للشركات على ان لا تزيد على مساحة المنطقة المحدودة لكل شركة .
المادة الرابعة – تكون الأراضي التي لا يسري عليها حكم المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون خالية من جميع الحقوق التي ترتبت عليها للشركات وتكون الترتيبات اللازمة لضخ النفط ونقله عبر هذه الأراضي معمولا بها بشرط ان لا يخل ذلك بأي استعمال للأرض قانوني أو معقول .
المادة الخامسة – ١ – على الشركات ان تقدم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون إلى الحكومة مجانا جميع المواد والمعلومات الجيولوجية والجيوفيزيائية وجميع المعلومات والأمور المتعلقة بالهندسة النفطية الخاصة بالأراضي المشمولة بحكم المادة الرابعة من هذا القانون .
٢ – إذا امتنعت أية شركة عن تقديم المعلومات المطلوبة بالفقرة الأولى من هذه المادة فتكون ملزمة بتعويض الحكومة عما لحقها من ضرر وما فاتها من كسب نتيجة لهذا التأخير أو بسببه .
المادة السادسة – ينفذ هذا القانون اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة السابعة – على الوزراء تنفيذ هذا القانون .
كتب ببغداد في اليوم الثالث من شهر رجب سنة ١٣٨١ المصادف لليوم الحادي عشر من شهر كانون الأول سنة ١٩٦١ .

مجلس السيادة
محمد نجيب الربيعي
رئيس مجلس السيادة

عبد المجيد كمونة
عضو

رشاد عارف
عضو

اللواء الركن
عبد الكريم قاسم
رئيس الوزراء

أحمد محمد يحيى
وزير الداخلية
ووكيل وزير الاصلاح الزراعي

عادل جلال
وزير الزراعة
ووكيل وزير الدفاع

حسن الطالباني
وزير المواصلات
ووكيل وزير الشؤون الاجتماعية

هاشم جواد
وزير الخارجية

محمد عبد الملك الشواف
وزير الصحة

محيي الدين عبد الحميد
وزير الصناعة

مظفر حسين جميل
وزير المالية
ووكيل وزير التخطيط

اسماعيل ابراهيم عارف
وزير المعارف
ووكيل وزير الارشاد

حسن رفعت
وزير الاشغال والاسكان

ناظم الزهاوي
وزير التجارة
ووكيل وزير النفط

باقر الدجيلي
وزير البلديات

رشيد محمود
وزير العدل

نشر في الوقائع العراقية عدد ٦١٦ في ١٢ / ١٢ / ١٩٦١ .

الجدول الملحق بقانون تعيين مناطق استثمار النفط رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١

(راجع الخرائط المحفوظة بنسختين لدى وزارتي النفط والدفاع)

التسلسل	الشركة	النقاط التي تعين المنطقة	إحداثيات النقاط						
			العرض (الشمال)			الطول (الشرق)			
			ثانية	دقيقة	درجة	ثانية	دقيقة	درجة	المساحة بالكيلو مترات المربعة
شركة نفط العراق المحدودة									
١	منطقة كركوك	١	٤٧,١٠	٠١	٣٦	٢٩,٧٠	٣٩	٤٣	
		٢	٤٨,٢٠	٥٥	٣٥	٠٠,٤٠	٤٤	٤٣	
		٣	٢٨,١٠	٤٥	٣٥	٠٠,٠٠	٠٠	٤٤	
		٤	٤٦,٠٠	٣٥	٣٥	٣٤,٩٠	١٠	٤٤	
		٥	١٨,٩٠	٣٠	٣٥	١٩,٦٠	٢٠	٤٤	
		٦	٤٣,٣٠	٢٢	٣٥	٠٧,٩٠	٣٠	٤٤	
		٧	١٥,٧٠	٢٣	٣٥	١٣,٠٠	٣٢	٤٤	
		٨	٥٨,٣٠	٣٢	٣٥	٥٣,٦٠	٢١	٤٤	
		٩	٣٤,٢٠	٤٢	٣٥	٣٦,٣٠	٠٦	٤٤	
		١٠	٠٧,٥٠	٤٨	٣٥	٢٤,٤٠	٠١	٤٤	
		١١	٥٢,٣٠	٥٣	٣٥	٢٥,٦٠	٥٠	٤٣	
		١٢	٢٨,٨٠	٠٢	٣٦	٣٤,٤٠	٤١	٤٣	٤٧٨,٧٥٠

التسلسل	الشركة	النقاط التي تعين المنطقة	إحداثيات النقاط						
			العرض (الشمال)			الطول (الشرق)			
			ثانية	دقيقة	درجة	ثانية	دقيقة	درجة	المساحة بالكيلو مترات المربعة
٢	منطقة باي حسن	١٣	٠٢,٩٠	٤١	٣٥	٢٥,٧٠	٤٩	٤٣	
		١٤	١١,٠٠	٣٢	٣٥	٠٣,٢٠	٠٧	٤٤	
		١٥	٢٩,٢٠	٣٣	٣٥	٠٧,٩٠	٠٨	٤٤	
		١٦	٥٨,٠٠	٣٧	٣٥	٥١,٠٠	٠٣	٤٤	
		١٧	٥٤,٤٠	٤١	٣٥	٠٦,٢٠	٥٧	٤٣	
		١٨	٠٠,٢٠	٤٣	٣٥	١٢,٢٠	٥١	٤٣	١٨٢,٥٠٠
٣	منطقة جمبور	١٩	١٤,١٠	١٣	٣٥	١٣,٦٠	٢٦	٤٤	
		٢٠	٥٠,٨٠	٠٣	٣٥	٥٧,٠٠	٣٥	٤٤	
		٢١	٤٧,٣٠	٠٥	٣٥	٣٩,٢٠	٣٧	٤٤	
		٢٢	١٦,٢٠	١٤	٣٥	٢٣,٣٠	٢٨	٤٤	٨٦,٥٠٠
شركة نفط الموصل المحدودة									
٤	منطقة عين زالة	١	١٢,٣٠	٤٢	٣٦	٣٩,٤٠	٣٢	٤٢	
		٢	٣٠,٧٨	٤٣	٣٦	٣٩,٥٠	٤٠	٤٢	
		٣	١٦,٠٠	٤٥	٣٦	٤٨,٥٠	٣٩	٤٢	
		٤	٣١,٦٠	٤٤	٣٦	١٣,٩٠	٣٢	٤٢	٤٥,٥٠٠
٥	منطقة بطمه	٥	١٢,٢٠	٣٧	٣٦	٢١,٥٠	٣٧	٤٢	
		٦	٤٦,٥٠	٣٦	٣٦	١٩,٩٠	٤١	٤٢	
		٧	٠٦,٠٨	٣٨	٣٦	٣١,٥٠	٤١	٤٢	
		٨	٤٥,١٠	٣٨	٣٦	٣٨,٦٠	٣٧	٤٢	١٦,٥٠٠

التسلسل	الشركة	النقاط التي تعين المنطقة	إحداثيات النقاط						
			العرض (الشمال)			الطول (الشرق)			
			ثانية	دقيقة	درجة	ثانية	دقيقة	درجة	المساحة بالكيلو مترات المربعة
شركة نفط البصرة المحدودة									
٦	منطقة الرميلة	١	٢٥,٦٠	٢٦	٣٠	٠٩,٣٠	١٦	٤٧	
		٢	٢٧,٨٠	٢١	٣٠	٠٠,٠٠	١٥	٤٧	
		٣	٣٠,٩٠	٠٧	٣٠	٤٧,٨٠	٢٠	٤٧	
		٤	٥٠,٠٠	٠٧	٣٠	١٧,٤٠	٢٨	٤٧	
		٥	٠٣,٠٠	١٢	٣٠	٣٠,٦٠	٢٨	٤٧	
		٦	٣٠,٧٠	٢٠	٣٠	٢٦,٦٠	٢٦	٤٧	
		٧	٥٦,١٠	٢٥	٣٠	١٢,٧٠	٢٥	٤٧	٥٦٨,٢٥٠
٧	منطقة الزبير	٨	١٧,١٠	٣١	٣٠	٠٨,٥٠	٣١	٤٧	
		٩	٤٩,٩٠	٢٧	٣٠	٢٢,٣٠	٣٢	٤٧	
		١٠	٤٢,٩٠	٢٦	٣٠	٤١,٩٠	٣٢	٤٧	
		١١	٢٤,١٠	١٧	٣٠	١٠,٢٠	٣٩	٤٧	
		١٢	٢٤,١٠	٠٧	٣٠	٤٥,٣٠	٤١	٤٧	
		١٣	٣٦,٥٠	٠٧	٣٠	١٨,٢٠	٤٩	٤٧	
		١٤	٥٩,٢٠	١٢	٣٠	٠٩,٩٠	٥١	٤٧	
		١٥	٢٩,٨٠	٢٤	٣٠	٠٨,٠٠	٤١	٤٧	
		١٦	١٧,٨٠	٢٨	٣٠	٠٧,٨٠	٣٩	٤٧	
		١٧	١٠,٩٠	٣١	٣٠	٤١,٣٠	٣٨	٤٧	٥٥٩,٧٥٠

وجاء في الأسباب الموجبة لقانون تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١

" ١- لقد كان نفط العراق بعد الحرب العالمية الاولى مطمح انظار الطامعين من المستعمرين وموضوع تنافس شديد بين حكومات دول الحلفاء في تلك الحرب وشركاتهم الكبرى ومن ثم موضع الاتفاق والترابط بين هذه الشركات لاحتكار هذا النفط لهم دون غيرهم ولاستغلاله باسوأ الشروط وبأبخس الاثمان دون الالتفات الى مصلحة الشعب في العراق المحتل فأدى كل ذلك الى تأخر استثمار هذه الثروة الطبيعية المهمة وحرمان اصحابها الاصليين من الفوائد العادلة المرجوة منها في قطر كان ولا يزال بأشد الحاجة الى الموارد الكثيرة لاعماره وانتشال شعبه الذي عانى من الفقر والبؤس مدى اجيال عديدة ولقد جرى هذا التعسف بحق العراق في عهد لم يكن فيه يملك زمام أمره كدولة مستقلة متحررة من النفوذ الاستعماري بل كان العراق تحت الانتداب البريطاني المباشر او النفوذ البريطاني بسبب المعاهدات غير المتكافئة والقواعد العسكرية الى جانب شتى وسائل الضغط السياسي واستغلال الازمات الاقتصادية والعجز في الميزانية العامة.

لقد منح الامتياز الاول لاستثمار النفط في العراق الى شركة النفط التركية (التي بدل اسمها الى شركة نفط العراق في سنة ١٩٢٩) باتفاق مباشر بين الحكومة العراقية الخاضعة انذاك الى الانتداب البريطاني المباشر وبين تلك الشركة دون ان يسبق ذلك عرض على الشركات العالمية الاخرى بحجة وجود وعد غامض منح لشركة النفط التركية من قبل الحكومة العثمانية قبل الحرب العالمية الاولى في حين انه لولا الحكم البريطاني المباشر في العراق حينذاك لم تكن أية حكومة ذات سيادة لتعترف بمثل هذا الحق الغامض لتلك الشركة وتمنحها امتيازاً هاماً باتفاق مباشر دون الحصول على عروض اخرى من جهات مختلفة.

ومن هنا، من هذا العمل غير الشرعي بدأ دخول شركات النفط الاحتكارية الى العراق حيث امتدت سيطرتها تدريجياً الى جميع أراضيه.

ان ذلك الامتياز بالرغم من فقدان شرعيته وبالرغم من وجود الغبن والاجحاف في شروطه واحكامه الاساسية بالنسبة لمصلحة العراق قد تضمن ناحية واحدة تلائم القاعدة الاعتيادية المتبعة في كيفية منح منطقة الامتياز لاستثمار النفط. وهي ان

يكون التحري عن النفط واستثماره محصوراً بقطع صغيرة لكل شركة من الشـــركات المختلفة التي تلتزم بالتزامات معينة فيما يخص مقادير الحفر والمدة التي يجري فيها وغير ذلك من الالتزامات التي تضمن الاسراع في التحري والاستثمار والتي ان لم تقم بها الشركات لصبح امتيازاتها عرضة للالغاء، وعلى هذا الاساس منحت شركات نفـط العراق حق التحري والاستثمار في (٢٤) قطعة مستطيلة مساحة كل منها (٨) أميـال مربعة أي كان مجموع مساحة منطقة التحري والاستثمار (١٩٢) ميلاً مربعــاً فقـط على ان تقوم خلال مدة محددة بالحفر بمقياس لا يقل عن كميات سنوية معينة كحـد ادنى وان لم تفعل يصبح الامتياز ملغياً.

على ان الشركة لم تقم بتنفيذ حتى هذه الشروط التي تميل قليــلاً الــى جـانب ضمان حق العراق ولم تف بجميع التزاماتها فيما يتعلق باختيار القطـــع المســتطيلة وكميات الحفر وحينما اوشك امتيازها ان يكون عرضة للالغاء استطاعت بمـــا لــدى حكومتها البريطانية من نفوذ انذاك ان تحصل على تمديــد للمــدة المحــددة لتنفيـذ التزاماتها سنة اخرى ثم استطاعت للسبب المذكور نفسه ان تغير شـــروط الامتيـاز الاساسية بحيث رفعت منه قاعدة تحديد التحري والاستثمار بقطع صغيرة ورفعت منه الالتزامات التي تعهدت بها الشركة فيما يخص المدد وكميات الحفر ورفع منـــه حــق العراق بالغاء الامتياز عند عدم ايفاء الشركة بتلك الالتزامات واصبح حق الاســـتثمار والتحري يسري حتى نهاية مدة الامتياز الى مساحة قدرها ٩١ ألف كيلو متر مربـــع بدلاً من نحو ٤٧٩ كيلو متر مربع أي ما يعادل (١٩٢ ميل مربع) دون ان تتنازل عن أي قسم منها في كل فترة من الزمن كما هو المعتـــاد ودون ان تكــون هنـــاك ايـــة ضمانات فيما يتعلق بسرعة التحري وكميات الحفر.

ان الحكومة العراقية انذاك كانت قد منحت شركة اجنبية اخـــرى هـــي شـــركة استثمار النفط البريطانية (بي. أو. دي) امتيازاً اخر يضم كذلك منطقة واســـعة تبلــغ مساحتها نحو من (١٠٧,٠٠٠) كيلو متر مربع تقع الى غربي دجلة وشــــمال خـــط عرض ٣٣ للتحري عن النفط واستثماره بقصد ادخال عنصر جديد ينافس شركة نفـط العراق غير ان هذا القصد بالذات اقلق اصحاب شركة نفط العراق فعملت على احباطه بقيام اصحاب شركة نفط العراق بشراء اسهم شـــركة اســـتثمار النفــط البريطانيـــة واستولوا على امتيازها ايضاً بهذه الوسيلة وغيروا اسمها الى (شركة نفط الموصــل)

التي يمتلكها اصحاب شركة نفط العراق بالنسب نفسها التي يمتلكون بها اسهم شركة نفط العراق.

وفي سنة ١٩٣٨ منحت شركة نفط البصرة وهي شركة يمتلكها ايضاً المساهمون انفسهم في شركة نفط العراق امتيازاً واسعاً يضم ما تبقى من الاراضي العراقية التي لم تكن مشمولة بامتياز ما في ذلك الحين للتحري عن النفط واستثماره بشروط مشابهة للامتيازين الاخرين وتبلغ مساحة المنطقة المشمولة بهذا الامتياز (٢٢٦,٠٠٠) كيلو متر مربع وبذلك اصبحت جميع مساحة العراق البالغة نحو من (٤٥,٠٠٠) كيلو متر مربع ما عدا منطقة صغيرة تقع عند الحدود الايرانية بعهدة جماعة واحدة من الشركات الاحتكارية الكبرى وفقاً لامتيازات متشابهة يمتد امدها الى بعد سنة ٢٠٠٠ ميلادية دون أي تنازل عن الاراضي الشاسعة التي تضم مساحة العراق بأكملها في حين ان الشركات تتخذ من هذه المناطق احتياطاً مجمداً دائماً يدعم مكانتها النفطية في العالم ويهدد بالخذلان مساعي البلدان التي تتوق لاستثمار مواردها النفطية وفق ما تمليه عليها المصلحة الوطنية.

٢- مما لا ريب فيه ان خضوع حكومات العهد المباد للنفوذ البريطاني وتوجيهاته وتساهلها مع شركات النفط الاحتكارية من جهة واتفاق هذه الشركات على اقتسام حصص الشركات التي تحصل على امتيازات استثمار النفط في العراق بنسب معينة وعلى الامتناع عن منافسة بعضها البعض في الحصول على مثل هذه الامتيازات في العراق وفي منطقة الدولة العثمانية السابقة من جهة اخرى ساعد كثيراً على الوصول الى هذه النتيجة السيئة التي حصرت حقوق التحري عن النفط واستثماره في اراضي العراق جميعها بجماعة واحدة من الشركات الاحتكارية لقاء ثمن بخس ووفق شروط يسودها الغبن والاجحاف مما أدى الى تأخر عمليات التحري عن النفط واستثماره في العراق واوقع بمصلحة العراق ضرراً بالغاً من وجوه عديدة.

فمنذ بدء شركات النفط باعمالها في العراق سنة ١٩٢٥ لم تقم بالحفر الا بمعدل (٥٦٣٦٨) قدماً سنوياً حتى نهاية سنة ١٩٥٧ ولكنها منذ قيام ثورة ١٤ تموز في سنة ١٩٥٨ ومفاتحة الشركات على اثر ذلك بضرورة تنازلها عن الاراضي غير المستثمرة قامت بالحفر بمعدل (١٥٧٧٨٣) قدماً سنوياً وكان مقدار الحفر الذي قامت به في سنة ١٩٦٠ (٢٤٨٥٥٠) قدماً مما يدل على ان تهاون الشركات في

التحري عن النفط واستثماره لم يكن مبعثه فقدان الامكانيات اللازمة لذلك او اية عوامل فنية او اقتصادية اخرى بل كان مبعثه عوامل تتصل بمصالح الشركات التي لم تكن لترغب في توجيه نشاطها في استثمار النفط الى هذه البلاد وبسبب ذلك لم تقم الشركات في استثمار النفط في العراق بالمقياس الذي يتناسب مع مقدار الثروة الطبيعية في بلادنا فمنذ اكتشاف النفط في سنة ١٩٢٧ حتى سنة ١٩٥٠ لم يزد الانتاج السنوي عن ٦,٥ ملايين طن ولم يأخذ بالنمو بعد ذلك الا ببطء وتحت ضغط بعض الشركات المساهمة وهو حتى في هذا الوقت لا يتناسب مع كميات الاحتياطي الثابت والاستثمار المعقول.

٣- ازاء هذا الوضع المجحف بمصلحة الشعب وازاء كثير من عوامل الغبن في احكام الامتيازات وتطبيقها بما يضمن ويحقق مصلحة الشركات على حساب مصلحة العراق نتيجة لتساهل وتهاون حكومات العهد المباد بحقوق الشعب فان حكومة الثورة جعلت من اول مهامها معالجة هذا الوضع فبدأت بمفاوضة الشركات منذ خريف سنة ١٩٥٨ لتصحيح هذه الامور بما يضمن مصلحة الشعب ومصالح الشركات المشروعة. غير ان الشركات لم تستجب لمطاليب العراق العادلة بالرغم من امتداد المفاوضات مدة تزيد على ثلاث سنوات تحلت الحكومة العراقية خلالها بالصبر والاناة بقصد الوصول الى اتفاق مرض مع الشركات غير ان هذه الشركات لم تكن لتدرك تطور الاوضاع والظروف السياسية والاجتماعية في العراق وفي العالم اجمع سواء كان في شؤون النفط او في الشؤون العامة الاخرى مما يجعل احكام تلك الامتيازات غير ذات موضوع بالنسبة لهذه الظروف والاوضاع كما يجعل الحكومة العراقية بمركز يخولها شرعاً تصحيح تلك الاحكام بوجه يضمن رفع الغبن والاجحاف منها ويكفل للشعب العراقي حقوقه العادلة ولهذا فقد اضطرت وزارة النفط بتاريخ ١٠/ ٤/ ١٩٦١ بعد انقطاع المفاوضات على اصدار البيان التالي:

اولا : كان من اهداف ثورة ١٤ تموز الخالدة انقاذ الشعب من براثن الاستعمار وانتزاع حقوقه كاملة غير منقوصة والتخلص من كل امر يمس باستقلال العراق السياسي والاقتصادي ورفع الغبن الذي لحق بالوطن نتيجة لتساهل حكام العهد المباد في حقوق الوطن وفي ثروات البلاد وفي عقد الاتفاقيات الجائرة ومنح امتياز النفط للاجنبي جزافاً وتخاذل حكام العهد المباد امام الشركات صاحبة

الامتياز بحيث لم يقتصر الغبن على طبيعة الامتيازات بل شمل تطبيقها الامر الذي فرط بحق الشعب في الاستفادة العادلة من ثروته النفطية واضاع الحق الطبيعي للعراق وبعد قيام الثورة المباركة في ١٤ تموز ١٩٥٨ قامت حكومة الثورة التي تعمل لمصلحة الشعب بدراسات مستفيضة لاحكام الامتيازات الجائرة لشركات النفط والمشاكل الناجمة عن تطبيقها وقد توصلت الى القضايا التي ينبغي حلها مع الشركات بالمداولات بشكل يؤمن مصلحة الوطن ولا يفرط بحقوق الشعب وحددت هذه القضايا كما يلي:

١- احتساب كلفة انتاج النفط والعناصر التي تتألف منها لضمان حق العراق.
٢- طريقة تعيين الاسعار التي تحتسب بموجبها عوائد العراق من النفط.
٣- الغاء الخصم الذي تتقاضاه الشركات.
٤- تعيين المدراء العراقيين واشراكهم في مجالس ادارة الشركات في لندن واشراف الحكومة العراقية على مصاريف الشركات بما يضمن مصلحة العراق.
٥- تعريق وظائف الشركات تدريجياً.
٦- تخلي الشركات عن الاراضي غير المستثمرة تمهيداً لاستفادة العراق منها.
٧- تنازل الشركات عن الغاز الطبيعي الفائض عن حاجة الحقول النفطية وحقول الغاز الاخرى والحيلولة دون قيام الشركات جزافاً بالاستمرار على حرق الغاز مع علمها بضياع ثروة العراق بدون مقابل.
٨- ضمان استخدام الناقلات العراقية في نقل النفط العراقي.
٩- وجوب مساهمة العراق فعلاً في رأس مال الشركات بنسبة لا تقل عن ٢٠% من المجموع العام.
١٠- وجوب زيادة حصة العراق من عوائد النفط.
١١- دفع العوائد بعملة قابلة للتحويل تضمن مصلحة العراق.
١٢- رفع الغبن والضرر الذي أصاب الجانب العراقي بسبب جور الاتفاقيات ونصوصها غير الواضحة التفسير.

ثانياً- ولما كانت حكومة الثورة راغبة في حل مشاكلها مع الشركات واستخلاص حقوق الشعب منها بصورة سلمية وودية وبنية طيبة من جانبها فقد بادرت بدعوة ممثلي شركات النفط منذ تاريخ ٢٠/ ٨/ ١٩٥٨ الى التفاوض وايجاد حل عادل للخلافات القائمة ورفع الغبن الذي تضمنته امتيازاتها.

وقد استمرت المفاوضات ولم تنقطع بين الطرفين رغم تعنت الشركات حوالي الثلاث سنوات عقد خلالها (٢٨) اجتماعاً مع مقابلات اخرى غيرها حيث تبين بنتيجتها ان شركة النفط لا زالت تفكر بنفس العقلية التعسفية الاحتكارية التي دأبت على التفكير بها منذ حصلت على امتيازاتها في العهد المباد ولم تزل غير مدركة لتطور الوضع في العراق او تقدم صناعة النفط، وغير مدركة لحقوق الشعب العادلة. ولقد اتسم موقف الوفد المفاوض العراقي ازاء ذلك بروح الصبر والحكمة والحلم وطول الاناة وبالنيات الطيبة في سير المفاوضات ولكن ذلك لم يجد نفعاً مع الشركات ولم يحملها على تغيير موقفها رغم الجهود المضنية التي بذلها الجانب العراقي في تبادل وجهات النظر لاقناع الشركات بوجوب الاعتراف في حق العراق العادل وتذليل العقبات التي كانت تعترض سبيل المفاوضات، لقد اشرف سيادة الزعيم الامين عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة على الاجتماع الذي عقد بين الوفدين المتفاوضين بتاريخ ١٩/ ١٢/ ١٩٦٠ في مقره بوزارة الدفاع واوضح سيادته لوفد الشركات المفاوض وجهات النظر العادلة النهائية لحكومة الثورة التي جاءت لخدمة الشعب بشان المواضيع التي يجري بحثها وطلب سيادة الزعيم الامين من الوفد الاجابة عليها وعدم اطالة المفاوضات ولكن وفد الشركات التمس امهاله بالرجوع الى مجالس ادارتهم ووعد بالعودة بالردود المطلوبة بعد فترة وجيزة.

ثالثاً- وعند عودة الوفد واستئناف المفاوضات الاخيرة تبين بصورة واضحة وجلية بان موقف الشركات من هذه القضايا لم يزل متصفاً بحق العراق وانها تتعمد المماطلة والتسويف بقصد كسب الوقت للتحري وللاستثمار بالمناطق الغنية بالنفط ولتنفيذ اغراضها دون الالتفات لمصلحة الشعب او لوجهة النظر العادلة التي أبداها الجانب العراقي مراراً وتكراراً وكانما هي صاحبة الحق في الاستفادة من ثروات العراق دون اهل البلاد فهي لا تبدي استعداداً للاستجابة للمطاليب المشروعة العادلة التي تقدمت بها الحكومة العراقية، ونظراً لهذا التعمد في اطالة المفاوضات دون جدوى ولموقف الشركات المتعسف الذي يضر بمصلحة العراق فقد اخبر سيادة الزعيم الامين عبد الكريم قاسم وفد الشركات المفاوض في اجتماع يوم ٦/ ٤/ ١٩٦١ بان الشركات لا يمكنها بعد الان التفريط بحقوق الشعب في العراق ولا يمكنها التلاعب بمقدراته وعليها ان توقف عمليات التحري والحفر خارج مناطق النفط المستثمرة فعلياً حتى

يتم التوصل الى اتفاق عادل بين الطرفين يضمن حق الشعب ويوقف الشركات عن الاستغلال والاحتكار غير المشروع ولقد انذر سيادة الزعيم الامين الشركات في الوقت نفسه بعدم المساس من قبلها بانتاج النفط او تقليله او بتطويره في الحقول المستثمرة حالياً بأية صورة كانت وبعكس ذلك تقوم حكومة الثورة باتخاذ اجراءات اخرى لضمان مصلحة الجمهورية الخالدة وسوف تذاع وتنشر محاضر الجلسات على ابناء الشعب ليطلع عليها ويقف بنفسه على مدى تعسف الشركات واصرارها على المضي في احتكارها وتجاهلها حق العراق المشروع الذي طالب به الوفد العراقي في سير المفاوضات بنيات طيبة وبكثير من الحلم والصبر لضمان حق العراق الذي لا يضيع مطلقاً.

رابعاً- وتود الحكومة العراقية ان تعلن بهذه المناسبة بانها تلتزم بالعهود والمواثيق ولكن وفق مصلحة الوطن وانها تأسف للموقف المتصف المخجل من قبل شركات النفط الاحتكارية وتماديها مدة ثلاث سنوات في المراوغة واطالة المفاوضات دون جدوى واصرارها على ضياع حق العراق رغم النيات الطيبة والصبر والحكمة وطول الاناة التي أبداها الجانب العراقي صاحب الحق المشروع في المفاوضات وتود الحكومة العراقية ان تعلن بان الشركات سوف تكون هي الخاسرة اذا أصرت على عدم الاستجابة الى مطالب العراق العادلة.

وما لم تبدل هذه الشركات موقفها التعسفي وتنصاع الى الحق المشروع فان حكومة الثورة المباركة سوف تضطر لمعالجة الامور بما يضمن حق الشعب الذي تحرر بثورة ١٤ تموز المباركة ولن يغمط حقه بعد الثورة الخالدة مطلقاً وقد صممت الجمهورية العراقية الخالدة على الدفاع عن حقوقها وعلى ضمان سلامتها وحريتها والتغلب على الاستعمار وكيد الكائدين.

١- وبالرغم من هذا فقد استؤنفت المفاوضات مرة اخرى بين الجانب العراقي وبين الشركات بناء على طلب من الشركات باستئنافها وموافقة الجانب العراقي على ذلك غير ان الشركات في هذه المرة كذلك تجاهلت مطاليب العراق العادلة وتعمدت قطع المفاوضات الامر الذي اضطر وزارة النفط على اصدار بيانها المؤرخ ١٧/ ١٠/ ١٩٦١ عن مفاوضات النفط وكما يلي:

اولاً- كانت هذه الوزارة قد أوضحت في بيانـــها الصـــادر بتـــاريخ ١٠/ ٤/ ١٩٦١ المطاليب العادلة التي تقدم بها الجانب العراقي خلال المفاوضات المباركة فـــي ١٤/ تموز/ ١٩٥٨ كما أوضحت بان موقف الشركات التعسفي لم يتبـــدل وان الشركات تعمدت التسويف والمماطلة بقصد كسب الوقت للتحري والاســـتئثار بالمناطق الغنية بالنفط ولتنفيذ اغراضها دون الالتفات لمصلحة الشـــعب ودون مراعاة وجهات النظر العادلة التي أبداها الجانب العراقي.

وبالنظر للتعمد في اطالة المفاوضات دون جدوى ولموقف الشركات المتعســف الذي يضر بمصلحة العراق ضرراً بليغاً فقد أخبر سيادة الزعيم الامين عبـــد الكريـــم قاسم الشركات بتاريخ ٦/ ٤/ ١٩٦١ بان الشركات لا يمكنها الاستمرار على التفريـــط او التلاعب بحقوق الشعب بعد الان وان عليها ان توقف عمليات التحـــري والحفـــر خارج مناطق النفط المستثمرة فعلياً حتى يتم التوصل الى اتفاق عادل بين الطرفيـــن يضمن حق الشعب ويوقف الشركات عن الاحتكار والاستغلال غير المشروع.

ثانياً- وفي شهر حزيران الماضي تقدمت الشركات بطلـــب لاســـتئناف المفاوضـــات واشارت الى انها اتخذت الاجراءات اللازمة لتغيير اعضاء وفدها المفـــاوض وان هذا الوفد سيكون مزوداً بصلاحيات واسعة تمكنه من التوصل الى اتفـــاق مع الحكومة العراقية وحسم المواضيع الموقوفة جميعاً وعلى هذا الأساس فقد استؤنفت المفاوضات بين الطرفين بتـــاريخ ٢٤/ ٨/ ١٩٦١ وعقـــدت ثلاثـــة اجتماعات وقد طلب وفد الشركات في الاجتماع الثالث المنعقد بتاريخ ٢٨/ ٨/ ١٩٦١ اعطاءه مهلة تتراوح بين الثلاثة والاربعة اسابيع ليتسنى له العـــودة الى لندن لدراسة مطاليب الحكومة النهائية مع المعنيين .هناك ثم اعداد مذكرات تتضمن شرح وضع الصناعة النفطية تمهيداً لعودة الوفد الى بغداد لاســـتئناف المفاوضات ثانية مشيرين الى انهم يأملون ان تلبي مذكراتهم طلبات الحكومة.

وبتاريخ ٢٨/ ٢/ ١٩٦١ استؤنفت المرحلة النهائية من المفاوضات وتقدمـــت الشركات بمذكراتها التي لم تتضمن سوى ابراز وجهة نظرها في عدم تلبيـــة طلبـــات الحكومة العادلة متذرعة بمعاذير واهية لا يمكن الأخذ بها نظراً لمـــا تضمنتـــه مـــن مغالطات وادعاءات لا تنطلي على المفاوض العراقي الذي صبر طويلاً بقصد التوصـــل إلى نتيجة عادلة واستخلاص حق الشعب. وبعد ان عقـــدت ثلاثـــة اجتماعـــات فـــي المفاوضات الأخيرة كان آخرها الاجتماع المنعقد مساء يوم الاربعاء الموافـــق ١١-

١٠- ١٩٦١ تبين إصرار وفد الشركات على عدم الاستجابة لمطاليب العراق العادلة وبصورة خاصة الأمور الرئيسية منها كمساهمة العراق بحصة ٢٠% مع الشركات وكزيادة العوائد للعراق من الأرباح بأكثر من ٥٠% وان الشركات ترى ان التسليم بذلك هو ضرب من المستحيلات كما ترى ان هذين المطلبين الرئيسيين ليسا من الحقوق المشروعة أي ان مشاركة العراق بالحصص مع الشركات وزيادة عوائد الأرباح التي تصيب العراق لا يمكن التسليم بها مطلقاً مع ان الشركة بذلك تخالف نصوص الاتفاقيات التي تتضمن حق العراق كما هو واضح من نص المادة الثامنة من اتفاقية سان ريمو ١٩٢٠ التي جاء فيها تحت عنوان "ما بين الرافدين" ما يلي "لقد تم الاتفاق بانه في حالة تكوين شركة نفط خاصة بالشكل المار الذكر فانه سيسمح للحكومة الوطنية أو المصالح الأخرى- إذا رغبت في ذلك- في ان تساهم بنسبة ٢٠% من المال الخاص بتلك الشركة". وقد نص على هذه المشاركة كذلك في صلب اتفاقية الامتيازات المعقودة بين العراق والشركات المعنية. وان المطلب الثاني (وهو زيادة عوائد العراق من الأرباح) أصبح قاعدة اساسية في الامتيازات التي تعقدها الشركات في جميع انحاء العالم وبالنظر لتطور الزمن ووعي الشعوب ومطالبتها بحقوقها المشروعة ولكن الشركات الاحتكارية تنكر على العراق هذا الحق أيضاً وهي ترغب ان تستمر باساليب المراوغة في مفاوضاتها وعدم التسليم بأي مطلب رئيسي مشروع للعراق الأمر الذي تسبب عنه انقطاع هذه المفاوضات وتوقفها دون التوصل إلى نتيجة مرضية.

ثالثاً- ان الحكومة العراقية تعلن بانها تتمسك بحق العراق المشروع ولا يمكنها التنازل عن هذا الحق مطلقاً وانها ازاء موقف الشركات التعسفي الذي يضر بمصلحة الشعب في الجمهورية العراقية الخالدة ترى نفسها بعد هذه المفاوضات الطويلة ملزمة باتخاذ الخطوات الشرعية الكفيلة بضمان مصلحة العراق وفقاً للقوانين دون الاضرار بمصلحة الشركات المقبولة.

٥- لقد أعلنت الثورة مراراً منذ سنة ١٩٥٨ عن حرصها على ضمان سلامة استخراج النفط وتجهيزه للاسواق التي باع فيها كما أعلنت بانها في الوقت نفسه ستعمل على حماية مصالحها القومية العليا واستمرار هذا المرفق الحيوي لمنفعة الاقتصاد الوطني والدولي معاً على أساس المنافع المتبادلة والمتكافئة مع ذوي العلاقة.

ونظراً لعدم استجابة الشركات لحق العـــراق الشـــرعي العـــادل عـــن طريـــق المفاوضات المباشرة معها ونظراً لاصرارها على التمسك ببنود جـــائرة هـــي أشـــبه بعقود اذعان فرضها الاستعمار والاستغلال على بلادنا عن طريق رجال العهد المباد.

ولهذا فان حكومة الثورة بعد مفاوضات دامت أكثر من ثـــلاث ســـنوات تـــرى نفسها ملزمة باتباع الطرق الشرعية الأخرى لحماية حق الشعب في وطنه وفي نفطه وثروته وبطريقة عادلة وبعد ان درست بدقة موضوع المناطق المشـــمولة بالامتيـــاز قررت ان تبدأ في هذه المرحلة برفع الغبن والاجحاف الذي يتضمنه هذا الموضـــــوع وقد لاحظت بانه لو سبق ان اتبعت بمقاولات الامتياز الاحكام الاعتيادية المبنية علـــى العدل والتكافؤ بالنص على التنازل عن الأراضي المشمولة بمنطقة الامتياز تدريجيـــاً خلال فترات متعاقبة فان الشركات صاحبة الامتياز بعد ان مر على امتيازاتـــها مـــدة طويلة تتراوح بين ٢٣-٣٦ سنة ما كان لها ان تحتفظ الان بغير المناطق المســـتثمرة التي يصدر منها النفط فعلاً وعليه يجب الأخذ بهذا المبدأ فهو حق شرعي للعـــراق إذ ان استمرار الشركات على الاحتفاظ بمساحات شاسعة دون ان يجري التحـــري فيـــها ودون ان يستثمر نفطها فعلاً يتضمن غبناً فاحشاً يجب ازالته وان للعراق كل الحـــق بازالته وذلك بتصحيح وضع المناطق التي للشركات ان تعمل فيها كما لو كـــانت قـــد اتبعت بشانها قواعد التنازل العادلة أي بتحديدها بالمناطق المســـــتثمرة مـــن قبلـــها والمصدرة للنفط فعلاً وهي مناطق تحتوي على احتياطي عظيم مـــــن النفـــط يؤمـــن للشركات استمرار انتاجها الحالي كما يؤمن لها النمو والتوسع في هذا الانتاج بنســـبة كبيرة جداً ولمدة طويلة. ولذلك فقد شرع هذا القانون الذي يحقق مطلباً هاماً وعـــادلاً من مطاليب ابناء الشعب في الجمهورية العراقية الخالدة فيما يتعلق بالثروة النفطيـــة دون الاضرار بمصلحة الشركات المقبولة".

وتكمن أهمية القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ في انه مكسب وجه لأول مرة فـــي تاريخ العراق ضربة إلى الاحتكارات النفطية العالمية أولاً وكذلك منح العـــراق حـــق ممارسة سيادته الوطنية على جميع اراضيه ثانياً ، وانه خطوة . جزئية نحو التـــأميم الكامل للثروة العراقية وتصفية آثار التبعية الاقتصادية ثالثاً .

واتجهت الثورة إلى تصفية الجهاز الفني الاجنبي في مصفـــى الـــدورة وهـــو المصفى الرئيس الذي يعتمد عليه في تجهيز منتجات النفط والدهون في الجمهوريـــة

العراقية والتوسع في انتاج النفط العراقي حيث اعدت التصاميم لرفع انتـــاج حقــول البصرة إلى (٢٢) مليون طن سنوياً اعتباراً من عام ١٩٦١ [١] .

وكانت الغاية من هذا القانون تجريد الشركات من جميع الأراضـــي التـــي لـــم تستخدم بعد في انتاج النفط . ويعني تنفيذه تجريد الشركات من نسبة قدرهـــا ٩٩,٥ بالمئة من حقوق التنقيب المعطاة للشركات بموجب اتفاقات النفط .

ورحبت جماهير الشعب بالقانون ووصفته بانه نصر عظيم على شركات النفط ، لانه حل مشكلة منطقة الامتياز . غير ان نقاط الخلاف الأخرى بقيت من دون حــل . وكان قاسم يحرص على ان يعلق انه ربح قضيته وقد ظهر ذلك عندما اعلن للشــعب "بأن المفاوضات قد قطعت وان القانون رقم (٨٠) أعاد إلى العراق حقوقه " [٢] .

وقد وصف ناجي طالب القانون رقم ٨٠ بانه ثورة بحد ذاته [٣] ووصفه الباحث خليل ابراهيم حسين بانه أول عمل ثوري بعد تأميم قناة السويس [٤] .

أما خبير النفط عبد اللّه الطريفي ، فقد وصفه بانه عمل وطنـــي عظيـــم ، وان الاوساط الغربية عملت على احتوائه وعدم السماح له بالانتشار [٥] . وذكرت مجلـــة المصور المصرية في (١٩ اب ١٩٦٦) انه اخطر قانون صدر في تاريخ صناعـــة النفط منذ استخراجه في العراق . أما السفير البريطاني في العراق (تريفليان) فقـــد كتب يقول : " ان قاسم لم يعمل أية خدمة لبلاده وان تلك السياسة كانت سبباً مباشــراً في ركود الانتاج وفقدان العراق الملايين من الباونات سنوياً من عوائده التي كان من الممكن الحصول عليها لو ان قاسم تعامل بشكل عقلاني مع الشركة " [٦] .

ووصفته مصادر غربية أخرى بانه صفعة شديدة ومهينـــة للشــركات واحـــد المنجزات التي لا تنكر[٧] .

---

[١] محمد كاظم علي ، المصدر السابق ص ١٢٠ .

[٢] خدوري ، المصدر السابق ص ٢٢٥ .

[٣] ناجي طالب ، مقابلة معه اجراها الدكتور علاء جاسم الحربي ، في ٣٠ / ١ / ٢٠٠١ .

[٤] خليل ابراهيم حسين ، مقابلة معه في ٣٠ / ١ / ٢٠٠١ .

[٥] ابراهيم علاوي ، البترول العراقي والتحرر الوطني ، بيروت ١٩٦٧ ، ص ٢١١ .

[6] Trevelyon , Middle East in Revolution, London , 1970 . p . 181 .

[٧] اسامة عبد الرحمن الدوري ، تطور السياسة النفطية ، ص ٢٦٦ - ٢٦٩ .

وقد دافع راديو لندن والصحافة البريطانية عن الشركات بعد صـــدور القـــانون وتوقعت الفاينانشيل تايمز Financial Times ان الشركات قـــد تلجـــأ إلـــى حمايـــة مصالحها إذا ما عهدت الحكومة العراقية إلى شركات أخرى باستغلال المناطق التـــي استولت عليها الحكومة العراقية ، منها مقاضاة تلك الشركات وقالت التـــايمز : " ان القانون من اعنف الضربات التي وجهت إلى الشركات " وحـــاولت تشـــويه موقـــف العراق ونكرت ان التشريع حلقة من عملية وطنية مستمرة . وقال راديو موســـكو ان القانون جاء رداً على تعسف الشركات وانه يستجيب للمصلحة الوطنية العراقيـــة وان الأحداث برهنت ان العراقيين يستطيعون تطوير صناعتهم بأنفسهم[1].

الأحزاب السياسية ونظام الحكم

شهد عام ١٩٦١ ، نشاطاً واضحاً للاحزاب السياسية باتجاه الدعـــوة لانـــهاء مرحلة الانتقال وانسحاب العسكريين من السلطة لتحل بدلهم حكومة مدنيـــة ائتلافيـــة تضم ممثلين من الأحزاب السياسية حسبما كان متفقاً عليه قبل الثورة .

كما نشطت الأحزاب من جانبها في المطالبة بانهاء الاحكام العرفية واقامة نظام ديمقراطي والدعوة لبعث الحياة الحزبية والحريات العامة واقامة مؤسسات ديمقراطية واعلان الدستور الدائم للجمهورية العراقية[2].

وقد أخذت تلك الدعوات اتجاهات مختلفة كالكتابة فـــي الصحـــف أو النشـــرات الخاصة للأحزاب ، ووصلت في بعض الأحيان إلى المجـــاهرة بمعارضـــة الســـلطة. ويعزى ذلك إلى ادراك هذه الأحزاب حقيقة النظام واستمرار انحراف القائمين عليـــه عن أهداف ثورة ١٤ تموز وابتعاده عن النهج القومي وتماديه في مســـاندة القـــوى الشيوعية والشعوبية وخاصة بعد حركة الموصل القومية فـــي آذار ١٩٥٩ واعـــدام الضباط القوميين في ايلول ١٩٥٩ .

---

[1] جريدة الثورة في ١٥ كانون الأول ١٩٦١ .

[2] انظر المقالات الافتتاحية التي كتبت في جريدة الأهالي في شباط وآذار ١٩٦١ ؛ نضال البعـــث ، جـ ٧ .

وعن موضوع نقل السلطة إلى المدنيين وعودة البلاد إلى الوضع الطبيعي وموقف السلطة من ذلك ندرج في أدناه نص التقرير الذي كتبته مديرية الأمن في ٣/ ٦ / ١٩٦١ .

الجمهورية العراقية ١٩٦١ — العدد / ٣٩١
وزارة الداخلية — التاريخ ٣ / ٦ / ١٩٦١
مديرية الأمن العامة

تقرير خاص

الموضوع / الرأي العام

لقد دار حديث جدي على مستوى عال من الصراحة بين كبار المحامين العاملين في حقل السياسة العامة والذين سبق لهم العمل في الميادين الحزبية في العراق ممن لهم قصب السبق فيها وقد تميز هذا الحديث بطابع الصداقة والاخوة بسبب ارتباط الحاضرين بها على الرغم من بعد وجهات النظر واختلافها بينهم ويتلخص هذا الحديث بالاسئلة الآتية والاجابة عليها :-

١ - السؤال الأول

لقد ولدت الثورة المباركة وصار لهيبها ينير الطريق لابناء الشعب في كل مكان وقد استمر هذا اللهيب يندفع إلى الأمام لقيم الحياة في هذه البلاد إلا اننا شاهدنا أن بعض الأحزاب وفي طليعتهم الحزب الوطني الديمقراطي والحزب الشيوعي وحزب البعث العربي الاشتراكي وحزب الاستقلال أخذت تحاول اقناع الشعب بأنهم اشد حفاظاً وحرصاً على مصالحه فيما إذا اطلقت يدهم لقيادة الثورة وانتزاع السلطة من قادتها ولو فرضنا جدلا أن قدر لهم الاستيلاء على السلطة لا سامح اللّه فماذا تتصورون النتيجة الحتمية لذلك .

الجواب

الواقع اننا في بداية الثورة ما كنا نعرف شيئاً عن اهدافها وما كنا نعرف شيئاً عن حقيقتها ولا عن حقيقة مفجرها ولكن كلما عرفناه في حينه هو وجود التناقض الكبير بين تفكير قادتها أو المنسوبين إليها أو المتطفلين عليها حيث وجدنا زعامات متنافرة مبعثرة هنا وهناك وكنا لا ندري كيف يمكن الجمع بين هذه الزعامات المتناثرة التي أدت إلى طمس وجه الثورة المشرق وتشويه حقيقة اهدافها الواضحة سواء كان ذلك في سياستها الداخلية أم في سياستها الخارجية .

أضف إلى كل ذلك فإن بعض الزعماء المتطفلين على الثورة سواء كانوا من الضباط أو من الأحزاب الأخرى قد احجموا عن تأييدهم لها على الرغم من أنهم ابعد الناس عنها ولكن حين علمنا بأن الثورة المباركة تخضع إلى إرادة الزعيم عبد الكريم قاسم الذي يقبض على مصالح ابناء الشعب بيد من حديد وحين علمنا بشخصية مفجرها وقائدها ادركنا بعد ذلك أن الأسباب التي حملت إلى احجام هؤلاء الساسة من ادعياء الزعامات الفارغة كانت لا تخرج عن نطاق المصالح الشخصية وكان كامل الجادرجي خير مثال على ذلك . إذ أن هذا الرجل كان يرى في نفسه زعيماً ما بعده زعيم وقائداً ما بعده قائد وكان طبيعياً أن لا يؤمن بهذه الثورة ولا يؤمن بمفجرها الزعيم عبد الكريم قاسم وشأنه في ذلك شأن اولئك الآخرين من قادة الأحزاب والهيئات الأخرى ولهذا فقد بادر منذ اللحظة الأولى إلى خلق المتاعب والعراقيل بوجه الثورة وبوجه مفجرها بالذات إلا إنه فشل كما فشل غيره وظل وجهه مسوداً كوجوه الآخرين الطامعين منهم وغير الطامعين إلى ابد الابدين وذلك بفضل دهاء الزعيم وحكمته وعبقريته الفذة التي عرت هذا الرجل وامثاله من الرجال ادعياء الزعامات السياسية الفارغة المقنعة بلباس الوطنية الفضفاض .

٢ - السؤال الثاني

إذن ماذا يقال عن كامل الجادرجي أو غيره من هؤلاء الدجالين اصحاب هذه الزعامات السياسية الفارغة في الاوساط الشعبية بالوقت الحاضر ؟ .

الجواب

اننا قد عرفنا كامل الجادرجي قبل الثورة المباركة كما عرفنا غيره يوم كنا نعمل واياهم في الحقل الوطني نقارع الاستعمار ونتحدى جبروت نوري السعيد وكان خلاصة ما عرفناه عنه ما يأتي:-

إنه رجل مراوغ وخداع يعمل لمصالحه الخاصة ويفرض زعامته الفارغة على ابناء الشعب مستغلاً المناسبات الوطنية في ذلك الوقت وكان يتكلم أكثر مما يعمل وهو فوق هذا وذاك يحب شخصيته حبا جماً ويتبجح باخلاقه ومواهبه وقد ظهر لنا جليا حين وجدناه يعمل من أجل نصرة الشيوعيين وتقوية مركزهم في الحزب بحيث اضطر أكثر المخلصين العاملين في الحزب أن يتخلوا عنه وينسحبوا منه ولكن ما كان في مقدروهم ايضاح ذلك وكان قولهم في هذا الصدد مردوداً في حينه إذ أن الرأي العام العراقي كان لا يتقبل ذلك .

ولكن الثورة المباركة قد عرت هذا الرجل تعرية تامة كما عــرت غــيره مــن الرجال الآخرين فكشفت القناع عن وجهه الاسود وعن نفسيته الخبيثة ويصح لنا بعد ذلك أن نقول عنه بأن المومأ إليه أصبح رجلا تافهاً تماماً كغيره من توافــه الرجــال ولربما هذا اللفظ أكثر انطباقاً عليه من الالفاظ الأخرى فهو لا يحتاج إلى أي دليــل أو برهان ولو قدر لهذا الرجل التافه لا سامح اللّه أن يستولي على السلطة لكان الوضــع غير ما كان عليه الآن وكان الويل كل الويل لهذا البلد الامين والى اهله الكرام .

٣ - السؤال الثالث

هل كان من المعقول جداً أن تسلم السلطة أولاً إلى كامل الجادرجي والى امثالــه من زعماء الأحزاب المخضرمين منهم وغير المخضرميــن ويعــود رجــال الثــورة الاشاوس إلى ثكناتهم وإذا كان الأمر كذلك فكيف يمكن حمايتهم وكيف يمكن ضمـــان حريتهم وهم اولئك الابطال الذين فجروا ثورة تموز الكبرى وعلـــى رأســهم البطــل العملاق عبد الكريم قاسم .

الجواب

الواقع إنه سؤال غريب لا يمكن الاجابة عليه بسهولة وبساطة وبصراحـــة إلا في جو من الصداقة والكتمان ولا شك فإن الزعماء الذين تم تعيينهم سوف يحتكــرون السلطة لأنفسهم وسوف يستأثرون بها كما أنهم سوف يقومون بتحوير هذه الثـــورة تحويراً تاماً بحيث تنسجم مع مصالحهم الشخصية ومنافعهم الذاتية وعند ذاك ســوف تنطمس معالم هذه الثورة المجيدة وتمحى اثارهـــا وكــان لابــد لــهؤلاء الساســة المخضرمين في سبيل الاستئثار بالحكم أن يحاولوا فرض الرقابة على رجال الثـــورة وقادتها الكرماء وإن يحاولوا القضاء عليهم أو التخلص منهم في النهاية ونتيجة لهذا الوضع سوف يحتدم الصراع بين طبقتين طبقة وطنية ثائرة وطبقة رجعية وحزبيـــة مستأثرة ولربما كان يؤدي هذا الصراع إلى ثورة جديدة تقوم على قلع الحكـــم مــن جديد والقضاء على هذه الطبقة المستأثرة وذلك لحماية الشعب وحماية الثــورة مــن جديد ولربما يفلت زمام الأمر من كلا الطبقتين.

ولكن كل هذه الاحتمالات كانت تدور في خلد مفجر الثورة الزعيم المنقذ عبـــد الكريم قاسم وقد عرف بعبقريته وحكمته ودهائه ومهارته كل شيء وينهي كل شــيء من دون الاضرار بالمصلحة العامة ونحن والحمد للّه نعيش الآن في ظل الثورة وفــي ظل الطمأنينة والسلام وفي بحبوحة من العيش الرغيد .

٤ - السؤال الرابع

ما هو مركز الأحزاب المعارضة الأخرى وما هي مقدار قوتها وتأثيرها على الرأي العام سواء كانت منفردة أو مجتمعة أو متحدة في جبهة واحدة ؟

الجواب

الواقع أن العراق يجتاز مرحلة كبيرة من مراحل التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي وقد ادرك الشعب عموماً بهذه المراحل البناءة وقد تبين له مقدار حوص مفجر الثورة على مصالحه وعلى استقلال بلاده في الدرجة الأولى وصار في مقدور كل فرد من أفراد الشعب بما فيهم رجل الشارع أن يتلمس هذا التقدم والازدهار وإن يشعر بالرفاه والسعادة وصار من الصعب في مكان أن يثق هذا الشعب بزعيم آخر غير زعيمه عبد الكريم قاسم وقائدا غير قائده عبد الكريم قاسم ونظرتهم إلى الأحزاب أصبحت نظرة احتقار واستهزاء . لا يرجون منهم خيراً ولكن عرفوا أيضاً ما حققته هذه الأحزاب لهم هو الدس والتفرقة وشق الصفوف على حسابهم وهم الآن يتطلعون بعين الحب والوفاء إلى جمهوريتهم والى زعيمهم الامين عبد الكريم قاسم .

يرجى التفضل بالاطلاع .

العقيد

عبد المجيد جليل

مدير الأمن العام

العراق وجنوب افريقيا

صرح الأستاذ هاشم جواد وزير خارجية الجمهورية العراقية أن حكومة الجمهورية العراقية لن تعترف بحكومة اتحاد جنوب افريقيا بعد أن اعلن النظام الجمهوري في الاتحاد المنكور كما إنها لم تعترف بالحكومات السابقة لاتحاد جنوب افريقيا من قبل .

وقال سيادته ردا على سؤال لوكالة الانباء العراقية بشأن موقف الجمهورية العراقية من النظام الجديد في اتحاد جنوب افريقيا ، إن السبب الرئيس لعدم اعترافنا باتحاد جنوب افريقيا هو اصرارها على اتباع سياسة التمييز العنصري كجزء من سياستها العدوانية ضد سكان البلاد الاصليين . واضاف أن حكومة الجمهورية

العراقية التي استنكرت المجازر الرهيبة التي نظمتها حكومة اتحاد جنوب افريقيا ضد ابناء الشعب من الملونين ترى في أساليب الحكومة المذكورة تحديا لابسط مبادئ حقوق الإنسان علاوة على تحديها للرأي العام العالمي.

وقال السيد هاشم جواد أن حكومة الجمهورية العراقية وهي التي اختطت لنفسها طريق الحرية والمساواة والتآخي بين كافة القوميات بعد ثورة ١٤ تموز التي قادها الزعيم عبد الكريم قاسم انما تشجب اسلوب الحكم في اتحاد جنوب افريقيا المنافي للإنسانية والديمقراطية وتكرر اعلانها لموقفها إلى جانب ابناء الشعب الملونين في اتحاد جنوب افريقيا المضطهدين المكافحين بصبر وجلد في سبيل حريتهم .

واختتم السيد هاشم جواد تصريحه لوكالة الانباء العراقية فأعرب عن ثقته أن ابناء اتحاد جنوب افريقيا من الملونين سيكون النصر حليفهم في النهاية وسينالون حريتهم كما نالها ابناء شعوب أخرى في شتى انحاء العالم [١] .

قانون اعمار
مساجد مديرية الأوقاف العامة

صادق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ الثامن من شهر مايس ١٩٦١ على القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦١ ، الخاص باعمار مساجد مديرية الاوقاف العامة، وفيما يأتي نص القانون .

باسم الشعب

مجلس السيادة

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ، وبناء على ما عرضه الوزير المسؤول (رئيس الوزراء) ووافق عليه مجلس الوزراء صدق القانون الآتي :-

المادة الأولى – تخصص خمس مئة الف دينار لإعادة بناء المساجد المضبوطة الخربة ، التي تقرر مديرية الاوقاف العامة تجديدها بتصديق الوزير المسؤول (رئيس الوزراء) .

---

[١] جريدة الثورة ، في ٤ / ٦ / ١٩٦١ .

المادة الثانية – يكون هذا المبلغ قرضاً لمديرية الاوقاف العامة من الامانات الثابتة المتكونة من بدلات استملاك الاوقاف المضبوطة وبدلات استبدالها ، من غير " فائدة " يسترد من فضلة الواردات .

المادة الثالثة – ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الرابعة – على الوزير المسؤول (رئيس الوزراء) تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم الثالث والعشرين من شهر ذي القعدة سنة ١٣٨٠ المصادف لليوم الثامن من شهر مايس ١٩٦١ .

وجاء في الأسباب الموجبة لتشريع هذا القانون ما يأتي :-

ورثت الجمهورية العراقية من العهد الملكي المباد تركة ثقيلة من الخراب الذي شمل مرافق البلاد عامة ، والمساجد خاصة .

وقد جهدت مديرية الاوقاف العامة – منذ انبثاق الجمهورية في ١٤ تموز ١٩٥٨ – في اصلاح مساجدها وصيانتها وتجديدها ، فأنفقت عليها خلال ثلاثين شهراً (٣٣٥,٠٠٠) الف دينار ، وهو كل ما استطاعت توفيره من الاموال لانفاقه في سبيل هذه الغاية النبيلة .

ولما كانت المساجد الخربة التي ينبغي تجديدها لاظهارها بالمظهر اللائق بها كبيرة العدد ، وليس في صندوق الاوقاف وفر يمكن من ذلك فقد لزم أن تستعرض مديرية الاوقاف العامة من اماناتها الثابتة المتكونة من بدلات استملاك الاوقاف المضبوطة وبدلات استبدالها أكبر مبلغ ميسور ليتسنى لها الاستمرار في النهج الذي اختطته لتعمير بيوت الله[1].

استقالة فؤاد عارف

كان فؤاد عارف قد عُين وزيراً للدولة. وبعد اعفاء وزير الزراعة هديب الحاج حمود من منصبه أنيطت الوزارة (الزراعة) وكالة بوزير الشؤون الاجتماعية عبد الوهاب الأمين وبعد اعفاء عبد الوهاب الامين من منصبه بتاريخ ٢١ تشرين الأول ١٩٦٠ أسندت وزارة الزراعة وكالة إلى فؤاد عارف اضافة لمنصبه وزيراً للدولة. وكان مقرباً عند عبد الكريم قاسم وموضع ثقته يستشيره ويأخذ برأيه في كل ما

---

[1] القوانين والانظمة ، المصدر السابق ، ص ١٩٢ – ١٩٣ .

يتعلق بالشؤون الكردية. وعرف عن عارف معارضته للشيوعيين ومحاكمات المهداوي ومحاولات عبد الكريم قاسم احداث التفرقة بين العشائر الكردية ولكن بعد اندلاع الحركة الكردية وجد ان عبد الكريم قاسم قد أخذ يتغير عليه ويحاذر من طرح الأمور المتعلقة بالقضية الكردية بحضوره ويشكك به لالتقائه بالوفود الكردية بصفته وكيلاً لوزير الزراعة حتى ان عبد الكريم قاسم خاطبه في احدى المرات قائلاً

"لقد أنهيت الشيخ محمد العريبي في الجنوب والآن جاء دور انهاء الشيوخ والاغوات في الشمال" وأخذ عبد الكريم قاسم يقرب بعض رؤساء العشائر ليضرب بهم العشائر الأخرى المعارضة لحكمه ولقانون الاصلاح الزراعي ثم جاء اتهام عبد الكريم قاسم للحركة الكردية بأنها مدعومة من بريطانيا والولايات المتحدة لتزيد التباعد بين رئيس الوزراء ووزيره خاصة بعد ان اطلع عبد الكريم قاسم على تقارير تفيد ان الوزير يجتمع مع ابراهيم احمد وغيره من اعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني الأمر الذي دفع الوزير لتقديم استقالته من منصبيه فأسندت وزارة الزراعة في ١٤ مايس ١٩٦١ إلى عادل جلال.

وعن استقالته يذكر فؤاد عارف

"قررت الاستقالة عن قناعة تامة كتبت كتاباً شديد اللهجة وأذكر ان السيد ميرحاج رحمه الله جاءني وحدثني بلهجة معاتبة قائلاً بأن أخوتي الكرد تهدم دورهم على رؤوسهم وأنا جالس هنا لا أحرك ساكناً فأطلعته على طلب استقالتي فنهض وقبلني ثم زارني السيد حسن رفعت الذي كان وزيراً للاسكان وأعلمته بقراري في الاستقالة فأبدى بدوره رغبته في الاستقالة وقال اريد ان استقيل معك فقلت تفضل ضع توقيعك إلى جانب توقيعي على هذه الاستقالة فقرأ نص استقالتي ورفض التوقيع في أول الأمر بحجة إنها شديدة اللهجة قلت طيب اذهب واكتب أي نص تختاره أنت للاستقالة وسأوقع أنا عليه معك وفعلاً كتب نصاً آخر ووقعت عليه معه دون ان اقرأ ما كتب إذ اكتفيت ان يكون النص نص استقالة. وأخذت الطلب وذهبت إلى مقر عبد الكريم قاسم في وزارة الدفاع وكنت منفعلاً وهناك أخبرني المكتب الخارجي للزعيم انه غير موجود. وكان المكتب في غرفة تؤدي إلى غرفته وكان حسن رفعت معي وقد تأخرنا كثيراً وقال هيا نذهب ثم نعود فأبيت وبقيت في مكاني حتى اضطر عبد الكريم قاسم إلى الخروج من غرفته وقبلني وجلس في جانبي وقال ماذا علي ان افعل؟ قلت لن أكلمك في شيء ولا شيء عندي لأحدثك عنه... قرأ عبد الكريم قاسم

الاستقالة وقال هل هي مقترحات حتى تحمل أكثر من توقيع؟ هل هي مذكـرة؟ قلت طيب اشطب اسم حسن رفعت واعتبرها استقالتي الشخصية وليقدم حسن رفعت استقالته فيما بعد

حاول عبد الكريم قاسم ان يثنيني عن رغبتي في الاستقالة فكنت مصراً وغادرته إلى البيت ولم اذهب إلى الوزارة في اليوم التالي وفوجئت بإرسال وكيل الوزارة بعض الاوراق الخاصة بالوزارة للتوقيع عليها وفهمت فيما بعد ان عبد الكريم قاسم كان قد أمر بذلك واخبر الوكيل من طريق مكتبه بأني مصاب بوعكة ويمكن ان أرى اعمال الوزارة في البيت بضعة ايام على أمل من عبد الكريم قاسم ان أغير رأيي ولكني واصلت اصراري من دون تردد على ان استقيل... واتصل بي عبد الكريم قاسم وطلب مني زيارته فامتنعت وطلب ان يزورني هو بنفسه في داري قلت لن افتح لك الباب ما لم توافق على الاستقالة فوافق ثم زرته ودعاني إلى الغداء وكان آخر جلسة يشوبها الصمت وعنوان النهاية بيني وبينه بعد صداقة امتدت ثلاثين عاماً فقد كنا اصدقاء دراسة وهكذا كانت قصة استقالتي ولكن حسن رفعت لم يستقل"[1] ولم نعثر على نص استقالة فؤاد عارف.

وقال الاستاذ فؤاد عارف أيضاً انه نصح عبد الكريم قاسم بعدم التسرع بمعالجة الموقف عسكرياً مع الكرد لأن كل ما يصل من اخبار عن تمرد الكرد ليس صحيحاً. وقد أكد ذلك مدير الامن العام عبد المجيد جليل. إلا ان عبد الكريم قاسم لم يصدق ذلك وقال له (أنت نائم ورجليك في الشمس). كما ان متصرف اربيل علاء الدين محمود أكد عدم وجود تمرد وعصيان وقد اقترح وزير الصحة محمد الشواف على عبد الكريم قاسم ان يذهب هو- الشواف- وعدد من الوزراء إلى الشمال لمعرفة الحقيقة. إلا ان قاسم رفض. فقد كان يستمع إلى ما تقوله له بطانة السوء التي كانت محيطة به وبخاصة الشيوعيين الذين كان يكرههم الملا مصطفى البارزاني.

لقد كان قاسم يكره كل شخص صاحب نفوذ ومحترم. وهذا هو الذي دفعه لمحاربة البارزاني، لأنه يريد ان يبقى وحده الرجل المتنفذ في البلاد. فقد قال لي انه قضى على الاقطاع في الجنوب وسيقضي عليه في الشمال. مع العلم ان عائلة

---

[1] مذكرات فؤاد عارف ص٢٥٢.

البارزاني لم تكن تملك الأراضي كما هو الحال بالنسبة لشيوخ الجنوب. وان ولاء الكرد للبارزاني ليس كولاء الفلاح في الجنوب لشيخ عشيرته.

لقد كان عبد الكريم قاسم في بداية الثورة انساناً طيباً ورحوماً ورائعاً. لكنه بدأ يتغير بمرور الزمن. ولم يعد يستمع لنصيحة أحد. وقد قلت له أنا وزير في وزارتك التي اريد لها النجاح في سياستها. كما اني زميلك في الكلية العسكرية وليس من المعقول ان لا اقدم لك النصيحة الجيدة. وان الرسول محمد (ص) له صحابة أما أنت فلم يعد لك أصحاب وقد قال ذات يوم ان عدم موته بعد محاولة الاغتيال بالرغم من كثرة الرصاص الذي اصاب جسمه، فإن هذا يعني انه صاحب رسالة. ولابد ان ينجزها ويبدو انه تصور ان ما يقوم به من اعمال يأتيه عن طريق وحي. كل هذا دفعني للاستقالة[1].

قانون تملك الاجنبي العقار في العراق

صادق مجلس الوزراء في الحادي والثلاثين من شهر ايار ١٩٦١ على القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦١ والخاص بتملك الاجنبي العقار في العراق . وقد تضمن القانون ، عشرين مادة ، جاء في الأولى ما يأتي : يعامل الاجنبي في حق الملكية وفي المعاملات التصرفية التي ترد على العقار بما يعامل به العراقي في بلد ذلك الاجنبي وفقاً لقاعدة المقابلة بالمثل فلا يجوز أن يملك من العقار في العراق إلا ما يجوز أن يملكه العراقي في ذلك البلد من حيث النوع والمساحة والموقع والاستعمال ووفقاً لما نص عليه في هذا القانون ، وتضع وزارة العدل تعليمات بقواعد المقابلة بالمثل . أما المادة الثانية فقد خولت مجلس الوزراء صلاحية أن يقيد حق الاجنبي في ملكية العقار الواقع في العراق طبقاً لاحكام هذا القانون بناء على ظروف طارئة أو بناءً على مقتضيات المصلحة العامة أو المعاملة بالمثل وله في سبيل ذلك وقف تسجيل العقار باسم الاجنبي مدة قيام السبب الذي دعا إلى ذلك .

وجاء في الأسباب الموجبة لصدور هذا القانون :

قضت المادة (١٥١) من نظام الطابو رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٩ على إنه لا يسجل العقار أو أي حق مرتب عليه في الطابو باسم الاجنبي إلا بالاستناد إلى نص في

---

[1] مقابلة مع الاستاذ فؤاد عارف أجراها الدكتور علاء جاسم محمد الحربي في ١٥/ ١١/ ٢٠٠٤.

قانون أو معاهدة مصدقة بقانون ، وحيث أن موضوع تملك الاجنبي العقار في العراق لم ينظمه قانون خاص ، فقد أصبح من الضروري إصدار تشريع ينظم الأمور المتعلقة بتملك الاجنبي العقار في العراق وما يرد عليه من معاملات تصرفية وتأمينا لذلك اعدت هذه اللائحة [١] .

الدعوة لاستعادة الكويت

تشير الدلائل التاريخية والطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية والسياسية إلى أن الكويت يشكل مسارها التاريخي جزءاً من تاريخ العراق ، منذ ظهور أول نشاط للانسان العراقي القديم. وهذا الارتباط أوضحته بالدليل القاطع الذي لا يقبل النقاش والجدل التنقيبات الاثرية والوثائق العربية والاجنبية [٢] .

ويذكر أن الكويت كانت قضاء خلال مدة الحكم العثماني يحكمها قائم مقام كان يخضع لوالي البصرة حتى عام ١٩١٤ عندما باشرت القوات البريطانية عملياتها الحربية لاحتلال العراق . ويؤكد المؤرخ البريطاني لوريمر تابعية الكويت للبصرة بقوله : " وفي عام ١٧٧٥ كان ينظر إلى الكويت على إنها تابعة للبصرة . . كانت الكويت مرفأ آمنا يمكن فيه نزول المواطنين الاتراك والعرب..."[٣].

وقد قامت القوى الاجنبية وفي مقدمتها بريطانيا بدور واضح في فصل الكويت عن العراق عبر العديد من محاولات التآمر مع شيوخ المنطقة كان من ابرزها اتفاقية الحماية البريطانية عام ١٨٩٩ التي ابرمتها بريطانيا سراً مع مبارك الصباح ، والتي الزم فيها نفسه واولاده من بعده بالتزامات تضمنت تنازلاً من حقوق لا يملكها هو نفسه ، كحق استقبال ممثلي الدول الاجنبية أو التصرف باقليم الكويت دون موافقة سابقة من السلطات البريطانية. وعلى الرغم من هذا الاتفاق السري فقد ظل شيخ الكويت على ولائه المعلن للدولة العثمانية وعلى ارتباطه الرسمي بوالي البصرة [٤] .

---

[١] مجموعة القوانين ، المصدر السابق ، ص ٢١٦ - ٢٢٠ ؛ الوقائع العراقية ، العدد ٥٣٨ في ١٥ / ٦ / ١٩٦١ .

[٢] . جعفر عباس حميدي وآخرون ، كويت العراق ، النضال في سبيل الوحدة ، بغداد ١٩٩٠ ، ص١٣٧.

[٣] ح ، ح لوريمر ، دليل الخليج ، القسم التاريخي ، جـ ٣ ، ص ١٥٠٤ .

[٤] . حميدي ، المصدر السابق ، ص ١٥١ .

ومهما يكن من أمر فإن الرابطة الوثيقة بين الشعب في العراق والكويت ومصالحهما المشتركة تشير طبعاً إلى انهما قد يحققان فوائد متبادلة في حالة اتحادهما . فقبل اكتشاف النفط في الكويت أوعزت بعض الشخصيات الكويتية للملك غازي (١٩٣٣ - ١٩٣٩) بالمطالبة بوحدة البلدين في بيانات عامة ، وحاول الملك اثارة الكويتيين على حاكمهم بواسطة محطة الاذاعة التي أسسها في قصر الزهور. وفي شباط سنة ١٩٥٨ حين انشيء الاتحاد العربي بين العراق والاردن دعا نوري السعيد شيخ الكويت إلى الانضمام إلى الاتحاد دون اكراه ودون أن يحدث ذلك تغييراً في شؤون الكويت الداخلية أو الخارجية . . وقد استندت مطالبة العراق إلى الحدود المشتركة بين البلدين من جهة ، والى أسباب اقتصادية من جهة أخرى [١] .

بعد قيام ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ ، كتب شيخ الكويت [٢] في ٢٥ / ٨ / ١٩٥٨ إلى رئيس وزراء العراق (عبد الكريم قاسم) كتاباً يشرح فيه، بعض ما تلاقيه الكويت من مصاعب فيما يتعلق باستيرادها المواد الغذائية من شقيقتها العراق. . . وعن القيود التي فرضت على تنقل الكويتيين إلى العراق . . الخ : فأجابه رئيس الوزراء بكتابه المرقم ٤٢٢٦ والمؤرخ في ٧ ايلول ١٩٥٨ بما يلي :

حضرة صاحب السمو الشيخ عبد اللّه السالم الصباح

" حاكم الكويت حفظه اللّه "

بعد السلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته .

تسلمت كتابكم الكريم فأشكر لسموكم العواطف الأخوية الطيبة التي اعربتم عنها نحو العراق .

أود أن انهي إلى سموكم ببالغ السرور أن التعليمات قد صدرت إلى الجهات العراقية المختصة لاطلاق حرية النقل والتنقل بين بلدينا والسماح بتصدير المواد الغذائية مما يكفل لاخواننا في الكويت سد احتياجاتهم من هذه المواد.

---

[١] مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ص٢٢٨ .

[٢] اشرنا في الجزء الأول من الكتاب إلى زيارة أمير الكويت للعراق في ٢٥ تشرين الأول ١٩٥٨ .

وقد اثير موضوع الحدود مرة أخرى في اواخر عام ١٩٥٨ ، إذ كتبت وزارة الداخلية في ١٠ / ١٢ / ١٩٥٨ إلى رئاسة ديوان مجلس الوزراء والى وزارة الدفاع والوزارات الأخرى ، اشارت فيه أن اللجنة الوزارية التي سبق أن الفها مجلس الوزراء في عام ١٩٥٣ ، واقترحت الوزارة ضرورة قيام اللجنة المذكورة أو لجنة مماثلة بدراسة موضوع تثبيت الحدود العراقية – الكويتية ، وأيدت وزارة الاقتصاد الاقتراح ، وبعد عرضه على مجلس الوزراء قرر في ٢٣ / ١٢ / ١٩٥٨ "تشكيل لجنة داخل العراق لدراسة القضية والنظر في تعديل الحدود ، على أن تتألف اللجنة من وزارات الخارجية والمالية والمواصلات والاشغال ، ثم مفاتحة الكويت للدخول في مفاوضته حول ذلك "[1].

وعلى الرغم من تأليف اللجنة المذكورة ، ولجنة أخرى لايجاد سبل التعاون مع الكويت فلم يتم التوصل إلى نتيجة.

وتجدر الاشارة إلى أن وفداً تجارياً كويتياً كان قد وصل بغداد اواخر شهر مايس ١٩٦١ اجرى اتصالات لبحث العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين. وقد بدأت المفاوضات من الأول من حزيران من العام المذكور ، واجتمع مع الوفد العراقي للمرة الثانية في ديوان وزارة الخارجية.

وقد أصدرت الجهات العراقية المختصة امراً نفذ ابتداءً من الأول من حزيران ١٩٦١ باستثناء ابناء الكويت الذين يدخلون الجمهورية العراقية ولا يقضون فيها أكثر من (١٥) يوماً من تسجيل وصولهم ويكتفي بتأشير الجوازات من سلطات الجوازات في كل من صفوان والمعقل والبصرة والرطبة والمطار الدولي والمعروف ان السلطات المختصة كانت قد استثنت في السابق الكويتيين من سمات الدخول إلى العراق[2]

واستمر الوضع كما هو عليه حتى الغاء الحماية البريطانية على الكويت في ١٩ حزيران ١٩٦١ ، الذي جاء بصورة تبادل كتب بين شيخ الكويت والمقيم البريطاني في الكويت والذي تم بموجبه الغاء اتفاقية ٢٣ كانون الثاني ١٨٩٩ ، وفي أدناه نص الكتابين :

---

[1] الحدود العراقية – الكويتية ، سري ، كتب هذا التقرير في آذار ١٩٦٥ واعيدت كتابته بتوسع في شباط ١٩٦٦ ، ص٢٦.

[2] جريدة الثورة العراقية العدد ٦١٥ في ٢/ ٦/ ١٩٦١.

" يا صاحب السمو "

لي الشرف أن اشير إلى المباحثات التي جرت مؤخراً بين سموكم وبين سلفي نيابة عن حكومة صاحبة الجلالة في المملكة المتحدة بشأن الرغبة في تطوير العلاقات بين حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وبين دولة الكويت وذلك للأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن حكومة سموكم تتحمل وحدها جميع مسؤوليات تسيير شؤون الكويت الداخلية والخارجية .

فقد تم الوصول خلال هذه المباحثات إلى النتائج التالية :-

(أ) تلغى اتفاقية ٢٣ جنيوري (كانون الثاني) ١٨٩٩ لكونها تتنافى مع سيادة واستقلال الكويت .

(ب) تستمر العلاقات بين البلدين مسيرة بروح الصداقة الوثيقة .

(جـ) عندما يكون ذلك مناسباً فإن الحكومتين ستتشاوران مع بعضهما في الأمور التي تهم الطرفين .

(د) لا شيء في هذه النتائج سيؤثر على استعداد حكومة صاحبة الجلالة في مساعدة حكومة الكويت إذا طلبت حكومة الكويت مثل هذه المساعدة . فإذا كان ما سبق ذكره يمثل تمثيلاً صحيحاً النتائج التي تم الوصول إليها بين سموكم والسير جورج مدلتن ، فلي الشرف أن اقترح بناء على تعليمات من سكرتير الدولة الرئيسي للشؤون الخارجية لصاحبة الجلالة أن تعتبر هذه المذكرة وجواب سموكم بالموافقة عليها انهما يشكلان معاً اتفاقية بين المملكة المتحدة والكويت بهذا الموضوع وتظل هذه الاتفاقية سارية المفعول ما لم يشعر أحد الطرفين الطرف الآخر برغبته في انهائها باخطار يسبق هذا الالغاء بثلاث سنوات على الاقل وتعتبر اتفاقية ٢٣ جنيوري ١٨٩٩ ملغاة من تاريخ هذا اليوم .

وكان جواب حاكم الكويت على كتاب المقيم البريطاني كما يلي :-

بعد السلام والتحية .

لي الشرف أن اشير إلى مذكرة فخامتكم المؤرخة بتاريخ اليوم والتي تنص على ما يلي:-

" نص المذكرة "

اؤكد أن مذكرة فخامتكم تمثل تمثيلاً صحيحاً النتائج التي تم الوصول إليها بيني وبين سير جورج مدلتن واوافق على أن تعتبر مذكرة فخامتكم ، وجوابي عليها اتهما يشكلان معاً اتفاقية بين الكويت والمملكة المتحدة بهذا الموضوع .

عبد اللّه السالم الصباح

في ٦محرم١٣٨١/١٩جون (حزيران) ١٩٦١[١]

وفي ٢٠ حزيران ١٩٦١ أرسل عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة البرقية التالية إلى الشيخ عبد اللّه السالم الصباح شيخ الكويت بمناسبة الغاء معاهدة ١٨٩٩ .

" سيادة الاخ الشيخ الجليل عبد اللّه السالم الصباح - الكويت

علمت بسرور بأن الانكليز قد اعترفوا في يوم ١٩ / ٦ / ١٩٦١ بالغاء الاتفاقية المزورة غير الشرعية وغير المعترف بها دولياً والتي سموها اتفاقية ١٨٩٩ بعد أن عقدوها بالباطل مع الشيخ مبارك الصباح قائم مقام الكويت التابع لولاية البصرة دون علم اخوته في الكويت ودون علم السلطات الشرعية في العراق آنذاك ، وقد سبق للشيخ حمود أن رفض التوقيع عليها أو تنفيذها الأمر الذي اضطر الانكليز على تهيئة شهود الزور من عملائهم بالتصديق على توقيعها وفعلاً فقد وقع البريطاني ويكهام هور الرئيس في خدمة الطبابة الهندية مع العميل الممثل البريطاني في البحرين أغا محمد رحيم بصفتهما شاهدين على صحة توقيع شيخ الكويت الجليل.

فالحمد للّه الذي وحده ينقذ العالم من التبعية والاستعمار ومن جريمة الكفر بحق العرب والمسلمين وبحق الوطن وبحق اخوانكم في العراق وليكن ذلك درساً لاخواننا العرب في كل مكان وحذار من دسائس الانكليز المستعمرين ومكائدهم لتفرقة الصفوف داخل الوطن وبين الاشقاء ليضمنوا بقاءهم من وراء الستار يتلاعبون بمصالح العرب والمسلمين وبقاء سيطرة الاستعمار واعوانه على اوطاننا .

---

[١] الحدود العراقية - الكويتية ، المصدر السابق ، ص ٢٧ .

ونؤكد لكم بأننا سنبقى ونحن اخوانكم في الجمهورية العراقية الخالدة لا تنطلي علينا خدعة الاستعمار وسنظل نعمل بقوة وعزم لنصرة العرب والمسلمين والنصر من عند الله .

وختاماً فإننا نرجو لشخصكم الكريم بالذات ولاخواننا الكرام أهل الكويت الشقيق كل خير وتقدم ورفاه .

بغداد في ٢٠ حزيران ١٩٦١ .

التوقيع

الزعيم عبد الكريم قاسم

رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة

أثارت هذه البرقية شكوك الشيخ فأسرع إلى استشارة وليم لوس المقيم السياسي البريطاني في الخليج الذي قال له "ان الحاكم اوضح لي حينذاك انه إذا رأى ان هذه التهديدات ستؤدي إلى تطور ما فإنه سيطلب تنفيذ الفقرة (د٦٥) إذ ان الرسائل المتبادلة بين الكويت وبريطانيا في ١٩ حزيران نصت استناداً إلى تلك الفقرة على انه ليس هناك في هذه الاتفاقيات ما يؤثر على استعداد حكومة صاحبة الجلالة لمساعدة حكومة الكويت إذا ما طلبت هذه الأخيرة مثل هذه المساعدة"[١].

وتجدر الاشارة إلى أن الكويت قدمت يوم ٢٢ حزيران ١٩٦١ طلباً إلى الامانة العامة في الجامعة العربية تطلب فيه الموافقة على انضمامها إلى عضوية الجامعة ، وإن مجلس الجامعة كان قد حدد اوائل شهر تموز موعداً للاجتماع للنظر في طلب انضمام الكويت إلى عضوية الجامعة [٢] .

وفي ٢٥ حزيران ١٩٦١ اعلن الزعيم عبد الكريم قاسم في مؤتمر صحفي أن العراق يعتبر الكويت جزءاً لا يتجزأ من اقليمه وانه لا يعترف باتفاق حزيران ١٩٦١ وان جمهورية العراق قد قررت حماية الشعب العراقي في الكويت والأراضي التي يسيطر عليها الاستعمار بصورة تعسفية والتي تخص العراق بوصفها جزءاً من محافظة لواء وسيصدر وفقاً لذلك مرسوماً يعين بموجبه شيخ الكويت قائممقام

---

[١] مجيد خدوري، العراق الجمهوري ص٢٣١.

[٢] جريدة الثورة ، العدد ٦٣٠ في ٢١ حزيران ١٩٦١ .

للكويت يكون مرتبطاً مع متصرف البصرة. وقامت وزارة الخارجية في ٢٦ حزيران ١٩٦١ بابلاغ الهيئة الدبلوماسية في بغداد ببيان رسمي حول موقف الحكومة العراقية من الاتفاق المذكور [١] . وفي أدناه نص المذكرة :

الجمهورية العراقية
وزارة الخارجية
الدائرة / العربية   الرقم / ع / ٤٤٧٠ / ٤٤٧٠ / ٧
التاريخ ٢٦ / ٦ / ١٩٦١

تهدي وزارة خارجية الجمهورية العراقية تحياتها إلى الهيئة الدبلوماسية في بغداد وتتشرف بأن ترفق للاطلاع بياناً يلخص موقف حكومة الجمهورية العراقية من الاتفاقية المعقودة بين الحكومة البريطانية وشيخ الكويت في ١٩ / ٦/ ١٩٦١ ، وترجو أن تلفت النظر بصورة خاصة إلى أن الاتفاق المذكورة يتعارض مع حقيقة أن الكويت كانت ولا تزال تؤلف جزءاً لا يتجزأ من العراق، كما ترجو من الهيئة المحترمة تبليغ حكوماتها مضمون هذا البيان .
تنتهز الوزارة هذه الفرصة للاعراب عن فائق تقديرها واحترامها .
الجمهورية العراقية
وزارة الخارجية
بغداد في ٢٦ حزيران ١٩٦١   (بيان)

لا شك في أن الكويت جزء من العراق . فهذه حقيقة اكدها التاريخ ولن يفلح الاستعمار في طمسها أو تشويهها . فقد كانت الكويت تتبع البصرة منذ زمن طويل وبصورة خاصة أثناء الحكم العثماني وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى.

كانت الدول الاجنبية بما فيها الحكومة البريطانية نفسها تعترف بسيادة الدولة العثمانية على الكويت . فقد كان السلطان العثماني يعين شيخ الكويت بفرمان يمنحه لقب قائم مقام ويعتبر بذلك ممثلا عن والي البصرة بالكويت . وهكذا ظل شيوخ

---

[١] المصدر نفسه ، العدد ٦٣٢ في ٢٣ حزيران ١٩٦١ .

الكويت يستمدون سلطتهم الادارية من السلطات العثمانية في البصرة ويؤكدون ولاءهم للسلطان العثماني حتى عام ١٩١٤ .

كان الاستعمار البريطاني لاغراض عسكرية واقتصادية يحاول بشتى الطوق أن يتغلغل في البلاد العربية منذ القرن الثامن عشر وذلك بالسيطرة على اجزاء من السواحل العربية الواقعة على طريق الهند والعمل على تركيز اقدامه فيها وخاصة منطقة الخليج العربي .

وكانت الكويت من جملة هذه الاجزاء التي اختارتها بريطانيا لتنفيذ مخططها الاستعماري المذكور . لذلك فقد سعت الحكومة البريطانية على مد سيطرتها على الكويت تدريجيا والعمل على فصلها عن العراق ، وكان في جملة هذه المساعي لفصل الكويت عن العراق أن عقد المقيم البريطاني في الخليج العربي في ٢٣ كانون الثاني ١٨٩٩ اتفاق سريا مع الشيخ مبارك الزم فيه الشيخ نفسه واولاده من بعده بالتزامات باطلة لأنها تضمنت تنازلا عن حقوق لا يملكها هو نفسه كحق استقبال ممثلي الدول الاجنبية أو التصرف باقليم الكويت دون موافقة سابقة من السلطات البريطانية . وعلى الرغم من هذا الاتفاق فقد ظل شيخ الكويت على ولائه للسلطان العثماني وعلى ارتباطه بوالي البصرة.

وقد حاول البريطانيون تارة أخرى عام ١٩١٣ فصل الكويت عن العراق وتقوية نفوذهم فيها عن طريق عقد اتفاق بينهم وبين الحكومة العثمانية يقصد سماح الدولة العثمانية لقضاء الكويت بالتمتع بشيء من الحكم الذاتي تحت السيادة العثمانية. ولكن هذه المحاولة باءت بالفشل إذ لم يتم عقد مثل هذا الاتفاق.

وإذا كان الاستعمار البريطاني قد فشل في فصل الكويت عن العراق بالطرق المذكورة فإنه قد عمد إلى هذا بالقوة إذ اتاحت له الحرب العالمية الأولى فرصة تنفيذ مخططه باحتلال العراق والتحكم بمصيره وعزل الكويت عنه بكل ما لديه من قوة ونفوذ.

وبعد أن تحرر العراق في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ من نفوذ الاستعمار والسيطرة الاجنبية وأخذ يعمل مع الشعوب العربية والشعوب المحبة للحرية من أجل تصفية الاستعمار في كل مكان وخاصة في البلاد العربية ، وبعد أن نما الوعي القومي العربي لجأ الاستعمار البريطاني في الكويت إلى اسلوب جديد فابتدع شكلا

جديدا للعلاقات بينه وبين الكويت تحت ستار من الاستقلال الاسمي وهو في الواقع بهدف إلى استمرار نفوذ الاستعمار وابقاء الكويت منفصلا عن العراق.

ولهذا الغرض فقد عقدت الحكومة البريطانية في ١٩ / ٦ / ١٩٦١ مع شيخ الكويت اتفاقا استعماريا جديدا يتضمن إنهاء اتفاقية عام ١٨٩٩ الباطلة :

لقد تضمنت هذه الاتفاقية الجديدة في الواقع استمرار الحماية البريطانية للكويت وذلك بتعهد الحكومة البريطانية بتقديم أية مساعدة يطلبها شيخ الكويت والتشاور بالشؤون المشتركة يضاف إلى هذا أن إنهاء هذه الاتفاقية لا يمكن أن يتم إلا بعد تقديم طلب تحريري يسبق الانهاء بثلاث سنوات على الاقل.

إن حكومة الجمهورية العراقية إذ تضع هذه الحقائق أمام الرأي العام العربي والعالمي لتعلن أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق وتؤكد عزمها على مقاومة الاستعمار وعن ثقتها بأن تصفيته ستتم في الكويت وغيره من اجزاء الوطن العربي وهي آتية لا محالة كما تعلن عن عزمها الاكيد على التمسك بوحدة الشعب في العراق والكويت والمحافظة عليها".

وتجدر الاشارة إلى أن عبد الكريم قاسم كان قد اعلن في الخامس والعشرين من حزيران ١٩٦١ ، إعادة قضاء الكويت إلى العراق ، مؤكدا أن هناك وثائق تاريخية ووقائع ثابتة تؤكد أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق ، وانه قضاء تابع للواء البصرة . واشار عبد الكريم قاسم إلى أن اتفاقية "الاستقلال" المزعوم لعبة استعمارية يراد بها ضرب العراق ومقاومة الحركات التحررية العربية في الخليج العربي .

واكد بهذا الصدد أن الحكومة العراقية سوف تصدر مرسوما جمهوريا بتعيين شيخ الكويت الحالي قائم مقاما لقضاء الكويت ، ودعا شيخ الكويت إلى مراعاة حقوق الشعب ، وانذره بالعقوبات الصارمة إذا تعسف بحق الشعب[١]. وأشيع ان عبد الكريم قاسم قد كلف حميد الحصونة قائد الفرقة الاولى للزحف على الكويت لكنه تلكأ عن ذلك وكان ذلك مجرد اشاعات[٢] بينما يذكر خليل ابراهيم حسين ان السفير البريطاني في بغداد بعد ان فشل في مواجهة عبد الكريم قاسم أو وزير خارجيته

---

[١] جريدة الثورة ، العدد ٦٣٣ في ٢٦ حزيران ١٩٦١ .

[٢] حسن العلوي، عبد الكريم قاسم ص٥٨.

أرسل ملحقه العسكري لتبليغ الحكومة العراقية انذاراً بريطانيا بأن على العـراق ان لا ينسى احداث ١٩٤١ وان الانكليز جادون فيما يقولون وإنها هي الحرب[1].

وقد ردت الحكومة الكويتية على تصريحات عبد الكريم قاسم بـــالقول: "أوردت بعض وكالات الأنباء وأذاعت محطة الاذاعة من بغداد ليلة أمس تقارير عن المؤتمـــر الصحفي الذي عقده عبد الكريم قاسم يوم ٢٥ حزيران والـــذي طـــالب فيـــه بدولـــة الكويت فإذا صحت التقارير فإن الكويت دولة مستقلة ذات سيادة كاملة معترف بـــــها دولياً وان حكومة الكويت ومن وراءها شعب الكويت بأسره مصممة على الدفاع عـــن استقلال الكويت وحمايته وان حكومة الكويت إذ تعلن ذلك لواثقـــة تمامـــاً ان جميـــع الدول الصديقة المحبة للسلام ولاسيما الدول العربية الشقيقة ستساندها في المحافظـــة على استقلالها"

قضية الكويت في الأمم المتحدة

أعرب مندوب الجمهورية العراقية الدائم لدى الأمم المتحدة عدنان الباجه جـــي عن امله في أن تتم تسوية مطلب العراق التاريخي لقضاء الكويت بالطرق الســـلمية ونفى أن تكون للعراق أية مطامع في نفط الكويت ، ولكنه أكد أن النفط كان الســـبب الرئيس في اهتمام بريطانيا بالكويت ، وقال أن بريطانيا سلخت بالقوة قضاء الكويـــت من لواء البصرة وإن الشعب العراقي في الكويت لم يستشر بشأن مستقبله ونفـــى أن تكون الجمهورية العراقية تطالب بضم الكويت وقال أن المسألة مجرد استعادة منطقـــة كانت جزء من العراق منذ الازل واشار المندوب العراقي إلى إنه بعد أن يتم اســـتعادة هذا الجزء من أرض الوطن فإن امتيازات النفط التي سبق أن وقعها الشيخ عبد اللّـــه السالم الصباح يجب أن تحظى بموافقة ومصادقة الحكومة العراقيـــة ولكنـــه قـــال أن الاتفاقيات المعقودة بين الكويت وشركات النفط لا تختلف عن الاتفاقيات المعمول بـــها في العراق وقال أن هذه قضية لا يمكن أن تثير صعوبة كبيرة ، واستطرد قائلا إنـــه بعد استعادة الكويت فإن مسألة امتيازات النفط سيكون بالامكان معالجتـــها بســـهولة وابلغ المندوب العراقي الصحفيين أن بريطانيا اضطرت على تعديـــل شـــكل الحمايـــة البالي على الكويت نتيجة لتزايد الشعور العالمي ضد مثل هذه الاشكال ، واضـــاف أن

---

[1] موسوعة ١٤ تموز ٥/ ٢٥٣-٢٥٤.

بريطانيا كانت ترغب اشد الرغبة في الاستمرار في الابقاء على الوضع السابق بـــدلا من ابتكار وسيلة جديدة للمحافظة على نفطها في الكويت وسئل المنـــدوب العراقـــي عما إذا كان العراق سيشارك الاقطار العربية الأخرى في نفط الكويت فاجاب أن ثـروة النفط في الوقت الحاضر تستولي عليها بريطانيا وقد نشر المنـــدوب العراقـــي فـــي مؤتمره الصحفي المذكرة التي اصدرتها وزارة الخارجية العراقية أمس الأول والتـــي أكدت فيها عزم الجمهورية العراقية على مقاومة الاستعمار وتصفيتـــه نـــهائيا فـــي الكويت وباقي اجزاء الوطن العربي وقال أن هذه القضية ذات أهمية بالغـــة بالنســـبة للعراق[1]. وإنها كانت من أهم القضايا الوطنية منذ زمـــن بعيـــد وأكـــد أن الشـــعب العراقي بأجمعه يرحب بهذه الخطوة التي خطتها حكومته الوطنية ، وأشار المنـــدوب العراقي إلى إنه لم يتم حتى الآن اتخاذ أي قرار بشأن مـــا إذا كـــان العـــراق يعـــتزم عرض هذه القضية على الامم المتحدة وقال أن ذلك يعتمد علـــى تطـــورات القضيـــة واعرب عن أمله في أن يتم تسوية الموضوع تسوية سلمية وأكد قائلا اننا سنلجأ إلى الوسائل السلمية لتحقيق اهدافنا واشار كذلك إلى أن العراق سيعارض أي طلب تتقـــدم به الكويت للانضمام إلى الامم المتحدة وقال أن جزء من قطر لا يحـــق لـــه التمتـــع بعضوية المنظمة العالمية.

رئيس الوزراء الأسبق مزاحم الباجه جي وقضية الكويت

كان مزاحم الباجه جي قد اشغل منصب رئيس الوزراء في العهد الملكي وتولـــى عدة حقائب وزارية وكان على دراية تامة بقضية الكويت وتطورها وعندمـــا قدمـــت الكويت طلب الانضمام إلى جامعة الدول العربية وجه كتابا إلى الامين العام لجامعـــة الدول العربية بشأن موقف الجامعة من قضية الكويت ، وفيما يأتي نص الكتاب :

* حضرة صاحب السيادة الامين العام لجامعة الدول العربية في القاهرة المحترم.

بعد التحية والاحترام .

ابدي اني كنت على الدوام من اشد انصار جامعة الدول العربية وكـــافحت فـــي سبيلها لاني علقت كبير الأهمية عليها لخدمة مصالح العرب وبرهنت على ذلـــك فـــي مختلف الظروف واظنكم تحيطون علما بذلك . لهذا وجدت من الواجب المحتم علـــى

---

[1] جريدة الثورة ، في ٣٠ حزيران / ١٩٦١ .

أن ارسل إلى سيادتكم الملاحظات الاتية بمناسبة اقدام قائم مقام قضاء الكويت التـــابع إلى لواء البصرة العراقية بطلب الانتماء إلى جامعة الدول العربية.

إن قضاء الكويت المذكور كان في كل الازمان جزءاً لا يتجزأ من العراق وقــــد استمر القائم مقام الاسبق الشيخ مبارك الصباح - جد القائم مقام الحاضر - عبد اللّه السالم الصباح في جميع تصرفاته كقائم مقام ازاء السلطات الرسمية العراقيـــــة فــي البصرة وبغداد يتلقى منها الاوامر ويعمل بموجبها وذلك حتى بعد العمـــل القرصـــاني البريطاني سنة ١٨٩٩ . ومما ينبغي أن يلفت النظر إليه في هذا الباب أن بريطانيـــا نفسها على الرغم من ان هذا العمل القرصاني المزيف الذي لا قيمة له دولياً لم تجـوأ أن تمس السيادة العراقية على الكويت في ورقة الحماية المزيفة المذكورة ولو بكلمـة واحدة .

إن من المتوقع ومن الطبيعي أن اعضاء الجامعة المحترمين سيؤيدون العــراق في دعواه العادلة لاسيما وإن مصالح العرب الحقيقية توجب عليهم ذلك بعد أن شــاهد العالم كيف أن البعض في الكويت قد تجرأ جهرا هذه المرة فتآمر على سلامة الأمـــة العربية في تسهيله للاستعمار البريطاني أن يحتل الكويت احتلالا عسكرياً يهدد سلامة الدول العربية وبنوع اخص سلامة الجمهورية العراقية .

ينبغي على العرب لاسيما الذين تعرضوا لويلات الاستعمار البريطاني مؤخراً أن لا ينسوا بسرعة جريمة الاستعمار في السويس والبريمي .

يرجو الجميع أن الجامعة ستحارب من دون هوادة محاولة الاستعمار البريطاني في انتهاجه من جديد سياسة اللورد - بالمرستون- البالية المسماة بسياسة البحريـــة التي فرضها على الأمم التعسفية في غفلة من الزمن خلال القرنيــــن الثـــامن عشــر والتاسع عشر ، على الجامعة المحترمة أن تناضل بشدة لرفع الوصمة الشنعاء التـــي الحقها بالامة العربية اقدام بريطانيا على فرض تلك السياسة الظالمة في نهاية القـــرن العشرين .

فلهذا اتقدم مع عظيم الاحترام إلى جميع اعضاء جامعة الدول العربية وارجوهم أن يرفضوا فوراً طلب الكويت - وهو قضاء عراقي - الانتماء إلـــى الجامعـــة وارى من واجبها أن لا تسمح إلى من تآمر على سلامة العرب أن يجد مأوى فـــي داخلـــها يمكنه من الاضرار بسلامة الوطن العربي .

آمل من صميم القلب أن الجامعة ستغتنم الفرصة الراهنة فتعالج القضية بحــزم حسبما تتطلبه مصلحة العرب الحقيقية وذلك في رفض الطلب المضر الذي تقدم بــه الكويت وفي تأييد العراق في طلبه العادل الضامن لمصلحة الأمـــة العربيــة. وإذا لا سمح الله ما انحرفت الجامعة عن ذلك وخضعت للأهواء الوقتية والرغائب الشخصية فأني اخشى والألم يحز في نفسي بانها ستصدق اعداءها في ظنونهم فيها وســتبرهن للملأ أجمع أن وجودها قد أصبح خطراً على الأمة العربية وانها بذلك تكون قد مــهدت للقضاء على نفسها بنفسها غير مأسوف عليها. وقد اعذر من انذر .
هذا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

مزاحم الامين الباجه جي
جنيف في ٣ تموز ١٩٦١

وكتبت جريدة الثورة في ٢ تموز ١٩٦١ مقـــالاً افتتاحيـاً بعنــوان (غضــب وامتعاض) ، اشارت فيه إلى أن بريطانيا انزلت يوم الأول من تمـــوز قواتـــها فــي الكويت ، القضاء العراقي السليب ، بدعوة من عملائها هنـــاك الذيــن نصبــوا مــن أنفسهم حكاماً عليه ، وأكدت أن العدوان البريطاني كان متوقعاً منذ أن اعلنت حكومــة الجمهورية العراقية أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق . واختتمت المقال بــالقول " وبريطانيا بهذا العمل العدواني لا تزيد على الوضع السابق ســوى تــأكيد احتلالــها للكويت ، والاتيان بدليل لا يدحض على أن " الاستقلال المزعوم " الذي منحته لــها لا يساوي قلامة ظفر ، إذا كان الزيف والكذب يساوي شيئاً في هذا العالم".

مندوب العراق يعترض على اجتماع مجلس الأمن

اعلن مندوب الجمهورية العراقية لدى الأمم المتحدة (عدنان الباجه جــي) معارضــة الجمهورية العراقية لطلب شيخ الكويت بعقد جلسة خاصة لمجلس الأمن . وقــال : أن الكويت ليست لها السلطة الشرعية التي تخولها طلب عقد جلسة للمجلــس . وانــها ليست دولة ولكنها جزء من الجمهورية العراقية . وطالب المندوب العراقي بتــأخير عقد هذه الجلسة حتى يتسنى الحصول على تعليمات مــن الحكومــة العراقيــة قبــل

انعقادها . ولكن رئيس مجلس الأمن اقترح عقد جلسة للمجلس في الساعة الرابعة من صباح يوم ٢ تموز ١٩٦١ لبحث شكوى شيخ الكويت[1].

تصريح ناطق رسمي بشأن التحشيدات البريطانية على أثر انزال بريطانيا قواتها في الكويت بناء على طلب حاكمها

علق ناطق رسمي بلسان وزارة الخارجية في ٣ تموز ١٩٦١ لوكالة الانباء العراقية على تحشد القوات البريطانية في الكويت قائلاً :

منذ أن اعلنت الجمهورية العراقية للعالم عن حقوقها المشروعة في الكويت أكدت على عزمها لاستعادة تلك الحقوق بالوسائل السلمية . غير أن الاستعمار الذي يتربص بالعرب دوما أخذ ينشر على نطاق واسع انباء مختلفة متهما الجمهورية العراقية بتحشيد جنودها في جزء معين من الوطن تارة وبأنها تنوي استخدام العنف والقوة تارة أخرى ، وهو يرمي من وراء ذلك تضليل الرأي العام العربي والعالمي وأحداث الشقة بين الدول العربية بعدما تحقق لها بجهود المخلصين من تقارب وتفاهم في مجال التضامن العربي .

إن حكومة الجمهورية العراقية إذ تستنكر هذه الحملة الظالمة التي لا تنطلي على العارفين بغايات المستعمرين واساليبهم ، تنفي نفيا باتا هذه الافتراءات وتؤكد سياستها السلمية التي سارت عليها منذ ثورة ١٤ تموز ، كما تؤكد ما سبق لها أن اعلنته من إنها تسلك كل الوسائل السلمية الممكنة لنيل حقوقها المشروعة . وهي في ذلك ترى أن هذه الضجة التي افتعلتها بعض الدول الاجنبية المغرضة وفي طليعتها بريطانيا ، وسخرت من اجلها بعض الصحف ووكالات الانباء ، هي في الواقع ذريعة لترسيخ اقدام الحكم الاستعماري وتوسيع نفوذه في الوطن العربي والى تغطية تحشد القوات البريطانية وتبرير وجودها في منطقة الخليج العربي بحجة حماية شيوخ الكويت من غزو موهوم .

إن هذه الدول تعمل على اطالة امد الاستعمار للتمادي في تحقيق اطماعها الاقتصادية منها والعسكرية في هذه المنطقة الحيوية الممتدة حول سواحل الجزيرة

---

[1] جريدة الثورة، العدد ٦٣٨ في ٢ تموز ١٩٦١.

العربية من عدن حتى الكويت ، ولمواصلة استخدامها قاعدة في الضغط على الـــدول العربية المتحررة وتهديد سلامتها واستقلالها .

إن الجمهورية العراقية تعتبر هذا التحشد الاستعماري عدوانا على جـــزء مـــن ارضها وتدخلا اجنبيا مفضوحا في شؤون العالم العربي يهدد سلامة العراق مباشـــرة كما يهدد سلامة البلاد العربية الأخرى تهديدا خطيرا ويحطم حركات التحرر العربـــي في الاقطار الواقعة جنوب الجزيرة العربية وشرقها . إن حكومة الجمهورية العراقيـــة إذ تعرض هذه الحقائق تشجب وتستنكر بقوة كل ما يتذرع به الاســـتعمار وعمـــلاؤه واعوانه من حجج ومزاعم لتبرير هذا العدوان الاثيم ، وتناشد العرب جميعا شـــعوبا وحكومات بالا تنطلي عليهم احابيل الاستعمار وخططه الهادفـــة إلـــى بقـــاء نفـــوذه وسيطرته بعدما اجمع الرأي العام العالمي على تصفيته في كل مكان.

كما تناشدهم أيضا باتخاذ الحيطة والوقوف صفا واحدا لتحرير ما تبقـــى مـــن اجزاء الجزيرة العربية تحت السيطرة الاجنبية ولرد هذا العدوان الاستعماري الظـــالم ومنع الاجنبي من أن يجد له منفذا للتدخل بشؤوننا العربية وتفريق وحـــدة الصـــف العربي – ذلك الصف الذي يخشاه اعداء العرب وكل الفئات التي تعمل على مقاومـــة وعرقلة الحركات التحررية العربية الرامية إلى إنهاء الاستعمار والقضاء على ذيولـــه المتمثلة بالنظم التي تبقى على التخلف المادي والثقـــافي والاجتمـــاعي فـــي البـــلاد العربية[1].

عبد الكريم قاسم يستطلع جوا منطقة الخليج العربي

بعد أن حشدت بريطانيا قواتها في الكويت لتهديد سلامة العراق قام عبد الكريـــم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة بجولة استطلاعية فـــوق منطقـــة الخليج العربي وشط العرب والفاو وأم قصر وصفوان والزبير والشعيبة . وذلك فـــي الساعة الثانية عشرة والنصف مـــن ظـــهر يـــوم الاربعـــاء ٥ / ٧ / ١٩٦١، وقـــد استطلعها بطائرة عسكرية واستغرقت جولته زهاء ثلاث ساعات [2].

---

[1] جريدة الثورة ، العدد ٦٤ في ٤ تموز ١٩٦١ .

[2] جريدة الثورة ، العدد ٦٤٢ في ٦ تموز ١٩٦١ .

إضافة قضاء الكويت إلى خريطة العراق الرسمية

بمناسبة البيان الخطير الذي تفضل باذاعته عبد الكريم قاسم يوم ٢٥ حزيران ١٩٦١ حول استعادة قضاء الكويت العراقي السليب ، فقد قررت وزارة المعارف أن تقوم مديرية المناهج والكتب بما يلزم لتدريس موضوع الكويت في جميع المراحل الدراسية واضافته إلى خريطة العراق الرسمية وضرورة ادماج تاريخ الكويت منذ الآن بتاريخ الوطن الأم مع تبصير الطلبة بالدسائس والمؤامرات الاستعمارية التي عزلت هذا الجزء السليب عن الوطن العراقي[1].

مجلس الجامعة العربية يقبل انضمام الكويت

عقد مجلس الجامعة العربية في القاهرة اجتماعا سريا ليلة ٢٠ تموز ١٩٦١ قرر فيه الموافقة على ضم حكومة الكويت إلى عضوية الجامعة . وقد انسحب الوفد العراقي من الاجتماع احتجاجا على هذا القرار الذي اتخذه مجلس الجامعة . وينص القرار على الزام الكويت بطلب سحب القوات البريطانية من أراضي الكويت في اقرب وقت ممكن كما يطلب إلى الحكومة العراقية عدم استخدام القوة فيما دعاه بمطالبته بضم الكويت إلى العراق[2]، وقد دعمت المملكة العربية السعودية قبول الكويت وأيدتها الجمهورية العربية المتحدة وكان العراق قد قدم مشروعا إلى لجنة الشؤون السياسية في الجامعة العربية في ٢٠ / ٧ / ١٩٦١ وهذا نصه:

نظر مجلس الجامعة في طلب انضمام الكويت إلى جامعة الدول العربية وتدارس ببالغ القلق والاهتمام الوضع الناشئ عن اتفاقية ١٩ حزيران ١٩٦١ بين شيخ الكويت والجهات البريطانية تلك الاتفاقية التي جعلت من الكويت قاعدة عسكرية تهدد سلامة العراق والأمة العربية كما بحث موضوع المحميات والمشيخات العربية الواقعة تحت حكم الاستعمار واستمع إلى تأكيدات الوفد العراقي بأن العراق سوف يتخذ كل الوسائل السلمية في سبيل استعادة حقوقه في الكويت ، وقرر :-

اولا – أن تقوم الدول العربية بعمل مشترك من أجل :-

١ – الغاء اتفاقية ١٩ حزيران ١٩٦١ بين شيخ الكويت وبريطانيا .

---

[1] جريدة الثورة ، العدد ٦٤٨ في ١٣ تموز ١٩٦١ .

[2] جريدة الثورة ، العدد ٦٥٣ في ٢١ تموز ١٩٦١ .

٢ - انسحاب القوات البريطانية من الكويت .

٣ - تحرير كافة المشيخات والمحميات العربية في الخليج العربي وساحل مسقط وعمان والجنوب اليمني من الاستعمار.

ثانيا - أن ينظر مجلس الجامعة في دورته القادمة بالدار البيضاء في طلب انضمام الكويت إلى الجامعة بعد أن يتم جلاء القوات البريطانية عنها وتلغي اتفاقية ١٩ حزيران ١٩٦١[١]. وكانت الكويت قد تقدمت بمذكرة إلى جامعة الدول العربية تضمنت الطلب من العراق الاعتراف بالكويت دولة مستقلة وفي حالة رفضه تقوم الجامعة العربية بارسال قوات عربية مشتركة للدفاع عن الكويت بعد انسحاب القوات البريطانية منها وفي ٢٠ تموز تبنى مجلس الجامعة العربية في اجتماعه الذي رفض العراق حضوره القرار الاتي

اولا :

(آ) تتعهد الحكومة الكويتية طلب سحب القوات البريطانية من الأراضي الكويتية بأسرع وقت ممكن

(ب) تتعهد الحكومة العراقية بعدم اللجوء إلى القوة لضم الكويت إلى العراق.

(جـ) تؤيد الجامعة العربية أية رغبة تبديها الكويت في الوحدة أو الاتحاد مع أية دولة أخرى عضو في الجامعة.

ثانيا:

(آ) ترحب الجامعة بدولة الكويت عضوا في جامعة الدول العربية

(ب) تؤيد الدول العربية طلب الكويت الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة.

ثالثا: تتعهد الدول العربية بناء على طلب الكويت بتقديم مساعدات فعالة لحماية استقلال الكويت والدفاع عن استقلالها ويخول المجلس الأمين العام صلاحية اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار بأسرع وقت ممكن"[٢]

---

[١] وزارة الخارجية : حقيقة الكويت ، ج ٢ ، بغداد ، ١٩٦١ ، ص ٤٢-٤٣.

[٢] مجيد خدوري، العراق الجمهوري ص٢٣٢.

وبعد صدور هذا القرار بادرت وزارة الخارجية العراقية باصدار البيان الآتي

بيان من وزارة خارجية الجمهورية العراقية صادر
بتاريخ ٢١ - ٧ - ١٩٦١ حول قرار مجلس جامعة الدول العربية
الصادر بالاكثرية بقبول الكويت في الجامعة

إن قرار مجلس الجامعة العربية الصادر بالاكثرية بقبول مشيخة الكويت عضوا في الجامعة العربية انتهاك صريح لميثاق الجامعة . فالرأي المجمع عليه والذي جرى عليه العمل في تفسير وتطبيق ما يتعلق بقبول الاعضاء من احكام يستلزم الاجماع في ذلك . ولاشك أن هذا الرأي تحتمه طبيعة الجامعة العربية وطبيعة العلاقات الوثيقة التي يفترض قيامها بين اعضائها . فليس من العملي ولا من المنطقي أن ينخرط في سلك الجامعة العربية من لا يرتضيه الاعضاء جميعا ومن لا يعترف بعضهم بشخصيته الدولية ولا يطمئنون إلى سلامة اتجاهاته السياسية . إن ذلك يثير من المشاكل ما يتنافى مع الغرض الذي ترمي إليه المنظمات الدولية التي تقوم لا على اعتبارات اقليمية فحسب بل تقوم فضلا عن ذلك على روابط وثيقة أخرى تفترض وحدة الأهداف وسلامتها.

ولا شك في أن انتهاك الاعضاء لميثاق الجامعة العربية غاية في الخطورة فإن فيه اضعافا كبيرا للجامعة نفسها لأنه يظهر جليا عدم تمسك اعضائها بالمبادئ التي اتفقوا على احترامها والسير بموجبها.

إن الطريقة الشاذة التي تناول بها مجلس الجامعة العربية مشكلة الكويت اظهرت بجلاء ما لبعض الدول العربية من مصالح ذاتية ضيقة دفعتها إلى عدم التقيد بمبادئ الميثاق في اتخاذ قرار دولي بالغ الخطورة يتنافى وما يفرضه واقع الأمة من تضامن وعمل موحد لمجابهة الاستعمار القائم في اجزاء عديدة من الوطن العربي كما دلت على أن هذه الدول انطلت عليها احابيل الاستعمار وخططه فلا نظن أن هنالك من ينكر أن الاتفاقية المزيفة التي وقعها شيخ الكويت قد ابقت الكويت تحت السيطرة البريطانية الدائمة ولا شك إنها تتنافى والاستقلال لأنها جعلت من الكويت قاعدة عسكرية بريطانية ستستخدم دوما للضغط على البلاد العربية وتهديدها"[1].

---

[1] المصدر نفسه ، ص ٤٢ - ٤٣ .

مندوب العراق يكشف مؤامرة قبول الكويت في الجامعة العربية

صرح الدكتور عبد الحسين القطيفي رئيس الوفد العراقي إلى الاجتماعات الأخيرة للجامعة العربية : إن اجتماع مجلس الجامعة العربية الذي تقرر فيه قبول الكويت عضوا في الجامعة يعد اجتماعا باطلا ، لأن الدعوة لم توجه إلى الوفد العراقي لحضور اجتماع المجلس ، ولذلك يعتبر انعقاد المجلس باطلا ويترتب على هذا البطلان عدم مشروعية القرارات التي اتخذت في اجتماع المجلس .

وكان الدكتور القطيفي يدلي بهذا التصريح لوكالة الانباء العراقية في مطار بغداد عند عودته مساء أمس مع اعضاء الوفد العراقي ، ويضم الوفد السيد سامي الصفار المدير العام للدائرة العربية والسيد انيس زكي الملحق في وزارة الخارجية .

وقال السيد القطيفي ردا على سؤال لوكالة الانباء العراقية حول ما إذا كان يعتقد أن هناك امكانية كي تتراجع الجامعة عن قرارها هذا فقال : من الناحية القانونية لا يوجد قانون يمنع عودة الجامعة إلى احترام ميثاقها واعلان بطلان قرار قبول انضمام الكويت .

وقال الدكتور القطيفي : لقد ظهرت في اجتماع اللجنة السياسية لمجلس الجامعة استهانة بميثاق الجامعة إلى حد خطير يدعو للاسف لكل من يحرص على وحدة الصف العربي وتقوية الجامعة لتحقيق أهداف الأمة العربية ، وكان خرق الميثاق في الاجتماعات خرقا مضاعفا ، فعلى الرغم من أن مندوبي الدول الاعضاء في اللجنة السياسية عجزوا عن مناقشة مبدأ الاجماع اللازم لقبول عضوية الدول التي تطلب الانضمام إلى الجامعة ، وعلى الرغم من أن احدا من المندوبين لم يطعن في اجتماع اللجنة السياسية بصحة مبدأ ضرورة الاجماع في اتخاذ القرارات المتعلقة بالعضوية تجاهلت اللجنة السياسية متعمدة مبدأ الاجماع وصوتت بالاكثرية لقبول الكويت في الجامعة . واضاف الدكتور القطيفي أن ذلك هو الخرق الأول للميثاق وبعد أن انسحب الوفد العراقي منْ اجتماع اللجنة السياسية محتجا على هذا الخرق قررت اللجنة السياسية دعوة مجلس الجامعة إلى الاجتماع فورا من دون أن توجه الدعوة إلى الوفد العراقي لحضور اجتماع المجلس ، ولذلك يعد انعقاد المجلس باطلا ويترتب على هذا البطلان عدم مشروعية القرارات التي اتخذت في اجتماع المجلس ومنها قرار قبول المشروع السعودي الذي يقضي بادخال الكويت إلى الجامعة العربية .

ويستطرد رئيس الوفد العراقي قائلا : أن العراق قد رفض قبول انضمام الكويت إلى مقر الجامعة العربية لأنها ليست دولة مستقلة إذ إنها تؤلف جزءا من الجمهورية العراقية ، ولذلك فإن قرار مجلس الجامعة الذي اتخذ بالاكثرية باطل لا يترتب عليه أي أثر هذا فضلا عن أن القرار قد اتخذ في اجتماع عقد باطلا بالنظر لعدم دعوة الوفد العراقي إليه . ويظهر أن هناك مناورة ، وإن كل شيء كان مدبرا قبل الاجتماع حتى أن رئيس اللجنة كان يحاول منع المناقشة .

وردا على سؤال حول الدور الذي قام به المسؤولون في الامانة العامة للجامعة العربية قال أن السيد عبد الخالق حسونة الامين العام للجامعة نفسه تبنى الموضوع من اوله إلى اخره وكان يعمل كمحام عن شيخ الكويت بشكل لا ينسجم مطلقا وضرورة حياده بوصفه امينا عاما.

واستطرد الدكتور القطيفي فقال : أن الامين العام للجامعة استقبل الشيخ أحمد الجابر في المطار عند وصوله إلى القاهرة ، وكان يتردد عليه يوميا في الفندق مرات عدة وذلك قبل أن يتخذ قرار قبول الكويت عضوا في الجامعة بعدة أيام .

وسأله مندوب الوكالة عما إذا كانت هذه البادرة ستكون نتيجتها ادخال المشيخات الواقعة تحت نفوذ الاستعمار البريطاني في الجامعة ، فقال القطيفي : أن ادخال الكويت إلى الجامعة يقصد منه الاستعمار البريطاني اسباغ شيء من الشرعية على وثيقة استقلال غير حقيقي منحها لشيخ الكويت بقصد ادامة النفوذ البريطاني والاستغلال البريطاني ليس في الكويت فقط وانما في جميع المحميات والمشيخات والسلطنات الخاضعة للحكم البريطاني في البلاد العربية والدافع لذلك هو البحث عن شكل جديد للعلاقات بين بريطانيا وهذه المشيخة والمحمية ، فإن الاستعمار بعد أن انحسر عن أكثر بقاع العالم وبعد أن نمت الحركات التحررية في البلاد العربية غير المستقلة أخذ البريطانيون يحاولون الاستمرار على حكمهم لهذه المحميات والمشيخات عن طريق اعطاء انظمتها شكلا جديدا يكون أكثر قبولا حسب رأيهم أمام الرأي العام العالمي ولما كانوا يشعرون أن هذا الاستقلال المزيف الذي منحوه الآن إلى الكويت لا ينطلي على العالم حاولوا أن يحصلوا على تصديق له عن طريق ادخال الكويت في جامعة الدول العربية وفي المنظمات الدولية الأخرى .

ومضى الدكتور القطيفي يقول : إنه في حالة نجاح هذه التجربة سيطبق الانكليز ذات الاسلوب بالنسبة للمحميات والمشيخات الأخرى وإذا ما استمرت جامعة

الدول العربية على اذعانها لتأييد هذه السياسة البريطانية الجديدة ولم تـــتراجع عـــن الخطأ الذي ارتكبته في قبول الكويت فإن المحميات والمشيخات والسلطنات الخاضعة للحكم البريطاني ستدخل النفوذ البريطاني إلى قلب الجامعة.

وأكد الدكتور عبد الحسين القطيفي ما اعلنه عبد الكريم قاسم فـــي الاسبوع الماضي بأنه قد عرض على العراق دفع ٤٠ مليون دينار سنويا مقابل تنازل العـــراق عن حقه المشروع في الكويت . وقال : أن الفكرة هذه غير جديدة ، فقد عرضت عند قيام الاتحاد العربي قبل الثورة فقد أراد الانكليز أن تبقى الكويت كما هـــي علـــى أن يدفع شيوخ الكويت ٤٠ مليون دينار سنويا للاتحاد . واضاف القطيفي أن الفكرة قـــد تكرر عرضها في الأيام الأخيرة [١].

وتكلم الدكتور القطيفي عن الدور الذي قام به الوفـــد العراقـــي لانقـــاذ الـــدول العربية والجامعة من النتائج التي تترتب على تهاونها وتساهلها في هذا الموضـــوع الخطير فقال أن الوفد العراقي حاول أن يبين أثناء الاجتماعات أهمية المحافظة علـــى وحدة الصف العربي في الظروف الدولية الخطرة التي تحيط فـــي الوقـــت الحـــاضر بالامة العربية في المغرب وفي المشرق وفي قلب البلاد العربية. كما حـــاول الوفـــد العراقي أن يحذر مندوبي الدول العربية في الجامعة من مغبـــة الاســـتهانة بميثـــاق الجامعة أو الاستهانة باهمية المحافظة على وحدة الصف العربي كمـــا كـــان الوفـــد العراقي يناشد دوما مندوبي الدول العربية بأن لا يساعدوا الاستعمار علـــى تحويـــل المعركة من معركة بين الأمة العربية وبين الاستعمار إلى معركة بين العرب أنفسهم.

واجاب الدكتور القطيفي على سؤال حول ما اذا كانت هناك حقا فكرة لإرســـال قوات عربية إلى الكويت فقال : أن فكرة ارسال قوات عربية لتحـــل محـــل القـــوات البريطانية قد ذكرت في اوساط الجامعة، وإذا صحت فإننا نعتبرها تعريبـــا للاحتـــلال البريطاني. واختتم الدكتور القطيفي تصريحاته بالاشارة إلى المشروع العراقي الـــذي

---

[١] يروي الدكتور عبد الحسين القطيفي وكيل وزير الخارجية ورئيـــس الوفـــد العراقـــي لحضـــور مناقشات الجامعة العربية لاقرار قبول عضوية الكويت ان الدكتور محمد حسن الزيـــات منـــدوب الجمهورية العربية المتحدة قد أبلغه ان الكويت عرضت استعدادها ان تدفع للعراق منحة ســـنوية قدرها ٥٠ مليون دينار مقابل موافقة العراق على انضمام الكويت إلى عضوية الجامعة والاعتراف باستقلالها. ولما عرض الاقتراح على عبد الكريم قاسم قال ان أراضي العراق لا تباع بـــالفلوس، موسوعة ١٤ تموز ٥/٢٩٨.

تقدم به إلى اللجنة السياسية قائلا أن الوفد العراقي قد شرح للجنة السياسية الطريقة التي يرى العراق اتباعها في تناول الموضوع وهي :

١ - ضرورة سحب القوات البريطانية من الكويت .

٢ - ضرورة الغاء اتفاقية ١٩ حزيران ١٩٦١ بين بريطانيا والشيخ والتي تمكن القوات البريطانية من العودة في كل حين .

٣ - ضرورة وضع خطة عربية موحدة لمحاربة الاستعمار وتحرير الاجزاء المحتلة في الجزيرة العربية .

٤ - ضرورة تأجيل الموضوع إلى اجتماع وزراء الخارجية العرب المقرر عقده في المغرب في ايلول القادم حتى يتم الجلاء وتلغى الاتفاقية[1]."

وزارة الخارجية العراقية تحتج على الاستفزازات البريطانية وتبلغ مجلس الأمن قضية الجنود الثلاثة

تحدث ناطق بلسان وزارة الخارجية العراقية إلى وكالة الانباء العراقية حول الحادث العدواني الذي ارتكبته السلطات العسكرية البريطانية في الكويت بايفادها ثلاثة جنود في مهمة عسكرية خاصة في منطقة صفوان فقال :

اطلعت وزارة الخارجية على التحقيقات الأولية التي أجرتها الجهات المختصة مع الجنود البريطانيين الثلاثة الذين القي القبض عليهم في صفوان بتاريخ ٢٣ / ٧/ ١٩٦١ مع مدرعتهم المسلحة التابعة لسرية الهندسة رقم ٣٤ من القوات البريطانية المحتشدة في الكويت . وقد ثبت أن الجنود المشار إليهم قد القي القبض عليهم أثناء قيامهم بتنفيذ مهمة عسكرية انيطت بهم من قبل القيادة البريطانية في الكويت . وقد ابلغت وزارة الخارجية بوساطة ممثل العراق الدائم لدى الأمم المتحدة مجلس الأمن بهذا الحادث كما قدمت مذكرة احتجاج إلى السفارة البريطانية يوم ٢٦ الجاري لفتت فيها نظر السفارة إلى الخطورة البالغة لهذا العمل العدواني الاستفزازي الذي يكون خرقا لسيادة العراق وانتهاكا للقانون الدولي. واحتجت الوزارة احتجاجا شديدا على هذا العمل الذي تم بناء على أمر من السلطات العسكرية البريطانية في الكويت وطلبت إلى السفارة العمل على وضع حد لامثاله من الأعمال الاستفزازية التي من

---

[1] جريدة الثورة ، العدد ٦٥٥ ، في ٢٣ تموز ١٩٦١ .

شأنها أن تزيد من حدة التوتر في منطقة الشرق الاوسط وتعرض السلام فيها إلى الخطر واسترعت نظر السفارة إلى النتائج الوخيمة التي يمكن أن تنجم عنها والتي تتحمل الحكومة البريطانية وحدها ما يترتب عليها من مسؤوليات .

وأضاف الناطق بلسان وزارة الخارجية يقول : أن البت في أمر هؤلاء الجنود قد ترك طبقا لاحكام القانون إلى جهات التحقيق والقضاء في الجمهورية العراقية[١].

الحاكم العسكري العام يتحدث عن قضية الكويت

تحدث اللواء الركن أحمد صالح العبدي رئيس اركان الجيش والحاكم العسكري العام ، عن الكويت ، القضاء العراقي السليب ، تناول صفحات مطوية تضمنت حقائق تكفي وحدها لتأكيد حق العراق في هذا الجزء الغالي من عراقنا الحبيب ، وأكد في حديثه لجريدة الثورة ، أن الحق سينتصرولا شك ، وليس هناك من يستطيع طمسه أو الطغيان عليه مهما اعتمد من وسائل واتبع من أساليب ، وإن مطالبة العراق بحقه كشفت حقيقة كثير من ادعياء العروبة وفضحت نواياهم .

إن هذا الذي يعدونه مندوب الكويت في الأمم المتحدة واسمه عبد العزيز حسين ليس عربيا بل هو ايراني ، وكان من الاوائل الذين اعترفوا بحق العراق في قضاء الكويت ، فقد أصدر كتابا عندما كان مديرا لمعارف الكويت دعا فيه إلى إعادة قضاء الكويت إلى العراق ، إلى الوطن الأم ، وهذا الكتاب موجود . وشيخ الكويت الحالي عبد الله السالم الصباح نفسه ، كان من اشد المتحمسين لإعادة قضاء الكويت إلى العراق يوم كان رئيسا لمجلس الشورى في عهد الشيخ السابق . . . [٢] .

ايران تستغل قضية الكويت

استغلت ايران (موضوع مطالبة العراق بالكويت) لتعبر عن موقفها المعادي للعراق وسياستها في أن يبقى ضعيفا كي تملي عليه شروطها لحل الخلاف الحدودي وبخاصة في شط العرب . وقد ارسل شاه ايران برقية تهنئة إلى حاكم الكويت بمناسبة اعلان (استقلال) الكويت . كما ارسل وزير الخارجية الايراني برقية تهنئة

---

[١] جريدة الثورة ، في ٢٨ تموز ١٩٦١ .

[٢] جريدة الثورة ، في ٣١ تموز ١٩٦١ .

إلى حاكم الكويت وابدى استعداد بلاده لارسال وفد رسمي إلى الكويت تعبيرا عن التضامن معها . وقد وصل الوفد الذي رأسه رئيس مجلس الشيوخ الايراني إلى الكويت في ٨ تموز ١٩٦١ ، حاملا رسالة من شاه ايران إلى حاكم الكويت . وقد استمرت الزيارة ثلاثة أيام. من جانبها شنت الصحف الايرانية هجوما على العراق بسبب مطالبته بالكويت . كما فتحت ايران مجالها الجوي أمام الطائرات العسكرية البريطانية التي نقلت قوات بريطانية لحماية نظام ال صباح ، وقدمت تسهيلات لتهيئ الطائرات . وفي الأمم المتحدة وقفت ايران إلى جانب انفصال الكويت عن العراق .

لقد أدى الموقف الايراني إلى استمرار تأزم العلاقات بين البلدين ، الذي كاد يصل إلى الصدام المسلح عندما قامت ايران بمد الكويت بالمواد الغذائية عن طريق الزوارق عبر الخليج العربي، إذ اطلقت القوات العراقية النار عليها ، فاضطرت ايران إلى تسيير سفن عسكرية لحماية تلك الزوارق[1].

نص المذكرة التي سلمت للبعثات السياسية للدول العربية في بغداد
بتاريخ ١٠ آب ١٩٦١ بشأن موقف الحكومة العراقية من قرار
مجلس جامعة الدول العربية الخاص بالكويت

تهدي وزارة خارجية الجمهورية العراقية تحياتها إلى سفارة . . . . في بغداد وتتشرف أن تحيط السفارة علما بموقف الحكومة العراقية من القرار الذي اتخذه مجلس جامعة الدول العربية يوم ٢٠ / ٧ / ١٩٦١ بشأن الكويت راجية ابلاغه إلى حكومتها الموقرة .

لا يخفى أن القرار المذكور تضمن التزام الحكومة العراقية بعدم استخدام القوة في ضم الكويت إلى العراق وقبول الكويت عضوا في الجامعة والتزام الدول العربية بتقديم المساعدة الفعالة لصيانة ما اسماه القرار باستقلال الكويت تلك المساعدة التي فسرتها الامانة العامة بمذكرتها رقم ٥ / ١٢ / ٦ - ٦٣٥ المؤرخة في ٢٢ تموز ١٩٦١ بكونها تعني ارسال قوات عربية إلى الكويت لتحل محل القوات البريطانية بها .

---

[1] موسى محمد طويرش ، العلاقات العراقية الايرانية (١٤ تموز ١٩٥٨ - ٨ شباط ١٩٦٣) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى قسم التاريخ ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٧ ، ص ١٣٠ - ١٣١ .

إن قرار مجلس الجامعة هذا قد انطوى على خرق واضح لميثاق الجامعة واغراضها وعلى استهانة خطيرة باحكام الميثاق ومبادئه : فلقد تضمن القرار فيما تضمن قبول الكويت عضوا في الجامعة الأمر الذي يتعارض مع غرض من الاغراض التي انشئت الجامعة من اجلها ألا وهو صيانة سيادة الدول الاعضاء وذلك لأن الكويت جزء من اقليم العراق الذي هو إحدى الدول المؤسسة للجامعة . يضاف إلى ذلك عدم توافر شروط العضوية في الكويت حيث إنها ليست دولة وليست مستقلة كما أن المجلس اتخذ قراره بقبول عضوية الكويت خلافا لمبدأ الاجماع اللازم في إصدار مثل هذا القرار . ثم أن القرار قد فرض على العراق على الرغم من معارضته التزامات لا يمكن أن تفرض عليه من دون موافقته، إذ أن ميثاق الجامعة صريح في أن القرار لا يمكن أن يلزم إلا من يقبله من الدول الاعضاء . هذا فضلا عن أن القرار موضوع البحث قد اتخذ من قبل المجلس في اجتماع انعقد باطلا لعدم دعوة الجمهورية العراقية إلى حضوره بعد أن انسحب وفدها من اجتماع لجنة الشؤون السياسية .

وفضلا عن مخالفة القرار المذكور لميثاق الجامعة واغراضها فإنه لا يتفق مع المصالح العربية العليا ومع أهداف الأمة العربية في التحرر ومقاومة الاستعمار والرجعية . فهو من ناحية يفرق الصف العربي ويضعف جامعة الدول العربية ويحول معركة العرب مع الاستعمار إلى خصومة بين العرب أنفسهم . كما إنه يتمشى من الناحية الأخرى مع اغراض الاستعمار البريطاني في ادامة نفوذه في الكويت عن طريق فصلها عن العراق وحماية الانظمة الرجعية التي اتحدت مصالحها مع مصالح الاستعمار هنالك .

وتود الوزارة أن تلفت النظر إلى الحماس الغريب الذي ابداه الامين العام للجامعة في سبيل حمل مجلس الجامعة على اتخاذ القرار المشار إليه مع علمه إنه يخالف على الاقل حقا تطالب به إحدى الدول اعضاء الجامعة كما وتلفت النظر إلى بعض اتصالاته التي لا تتفق – أثناء بحث القضية – وما عليه من واجبات وما يجب أن يلتزم به من حياد .

بالنظر لما تقدم ولحرص العراق شعبا وحكومة على المصالح العربية العليا ولايمانه بضرورة التعاون المخلص بين دول الجامعة من أجل تحقيق أهداف الأمة العربية في انقاذها من الاستعمار وفي خلق مجتمع عربي حر متقدم، تطالب الحكومة

العراقية حكومات دول الجامعة العربية أن تنقذ الجامعة ممـــا اراده لـــها الاســتعمار واعوانه من مصير مؤلم وذلك بتحقيق ما يأتي :

أولا – الغاء القرار الذي اتخذه مجلس الجامعة يوم ٢٠ / ٧ / ١٩٦١ وذلك لبطلانـــه بسبب مخالفته للميثاق وتعارضه مع اغراض الجامعة ومـــع أهــداف الأمـــة العربية .

ثانيا – قيام الدول العربية بعمل جماعي من أجل الغاء ما اسمي باتفاقية ١٩ حزيــوان ١٩٦١ بين بريطانيا وشيخ الكويت التي جعلت من الكويت قاعدة بريطانيـــة ومن أجل تحرير كافة المشيخات والمحميات العربيـــة فـــي الخليـــج العربـــي وساحل مسقط وعمان والجنوب اليماني .

ثالثا – العمل على ايداع الامانة العامة إلى أيد حريصة على المصالح العربية .

وفي انتظار ما ستسفر عنه مساعي حكومة . . . . بهذا الشأن تجـــد حكومـــة الجمهورية العراقية نظرا للأسباب الواردة أعلاه أن من الصعب عليها جدا أن تقـــوم ضمن نطاق الجامعة العربية بالدور الذي ترتضيه في خدمة القضايا العربية مؤكـــدة في الوقت نفسه حرصها الشديد على المصالح العربية العليـــا واســتعدادها للعمـــل الجدي والتضحية في سبيلها"[1].

وكانت مسألة تقديم المساعدة للكويت التي قررتها جامعة الدول العربيــــة فـــي اجتماع يوم ٢٠ تموز قد أنيطت بعبد الخالق حسونة الأمين العام للجامعـــة وكـــانت الكويت قد وجهت مذكرة إلى الجامعة في ١٨ تموز تشير فيها إلى رغبتـــها فـــي ان تحل قوة عربية محل القوة البريطانية وفي ١٢ آب تم الاتفاق بيـــن حـــاكم الكويـــت والامين العام للجامعة على الطبيعة الفنية للقوة المقترحة وفي اليـــوم نفســـه طلـــب الحاكم من بريطانيا سحب قوتها لتحل محلها قوة عربية وكان مجموع القـــوة التـــي وصلت ثلاثة الاف جندي معظمهم من المملكـــة العربيـــة الســـعودية والبـــاقي مـــن الجمهورية العربية المتحدة وسورية والاردن وفي العاشر من تشرين الأول أعلنـــت الكويت انسحاب القوة البريطانية وبعد مضي يوميـــن قـــررت الجمهوريـــة العربيـــة

---

[1] وزارة الخارجية ، قضية الكويت ، ج ٢ ، ص ٤٤ – ٤٦ .

المتحدة سحب قواتها من الكويت بسبب الخلافات بين الدول العربية وبقيت القـــوات الأخرى لسنة أخرى[1].

حكومة الجمهورية العراقية تعلن إنها ستستخدم الوسائل السلمية لاستعادة الكويت

أبلغ عدنان الباجه جي المندوب الدائم للجمهورية العراقية في الأمم المتحـــدة، مجلس الأمن الدولي في مذكرة نشرت في الأمم المتحـــدة أن حكومـــة الجمهوريـــة العراقية ستستخدم الوسائل السلمية فقط لاستعادة الكويت القضاء العراقـــي الســليب وقال المندوب العراقي إنه تلقى تعليمات من حكومته تؤكد السياسة التـــي ســبق أن اعلنتها في انتهاج السبل السلمية لاستعادة حقوقها الشرعية في الكويت. وقد طلـــب المندوب العراقي من السيد ارماند بيرارد رئيس مجلس الأمن تعميم المذكرة العراقيـــة على اعضاء المجلس الأحد عشر . وقد عارض المندوب العراقي قيام رئيس مجلـــس الأمن بتوزيع برقية مندوب حاكم الكويت المدعو بدر الملا وقال : أن هـــذه البرقيـــة جاءت من شخص معين لا يتمتع بمكانة معترف بها في المنظمة الدولية ولاســيما أن قضاء الكويت ليس عضوا في الأمم المتحدة[2].

وزير الخارجية يفضح نوايا بريطانيا في الخليج

اعلن السيد هاشم جواد وزير خارجية الجمهورية العراقية ، في الجمعية العامة للأمم المتحدة أمس الأول . أن الكويت ليست سوى قاعدة بريطانيـــة تســتخدم ضــد الاقطار العربية المتحررة . وقال : أن بترول الكويت هو سبب اهتمام بريطانيـــا فـــي القضاء العراقي السليب . واستطرد السيد جواد قائلا : أن المصالح البريطانية تحصل سنويا على ما يناهز المائتين والخمسين مليون دولار من بـــترول الكويـــت ، بينمـــا يتسلم الشيخ أكثر من اربعمائة مليون دولار سنويا يقوم باستثمارها فـــي بريطانيـــا، وقال : أن هذه الاستثمارات قد اربت على الالف مليون دولار.

---

(1) مجيد خدوري، العراق الجمهوري ص٢٣٣.

(2) جريدة الثورة ، العدد ٦٧٥ ، في ١٦ آب ١٩٦١ .

وكان الوزير العراقي يرد بهذا على ادعاءات المندوب البريطاني في الجمعية العامة في الاسبوع الماضي بشأن هذا الموضوع مستعملا حقه في الرد على هذه المزاعم.

ورفض السيد جواد مزاعم بريطانيا القائلة بأن الكويت القضاء العراقي السليب كان دولة مستقلة . واعلن بأن بريطانيا احتفظت بالشيخ في السلطة لحماية مصالحها الاقتصادية والعسكرية.

وقال السيد جواد : أن الكويت كانت دائما تعد جزءا لا يتجزأ من العراق . وانها لم تكن مطلقا دولة مستقلة ، كما يدعى مندوب بريطانيا ، كما إنها لا تملك ايا من مقومات الدولة ، وإن الأمر لا يتعدى بضع ابار من النفط وعدة الاف الهكتارات من الصحراء القاحلة . ولفت الانظار إلى أن الكويت باتت تشكل تهديدا خطيرا لاستقلال العراق وسلامته .

وكان الوفد العراقي لدى الأمم المتحدة قد عمم أمس الأول بيانا على وفود الدول الاعضاء في المنظمة الدولية ناشد فيه الدول التي تدرك ادراكا تاما مسؤولياتها الدولية معارضة المساعي التي تبذلها بريطانيا لادخال الكويت إلى عضوية الأمم المتحدة . وأكد البيان العراقي أن بريطانيا تعرف أن للعراق حقا لا يقبل الجدل في الكويت . واتهم بريطانيا بخلق أزمة مفتعلة حول مشيخة الكويت المتنازع عليها لتحويل انظار الرأي العام العالمي عن سياسة استعمارها الجديد ، ليس في الكويت فحسب بل في منطقة الخليج العربي كلها ، وفي عمان وجنوب الجزيرة العربية .

واشار البيان العراقي إلى مصالح بريطانيا النفطية الواسعة في هذه المناطق ، وأكد أن بريطانيا ترغب في تضليل الرأي العام وحمله على الاعتقاد بأنها تسعى وراء تصفية نظامها الاستعماري على وفق قرار الجمعية العامة الخاص بانهاء الاستعمار وقال البيان : أن بريطانيا ترغب في الابقاء على مصالحها الاستعمارية وعلاقاتها بالخليج تحت ستار جديد يلقي قبولا أكثر ، هو ستار الاستغلال . غير أن هذه المناورات الاستعمارية لا يمكن أن تغير نظام الحماية البريطانية الذي فرض على شعوب المنطقة ، ولا يمكن أن تخفي الحقيقة الراهنة وهي أن مصادر الثروة النفطية في المنطقة مركزة في ايدي مجموعات دولية.

واضاف البيان العراقي يقول : أن الأحداث قد اظهرت أن الحركات البريطانية تجاه الكويت بدأت قبل منح الاستقلال المزعوم في تموز الماضي بزمن طويل . وكشف البيان هدف التدخل البريطاني العسكري فقال: إنه كان يهدف بالدرجة الأولى إلى تهديد سلامة العراق ولضرب جميع الحركات القومية النامية التي أخذت في الوقت الحاضر تستحوذ على الأذهان في المنطقة.

وقال البيان : إنه لم يكن من الصعب على بريطانيا أن تجد بين الفئات الرجعية في المنطقة حلفاء مخلصين ايدوا اعمالها العدوانية ومكنوها من تنفيذ مخططاتها الاستعمارية[1].

وقد ارسل وزير الخارجية برقية إلى رئيس مجلس الأمن حول الموقف الخطير المتوتر الذي نشأ في الشرق الاوسط بسبب التهديدات البريطانية . وهذا نصها :

سيادة رئيس مجلس الأمن

الأمم المتحدة – نيويورك

لي الشرف أن استرعي انتباهكم إلى بيان وزارة الدفاع البريطانية بتاريخ ٢٦/ ١٢ / ١٩٦١ الذي اعلنت فيه اتخاذ اجراءات احتياطية محدودة بسبب ما اثير من توتر في الشرق الاوسط خلال مدة عيد الميلاد كما جاء في البيان .

لقد اصبح معروفا تماما بأن هذه الاجراءات الاحتياطية ذات النطاق المحدود تتضمن ارسال حاملة طائرات وطرادين وسفينة لانزال الجنود وباخرة اضافية إلى الخليج العربي وكذلك تحركات القوات العسكرية في منطقة الخليج العربي وكينيا وعدن والقواعد البريطانية العسكرية الأخرى في الشرق الاوسط .

اننا باعلامكم عن هذه التحركات والاستعدادات البريطانية يهمنا بصورة خاصة أن نسترعي انتباه مجلس الامن إلى المخاطر التي تهدد سلم منطقة الشرق الاوسط وامنها والنتائج الوخيمة لمثل هذه التحركات العدوانية وأن الحكومة البريطانية بمثل هذه التحركات تعكر من جديد سلام المنطقة بصورة عامة وتهدد امن العراق بصورة خاصة كما سبق لها أن فعلت في حزيران الماضي . وقد صاحب هذه الاستعدادات والتهديدات العسكرية حملة دعائية معادية موجهة ضد العراق .

---

[1] جريدة الثورة ، العدد ٧٢٣ ، في ١٢ تشرين الأول ١٩٦١ .

إن الحكومة البريطانية باتباعها سياسة التهديد بالقوة والاستفزازات الاعتدائية والدعائية الاستعدائية تهدف إلى ممارسة الضغط على الدول الصغيرة وارغامها على الخضوع لها رامية من وراء ذلك إلى ادامة سيطرتها السياسية والاقتصادية على المنطقة والحفاظ على مصالحها الاستعمارية غير المشروعة عن طريق سياسة التهديد التقليدية .

وبالنظر للموقف الخطير الذي نشأ في الشرق الاوسط منذ اعلان البيان البريطاني فإني ارجو أن تتكرموا باحاطة أعضاء مجلس الامن علما بذلك واسترعاء انتباهكم إلى تلويح بريطانيا بالقوة والاعمال الاستفزازية التي خلقت وضعا في غاية التوتر يعرض سلم المنطقة وامنها للخطر كما يهدد حرية العراق وامنه .

٢٨ / ١٢ / ١٩٦١
هاشم جواد
وزير الخارجية

وأرسلت وزارة الخارجية إلى الهيئة الدبلوماسية في العراق كتابا هذا نصه:

الجمهورية العراقية — الرقم نشر ٨٩٦ / ٨٩٦ / ٦٠٠
وزارة الخارجية — التاريخ ٨ / ١ / ١٩٦٢
دائرة العلاقات

تهدي وزارة الخارجية تحياتها إلى الهيئة الدبلوماسية في العراق وتتشرف أن تبلغها رسميا بتصريح سيادة وزير الخارجية الذي يتضمن موقف الحكومة العراقية حول الدول التي تنوي تأسيس علاقات دبلوماسية مع ما يسمى بدولة الكويت :

" منذ أن حاولت بريطانيا في ١٩ حزيران ١٩٦١ اكمال تنفيذ مخططها لتجزئة العراق بابقاء قضاء الكويت منفصلا عنه سالكة في ذلك الاساليب الاستعمارية المعروفة ومستعينة باعوانها من الحكام التابعين لم تترك حكومة الجمهورية العراقية وعلى رأسها سيادة الزعيم رئيس الوزراء فرصة للتأكيد على حق العراق القطعي في الكويت وعزمه الاكيد على صيانة هذا الحق دفاعا عن كيان الشعب العراقي ووحدة اقليمه الذي لا يقبل التجزئة والذي لا يمكن أن تقوم فيه إلا دولة واحدة .

أما ما اسماه الاستعمار البريطاني وعملاؤه بدولة الكويت فما هـو إلا صنيعة غير مشروعة تحاول بريطانيا الآن أن تسبغ عليها صفة الشرعية بعد أن اقتطعتها عنوة سلطات الاحتلال البريطاني منذ عام ١٩١٤ وعملت في عهد الانتداب على الاحتفاظ بها تحت سيطرتها خلافا لاحكام الانتداب التي تلزم بريطانيا بالمحافظة على سلامة اقليم العراق ووحدته الكاملة .

وقد لاحظت الجمهورية العراقية أن بعض الدول التي يتبادل العراق معها التمثيل الدبلوماسي اخذت تتجه في الآونة الاخيرة إلى اقامة علاقات دبلوماسية مع ما يسمى بدولة الكويت وحيث أن هذا العمل غير الودي ينطوي على انكار لحقوق العراق واضرار بمصالحه الحيوية فإن حكومة الجمهورية العراقية تجد من واجبها أن تذكر تلك الدول بما يترتب على العمل المذكور [1] .

مسألة انضمام الكويت إلى الامم المتحدة

عقد مجلس الامن الدولي في الساعة السابعة مساء يوم ٣٠ تشرين الثاني ١٩٦١ جلسة للنظر في طلب شيوخ الكويت بالانضمام إلى الامم المتحدة . وقد عقدت هذه الجلسة بناء على طلب عمر لطفي المندوب الدائم للجمهورية العربية المتحدة . وقد اعترض المندوب السوفيتي ورئيس مجلس الامن فالريان زورين على ادراج هذا الموضوع في جدول اعمال المجلس ، وقال : أن الوضع في الكويت لا يجعل في الامكان تسوية مسألة انضمامها إلى الامم المتحدة . وطالب بتأجيل النظر في هذا الموضوع في الوقت الحاضر . فاعترض عمر لطفي على ذلك قائلا : " إنه يعتبر أن المعلومات المتوفرة لدى المجلس عن الكويت – كافية– لتبرهن على أن الكويت – دولة – مستقلة ذات سيادة!!" وبعد ذلك وافق المجلس على ادراج القضية في جدول اعماله إن لم يبد أي من الأعضاء الاخرين اعتراضه على ذلك مع تسجيل اعتراض الاتحاد السوفيتي .

وقد دعي عدنان الباجه جي – مندوب الجمهورية العراقية للمشاركة في المناقشة . ودافع عمر لطفي مندوب العربية المتحدة عن شيوخ الكويت وزعم أن عائدات النفط تستغل لتحسين الخدمات التعليمية والخدمات العامة الأخرى ، وادعى

---

[1] وزارة الخارجية ، حقيقة الكويت ، ج ٣ ، ص ٤١ – ٤٢ .

مندوب العربية المتحدة أن الشيوخ " قد سنوا التشريعات اللازمة لتأليف مجلس نيابي للاضطلاع بسن قانون اساسي " . وقال أن اثنتين وستين دولة قد اعــترفت بســيادة الكويت المزعومة حتى الآن".

وأيد باتريك دين مندوب بريطانيا طلب العربية المتحدة قبول الكويت في المنظمـة العالمية وقال : " أن بريطانيا كانت لها علاقات ودية وثيقة مــع الكويــت لســنوات طويلة . وزعم المندوب البريطاني أن مشايخ الكويت اتخــذوا مؤخــرا عــددا مــن الخطوات لتحقيق – شخصية الكويــت الدوليــة " . واضــاف قــائلا: " أن النتيجـة المنطقية– لذلك هي أن تصبح الكويت عضوا في الامم المتحدة ".

ثم تحدث عدنان الباجه جي – مندوب الجمهوريــة العراقيــة فقــال : أن طلــب الكويت يجب أن يرفض للاسباب الثلاثة الاتية :

اولا – أن الكويت لم تكن دولة في المفهوم الدولي مطلقا .

ثانيا – أن الكويت كانت دائما وابدا جزءا لا يتجزأ من العراق من الناحيتين القانونيـة والتاريخية .

ثالثا – أن الكويت في الواقع ليست إلا مستعمرة بريطانية لا تتوفــر فيــها شــروط العضوية في المنظمة الدولية . واشار أيضا إلى أن الاجانب يشكلون الاغلبيـة العظمى من سكان الكويت وقال أن الكويت لا تعدو كونها – دولة المدينــة – إذ لا يوجد فيها إلا قليل من مناطق السكن ، ويتبعثر البدو في ارجائها .

ثم استعرض المندوب العراقي باسهاب تاريخ الكويت وعلاقة بريطانيــا بــها ، مؤكدا أن السياسة البريطانية كانت تستهدف السيطرة على الكويت للمحافظــة علــى الطريق المؤدية إلى الهند [1] .

وتجدر الاشارة إلى أن مجلس الجامعة العربية كان قد بحث مشكلة الكويت وقرر ارسال قوات عربية بديلة عن القوات البريطانية في الكويت طبقــا للمشــروع الــذي تقدمت به السعودية في تموز ١٩٦١ ، فانسحب العراق من مناقشات مجلس الجامعة احتجاجا على ذلك . ثم الفت اربع دول عربية قوات عسكرية باســم جامعــة الــدول العربية لتحل محل القوات البريطانية في الكويت وهذه الدول هي السودان والسعودية والاردن والجمهورية العربية المتحدة . وبلغ تعدادها (٢٣٠٠) جندي وصلت الكويت

---

[1] جريدة الثورة، العدد ٧٦٦ في ١ كانون الأول ١٩٦١.

في شهر ايلول ١٩٦١ . وفي شهر تشرين الأول ١٩٦١ غادرت جميع القوات البريطانية الكويت بعد أن استبدلت بقوات عربية[١].

وعلى الرغم من أن دعوة عبد الكريم قاسم لاستعادة الكويت كانت قد حظيت بتأييد قادة الجيش والرأي العام العراقي بالاجماع إلا إنه لم يتخذ أية اجراءات عملية بصدد استعادتها وظلت تصريحات حكومته تؤكد إنها لن تستخدم القوة لتحقيق ذلك الهدف وانما ستسعى إليه بالطرق السلمية .

وقد ظل الموقف من الكويت على ما هو عليه كما اسلفنا سابقا طيلة المدة التي استمر عليها حكم عبد الكريم قاسم ولغاية سقوطه في الثامن من شباط ١٩٦٣.

توتر العلاقات العراقية الامريكية

أخذت العلاقات بين العراق والولايات المتحدة تتدهور بسبب الموقف الذي اتخذته الحكومة الامريكية من الكويت فضلا عن مساندتها للحركة الكردية في الشمال. وقد سحب العراق سفيره من واشنطن على اثر اعتراف الحكومة الامريكية بالكويت وأخذ عبد الكريم قاسم يهاجم في خطبه السياسة الامريكية الأمر الذي دفع بوزارة الخارجية الامريكية للاحتجاج لدى القائم بالاعمال العراقي في واشنطن عليه وابلغ الدبلوماسي العراقي ان الولايات المتحدة كدولة كبرى قد تتحمل وتسكت لفترة ما ولكنها لا تستطيع السكوت لمدة اطول وعندما علم قاسم بذلك غضب وزاد من تهجماته عليها وقال في احدى خطبه "ان المكائد تدبر ضدنا من الاستعمار واعوانه ومن دول أخرى تدعي المناداة بالحرية اننا نعلم ان وكالة الاستخبارات الامريكية تسير هؤلاء. ان سفارتين غربيتين في داخل بلدنا تبرعتا بطبع المنشورات المسمومة".

وقال في مؤتمر صحفي ان الاستعمار الامريكي أخذ في الآونة الأخيرة يهدد باتخاذ تدابير رادعة وان هذه التدابير ستوجه إليه بالذات وان الشبكات الاستعمارية التي تدار بالاموال الامريكية قد ازدادت وهي تحاول تحطيم الشعب العراقي واستقلاله

---

[١] ليث الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ٣٥٤

وان امريكا ترفع دائما العلم الملطخ بالعار وهي تهاجم العراق وتتهمه بصهر القوميات وتهدد باثارة القلاقل[1].

اتفاقية التعاون بين
الجمهورية العراقية وجمهورية بلغاريا الشعبية

صادق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ الثامن والعشرين من حزيران ١٩٦١ على القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦١ والخاص بتصديق اتفاقية التعاون بين الجمهورية العراقية وجمهورية بلغاريا الشعبية في حقول الاذاعة والتلفزيون والسينما والمسرح والانباء .

وتجدر الاشارة إلى أن تلك الاتفاقية كانت قد عقدت في السابع من شهر مايس ١٩٦١ ، وقد وقعها عن حكومة الجمهورية العراقية الدكتور فيصل السامر وزير الارشاد ، بينما وقعها عن حكومة جمهورية بلغاريا الشعبية كراستيو ستربزوف السفير فوق العادة .

وقد تضمنت الاتفاقية مقدمة واثنتي عشرة مادة . وجاء في الأسباب الموجبة لتلك الاتفاقية ما يأتي:

سعيا لتحقيق انجح الوسائل للتعريف بالجمهورية العراقية في الخارج على مستوى تعاوني فني ورغبة في الافادة من المنجزات العلمية والفنية التي تتم في الدول الأخرى في مجالات الاذاعة والتلفزيون والسينما والمسرح والانباء من أجل تطوير ورفع مستوى كفاءة مؤسسات وموظفي وزارة الارشاد ونظرا لما لمسه الجانب العراقي من رغبة حكومة بلغاريا الشعبية في عقد هذه الاتفاقية ، وحيث أن هذه الاتفاقية قد تم التوقيع عليها بتاريخ ٧ / ٥ / ١٩٦١ بعد موافقة مجلس الوزراء على عقدها ، ولوضعها موضع التنفيذ نظمت هذه اللائحة للتصديق عليها وتشريعها بقانون[2].

---

[1] اسماعيل العارف، اسرار ثورة ١٤ تموز ص٢٥٢.

[2] مجموعة القوانين والانظمة ، المصدر السابق ، ص ٢٣٢ – ٢٣٦ ؛ الوقائع العراقية ، العدد ٥٤٨ في ١٠ / ٧ / ١٩٦١ .

الحكومة العراقية تتبرع بمليون دينار للجزائر كدفعة أولى من المساعدات المخصصة للجزائر في ميزانية ١٩٦١

في الساعة التاسعة من مساء يوم (٧ تموز ١٩٦١) ، حضر عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة، الحفل الـــذي اقامـــه وزيـــر خارجيـــة الجمهورية العراقية - على شرف سماحة الحاج امين الحسيني - مفتـــي فلسـطين ورئيس الهيئة العربية العليا . وقال قاسم ، أما احسن خطوة لنصرة الجزائر هـــي أن نطلب من وزير المالية ابداء التسهيلات فورا لتسليم حكومة الجمهوريـــة الجزائريـــة صكا بمبلغ مليون دينار دعما لنضال واستقلال الجزائر وقال قاسم لممثـــل الجزائـــر محمد القصوري ونرى من الافضل أن تتسلم هذا الصك بنفسك صباح الغد[1]. وفـــي ذلك العام دعت وزارة الارشاد كل من المناضلتين الجزائريتين جميلة بوجيرد وفاطمـة الجزائرية زوجة رابح بيطاط (الذي أصبح رئيس مجلـــس الشـــعب الجزائـــري بعـــد الاستقلال) لزيارة العراق فاستقبلتا يوم ١٨ تشرين الأول استقبالا شـــعبيا وحكوميـــا منقطع النظير إذ كانت جميلة بوجيرد تمثل رمـــز نضـــال الشـــعب الجزائـــري ضـــد الاستعمار ولاقت في سبيل ذلك أشد أنواع التعذيب واقساها على أيـــدي الفرنســـيين واقيمت لهما حفلات شعبية وحكومية حاشدة تبرع خلالها العراقيون بسخاء للثـــورة الجزائرية واطلق على منطقة واسعة في بغداد (شرقي قناة الجيـــش) اســـم جميلـــة تقديرا لهما وذكرى زيارتها لبغداد.

وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة ألقى وزير الخارجية هاشم جواد كلمة في ٦ تشرين الثاني ١٩٦١، قال فيها ان الشعب الجزائري غدا مصمما أكثر من أي وقـــت مضى على تحقيق استقلال بلاده في حيـــن راحـــت الاحتكـــارات الفرنســـية تحصـــل باستمرار على المزيد من تأييد الاحتكارات المماثلة لها في الغرب، ولاسيما الولايـــات المتحدة الامريكية، فضلا عن حماية وتدخل حلف شمال الاطلســـي. وأشـــار إلـــى ان السبب الرئيس وراء كل ذلك هو المصالح الاقتصاديـــة الهائلـــة، لاســـيما المصـــالح النفطية، فهي القوى الكامنة وراء الحرب الاستعمارية في الجزائـــر. وأكـــد الوزيـــر تصميم العراق على دعم كفاح الشعب الجزائري من اجل الحرية والاستقلال.

---

[1] جريدة الثورة ، العدد ٦٤٤ في ٩ تموز ١٩٦١ .

وقد أسهم العراق في بحث القضية الجزائرية من خلال مشروع القـــرار الـــذي قدمته بعض الدول الاسيوية والافريقية الذي طـــالب فرنســـا والحكومـــة الجزائريـــة مواصلة المفاوضات للوصول إلى حل يلبي حق الشعب الجزائري في تقرير مصـــيره. وقد حظي القرار بتأييد اكثرية الاعضاء ولم تعترض عليه أية دولة، باستثناء امتنـــاع (٣٢) عن التصويت[١].

افتتاح بناية المجلس الوطني

افتتح عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء مســـاء يـــوم ١٦ تمـــوز ١٩٦١ بنايـــة المجلس الوطني العراقي وارتجل خلال حفل الافتتاح خطاباً اشار فيه إلى أن البرلمـــان لن يكون مصدراً للشر ، بل سيكون مصدراً للخير والنفع العـــام ، واشـــار إلـــى أن الحكومة سوف تعهد إلى هيئة عامة بتشريع الدستور الدائم [٢] .

كما افتتح قاسم في يوم ١٧ تموز جامع الازبك الجديد مشيراً إلى إنه سيثبت فـــي الدستور الدائم أن دين الدولة الرسمي هو الإسلام وإن الاديان الأخرى في بلادنا حرة زاهرة منطلقة[٣].

وتجدر الاشارة إلى أن الجامع المذكور يقع بجوار وزارة الدفاع في منطقة بـــاب المعظم .

تعديل قانون التنمية الصناعية
رقم ٤٦ لسنة ١٩٦١

صادق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٤ ـوز ١٩٦١ على القـــانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦١ الخاص بتعديل قانون التنمية الصناعية رقم ٣١ لســـنة ١٩٦١ وهذا نص القانون :

باسم الشعب

مجلس السيادة

---

[١] ثورة ١٤ تموز في عامها الرابع ، ص٥٧٥.

[٢] جريدة الثورة ، العدد ٦٤٩ في ١٨ تموز ١٩٦١ .

[٣] المصدر نفسه ، العدد ٦٥٠ في ١٨ تموز ١٩٦١ .

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه وزير الصناعة ووافق عليه مجلس الوزراء .

صدق القانون الآتي :-

المادة الأولى -

١- تضاف إلى المادة التاسعة من قانون التنمية الصناعية رقم ٣١ لسنة ١٩٦١ العبارة التالية بعد عبارة " الشروط الاتية " :

" وعلى أي مشروع متمتع بالمساعدات حالياً أن يستكمل هذه الشروط قبل ٣٠ تشرين الثاني ١٩٦١ وإلا الغيت شهادة الاعضاء الممنوحة له " .

٢- تضاف الفقرة التابعة إلى آخر المادة التاسعة من القانون وتكون الفقرة الرابعة لها :

" ٤- في تطبيق ما تقدم من احكام هذه المادة يراعى ما يأتي :

أ - فيما يخص نسبة العمال والمستخدمين في المشروع من غير العراقيين :-

أولاً : لا يعتبر الكويتيون من غير العراقيين .

ثانياً : يعامل الفلسطينيون في العراق كالعمال والمستخدمين العراقيين .

ثالثاً : العمال والمستخدمون من ذوي الكفاءات الخاصة الذين يحتاج إليهم المشروع من رعايا البلاد العربية الأخرى يعاملون كما لو كانوا عراقيين على أن يدعم تقرير الحاجة إليهم بقرار من مديرية تنمية الصناعات الاهلية العامة .

رابعاً : لا يحتسب العمال والمستخدمون المذكورون أعلاه ضمن النسبة المعينة لغير العراقيين.

ب- فيما يخص رأسمال المشروع الاسمي والمدفوع يراعى ما يأتي :-

أولاً - رأس المال المدفوع من أي كويتي يعتبر عراقياً .

ثانياً - يعامل رأس المال المدفوع من أي مواطن في أي بلد عربي كما لو كان عراقياً.

ثالثاً - يحتسب رأس المال المذكور فيما تقدم في نطاق نسبة الـ (٦٠%) المشروطة للعراقيين " .

المادة الثانية - تلغى المادة الرابعة عشرة من القانون ويحل محلها ما يأتي :-

المادة الرابعة عشرة - " يجوز إصدار انظمة بناء على اقتراح من وزير الصناعة مستند إلى قرار من اللجنة باعفاء أنواع معينة من المكائن والالات والاجهزة

والادوات والمواد الأولية من الرسوم الكمركية إذا اقتضى تشجيع الصناعة الوطنية ذلك " .

المادة الثالثة – ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الرابعة – على الوزراء تنفيذ هذا القانون [1] .

وجاء في الأسباب الموجبة لهذا القانون ما يلي :

لما كان من أهداف ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ العمل على تقوية علاقات العراق بسائر اجزاء الوطن العربي إلى جانب العمل على تعزيز الوحدة العراقية الكاملة ولما كان بلوغ ذلك لا يتم بمجرد رفع الشعارات بل يتطلب توحيد الجهود وتوحيد القوى في جميع الميادين ولما كان من أهداف الثورة إلى جانب الانطلاق في توسيع القطاع العام ونهوض الدولة بتأسيس المشاريع ولاسيما الصناعية منها أن تسعى في الوقت ذاته لتشجيع القطاع الخاص ولاسيما في الصناعة ولما كانت المداولات الكثيرة والمضنية في نطاق جامعة الدول العربية للوصول إلى تعاون جدي في جميع هذه الميادين لم تنته إلى نتائج عملية فقد رأت حكومة الجمهورية العراقية بتوجيه من " رئيس الوزراء " الزعيم عبد الكريم قاسم أن تبادر إلى الاقدام على خطوة عملية بتعديل قانون التنمية الصناعية رقم ٣١ لسنة ١٩٦١ تعديلاً يؤكد معاملة مواطنينا من الكويت بما ينبغي لهم كعراقيين ومعاملة اخواننا الفلسطينيين كمعاملة العراقيين بمجرد وجودهم في العراق .. الخ[2].

الخلاف حول رئاسة جامعة بغداد

انتهت رئاسة الدكتور عبد الجبار عبد الله لجامعة بغداد مع نهاية العام الدراسي لسنة ١٩٦١ فاحتدم الصراع بين الشيوعيين والقوميين حول الرئيس الجديد وفي ذلك يقول وزير المعارف اسماعيل العارف المسؤول عن التعليم الجامعي:

"عندما انتهت رئاسة الدكتور عبد الجبار عبد الله رئيس جامعة بغداد في نهاية صيف ١٩٦١ أصبح من الضروري تعيين رئيس جديد للجامعة بقرار من مجلس الوزراء. ولما كنت وزيراً للمعارف وأمثل الجامعة في مجلس الوزراء خولني قانون

---

[1] مجموعة الانظمة والقوانين ، المصدر السابق ، ص ٢٣٩ و ٢٤٠ .

[2] المصدر نفسه ، ص ٢٤٢ ؛ جريدة الثورة ، العدد ٦٥٦ في ٢٥ تموز ١٩٦١ .

الجامعة ان اختار واحداً من بين ثلاثة اساتذة يرشحهم مجلس الجامعة واستحصل قراراً من مجلس الوزراء بتعيينه. وفي ذلك الزمن كان الصراع بين القوميين والتقدميين قد بلغ أشده في المجتمع وفي جامعة بغداد ووزارة المعارف بصورة خاصة. وكان الصراع يتجسد في كل عملية انتخاب أو تعيين شخص في وظيفة عمومية مهمة مسؤولة عن الادارة العامة. وقد اشتهر الدكتور عبد الجبار عبد الله بآرائه الحرة وتفكيره الديمقراطي، فجوبه خلال توليه رئاسة الجامعة بمعارضة شديدة من الاساتذة والكتل القومية في الجامعة على الرغم من سعة علمه وتضلعه في علوم الفيزياء والانواء الجوية فقد كان احد خريجي جامعة هارفرد* التي تعتبر من اشهر الجامعات الامريكية. وقد درس هناك فترة من الزمن وخصصت له الجامعة كرسياً شاغراً للاستاذية بامكانه اشغاله متى شاء. وكنت اقدر ذلك الرجل لعلمه وكفاءته الادارية ومنطقه السليم ورجاحة عقله. وعندما اقترب موعد تعيين الرئيس الجديد زادت سخونة الجدل حول من سيشغل هذا المنصب السياسي والعلمي الخطير وتسرب الجدل إلى مجلس الوزراء، فكان بعض الوزراء يؤيد اعادة تعيين عبد الجبار عبد الله ويتصدر هؤلاء الزعيم عبد الكريم قاسم نفسه ومنهم من كان، لسبب أو لآخر يفضل تعيين شخص جديد لرئاسة الجامعة. وقد شعر عبد الجبار عبد الله بحراجة موقفه وموقفي، فجاءني راجياً ان اعفيه من الترشيح ثانية لهذا المنصب فقال لي، إذا كنتم تعطفون عليّ اعفوني من هذه المسؤولية واسمحوا لي ان اعمل في السلك الخارجي حتى يسهل عليّ العلاج من السرطان. فلما عرضت ذلك على الزعيم عبد الكريم قاسم أصر على اعادة ترشيح عبد الجبار عبد الله لجامعة بغداد. وعند ذاك طلبت من الدكتور عبد الله ان يجمع مجلس الجامعة ليختار ثلاثة من بين اعضائه. فتم عقد مجلس الجامعة وجرى اقتراع سري على ثلاثة رشحوا أنفسهم للمنصب هم الدكتور عبد الجبار عبد الله وحصل على ١٢ صوتاً والدكتور عبد العزيز الدوري عميد كلية الآداب وقد حصل على ١٣ صوتاً والطبيب البيطار صادق الخياط عميد كلية البيطرة وقد حصل على ٧ اصوات. وكانت رغبة الجبهة القومية في الجامعة وفي بعض الاوساط الاجتماعية ان يتسلم رئاسة الجامعة عبد العزيز الدوري كواجهة للجهات القومية. أما الدكتور البيطار صادق الخياط فيبدو انه رشح على أساس طائفي وليس

* ان الدكتور عبد الجبار عبد الله هو أحد خريجي جامعة MIT الأمريكية وليس جامعة هارفرد.

لمزية علمية أو سياسية. فجلب لي رئيس الجامعة نتائج اختيار المجلس للمرشحين، وذكر لي بأنه القى بورقة بيضاء في صندوق الاقتراع ولم ينتخب نفسه لكي لا يتساوى في الاصوات مع عبد العزيز الدوري. فقررت ان اطرح الاسماء الثلاثة على مجلس الوزراء نظراً لحدة الصراع وتقارب آراء الوزراء في اختيار الرئيس الجديد للجامعة، وأردت بذلك أيضاً ان افسح المجال لمن له رأي من الوزراء ان يدلي به امام رئيس الوزراء صراحة. فسلمت الكتاب الرسمي المرفوع من قبلي إلى رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم وشرحت له تضارب الاراء حول اختيار الرئيس. وفي الجلسة التالية للمجلس في أواخر شهر ايلول (سبتمبر) ١٩٦١ طرح عبد الكريم قاسم الموضوع امام الوزراء قائلاً بأن وزير المعارف تنازل عن حقه إلى مجلس الوزراء في اختيار رئيس الجامعة وسوف نناقش الاسماء المرشحة واحداً واحداً. وكنت قد هيأت مع الكتاب خلاصة علمية عن تاريخ حياة كل مرشح وطلب هو ان تهيئ له اجهزة الامن خلاصة عن تاريخ كل منهم سياسياً. فبدأ يقرأ على المجلس ما ورد في الخلاصات عن الدكتور عبد الجبار عبد الله وقد كانت حياته العلمية غنية بالانجازات والبحوث في مجال الفيزياء وفي اختصاصه بالانواء الجوية بالذات، كما كان منتمياً إلى عدد من الجمعيات الفيزيائية الامريكية والعالمية وله بحوث علمية كثيرة في دوريات ومجلات علمية متخصصة. ولم يكن هناك ما يشوب تاريخه السياسي. ثم انتقل إلى عبد العزيز الدوري فقال ان هذا الرجل لم يقدم للعلم شيئاً في حياته سوى ما كتبه عن أحد ادوار العصر العباسي كاطروحة للدكتوراه وسوى بحث مقتضب عن بغداد في دائرة المعارف البريطانية. أما تاريخه السياسي فقد كان حافلاً بالنشاط مع العهد الملكي وشارك في لجان حلف بغداد السرية وعرف بعلاقاته المريبة بالجهات الأجنبية وأمور أخرى هيأتها له أجهزة الأمن. ثم تحدث عن الطبيب البيطار صادق الخياط فقال انه طبيب بيطري ليست لديه مزايا علمية تؤهله ان يتبوأ مركزاً علمياً وادارياً كرئيس لجامعة بغداد. وكان من الطبيعي ان يشعر الوزراء بتحمس عبد الكريم قاسم وميله إلى تجديد رئاسة عبد الجبار عبد الله وتحامله على عبد العزيز الدوري. فطلب من الوزراء ان يدلوا بآرائهم إلا ان أحداً منهم لم يجرؤ على ترشيح غير الدكتور عبد الجبار عبد الله عدا وزير البلديات باقر الدجيلي. إذ قال بشيء من التردد والتلعثم انه يؤيد اختيار شخص آخر لو أمكن وأورد اسم صادق الخياط. فثارت ثائرة عبد الكريم قاسم وقال "كيف تواجهون المجتمعات العلمية إذا وضعتم على رأس

الجامعة طبيباً بيطرياً لم يحصل على اختصاص علمي أو دراسة ادارية عالية؟ يجب ألا تؤثر فيكم عوامل أخرى غير الكفاءة والعمل عند اختيار أية شخصية لادارة هذه المؤسسة العلمية الوحيدة في العراق". فسكت الجميع، ولما جاء دوري لابداء رأيي قلت ما يلي "قبل عرض الموضوع على مجلس الوزراء أبدى بعض الوزراء آراء تخالف ما بينوه أمام رئيس الوزراء فكان الأحرى بهم ان يكونوا أكثر جرأة في ابداء آرائهم وألا يتحدثوا في شيء يخالف ما أبدوه الآن عندما لا يكون رئيس الوزراء حاضراً. أما أنا اؤيد اختيار رئيس جديد للجامعة بالنظر للمعارضة التي يجابهها الدكتور عبد الجبار عبد الله ولضرورة زرق دم جديد في هذه المؤسسة قد تستفيد منه، إلا انه لا يوجد بين الاسماء التي اختارها المجلس من هو اكفأ علمياً وادارياً من عبد الجبار عبد الله. ولهذا فانني بحكم الواقع اؤيد اعادة تعيينه رئيساً للجامعة". فوافق المجلس بالاجماع على ذلك ورفعنا المرسوم الذي كان معداً لذلك ثم دفع عبد الكريم قاسم بالمرسوم الجمهوري إلى رئيس مجلس السيادة الجالس على يساره لكي يوقعه ولكن رئيس مجلس السيادة أخذ الورقة ووضعها في اضبارة امامه دون توقيعها. وانتقل المجلس لمناقشة المنهج المعد لتلك الجلسة.

لقد كان يهمني جداً صدور المرسوم بسرعة نظراً لاقتراب انتهاء مدة ولاية الرئيس رسمياً وان تأخره سوف يعطل اعمال الجامعة على ما في ذلك من خطورة. ومرت ايام عديدة لم يوقع رئيس مجلس السيادة على المرسوم، فاتصلت به هاتفياً مذكراً إياه بخطورة الأمر ثم مرت اسابيع فلم يخرج المرسوم من قبضته، فزرته في دائرته وطلبت منه شخصياً ان يسرع في توقيع المرسوم نظراً لحراجة موقف الجامعة وتعطل معظم قضاياها الادارية والمالية إذ لم يعد الرئيس القديم ذا صلاحية قانونية تخوله القيام بالمصروفات والتنقلات بين الاساتذة والتعيينات وغيرها. وبعد ذلك التأخير المتعمد تذاكرت مع الزعيم عبد الكريم قاسم وقلت له يبدو ان رئيس مجلس السيادة لا يوافق على تعيين عبد الجبار عبد الله وان له رأياً آخر فالأفضل ان تناقشه وتصلا إلى حل لهذه المعضلة. فقال عبد الكريم قاسم "ان الفريق نجيب الربيعي بدأ يتناسى التاريخ القريب وهو متأثر ببعض الدعايات ومع ذلك لا تقلق سوف يوقعه بعد غد".

وعندما حلّ في اليوم التالي لحديثي مع عبد الكريم قاسم موعد اجتماع مجلس الوزراء. وعندما اجتمع الوزراء جلس عبد الكريم قاسم في مكانه المعتاد وابتسم ثم

نظر إلى رئيس مجلس السيادة وتحدث مجاملاً وقال أرجو ان يسمع المجلس ما يلـــي "قررت باعتباري لا زلت القائد العام للقوات المسلحة الوطنية الــذي كــان ولا يــزال مصدر السلطات للنظام الثوري ان أحل مجلس السيادة وأعيد تأليفه بعدئـــذ. ففوجـــئ الجميع بذلك وسكتوا وكأن على رؤوسهم الطير. أما رئيس مجلس السيادة فقد امتقـع لونه وبدا عليه الارتباك واضحاً لأنه كان يعرف ما تخفي ابتسامة عبد الكريم قاســـم من مفاجآت. ثم قرأ عبد الكريم قاسم المرسوم وعنوان الموقع عليـــه "القـــائد العـــام للقوات المسلحة الوطنية" وضغط على الجرس فجاء السكرتير وقال لــــه "خــذ هــذا المرسوم وليذع في اقرب وقت". وفي منتصف الجلسة توقف عبد الكريم قاسم وقـــال لدينا مرسوم آخر اقرأه عليكم ثم بدأ يقرأ مرسوم اعادة تأليف مجلس الســـيادة مـــن نجيب الربيعي ورشاد عارف وعبد المجيد كمونة. وعندما انتهى منه لاحظت علامـات الارتياح على وجه رئيس مجلس السيادة الذي ظل مع ذلك مرتبكاً طوال عقد الجلسة. وقبيل انفضاض الاجتماع سلمني الربيعي مرسوم تعيين رئيس الجامعة موقعـــاً مـــن قبله وبقية اعضاء مجلس السيادة.

عندما ترك الزعيم المتقاعد فؤاد عارف الحكومة في أول تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٦١ شغر منصب وزير الزراعة إذ كان يشغلها وكالة فتوليت الوزارة وكالة أيضـاً بالاضافة إلى وزارتي المعارف والاعلام[1].

قانون المكتبة الوطنية
رقم ٥١ لسنة ١٩٦١

صادق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ الثلاثين من تموز ١٩٦١ علـــى القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦١ القاضي بتأسيس مكتبة وطنية في بغداد .

جاء في مادته الأولى – تقوم وزارة المعارف بتأسيس مكتبة في بغـــداد تســـمى بالمكتبة الوطنية .

أما المادة الثانية – فقد أكدت :

١ – تقوم المكتبة الوطنية بجمع وحفظ الكتب والمخطوطات والمطبوعـــات الدوريـــة والمصورات والتسجيلات والافلام المصورة واللوحات الفنية والوثائق الرســـمية

---

[1] اسرار ثورة ١٤ تموز ص٣٢٠- ٣٢٣.

وغيرها مما له علاقة بالتراث الوطني بصورة خاصة وبالعالم العربي بصورة عامة وما يتصل بالحضارة والتراث الانساني والعمل على تيسر انتفاع الباحثين .

٢- تقوم المكتبة الوطنية باعداد فهارس الكتب العراقية ونشرها ويشمل ذلك الآثار العلمية والفنية التي لها علاقة باغراض المكتبة وتعقد المؤتمرات والحلقات العلمية والدراسية وتقيم المعارض المكتبية داخل العراق وخارجه . . الخ .

أما المادة الثالثة – فقد تضمنت ، حق المكتبة في امتلاك الكتب والمخطوطات النادرة الموجودة في المكتبات الرسمية بقرار من مجلس الوزراء [١] .

مشروع اسكان اصحاب الصرائف

قامت الدوائر الحكومية المختصة يوم ١٤ آب ١٩٦١ بحملة لتنفيذ التعليمات والتوجيهات التي أصدرها عبد الكريم قاسم يوم الثالث عشر من شهر آب إلى المسؤولين فيما يتعلق بمشروع اسكان اصحاب الصرائف وتهيئة سبل الراحة لهم ، ولاسيما ايصال الماء والكهرباء إلى المنطقة التي سيشيدون دورهم فيها في مدينة الثورة [٢] .

وقد باشرت الجهات المختصة في مصلحة اسالة الماء لمنطقة بغداد بمد انابيب المياه المقتضية لذلك والتي يقدر طولها باكثر من سبعة كيلو مترات وبقطر (١٥) عقدة .

واعلن مصدر مسؤول في المصلحة لوكالة الانباء العراقية أن العمل سينجز باقل من عشرة أيام.

أما بالنسبة للكهرباء فقد اتخذت الخطوات اللازمة في مصلحة كهرباء بغداد لمد الخطوط الكهربائية وايصال القوة الكهربائية إلى المنطقة خلال عشرة أيام أيضاً .

أما بالنسبة للشوارع والطرقات في المنطقة فقد قامت امانة العاصمة بحملة لتعديلها وتنظيفها[٣].

---

[١] مجموعة الانظمة والقوانين ، المصدر السابق ، ص ٢٥٢ .

[٢] مدينة صدام، وهي الان مدينة الصدر .

[٣] جريدة الثورة ، العدد ٦٧٤ في ١٥ آب ١٩٦١ .

الحزب الشيوعي ينتقد سياسة الحكومة الاقتصادية

لم يتحقق الكثير مما كان يعد به عبد الكريم قاسم في خطبه وتصريحاتـــه عــن تطوير الصناعة والزراعة وتسريع التنمية لتحسين المستوى المعاشـــي للمواطنيــن ومعالجة الفقر والبطالة وايقاف الهجرة من الريف ولذلك اصدر الحزب الشيوعي بياناً ينتقد فيه سياسة الحكومة بعنوان (ناضلوا من أجل سياسة اقتصادية سليمة) نذكر في أدناه بعض ما جاء في البيان الصادر في أواسط ايلول ١٩٦١:

"ان الارتفاع المتواصل في اسعار مواد الاستهلاك الواسعة، قــد جعــل الارقـــام القياسية لاسعار اللحوم ومنتجات الالبان فـــي شــهر اذار ١٩٦١ تســاوي ٨٤٦,٢ بالنسبة إلى سنة الأساس (١٩٣٩) وكانت تساوي ٦٠٤,٣ في سنة ١٩٥٨ مقاســـة في سنة الأساس نفسها، أي إنها ارتفعت في العهد الجمهوري بنســـبة ٤٠ بالمائـــة تقريباً. وقد شهدت اسعار الرز على اختلاف اصنافه ارتفاعاً خيالياً لم تشهد له البــلاد مثيلاً من قبل اطلاقاً.

وإلى جانب موجة الغلاء المتفاقمة باستمرار يستفحل شر البطالة، وأصبح يعاني منها جيش جرار، متزايد من ابناء الطبقة العاملة في المدن. فالاحصائيات الرســـمية تشير إلى ان الذين هم في سن العمل في العـــراق نحــو (٣,٦٠٠,٠٠٠) نســمة لا يمارس منهم عملاً اقتصادياً بالفعل سوى نصف هذا العدد أما النصف الآخر فهو فـــي حالة بطالة كاملة. وإلى جانب صعوبات العيش التي تعـــاني منـــها الطبقـــة العاملـــة واوساط واسعة من الحرفيين والمثقفين في المدن تتفاقم الصعوبات امام الفلاحين فـــي الريف والمهاجرين منهم إلى اطراف المدن، تحت وطأة الاضطـــهاد الــذي يمارســـه الاقطاعيون بالاستناد إلى أجهزة الدولة القمعية. وبدلاً من التفكير الجدي بوضع حــــد للأسباب الفعلية للهجرة القسرية وللحياة المزرية التي يحياها المـــهاجرون، تواصـــل الحكومة سياسة التساهل مع الاقطاعيين وتمالئ حقدهم اللئيم ضد الفلاحين. ومقـــابل سياسة التبذير والسخاء على مظاهر الفخفخة والبهرجة نجدها تبدي منتـــهى البخـــل ازاء معسكرات المهاجرين في المدن ومئات الالوف من سكانها، فهي لا تخصص لهم شيئاً من ميزانية الدولة ومن مخصصات الاعمال والمشاريع العامة، بل تعالج قضايـــا سكناهم باجراءات عسكرية بتخريب الالاف من صرائفهم في اطراف بغـــداد، وحـــرق المئات من الصرائف في البصرة وتشريد سكانها إلى محلات نائية حتى دون تهيئـــة

لابسط الشروط المادية والصحية لتوظيفهم من جديد، وكل ذلك لأنها (تخجل) من مناظر الصرائف وبؤس سكانها من ان تشوه مناظر العاصمة وتخشى من احتكاكهم بالمدينة وبالحركة ومن تعمق الوعي بين جماهيرهم. بالاضافة إلى تفاقم الغلاء وتفشي البطالة والكساد وتضخم جيش المهاجرين من الريف تستحكم ازمة السكن وترتفع بدلات الايجار، لدرجة لم يسبق لها مثيل في تاريخ العراق، فهي تستنزف ٣٥%-٤٠% من أجر العامل والكاسب ومورد ذوي الدخل المحدود، وبدلاً من انتهاج سياسة جدية من شأنها الاسراع في الحد من هذه الأزمة، وخاصة بالنسبة للطبقة العاملة وسائر فئات الشعب الكادحة، وذوي الدخل المحدود. بدلاً من ذلك تمضي الحكومة في سياسة قائمة على تبذير عشرات ملايين الدنانير على مظاهر الفخفخة والبهرجة وعلى مشاريع تعتبر غير ضرورية في ظروف تدهور الوضع الاقتصادي واستفحال ازمة السكن، فالحكومة ترصد مثلاً ثلاثة ملايين دينار لانشاء بارك وأكثر من ثلاثة ملايين لانشاء ساحة رأس القرية وانفقت ثلاثة ملايين دينار على انشاء قناة الجيش ودفعت للملاك الكبير حكمت سليمان مليوني دينار بدل استملاك اراضيه التي مرت بها القناة...

ان البطء في تطبيق قانون الاصلاح الزراعي والتحيز للملاكين باعطائهم حق الاختيار المطلق ليختاروا لأنفسهم احسن القطع خصوبة وافضلها موقعاً والاحتفاظ بوسائط السقي وصدور الجداول واعطاء الاقطاعيين من الملتزمين السابقين أراضي اميرية صرفة خلافاً لقانون الاصلاح الزراعي الذي خصص الأراضي للفلاحين، والتحيز ضد الفلاحين في قسمة الحاصلات وتوزيع المياه والبطالة الجزئية السائدة في الريف حيث لا يجد الفلاح عملاً في أكثر ايام السنة، وتردي الحالة المعاشية منذ سنتين، وخاصة منذ تزييف جمعيات الفلاحين واتحاداتهم، فضلاً عن الآفات الطبيعية كطاعون الخيل والجفاف والامراض.. الخ. كل هذه الأسباب وغيرها قد أدت إلى استئناف الهجرة من الريف إلى المدن بنطاق واسع في النظام الجمهوري وقانون الاصلاح الزراعي مفخرته الاجتماعية.

وقد جاء في البيان أيضاً: "فرغم مرور ثلاث سنوات تقريباً منذ ثورة ١٤ تموز، ورغم ان الحكومة الجديدة تسلمت البلاد دون ان تصيبها تخريبات حرب أهلية أو دولية، فإن الحكومة لم تفتح أي مشروع انتاجي عدا بعض المشاريع التي بدأ انشاؤها في العهد الملكي السابق للثورة. وقد أجلت الحكومة بعد الثورة بعض

المشاريع لمجلس الاعمار التي تتغلب فيها الاعتبارات العسكرية أو المطبوعة بطابع الاسراف والتبذير، لتعيد دراستها. ولكنها الآن وبعد ثلاث سنوات عادت إلى تنفيذها ومنها الميناء البحري في أم قصر الذي طبلت له الحكومة وزمرت في حين كان من الضروري تأجيله إلى عدة سنوات وتنفيذ المشاريع الانتاجية السريعة المردود بدلا منه ومن بين مجموع (المشاريع) التي افتتحها أو وضعت حجرها الأساس دوائر الدولة بمناسبة الذكرى الثالثة للثورة والبالغة ستمائة وعشرين مشروعاً لم يكن بينها أي مشروع ضخم للري ولم يكن بينها غير (ثلاثة مصانع) فقط كانت قد بينت قبل الثورة، وغير بضعة مصانع (وضعت حجر الأساسي) من مشاريع الاتفاقية العراقية السوفياتية بعد ان تعثر البث فيها طوال سنتين دون أي مبرر".

وجاء في البيان "حول الوضع الاقتصادي" : "ليست قوانين الضرائب هذه وحدها، هي التي تكشف الطابع الطبقي الضيق للسياسة الاقتصادية للحكومة بل تكشف عنه كذلك طبيعة الميزانية العامة للدولة، فحتى بالنسبة الضئيلة ١٥% التي كانت يتحملها الاغنياء عن طريق (ضريبة الدخل) وهي (ضريبة مباشرة) قد خفضت نتيجة الغاء بعض الضرائب وتخفيض بعضها. أما الضريبة غير المباشرة (ضريبة الكمارك والمكوس) التي يتحمل عبأها مجموع الشعب واكثريته من الفقراء فتبلغ (٣٣) مليون دينار تقريباً وتساوي ٢٥% من الميزانية. وقد ازدادت الاعباء على جماهير الشعب الواسعة بموجب قوانين الضرائب الجديدة وان كانت واردات الميزانية قائمة على أساس غير ديمقراطي باعتبارها تتحقق بالدرجة الاولى وباستثناء بعوائد النفط بالضرائب غير المباشرة التي يتحملها مجموع الشعب الذي اكثريته من الفقراء، كذلك يجري انفاق الميزانية وفق اسس غير ديمقراطية باعتبارها تذهب بالدرجة الاولى لخدمة مصالح الاغنياء بصورة مباشرة، فما عدا بعض الزيادة في تخصيصات المعارف والصحة، نجد أكثر من ٤٠% من الميزانية لشؤون الشرطة والامن والدفاع، وان الجانب الرئيسي من الباقي يذهب لمشاريع ومؤسسات ونفقات ليست هي ما تقتضيها الآن تلبية حاجات الملايين من فقراء الناس، ان انفاق عشرات الملايين من الدنانير على شؤون البناء والاسكان لذوي الدخول العالية وكبار الموظفين وما يقابلها من تخطيط وتوزيع بضعة الاف من الأمتار لسكان الصرائف ليعكس إلى درجة كبيرة الطابع الطبقي لمجمل الوضع الاقتصادي للدولة".

إعفاء الفلاحين من ضريبة الأرض

في إطار سياسة الحكومة بالتخفيف عن كاهل الفلاحين ، اعلن رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم يوم ١٧ تموز ١٩٦١ ، في حفلة توزيع سندات التمليك على الفلاحين في أبي غريب بانه قد طلب من الجهات الرسمية اعداد تشريع خاص يشمل اعفاء الفلاحين كافة في ارجاء العراق من ضريبة الأرض الزراعية اسوة بالفلاحين المتعاقدين مع الاصلاح الزراعي ، وانه علم بعد ذلك أن بعض الملاكين المكلفين بدفع ضريبة الأرض اخذوا يحاولون الاستيلاء على قسم من الحاصلات الزراعية العائدة للفلاحين بحجة استيفاء ضريبة الأرض الزراعية منهم . لهذا اعلن " على جميع ابناء الشعب الكرام بأن الاعفاء من ضريبة الأرض الزراعية يشمل الفلاحين كافة في جميع ارجاء الجمهورية العراقية الخالدة من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب ولا يحق لأحد مطلقاً بعد هذا بمطالبة الفلاحين بضريبة الأرض الزراعية وعلى جميع الفلاحين والمزارعين والملاكين وذوي العلاقة ورجال الادارة والسلطة مراعاة المواد التالية :

أولاً : اعفاء جميع الفلاحين في ارجاء الجمهورية العراقية الخالدة من ضريبة الأرض الزراعية عن جميع المحاصيل كالحبوب والفواكه والخضروات والتمور والتبوغ والتنباك والقطن والبنجر وجميع المحاصيل الزراعية الأخرى التي يزرعونها .

ثانياً : إن الاصلاح الزراعي يدفع ضريبة الأرض الزراعية عن الفلاحين وذوي العلاقة مع الاصلاح الزراعي كما هو جار في الوقت الحاضر .

ثالثاً : تدفع شركة ومصلحة التمور العراقية نيابة عن المنتجين ضريبة الأرض الزراعية على أن تخفض النسبة إلى ٧% بدلاً من النسبة السابقة التي تعادل ١٢% .

رابعاً : تدفع دائرة انحصار التبغ نيابة عن المنتجين ضريبة الأرض الزراعية عن التبوغ والتنباك على أن تخفض النسبة إلى ٧% بدلاً عن النسبة السابقة التي تعادل ١٢% .

خامساً : يدفع الملاكون الآخرون ضريبة الأرض الزراعية عن ارضهم بموجب القوانين التي تشرع وبنسبة زهيدة جداً عن ضريبة الأرض الزراعية للتخفيف

عنهم ولا يمكن لأحد منهم مطالبة أي فلاح يزرع معه في ارضه عن ضريبة الأرض الزراعية مطلقاً .

سادساً : على جميع الفلاحين عدم اعطاء أي ضريبة أرض زراعية إلى الملاكين وعلى رجال السلطة والادارة ملاحظة ذلك وإن القوانين تحمي جميع المواطنين.

سابعاً : تقوم وزارة المالية باعداد التشريع الخاص بضريبة الأرض الزراعية على هذا الأساس .

الزعيم عبد الكريم قاسم

رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة [١] .

حركة الملاّ مصطفى البارزاني في شمال العراق

حققت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ نجاحاً عسكرياً سريعاً ، كما إنها حظيت بتأييد جميع الأحزاب والقوى السياسية المشتركة في جبهة الاتحاد الوطني على أساس أن أهداف الثورة متطابقة مع اهدافها [٢] .

وقد تعاطف مع الثورة العرب والكرد على حد سواء ، حتى الجيل القديم من الكرد الذين كان بامكانهم انتهاز الفرصة واعلان التمرد قبل أن يتمكن نظام الحكم الجديد من السيطرة على البلاد [٣] .

وتضمن الدستور المؤقت الذي شرع في اعقاب ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في البند الثالث على ما يأتي : " يقوم الكيان العراقي على أساس من التعاون بين المواطنين كافة باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم ويعتبر العرب والاكراد شركاء في هذا الوطن ، ويقر هذا الدستور بحقوقهم ضمن الوحدة العراقية"[٤].

ولم يقف اهتمام الثورة بالكرد عند هذا الحد ، بل سمح لعدد كبير من المبعدين منهم بالعودة إلى العراق والافراج عن السجناء ، والأهم من هذا كله السماح بعودة

---

[١] جريدة الثورة ، العدد ٦٩٥ في ١٠ ايلول ١٩٦١ .

[٢] محمد كاظم علي ، العراق في عهد عبد الكريم قاسم ١٩٥٨ - ١٩٦٣ ، بغداد ١٩٨٩ ، ص١٣٣ .

[٣] مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، ص ٢٣٦ .

[٤] الوقائع العراقية ، العدد ٢ في ٢٨ تموز ١٩٥٨ .

الملا مصطفى البارزاني من الاتحاد السوفيتي في ٥ تشرين الأول ١٩٥٨ والذي اقام فيه منذ سنة ١٩٤٦ على أثر انهيار تمرده .

وكان الملاّ مصطفى قد بعث حال سماعه نبأ الثورة ببرقية تهنئة إلى عبد الكريم قاسم يطلب فيها السماح له ولرفاقه بالعودة إلى البلاد . وسارع قاسم بدوره إلى إصدار الاوامر اللازمة لضمان عودة جميع المبعدين على نفقة الحكومة العراقية وبضمنهم عدد من الشيوعيين الذين كانوا قد أسقطت جنسيتهم استناداً لتشريع سابق اصدرته حكومتا نوري السعيد الثانية عشرة والثالثة عشرة (١٩٥٤- ١٩٥٧) .

وكان في استقبال الملاّ مصطفى في المطار لدى عودته إلى بغداد وزراء وضباط وعدد كبير من اصدقائه. واظهر عبد الكريم قاسم اهتماماً كبيراً بالملاّ مصطفى معتقداً إنه قد كسب حليفاً لنظام حكمه. لكن ثبت فيما بعد إنه كان اعتقاداً خاطئاً .

بدأ الملاّ مصطفى بعد عودته إلى بارزان يعزز موقفه بين أفراد قبيلته وحاول عبد الكريم قاسم كسب تأييد بعض القبائل الكردية التي تدين بولائها للبارزاني ، إلا أن سياسته لم تكن سياسة يطمئن إليها (بعض) الكرد . وصار الملاّ مصطفى يثبت نفوذه السياسي على حساب شيوخ القبائل الأخرى ولاسيما الزيباريين مخالفي البارزانيين التقليديين .

ولابد أن تكون تلك التصرفات قد اثارت عبد الكريم قاسم الذي رأى في طموح الزعامة لدى الملا مصطفى تحدياً لنفوذه في الالوية الكردية .

استطاع الملاّ مصطفى حين انشغال حكومة عبد الكريم قاسم بالأزمة الكويتية في حزيران ١٩٦١، فرض نفوذه وسطوته على منطقة امتدت من الحدود التركية إلى السليمانية، ورأى عبد الكريم قاسم في هذا العمل خطراً يهدد نظام الحكم .

ومما تجدر الاشارة إليه أن الحزب الديمقراطي الكردستاني شأنه شأن الأحزاب الأخرى بدأ العمل قبل أن يرخص له رسمياً في سنة ١٩٦٠ ، وكان بعض اعضائه على صلة وثيقة بالحزب الشيوعي إلا إنه كتنظيم حزبي سياسي كان يؤكد بالدرجة الأولى على الاماني القومية الكردية. وكانت الشخصية الرئيسة في الحزب قبل أن يصبح الملا مصطفى رئيساً له ، ابراهيم أحمد الامين العام للحزب [١] .

---

[١] مجيد خدوري ، المصدر السابق ، ص ٢٣٩ .

وقد سبق لجماعة البارزاني أن اسهموا في التصدي لحركة الموصل القومية عام ١٩٥٩. كما أسهموا في احداث كركوك في ١٤ تموز من العام نفسه، وقد فرضوا أنفسهم بالقوة من خلال عمليات القوة المنظمة التي اخضعوا من خلالها الكثير من المواطنين الكرد . وقد انضمت عشيرة " عباس مامند " في لواء السليمانية وعشيرة "عبد العزيز الحاج حلو " في لواء الموصل إلى الحزب البارتي في الوقت الذي ظلت بقية العشائر مخلصة في ولائها للحكومة مثل " الزيباريين " و" الهركيين " و"السورجية" وغيرها [1] .

ولسنا هنا بصدد وضع تاريخ للقضية الكردية واحزابها ، وانما الهدف هو تسليط الضوء على الأحداث التي وقعت في شمال العراق في ايلول عام ١٩٦١ وتوضيح خلفياتها وموقف الأحزاب السياسية منها .

مقدمات حركة البارزاني

ادرك عبد الكريم قاسم بعد حركة الموصل ١٩٥٩ أن الملا مصطفى قد تجاوز الحدّ، وانه أصبح مصدر قلق وتهديد لحكمه أكثر من كونه اداة يستخدمها ضد اعدائه، لترصين موقفه وقدرته على المناورة السياسية .

أما الملاّ مصطفى فقد اسرع هو الآخر في تصفية اعدائه مستغلاً قوته السياسية والعسكرية التي بدأت تتنامى منذ عودته إلى العراق حتى بلغت قمتها بعد حركة الموصل ، وعندئذ استغل الموقف وقتل الشيخ أحمد الزيباري أحد الشيوخ الذين انفضوا عنه في تمرده عام ١٩٤٥ . وطارده حتى الحدود الايرانية . واعترف البارزاني أمام عبد الكريم قاسم وبعض وزرائه إنه قتل الزيباري ولما استفسر عوني يوسف (وزير الاسكان السابق) [2] من الملا عن سبب تبجحه بالقتل أمام عبد الكريم قاسم اجاب الملا (أنا لا أخون عبد الكريم قاسم لازم أقول له كل شيء) .

ويذكر أن الملا مصطفى كان يتردد على عبد الكريم قاسم بلا مقدمات أو استئذان. وذات يوم وقد خرج قاسم من المستشفى في أثر محاولة اغتياله في ٧

---

[1] محمود الدرة ، القضية الكردية ، دار الطليعة ، بيروت ، ط ٢ ١٩٦٦ ، ص ٢٩٦ - ٢٩٧ .

[2] دخل عوني يوسف الوزارة في ١٣ تموز ١٩٥٩ وزيراً للاشغال والاسكان وغادرها في آخر تعديل وزاري.

تشرين الأول ١٩٥٩ ، حضر الملا إلى وزارة الدفاع لزيارته وتهنئتـــه بالسـلامة ، ولكنه فوجئ بأن ضابط الاستعلامات يقول له إنه لا يمكنه زيارة قاسم من دون موعد سابق ، وطلب الملا الزيارة ، وتحديد موعد لها . وعاد إلى داره في السكك ولما طال الوقت كرر طلب المقابلة ثانية وثالثة ورابعة ولكن ما من مجيـب . وعندئـذ وسّـط عوني يوسف الذي ذكّر قاسم بطلب الملا البارزاني المتكرر لتحديد موعـد لزيارتـه وعندئذ وافق قاسم وحدد الموعد .

ذهب عوني يوسف إلى الملا واخبره بالموعد واشار عليه إنه في المسـتقبل إذا لم يطلبه عبد الكريم قاسم بنفسه فلا حاجة لطلب الزيارة لأنـه الآن يعتـبر زعيمـاً للاكراد ويجب أن لا يهان . ونقل التحريض هذا الشيخ سلمان بن الشيخ عبد السـلام الاخ الأكبر للملاّ والذي كان يتعاطف مع الشيوعيين إلى عبد الكريم قاسـم، فغضـب قاسم من وزيره عوني يوسف ونقل إليه جميع اقواله للملا من دون أن يذكر المصدر واستمر التوتر بين قاسم والبارزاني .

أمر عبد الكريم قاسم بإعادة السيارة الحكومية وسائقها الجنـدي والتـي كـان يستخدمها الملا البارزاني في تنقلاته منذ أن عاد إلى العراق ، وطلب مـن مديريـة الأمن العامة مراقبة اعضاء اللجنة المركزية للحزب البارتي الموجودين فـي بغـداد وهو ما اضطرهم إلى الاختفاء والتحاقهم بجماعات الملا المسلحين في الشـمال فـي مناطق التجمعات المتمردة وهم : ابراهيم أحمد (قاضٍ سابق) وعلـي عبـد اللّـه (مهندس) ، ونوري شاويش (مهندس) ، وعمر دبابة (محام) وغيرهم .

وطلب قاسم من وزارة المالية انقاص المخصصات السنوية للملا من (٢٠٠٠) دينار إلى (١٠٠٠) دينار مع بقاء راتبه البالغ (٥٠٠) دينـار شـهرياً ورواتـب اتباعه الآخرين من دون أن تمس .

لم تردع هذه الاجراءات والاشارات (الملا) عما انتواه وعما خططه لازالة كـل عقبة أمام طموحاته ، فطلب من: محمود كاواني ، حميد كاواني ، ومام طـه ، قتـل عثمان ميران المعروف بموالاته للحكومة فانصاعوا للأمر ونصبوا الكميـن ولكنـهم اخطأوا الهدف وكان الضحية صديق بيك ميران اخو المستهدف وتحرك قاسم بعـد أن تجاوز الملا البارزاني في اعتداءاته كل تصور ، الأمر الذي هدد هيبة الدولة وزعامة قاسم ، ولاسيما بعد أن اخبرت دوائر الأمن قاسم بأن البريطانيين علودوا اتصالاتـهم

بالملا وإن السفير البريطاني استغل ذهابه لزيارة الشمال واتصل به وسلمه نصف مليون دينار .

ارسل الحاكم العسكري هيئة تحقيق من بغداد وتبين لها أن القتلة الفاعلين الاصليين هم:-

محمود كاواني وحميد كاواني ومام طه واخرون . أما المحرضون على تلك الجريمة فهم الملا مصطفى وابراهيم أحمد وعمر دبابة وغيرهم . وقررت الهيئة القاء القبض على الفاعلين والمحرضين .

وارسل القرار إلى قاسم للتنفيذ فوافق على ما جاء فيه وأمر بالقاء القبض على الجميع . لكن الوزير عوني يوسف رجا قاسم تأجيل القاء القبض على الملا إلا أن عبد الكريم قاسم رفض الاقتراح وطلب التنفيذ في الحال. وفي أواسط اذار ١٩٦١ اختفى الملا وهرب إلى المنطقة الشمالية. كان قد عاد من زيارة للاتحاد السوفييتي في شهر اذار بعد ان مكث هناك اربعة اشهر وخلال غيابه سحب عبد الكريم قاسم بعض منافسي الملا وبينهم أخوه الشيخ احمد إلى بغداد ليعلنوا ولاءهم له وعند عودة الملا أعلن هؤلاء الزعماء عدم موافقتهم على زعامته فقرر الملا مواجهة الخطر الذي يتهدده.

وفي أثناء ذلك سافر عوني يوسف إلى مدينة اربيل بمناسبة عيد الفطر ، ومنها ارسل رسالة إلى الملا يخبره فيها بقرار قاسم ويحذره من المجيء إلى بغداد، وظل الملا في منطقته يحرض كبار الملاكين على التمرد ضد قانون الاصلاح الزراعي الذي ستطبقه الحكومة[١].

تجمع رؤساء العشائر واتباعهم والذين حرّضهم الملا على العصيان في وادي خليفان وفي دربند بازيان ، وقدم المجتمعون مذكرة إلى قاسم في ٢٠ تموز ١٩٦١ ضمنوها مطاليبهم في الغاء قانون الاصلاح الزراعي وألحقوها بمطالب قومية كالتدريس باللغة الكردية في جميع مراحل الدراسة الثانوية وأن يكون جميع موظفي مناطقهم من الكرد.

---

[١] يذكر فؤاد عارف أن بعض ابناء عشيرة الكاواتية الكردية قتلوا صديق بيك ميران ، ثم لجأوا إلى الملا مصطفى البارزاني الأمر الذي اشار عثمان ميران الذي كان على علاقة جيدة مع البارزاني . مقابلة مع الأستاذ فؤاد عارف اجراها الأستاذ الدكتور علاء جاسم محمد الحربي في ١ / ٤ / ٢٠٠١.

حشّد الملاّ اتباعه وحزبه البارتي الذي انتمى إليه عام ١٩٤٦ في منطقة بـارزان وما جاورها متظاهراً بالحياد بين الحكومة ومطالب الاقطاعيين ، ولربما كان موقفـه سلبياً ظاهرياً تجاه حشود القبائل التي حرضها هو علـى المطالبـة بالغـاء قـانون الاصلاح الزراعي، أما الحقيقة فإن الملا كان ينتظر اجراءات الحكومـة التـي علـى ضوئها سيقرر موقفه العلني (حتى لا يخسر الماركسيين واليساريين).

وجاء رد عبد الكريم قاسم على تحشدات رؤساء العشائر ومذكرتهم التي قدموها ومطالبهم التي يريدون تنفيذها قبل عودتهم إلى محلات اشتغالهم وعملهم بـأن أمـر قوته الجوية بقصف تجمعات الاقطاعيين (كما سماها هـو ببرقيتـه) وأن يتجنبـوا قصف حشود الملا وحزبه البارتي وحلفائه . .

نفذت القوة الجوية الأمر وبدل الملا مصطفى موقفه من المتفرج على ما يحـدث إلى الانضمام إلى المتمردين واعلان عصيانه هو نفسه وطلب من مؤيديه وانصـاره واعضاء حزبه البارتي في القوات المسلحة (الجيـش والشـرطة والأمـن) تـرك وظائفهم ودوائرهم والالتحاق باسلحتهم ووثائقهم الرسمية السرية والعلنية وملفاتـهم بتجمعاته وحشوده .

ونفذت الغالبية العظمى من الحزبيين البارتيين طلب (الملا) إذ التحق به الكثـير من الضباط وضباط الصف والجنود.

وحوّل (الملاّ) تمرده إلى حركة قومية ذات أهداف معينـة ؛ واسـتقرت قيـادة الحزب البارتي في قرية (مالوما) الجبلية وبدأت المصادمات العسكرية بيـن المـلا واتباعه والجيش العراقي وخلقت الحركة وضعاً جديداً (في المنطقة) بيـن العـراق وايران والولايات المتحدة الامريكية[١].

واشار خدوري : إلى أن العامل المباشر لنشوب القتال في الشمال كـان بسـبب حادث بسيط وقع في " رانية " الكردية في لواء السليمانية ، وفي اعقاب شكاوى مـن تصرفات موظفي الحكومة ورجال الشرطة ، وقد رُفعت مذكرة إلى الحكومة نشـرتها الصحف وعلقت عليها . وبدلاً من أن يحاول عبد الكريم قاسم التحقيق فـي أسـباب الشكاوى الكردية عمد إلى إصدار اوامره إلى رجال الشرطة لمعالجة الموقف بحـزم . كما أمر قواته بقمع ما عدّه تمرداً على الدولة.

---

[١] خليل ابراهيم حسين ، موسوعة ١٤ تموز ، ج ٣ ، ص ٢٢٣ - ٢٢٤ .

وقد انتهز الملاّ مصطفى هذا الحادث ليعلن عن مساندته لمطاليب الكـرد. وفـي نهاية شهر آب بعث بمذكرة إلى عبد الكريم قاسـم يطلـب فيـها إعـادة الحريـات الديمقراطية والاعتراف بالحكم الذاتي لكردستان.

وعلى الرغم من تعاطف زعماء الحزب الديمقراطـي الكردسـتاني مـع المـلا مصطفى إلا أنهم امتنعوا عن الاشتراك في الحركة. وكانوا قـد تقدمـوا فـي اوائـل حزيران عام ١٩٦١ بمجموعة من المطالب إلى الحكومة مستندين فيها إلى الدسـتور المؤقت ، ومنها في سبيل المثال توفير المدارس والتوسع في استخدام اللغة الكرديـة وشق الطرق وبناء المستشفيات ، وكان رد عبد الكريم قاسم وخصوصـاً بعـد بـدء الصراع المسلح مع الملا مصطفى تعطيل الصحف الكردية ومنها جريـدة خـه بـات الناطقة بلسان الحزب الديمقراطي الكردستاني في ٢٨/١٠/ ١٩٦١ الذي عدّه حزبـاً غير مشروع . وأمر باعتقال الزعماء الكرد . فاختفى بعضهم أول الأمر مثل ابراهيـم أحمد وفر معظمهم في وقت لاحق إلى الالوية الكردية .

ومن الضروري أن نشير هنا أن الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي كان ينادي بالوسائل السلمية سابقاً مال الآن إلى تأييد حركة الملا مصطفى ، وعزم على المطالبة بالحكم الذاتي للكرد بالقوة ما دام عبد الكريم قاسم قد اهمل تنفيذ الوعود التي قطعـها على نفسه [١] .

ويذكر الأستاذ صبحي عبد الحميد وزير الخارجية الاسبق دوافع حركة البـارزاني وموقف الاتحاد السوفيتي آنذاك قائلاً : " أثناء اللقاء الذي ضم الرؤساء العرب جمـال عبد الناصر واحمد بن بيلا وعبد السلام محمد عارف والزعيم السوفيتي خروشـوف على ظهر الباخرة في آذار ١٩٦٤ هاجم خروشوف الحكومة العراقية هجوماً عنيفـاً على الطريقة التي عالجت بها القضية الكردية . ويعني استخدام القوة ضـد الكـرد . وقد استأذن صبحي عبد الحميد من الرئيس عبد السلام محمد عـارف بـالرد علـى خروشوف، وبعد أن أذن له عارف ، خاطب خروشوف قائلاً : استغرب من أن رئيس أكبر دولة اشتراكية في العالم يؤيد تمرداً عشائرياً اقطاعياً قام بسبب رفـض شـيوخ عشائر بشدر في السليمانية تطبيق قانون الاصلاح الزراعي وهما حسـين بوسـكين وعباس مامند اغا. وقد أصر عبد الكريم قاسم على تطبيق القانون بالقوة . فاسـتغل

---

[١] خدوري ، المصدر السابق ، ص ٢٤٠ .

الملا مصطفى قيام الجيش بمحاولة تطبيق قانون الاصلاح الزراعي بـــالقوة فتحـــول التمرد الاقطاعي العشائري إلى ما اسماه بثورة قومية . وهكذا بدأ تمرد الملا مصطفى يوم ١٠ ايلول ١٩٦١، ويضيف صبحي عبد الحميد أن خروشـــوف ارتبـــك وشـــعر بالحرج ولم يستطع جواباً فادار دفة الحديث إلى موضوع آخر"[1].

أما فؤاد عارف، الشخصية الكردية المعروفة والوزير ونائب رئيـــس الـــوزراء الاسبق، فقد كتب في منكراته قائلاً : أن هدف قاسم لم يكن تطبيق قـــانون الاصـــلاح الزراعي لأسباب اقتصادية وحرصاً على تحسين أوضاع الفلاح العراقي ، وانه رفـض التريث في تطبيق القانون والقبول بمقترحات بديلة . ويؤكد فؤاد عارف أن قاسم قـال له بالحرف الواحد " أن هدفي سياسي " . اني اريد أن اشتت الاقطاع واقضـــي علـــى رؤساء العشائر والشيوخ بأي ثمن وباسرع وقت ممكن . . . لقد انهيت الشيخ محمـد العريبي في جنوب العراق والآن جاء دور إنهاء الشيوخ والأغـوات فـــي الشـــمال . ويضيف فؤاد عارف أن قاسم عمل على ضرب رؤساء العشائر بعضهم ببعض واثـارة الفتن والحزازات بينهم عن طريق تطبيقات قانون الاصلاح الزراعي الذي لم تعارضـه الحركة الكردية لأن الملكية في كردستان كانت قائمة على أساس المساحات الصغـيرة لعدم وجود اراضٍ شاسعة واغلب الأراضي هناك ديمية .

ويؤكد فؤاد عارف أيضاً أن البارزاني نفسه الذي كان يمثل رأس الحركة الكردية لم يكن يخسر شيئاً جراء تطبيق قانون الاصلاح الزراعي لأنه لم يكن اقطاعيـــاً أي أن زعامته لم تكن قائمة على ملكية الأرض في حين أن تنفيذ القـــانون يقضـــي علـــى الملكيات الاقطاعية في المنطقة، وكان من مصلحـــــة البـــارزاني ضـــرب المتنفذيـــن الاقطاعيين تحت أي مبرر كان لتحديد نفوذهم . ومن هنا اعتقد والكلام لفؤاد عـــارف أن البارزاني لم يكن يخسر شيئاً من تطبيق القانون بل كان يقوي نفوذه مـــن خـــلال ضرب الاقطاع.

ويضيف فؤاد عارف " أن قاسم اتهم الحركـــة الكرديـــة بالعمالـــة للبريطـــانيين والامريكان كي يتخذ من ذلك مبرراً لقمعها عسكرياً لأنه لم يكن يتحمـــــل وجـــود أي شخص أو كتلة لها نفوذ في أي منطقة من مناطق العراق"[2].

---

[1] صبحي عبد الحميد ، مقابلة اجراها معه الدكتور علاء جاسم الحربي في ١٧ / ٧ / ٢٠٠٠ .

[2] منكرات فؤاد عارف ، ج ١ ، ص ٢٤٠ – ٢٤٢ .

وهناك من يشير إلى أن حركة البارزاني جاءت بتحريض من السفارة البريطانية في بغداد بعد أن دخلت الحكومة العراقية في مفاوضات مع شركات النفط التي اعقبها صدور القانون رقم ٨٠ ، بشأن النفط . وقد سبق للبارزاني أن ابدى للسفير البريطاني (ترافيليان) تذمره من حكومة بغداد وانه ابدى للسفير استعداده للتعاون مع بريطانيا ضد قاسم وقد قام السفير البريطاني بزيارة البارزاني سراً في كردستان بعد أن ذهب إلى كركوك بحجة زيارة شركة نفط العراق [1] .

وعلى الرغم من أن بعض الأحزاب السياسية تقدمت بمقترحات لحل المشكلة سلمياً، فإن ذلك لم يكن ممكناً لأن عبد الكريم قاسم كان قد عقد العزم على سحق الملا مصطفى البارزاني. وفي ١٢ ايلول أمر بتحريك لواءٍ مختلطاً من الفرقة الثانية من كركوك إلى السليمانية لفتح الطريق وارهاب المتمردين الذين تمركزوا في مضيق بازيان واستمرت العمليات العسكرية طيلة المدة المتبقية من حكم قاسم.

وبالرغم من أن الجيش العراقي اجبر قوات البارزاني على الانسحاب إلى المناطق الجبلية الوعرة إلا إنها كانت في الوقت ذاته تمثل استنزافاً لاقتصاد البلاد ، وقد اثارت نقمة الشعب الذي كان يضع الامال على العهد الجديد وزعيمه .

في الثالث والعشرين من ايلول عام ١٩٦١ ، عقد عبد الكريم قاسم مؤتمراً صحفياً أكد فيه أن البريطانيين والامريكان هم الذين حركوا عملاءهم ووقفوا وراء الخونة والشقاة ودعاة الانفصال في الشمال ، مؤكداً أن هناك وثائق ومستمسكات تثبت أن (الملا) يعمل لحساب اسياده المستعمرين البريطانيين، وانذر في ذلك المؤتمر بغلق السفارة البريطانية في بغداد إذا لم تكف السفارة عن التآمر على العراق[2]. ويقول اسماعيل العارف ان عبد الكريم قاسم اتهم بريطانيا بدفع نصف مليون دينار للملا مصطفى البارزاني من اجل خلق المتاعب لحكومة عبد الكريم قاسم الذي طالب بريطانيا ان تكف عن التدخل في شؤون العراق الداخلية وان مصطفى البارزاني اتصل بالسفير البريطاني وطلب منه مرتين ان تؤكد بريطانيا صداقتها للبارزانيين إلا ان الحكومة البريطانية رفضت كتابة رسالة بهذا المآل وقد اعترف

---

[1] Sir H . Trevelyon , The Middle East in Revolution , London . 1970 , pp 194 - 203 .

[2] جريدة الثورة ، العدد ٧٠٧ في ٢٤ ايلول ١٩٦١ .

السفير البريطاني (تريفليان) فعلاً بذهابه إلى الشمال يرافقه شخصان واستضافهم بعض الكرد في المنطقة لكنه نفى دفع نصف مليون دينار للبارزاني. ولم يستبعد العارف ذلك الاتصال لأن البارزاني كان على علاقة وثيقة بمستشار وزارة الداخلية ادموندس (١٩٤٣-١٩٤٤) وقد كشفها عبد الكريم قاسم في مؤتمره الصحفي الذي عرض فيه الرسائل المتبادلة بين البارزاني ومستشار وزارة الداخلية البريطاني آنذاك ووصل علم الحكومة العراقية أيضاً ان الولايات المتحدة الامريكية تؤيد التمرد الكردي في شمال العراق وذكر ان ضابطاً امريكياً اتصل بالبارزاني واجتمع مع بعض زعماء التمرد في منطقة اربيل والسليمانية سراً وزار المنطقة الشمالية الصحفي الامريكي المعروف (دانا ادم شمت) الذي يكتب في صحيفة النيويورك تايمس ونشر مقالاً عن زيارته وعن مطالب البارزاني وطلبه المساعدات الامريكية وتعاونت أجهزة اسرائيل على نشر المعلومات عن التمرد الكردي لحمل الولايات المتحدة على تبني القضية الكردية وقد كان مؤكداً تدخل الولايات المتحدة الامريكية سراً في اثارة القضية الكردية ومعاونتها"[1].

وقد جاء في مقال دانا شميت بأن شخصاً ما في بيروت دعاه لمقابلة البارزاني وان انتقاله إلى وكره تم بمساعدة جهات اجنبية زودته حتى بالملابس الكردية وان الملا زعيم الثورة في الجبال الآن يطلب المساعدة الامريكية بالحاح واصرار ويعرض لقاء ذلك الاطاحة باللواء عبد الكريم قاسم وبتحويل العراق إلى حليف قوي للغرب"[2]

ونشرت جريدة الثورة يوم ٢٦ ايلول ١٩٦١ ، نبأ اعتقال الملا مصطفى البارزاني في ايران مشيرة إلى أن تسليمه إلى السلطات العراقية سيتم قريباً واشارت أيضاً إلى أن فلول المتمردين أخذت تستسلم للسلطات العراقية.

وفي الرابع من تشرين الأول من العام نفسه نشرت جريدة الثورة الخبر الآتي : أحمد البارزاني يسلم نفسه أمس إلى قيادة الفرقة الثانية بكركوك ، جاء فيه : علمت " الثورة " أن المتمرد الشيخ أحمد البارزاني سلم نفسه يوم أمس إلى قيادة الفرقة الثانية في كركوك واسترحم أن ينقل إلى بغداد لمقابلة عبد الكريم قاسم ، ولكن سيادة الزعيم حين سمع بذلك رفض مقابلة هذا المتمرد وأمر بارجاعه إلى منطقته ليقوم

---

[1] اسرار ثورة ١٤ تموز ص٢٥١-٢٥٢.

[2] خليل ابراهيم الزوبعي، موسوعة ١٤ تموز ٥/ ١٩٢.

بتسليم جميع المنهوبات إلى السلطات الرسمية ثم يجيء بأخيه المتمرد الملا مصطفى البارزاني ويسلمان معاً إلى المراجع المسؤولة ، وقد اعيد الموما إليه حالاً إلى منطقة بارزان لتنفيذ ذلك.

وفي الثامن من تشرين الأول ١٩٦١ ، نشرت جريدة الثورة خبراً بعنوان : أحمد البارزاني يستنكر جرائم الملا مصطفى وحزبه ويعلن تأييده وولاءه للجمهورية " ، جاء فيه : " استنكر السيد أحمد البارزاني شقيق الخائن ملا مصطفى البارزاني ما قام به شقيقه وما قام به الحزب البارتي من تخريبات ضد الجمهورية العراقية الخالدة.

واعلن أحمد البارزاني إنه ما يزال مخلصاً لعبد الكريم قاسم والجمهورية العراقية.

وقد جاء ذلك في برقية تلقاها عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة من بين الاف البرقيات التي ما يزال يتلقاها من ابناء الشعب المخلصين ، من العرب والاكراد والتركمان وكافة القوميات المتآخية في وطننا الحبيب تستنكر ما قامت به الفئة الانفصالية الخائنة في الشمال.

وفيما يأتي نص برقية السيد أحمد البارزاني كما وردت في جريدة الثورة :

" إلى سيادة الزعيم الامين عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة المحترم .

اني استنكر ما قام به ملا مصطفى البارزاني والحزب البارتي من تخريبات ضد الجمهورية الخالدة وابرأ من اعمالهم السيئة كما اجدد ولائي واخلاصي ووفائي وتفاني لسيادتكم ولجمهوريتنا الحبيبة . لا زلت ولم ازل حافظاً بعهدي الذي قطعته على نفسي سابقاً بأن أكون من جندكم المخلصين واؤكد لسيادتكم بانه لا توجد لي أنا شخصياً علاقة مع الاستعمار واقسم باني بعيد كل البعد عن الانفصال من الجمهورية أو تأييد من يدعي ذلك واني ارغب أن يكون الجميع متكاتفين ونقوم بخدمة الجمهورية الحبيبة تحت قيادتكم الرشيدة . واؤكد بأن هذه الحوادث حدثت دون علم مني أو تشجيع من قبلي وكنت اؤمل بأن أكون مع اتباعي أول طليعة أمام جيشنا الباسل لرد كل من يطمع في وطننا الغالي تحت زعامتكم الحكيمة . واني الآن على استعداد تام للتعاون مع المسؤولين لتنفيذ ما يستوجب وابعاد المجرمين والمخربين عن المنطقة . واني رحبت وارحب كل الترحيب بمجيء الجيش إلى منطقتنا لإعادة

الأمن والهدوء إليها وقد ارسلت ابني محمد خالد إلى مقر اللواء للتعاون مع الجيش والقضاء على الخونة . عاشت جمهوريتنا الخالدة حرة تحت زعامتكم الحبيبة".

الموقف العسكري كما أوردته جريدة الثورة

وصفت جريدة " الثورة " الناطقة بلسان عبد الكريم قاسم في ٥ تشرين الأول ١٩٦١ الموقف العسكري في المنطقة بسلسلة من المقالات **نقتطف منها ما يلي** :

" الذين يعرفون طبيعة المناطق الشمالية وخاصة المناطق الجبلية امتداداً من " بيرة مكرون " في السليمانية حتى جبال بشدر إلى سلسلة جبال راوندوز في لواء اربيل إلى جبال برادوست في لواء الموصل إلى الحدود العراقية - التركية ، والعراقية - الايرانية يستطيعون ولاشك أن يقدروا خطورة أية حركة مسلحة تقع في إحدى هذه المناطق هذا إذا كانت الحركة في منطقة واحدة ، كما حصل في اعوام سابقة ، أما إذا كانت الحركة في جميع هذه المناطق ، فتقدير الخطر لا يحتاج إلى بينة أو إلى اسهاب في التفصيل .

" وللتمرد المسلح هذا قصة ، يرجع عهدها إلى أكثر من سنتين ، كانت السلطات المخلصة خلالها تتابع فصولها وخطوطها العريضة بصبر وحكمة وروية . ولكن النفوس التي جبلت على الشر وتشربت بسموم الخيانة أبت أن تستجيب لنصح أو تصيخ لدعوة مخلصة حتى وقع وانتهى التمرد إلى نتيجته المقدرة له . .

" ولنبدأ القصة من اولها ، وسأحاول أن أكون دقيقاً في عرض ما هناك من ملابسات بقدر ما سأكون امينا في نقل الوقائع ، ثم اترك للقارئ أن يقدر أهداف التمرد واغراضه ، ومصلحة الذين كانوا يقفون وراءه ويغذونه بالمال والسلاح والعتاد وكل وسائل المقاومة ، مما سأورد من فصول وحقائق .

" بدأت القصة ، حين اقتضت ظروف المستعمرين ومصالحهم اشغال السلطة الوطنية بحركة ما ، تضطرها إلى انفاق جهد ووقت ومال ، وتصرفها عن متابعة حقوق الشعب التي استحوذت عليها شركات الاستعمار واستثمرتها في مشاريع ومواثيق وجهت ضد المصلحة الوطنية ومصلحة الشعب العامة . .

" وعاد المستعمرون إلى ارشيف العملاء والوكلاء واستعرضوا الاسماء بحثاً عن وسيلة يسخرونها لتنفيذ المهمة ، فما وجدوا غير الملا مصطفى البارزاني وبطانته من يصلح لهذه المهمة ويليق لها ولا يتأخر عن تنفيذها . .

والمستعمرون لا يجهلون ما دار ويدور في ذهن الملا مصطفى من أفكار ، وما

راودت خياله المريض من احلام ومطامع حفزته إلى الاستجابة لتحريضاتهم فيما مضى . إنه يطمع أن يكون حاكماً يمتد نفوذه إلى كل مناطق الشمال في العراق والى المناطق الكردية في غير العراق ، وانه حاضر لأن يضع نفسه في خدمة الشيطان إذا كان يوفر له امكانيات العمل لتحقيق هذا الحلم البعيد.

وما هي الامكانيات لذلك ؟ . . المال والسلاح والعتاد ، والخطة والمشورة والتوجيه . واعدت دوائر الاستعمار ما يلزم لتوفير هذه الامكانيات وقدمتها للملا الذي اتفقت اهدافه مع مصلحة المستعمرين " .

وبعد أن تستعرض جريدة " الثورة " حركات البارزاني السابقة التي حرضه عليها المستعمرون تقول :

وفجأة انطلق الشر . . وهاجم البارزانيون عشيرة الريكانيين ، وكان الهجوم عنيفاً اذهل الرجال وروع النساء والاطفال ، ولعلع الرصاص قريباً من العمادية ، وانصب كالمطر على الآمنين . . ونهبوا اموال المواطنين . . وفي الأيام التالية واصل البارزانيون عدوانهم المسلح على الريكانيين حتى اضطروهم إلى الهجرة . . .

. . واتجه العدوان البارزاني نحو الزيباريين من جديد ، وعند مشارف عقرة جرت معركة رهيبة بين البارزانيين والزيباريين . وكان واضحاً أن الملا مصطفى انما يمضي في اعماله الاعتدائية على وفق مخطط مرسوم ، وهو يهدف إلى تصفية العشائر في جناحه الايمن تمهيداً للخطوة التي تلي ذلك وهي التمرد في نطاقه الواسع..

" وتطورت الأمور في منطقتي دهوك ، وعقرة ، ونشط البارزانيون والدوسكيون بعد النصر الذي احرزوه على الريكانيين في حملتهم الرامية إلى تصفية العشائر الموالية للسلطة الوطنية ، لاخضاع المواطنين وجرهم إلى المشاركة في عمليات الغزو والاعتداء... لتنفيذ الشق الثاني في مخططه وهو الاتصال برؤساء العشائر من الاقطاعيين والحاقدين الذين تناولتهم اجراءات الثورة الاصلاحية وفي مقدمتها قانون الاصلاح الزراعي ومن هنا بدأت المراسلات السرية والاتصالات المريبة بين الملا مصطفى وبعض اقطاعيي واغوات لواء السليمانية . الذين لعبوا ادواراً سرية في التهيئة لأعمال التمرد ضمن لواء السليمانية . .

" وشهدت قرية (صفنى) على جبل بيرس خطوط ابشع واقذر مؤامرة دبرت ضد ثورتنا الخالدة وجمهوريتنا الغالية وعراقنا الحبيب . . . ففي هذه القرية عقد

مصطفى البارزاني اجتماعات مريبة حضرها بعض المنتدبين الاجانب الموفدين إلى منطقة بارزان من قبل جهة اجنبية ، كما حضرها بعض العراقيين الذين زاروا مقر الملا خلسة وأثناء قيامهم بواجب رسمي . . ومندوب اغوات السليمانية . وتقرر أن يبدأ البارزانيون حركات التمرد على نطاق واسع ضمن لواء الموصل ، وأن يقدم الملا لاغوات السليمانية كميات كبيرة من السلاح والعتاد ومساعدات مالية لتدارك نفقات التموين والاعاشة للعشائر التي ستشترك في التمرد ، وعلى أن تقدم هذه المساعدات سلفاً . واشار الملا من طرف خفي إلى أن هناك جهة تسند هذه الحركة وتغذيها بمقومات التمرد وتقف وراءها وتشرف عليها ، ونوه كذلك بأنه اتصل بعدد كبير من رؤساء الاكراد وعرض عليهم خطته فأيدوه عليها ووعدوه بالمشاركة فيها . . وانتهت الاجتماعات بالموافقة على المشاركة في حركة الملا مصطفى ..

وفي تلك الأثناء تردد على السن البعض أن عشائر " الاورمانيين " في تركيا قد تسللت إلى العراق عبر الحدود ووضعت نفسها وما تحمل من أسلحة ومعدات تحت قيادة الملا مصطفى ، ثم انتشرت اخبار تسلل الاورمانيين إلى العراق بين العشائر فكان لها تأثير كبير ظهرت آثاره فيما طرأ على الموقف هناك من تطورات . .

" . . أما مهمة الملا مصطفى بالنسبة للجهات الاستعمارية هو أن يخلق في الشمال اوضاعاً مضطربة تشغل السلطة الوطنية وتربكها ، وتحملها على تحويل اهتمامها عما لديها من أعمال ومشاريع ومفاوضات ، فهو من هذه الناحية حر في أن يبدأ مهمته انى شاء وكيفما أراد ، وما يهمه هو بالذات ، أن يختار موعد الضربة ومكانها ، وأن يوفق بين ما اراده المستعمرون وما يطمع في تحقيقه هو . .

" ثم انطلق الرصاص يوم ٦ ايلول ١٩٦١ وبدأ بمحاصرة مدينة العمادية فشهدت العمادية اياماً قاسية لم تشهدها طول تاريخها الطويل . . .

" ثم احتلوا مدينة زاخو بمساعدة مأمور مركز الشرطة الذي كان على اتفاق سابق معهم، وسلمهم ما في المركز من أسلحة ومعدات مما اضطر القائم مقام إلى الاستسلام.. وبعد أن سيطر المتمردون سيطرة تامة على قضاء زاخو ، أخذت تتوارد على البلدة حشود كبيرة منهم، حتى إذا اكتمل العدد وفق التخطيط المرسوم وانتهت عمليات التجمع ، توجه المتمردون نحو مضيق زاخو باتجاه الموصل فعبروا ناحية العاص فناحية سميل . .

" وكانت الخطة الاستعمارية التي وجهت حركات المتمردين في الشمال تستهدف كما اثبتت الوقائع حمل القيادة العسكرية على توزيع قطعات الجيش على أماكن التمرد في جبهة طويلة ومناطق وعرة تمتد من الحدود العراقية - التركية وراء زاخو حتى الحدود العراقية - الايرانية وراء خانقين... ومن شأن هذا التوزيع تقليل فعاليات هذه القطاعات ، الأمر الذي يسهل اشغالها من قبل المتمردين اطول مدة ممكنة . ولتنفيذ هذه الخطة قامت حركات التمرد في أكثر من منطقة وشملت كثيراً من القرى .

" . . وكانت حركات التمرد على اشدها في ضمن منطقتي دهوك وعقرة في توقيت دقيق مع ما كان قائماً من حركات تمردية ضمن لواء السليمانية ابتداء من ضواحي حلبجة وانحداراً إلى طاسلوجة والى دربندخان مع ما يمتد إلى شمال هذه المنطقة امتداداً إلى سهل رانية . . .

" لقد كانت حركات المتمردين ضمن لواء الموصل على جانب كبير من الخطورة بالنظر لسعة المنطقة وقوة المتمردين وخطة القيادة التي كانت توجه حركاتهم ، ولكن سهر السلطات المختصة وتوجيهات القيادة والدور المشرف الذي لعبه السلاح الجوي قضى على هذا الخطر خلال أيام ! . .

" وبانتهاء حركات المتمردين في لواء الموصل ، انتقل مركز الثقل إلى مركز المؤامرة ومقرها الرئيسي ، إلى لواء اربيل وفي منطقة بارزان - بالذات ، وفي هذه المنطقة لعب الاستعمار اقذر دور ونفذ عملاؤه افظع جريمة . .

" وحركات التمرد في لواء اربيل كانت كغيرها من الحركات التمردية في لوائي الموصل والسليمانية حيث قامت في أكثر من ناحية وفي آن واحد ، واستهدفت السيطرة على جميع الطرق الممتدة بين مركز اللواء وبين الاقضية والنواحي التابعة له . . . ففي مناطق اقضية راوندوز وكويسنجق وشقلاوة وفي منطقة بارزان خاصة، هاجم المتمردون دور الحكومة ومراكز الشرطة ، كما هاجموا القرى الوادعة واحرقوا قسماً منها وهددوا قسماً آخر وسيطروا على البقية التي اتخذوها كقواعد أو مراكز تموين . .

" ولقد اتجه المتمردون في قضاء كويسنجق نحو مركز اللواء في مدينة اربيل . واستطاعوا السيطرة على أكثر النواحي والقرى التي كانت تعترض طريقهم حتى وصلوا إلى نقطة تبعد عن مركز اللواء بحوالي ١٢ كيلو متراً فقط ، وتبعاً لهذا فقد انقطعت المواصلات بين اربيل وكويسنجق ، ولم يفتح الطريق إلى هذا القضاء إلا بعد

انهزام المتمردين أمام ضغط المطاردة الفعالة التي اوقفت زحفهم واكرهتهم على الفرار. .

" لقد حاول المتمردون أن يفصلوا اربيل عن بقية الالوية الشمالية ، ففي منطقة الحاج عمران حيث يمكن الاتصال بلواء السليمانية قام المتمردون باعمال اتسمت بالعنف وكان هدفها قطع الطريق من هذه الناحية ، في حين استطاع المتمردون في المناطق الأخرى أن يقطعوا الطريق بين الموصل واربيل في منطقة قريبة من الزاب الاعلى ، والطريق بين كركوك واربيل في منطقة قريبة من (التون كوبري) ولكن سيطرتهم على هذا الطريق لم تدم طويلا حيث اضطروا إلى الفرار حين تصدت لهم القوات المسلحة . .

" وفي قضاء شقلاوة (من لواء اربيل) مارس المتمردون أعمال ارهاب ولصوصية اثارت الاهلين وافزعتهم . ولما قاومتهم قوات الأمن انتقلوا إلى ناحية (خوشناو) الواقعة في زاويته .

وفي راوندوز حيث مارس المتمردون ضروبا شتى من أعمال الاجرام في ناحية (كلالة) وفي رايات وفي حاج عمران ومنها إلى جاما وشيروان مازن في قلب منطقة بارزان .

وتميزت هذه الأعمال في قضاء راوندوز بشيء من الخطورة بالنظر لتشعب طرق المواصلات ، ولكون خط المواصلات الرئيس يتصل بالحدود العراقية - الايرانية عند حاج عمران ، ولوجود عدة طرق جبلية وعرة توصل بين أماكن المتمردين وبين السليمانية من جهة ، وبينهما وبين منطقة بارزان من جهة أخرى . واستطاع المتمردون بسيطرتهم على (كلالة) والقرى القريبة منها أن يقطعوا الطريق العام الممتد من مفرق جنديان إلى مصيف حاج عمران . وكان غرضهم من ذلك تأمين مواصلاتهم بين منطقتهم وبين منطقة بارزان والحفاظ على خط رجعة في حالة اضطرارهم إلى الانسحاب عبر جبال (حصار بارادوست) فجبال (سربردي) باتجاه بارزان . وبعد معارك دامية مع الشرطة اندحر المتمردون وفك الحصار عن كلالة ووصلت قوات الأمن إلى رايات في طريقها إلى الحاج عمران .

" . . وبسيطرة المتمردين على منطقة بارزان وعلى الطرق التي حافظوا عليها تمكن الملا مصطفى من توجيه تعليماته إلى بقية المتمردين في لوائي الموصل

والسليمانية ، والى بعض الجهات التي كانت تقف وراء تمرده وخيانتـــــه ، وتجـــيء بتعليماتها إليه [1] " .

واشار عبد الكريم قاسم في مؤتمره الصحفي يوم ٢٣ ايلول ١٩٦١ قائلاً :

" . . . بلغوا ابناء الشعب عن لساني أن الحركة انفصالية ، وإن الانكليز وراءها ويتبعهم الامريكان . ولدينا مستمسكات قاطعة تبين من وراء هذه الحركة . وســـنتخذ التدابير التي تضمن سلامة الجمهورية العراقية . إن الحركة قضي عليـــها ، وهنـــاك فلول وشراذم هاربة وسنقضي على رؤوس هذه الشرانم . . لقد ثبـــت أن الحكومـــة البريطانية وعناصر أخرى وراء هذه الحركة . . إن الســـفارة البريطانيـــة هـــي الأم والامريكان شركاؤها " [2] .

ويعلق محمود الدرة على ذلك بقوله :

"ومما حيّر عقول المواطنين العراقيين بشذوذ قاسم وبالاعيبه ، اصراره علـــى قضائه على التمرد الذي لم يبق من اثاره سوى أفراد من العصابات التـــي لـــها مـــا يماثلها في شتى انحاء البلاد المتمدنة على حد قوله . . في الوقت الذي يعرف فيـــه المواطنون العراقيون ، والعالم اجمع أن مصطفى البارزاني وحزبه البـــارتي يســـيطر على كثير من المناطق الجبلية الكردية إلى يوم سقوط حكم عبد الكريم قاسم فـــي ١٤ رمضان (٨ شباط ١٩٦٣)"[3].

موقف الأحزاب السياسية من الصراع السياسي في شمال العراق

تباينت مواقف الأحزاب السياسية من القضية الكردية كلها ، فقد اتســـم موقـــف الحزب الشيوعي بعدم الوضوح والتغير من مدة إلى أخرى ، بينما تعامل حزب البعث العربي الاشتراكي مع مسائل القوميات المتعايشة مع الأمة العربية بنظرة قائمة علـــى التفهم الكامل للمصالح المشروعة لهذه القوميات والاقليات وعلى احترامها والســـعي لأن تأخذ دورها في حركة النضال الوطني والقومي.

---

[1] جريدة الثورة ، ٥ – ١٦ / تشرين الاول / ١٩٦١ .

[2] جريدة الثورة ، في ٢٤ ايلول ١٩٦١ .

[3] محمود الدرة ، القضية الكردية ، ط ٢ ، بيروت ، ١٩٦٦ ؛ ص ٣٠٤ .

ولسنا هنا بصدد وضع تاريخ لموقف الأحزاب من القضية الكردية لأن ذلك موضح في برامج تلك الأحزاب ، وإنما الذي يعنينا هو توضيح موقف تلك الأحزاب من الصراع المسلح والأحداث في شمال العراق في ايلول ١٩٦١ واجراءات الحكومة ازاء ذلك الصراع .

يمكن أن نوجز موقف الأحزاب السياسية بالشكل الآتي :

أولاً : موقف حزب البعث العربي الاشتراكي .

تميز موقف الحزب بالنظرة الإنسانية بازاء المطامح القومية المشروعة للقوميات والاقليات واستند في ذلك على مقومات سياسية وتاريخية .

اشارت جريدة الجمهورية المعبرة عن وجهة نظر حزب البعث في الأول من تشرين الأول ١٩٥٨ إلى أن وجود الكرد والعرب في هذه الربوع لم يكن امراً يستوجب الاثبات ، ذلك لأن وجودنا عرباً وكرداً في العراق يعني أن هناك (وطناً مشتركاً بيننا وقد عشنا في هذه الأرض منذ مئات السنين وإن التاريخ في سجله لم يذكر أي عمل عدائي ما بين العرب والكرد في أي فترة من فترات التاريخ ، فقد كان الشعور واحداً وكانت الالام واحدة)[١].

وأكد الحزب أن مسيرة عبد الكريم قاسم هي السبب في أحداث الشمال ، واشارت النشرة إلى أن الحزب الشيوعي العراقي حليف لقاسم في هذه السياسة ومدفوع بعداونه للحركة العرقية وانتهازيته السياسية ، إذ عمد إلى تشويه موقف الحركة القومية العربية عند الاقليات في اثارته المخاوف والشكوك لدى هذه الاقليات من أي نصر تحرزه الحركة القومية [٢] .

واصدرت الجبهة القومية بياناً حول التطورات في شمال العراق فيما يأتي نصه :

بيان الجبهة القومية حول التطورات الأخيرة

في شمال العراق

في اواخر ايلول ١٩٦١ نشرت الجبهة القومية بياناً حول التطورات الأخيرة في شمال العراق ، **هذا نصه** :ـ

---

[١] جريدة الجمهورية ، العدد ٦٤ في ١ / ١٠ / ١٩٥٨ .

[٢] نضال البعث ، ج ٧ ، ص ١٤٥ .

منذ الانحراف الرجعي الذي قاده عبد الكريم قاسم بمعونة وإسناد الحزب الشيوعي والقوى الشعوبية والاستعمار وعملائه لعزل العراق عن الحركة التحررية العربية وابعاده عن المساهمة الفعلية في هذه الحركة ، ظهرت في شمال العراق نزعات عنصرية مشبوهة تدعو زيفاً باسم الاكراد ومصلحتهم لتجزئة أرض العراق وتفتيت وحدته النضالية . وقد غذى هذه النزعات حكم قاسم الذي وجد فيها اداة تستخدم لضرب الاتجاه العربي القومي من جهة ولتفتيت وحدة الشعب النضالية من جهة ثانية، هذه الوحدة التي تشكل سلاحاً لمقاومة الاستعمار والحكم الدكتاتوري وسنداً لاقامة حكم شعبي ديمقراطي تقدمي يحقق للشعب امانيه القومية .

وتطبيقاً لهذا المخطط (مخطط قاسم) عمل قاسم على تثبيت التفرقة العنصرية لدى جميع الاقليات وغذاها وافتعل الاجواء العدائية مستخدماً في ذلك شتى الوسائل والظروف (وحوادث الموصل ومجازر كركوك خير شاهد على هذه الخطة) .

وقد لجأ قاسم إلى افتعال الفتنة حتى بين الاكراد أنفسهم باثارة النزعات العشائرية وتسليح الفئات المتنافرة بسلاح وعتاد من مخازن الجيش وفق اوامر رسمية حتى غدا شمال العراق مخزن سلاح يهدد أمن البلاد وسلامته . كما أن التعيينات الادارية وتوزيع القطعات العسكرية تم بشكل يثبت الفرقة العنصرية . فالشعب يذكر جيداً نوعية تشكيلات القوات العسكرية التي انزلها قاسم إلى شوارع بغداد بعد حوادث الاضراب الأخير لجماهير الشعب ، وكيف كان يتعمد اختيار الجنود والضباط الاكراد للقيام بهذه المهمة القمعية ، ويعرف الشعب جيداً أن جهاز الانضباط العسكري الموكل إليه تنفيذ الارهاب الحكومي ، عمد في تشكيله الجديد أن تكون اغلبيته من الاكراد .

وقد كان الحزب الشيوعي حليفاً لئيماً لقاسم في هذه السياسة واسهم مساهمة فعلية في تهيئة هذه الخطة والدعوة لها وتنفيذها . وقد كان الحزب الشيوعي مدفوعاً بعدائه للحركة القومية وانتهازيته السياسية إذ عمد إلى تشويه موقف الحركة القومية العربية عند الاقليات ولاسيما الاكراد بإثارته المخاوف والشكوك لدى هذه الاقليات من أي نصر تحرزه الحركة القومية العربية . إن تقسيم الحزب الشيوعي على أسس عنصرية كفرعه المسمى (فرع الحزب الشيوعي لكردستان) يؤكد هذه النظرة الانعزالية ويجسد مخطط التفرقة الذي يدعمه الاستعمار . إن الحزب الشيوعي مسؤول عن زج الاكراد في حوادث البطش الاجرامية تجاه الحوادث الأخيرة في

الشمال وقد اسهم منذ سنين في ايجاد وتعميق الهوة المفتعلة بين العرب والاكراد التي كانت حصيلتها الأحداث التي تجري الآن في شمال العراق . والاستعمار الغربي الذي يقف دائماً وراء الفرقة العنصرية والاقتتال الطائفي كان وما يزال دافعاً ومغذياً لكل حركة عنصرية أو طائفية ، فالاستعمار في كل مكان يسعى دوماً لاستغلال الاقليات القومية والطائفية لضرب وحدة النضال الشعبي انسجاماً مع مبدئه السيء الصيت (فرق تسد). أما القوى الاقطاعية والرجعية وعملاء الاستعمار التي اطاحت بها مجتمعة ثورة ١٤ تموز فإنها تحاول منذ أمد إعادة اعتبارها عن طريق تظاهرها بتأييد الاماني الكردية والعمل من خلال ذلك على تزييف هذه الاماني . وما المذكرات التي رفعها كبار الاقطاعيين والرجعيين في الغاء الاصلاح الزراعي إلا دليلاً على الدوافع والادوار المشبوهة لهذه الحركة.

إن الحركات السياسية الكردية (التي افتعلها وقادها الانتهازيون وذوو المصالح الخاصة من عملاء الاستعمار والمحسوبين على الاكراد) لعبت دوراً خطراً بعد ثورة ١٤ تموز وهي لم تستطع قطعاً أن تستوعب المصالح الحقيقية للاكراد تلك المصالح التي تتجسد في وحدة نضال متينة وتضامن كفاحي مع بقية جماهير الشعب في العراق ضد الاستعمار والرجعية وحكم قاسم الدكتاتوري الشعوبي. وهي مقابل حصولها على مكاسب انتهازية وقتية جعلت من نفسها ذيلاً وتابعاً لحكم قاسم والشيوعيين وخصماً للحركة العربية التقدمية .

لقد كان على تلك الحركات أن تتفهم الرابطة الحياتية التي تجمع بين العرب والاكراد وتعي أن خير ضمان للاماني الكردية المشروعة هو التحالف والتعاون مع الحركات الشعبية التي تقف بصلابة ضد الاستعمار والاقطاع والرجعية والدكتاتورية .

إن الحركة القومية العربية التقدمية حركة إنسانية تشكل حليفاً طبيعياً لكل حركة تقدمية وسنداً نضالياً للاماني القومية المشروعة . واليوم ومنذ الحادي عشر من هذا الشهر ، تدور معارك مسلحة بين قوات الجيش العراقي ورجال العشائر الكردية الذين اعلنوا العصيان المسلح ورفعوا شعار تجزئة العراق ، والجبهة القومية تحمّل حكم قاسم مسؤولية ما يصيب الجيش والشعب من وراء هذه الأحداث الدامية فقاسم هو الذي أراد ومهّد لمثل هذه المأساة لكي يجد فيها وسيلة لتحويل انظار الشعب ونقمته عن حكمه المجرم البغيض ، ولكي يغطي فشله المهين في اثارة قضية الكويت وليستر ضعفه وتنازلاته أمام شركات النفط .

إن الجبهة القومية تؤكد أن مهام النضال الأساسية لكل جماهير الشعب في العراق هي في مقاومة مشاريع ونفوذ الاستعمار والاطاحة بحكم قاسم الدكتاتوري الفردي واقامة حكم ديمقراطي يستند إلى إرادة الشعب وحريته والسير بالعراق في الاتجاه العربي المتحرر . إن قيام حكم شعبي يؤمن للجماهير حرياتها الديمقراطية كاملة . هو الضمانة الوحيدة لكل القضية الكردية هو في النضال ضد الاستعمار والرجعية والاقطاع والحكم الدكتاتوري المنحرف ، والجبهة القومية ترى في الخروج على هذا الاسلوب ضرراً بالمصلحة الوطنية واعاقة للتحرر من النفوذ الاستعماري وركائزه والحكم القاسمي .

والجبهة القومية تدعو الجماهير الشعبية إلى تفهم طبيعة الأحداث القائمة اليوم والنتائج الجسيمة التي تترتب عليها وتهيب بها أن تتمسك بالموقف السليم الواعي ، وأن لا تترك منفذاً لعملاء الاستعمار ومثيري الحقد العنصري البغيض أو أي مجال لتشويه نقمتها المشروعة على دعاة تجزئة العراق .

كما إنها تدين قاسم بجريمة جر العراق إلى هذه الأحداث وتهيب بالجماهير أن تدرك أن حكم قاسم وحلفائه – الاستعمار والاقطاع والرجعية والشعوبية – هو العدو الأول لحركة التحرر القومي وإن استمرار هذا الحكم يعني تجدد وتكرار هذه الأحداث. وما تستر الحكم على هذه الأحداث وحجبه خطورة الموقف في شمال العراق عن الشعب إلا دليلاً على مسؤولية قاسم في التمهيد لها وجر وبالها على البلاد . والجبهة القومية إذ تحذر العناصر الكردية المخلصة من الانسياق وراء دعاة التجزئة والانفصال والسير وراء قيادات مشبوهة ، فإنها كذلك تهيب بها أن تدرك جيداً أن تحقيق الاماني القومية للجماهير العربية والكردية رهين بتصفية الاستعمار والحكم الرجعي الدكتاتوري عن طريق وحدة النضال الشعبي [1] .

ثانياً : موقف الحزب الشيوعي العراقي .

أوضح الحزب الشيوعي موقفه من خلال التقرير الذي اعده جمال الحيدري (عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي) في اواخر عام ١٩٦١ والذي كان بعنوان (الشيوعية طليعة النضال لحل قضية كردستان ونوال الشعب الكردي حقه في تقرير

---

[1] نضال البعث ، الجزء السابع ، القطر العراقي ١٩٥٨ – ١٩٦٣ ، دار الطليعة بيروت ١٩٧٢ ، ص ١٤٥ – ١٤٧.

المصير والحرية والوحدة القومية) الذي بيّن فيه سياسة الحزب بازاء المسألة الكردية وكما يأتي :-

١- أن العراق بحدوده الجغرافية هذه يضم كردستان وهو بذلك يضم قوميتين .
٢- أن الشعب الكردي في العراق هو جزء لا يتجزأ من الأمة الكردية .
٣- أن الاستعمار هو الذي فرق (كردستان) وهو الذي حال دون نشوء قومية في كردستان.
٤- ينبغي فضح ومحاربة سياسة الاضطهاد والتمييز تجاه الكرد بجرأة وحزم .
٥- على عاتق القوى الوطنية والقومية في كردستان تقع مسؤولية العمل الدائب والصحيح في خدمة حقوق ومستقبل الجماهير الكردية .
٦- ينبغي تثقيف الجماهير العربية في العراق بروح " الأممية " وحمل " البرجوازية الوطنية " العربية في العراق على العمل الذي يتجاوب مع مطامح الشعب الكردي وحقوقه .
٧- الطريق الوحيد في الظرف الراهن هو الكفاح المشترك مع الجماهير العربية في العراق .
٨- العمل على ضمان الاستقلال لكردستان العراق على وفق اتحاد اختياري يفتح أمام الشعب الكردي طريق التحرر الكامل الشامل والوحدة القومية للأمة العربية والكردية بأسرها.
٩- الاعتراف المتبادل بحق تقرير المصير وطموح الشعبين إلى التحرر والوحدة القومية [١] .

ويؤكد البعض أن الحزب الشيوعي العراقي ادان قصف الطائرات العراقية للمناطق الشمالية ونظم (حركة جماهيرية للمطالبة بالحل السلمي للقضية الكردية) [٢]. وقد حاول الضباط الشيوعيون اصلاح ذات البين بين البارزاني وقاسم ، قبل أن يتطور الموقف وتتسع الحركات ، وتستغل القوى الأخرى القضية الكردية ، فطلبوا من آمر اللواء الخامس مفاتحة قاسم وأخذ موافقته ومعرفة شروطه للقيام بهذه

---

[١] القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي ، المكتب الثقافي القومي ، موقف الحزب الشيوعي العراقي في المسألة الكردية .

[٢] سعاد خيري ، من تاريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق ، ص ١٨٤ .

الوساطة . وجاء العقيد حسن عبود وهو شيوعي إلى بغداد وبحث الموضـــوع مـــع قاسم الذي وافق على قيامه بها وكان شرطه الوحيد أن يستقر الملا مصطفـــى فـــي بارزان أو في أي منطقة أخرى ويترك تمرده وتنقله بين العشائر وتهديده هذا وذاك ، وانه سينظر بمطالب البارزاني كافة ، إذا ما استجاب لهذا الشرط .

سافر حسن عبود إلى سرسنك ومعه جهاز لاسلكي يمكنه من الاتصـــال بقاســم وقائد فرقته والتقى بالبارزاني وابلغه شرط قاسم . وكان رد (الملا) أنا خادم صغـير لعبد الكريم قاسم . ماذا يريد مني أنا حاضر لتنفيذه . وأكد حســـن عبـــود أن هـــدف الزعيم أن يستقر البارزاني . أما في بارزان أو في أي منطقة يختارها بنفسه . وفـــي هذه الأثناء مرت طائرات حربية عراقية وحامت حول منطقـــة الاجتمـــاع ، فتســـاءل البارزاني قائلاً إذا كان الزعيم ارسلك لمقابلتي وتبليغي شروطه فلماذا ارســـل هـــذه الطائرات ؟ فنفى العقيد حسن عبود أن يكون له علم بهذه الطائرات وفيمـــا إذا كـــان قاسم قد ارسلها لتقصف منطقة الاجتماع . وردد البارزاني ومع هذا فانا خادم صغـير لقاسم وسأنفذ ما يريده مني . وانفض الاجتماع واستمر (الملا) فـــي عصيانـــه لأن خيوط اللعبة انتقلت من ايدي قاسم والملا إلى القوى العالمية الأخرى التـــي تســـعى لتأمين مصالحها [1] .

أما رواية المخابرات الاسرائيلية (الموساد) عن لقاء حسن عبود بالبارزاني فإنها تختلف عن الرواية أعلاه إذ تشير إلى أن البارزاني خاطب حسن عبود قائلاً : " أنا لم ارتكب أية جريمة بل أنتم المجرمون فهل يجوز أن تقترحوا أن تعفوا عني وتغفـــروا لي في الوقت الذي لا استطيع أنا أن اغفر لكم . لا نحن لا نريد عفوكم "[2].

وهذه رواية لا يمكن الوثوق بها فقد اشار الباحث خليل ابراهيم حسين إلـــى أن اسلوب البارزاني كان باستمرار استخدام عبارات التودد مثل أنا خـــادم صغـــير لعبـــد الكريم قاسم ، وانه اكتشف ذلك بنفسه عندما كان عضواً في الوفد الحكومي الـــوزاري المفاوض عام ١٩٦٨ وأكد إنه سينفذ كل ما يطلب منه[3] .

---

(1) خليل ابراهيم حسين ، موسوعة ١٤ تموز ، ج ٣ ، ص ٢٢٤ - ٢٢٥ .

(2) شلومو نكديمون ، الموساد في العراق ودول الجوار ، ترجمة بدر عقيلي ، عمـــان ، ١٩٩٧ ، ص٦٩.

(3) خليل ابراهيم حسين ، المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ٢٢٥ .

ثالثاً : موقف الحزب الوطني الديمقراطي .

دعا الحزب الوطني إلى ايجاد حل سلمي عادل للقضية الكردية مع الحرص على الحفاظ على وحدة العراق ووحدة كفاحه الوطني . فبعد أيام من انفجار الوضع في كردستان كتبت جريدة الأهالي الناطقة بلسان الحزب مقالاً افتتاحياً قالت فيه : " اننا لا يمكن أن ننسى الشعارات المخلصة التي رفعها معنا اخواننا الاكراد في جميع اطوار كفاحنا الوطني ، ونحن نثق أن تعلقهم بهذه الشعارات الصادقة اليوم هو أكثر مما كان في أي وقت سبق بعد أن أصبحت الامال الوطنية الكبرى في قبضة ايدينا وهذه الشعارات كانت ولا تزال : على صخرة الاتحاد العربي الكردي تتحطم مؤامرات الاستعمار" [1] . واستمر الحزب على هذا الموقف طيلة الفترة اللاحقة .

رابعاً : موقف الحزب الوطني التقدمي .

عدّ الحزب ما يدور في الشمال مجرد " حوادث طارئة " واعمالاً طائشة وتمرداً على النظام والقانون. ولم يكتف الحزب بذلك وانما دعا الحكومة إلى ضرورة القيام برعاية المتضررين من جراء حركة التمرد في الشمال ، فقد أكدت جريدة البيان الناطقة بلسان الحزب قائلة : " . . ولهذا فإن اخواننا الاكراد قد ابتلوا ببعض الخونة المارقين ، كما ابتلى العرب بمثلهم في هذا الوطن " . ودعا الحزب أيضاً حكومة عبد الكريم قاسم إلى اتخاذ " أساليب رادعة " لمعالجة " ذيول المتمردين الطائشة"[2].

ايران تستغل حركة البارزاني

كان لابد للبارزاني من أن يبحث عن جهات خارجية تسانده ، كما أن بعض القوى الدولية والاقليمية التي كان يهمها استغلال أي حدث يقع في العراق لأجل تحقيق مصالحها من أن تعمل على اقامة علاقة ومد الجسور مع البارزاني . وقد سبقت الاشارة إلى اتصالاته مع السفارة البريطانية . وفي الوقت نفسه اتصل البارزاني بالحكومة الايرانية عن طريق بعض الوسطاء من الاغوات والاقطاعيين مثل " عباس مامند اغا " وغيره . وقد تعهد البارزاني بعدم اثارة الاضطرابات في

---

[1] عادل تقي البلداوي ، الحزب الوطني الديمقراطي في العراق ، ١٤ تموز ١٩٥٨ - ٨ شباط ١٩٦٣ بغداد ٢٠٠٠ ، ص ١٧٨ - ١٧٩ .

[2] عادل تقي البلداوي ، الحزب الوطني التقدمي في العراق في العهد الجمهوري ، بغداد ٢٠٠٠ ، ص١٤٤ - ١٤٦ .

كردستان ايران مقابل دعم الحكومة الايرانية له من خلال فتح الحدود وتزويده بالمؤن التي يحتاجها. وقد أيد المسؤولون الامريكيون اجراءات ايران بتقديم المساعدات لحركة التمرد كما وإن الصهاينة من جانبهم أيضاً وجدوا أن الأوضاع في شمال العراق يمكن أن توفر لهم فرصة ذهبية ليس في أضعاف قدرات العراق فحسب وانما اشغاله بعيداً عن حدودها .

وقد ازداد الدعم الغربي للحركة ولاسيما بعد انفصال سوريا عن مصر في ٢٨ ايلول ١٩٦١ ، إذ لم تعد هناك حاجة مهمة لعبد الكريم قاسم الذي استغلت القوى الغربية ولاسيما بريطانيا خلافه مع عبد الناصر . يضاف إلى ذلك أن القوى الغربية ارادت أن تشغل قاسم في مشكلة تصرفه عن الاستمرار في معركة النفط . وهكذا وجدت ايران وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية في حركة البارزاني فرصة لاستنزاف قوة العراق وأضعاف حكومة قاسم .

أكدت الحكومة العراقية أن اتصالات جرت بين الحكومة الايرانية والمتمردين الذين ارسلوا وفداً إلى طهران ضم جلال الطالباني وعمر مصطفى دبابة . كما أن الحكومة الايرانية شجعت القبائل الكردية الايرانية القاطنة في المنطقة الحدودية مع العراق على دعم المتمردين ، كما دعت وسائل الاعلام الايراني إلى دعم حركة البارزاني في شمال العراق .

وقد هاجم عبد الكريم قاسم موقف ايران وأكد أن ثورة العراق اثارت حفيظة الشاه وحلفائه الغربيين الذين خشوا من سقوط نظام الحكم في ايران كما حدث في العراق لهذا عملوا على دعم (التمرد)[1]. وجاء في بيان شيوعي صدر في ٢٢ آب ١٩٦١ "في الفترة ٢٠-٢٣ تموز اجتمع السفير الامريكي في ايران ريتشارد هولمز الذي كان رئيساً لوكالة المخابرات المركزية قبل تعيينه سفيراً والملحقون العسكريون الامريكان وقنصل الولايات المتحدة من مدينة رضائية الايرانية ببعض الشيوخ والاغوات ونظموا السفرات إلى المناطق الكردية في ايران فكانت بداية النشاط التآمري الامريكي على الجمهورية العراقية ارسال علي حسين اغا المنكوري على رأس عصابة مسلحة بالاسلحة الامريكية باشراف مبعوثين امريكيين والسلطات

---

[1] موسى محمد طويرش ، المصدر السابق ، ص ٧٥ - ٧٦ .

الايرانية وقد اجتاز الحدود العراقية ليفرض سيطرة عصابته المسلحة على ناحية نادوشت ويعتقل بعض موظفيها"[١].

موقف اسرائيل من حركة البارزاني

سعى قادة الحركة إلى نفي أي علاقات لهم مع الكيان الصهيوني أو أي جهة اجنبية أخرى ، لكن رجال الموساد سرعان ما كشفوا الحقيقة وكتبوا عدة مؤلفات تناولت تفاصيل الدعم الذي قدمه الكيان الصهيوني عن طريق جهاز مخابراته (الموساد) للحركة الكردي المسلح . وكان بدير خان الكردي الايراني حلقة الوصل بين قادة الحركة والكيان الصهيوني الذي كان يتابع بدقة تطورات الموقف في شمال العراق. كما قام (فانلي) رئيس رابطة الطلبة الاكراد في اوربا بدور مهم في هذا الجانب ، فقد اجتمع في ايلول ١٩٦١ أي مع بداية الحركة ببعض مسؤولي السفارة الصهيونية في سويسرا وعرض عليهم خطة بعلاقة صهيونية- كردية في مجال الاعلام ، وأكد لهم أن له علاقة مع منظمات كردية في كردستان العراقية وانه يعرف كيف يمكن ايصال السلاح لها . ومع استمرار التمرد ازداد الدعم الصهيوني له بالسلاح والخبرة ووصل عدد غير قليل من رجال الموساد إلى شمال العراق وحظوا بتقدير واحترام الملا مصطفى البارزاني الذي هنأ الكيان الصهيوني بالنصر الذي حققه على الاقطار العربية في حزيران ١٩٦٧ . وقد أعرب البارزاني عن قلقه من أن يقع أحد رجال الموساد اسيراً بيد القوات العراقية وقال مخاطباً أحد رجال الموساد " أنَّكَ في هذه الحالة ستفقد مقاتلاً أما أنا ككردي عراقي فسأتهم بالخيانة " [٢] .

---

[١] ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ٢٩٤-٣٠٠.

[٢] شلومو نكديمون ، المصدر السابق ، ص ٢٢٩ ، والكتاب يضم عدداً من الصور التي تجمع بين الملا مصطفى البارزاني وكبار الصهاينة مثل موشي دايان ، وليفي اشكول وغيرها التقطت له أثناء زيارته للكيان الصهيوني عام ١٩٦٨.

موقف العراق من انفصال
الجمهورية العربية المتحدة

في ٢٨ ايلول ١٩٦١ ، قام بعض الضباط السوريين بحركة عسكرية ، أدت إلى انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة ، وسقوط أول تجربة وحدوية عرفها العرب في تاريخهم المعاصر قامت على أساس شعبي ودستوري .

وقد سبقت الاشارة في الجزء الأول من تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري إلى توتر العلاقات بين العراق والجمهورية العربية المتحدة لاسيما بعد حركة الموصل عام ١٩٥٩ ، ووصلت إلى حدّة ومشادّة كلامية واحياناً ابعد من ذلك واستمر التوتر بين البلدين ولاسيما إن الجمهورية العربية المتحدة وقفت ضد سياسة عبد الكريم قاسم بخصوص المطالبة بعودة الكويت إلى العراق.

وقد وجد عبد الكريم قاسم في الانفصال ضربة قاسية لجمال عبد الناصر خصمه اللدود، فالمعروف أن الوحدة العربية كانت الهدف الستراتيجي الأول الذي سعى الرئيس جمال عبد الناصر لتحقيقه .

لم يظهر رد فعل واضح ومباشر بازاء الحركة الانفصالية ، لكن جريدة الثورة [1] المقربة إلى عبد الكريم قاسم كتبت مقالاً افتتاحياً بعد ثلاثة أيام من الانفصال (١تشرين الأول ١٩٦١) بعنوان (تقدير الموقف العربي) ذكرت فيه أن فشل العدوان الثلاثي على مصر كان ضربة للاستعمار العالمي وإن وحدة مصر وسوريا عام ١٩٥٨ كانت بمثابة ضربة أخرى للاستعمار الذي عمل على افشال الوحدة عن طريق رجال العهد المباد ، الذين اخفقوا في تحقيق هدفهم . وذكر المقال أن قيام (الحركة الانفصالية) يكمن في الواقع في طبيعة التخطيطات الاستعمارية الجديدة التي اشترك في وضعها كل من الاستعمار الانكلو امريكي واسرائيل على وجه خاص وحكومة الاردن وبقية الخونة الذين لهم الف صلة ومصلحة بنسف كيان العربية المتحدة ونسف الشمال العراقي والابقاء على الكويت امارة أو دولة بلا دولة . ولهم كذلك أهداف أخرى . . . وأشارت الجريدة إلى ما كتبته جريدة (جيرو سالم بوست) الصهيونية عن اخفاق " الطراز الناصري للوحدة العربية " . كما اشارت الثورة إلى ما كتبته (نيويورك هيرالد تربيون)، من " أن الثورة في سوريا والكفاح المضطرب في

---

[1] صاحبها ومدير سياستها يونس الطائي المعروف بولائه الكبير لعبد الكريم قاسم .

سوريا ضد حكومة وشخص عبد الناصر هي مظهر آخر من مظاهر الضجة الواهية للوحدة العربية".

وأكدت الثورة أن القائمين بـ(بالحركة الانفصالية) والأحزاب التي أيدتهم مرتبطون بالاستعمار ، وتساءل المقال قائلاً : كيف التقت اسرائيل والاردن وصحف الاستعمار الانكليزي والامريكي بوصف هذه الحركة ، " بالانتفاضة " أو " الثورة ! ! " وكيف التقت كل هذه الصحف مع بيانات المتمردين الاربعة التي تواترت بالضرب على وتر معين ، على أن الطراز الناصري للوحدة قد افتضح ! إذا لم تكن هناك علاقة جهنمية بين هذه الاقوال ، وبين واقع المتمردين العسكريين الذين تستروا وراء التصدي لعبد الناصر . لينسفوا هذا الكيان العربي العزيز ، كيان العربية المتحدة الذي هو ثمرة كفاح الشعب العربي ، والذي هو ثمرة كفاح الاحرار العرب في كل مكان وفي كل عصور التاريخ العربي ، وكيف يصف راديو عمّان فيقول أن الفرحة عمت الشعب . . هل هناك شعب يرقص على محنته ، هل وجد في التاريخ شعب يقتل مصيره بنفسه ثم يعود فيعلن عن فرحته بمناسبة قتل نفسه بنفسه .

واختتمت الجريدة مقالها قائلة : " أن الحركة التي قام بها المتمردون ، حركة استعمارية تحمل جرثومة فنائها ، وستقبر لا محالة ، سيقبرها الشعب العربي في العربية المتحدة ، وسيقبرها الشعب العربي في كل مكان . . . وعلى الصحف التي تصف التمرد ، بالانتفاضة!! وتسهب وتتوغل في عرض الوجدان العربي ، أن تدرك بأن ما تنشره يكشف عن اوراقها ويفضح حقيقتها أكثر فاكثر . .. والويل لها من حساب عسير وقريب . . "[1]. وحسب رواية اسماعيل العارف فإن عبد الكريم قاسم لم يكن مندفعاً في تأييد الانفصال وفي ذلك يقول "في اليوم الذي وقع فيه الانفصال كنت أزور عبد الكريم قاسم في مقره حيث وردت إليه أنباء مستعجلة تفيد ان القيادة المصرية قررت انزال قوات مظلية في اللاذقية لاعادة الوضع إلى ما كان عليه وضرب الانفصاليين السوريين وعندما قرأ أحد المسؤولين المعلومات على أسماعنا انبرى ضابط كبير الرتبة وعلق عليها موجهاً حديثه إلى الزعيم عبد الكريم قاسم قائلاً "سيدي حان الوقت لارسال الجيش العراقي إلى سورية ومساعدة قادة الانفصال للدفاع عن استقلال سورية واعلان الوحدة بيننا وبينها وكسر أنفه" (أنف عبد الناصر)

---

[1] جريدة الثورة في ١ / ١٠ / ١٩٦١ .

فأجابه عبد الكريم قاسم بغضب والانزعاج واضح على محياه "أرجوك.. اسكت هـذا خطأ اني مستعد ان احرك الجيش الآن إذا طلب منا عبد الناصر مساعدته أنا لا اوافق على هذا الرأي" فوجم الجميع إذ كانوا يتصورون ان عبد الكريم قاسم كـان فرحاً ومستبشراً بالانفصال ثم وجه كلامه له (اسماعيل العارف) قائلاً ان مـا حـدث في سورية اهانة لا ارتضيها للرئيس عبد الناصر المبادئ يجب ان لا تتأثر بالخصومات الوقتية"[1].

وحقيقة الأمر أن عبد الكريم قاسم وجد في الانفصال دعماً لموقفه المعـارض للانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة . وكان موقفه هذا أهم الأسباب التي دفعت بريطانيا للوقوف إلى جانبه في صراعه ضد عبد الناصر حتى إنها تخلت عنـه بعـد وقوع الانفصال ويذكر رئيس وزراء اليمن . أن قاسم أكد له دفع ٥ ملايـين دينـار لدعم الانفصال .

وقد اظهرت حكومة عبد الكريم قاسم ميلاً واضحاً لحكومة الانفصال ، فقد قـرر مجلس الوزراء في التاسع من تشرين الأول ١٩٦١ الاعـتراف بـ (الجمهوريـة العربية السورية) وتم ابلاغ القنصلية العراقية في دمشق بهذا القرار.

وكان العراق أول دولة عربية يصلها ممثل دبلوماسـي سـوري بعـد الحركـة الانفصالية هو مؤيد العظم . وقد نشرت جريدة الثورة العراقية هذا الخـبر واصفـة الحركة بـ " الثورة " (الجمهورية العراقية أول دولة عربية يصلها ممثل دبلوماسـي سوري بعد الثورة السورية)[2]، في حين إنها هاجمت في مقال يوم ١ تشـرين الأول ١٩٦١ وسائل الاعلام التي وصفت الحركة بالثورة والانتفاضة كما مر سابقاً .

وسلم رشيد رؤوف القنصل العراقي العام في دمشق اعتراف العراق بالجمهورية العربية السورية إلى رئيس الحكومة مأمون الكزبري ونقلت الجريـدة عـن وكالـة الانباء العراقية قولها أن الكزبري قرأ رسالة الاعتراف بصوت عالٍ وقال إنها ليسـت رسالة اعتراف فحسب ، بل إنها تحتوي على عواطف اخوية ومشاعر سامية عودنـا

---

[1] اسرار ثورة ١٤ تموز ص٢٨٩.

[2] جريدة الثورة في ١٧ / ١٠ / ١٩٦١ .

عليها العراق . " فباسمي وباسم حكومة الجمهورية العربية السورية اتقدم بجزيل الشكر والتمنيات إلى سيادة عبد الكريم قاسم وحكومة الجمهورية العراقية"[١].

ووقفت الأحزاب في العراق مواقف متباينة فكان الحزب الشيوعي العراقي ، قد رحب (بالحركة الانفصالية) . وعبر عن موقفه هذا من خلال التقرير الذي قدمه السكرتير العام للحزب الشيوعي العراقي (سلام عادل) إلى الاجتماع الاعتيادي للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي المنعقد في تشرين الثاني ١٩٦١، إذ جاء فيه : "جاءت حركة الجيش الأول في سورية في (٢٨ ايلول ١٩٦١) دليلاً قوياً على صواب مبادئ وسياسة الشيوعيين من القضية القومية في البلدان العربية . إن التجربة السورية في الوحدة تعلن افلاس وفشل سياسة وخطة البرجوازية العربية في الوحدة . وهي درس جديد للشعوب العربية ، تعلمهم أن امانيهم القومية في التحرر والوحدة لا تتحقق إلا باتباع خطة وسياسة الطبقة العاملة " . في الوقت نفسه دعا الحزب الشيوعي العراقي إلى مساندة النظام الجديد في سورية تحت ذريعة الوقوف ضد الناصرية واسرائيل[٢].

أما حزب البعث فإنه أشار إلى ذلك بالانقلاب الرجعي الانفصالي لأن الوحدة بين مصر وسوريا تعدّ طعنة كبيرة لاسرائيل والاستعمار والرجعية كما ذكر في بيانه الصادر في بغداد في أوائل تشرين الأول ١٩٦١.

تعديلات على قانون الاصلاح الزراعي

في عام ١٩٦١ و١٩٦٢ أجريت التعديلات الآتية على قانون الاصلاح الزراعي

قانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٦١ ذيل قانون الاصلاح الزراعي

رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨

المادة الأولى- يكلف بدفع حصة الاصلاح الزراعي من المحاصيل الحقلية والخضروات المعينة بقانون وبيانات الهيئة العليا للاصلاح الزراعي كل من استأجر للزراعة ارضاً مستولى عليها أو اميرية تحت ادارة الاصلاح الزراعي سواء زرعها

---

[١] نفسه ، ١٣ / ١٠ / ١٩٦١ .

[٢] سمير عبد الكريم ، اضواء على الحركة الشيوعية في العراق ، جـ ٥ ، ص ٢٠٠ – ٢٠١ .

أم لم يزرعها وكل من زرع فضولاً ارضاً تحت ادارة الاصلاح الزراعي دون عقد أو اذن خطي من الجهة المختصة.

المادة الثانية– تقوم وزارة المالية بتحقيق حصة الاصلاح الزراعي وجبايتها وفق الاحكام التي تحقق وتجبى بموجبها ضريبة الأرض الزراعية وتكون الحصة متحققة في السنة المالية التي ينضج فيها الحاصل.

المادة الثالثة

أ – ترسل دوائر الاصلاح الزراعي في الالوية إلى السلطات المالية فيها قوائم باسماء المكلفين والمساحات المتعاقد عليها أو المزروعة فضولاً من قبلهم ونوع الحاصل الزراعي الرئيسي فيها ومساحته وطريقة ري الأرض وموقعها والنسب التي يستحقها الاصلاح الزراعي من حاصلات كل مكلف للسنة المالية المعنية وللسلطة المالية ان تستوفي الحصة المذكورة عيناً أو نقداً حسبما يقرره وزير المالية بشأن ضريبة الأرض الزراعية.

ب– تعتبر الحاصلات الزراعية الرئيسية بقانون ضريبة الأرض الزراعية رقم ١٥ لسنة ١٩٦١ هي الحاصلات الزراعية الرئيسية المقصودة بهذا القانون.

جـ– تعتبر القوائم المذكورة (أ) أساساً في التحقيق وتكون جهة الاصلاح الزراعي المرجع للاعتراض عليها وعلى هذه الجهة إخبار السلطة المالية بما يطرأ من تغيير في المعلومات الواردة فيها.

د – للمكلف بدفع حصة الاصلاح الزراعي حق الاعتراض لدى ديوان ضريبة الأرض الزراعية على قرارات لجان تحقيق ضريبة الأرض الزراعية الصادرة وفق الفقرة (٢) (أ–ب) من المادة السادسة عشرة من قانون ضريبة الأرض الزراعية رقم ١٥ لسنة ١٩٦١.

المادة الرابعة– تطبق احكام المادتين السادسة والسابعة من قانون ضريبة الأرض الزراعية على حصة الاصلاح الزراعي المبينة فيهما.

المادة الخامسة– يعتبر ما تجبيه وزارة المالية بموجب هذا القانون ايراداً للهيئة العليا بعد خصم ١٠% منه تدفع إلى وزارة المالية لقاء قيامها باعمال الجباية.

المادة السادسة– يجوز اصدار انظمة لتسهيل تنفيذ احكام هذا القانون ولوزير المالية والاصلاح الزراعي اصدار تعليمات للغرض نفسه بالاتفاق.

المادة السابعة- يلغى قانون ذيل قانون الاصلاح الزراعي رقم (١٧٢) لسنة ١٩٥٩ ونظام جباية حصة الاصلاح الزراعي رقم (٣١) لسنة ١٩٦٠.

قانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٦١ تعديل قانون الاصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ الصادر في الوقائع العراقية عدد ٥٩٣ بتاريخ ١٩/ ٩/ ١٩٦١

المادة الأولى- يدفع التعويض المنصوص عليه في المادة السادسة من قانون الاصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ عن بدل مثل الأرض المستولى عليها والحقوق العينية فيها على ان لا يزيد بدل المثل على الحد الأعلى الآتي:

١- الأراضي الديمية وتقدر على أساس خصوبة الأرض ومعدل سقوط الأمطار فيها.

أ - ثلاثة دنانير للدونم الواحد من الأراضي وافرة الخصب الواقعة شمال خط سقوط الأمطار بمعدل (٤٠٠) مليمتر أو أكثر بمقتضى الخرائط الرسمية.

ب- دينار ونصف دينار للدونم الواحد من الأراضي غير وافرة الخصب الواقعة شمال الخط المذكور.

جـ- دينار ونصف دينار للدونم الواحد من الأراضي وافرة الخصب الواقعة جنوب الخط المذكور.

د - دينار للدونم الواحد من الأراضي غير وافرة الخصب الواقعة جنوب الخط المذكور.

٢- الأراضي التي تسقى سيحاً أو بالواسطة.

أ - اثنا عشر ديناراً للدونم الواحد من الأراضي التي تزرع تبغاً أو رزاً (شلباً) في الالوية الشمالية.

ب- تسعة دنانير للدونم الواحد عن الأراضي وافرة الخصب أو الأراضي التي تزرع قطناً أو خضروات في الالوية الشمالية.

جـ- ستة دنانير للدونم الواحد من الأراضي وافرة الخصب في الالوية الأخرى عدا ما يزرع منها شلباً.

د - ثلاثة دنانير للدونم الواحد من الأراضي غير وافرة الخصب في جميع انحاء الجمهورية.

٣- الأراضي المعدة لزراعة الشلب فقط غير الالوية الشمالية.

أ - خمسة عشر ديناراً للدونم الواحد من الأراضي التي تسقى بالواسطة.

ب- عشرون ديناراً للدونم الواحد من الأراضي التي تسقى سيحاً.

المادة الثانية

١ - يجري تقدير بدل مثل الأرض المستولى عليها والحقوق العينية فيها باعتبارها ارضاً زراعية بتاريخ صدور قرار الاستيلاء الأول عليها بصرف النظر عما يطرأ عليها من تبدل لأي سبب كان.

٢- تقدر أرض البساتين باعتبارها ارضاً زراعية وتكون خاضعة لاحكام المادة الأولى من هذا القانون وتقدر اشجارها حسب نوعها وجودتها ولا تخضع للاحكام المذكورة.

٣- تعتبر المساحة سيحية أو ديمية أو مما يسقى بالواسطة بالنظر لواقع حالها عند صدور قرار الاستيلاء الأول عليها دون التقيد بما جاء في سندها.

المادة الثالثة- يستوفى وفق احكام المادة الأولى من هذا القانون من الفلاحين الموزعة عليهم الأرض بدل مثلها المنصوص عليه في المادة الرابعة عشرة من قانون الاصلاح الزراعي.

المادة الرابعة- تلغى المادة السابعة المعدلة من قانون الاصلاح الزراعي ويحل محلها ما يأتي:

المادة السابعة

١-يقدر بدل مثل الأرض المستولى عليها والأرض الموزعة وقيمة ما عليها من منشآت واشجار وتوابع أخرى من قبل لجنة برئاسة حاكم محكمة البداءة التي تقع الأرض ضمن صلاحيتها وعضوية مأمور الطابو ومدير الاملاك ومدير المصرف الزراعي وممثل الجمعيات الفلاحية في اللواء. وللجنة ان تسترشد برأي الخبراء والفنيين في اداء مهمتها.

٢- إذا تعدد الحكام في المحكمة يقوم الحاكم الأول أو من ينسبه منهم برئاسة اللجنة.

٣-إذا غاب أحد اعضاء اللجنة أو تعذر حضوره ينسب متصرف اللواء أو من يقوم مقامه من الموظفين ذوي الخبرة في الموضوع.

المادة الخامسة- للهيئة العليا اصدار التعليمات والبيانات لتسهيل تنفيذ احكام هذا القانون.

قانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٦٢ تعديل قانون الاصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ الصادر في الوقائع العراقية عدد ٧٢٢ الصادر في ٢٧/ ٩/ ١٩٦٢.

المادة الأولى- يضاف إلى آخر المادة الحادية عشرة من قانون الاصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ العبارة الآتية:

"ولها تمليك الجمعيات التعاونية المؤلفة بمقتضى قانون الاصلاح الزراعي المنشآت الثابتة والمضخات والآلات والادوات الزراعية المستولى عليها بموجب القانون المذكور وقانون الاستيلاء على المضخات الزراعية بالبدل المعين لها حسب احكامهما ويعين بنظام كيفية استحصال البدل المذكور".

المادة الثانية-

١-يحذف من المادة الرابعة عشرة من القانون العبارة الآتية: "ويحسب ثمن الدونم الواحد في كل منطقة بمجموع بدلات المثل فيها مقسوماً على عدد الدونمات في المنطقة ذاتها".

٢-يحذف الرقم ٢٠% من المادة نفسها ويحل محله الرقم ١٥%.

نهاية النشاط السياسي للحزب الوطني الديمقراطي

يعد عام ١٩٦١ نهاية النشاط السياسي للحزب الوطني الديمقراطي بسبب استقالة ممثليه من الوزارة ، كما أن الانشقاق الذي حدث في الحزب في نيسان ١٩٦٠ والذي أدى إلى خروج محمد حديد من الحزب وتأسيسه (الحزب الوطني التقدمي) كان هو الآخر قد اضعف الحزب الوطني الديمقراطي كثيراً وذلك بسبب حملات التشهير والانتقاد التي قامت بها صحف الحزبين المذكورين ضد بعضهما .

وأصبح الخلاف واضحاً بين قيادة الحزب الوطني الديمقراطي على اثر تقديم حسين جميل استقالته من اللجنة الادارية المركزية للحزب في الثامن من نيسان ١٩٦١ التي اشار فيها إلى أن اوضاع الحزب تتطلب دعوة المؤتمر العام للحزب للانعقاد ودراسة اوجه الخلافات القائمة ، وفي العاشر من نيسان قدم كل من مظهر العزاوي وعواد النجم استقالتيهما تضامناً مع حسين جميل ، وتفادياً لاتساع الخلاف داخل الحزب اسرعت اللجنة الادارية في الحادي عشر من نيسان من العام المذكور بالموافقة على استقالاتهم ورفضها لفكرة انعقاد المؤتمر العام .

بازاء تلك الاوضاع السائدة داخل الحزب والظروف القائمة في العراق انذاك وجد الجادرجي نفسه عاجزاً عن مواصلة عمله بالشكل الذي يحقق افكاره ، فلم يكن امامه سوى الاستقالة من رئاسة الحزب ، فقدم طلباً إلى الهيئة المؤسسة في ٢٢ ايلول ١٩٦١ قال فيه : " أن الظروف السائدة في العراق لا تمكنني من اداء واجباتي الحزبية ، لذا ارجو التفضل بقبول استقالتي من رئاسة الحزب وعضويته " . وقد قررت اللجنة الادارية المركزية عدم قبول الاستقالة معلنة اعتزازها وثقتها برئاسته للحزب ، ثم اعلنت ايقاف النشاط الحزبي في جميع مناطق العراق احتجاجاً على استمرار الاوضاع السائدة في البلاد إلى أن تتوفر الظروف الملائمة للعمل الحزبي حسبما ورد في قرارها في الرابع عشر من تشرين الأول ١٩٦١ [١] .

قانون الخطة الاقتصادية التفصيلية للسنوات الخمس
(١٩٦١ – ١٩٦٢) لغاية (١٩٦٥ – ١٩٦٦)

كان قانون الخطة الاقتصادية من التشريعات المهمة التي أعلنتها حكومة الثورة يوم ١٨/ ١٠/ ١٩٦١ وكان يهدف إلى اصلاح النظام الاقتصادي بوضع خطة مدروسة لتصنيع البلاد ورفع الكفاءة الانتاجية لمختلف نواحي الاقتصاد الوطني واستخدام اموال الدولة استخداماً صحيحاً وفقاً لمصلحة البلد وأكثرية الشعب خاصة بعد الغاء مجلس الاعمار وصدور قانون السلطة التنفيذية واستحداث مجلس التخطيط ووزارة التخطيط. وقد أعدت خطة عاجلة سميت الخطة الاقتصادية المؤقتة يوم ١٦ كانون الأول ١٩٥٩ ولكنها كانت تعاني من نواقص كثيرة[٢] وكذلك دعت الحاجة لاصدار خطة اقتصادية جديدة على أسس سليمة فصادق مجلس الوزراء يوم ١٤ تشرين الأول ١٩٦١ على القانون رقم (٧٠) لسنة ١٩٦١ الخاص بالخطة التفصيلية للسنوات الخمس ١٩٦١– ١٩٦٦

---

(١) محمد عويد الدليمي ، كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٧ – ١٩٦٨ ، بغداد ١٩٩٧، ص ٢٧٦ .

(٢) انظر الجزء الثالث من هذا الكتاب.

قانون الخطة الاقتصادية التفصيلية للسنوات الخمس
(١٩٦١-١٩٦٢) لغاية (١٩٦٥-١٩٦٦)
رقم (٧٠) لسنة ١٩٦١ الصادر في الوقائع العراقية عدد ٥٩٢
بتاريخ ١٨/١٠/ ١٩٦١

المادة الأولى- يقصد بالتعابير التالية المعاني المبينة ازاءها:

١- الخطة- الخطة الاقتصادية التفصيلية للسنوات الخمس (١٩٦١-١٩٦٢) لغاية (١٩٦٥-١٩٦٦) المشرعة بهذا القانون.

٢- المجلس- مجلس التخطيط الاقتصادي المؤسس بموجب الفقرة الثانية من المادة التاسعة من قانون السلطة التنفيذية رقم (٧٤) لسنة ١٩٥٩.

٣- الوزير المختص- هو الوزير الذي ترتبط به الجهة التي عهد إليها تنفيذ المشروع كلاً أو جزءاً.

٤- الوزارة المنتفعة- هي الوزارة بما فيها الدوائر والمصالح والمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية التابعة لها التي يرتبط المشروع بها لادارته أو للاستفادة منه.

٥- المشروع الرئيس- هو المشروع الذي نص عليه باسم خاص وبوّب تحت مادة خاصة به ضمن الفصول في الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون.

٦- المشروع التكميلي- هو الاعمال والتصرفات التي نص على كل مجموعة منها باسم خاص وبوّب تحت مادة خاصة في الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون.

٧- التخصيصات السنوية- هي المبلغ التقديري الذي خصص للصرف على المشروع الرئيس أو التكميلي خلال سنة واحدة من سنوات التنفيذ.

٨- التخصيصات الكلية- هي مجموع المبالغ التقديرية التي خصصت بموجب هذا القانون لانجاز المشروع كلاً أو جزءاً خلال سنوات الخطة.

٩- القرض الأول- هو القرض الذي تم بموجب اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني المعقودة بين الجمهورية العراقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية في (١٦) آذار ١٩٥٩ والمصدقة بالقانون رقم (٥٢) لسنة ١٩٥٩ وتعديلها المصدق بالقانون رقم (١١٣) لسنة ١٩٦٠.

١٠- القرض الثاني- هو القرض الذي تم بموجب اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني المعقودة بين الجمهورية العراقية وجمهورية جيكوسلوفاكيا الاشتراكية المصدقة بالقانون (١٣١) لسنة ١٩٦٠.

١١- السنة- السنة المالية التي تبدأ في أول نيسان وتنتهي بنهاية اذار.

المادة الثانية

يرصد مبلغ (٥٥٦,٣٤٠,٠٠٠) خمسمائة وستة وخمسين مليوناً وثلثمائة واربعين ألف دينار للصرف على المشاريع الرئيسة والتكميلية الواردة في الخطة موزعاً على الابواب والفصول والمواد المبينة في الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون.

المادة الثالثة

يرصد مبلغ (١٠,٠٠٠,٠٠٠) عشرة ملايين دينار لتسديد ما يتحقق على الحكومة العراقية خلال سني الخطة من فوائد واقساط ومصروفات أخرى نتيجة للقرضين الأول والثاني والقروض الخارجية والداخلية الأخرى التي تعقد وفق الفقرة السابعة من المادة الثامنة من هذا القانون.

المادة الرابعة

تخمن الايرادات اللازمة لتمويل مشاريع الخطة بـ(٥٥٦,٣٤٠,٠٠٠) خمسمائة وستة وستين مليوناً واربعين ألف دينار حسب الجدول رقم (٢) الملحق بهذا القانون. ويودع ما يتحقق منها في الخزينة بحساب الخطة.

المادة الخامسة

١- يتمتع المجلس بشخصية معنوية لاغراض هذا القانون وله من أجل ذلك مطلق الصلاحيات للبت في جميع الأمور التي يتطلبها تنفيذ المشروع وفق احكام هذا القانون والقوانين والانظمة التي لا تتعارض معه.

٢- يعتبر الوزير المختص مخولاً صلاحية البت في جميع القضايا التي يستلزمها تنفيذ المشروع وفق احكام هذا القانون والقوانين والانظمة التي لا تتعارض معه عدا القضايا التالية التي يجب ان تعرض على المجلس للحصول على موافقته بشأنها:

أ - تعيين المؤسسات أو الشركات أو الافراد مهندسين استشاريين لمشاريع الخطة.

ب- التقارير الاقتصادية والفنية والتصاميم الاولية للمشروع.

جـ- الشروط العامة لمقاولات وعقود تنفيذ المشاريع.

د - المواصفات الفنية والتصاميم النهائية للمشروع.

هـ- الطريقة التي يجب ان ينفذ بموجبها المشروع كلاً أو جزءاً كالمناقصة والدعوة المباشرة والامانة وغيرها.

و - اعلان المناقصات وتوجيه الدعوات المباشرة وتمديد آجالها.

ز - احالة المناقصات بالشروط والمبالغ التي يراها المجلس محققة للمصلحة العامة والتوقيع على المقاولات.

ح - الاعفاء من الغرامات وتمديد مدد المقاولات وتبديل مواصفاتها أو شروطها العامة.

ط - الاستملاكات اللازمة للمشاريع.

ي - طلبات التعويض والتحكيم وتسمية المحكمين وتوكيل المحامين في الدعاوى والقضايا التي تتعلق بمشاريع الخطة.

ك - التصرف بالاموال المنقولة وغير المنقولة العائدة للمشروع قبل ترقين قيده بما يضمن المصلحة العامة وقيد المبالغ المتأتية من هذا التصرف ايراداً للخطة إلا إذا كان قرار المجلس ينص على خلاف ذلك.

ل - المصادقة على اكمال المشروع الرئيس بعد تمامه وتسوية حساباته وفقاً لأحكام هذا القانون ووفقاً للقرارات النافذة التي أصدرها مجلس الاعمار (الملغى) أو المجلس وترقين قيد المشروع من الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون.

م - تعديل أو الغاء القرارات النافذة التي اصدرها مجلس الاعمار (الملغى) أو المجلس.

ن - الميزانيات أو الكشوف أو المناهج الموضوعة للصرف على أي مشروع أو جزء منه إذا كان تنفيذه بطريق الأمانة.

س- تعيين المهندسين والمستخدمين الأجانب لغرض تنفيذ مشاريع الخطة.

ع - ايقاف العمل بأي مشروع أو بأي جزء منه أو الغاؤه أو تبديل موقعه أو تغيير الجهة التي أوكل إليها تنفيذ المشروع.

ف- نقل المبالغ اللازمة للاستمرار بتنفيذ مشروع رئيس من التخصيصات السنوية اللاحقة إلى السنة السابقة التي نفدت تخصيصاتها.

ص- درج اسماء المقاولين المتعاملين مع المجلس لتنفيذ مشاريع الخطة بالقائمة السوداء إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك.

٣- للمجلس تخويل وزير التخطيط أو الوزير المختص صلاحياته للبت في القضايا الواردة في الفقرة الثانية من هذه المادة كلاً أو جزءاً بما في ذلك الصرف على المشاريع ضمن التخصيصات المعتمدة في الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون وذلك لتسهيل تنفيذ الخطة دون الاخلال بأحكام هذا القانون.

المادة السادسة

للحصول على موافقة المجلس يتبع الاسلوب التالي:

١- يطلب الوزير المختص من وزير التخطيط عرض الموضوع على المجلس بغية تخويله الصلاحيات اللازمة لتنفيذ المشاريع الواردة في الجدول رقم (١) وعلى ان يكون هذا الطلب مرفقاً بتقرير وافٍ عن الموضوع وعن التوصيات اللازمة مع الاشارة الصريحة إلى الباب والفصل والمادة التي تخص المشروع، من الجدول المذكور، وان ترسل في الوقت نفسه نسخة من هذا التقرير إلى وزير المالية.

٢- على وزير التخطيط تدقيق القضايا وعرضها على المجلس وابداء رأيه بشأنها وله ان يطلب من الوزير المختص اكمال المعلومات الضرورية. ومن وزير المالية المعلومات المتعلقة بتوفير المبالغ اللازمة لتنفيذ المشاريع.

٣- لوزير المالية ان يطلب أية معلومات عن أية قضية من القضايا المطلوب عرضها على المجلس وان يبدي رأيه بشأنها إلى وزير التخطيط أو إلى المجلس مباشرة.

المادة السابعة

يكون الوزير المختص مسؤولاً عن التنفيذ ضمن التخصيصات السنوية والتخصيصات الكلية وعلى ان يتقيد بالقرارات النافذة التي سبق ان اتخذها مجلس الاعمار (الملغى) والقرارات النافذة التي اتخذها المجلس بموجب احكام قانون الخطة الاقتصادية المؤقتة رقم (١٨١) لسنة ١٩٥٩ أو بموجب احكام هذا القانون.

المادة الثامنة

للمجلس ان يقرر بناء على اقتراح وزير التخطيط:

١- التعليمات اللازمة لتسهيل وضبط تنفيذ الخطة.

٢- تقديم تقرير آني عن أي مشروع من الوزير المختص.

٣- استقدام هيئة تثمين اختصاصية محلية أو اجنبية للكشف على أي مشروع وتقديم تقرير عنه، وذلك عند الضرورة.
٤- اتخاذ أية اجراءات يراها (بالاضافة إلى ما ورد في هذا القانون) لمراقبة تنفيذ الخطة.
٥- الخطوط التفصيلية للخطة الاقتصادية اللاحقة تنفيذاً لسياسة مجلس الوزراء الاقتصادية.
٦- التعليمات اللازمة للمباشرة في تحضير الخطة الاقتصادية اللاحقة.
٧- عقد قروض داخلية وخارجية لتمويل مشاريع الخطة بضمان وزارة المالية وموافقة مجلس الوزراء على مبلغ كل قرض ومدته وفائدته وشروطه الأخرى وفق ما يلي:
أ - يعفى رأس مال القروض وفوائدها من جميع الضرائب والرسوم الحالية أو المقبلة وتعفى سنداتها وقسائمها والوصولات المتعلقة بها من رسم الطابع.
ب- تعتبر سندات القروض الداخلية بمثابة نقد لاغراض المناقصات والكفالات والمزايدات الخاصة بالدوائر والمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية.

المادة التاسعة

لرئيس المجلس ان ينيب عنه أحد اعضاء المجلس عند الحاجة.

المادة العاشرة

على الوزير المختص:
١- ان يحتفظ بحسابات كل مشروع منفصلة عن أي حساب آخر.
٢- ان يزود وزارتي التخطيط والمالية بصور من جميع المراسلات المتعلقة بمشاريع الخطة.
٣- ان يزود وزارتي التخطيط والمالية بتقارير نصف سنوية عن كل مشروع رئيس، يحتوي على تقدم العمل فيه والمبالغ المصروفة عليه (بما في ذلك السلف) والعمال المستخدمين لانجازه والمعلومات الضرورية الأخرى، على ان يقدم التقرير الخاص بالاشهر الستة الأولى من السنة خلال شهر تشرين الثاني والتقرير الخاص بالاشهر الستة الأخرى خلال شهر مايس.
٤- ان يسهل عمليات متابعة تنفيذ المشروع والكشف عليه وعلى حساباته من قبل موظفي وزارة التخطيط كلما اقتضت الضرورة وبناء على طلب وزير التخطيط.

٥- ان يقدم بالتعاون مع الوزارة المنتفعة قبل بداية كل سنة بشهر وأحد على الاقل منهاجاً أو كشفاً سنوياً مصادقاً عليه من قبل وزارة المالية بالمبالغ اللازم صرفها في حدود التخصيصات السنوية لكل مشروع تكميلي وذلك لغرض المصادقة عليه من قبل المجلس والعمل بموجبه.

٦- ان يقدم بالتعاون مع الوزارة المنتفعة كشفاً مصادقاً عليه من قبل وزارة المالية لكل مشروع تكميلي خلال مدة لا تتجاوز الستين يوماً من تاريخ نشر هذا القانون يبين فيه كيفية صرف التخصيصات السنوية للسنة ١٩٦١-١٩٦٢ وذلك لغرض المصادقة عليه من قبل المجلس والعمل بموجبه.

المادة الحادية عشرة

على وزير المالية:

١- ان يحتفظ بحسابات الخطة منفصلة عن حسابات الميزانية الاعتيادية.

٢- ان يحتفظ بحسابات كل مشروع منفصلة عن أي حساب آخر.

٣- ان يتخذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ المادة الثالثة من هذا القانون حسب احكام الاتفاقيات والقروض التي تعقد في المستقبل بموجب الفقرة السابعة من المادة الثامنة. ويخول فتح الابواب والفصول لهذا الغرض.

٤- ان يزود وزارة التخطيط خلال النصف الأول من الشهر الثالث اللاحق للشهر الذي وقع فيه الصرف أو الايراد بتقرير يحتوي على المعلومات التالية:

أ - المبالغ المصروفة على كل مشروع والمبالغ المسددة من اقساط القرض الأول والثاني ومن فوائدهما.

ب- المبالغ التي احتسبت ايراداً للخطة حسب الاعداد التي فتحت أو تفتح لها.

٥- ان يزود وزارة التخطيط بالموجود النقدي لحساب الخطة في كل اسبوع.

المادة الثانية عشرة

على وزير التخطيط ان يتابع تنفيذ قرارات المجلس وله تحقيقاً لهذا الغرض ان يقدم التقارير اللازمة عن ذلك المجلس.

المادة الثالثة عشرة

تحل وزارة المالية محل مجلس الاعمار (الملغى) أو المجلس في جميع المساهمات النقدية وعقود القروض التي سبق ان ساهم بها أو أقرضها المجلسان إلى الدوائر الرسمية وشبه الرسمية والمصالح والشركات بصورة مباشرة أو غير

مباشرة، وتنتقل إليها جميع الحقوق والالتزامات التي نجمت عن هذه القروض والمساهمات ولوزير المالية بقرار من مجلس الوزراء تأجيل أو الغاء مبلغ القرض الذي لم يتسلمه المقترض بعد كلاً أو جزءاً وتعود مبالغ هذه القروض والمساهمات وارباحها وفوائدها إلى الخزينة.

المادة الرابعة عشرة

١- تعود إلى الخزينة ملكية جميع المشاريع التي تم أو سيتم انجازها وتعتبر ارباحها من مدخولات الميزانية العامة وكذلك حصيلة الاقساط التي يدفعها مستملكو أو مستأجرو الدور التي انجزت أو تنجز على حساب الخطة الاقتصادية لاغراض الإسكان.

٢- يستثنى من احكام الفقرة السابقة المشاريع التي ترتبط بالمصالح الحكومية والادارات المحلية وأمانة العاصمة والبلديات والمؤسسات الأخرى شبه الرسمية الموجودة أو التي ستوجد بسبب المشروع ووفق احكام القوانين والانظمة النافذة حيث تعود ملكيتها وارباحها لها مع مراعاة احكام القوانين الأخرى وذلك بعد ترقين قيدها بموجب العبارة (ل) من الفقرة الثانية من المادة الخامسة من هذا القانون.

٣- على الوزراء كل حسب اختصاصه اتخاذ الاجراءات لتوفير الاعتمادات اللازمة في الميزانية العامة للسنة اللاحقة لصيانة وادامة وتشغيل المشاريع واجزائها متى ما تم ترقين قيد المشروع بموجب العبارة (ل) من الفقرة الثانية من المادة الخامسة من هذا القانون أو متى ما تم صدور شهادة القبول النهائية للمشروع أو لأي جزء من اجزائه.

المادة الخامسة عشرة

١- تلغى بحكم هذا القانون في نهاية كل سنة مالية المبالغ التي لم تصرف فعلاً من التخصيصات السنوية للمشاريع التكميلية وللمجلس النظر باعادة تخصيص وتدوير هذه المبالغ كلاً أو جزءاً.

٢- يدور بحكم هذا القانون ما بقي من التخصيصات السنوية لكل مشروع رئيس في نهاية كل سنة مالية إلى تخصيصات السنة التي تليها.

٣- يجري الصرف الذي خول به الوزير المختص وفقا للاجراءات الحسابية الخاصة بتحضير السندات والسجلات الواردة في قانون اصول المحاسبات العامة رقم (٢٨) لسنة ١٩٤٠ وتعديلاته.

٤- تقيد ايرادات الخطة على حساب الاعداد التي تفتح لها.

٥- تجري تسوية المبالغ المدفوعة قبل تنفيذ هذا القانون محسوبة على الخطة الاقتصادية المؤقتة خلال السنة المالية ١٩٦١-١٩٦٢.

المادة السادسة عشرة

يستثنى المشروع الوارد تحت الباب (٤) الفصل (٥٢) المادة (١) من الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون من احكام المادة (١٠) والفقرة (١) من المادة (١٥) من هذا القانون ويعتبر الوزير المختص للمشروع المذكور مخولا كافة صلاحيات المجلس المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة الخامسة من هذا القانون.

المادة السابعة عشرة

يلغى قانون الخطة الاقتصادية المؤقتة رقم (١٨١) لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته ولا تسري احكام القوانين والانظمة الأخرى التي تتعارض مع احكام هذا القانون فيما يخص تنفيذ الخطة.

المادة الثامنة عشرة

ينفذ هذا القانون بعد مرور ستين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة التاسعة عشرة

على الوزراء تنفيذ هذا القانون.

اتفاق التعاون الاقتصادي
بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية السورية .

أظهر النظام السوري الجديد بعد الانفصال رغبة باقامة اتحاد مع العراق إلا ان عبد الكريم قاسم لم يتحمس لذلك لأن الرأي العام العربي كان ضد الانفصال خاصة وان الانفصال كان ردا غير مباشر على دعاة الوحدة الفورية وقد دعت الحكومة الجديدة إلى اقامة اتحاد عربي على أساس اللامركزية بحيث تحتفظ الوحدة المنظمة إلى الاتحاد باستقلالها الذاتي وحريتها في ادارة شؤونها الداخلية وقد سعى العراق لاقامة اوثق العلاقات مع النظام الجديد في سورية وقلم وفد سوري اقتصادي وآخر

عسكري بزيارة العراق في اواخر تشرين الأول ١٩٦١ وقابلا عبد الكريم قاسم الذي أكد لهما ان العمل للقومية العربية كعقيدة واصالة ولا فرق بين البلدين فالشعب واحد والكفاح واحد وقد اسفرت تلك الزيارة عن توقيع اتفاقية للتعاون الاقتصادي بين البلدين في الثالث من تشرين الثاني.

وقد صادق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٢ تشرين الثاني ١٩٦١ على القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦١ الخاص باتفاق التعاون الاقتصادي بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية السورية .

وتجدر الاشارة إلى أن تلك الاتفاقية كانت قد عقدت في الثالث من شهر تشرين الثاني من العام نفسه . تضمنت مقدمة وخمس عشرة مادة .

"جاء في مقدمتها : " إن حكومة الجمهورية العراقية وحكومة الجمهورية العربية السورية، رغبة منهما في توطيد الروابط القومية والطبيعية بين بلديهما وتأكيداً لعزمهما على تحقيق التكامل الاقتصادي بينهما . . " .

وجاء في المادة الأولى : تسمح حكومة الجمهورية العربية السورية باستيراد المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية والثروات الطبيعية ذات المنشأ العراقي المستوردة مباشرة إلى الجمهورية العربية السورية وكذا الحال بالنسبة لحكومة العراق. وتضمنت المادة الثانية الاعفاء من الرسوم الكمركية لكلا البلدين . أما المادة الرابعة عشرة فقد أكدت تشجيع الحكومتين انشاء مؤسسات استثمارية مشتركة تزاول نشاطها في مختلف الميادين الاقتصادية ويسهم البلدان في رأسمالها . وقد وقعها السيد ناظم الزهاوي وزير التجارة نيابة عن الحكومة العراقية بينما وقعها نيابة عن الحكومة السورية الدكتور عوض بركات [١] .

عبد الكريم قاسم يستقبل كامل الجادرجي

في أواخر شهر تشرين الثاني من عام ١٩٦١ اتصل عصراً مرافق رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم هاتفياً بكامل الجادرجي ، يخبره بأن رئيس الوزراء يود مقابلته في هذا اليوم ، وإنه إذا كان ممكناً ، فليتفضل إلى وزارة الدفاع ، وقد رد الجادرجي معتذراً عن هذه المقابلة، بدعوى عدم وجود السائق في هذا الوقت .

---

[١] مجموعة القوانين والانظمة ، المصدر السابق ، ص ٣٥٦- ٣٦١ .

ولم تمض خمس دقائق على اعتذار الجادرجي إلا وكرر المرافق المكالمة الهاتفية، بأنه إذا كان لا مانع لديه ، فإن رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم سيرسل سيارته لنقله إلى وزارة الدفاع ، وعندها وافق الجادرجي ، إذ رأى في هذه الحالة صعوبة الاعتذار. وقد عزم الجادرجي بعدئذ أن يقوم بالتصرف التالي إذ يقول : " كنت اسمع أن اشخاصاً كثيرين يذهبون إلى وزارة الدفاع لمقابلة عبد الكريم قاسم ، ولكنهم كانوا كثيراً ما يتأخرون ويطيلون الجلوس عند غرفة المرافقين كما كانت تجري بحق البعض منهم تصرفات غير مناسبة ، لذا فانني قررت أن اكون حازماً وصريحاً في هذه المقابلة ، كما اني قررت أن انتظر لفترة لا تزيد على خمس دقائق فقط ، وبعدها إن لم تقع المقابلة فاني سأترك المقابلة واغادر المكان فوراً وحتى إذا خرج هو بذاته ليمنعني عن ذلك " وقال أيضاً : " لقد قررت أن اكون معه صريحاً في غاية الصراحة ، وقررت أن لا اجامله مطلقاً ، حتى في المواقف التي قد تتطلب شيئاً من المجاملة " .

وعندما بلغ كامل الجادرجي وزارة الدفاع ، جلس في غرفة المرافقين ، وبعد اقل من دقيقة واحدة اقبل عبد الكريم قاسم ، وبعد أن رحب به عرض عليه الذهاب معاً إلى غرفته الرسمية ، وعند الجلوس ، بادر عبد الكريم قاسم بقوله : انني اعتبر نفسي تلميذاً لكم ، فاعترض الجادرجي على قوله هذا ، بأن سلوكه السياسي لا يدل على ذلك ، وقال عبد الكريم قاسم أيضاً : ارجو أن تعتبرني تلميذاً مخلصاً (للاهالي)، فردَ الجادرجي يقول : (إن سلوكك السياسي يجعلني في شك من انك كنت تقرأ (الأهالي) وتتأثر بها أو تتعاطف معها في أي يوم من الايام) .

ثم يسترسل الجادرجي عن هذه المقابلة ليقول : (اخذ الحديث بيننا يتشعب ويمتد ويطول وإنه استغرق عدة ساعات من الليل ، وقد تناول اموراً كثيرة ومنها تشعب إلى القضية الكردية وإلى موقف البارزاني ، ثم انتقل عبد الكريم قاسم في حديثه إلى مهاجمة الملا مصطفى البارزاني ، فقلت : أن لدي ملاحظة بسيطة أود أن اقولها ، لقد غادرت العراق في صيف عام ١٩٦١ حيث كان الملا مصطفى ، المواطن المخلص الغيور ، والصديق الحميم لك ، وعند رجوعي إلى البلد ، تحول بقدرة قادر إلى أن الملا البارزاني قد اضحى خائناً وناكراً للجميل..

ويضيف الجادرجي ليقول : ثم جرى حديث حول سوء الاوضاع الداخلية وما فيها من انتهاك للحريات . . وأخذ عبد الكريم قاسم يشير إلى محاولة اغتياله . وهنا

اخذ عبد الكريم قاسم يشير إلى ملابسه الملطخة بالدم – إذ إنه يحتفظ بها وقد علقها في غرفته – فرددت عليه بالقول : إن هذه الملابس وبشكلها هذا مقززة إلى النفس وأن الغرف الرسمية لا تليق بها ولا تطيقها .

ثم يمضي الجادرجي في القول : انتقل عبد الكريم قاسم إلى موضوع آخر وأخذ يقول : انني قد طلبت هذه المقابلة وذلك لامر هام وهو إنه في النية القيام بتشريع قانون خاص للنفط يقصد (قانون رقم ٨٠) ، وأن اعرض عليكم مسودة هذا القانون لتطلعوا عليها وتبدي ما ترونه من آراء وملاحظات بشأنه . إلا أن الجادرجي اعتذر عن ذلك وقال (انني لا استطيع في هذا الوقت بالذات ابداء الرأي حول مسودة القانون حيث اني قد بلغت من العمر الخامسة والستين وبعدها اخلد إلى فراشي ، ثم اسلم نفسي إلى النوم) وهنا اجاب عبد الكريم قاسم : أن هذا الأمر مهم واننا في الواقع نحتاج إلى مشورتكم ، فرد الجادرجي : انني في الواقع غير واثق من أن هذا القانون سيتم تشريعه أم لا ، وهل سيصدر بعد اسبوع أو بعد عدة اسابيع ، أم إنه سيصدر بعد أكثر من شهر أو شهرين ، انني في شك من هذه القضية ، ولكنكم إذا اعطيتم وعداً بأن القانون المذكور سوف يصدر خلال اسبوع فإننا سنبدأ فوراً بمناقشته وسأطلب من داري أن يهيئ لي الاهل طعامي الخاص لابقى معكم إلى الصباح لدراسة القانون ومناقشته وإن كان العكس فاننا سوف ندرسه فيما بعد . وبعد هذا عرض عبد الكريم قاسم على الجادرجي أن يقوما بجولة مشتركة في بغداد وضواحيها ، ومال إلى ركوب سيارته وقد جلس الجادرجي إلى جواره وتوجها بالسيارة نحو منطقة الباب الشرقي وساحة التحرير، وعند وصول السيارة مدينة الثورة (مدينة الصدر حالياً)، أخذ الناس يتجمهرون ، وقد كان قسم منهم يحمل العرائض والمذكرات الخاصة بالشكاوى والمظالم والمطاليب الأخرى ثم مضى الجادرجي ليسأل عبد الكريم قاسم السؤال الآتي : لقد جلب انتباهي عند صعودكم إلى السيارة مبادرتكم بفتح الراديو على اذاعة بغداد ، واود أن اعرب عما يخالج نفسي فأقول لكم بكل صراحة ووضوح – وقد اكون مخطئاً – انكم إذ تبادرون إلى فتح اذاعة بغداد انما تخشون وقوع انقلاب وتهجسون وقوعه في أية لحظة تمر وتقع وانني استبعد أن اتخيل رئيس أية دولة ديمقراطية في العالم يبادر إلى فتح الاذاعة عند وجود ضيوف لديه .

وعن هذه النقطة اشرفت الجولة على الانتهاء وقام عبد الكريم قاسم ايصال الجادرجي إلى داره وقد كانت الساعة تشير إلى نحو الثانية عشرة ليلاً [١] .

وعند اللقاء المذكور يقول رفعة الجادرجي النجل الأكبر لكامل : " لقد جرت مقابلة ابي وعبد الكريم قاسم في وزارة الدفاع ، وذلك بعد وقوع الانشقاق في الحزب الوطني الديمقراطي وخروج محمد حديد منه وتأليفه لحزب آخر خاص هو الحزب الوطني التقدمي "[٢]، واشار إلى فقرات من هذا اللقاء لا نجد ضرورة لذكرها خشية التكرار. ويبدو مما ذكره اسماعيل العارف عن هذه المقابلة ان عبد الكريم قاسم كان يرغب في تشكيل وزارة ائتلافية تضم الاحزاب التي كانت تتكون الجبهة الوطنية منها لكي تقوم باجراء الانتخابات وتشرف على تشريع الدستور الدائم وقرر ان يفاتح الحزب الوطني الديمقراطي وحزب البعث العربي الاشتراكي وحزب الاستقلال والحزب الشيوعي فبدأ بمواجهة رئيس الحزب الوطني الديمقراطي كامل الجادرجي لاستطلاع رأيه ولكن الجادرجي تردد في قبول المشاركة في حكومة ائتلافية باعتبار ان تصفيق الناس لعبد الكريم قاسم والتفافهم حوله لا يتماشى مع النظام الديمقراطي وان الخلافات بين الاحزاب التي نجمت عن الاحداث السابقة جعلت من الصعوبة تجاوزها. وكان من رأي الجادرجي ان يستمر الحكم العسكري إلى ان تنتهي فترة الانتقال ورأى عبد الكريم قاسم ان رأي الاحزاب الأخرى لن يختلف عن رأي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي ولذلك لم يفاتح الاحزاب الأخرى[٣].

العفو عن عبد السلام محمد عارف واطلاق سراحه

اصدر عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء في ٢ كانون الأول ١٩٦١ بياناً إلى ابناء الشعب، يتضمن العفو عن عبد السلام محمد عارف . واطلاق سراحه ، وفيما يأتي نص البيان :

---

[١] خليل ابراهيم حسين : موسوعة ١٤ تموز ، الجزء ٥ (سقوط عبد الكريم قاسم) ، دار الحرية، بغداد ١٩٨٩ ، ص ٤٦٠ – ٤٦٦ .

[٢] رفعة الجادرجي ، صورة أب ، ط ١ ، بيروت ١٩٨٥ ، ص ١٧٩ .

[٣] اسرار ثورة ١٤ تموز ص٣٢٧.

" أمر وزاري
١- إن المحكمة العسكرية العليا الخاصة سبق وأن اصدرت حكمها في القضية المرقمة ٧٥ / ١٩٥٨ بحق اجرام العقيد الركن المتقاعد عبد السلام محمد عارف بما يلي :
أ . الاعدام شنقاً حتى الموت وفقاً للمادة الحادية عشرة من مرسوم الادارة العرفية ، وبدلالة الفقرة السادسة من المادة ٢١٤ / ٦٠ من قانون العقوبات البغدادي .
ب. طرده من الجيش وفق المادة ٣٠ من قانون العقوبات العسكري .
ج. الايصاء بالرأفة به استناداً للمادة العشرين من قانون معاقبة المتآمرين .
د . براءته من التهمة المسندة إليه بموجب المادة ٨٠ من قانون العقوبات البغدادي ، استناداً إلى احكام المادة ١٦٠ الاصولية .
٢-واستناداً إلى الصلاحية المخولة لنا بموجب المادة ٢٠ من قانون معاقبة المتآمرين ومفسدي نظام الحكم الرقم ٧ لسنة ١٩٥٨ ، ونظراً لتوصية المحكمة المذكورة بالرأفة بحقه ، وعملاً بمبدأ مقابلة الاساءة باللطف في جمهوريتنا الخالدة ، لاشاعة روح الخير والفضيلة بين الناس ، ولرغبتنا في مساعدته ، فقد قررنا ما يلي :
أ . اعفاء العقيد الركن المتقاعد عبد السلام محمد عارف من عقوبة الاعدام الصادرة بحقه من قبل المحكمة العسكرية العليا الخاصة في القضية المرقمة ٧٥ / ١٩٥٨ .
ب. اعفاءه من عقوبة الطرد من الجيش الصادرة بحقه من المحكمة المذكورة .
ج. اطلاق سراحه فوراً ، اعتباراً من هذا اليوم إن لم يكن موقوفاً ، أو محكوماً في قضايا أخرى " .

وكيل وزير الدفاع
عبد الكريم قاسم [1]

يقول اسماعيل العارف المقرب من عبد الكريم قاسم "كان عبد السلام عارف وهو في السجن يتوقع ان يقوم اعوانه من الضباط بانقلاب إلا انه بعد مضي مدة طويلة وهو في السجن يئس من ذلك فبدأ يكتب الرسائل الواحدة تلو الأخرى إلى عبد

---

[1] جريدة الثورة في ٣ / ١٢ / ١٩٦١ .

الكريم قاسم متوسلاً إليه لاطلاق سراحه والعفو عنه وحاول ان يضرب عن الطعام مرات عدة إلا ان محاولته فشلت وأيقن ان الرسائل التي يكتبها لا تصل إلى عبد الكريم قاسم فأغرى ذات يوم أحد حراس السجن بالمال لكي يوصل رسالة إلى عبد الكريم قاسم فأخذها الحارس منه وسلمها كالعادة إلى آمر الانضباط العسكري في اوائل تشرين الثاني ١٩٦١ وعندما جئت إلى وزارة الدفاع في ذلك اليوم.. أطلعني آمر الانضباط على الرسالة وقد استهلها عبد السلام (سيدي وقائدي وأخي الزعيم عبد الكريم انني منك كهارون من موسى. لقد طال انتظار عطفك عليّ ورأفتك بي) فعلق آمر الانضباط قائلاً: انظر إلى هذا المحتال انه ما دام في السجن يبدي الاستعطاف ويسأل الرحمة لكنه حالما يصبح طليقاً يبدأ في التآمر سوف لا اعطي الرسالة إلى الزعيم عبد الكريم. إلا اني نصحته بتقديمها له ما دامت موجهة إليه فعرضها على عبد الكريم وفي ٢٥ تشرين الثاني اصدر عبد الكريم قاسم قراره بالعفو عنه فأطلق سراحه من السجن وجيء به إلى مقر عبد الكريم قاسم فتصافحا وبعد ذلك أوعز عبد الكريم قاسم إلى مرافقيه لايصال عبد السلام إلى بيته كما أعاد له جميع رواتبه الموقوفة"[1]. وتجدر الاشارة إلى ان عبد السلام عارف اعترف فيما بعد بمذكراته التي نشرتها مجلة روز اليوسف المصرية انه كان ينوي فعلاً اغتيال عبد الكريم قاسم بمسدس كان يخفيه تحت ملابسه. كما ان الرسائل التي كان يبعثها إلى عبد الكريم قاسم من السجن قد عثر عليها المقدم الركن محمد يوسف طه في وزارة الدفاع صباح يوم ٨ شباط ١٩٦٣.

ومما ذكره عبد السلام عارف عن معاملته في السجن قوله "شهد السجن بعد احداث الموصل تطورات كثيرة وقد بدأت عمليات التعذيب النفسي والجسدي بعد ان بدأت السجون تستقبل العشرات والمئات من احرار العراق. وفي أحد الايام جاءني ضابط صغير من ضباط السجن وبكل وقاحة أخذ يسبني ويتهمني بأنني أنا الذي حرضت الشواف على الثورة وفي كل امسية كانوا يأخذونني معهم لأرى العذاب الوحشي الذي يتعرض له المعتقلون كان شيئاً فضيعاً يفوق الوصف والاجساد تسيل منها الدماء.. العيون لا تقوى على الحركة.. الافواه فاغرة بشكل هستيري. واعود إلى زنزانتي.. اشباح الاحرار تلتف حولي اكاد افقد عقلي.. و.. اهرب إلى كتاب الله.

---

[1] اسرار ثورة ١٤ تموز ص٣٧٤.

وفي احدى الامسيات.. واطل علي قاسم برأسه وأنا داخل زنزانتي ونظرت إليه بعينين ثابتتين فإذا به يحول وجهه.. فلم ابادله حرفاً واحداً واتجهت إلى النافذة التي تقع في اعلى الزنزانة والمصحف في يدي. ووقف قاسم على باب الزنزانة وهو ينادي:

"هل تريد ابلاغ شيء لاهلك؟.. هل لك توصية لهم"

فقلت له

"ليس منك التوصية.. الله عز وجل يرعاهم

فالتفت قاسم بعصبية إلى الحراس وقال لهم

احلقوا له شعره... الاعدام غداً"[1]

وعلى خلاف ما قاله كل من عبد السلام عارف واسماعيل العارف ذكرت مجلة الاسبوع العربي في عددها الصادر في شهر تشرين الثاني ١٩٦١ ما نصه (في الساعة الحادية عشرة مساءً توجه اللواء الركن عبد الكريم قاسم إلى سجن معسكر الرشيد، وطلب احضار عبد السلام عارف، وامسك بيد عارف واركبه سيارته الخاصة وثم توجها نحو (قناة الجيش) ودامت النزهة أكثر من ساعتين، ثم عادا إلى وزارة الدفاع وجلسا يتحادثان إلى الساعة الرابعة صباحاً ثم غادرا نحو الاعظمية إلى دار عارف، وطرق أحد المرافقين باب منزل عارف وخرجت احدى قريباته فاتذهلت ثم صرخت بألم..

ثم خرجت زوجة عارف واطفالها وتعانقا بعد فراق دام ثلاث سنوات وانهمرت الدموع وقالت زوجة عارف بالحرف الواحد شكراً لله الذي اعاد لنا الاخوين ثانية.

قبّل عبد الكريم قاسم وجنات اطفال عارف السبعة ثم توجه نحو مقره، وقد اعترف عارف في منزله: يعلم الجميع ان هناك اتصال روحي بيني وبين أخي الاكبر عبد الكريم قاسم يفوق الوصف ويبقى إلى الأبد"[2].

---

[1] مذكرات عبد السلام عارف، بغداد، ١٩٦٧، ص٨٦-٨٨.

[2] اغتيال الحقيقة، بغداد، ٢٠٠٤، ص٧٠-٧١.

تخفيف احكام الاعدام والمسجونين

استناداً إلى الصلاحية المخولة لنا بموجب الفقرتين - أ - و ب - من المادة الرابعة من القانون الرقم ٦٥ لسنة ٩٥٩ ولرغبتنا في العطف على عوائل جميع المجرمين الصادرة بحقهم احكام الاعدام أو الحبس ومساعدة هؤلاء المحكومين انفسهم واعطاء الفرصة لهم لإظهار اخلاصهم ومساهمتهم في خدمة الجمهورية العراقية الخالدة ، وتضامنهم مع ابناء الشعب على أسس من التعاون والمحبة بين الجميع قررنا ما يلي :-

١-تخفيف جميع احكام الاعدام بصورة عامة الصادرة من قبل المحاكم العسكرية أو المدنية أو المحكمة العسكرية العليا الخاصة أو المجالس العرفية بحق المجرمين والتي لم تنفذ لحد الآن إلى السجن لمدة خمسة عشر عاماً مع ابقاء العقوبات التبعية بحقهم . ويستفيد هؤلاء من جميع الاعفاءات القانونية الصادرة بحق المساجين بمناسبة يوم ١٤ تموز المجيد وعيد السلامة ويوم الجيش الاغر اعتباراً من تاريخ توقيفهم .

٢-تخفيف جميع الاحكام الصادرة بالحبس أو الاشغال الشاقة أو الحجز بالاصلاحية بحق المجرمين من قبل المحاكم والمجالس المنوه عنها في المادة - ١ - من هذا البيان بنسبة خمسين بالمائة ٥٠% دون المساس بالعقوبات التبعية . وعلى أن يشمل هذا التخفيف الاحكام التي لم تكتسب الدرجة القطعية كذلك .

٣-إن هذا التخفيف لا يشمل الاحكام الصادرة بحق المجرمين الهاربين حيث سينظر في أمر هؤلاء عندما يتم القاء القبض عليهم أو التسليم من تلقاء انفسهم .

التوقيع

القائد العام للقوات المسلحة

اللواء الركن عبد الكريم قاسم

نص القرار

اولاً - كانت المحكمة العسكرية العليا الخاصة قد حكمت بتاريخ ٢٥ / ٢ / ١٩٦٠ على كل من المجرمين احمد طه العزوز وسليم عيسى الزنبق وخالد علي الصالح واياد سعيد ثابت وحميد مرعي بالعقوبات التالية :

١- الاعدام شنقاً حتى الموت وفقاً لكل من المواد التالية :

المادة ٤ والفقرة – ب – من المادة – ٢٢ – من قانون تعديـل ق . ع . ب رقـم ٨ لسنة ١٩٥٩ والفقرة الثالثة من المادة – ٢١٤ – من ق . ع . ب بدلالة المواد ٥٣ و٥٤ و٥٨ منه .

٢- الاشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة وفقاً للمادة ٢١٢ / ٦٠ من ق . ع . ب . بدلالـة المواد – ٥٣ و٥٤ و٥٨ منه .

٣-تنفذ العقوبات بالتداخل وفقاً للمادة – ٣٤ من ق . ع . ب .

٤-مصادرة المبرزات الجرمية من اسلحة وسيارات واثاث حزبية وفـق المـادة – ٣٠- من ق . ع . ب .

٥-بدفع تعويضاً مقداره ٢٦٤٠,٧٣٢ ديناراً بالتكافل والتضامن مع بقية المجرميـن بنفس القضية .

ثانياً – واستناداً إلى الصلاحية المخولة لنا بموجب المادة العشرين من قانون معاقبـة المتآمرين ومفسدي نظام الحكم الرقم ٧ لسنة ١٩٥٨ ولرغبتنا الخاصة فـي مساعدة هؤلاء المجرمين وعدم تنفيذ حكـم الاعـدام بحقـهم رحمـة بـهم وبعوائلهم ومقابلة غدرهم واساءتهم باللطف قررنا ما يلي :-

١-اعفاء المجرمين احمد طه العزوز وسليم عيسى الزئبق وخالد علي الصالح واياد سعيد ثابت وحميد مرعي من عقوبة الاعدام الصادرة بحقهم عن اجرامـهم فـي رأس القرية بتاريخ ٧ / ١٠ / ١٩٥٩ في مؤامرة الغدر والخيانة .

٢-تخفيف عقوبة الاشغال الشاقة لمدة خمسة عشر سنة الصادرة بحق كل منهم إلى الحبس لمدة سنتين اعتباراً من تاريخ توقيفهم مع بقاء العقوبات التبعية الصادرة بحق كل منهم .

وبالنظر لاستفادة هؤلاء من الاعفاءات القانونيـة الصـادرة بحـق المسـاجين بمناسبة يوم ١٤ تموز المجيد وعيد السلامة ويوم الجيش الاغر فتعتبر محكوميتـهم منتهية ويطلق سراحهم فوراً اعتباراً من هذا اليوم .

التوقيع

و . وزير الدفاع

عبد الكريم قاسم

رغبة منا في مساعدة عوائل المحجوزين والمعتقلين والمبعدين بسبب متطلبات الامن مهما كانت في ارجاء الوطن ولرغبتنا في مساعدة هؤلاء انفسهم واتاحة الفرصة لهم ليبين لخلاصهم للوطن الغالي وتضامنهم مع ابناء الشعب بصدق ومحبة وعدل ووفاء وتعاون الجميع على رص الصفوف ضد الاستعمار وضد العدو الغادر ولمساهمة ابناء الشعب كافة بقوة وعزم وصلابة لخدمة الجمهورية العراقية الخالدة فقد قررنا ما يلي :-

١-يتم اطلاق سراح جميع المحجوزين والمعتقلين والمبعدين بسبب متطلبات الامن دون تفريق وتمييز اينما كانوا في ارجاء بلادنا ، وعلى السلطات أن تتخذ التدابير الفورية لتنفيذ ذلك .

٢-يشمل هذا الاعفاء حتى المحجوزين والمعتقلين والمبعدين بسبب متطلبات الامن كتدبير احتياطي عن سوابقهم في جرائم السرقة أو التزوير أو النشل أو خيانة الامانة أو الاحتيال أو التهريب .

وليعلم مثل هؤلاء انهم في حالة عودتهم إلى العبث بالمصلحة العامة سوف لا يفلتون مطلقاً من محاسبة السلطة والقانون . ومن الاضمن والافضل لهم أن يكونوا مواطنين صالحين يركنون للعيش عن طريق الرزق الحلال ويبتعدون عن الاعمال المشينة وبذلك تتاح لهم الفرصة للمساهمة مع ابناء الشعب في خدمة الجمهورية العراقية الخالدة .

التوقيع

القائد العام للقوات المسلحة

اللواء الركن عبد الكريم قاسم[1]

وعن هذا العفو يقول توفيق السويدي الذي اطلق سراحه مع من شمله هذا العفو يوم ١٤ تموز ١٩٦١

"لقد بقيت معتقلاً في (الموقف العام) الذي اطلقوا عليه (المعتقل السياسي) مدة ثلاث سنوات كاملة في خلالها (تلطفت) السلطات العسكرية العليا بتبديل عقوبة المؤبد بعشر سنوات حبس ثم العفو عن باقي العقوبة بعد اكمال الثلاث سنوات. وفي ١٤

---

[1] جريدة الثورة ٥ كانون الأول ١٩٦١

تموز ١٩٦١، ابلغت بهذا العفو وطلب إلي مع الاخرين الذين شملهم العفو ان نقابل (الزعيم) ثم ننصرف إلى بيوتنا لأن التقاليد عند هؤلاء قد جرت على هذا النمط. ذهبنا إلى وزارة الدفاع ونحن متفاهمون على ألا نتكلم كثيراً وألا نفسح مجالاً للغو هذا (الزعيم) الذي اشتهر بالثرثرة الباطلة والاسهاب الممل. ومن الصدف ان وجدناه حذراً كثيراً في اقواله وبعيداً عن الثرثرة المشهورة عنه. فاكتفى بأن امتدح نفسه وعدد اعماله المفيدة واجراءاته العتيدة ونحن سكوت حتى إذا انتهى من ذلك قلت له: اننا نشكره على تقصير مدة محكومياتنا ونأمل له النجاح في مهماته وسكت. إلا ان رشيد عالي الكيلاني الذي شمله العفو معنا اطنب في مدحه وسف في ذكر محاسنه بخلاف ما تم بيننا الاتفاق عليه من اختصار الحديث.

وهكذا انتهت الحلقات السوداء تمثيلية بلهاء بصمها عبد الكريم قاسم واعوانه من شيوعيين موتورين وحسّاد ومنتقمين على مسرح العراق ادت إلى تقهقر البلاد خمسين سنة إلى الوراء في كل مرافقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ولله في خلقه شؤون[1].

تطوير التعليم

على الرغم من الظروف السياسية القائمة فقد شهد قطاع التعليم تطوراً ونمواً واسعاً بفضل توسع الانفاق الحكومي عليه وبفضل تخرج دفعات جيدة من خريجي جامعة بغداد والمعاهد العالية وعودة العديد من الذين كانوا يتلقون تعليمهم في الخارج والاستعانة بالتدريسيين من المصريين وخاصة في التعليم الثانوي والعالي.

فلقد شهد العام الأول للثورة ارسال العديد من البعثات والايفادات وحصول العراق على عدد من الزمالات للدراسة في الجامعات الاجنبية والدخول في دورات تدريبية فضلاً عن التحاق العديد من الطلاب في الجامعات الاجنبية للدراسة على حسابهم الخاص. وقد بلغ عدد الطلاب الذين يدرسون على حسابهم الخاص في الخارج ولغرض الحصول على شهادة علمية سنة ١٩٦٠/١٩٦١ (٢٥٧٨) طالباً وطالبة وأما عدد الطلبة الذين يتلقون مساعدات مالية من الحكومة فهم (٨٨٧) طالباً وطالبة.

---

[1] توفيق السويدي، مذكراتي، ط٢، ١٩٩٩، ص٦١٢-٦١٣.

ويبلغ مجموع الطلاب العراقيين الذين يدرسـون أو يتدربـون فـي بريطانيـا (١٨٥١) طالباً وطالبة وفي الولايات المتحدة (٩٢٨) طالباً وطالبـة وفـي الاتحـاد السوفييتي (٧٧٩) طالباً وطالبة وفي المانيا الغربية (٥٤٤) طالباً وطالبة. أما عـدد الذين منحوا زمالات من بلدان اجنبية فهناك (١٤٢) طالباً وطالبة في المانيا الشـرقية و(١٠١) طالباً وطالبة في الاتحاد السوفيتي و(٩٣) طالباً وطالبة في الولايات المتحدة و(٣٩) طالباً وطالبة في جيكوسلوفاكيا و(٢٤) طالباً وطالبة في بلغاريا.

جدول بخلاصة الاحصاء الثقافي في العراق للسنة الدراسية ٦٠/١٩٦١

المرحلة التعليمية	عدد المدارس	عدد الطلاب	عدد العراقيون	المعلمين الاجانب	المجموع	المحاضرون
التعليم الابتدائي ورياض الاطفال	٣٧٨٩	٧٩١٧٢٦	٢٥١٣٠	-	٢٥١٣	٤٠٥٦
مراكز المكافحة	٣٢٩	١٨٦٢٤	-	-	-	-
التعليم الثانوي	٣٨٣	١٣٩٠٢٤	٣٦٠٧	١٣٠	٣٧٣٧	١٦٧١
أ- المدارس الرسمية	٢٨٩	١٠٧٠٠٦	٣٥٢٥	٤٦	٣٥٧١	١٥٢
ب- المدارس الاهلية	٨٨	٣٠٧١٤	٦٥	١٩	٨٤	١٤٨٧
جـ- المدارس الاجنبية	٦	١٣٠٤	١٧	٦٥	٨٢	٣٢
التعليم المهني	٤٤	٧٩٧٥	٥٨٠	٢٩	٦١٩	١٥٦
أ- المدارس الصناعية	١٠	٢١٠٩	٢٣٥	١٨	٢٥٣	٢٩
ب- المدارس الزراعية	١١	١٦٦٨	١٢٢	١	١٢٣	٢٣
جـ- المدارس التجارية	٣	٢٨٢	٢١	-	٢١	٤

المرحلة التعليمية	عدد المدارس	عدد الطلاب	عدد العراقيون	المعلمين الاجانب	المجموع	المحاضرون
د- الفنون البيتية	١٤	٢٩٥٨	١٦٢	٤	١٦٦	٢٧
هـ- الفنون الجميلة	١	٤٤١	٣٣	٦	٣٩	١٢
و- الموظفون الصحيون	١	٢٤٧	١	-	١	٢٠
ز- مدارس التمريض	٢	١٦٢	-	-	-	٣٦
ح- مدرسة مفوضي الشرطة	١	٨٦	٥	-	٥	٣
ط- مدرسة دينية	١	٢٢	١	-	١	٢
معهد ابن سينا الاهلي	١	٢٥٧	-	-	-	٨
معاهد الادارة المحلية	٩	٩٥٢	٨٠	١	٨١	٤٨
دور المعلمين والمعلمات	٢٩	٨٣١٣	٣٨٢	٢٩	٤١١	١٠١
الدورات المهنية والتعليمية	١٣	٩٤٦	-	-	-	١٤٧
أ- الدورات التعليمية	٩	٨٦٥	-	-	-	١٣١

المرحلة التعليمية	عدد المدارس	عدد الطلاب	عدد العراقيون	المطمين الاجانب	المجموع	المحاضرون
ب- الدورات المهنية	٤	٨١	-	-	-	١٦
كليات جامعة بغداد	١٤	٩٩٤٩	٧٣٥	عراقيون ولجانب	٧٣٥	١٩٨
المعاهد العالية التابعة لجامعة بغداد	٦	١٨٥٧	٦٣	-	٦٣	٩٦
المعاهد والكليات المربوطة بالوزارات	٤	٩٦٩	٢١	-	٢١	٧١
المعاهد العالية الأخرى (جامعة الحكمة)	١	١٤٥	٢٤	-	٢٤	١٠

وتشير نتائج الاحصاء الثقافي لسنة ١٩٦١/ ١٩٦٢ إلى ان عدد الطلاب الذين يدرسون في كليات الجامعة والمعاهد العالية (١٤,٤٦٨) طالباً وطالبة منهم (١١٠٦٩) طالباً و(٣٣٩٩) طالبة ويؤلف الطلبة ٧٥% من المجموع العام لعدد الطلاب والطالبات وتضم جامعة بغداد (١٤) كلية وستة معاهد ما عدا كلية الشرطة ومعهد المحاسبة ومعهد الصناعة العالي ومعهد اعداد المدرسين واكاديمية الفنون الجميلة وجامعة الحكمة الاجنبية. وقد التحق بكليات ومعاهد الجامعة في بداية السنة الدراسية الحالية (٤٢٥١) طالباً وطالبة منهم (٢٨٧٧) طالباً وطالبة التحقوا بكليات الجامعة فقط وقد تخرج في هذه الكليات والمعاهد في نهاية السنة الدراسية الماضية (١٧١٣) طالباً وطالبة منهم (١٣٥٧) طالباً وطالبة تخرجوا في كليات الجامعة وحدها.

وتتألف هيئة التدريس من (٩٣٦) عضواً من العراقيين والاجانب منهم (٩١) استاذاً و(١٧٤) استاذاً مساعداً و(٣١٩) مدرساً و(٣١٢) معيداً و(٤٠) عضواً ليست

لهم القاب علمية وتضم كليات الجامعة وحدها (٢٨٧) من حملة الدكتوراه و(١٨٤) من حملة الماستر و(٢٧٩) من حملة البكلوريوس و(٣٥) عضواً يحملون شهادات ودبلومات مختلفة. أما عدد المحاضرين في كليات الجامعة فقد بلغ (١٩٥) محاضراً.

وتضم كل كلية وكل معهد مكتبة خاصة بها عدا اكاديمية الفنون الجميلة ومعهد الغابات ومعهد المحاسبة والمعهد الصناعي ومعهد اعداد المدرسين وقد بلغ عدد الكتب والمجلات والنشرات فيها جميعاً (١٤٥٠١٢) كتاباً ومجلة ونشرة في نهاية سنة ١٩٦١ أما المنتفعون بها من طلاب واساتذة فقد بلغ عددهم (١٧٢٢٥٢) مطالعاً.

وقد ظهر أن عدد الطلاب الذين يدرسون أو يتدربون في الخارج بتاريخ ١/ ١/ ١٩٦١ (٦١٦٠) طالباً وطالبة منهم (٢٢٣٠) طالباً وطالبة يدرسون على نفقة الحكومة لغرض الحصول على درجة علمية و(١٧) عضواً ارسلوا على نفقة الحكومة لغرض التدريب و(٥١٦) طالباً وطالبة منحوا زمالات دراسية من بلدان اجنبية و(١٢٢) موظفاً مجازاً دراسياً و(٢٣٠٣) طالباً وطالبة يدرسون على حسابهم الخاص ويتلقون مساعدة مالية من وزارة المعارف و(٩٧٢) طالباً وطالبة لا يتلقون أية مساعدة من الحكومة ويوجد من بين هؤلاء (١٨٧١) طالباً وطالبة يدرسون أو يتدربون في انكلترا و(٩٧١) طالباً وطالبة في الولايات المتحدة الامريكية و(٨٦٦) طالباً وطالبة في الاتحاد السوفيتي و(٦٨٨) طالباً وطالبة في المانيا الغربية.

وفي أدناه جداول احصائية حول التوسع الحاصل في مراحل التعليم بعد الثورة

١- التعليم الابتدائي:

السنة الدراسية	مدارس	معلمين	تلاميذ
١٩٥٧-١٩٥٨ قبل الثورة	٢١٤٥	١٢٩٣٧	٤٣٧٥٠٢
١٩٥٨-١٩٥٩	٢٤٩٩	١٦٢٠٢	٥٢٦٥٠١
١٩٥٩-١٩٦٠	٣٣٢٧	٢٠٢٧٤	٦٥٢٢٥٩
١٩٦٠-١٩٦١	٣٧٨٦	٢٥٢٨٧	٧٧٢٠٥٨
١٩٦١-١٩٦٢	٤١١٨	٢٨١٢٥	٨٦٩٥٦٤
الزيادة العددية خلال سني الثورة	١٩٦٦	١٥١٨٨	٤٣٢٠٦٢
نسبة الزيادة	٩٢%	١١٧%	٩٩%

٢- التعليم الثانوي:

السنة الدراسية	مدارس	مدرسين	طلاب
١٩٥٧-١٩٥٨ قبل الثورة	٢٤٤	٢٥٤٩	٧٠٠٩٢
١٩٥٨-١٩٥٩	٣٢٦	٣٠٨٤	٩٨٥٥٩
١٩٥٩-١٩٦٠	٣٦٢	٣١٨٦	١٢٠١٥٥
١٩٦٠-١٩٦١	٣٧٤	٣٧٣٧	١٣٧٢٦٥
١٩٦١-١٩٦٢	٤٠٤	٤٤١٦	١٥٣٢٧٧
الزيادة العددية خلال سني الثورة	١٦٠	١٨٦٧	٨٣١٨٥
نسبة الزيادة	٦٦%	٧٣%	١١٩%

٣- اعداد المعلمين:

السنة الدراسية	مدارس	مدرسين	طلاب	مدارس	طلاب
١٩٥٧-١٩٥٨ قبل الثورة	٢٩	٢٠٦	٥٤٢٨	١٧	١٢٥٣
١٩٥٨-١٩٥٩	٢٩	٣٣٥	٨٣٣٦	٣٦	٢٧١٤
١٩٥٩-١٩٦٠	٢٩	٣٣٣	٨١٧٣	٣٣	٢٤٣٦
١٩٦٠-١٩٦١	٢٩	٣٩٤	٨٢٢٠	٩	٨٦٤
١٩٦١-١٩٦٢	٢٨	٣٦٤	٧٢٢٧	-	-
الزيادة العددية خلال سني الثورة	-	١٥٨	١٧٩٩	-	-
نسبة الزيادة	-	٧٧%	٣٣%	-	-

٤- التعليم الاهلي:

السنة الدراسية	مدارس	الابتدائي معلمون	طلاب	مدارس	الثانوي مدرسون	طلاب
١٩٥٧-١٩٥٨ قبل الثورة	١٠٨	٦٦٩	٢٠٩٢٩	٦٦	١٠٧	١٨٦٢٨
١٩٥٨-١٩٥٩	١٠٦	٦٥٥	٢١١٤٠	٨١	١١٨	٢٤٦٧٢
١٩٥٩-١٩٦٠	١٠٣	٦٢٤	٢٢٧٠٥	٧٧	٩٦	٢٥٧٠٧
١٩٦٠-١٩٦١	١٢٨	٥٦٣	٢٢٣١٧	٨٧	١٤٩	٣٠٦٣٧
١٩٦١-١٩٦٢	١١١	٥٨٥	٣٠٥٦٤	٩٧	١٥٩	٣٢٤٤١
الزيادة العددية خلال سني الثورة	٣	-	٩٦٣٥	٣١	٥٢	١٣٨١٣
نسبة الزيادة	%٣	-	%٤٦	٤٧ %	%٤٩	%٧٤

٥- مكافحة الامية والتعليم الأساسي:

١- مكافحة الأمية:

اهتمت وزارة المعارف بمشروع مكافحة الامية وبذلت قصارى جهدها لتنظيم حملة المكافحة وتوسيعها وقد وجهت نداء حثت به ابناء الشعب على الانخراط في صفوف المكافحة فاقبلوا برغبة وشوق وقد ارصدت المبالغ اللازمة لسد النفقات التي تتطلبها المحاضرات والكتب والقرطاسية واللوازم المدرسية والوسائل الايضاحية.

وبنتيجة ذلك بلغ عدد مراكز مكافحة الامية التي فتحت هذا العام (٦٤٣) مركـزاً ضمت ما يقارب الـ ٥٠ ألف شخص عدا المنتمين إلى مراكز التربية الأساسية الذيـن يبلغ عددهم ٦٠٠٠ شخص[١].

قانون منحة زواج
للمدرسين والأئمة والخطباء في مساجد الاوقاف المضبوطة

صادق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٦ / ١٢ / ١٩٦١ على القـانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ والمتضمن منحة زواج للمدرسين والأئمة والخطباء في مساجد الاوقاف المضبوطة . وادناه نص القانون :

باسم الشعب

مجلس السيادة

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه الوزير المختص (رئيس الوزراء) ووافق عليه مجلس الوزراء .

صدق القانون الآتي :

المادة الأولى : لمدير الاوقاف العام أن يمنح من يتزوج لأول مـرة مـن المدرسـين والأئمة والخطباء الذين سلفت لهم خدمة بالمساجد المضبوطة لا تقـل عـن ثـلاث سنوات منحة لا تزيد على اربعة رواتب اسمية عن أكبر جهاته .

المادة الثانية : يكون عقد الزواج المصدق من المحاكم الشرعية اساساً للمنحة .

المادة الثالثة : تسترد المنحة عند انحلال عقد الزواج قبل الدخـول بموجـب قـانون جباية الديون المستحقة للحكومة .

المادة الرابعة : على المحاكم الشرعية تبليغ مديرية الاوقاف العامـة بـانحلال عقـد الزواج.

المادة الخامسة : ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل بـه بعـد تصديـق ميزانية مديرية الاوقاف العامة لسنة ١٩٦٢ . . . الخ .

---

[١] ثورة ١٤ تموز في عامها الرابع.

وجاء في الاسباب الموجبة " وضع هذا القانون للتوسعة على موظفي المساجد المضبوطة جرياً على المنهج الذي اختطته مديرية الاوقاف العامة بعد انبثاق الجمهورية العراقية في ١٤ تموز ١٩٥٨ واتباعاً لخط الثورة الاصلاحي [١] .

الوزارة العراقية عام ١٩٦٢

كانت وزارة عبد الكريم قاسم في مطلع عام ١٩٦٢ تتألف بالشكل الآتي:

١-اللواء الركن عبد الكريم قاسم- رئيس الوزراء ووكيل وزير الدفاع، وقد كان يشغل هذا المنصب منذ ١٤ تموز ١٩٥٨، حتى سقوط حكمه في الثامن من شباط ١٩٦٣.

٢-احمد محمد يحيى- وزير الداخلية ووكيل وزير الاصلاح الزراعي من (٣٠ أيلول ١٩٥٨ حتى ٨ شباط ١٩٦٣).

٣-د. هاشم جواد- وزير الخارجية، (٧ شباط ٩٥٩ حتى الثامن من شباط ١٩٦٣).

٤-حسن الطالباني وزير المواصلات (٧ شباط ٩٥٩ حتى الثامن من شباط ١٩٦٣).

٥-د. محمد عبد الملك الشواف، وزير الصحة (٨ شباط ١٩٥٩ حتى شباط ١٩٦٣).

٦-اسماعيل ابراهيم العارف، وزير المعارف ووكيل وزير الارشاد، شغل منصب وزير المعارف منذ ٣ أيار ١٩٦٠ حتى ٨ شباط ١٩٦٣.

٧-د. مظفر حسين جميل وزير المالية، (١٥ تشرين الثاني ١٩٦٠ حتى ٨ شباط ١٩٦٣).

٨-رشيد محمود، وزير العدل، (١٤ ايار ١٩٦١ حتى ٨ شباط ١٩٦٣).

٩-عادل جلال، وزير الزراعة (١٤ ايار ١٩٦١ حتى ٨ شباط ١٩٦٣).

١٠-محي الدين عبد الحميد، وزير الصناعة (٣ ايار ١٩٦٠ حتى ٨ شباط ١٩٦٣).

١١-د. مظفر حسين جميل وزير المالية، (١٥ تشرين الثاني ١٩٦٠ حتى ٨ شباط ١٩٦٣).

---

[١] مجموعة القوانين ، المصدر السابق ، ص ٣٩١ – ٣٩٢ .

١٢-رشيد محمود، وزير العدل، (١٤ ايار ١٩٦١ حتى ٨ شباط ١٩٦٣).
١٣-عادل جلال، وزير الزراعة (١٤ ايار ١٩٦١ حتى ٨ شباط ١٩٦٣).
١٤-محي الدين عبد الحميد، وزير الصناعة (٣ ايار ١٩٦٠ حتى ٨ شباط ١٩٦٣).
١٥-د. طلعت علي محمد الشيباني، وزير التخطيط (٧ شباط ١٩٥٩ حتى ٨ شباط ١٩٦٣).
١٦-ناظم عبد الجليل الزهاوي، وزير التجارة (١٥ تشرين الثاني ١٩٦٠ حتى قيام ٨ شباط ١٩٦٣).
١٧-حسن رفعت، وزير الاشغال والاسكان (١٥ تشرين الثاني ١٩٦٠ حتى ٨ شباط ١٩٦٣).
١٨-باقر الدجيلي، وزير البلديات (١٤ ايار ١٩٦١ حتى ٨ شباط ١٩٦٣).
١٩-د. محمد سلمان، وزير النفط (١ كانون الأول ١٩٦٠ حتى ٨ شباط ١٩٦٣).

أما وزارة الاصلاح الزراعي فقد شغلها الدكتور طلعت علي محمد الشيباني وكالة منذ ١٦ شباط ١٩٦٠ حتى الثامن من شباط ١٩٦٣.

وكان مجلس السيادة يتألف من محمد نجيب الربيعي رئيساً ورشاد عارف وعبد المجيد كمونة عضوي المجلس.

ويبدو مما تقدم ان الوزارة لم يطرأ عليها أي تغيير منذ بداية عام ١٩٦٢ حتى ٨ شباط ١٩٦٣. فهي الوزارة ذاتها التي كانت موجودة منذ منتصف عام ١٩٦١. وكذا الحال بالنسبة لمجلس السيادة[١].

العمال العراقيون يطالبون الجامعة العربية بانسحاب القوات البريطانية من الخليج العربي

كانت القوات البريطانية قد دخلت منطقة الخليج العربي بكثافة في اثر دعوتها من حاكم الكويت في ٣٠ حزيران ١٩٦١ لحمايته، وذلك في اعقاب دعوة عبد الكريم قاسم إلى عودة الكويت إلى العراق وما أعقبها من تطورات على المستويين العربي

---

[١] جاسم محمد الذهبي، القيادات الوزارية في العراق خلال ثلاثة عقود ١٩٥٨-١٩٨٨، رسالة دكتوراه، بغداد ١٩٩٣، ص١٥١-١٨٢؛ وزارة العدل، مجموعة الانظمة والقوانين، بغداد ١٩٦٣، ص٢.

والدولي ونظرا لاستمرار بقاء هذه القوات وما تسببه من اخطار على الأمن والاستقرار في المنطقة فقد طلب الاتحاد العام لنقابات العمال في الجمهورية العراقية من جامعة الدول العربية في برقية بعث بها الاتحاد إلى الجامعة مساء يوم ٢ كانون الثاني ١٩٦٢ ان توجه انذارا إلى القوات البريطانية للانسحاب فورا من منطقة الخليج العربي وهذا هو نص البرقية التي بعث بها الحاج ابراهيم جواد الصالح رئيس الاتحاد إلى جامعة الدول العربية:-

"وبعد ان انزلت بريطانيا أساطيلها في الخليج بحجة المحافظة على الأمن والاستقرار في الشرق العربي وكأنها المسؤولة عن حماية أرض العرب مع العلم ان عملها يعد تحدياً لشعور العرب عامة حيث يعلم كل عربي من هي بريطانيا. وما الغاية التي تبتغيها من وراء هذا الاشتراك.

عليه نسترعي نظر جامعة الدول العربية إلى هذا التمادي في السكوت والموقف السلبي تجاه بريطانيا وقواتها التي وطئت أرض العرب وحتى هذه اللحظة لم تحرك ساكنا ولم تنذر بريطانيا بسحب قواتها من بلادنا التي نحن حماتها لا الجيوش البريطانية الاستعمارية التي تريد العودة إلى أرض الوطن الحبيب من جديد فهيهات ثم هيهات لبريطانيا ومن يؤيدها ان تعود بالسيطرة على العراق.

وأخيرا على الجامعة ان تنذر جيوش بريطانيا الغازية بالانسحاب فورا من منطقة الخليج العربي، وبعكسه سوف تتحمل الجامعة مسؤولية تاريخية كبرى تجاه الشعب العربي في تقرير مصيره ونشكركم.

الحاج ابراهيم جواد الصالح
رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال في
الجمهورية العراقية[1].

قانون العفو عن الغائبين والمتخلفين عن الالتحاق بالجيش

في السنة الأخيرة من حكم عبد الكريم قاسم انتشرت ظاهرة التسيب الاداري واهمال الموظفين واجباتهم مع انتشار التذمر العام بين العراقيين عموما. وقد امتدت ظاهرة التسيب إلى أفراد الجيش خاصة بعد تفاقم مشكلة الشمال والقتال هناك الذي

[1] صحيفة المنار في ٣ كانون الثاني ١٩٦٢.

ذهب ضحيته الكثير من الشباب من الجنود وضباط الصف والشرطة فأخذ هؤلاء يتخلفون عن الالتحاق لأداء الواجب في الخدمة العسكرية وبوحداتهم بعد الاجازة وقد أراد عبد الكريم قاسم وضع حد لهذه الظاهرة وتشجيع المكلفين بالخدمة للالتحاق بوحداتهم فأعلن يوم السادس من كانون الثاني ١٩٦٢، العفو عن الغائبين والمتخلفين، وجاء في الأسباب الموجبة (لما كان بعض الجنود وضباط الصف قد غابوا من وحداتهم وتخلف بعض المكلفين عن خدمة العلم بسبب ظروفهم المعيشية أو أمور أخرى اضطرارية. لذلك ولافساح المجال أمامهم للعودة إلى خدمة الجيش وأداء الواجب المقدس وبمناسبة يوم الجيش الأغر في ٦ كانون الثاني ١٩٦٢ تقرر اعفاؤهم عن العقوبات المترتبة عليهم بموجب ذلك. وعليه شرعت لائحة قانون العفو عن الغائبين والمتخلفين رقم (١) لسنة ١٩٦٢، وفي ما يلي نصها:

"بعد الاطلاع على الدستور المؤقت وبناءً على ما عرضه وزير الدفاع ووافق عليه مجلس الوزراء صدق القانون الآتي:

المادة الأولى- يعفى جميع الجنود وضباط الصف الذين ارتكبوا جريمة الغياب المنصوص عليها في المادة (٥٧) من قانون العقوبات العسكري من العقوبات الواردة فيها.

المادة الثانية أ – يعفى جميع المكلفين الذين ارتكبوا جريمة التخلف وفق الفقرات (أ- ب- ج- د- هـ) من المادة (٢٩) من قانون الدفاع الوطني رقم ٤٠ لسنة ١٩٣٨ الواردة فيها.

ب- يعفى جميع المكلفين الذين تشملهم المادة (٣٢) من قانون الدفاع الوطني.

المادة الثالثة أ- يعفى جميع المكلفين الاحتياط الذين ارتكبوا جريمة التخلف وفق الفقرات (أ- ب- ج- د) من المادة (١٩) من قانون خدمة الاحتياط رقم (٧٤) لسنة ١٩٥٦.

ب- يعفى جميع المكلفين الاحتياط الذين تشملهم المادة (٢١) من قانون خدمة الاحتياط من العقوبة الواردة فيها.

المادة الرابعة- لا تعاد الغرامات المدفوعة قبل يوم ٦/ ١/ ١٩٦٢.

المادة الخامسة- يستمر حكم الاعفاء بموجب هذا القانون لمدة مئة وعشرين يوماً إبتداءاً من ١٩٦٢/١/٦.

المادة السادسة- على وزير الدفاع تنفيذ هذا القانون.

كتب ببغداد في اليوم الخامس والعشرين من شهر رجب سنة ١٣٨١ المصادف لليوم الثاني من شهر كانون الثاني سنة ١٩٦٢.[١]

اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية

بموافقة مجلس الوزراء في ١ /١ /١٩٦٢، تم التوقيع على اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية وعلى البروتوكول الاختياري بشأن اكتساب الجنسية والبروتوكول الاختياري بشأن التسوية الالزامية للمنازعات المعقودة في فينا سنة ١٩٦١ من قبل ممثل العراق الدائم في مقر الأمم المتحدة في نيويورك وذلك بتاريخ ٢٠ شباط ١٩٦٢.

قضية الكويت[٢]

كانت مسألة الدعوة إلى استعادة الكويت من القضايا الرئيسة التي واجهت حكومة عبد الكريم قاسم منذ حزيران ١٩٦١ وحتى نهاية حكمه في الثامن من شباط ١٩٦٣. وقد ظلت هذه القضية تستأثر باهتمام الرأي العام لما تركته من آثار في سياسة العراق الداخلية وعلاقاته الخارجية واستكمالاً لتطورات هذه القضية خلال سنة ١٩٦٢ تجدر الاشارة إلى ان عبد الكريم قاسم ابلغ ممثلي الشركات أثناء الاجتماع المنعقد يوم ٨ تشرين الأول ١٩٦١ "ان نفط الكويت سيكون لنا وسندخل معكم باتفاق فيما يتعلق بنفط الكويت فتأكدوا ان نفط الكويت هو عراقي، كما ان هاشم جواد وزير الخارجية صرح يوم ٢٦ كانون الأول ١٩٦١ ان الحكومة العراقية ستعيد النظر في العلاقات الدبلوماسية مع كل دولة تتبادل التمثيل الدبلوماسي مع الكويت وأصدرت وزارة الخارجية في الثامن من كانون الثاني ١٩٦٢ مذكرة أرسلت إلى الهيئات الدبلوماسية العاملة في العراق. ونظراً لأهميتها ندرج صورتها في أدناه:

---

[١] الوقائع العراقية ٦٢٠٨ في ١٠/ ١/ ١٩٦٢.

[٢] عن تأثير قضية الكويت في الوضع الداخلي يذكر العقيد الركن المتقاعد سالم محمد الحميدة الذي كان يشغل منصب ضابط استخبارات الفرقة الأولى قائلاً: "ان قضية الكويت كانت سياسية بالدرجة الأولى، ومن غير المنصف الاشارة إلى تدخل الجيش في القضية، ولم يكن هناك تحشد لقطعات عسكرية على حدود الكويت، فضلاً على ان أحداً لم يكن له أي دور في المجال العسكري". مقابلة معه بتاريخ ٢٣ مايس ٢٠٠١.

الجمهورية العراقية الرقم دبلوماسية/ ٩٠٦/ ٨٩٦/ ٦٠٠

وزارة الخارجية

دائرة التشريفات بغداد في ٨/ ١/ ١٩٦٢

تهدي وزارة الخارجية تحياتها إلى الهيئة الدبلوماسية في العراق وتتشرف ان تبلغها رسميا بتصريح سيادة وزير الخارجية الذي يتضمن موقف الحكومة العراقية بشأن الدول التي تنوي تأسيس علاقات دبلوماسية مع ما يسمى بدولة الكويت:-

"منذ ان حاولت بريطانيا في ١٩ حزيران ١٩٦١ اكمال تنفيذ مخططها لتجزئة العراق بابقاء قضاء الكويت منفصلا عنه سالكة في ذلك الأساليب الاستعمارية المعروفة ومستعينة بأعوانها من الحكام التابعين، لم تترك حكومة الجمهورية العراقية، وعلى رأسها سيادة الزعيم رئيس الوزراء فرصة لتأكيد حق العراق القطعي في الكويت وعزمه الأكيد على صيانة هذا الحق دفاعا عن كيان الشعب العراقي ووحدة اقليمه الذي لا يقبل التجزئة والذي لا يمكن ان تقوم فيه إلا دولة واحدة.

أما ما سماه الاستعمار البريطاني وعملاؤه بدولة الكويت فما هو إلا صنيعة غير مشروعة تحاول بريطانيا الآن ان تسبغ عليها صفة الشرعية بعد ان اقتطعتها عنوة سلطات الاحتلال البريطاني منذ عام ١٩١٤، وعملت في عهد الانتداب على الاحتفاظ بها تحت سيطرتها خلافا لأحكام الانتداب التي تلزم بريطانيا بالمحافظة على سلامة اقليم العراق ووحدته الكاملة.

وقد لاحظت الجمهورية العراقية ان بعض الدول التي يتبادل العراق معها التمثيل الدبلوماسي أخذت تتجه في الآونة الأخيرة إلى اقامة علاقات دبلوماسية مع ما يسمى بدولة الكويت، وحيث ان هذا العمل غير الودي ينطوي على انكار لحقوق العراق واضرار بمصالحه الحيوية، فإن حكومة الجمهورية العراقية تجد من واجبها ان تذكر تلك الدول بما يترتب على العمل المذكور من أثر في علاقاتها مع العراق إذ ستضطر الحكومة العراقية إلى مراجعة موقفها في علاقاتها الدبلوماسية المتبادلة مع الدولة التي تقيم علاقات دبلوماسية مع الكويت".

هذا وتقدم الوزارة طي مذكرتها صورة مترجمة إلى اللغة الانكليزية من التصريح المذكور.

تنتهز الوزارة هذه الفرصة للاعراب عن فائق تقديرها واحترامها".

واستناداً إلى بيان وزارة الخارجية هذا استدعت الحكومة العراقية سفيرها في عمان، ونشرت الصحف الصادرة يوم ١٩ كانون الثاني خبر طلب وزارة الخارجية العراقية من سفير الجمهورية العراقية في عمان العودة إلى بغداد. وان لهذا الاستدعاء علاقة بقبول حكومة الاردن سفيراً لحاكم الكويت، وان هذا الاجراء كان من بين الاجراءات التي تنوي حكومة الجمهورية العراقية اتخاذها في ضوء البيان الذي صدره وزير الخارجية يوم ٢٦ كانون الأول ١٩٦١، وربطت الأوساط السياسية بهذا البيان المقابلة التي أجراها وزير الخارجية مع سفراء كل من بريطانيا والولايات المتحدة والمملكة السعودية والاردن.

ونشرت الصحف نفسها تصريح خالد العدساني السفير (لما يدعى بحكومة الكويت) في الاردن، ان الاردن سيكون من بين الدول العربية التي تتلقى مساعدات مالية من الكويت وقال: ان بعثة اردنية ستقوم بزيارة الكويت في نهاية الشهر الحالي (كانون الثاني) لإجراء محادثات عن نوع وقيمة المساعدات التي تطلبها الحكومة الاردنية، وكانت السلطات الاردنية قد ذكرت في مطلع هذا الشهر إنها طلبت إلى شيوخ الكويت منحها مساعدات بمبلغ خمسة وعشرين مليون جنيه استرليني[1] وعلقت هذه الصحف قائلة "كان الاردن قد قدم اقتراحاً إلى عبد الكريم قاسم لاقامة اتحاد فدرالي بين العراق والكويت والاردن إذ ان الحكومة الاردنية كانت تهدف إلى الحصول على تأييد العراق والمساعدات المالية من الكويت ولكن عبد الكريم قاسم رفض المقترح.

واتخذت الحكومة العراقية إجراءً مماثلاً ضد اليابان وذلك باستدعاء السفير العراقي في طوكيو وفي يوم ١٧ آذار ١٩٦٢ أعلنت وزارة الخارجية إنها قامت في أثر قبول الحكومة اليابانية أوراق اعتماد ما يسمى بسفير الكويت بتطبيق المبدأ الذي سبق ان أعلنته بشأن اعادة النظر في العلاقات الدبلوماسية مع الدول التي لا تراعي علاقات الود مع العراق فتقيم علاقات دبلوماسية مع الكويت التي هي جزء لا يتجزأ من العراق ولهذا فإن وزارة الخارجية استدعت السفير العراقي في طوكيو إلى بغداد عاجلاً وأفهمت السفير الياباني في بغداد بموقف الحكومة العراقية من هذا الموضوع. وفي اليوم التالي استدعت وزارة الخارجية السفير العراقي في طهران كإجراء ضد

---

[1] صحيفة الثورة يومي ١٩ كانون الثاني و١٨ آذار ١٩٦٢.

تقديم ما يسمى بسفير دولة الكويت أوراق اعتماده إلى الشاه. وان السفير الايراني، سيغادر بغداد إلى طهران وفي ٢ حزيران سحب العراق سفيره في الولايات المتحدة الامريكية احتجاجاً على قبول أوراق السفير الكويتي وطلب من السفير الامريكي مغادرة العراق.

وقد قطع العراق علاقاته الدبلوماسية مع بعض الدول الأجنبية مثل الولايات المتحدة الامريكية والعربية مثل لبنان وتونس، ولم يطبق ذلك على بريطانيا على أساس إنها تبادلت التمثيل الدبلوماسي مع الكويت قبل تصريح وزير الخارجية المذكور، ونشرت صحيفة الثورة البغدادية المقربة من عبد الكريم قاسم تحت عنوان (وثائق نادرة تثبت حق العراق في الكويت) نذكر ما نصه في أدناه:-

موقف هاشم جواد من قضية الكويت

يدرس سيادة الأستاذ هاشم جواد وزير الخارجية، الآن، مجموعة من الوثائق النادرة التي حصلت عليها الجمهورية العراقية مؤخراً والتي تثبت حق العراق في الكويت، وستنشر هذه الوثائق على الرأي العام العربي والعالمي، لفضح محاولات شيوخ الكويت وبعض المسؤولين العرب ومن ورائهم الاستعمار البريطاني، لاخفاء هذه الحقائق والذين يحاولون اضفاء الصفة الشرعية على الحكم المتفسخ في الكويت والذي تؤيده حراب البريطانيين وتسنده الهدايا والمنح التي يقدمها الشيوخ إلى بعض الساسة العرب.

ومن الوثائق التي تدعم حقوق العراق في الكويت، كتاب طبع على نفقة الجامعة العربية عام ١٩٥٨، عنوانه (دليل السائح) وكتب مقدمته الأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الخالق حسونة.

وقد جاء في الصفحة ٣٩٩ من هذا الكتاب تحت عنوان اضواء على الكويت ما يلي:-

(ان الكويت جزء من العراق، وكان مرتبطاً بالعراق وليست هناك حدود فاصلة بين العراق والكويت.. وجاء فيه أيضاً.. (ان كلمة كويت هي تصغير لكلمة كوت العراقية التي تدل على مجموعة من المساكن الصغيرة واشار الكتاب إلى عائلة آل الصباح. بوصفها دخيلة على الكويت، لأنها لم تسكن الكويت إلا مؤخراً، وإنها لم تكن ضمن السكان العراقيين الذين نزحوا إلى الكويت.

كما يتحدث هذا الكتاب، عن المؤامرات الاستعمارية البريطانية لفصل الكويت عن العراق إبان الانتداب البريطاني وعن المعاهدة الجائرة التي عقدت مع بريطانيا وكذلك عن الموقف الذي اتخذته تركيا تجاه تلك المعاهدة، ان هذه الوثيقة هي واحدة من عشرات الوثائق التي في حوزة الجمهورية العراقية الآن[1].

وفي يوم ٢٨ كانون الثاني ١٩٦٢ نشرت الصحف هذا البيان.

نص بيان السكرتارية الدائمة لمؤتمر التضامن الآسيوي الأفريقي

أعلن في بغداد أمس نص البيان الذي أصدرته السكرتارية الدائمة للتضامن الأفريقي الآسيوي بشأن التحشدات البريطانية في منطقة الشرق الأوسط. وقد جاء في البيان المذكور ان الشعوب الأفريقية الآسيوية ممثلة في سكرتاريتها الدائمة تستنكر تلك الاستعدادات والتحركات العسكرية وتطالب بشدة ايقاف هذه التحركات وتطالب كذلك بسحب القطعات والقوات العسكرية كافة التي أصبحت تهدد أمن وسلامة الشعب العراقي المتحرر طليعة القوى التقدمية.

وقال البيان ان الشعوب العربية المتحررة تجتاز اليوم مرحلة دقيقة من مراحل كفاحها من أجل الاحتفاظ بسيادتها القومية. والدفاع عن حريتها واستقلالها لما يقوم به الاستعمار من هجوم مسلح سافر واستقلال هذه الشعوب التي تحررت من سيطرته بغية استرجاع مكانته ونفوذه الاقتصادي بعد ان فرغ من تدبير المؤامرات بالتعاون مع الرجعية المحلية وصنائعه من حكام البلاد العربية التي ما زالت تحت نفوذه أو سائرة في ركابه.

وأشار البيان إلى المؤامرات التي يدبرها الاستعمار ضد الجمهورية العراقية ومنها قيامه بمؤامرة العصيان الانفصالية في شمالي الجمهورية العراقية وفرض حصار اقتصادي عليها كما حدث في قضية النفط أو عن طريق عقد معاهدات مزيفة يفرض بها سيطرته على البلاد أو تدبير حركات داخلية، وقال البيان ان الاستعمار البريطاني قد لجأ إلى التحشدات العسكرية كعادته بعد ان أعيته السبل كافة واستنفد مختلف الأساليب التي يتقنها في مثل هذه الأحوال.

---

[1] صحيفة الثورة في ١٦ كانون الثاني ١٩٦٢.

وأضاف البيان ان الحركات الداخلية التي يديرها الاستعمار لم يقتصر نطاقها على العراق فحسب بل اتسعت رقعة تآمره حتى شملت لبنان كخط امامي لتعبئته كون ذلك حلقة اولى لسلسلة من المؤامرات تهدف إلى حدوث انقلابات في البلاد العربية وهو في كل محاولاته هذه يعتمد على حفنة من الخونة المأجورين وعلى الرجعية التي فقدت مغانمها على حساب الشعوب وقد عاد الاستعمار الآن إلى اساليبه القديمة بعد ان فشل في التهديد والوعيد باستخدام القوات المسلحة كما فعل سنة ١٩٥٦ يوم قام بالاعتداء المسلح على الشعب المصري.

وقال البيان إنه منذ وقت طويل تتجه اساطيله الحربية وقواته المسلحة وطائراته من مختلف قواعدها المغتصبة نحو الحدود العراقية والخليج العربي لتتخذ مراكزها الهجومية متحدية بذلك ليس هيئة الأمم المتحدة فحسب بل العالم كله. واستطرد البيان قائلاً: ان على انكلترا ومن ورائها الدول الاستعمارية الغربية واسرائيل ان تفهم حقيقة لا تقبل الشك هي ان الشعوب التي تحررت تعرف كيف تصون حريتها وتحافظ على استقلالها وسيادتها مهما يكن الثمن. وان انكلترا بعملها هذا هي المسؤولة عن احتمال نشوب حرب عالمية مدمرة فليس من قبيل المصادفة ان تقوم بتجميع قواتها في قواعدها العسكرية المنتشرة في الشرق الاوسط والقريبة من البلاد العربية كطبرق وقبرص والبحرين وعدن واسرائيل وقد عززتها بأساطيلها وطائراتها وقواتها الحربية. ان ما حدث في لبنان كان بلا شك من قبيل التمهيد الاولي الذي ينبئ بأن هناك أمراً مبيتاً وخطة موضوعة ومدروسة. ان فشل مؤامرة لبنان قد أماط اللثام عن مؤامرات الاستعمار البريطاني والهدف من تحركاته العسكرية إلا إنه يفشل الحلقة الأولى من هذه المؤامرات في لبنان فقد انكشف الغموض عن المؤامرة الكبرى والمخطط الواسع للقضاء على سيادة وحرية الشعب العراقي المتحرر وعلى طليعة القوى التقدمية.

ومضى بيان السكرتارية الدائمة لتضامن الشعوب الافريقية الاسيوية فقال: ان الشعوب الافريقية الاسيوية تعد الاستعمار البريطاني ومن ورائه الدول الاستعمارية الغربية مسؤولة عن احتمال اشعال نار حرب عالمية ثالثة وبهذا الاعتبار فهي تتحمل التبعات والنتائج الناجمة كافة عن محاولاتها الجنونية اليائسة.

واختتمت السكرتارية الدائمة لتضامن الشعوب الافريقية الاسيوية بيانها قائلة: ان الشعب العراقي يصر بشكل حتمي في كفاحه العادل من أجل صيانة استقلاله

وسيادته الكاملة والدفاع عن حريته وتأمين مستقبله، ولاشك في ان الاستعمار سوف يلقى مصرعه النهائي في المستقبل القريب بفضل تصميم الشعوب على التحرر من أثر مخلفات هذا النظام البغيض.

يحيا التضامن العربي من أجل الحرية والاستقلال والسيادة القومية.

يحيا التضامن الافريقي الاسيوية.

وتجدر الاشارة إلى ان علاقة العراق قد توثقت مع منظمة الشعوب الاسيوية والافريقية، لمواقف الأخيرة الايجابية من العراق وفي اجتماع مجلس الوزراء ليوم ١٠ كانون الأول ١٩٦٢.

تلى كتاب وزارة الخارجية برقم خ/٢٢٦/ ٣٢٦/ ٥٠٠ وتاريخ ١٩٦٢/١٢/١٠ المقترح فيه مشاركة اللجنة العراقية للتضامن الاسيوي- الافريقي في مؤتمر تضامن الشعوب الاسيوية- الافريقية في دورته الثالثة التي ستعقد من ٧ إلى ١٢ كانون الثاني ١٩٦٣ في مدينة دار السلام (تانجنيقا) وتقديم المساعدة المالية لها للقيام بذلك حيث سبق للحكومة ان منحت هذه اللجنة مبلغا قدره (٣٠٠٠) ثلاثة الاف دينار لملاقاة ما تقتضيه اعمالها المختلفة ولتمكين اللجنة المذكورة من الاستمرار في اعمالها ترجو الموافقة على منحها المبلغ المناسب.

حصلت الموافقة على منح اللجنة العراقية للتضامن الاسيوي- الافريقي ثلاثة الاف دينار تصرف لها من وزارة المالية تسهيلاً لأعمالها وامكان اسهامها في مؤتمرات تضامن الشعوب الاسيوية- الافريقية ودفع ما يترتب عليها من الالتزامات المالية.

وكان عبد الكريم قاسم قد التقى في الأول من نيسان ١٩٦٢ محرر صحيفة الثورة، وسأله المحرر عن عدد من القضايا منها، قضية الكويت فأجاب "اننا لن نترك هذا الجزء من وطننا تحت نير المستعمر واذنابه، كما لن نترك أي جزء من وطننا العربي تحت نفوذ الاستعمار وعبيده، لقد أراد المستعمر ان يشغلنا بحركات التمرد في الشمال لكي يؤخر تحرير القضاء العراقي السليب ولكننا لن نمكن المستعمر من تحقيق هدفه، وسنحرر قضاءنا من الاستعمار ومن عبيده. . اننا نعد للمستعمر ضربة قاضية في يوم موقوت"[1].

---

[1] الثورة في ١ مايس ١٩٦٢.

ولكن هل بقيت قضية الكويت من دون ان يمسها أحد أو يفاوض عليها هذا ما نترك التقارير المعدة من سفارة الجمهورية العراقية في براغ المرسلة إلى وزارة الخارجية العراقية من قاسم حسن سفير العراق في براغ يتحدث عنها بالتقارير التي تشير إلى حصول عدة اجتماعات بين ممثلي الحكومة العراقية وبين ممثلي حكومة الكويت وكانت على مستويات مختلفة أهمها الاجتماع الذي مثل فيه الكويت جاسم القطامي وكيل وزارة الخارجية وقاسم حسن سفير العراق في براغ بتاريخ ١١ ايار ١٩٦٢ في زيورخ وكذلك في ١٦ ايار ١٩٦٢ في اثينا، ومن أجل الاطلاع على نص ما ورد في المحاضر سننشرها كما هي مبتدئين بما ذكره كل من هاشم جواد وزير الخارجية وقاسم حسن السفير عن الموضوع.

ما يقوله هاشم جواد وزير الخارجية

١-كنت مع اللواء الركن فريد محمود ضياء معاون رئيس اركان الجيش في القاهرة من ٩ حزيران إلى ١٩ حزيران ١٩٦١ للاشتراك في مباحثات مجلس الدفاع العربي المشترك الذي انعقد في تلك المدة. وفي يوم ١٣ حزيران زرنا الرئيس جمال عبد الناصر (بعد الظهر) لمدة ساعة ونصف الساعة، وكانت المقابلة اخوية وودية وتناولت البحث في العلاقات الطيبة بين الجمهوريتين الشقيقتين بصورة خاصة وبين الدول العربية بصورة عامة. وكان عبد الناصر تواقاً لاعادة هذه العلاقات الطيبة واعادة السفراء والسعي للتضامن العربي والدعم الاخوي في هذه الظروف الحرجة التي تمر بها الأمة العربية.

٢-تركنا القاهرة بعد انتهاء المؤتمر ومكثنا لمدة يومين ١٩-٢٠ حزيران في بيروت وفي هذين اليومين حدثت تطورات هامة اذ نشرت الصحف البيروتية ان الانكليز اعترفوا في يوم ١٩٦١/٦/١٩ بالغاء اتفاقية ١٨٩٩ المعقودة بينهم وبين الكويت تمهيداً لاعترافهم باستقلال الكويت.

٣-سألني الصحفيون في بيروت عن رأي العراق في هذا الاستقلال. وبما انني لم أكن مسبقاً بأي حديث مع الزعيم عبد الكريم قاسم حول أي تحفظات أو ملحوظات حول هذا الاستقلال في احاديثنا المتشعبة والكثيرة حول مستقبل الخليج والامارات العربية في حالة اعلانه من قبل بريطانيا لذلك كانت اجوبتي

ان العراق يرحب بهذا الاستقلال ويدعمه، وان ليس هناك أي خلاف بين العراق والكويت إلا في بعض مسائل الحدود التي ستحل حلا اخويا.

٤-في صباح يوم ٦/٢١ نشرت الصحف البيروتية برقية الزعيم عبد الكريم قاسم إلى شيخ الكويت التي يبارك في الغاء اتفاقية ١٨٩٩ والتي كانت غريبة في مضمونها ومراميها ولا يمكن الاستدلال منها ما هو هدف عبد الكريم قاسم من صياغتها بهذه العبارات الغامضة.

٥-في يوم ٢٢ حزيران واجهت واللواء الركن فريد ضياء محمود عبد الكريم قاسم وبدأت احدثه عن نتائج المباحثات وعما توصلنا اليه، وعن أملنا بتصفية المشاكل القديمة بين العراق والعربية المتحدة ليعود التعاون والتضامن العربي إلى مجراه الطبيعي.

٦-لم يأخذ عبد الكريم قاسم حديثي على محمل الجد ولكنه قاطعني وأخذ يتحدث عن الكويت وتبعيته للعراق وإنه يطلب دراسة هذا الموضوع وتهيئة الوثائق اللازمة لاثبات حق العراق فيما يطالب به وقال إنه سيعقد مؤتمراً صحفياً حول الموضوع.

٧-رجوت الزعيم عبد الكريم قاسم ان لا يعقد هذا المؤتمر إلا بعد الدراسة والمشاورة بيني وبينه وان أكون حاضراً فيه ووعد بذلك.

٨-قدمت وزارة الخارجية على وجه السرعة دراسة اولية وخرائط ووثائق تخص علاقة الكويت بالعراق ووعدت الزعيم عبد الكريم ان الوزارة ستزوده بالمزيد وإنه لابد من التأني والدراسة الجادة العميقة.

٩-في الساعة السادسة من مساء يوم الأحد ٢٥ حزيران ١٩٦١ عقد عبد الكريم قاسم مؤتمراً صحفياً في قاعة الاجتماعات بوزارة الدفاع وأعلن بيانه الصحفي حول اعادة قضاء الكويت إلى العراق، وإنه تابع إلى لواء البصرة وإنه سيصدر مرسوماً جمهورياً قريباً بتعيين شيخ الكويت الحالي قائم مقاماً لقضاء الكويت وإنه يدعو الشيخ إلى مراعاة حقوق الشعب العربي وانذاره له بالعقوبات ان أساء معاملة الشعب العراقي في الكويت..الخ.

وهكذا دخلنا في دوامة جديدة وابتعدنا عن هدف الأمة العربية الأصلي في مواجهة الخطر الاسرائيلي والتوسع الاسرائيلي الذي بحثناه في القاهرة قبل اسبوع، واتفقنا فيه على الأسس العامة لانشاء القيادة المشتركة وتعيين القائد العام..الخ.

١٠- ومع كل هذا كان الجو العام مهيأ لتعاون العراق مع العربية المتحدة في ايجاد الحل المناسب لتحقيق اهداف العراق في بيان الزعيم الصحفي وذلك للاسباب الآتية:

أ - كانت السياسة الرسمية لعبد الكريم قاسم قد ابتعدت عن الحزب الشيوعي وبدأ في تقليص نفوذهم على بعض الوزارات.

ب- بدأت سياسة العربية المتحدة واضحة في مهادنة العراق في هذه الفترة، وكان همها منصبا لاقامة القيادة العربية المشتركة وتهيئة ما يلزم من مال وجيوش لمنع تحويل مجرى نهر الاردن من قبل اسرائيل ومواجهة الخطر الاسرائيلي الجديد.

جـ- كانت الفئات والاحزاب القومية في العراق على استعداد لمؤازرة عبد الكريم قاسم في مطالبته إذا صفى قضاياه مع العربية المتحدة وإذا كان جادا في ابتعاده عن الحزب الشيوعي؛ لأن ذلك ينسجم ودعوتهم للوحدة.

د - كان عودة العلاقات الطيبة بين العراق والعربية المتحدة في صالح البلدين اذ ستعود التجارة بين سوريا والعراق لسابق عهدها وبهذا يتخلص عبد الناصر من تذمر السوريين المستمر وشكواهم من مقاطعة العراق لبضائعهم وسلعهم نتيجة صراع عبد الناصر وعبد الكريم قاسم.

هـ- انتظر عبد الناصر مدة اسبوع مبادأة العراق بمفاتحته في التعاون لحل مشكلة الكويت ولكن عبد الكريم قاسم رفض أي اقتراح لمفاتحة عبد الناصر حول الموضوع فما كان من عبد الناصر إلا وألقى بثقله في دعم استقلال الكويت وادخالها الجامعة العربية.

١١- رغم معارضة بريطانيا لادعاء العراق بضم الكويت وتصميمها على الدفاع عنه ولو أدى الأمر إلى استخدام القوة المسلحة، اقول رغم موقف بريطانيا هذا ولكني شعرت من السفير البريطاني ترفليان إنه إذا ضمنت مصالح بريطانيا الاقتصادية والنفطية فمن الممكن انها ستدعم الوحدة الفيدرالية بين الكويت والعراق والاردن (المشروع الذي تبناه نوري السعيد قبل ثورة ١٤ تموز بالاستفادة من الاموال الكويتية لتمويل هذا الاتحاد وتخليص العراق من عبء النفقات التي ستقع عليه وحده إذا لم يضم الكويت).

وبعد هذه المقدمة أقول لقد أضاع عبد الكريم قاسم كل الفرص المتاحة لتحقيق هدف العراق في وحدته مع الكويت فهو لم يسمع رأي وزارة الخارجية التي كانت مخلصة كل الاخلاص في خدمة العراق والأمة العربية. وسار عبد الكريم قاسم في طريق لا يعرف للدبلوماسية معنى. فهو رغم تصريحاته المستمرة والمتكررة إنه سيحل مشكلة الكويت بالطرق السلمية وإنه يرفض استخدام الحل العسكري ولكنه لم يتبع الاساليب الدبلوماسية التي توصله إلى مبتغاه ولم يتوصل ان السياسة فن الممكن.

لقد تهيأت للعراق فرصة ذهبية في نيسان ١٩٦٢ لتحقيق اهداف العراق ولكن للأسف أضاع عبد الكريم قاسم هذه الفرصة ثانية، إذ اتصل بي التاجر العراقي المقيم في الكويت السيد موسى علاوي في احدى زياراته للعراق، وأثناء مقابلتي معه تحدث في موضوع الكويت وبين حراجة موقف العراقيين هناك وقال إنه من الأحسن حل هذا الخلاف لاحلال المصالحة والوئام محل الخصام بين البلدين فتسهل التجارة وتكثر استثمارات الكويتيين في العراق إذ يعتبرونه بلدهم الثاني، وإنه يعتقد ان الشيوخ مستعدين للدخول في مباحثات رسمية تمهيدا لحل هذا الخلاف.

نقلت ما عرضه السيد موسى علاوي إلى الزعيم عبد الكريم قاسم واستأذنته في معرفة ما يدور في اذهان الرسميين الكويتيين من حلول لاستخلاص النتائج. وافق عبد الكريم قاسم على اقتراحي وعين موعدا لبحث شروط العراق للبدء بالمباحثات الرسمية وسألني مشاركة الاستاذ حسن رفعت الذي كان وزيرا للاسكان اذذاك في دراستنا حيث قال: إنه لابد من اشراك اخواننا الاكراد بهذه المباحثات بالاضافة إلى ان السيد موسى علاوي كان قد سبق والتقى بالسيد حسن رفعت وبحث معه نفس الموضوع الذي نقله إلى عبد الكريم قاسم كما يظهر.

اجتمعنا ثلاثتنا: الزعيم عبد الكريم وأنا وحسن رفعت، وتقرر قبول الاتصالات الرسمية مع الجانب الكويتي.

اجتمعنا أنا وحسن رفعت وموسى علاوي وبحثنا النقاط التي كان قد عرضها موسى علاوي[1] والتي قال عنها ان المسؤولين الكويتيين على استعداد لقبولها

---

[1] كان المحامي والتاجر موسى مجيد علاوي أحد الشهود في المحكمة العسكرية العليا الخاصة في جلستها يوم ١٦/ ١٢/ ١٩٥٨ لمحاكمة رشيد عالي الكيلاني ويذكر الدكتور علي كريم سعيد ان

ودراستها وكانت كما يلي:-

١-اعتراف العراق باستقلال الكويت وسيادته على اراضيه.

٢-وبعد الاعتراف يباشر بمباحثات بين الجانبين لتقرير الاتحاد الفدرالي بين البلدين على ان تبقى الاتفاقات النفطية تعديلا والغاء وتجديدا بيد الكويت بالاضافة إلى سياسة تجارتها الخارجية.

٣-تكون ميزانية الكويت مستقلة.

٤-تساهم الكويت بنسبة معينة من ميزانية الاتحاد العامة وبمبلغ معين مستقل يخصص للخطط الخمسية التنموية.

٥-توحيد المناهج الثقافية والتعليمية والجيش والخارجية.

٦-السماح للرأسمال الكويتي والقطاع الخاص بحرية الانتقال والاستثمار، واقامة المشاريع المشتركة بين دولتي الاتحاد وخاصة في الالوية الجنوبية الثلاثة: البصرة والناصرية والعمارة.

٧-يبقى الحكم بالعائلة الحاكمة الكويتية وحسب نظام العائلة في اختيار الحاكم.

وتقرر عرض هذه النقاط على حكومتي البلدين.

قدمت ما اتفق عليه إلى عبد الكريم قاسم الذي اعترض على كلمتي السيادة والاستقلال الواردتين في المادة الأولى وأصر على انضمام الكويت للعراق، ولكنه استدرك قائلا إنه يمكن اقامة اتحاد بين البلدين ولا اعرف لحد الآن ماذا يقصد. أما النقاط الأخرى فقال عبد الكريم قاسم إنه من الممكن قبولها بعد دراستها وتعديل بعضها للتوصل إلى حل بشأنها وقلت له:

سيدي الزعيم: ان جملة سيادة الكويت على أراضيه حساسة جدا بالنسبة لحكام الكويت، وان عدم اعتراف العراق بها سيوصد الابواب بوجه الطرفين للتوصل إلى حل ينهي الازمة، لأنه إذا ما تم الاتحاد الفدرالي وتشابكت المصالح الاقتصادية واقيمت المشاريع المشتركة وتنقل الاشخاص ورأس المال بلا قيود ولا حدود وتوحد النقد واستثمرت الموارد الاقتصادية الكويتية الهائلة في مجالها الحيوي العراق لمنفعة البلدين والشعبين وجرت مياه شط العرب في الاراضي الكويتية القاحلة وروت

علاوي قد استثمر قرابته بوزير الاسكان حسن رفعت وعرض الكويتيون بواسطته على عبد الكريم قاسم نقاط الاتفاق المقترح. عراق ٨ شباط ١٩٦٣ ص٢٣٩.

البشر واقيمت البساتين والحدائق فما قيمة كلمة اتحاد فيدرالي أو اتحاد دمجي؟ وقلت له: سيادة الزعيم من الضروري تطمين رغبات الكويتيين التي لا تمس جوهر الموضوع وهو الاتحاد، ولكنها تتعلق بالشكل فقط وتشبع نغمة الدولة التي شاعت في هذا العصر بين التجمعات السكانية للأمة الواحدة. وبينت للزعيم عبد الكريم إنه إذا كان العلم واحد والجيش واحد والسياسة الخارجية واحدة وسيصبح الكويتيون مواطنين لهم ما لنا وعليهم ما علينا، وسيصبح من حقهم ان يكونوا وزراء وموظفين كبار ومن الممكن ان يصبح احدهم رئيس جمهورية العراق إذا انتخبه المواطنون فإذا تحقق هذا فما قيمة كلمة اتحاد فيدرالي أو وحدة؟ وقلت له: سيادة الزعيم لابد من التضحية إذا اريد الوصول إلى هدفنا وهذا لا يكون إلا إذا قبل العراق المادة الأولى وعندئذ سيمهد الطريق لا إلى وحدة العراق مع الكويت ولكن إلى وحدات أخرى مع أقطار عربية أخرى. وستكون أنت رائد هذه الوحدة. فرد علي عبد الكريم قاسم قائلا: أني اريد اتحاد قائم على وحدة التراب العراقي والشعب العراقي بقطريه (يقصد العراق والكويت) وإنه لا مانع عندي من اقامة تشكيلات ادارية جديدة لمنح امراء الكويت بعض الامتيازات وإنه لا مانع عندي من ان يكون دخلهم المالي لهم ويديروا اقليم الكويت حسب نظام عائلتهم. وقال عبد الكريم قاسم موجها كلامه إلي: استمر باتصالاتك مع الجانب الكويتي ولا تغلق الباب. وانفض الاجتماع.

لم أقطع الأمل في الوصول إلى حل مع الكويتيين لايجاد نوع من الوحدة بين البلدين ولم اقطع الاتصالات معهم رغم خطب عبد الكريم قاسم في المناسبات التي يهاجم فيها الشيوخ بلا مبرر فيغضبهم ويبعدهم عن الاتفاق مع العراق. وفي شهر كانون الثاني سنة ١٩٦٣ اتفق على اعادة المفاوضات مع الكويتيين وتقرر ان يكون محل الاجتماع بيروت وأبرقنا إلى قاسم حسن ان يحضر الاجتماع وبينما كان الوفد يبحث في ايجاد الحلول والصيغ المقبولة للطرفين على نوع الوحدة وإذا بعبد الكريم قاسم يخطب ويقول رفضت ان اهاجم الكويت وإنه سيحررها لا عن طريق العنف ولكن عن طريق آخر لا يفصح عنه الآن ولكن سيعرف في حينه..

ما يقوله قاسم حسن السفير في براغ:

استدعتني وزارة الخارجية العراقية للحضور إلى بغداد، فوصلتها في ٢٥/ ٤/ ١٩٦٢ وقابلت وزير الخارجية هاشم جواد الذي قص علي اجتماعه بالمحامي والتاجر العراقي المقيم في الكويت موسى علاوي الذي عرض نقاطا سبعا قابلة

للمناقشة والتفاوض مع الجانب الكويتي الرسمي، لحل مشكلة مطالبة العراق بضم الكويت وبين لي وجهة نظر الخارجية في هذه النقاط وانها الطريق الصحيح الذي يمكن اتباعه وسلوكه للوصول إلى تحقيق اهداف العراق كما بين لي موقف عبد الكريم قاسم من هذه النقاط ورفضه القاطع لقبول أو المساومة على النقطة الأولى وهي عدم اعتراف العراق باستقلال الكويت وسيادته على أراضيه، وقبوله ببحث ودراسة النقاط الأخرى التي يمكن الاتفاق عليها. ثم اضاف وزير الخارجية إنه لا مانع لدى رئيس الوزراء من ادامة الاتصال بالجانب الكويتي الرسمي لمعرفة آخر ما في جعبتهم من مقترحات وحلول، وعدم ايصاد الباب في وجوههم.

وقال وزير الخارجية: انك ستفاوض وفد كويتي رسمي سمى اعضاءه السيد موسى علاوي المحامي وهو يتألف من السادة جاسم القطامي وكيل وزارة الخارجية الكويتية، واحمد السيد عمر المدير العام لوزارة المالية والاقتصاد الكويتية، ورئيس مجلس ادارة شركة نفط الكويت وممثل الكويت لدى منظمة اوبك وشركة نفط الكويت، والسيد عادل الجراح (فلسطيني الأصل) الوزير المفوض في وزارة الخارجية الكويتية، وقال وزير الخارجية موجها كلامه إلي: إبحث هذه النقاط مع الوفد بالمرونة التي عرضها موسى علاوي مع ملاحظة ما أبداه الزعيم عبد الكريم قاسم واصراره على وحدة العراق والكويت ووحدة الشعبين (وحدة الارض والشعب) ثم قال: وحتى هذه النقطة إذا حسنت النيات بالامكان ايجاد الحلول القانونية لها بما قد يرضي عبد الكريم قاسم (في ساعة رحمانية).

واجهت عبد الكريم قاسم وافاض في شرحه في أسباب مطالبته في الكويت التي سمعتها أنا من الراديو، أو قرأتها في الصحف عندما عقد مؤتمره الصحفي ثم اجتمعنا أنا وعبد الكريم قاسم ووزير الخارجية هاشم جواد وأعاد نفس كلامه السابق. وحاول هاشم جواد اقناعه ان الاتفاق مع الكويت على هذه النقاط الست الباقية ستؤدي في النتيجة إلى وحدة العراق مع الكويت وإنه الطريق السليم لتحقيق اهداف العراق وألقيت بثقلي بجانب وزير الخارجية ولكن عبد الكريم قاسم رد قائلا: فاوضهم واعرف ما عندهم، وسوف أحل المشكلة بطريقتي الخاصة التي لا افصح عنها الآن. وسيعرفها العالم في وقتها وسأفاجئ وأدهش العالم بحلي لها.

سافرت إلى بيروت يوم ٥/٦ والتي غادرتها يوم الثلاثاء المصادف يوم ٥/٨ إلى زوريخ بالطائرة السويسرية فوجدت الصديق موسى علاوي في انتظاري

بالمطار. ومن الصدف الغريبة ان يكون معي في نفس الطائرة السيد احمد السيد عمر أحد اعضاء الوفد وقد عرفني عليه في المطار الصديق موسى علاوي فذهبنا سوية إلى دولدر كراند هوتيل في زوريخ[1].

وعلى الرغم من نفي المصادر الرسمية الكويتية وجود مفاوضات سرية بين العراق والكويت فيبدو مما سجله شيخ الكويت إنه كان راغبا في المفاوضات ولكن بشروط سجلها لتكون نقاط مباحثات مع الجانب العراقي وهو ما يفهم من هذه الوثيقة التي حملها إلى موسى علاوي:

١٧/ ٥/ ١٩٦٢

كانت المواد التالية مكتوبة بخط الشيخ:

١-كانت المفاوضات المباشرة بين الكويت والعراق في الماضي ممكنة والواقع إنه قد جرت اتصالات ومراسلات واجتماعات ومفاوضات للبحث في الأمور التي تهم البلدين وتقرب بينهما، ولكن بعد موقف العراق المعروف تجاه الكويت اثر حصول الكويت على استقلالها وانضمامها إلى الجامعة العربية التي أيدت وضمنت هذا الاستقلال، أصبح من المحرج ان تسير أية مفاوضات بين الكويت والعراق من غير طريق الجامعة.

٢-أما إذا رغب العراق في ان يفاوض الكويت مباشرة فيجب ان يعترف بسيادة الكويت واستقلالها لأن أية مفاوضة تجرى بين دولتين تقضي بأن تعترف كل دولة بالأخرى.

٣-هذا الاعتراف يترك للعراق الخيار في طريقة اعلانه، أما ان يكون رأسا ببلاغ مشترك أو بواسطة الجامعة العربية أو أية دولة عربية أخرى.

٤-بعد ان يتم الاعتراف على الطريقة التي يختارها العراق، يتفق على موعد ومكان المفاوضات.

٥-موضوع ايقاف الحملات الاذاعية وارد حيث ان تعليقاتنا ما هي إلا رد على اذاعة بغداد.

---

[1] موسوعة ١٤ تموز م/ ٢٦٣- ٢٧٠.

٦-إذا انسجم الرد المذكور أعلاه مع آرائهم فهذا هو المطلوب، وإلا يسعدنا ان نستمع إلى الآراء الأخرى التي تحدثوا عنها، وقالوا انها تراود اذهان المسؤولين في الخارجية العراقية.

٧-رغبة عدم قطع المفاوضات وهي متبادلة بين الطرفين.

في أدناه ندرج محاضر الاجتماعات غير الرسمية المعقودة بين الوفدين العراقي والكويتي:

محضر رقم (١)

أولا- في الساعة الثانية عشرة من يوم الثلاثاء ٨/ ٥/ ١٩٦٢ وصلت من بيروت إلى زوريخ بالطائرة السويسرية فوجدت الصديق موسى بانتظاري في المطار. وكان يسافر في الطائرة نفسها السيد احمد السيد عمر المدير العام لوزارة المالية والاقتصاد ورئيس مجلس ادارة شركة نفط الكويت وممثل الكويت لدى شركات النفط ولدى مؤسسة اوبك. وقد عرفني به الصديق التاجر موسى علاوي في المطار. فذهبنا معا إلى دولدر كراند هوتيل في زوريخ.

وبعد ساعة من وصولنا اجتمعنا وتعرفنا على بعضنا فعلمت منه انما جاء وحده من دون ان يصحبه مسؤول آخر ليتعرف أولا على الشخص الآتي من الجانب العراقي وعلى درجته ليبرق بوجوب ارسال من يوازي درجته من المسؤولين في الكويت.

وبعد البحث التمهيدي لمست ان الرجل على جانب كبير من دماثة الخلق وإنه عارف الكثير من شؤون اختصاصاته، وإنه إلى ذلك ميال إلى وجوب الاتفاق مع الجمهورية العراقية، بل إنه من الفئة المتنفذة التي ترى لزوم حصول الاتفاق بأي ثمن، وعرفت منه إنه قد درس في بغداد في الماضي وان له اختا متزوجة من عراقي بغدادي وان له اقارب في البصرة وبغداد.

أثار الصديق موسى البحوث الشخصية التمهيدية التي سبق ان جرت بينهما بشأن وجوب التوصل إلى حل لمشكلة العراق- الكويت، فأيد السيد احمد حصول ذلك وأيد ان اتفاقا على نقاط بعينها قد جرى بينهما كأساس لحل المشكلة، وان تلك النقاط كانت سبع نقاط سلمت من قبل الطرفين إلى المسؤولين لدى الجهتين. إلا ان الرجل قال ان الشيوخ كانوا قد رفضوا تلك النقاط.

وقد لمست بعد الحديث الصريح الذي جرى بين الصديق موسى وبين السيد احمد السيد عمر ان الجهة الكويتية قد تراجعت عن الكثير مما سبق ان اخبر موسى باتفاقها عليه، وان أيد كثيرة قد أدت دورها فسببت هذا التراجع.

ويبدو ان السيد احمد السيد عمر قد قام إلى جانب السيد جابر الاحمد الصباح وزير المالية وشخص آخر بدور في فتح باب المفاوضة مع الجهة العراقية. كما ظهر لي ان الرجل يؤمن ايمانا مطلقا بوجوب انضمام الكويت إلى العراق ورجوعه إلى حضيرته، وإنه يؤمن ان ذلك حاصل لا محالة، إلا إنه يستعجل وجوب الوصول إلى اتفاق تمهيدي، مهما كان شكله، ليتجنب الكويت صرف اموال طائلة في الدعاية ضد العراق، ويتجنب توجيه رؤوس الاموال الكويتية إلى غير العراق.

وقد ظهر لي إنه لم يدرس الفرق بين الانضمام والوحدة والاتحاد والاستقلال الذاتي والحماية، لذلك فإنه عندما أسهم مع موسى في وضع النقاط السبع، لم يكن يدرك التكييف الدستوري لها.

لم أجدني اختلف مع الرجل في المبادئ القائلة بوجوب القضاء على الجيوب الاستعمارية في الخليج، ووجوب قيام نظام متمدن يكون لصالح السواد الاعظم، ووجوب ازالة الحدود التي اصطنعها الاستعمار. (ومن الصالح الاحتفاظ بالعلاقة بهذا الرجل، مهما كانت نتائج المحاولة، لما سيؤديه من خدمات جلى في المستقبل للأمة العربية).

ثانيا :

بعد ان بعث السيد احمد السيد عمر ببرقيته إلى الكويت، سافرت أنا صباح يوم ٩/ ٥/ ١٩٦٢ إلى براغ بانتظار برقية أخرى ترد جوابا على برقيته.

وبعد مضي ٢٤ ساعة على وصولي إلى براغ تسلمت من الخارجية العراقية برقية تنبئني بوجوب الالتحاق بموسى في زوريخ.

وفي الساعة ٤/٢٥ من بعد ظهر يوم ١١/ ٥/ ١٩٦٢ سافرت من براغ إلى زوريخ على طائرة سويسرية فوجدت السيد موسى بانتظاري في المطار. فذهبنا معا إلى دولدر كراند هوتيل.

وبعد برهة استراحة علمت ان شخصين قد قدما من الكويت هما، السيد جاسم عبد العزيز القطامي وكيل وزارة الخارجية والسيد عادل الجراح، فلسطيني الأصل كويتي الجنسية، وهو وزير مفوض في وزارة الخارجية. وعلمت ان الأول كان قد

درس في القاهرة وانكلترا، وإنه كان قومي الميول مؤيدا ومتحمسا للوحدة المصرية- السورية، وإنه كاد يسجنه الشيوخ بسبب ذلك، إلا إنه قد عدل سلوكه السياسي وإنه صار، كويتي الهوى أما الثاني فلا حاجة إلى البحث عنه لأنه موظف، وإنه على ما علمت غير مفوض بالكلام أصلا.

اجتمعنا بعد الظهر في الغرفة رقم ١٥، وبعد التعرف اظهر كلانا ان اجتماعنا هذا له دالته التاريخية المهمة، وهو دليل حسن النية والرغبة في حل المشاكل بين الاخوان بالطرائق السلمية المعقولة.

وبعد بحث من جانبنا عن الاستعمار وسياسته الاقتصادية والسياسية والعسكرية- الستراتيجية في البلاد العربية والاساليب التي يتبعها في محاولة توطيد اقدامه. وبعد البحث عما صار إليه بعض الافراد في البلاد العربية من عبادة الحدود والسدود الاصطناعية التي اقامها الاستعمار تطمينا لمصالحه، عرضت ان العراق بعد ان قام بثورته وحطم اكبر حصن للاستعمار الغربي في الشرق الادنى والبلاد العربية ليس من المعقول ان يتساهل في اقامة جيوب وحصون استعمارية في جزء من اراضيه وعلى حدوده لعرقلة نجاح ثورته وعرقلة تطوره، هذا إلى ما في ذلك من تجزئة للأمة الواحدة والبلاد الواحدة، الأمر الذي لا يمكن ان يرتضيه واع من حملة فكرة القومية العربية الصحيحة.

وهنا اعترضني السيد جاسم القطامي (وكيل وزارة الخارجية) قائلا، كانت الأمور تسير على ما يرام نحو تحقيق الاهداف القومية، ونحن لا ذنب لنا في ما ثار من خلاف بيننا.

وقد وجد السيد موسى ان يؤكد هنا ان اجتماعات كثيرة، على مستوى شخصي، قد حصلت بينه وبين السيد احمد السيد عمر، وان اتفاقا مكونا من سبع نقاط قد حصل بينهما على ان يرفع للمراجع العليا للدراسة ولجعلها أساسا للمفاوضة.

فأجاب السيد جاسم القطامي ان المسؤولين في الكويت قد رفضوا البحث على أساس تلك النقاط.. وتدخل السيد احمد السيد عمر فقال ان أحدا لم يبلغني برفض الشيوخ تلك النقاط لذلك لم ابلغ السيد موسى بشيء.

وبعد نقاش تضمن من الطرفين التسابق في اظهار حسن النية للتوصل إلى حل ايجابي قال السيد جاسم القطامي.

إننا في الواقع لم نثر مشكلة ليكون لدينا ما نقوله في باب الحلـــول الايجابيـــة، وأن العراق هو الذي أثار المشكلة، واننا انما جئنا هنا لنسمع ما يطرح علينا في هـذا الباب.

قلت، ان من الخير ان نتعاون في معرفة حقيقة ما يريده، الشيوخ وما يطلبونـه من ضمانات أولا، لأن موقف العراق واضح وصريح ومسجل فـــي بيانـــات رســمية نشرت علنا، وان العراق يؤمن ايمانا مطلقا بأن وحدة الشعب والأرض هـــي نقطــة الانطلاق في بحث تفاصيل ما يمكن ان نتوصل إليه من اتفاق في حديثنا.

قال السيد جاسم القطامي، ان نظرية وحدة الشعب والأرض هي التي يرفضـــها الشيوخ أساسا للبحث، ومن الصعوبة ان يسلموا بوحدة الأرض ويســـلموا املاكـــهم ثمنا لأي اتفاق. ثم استدرك قائلا، ان الوحدتيـــن المذكورتيـــن لا تخصـــان الكويــت والعراق وحدهما بل هما مشكلة الأمة العربية جمعاء، وهما مشكلتان يكفل تطور كـــل شعب مع الزمن حلهما.

كان السيد القطامي يردد في أثناء كلامه ما مفهومه ان الكويت يريد على كـــل حال ضمان استقلاله.

ثالثا:

وبعد أخذ ورد طال، وجد ان جو المهاترات والدعايـــات المتبادلـــة لا تســاعد المسؤولين على تفهم الكثير من النقاط التي يجب ان ينطوي عليها التفاهم والاتفــاق، وان من الافضل العمل كخطوة أولى، على توفير الجو الـــهادئ الاخـــوي لاســتمرار المفاوضات بايقاف الحملات الاثيرية والصحفية بين الطرفين وذلـــك للانتـــهاء إلـــى نتيجة ايجابية مقبولة نظهر فيها امام العالم.

والى هنا انتهت الجلسة.

وفي جلسة أخرى أخيرة قلنا.

انما نحن هنا لحل ازمة قائمة بين الطرفين يعرف كـــل منـــا اســبابها، ولابــد لمواجهة هذه الازمة من ان يرد على البال حل أو حلول متعددة تطرح علـــى بســاط الدراسة. وفي التاريخ القريب وفي واقع ما هو قائم اليوم في العالم امثلة على حـــل مثل هذه الازمة التي نواجهها.

هنالك نظام موناكو مثلا وفرانسا، وهناك اكثر من مثل واحـــد علـــى التوحيــد والوحدة والاتحاد والاستقلال الذاتي وما إلى ذلك. إلا إنا لا نستطيع ان نكيـــف حـــلا

ونختاره من دون ان نعرف ماذا يريد الشيخ أو ماذا يريد الكويت من ضمانات تخطر على باله لنفسه. وبالجواب الصريح على هذا السؤال يمكن ان يصاغ الأساس القانوني الذي يجرى عليه الاتفاق حلا للازمة.

فالسؤال البارز في جلستنا هذه، وأهمها ما يجب ان نعرف دقائقه هو (وكررت على ذلك عدة مرات) ما الذي يطلبه الجانب الكويتي أو الشيخ من ضمانات أو من شروط أساسا لتكييف الاتفاق؟

وما الوضع الخاص الذي يريدون ضمانه لأنفسهم؟

وقبل الخوض في التفاصيل التي جاءت امثلتها في التاريخ عن وحدة الشعوب ووحدة اراضيها، وجد الكويتيون، على ما يبدو، انهم خاضوا موضوعا لابد لهم من ان يرجعوا في أمر تفاصيله إلى المسؤولين عندهم، فقرروا الاكتفاء بما جرى، كما تقرر مبدئيا ان يكون الاجتماع التالي في اثينا في يوم ١٦/ ٥/ ١٩٦٢ في فندق كراند بريتاني، وان يجرى أثناء تأجيل الاجتماع الاتفاق على تحديد موعد وقف حملات الدعاية من الطرفين.

وقد بقي في سويسرا السيد جاسم القطامي، وسافر السيد عادل الجراح إلى الكويت يحمل رسالة بما جرى، وسافر السيد احمد السيد عمر إلى استنبول بأمل ان نعاود الاجتماع في يوم ٢٦/ ٥/ ١٩٦٢.

رابعا:

بعد ظهر يوم ١٤/ ٥/ ١٩٦٢ وصلت إلى بغداد قادما من زوريخ عن طريق بيروت.

وفي المساء ذهبت إلى وزارة الخارجية العراقية فوجدت سيادة الوزير هاشم جواد هناك، وابلغته شفهيا بما جرى. وبعد ذلك وجد ان تعيين يوم ١٦/ ٥/ ١٩٦٢ موعدا للاجتماع أمر غير عملي، وان مسألة وقف الحملات الصحفية والاثيرية من غير الميسور البت فيها إلا بعد عطلة العيد، لذا اتفق على ارسال برقية إلى السيد موسى علاوي بواسطة عنوانه، نخبره بعدم امكان دراسة الاتفاق المبدئي إلا بعد العيد، ولدى وزارة الخارجية نص البرقية باللغة التي كتبت بها.

ملاحظات واجبة التسجيل

لدى عودتي، وفي طريقي إلى بغداد اضطررت إلى البقاء أول يوم عيد الاضحى ١٤/ ٥/ ١٩٦٢ في بيروت بانتظار الطائرة. وقد كان اعلان سحب السفير العراقي احتجاجا على قيام لبنان بتبادل التمثيل الدبلوماسي قد أثار ضجة في الاوساط الشعبية اللبنانية التي استنكرت ان تقوم قطيعة بين لبنان والعراق.

وقد زرنا والسفير السيد ناصر الحاني الاستاذ ساطع الحصري فجرى حديث الكويت في ما جرى من احاديث. وكان حديث الاستاذ الحصري حديث الحائر الذي لا يدري كيف يخرج من الازمة، إلا إنه عبر عن ألمه لكل هذا الذي حدث، وأبدى الرأي بوجوب التساهل وقال "لست أجد إلا الاتحاد وسيلة للحل. وقال "عندما جرى توحيد المانيا لم يطلب إلى الدوقات ان يتنازلوا عن دوقياتهم وامتيازاتهم بادئ ذي بدء، بل بقي كل على ما كان عليه وجرى الاتفاق على خطوط أخرى انتهت بالآخر إلى وحدة الأمة الالمانية.

محضر رقم (٢)

وصلت يوم الاربعاء ١٦/ ٥/ ١٩٦٢ إلى اثينا، حسب الموعد المعين في اجتماعنا في زوريخ، ورأيت السيد جاسم القطامي والسيد عادل الجراح في الفندق المتفق عليه، وكانا قد وصلا قبل يوم فأخبرتهما بتسلمي برقية الاستاذ قاسم وتأخره بمناسبة حلول العيد وعدم وجود المسؤولين. وفي أثناء حديثنا غير المباشر سألت السيد عادل (الذي رجع من الكويت بناء على طلبنا، والذي سافر إليه بعد اجتماعات زوريخ) هل ورد في ذهن المسؤولين عندكم حل للمشكلة القائمة، وهل الاخبار التي وراءك طيبة؟ فأجابني ان شاء الله، وطلب إلي الاخوان ان ابرق للاستاذ قاسم عن موعد حضوره فأبرقت.

اليوم ظهرا، وعلى مائدة الغذاء مع السيد جاسم القطامي أبلغني، أولا إن الشيخ كثير (متنرفز) ومستاء من الحملات، ولاسيما خطاب الزعيم في أول يوم العيد مما جعله يعتقد بأننا غير جادين في حل القضية بالطرائق السلمية، الأمر الذي جعله يتشدد في جوابه المذكور في الورقة المرفقة.

ان السيد جاسم يعتقد ان هذا الجواب سلبي وإنه كان نتيجة (النرفزة)، وإنه [illegible] ويقترح له [illegible].

وفي ضمن احاديثنا الشخصية، أفاد السيد جاسم ان الشباب في الكويت دعاة وحدة، وان المجلس النيابي سينبثق عن قوة كبيرة من الشباب المثقف المؤمن بالوحدة والديمقراطية، الأمر الذي يضعف الشيوخ ويضعف مراكزهم. وأفاد أيضا ان مصلحة الشعب العربي تقتضي تسوية الموضوع مبدئيا مهما كان الثمن، لأن التصلب يؤدي بالشيخ إلى الارتماء في احضان الانكليز والامريكان (وهذا هو الذي حدث) أو يدفعهم للاتفاق مع السعودية التي لوحت لهم بكل المغريات، وهذا ليس من مصلحة الشعب في الكويت، للفارق العظيم في الثقافة واسلوب الحكم وأماني الشباب، برغم ان ذلك يضمن للشيوخ قوة ويكون ضمانا لحكمهم ورئاستهم.

وتطور حديثنا الشخصي إلى موضوع قطع العلاقات مع لبنان وما سيكون عليه موقف العراق من الدول الأخرى التي ستتبادل التمثيل ومنها السودان وتونس التي ستتبادل التمثيل يوم ٢٦ الجاري. وان الكويت ستدخل هيئة الأمم المتحدة وانها قد ضمنت ٣/٢ الاصوات وانها الآن باتصالات مع روسيا بشأن الموضوع لاقناعها بعدم استعمال حق الفيتو، وفي هذه الحالة سيطلب الشيخ قوة دولية.

ان الشيوخ يشعرون الآن بعقدة الدولة وكيانها، كما يشعرون بعدم الاطمئنان على مستقبلهم.

ان الخطاب الأخير الذي ألقاه سيادة الزعيم قوي، وان الشيوخ يعتقدون ان العراق غير جاد في تسوية المشكلة إذ كيف تجرى هذه الاتصالات وفي الوقت نفسه يلقى هذا الخطاب!

لقد انفض اجتماعنا على أساس إن السيد جاسم يرجع إلى الكويت ويتصل بالشيخ ويطمئنه ويقنعه بجدية المفاوضات وبالنيات الطيبة، وان ارجع أنا بدوري إلى بغداد لاقنع المسؤولين بوقف الحملات وتهيئة جو مريح للمفاوضات (التي يظهر أن المسؤولين الكويتيين يهمهم عدم قطعها)، ثم العودة للاتصال فيما بيننا كالسابق وتهيئة اجتماع آخر خلال ١٥ يوما.

وهكذا سافرت إلى بغداد بعد ان ابرقت بذلك.

لاحقة

في مساء يوم ١٧/ ٥/ ١٩٦٢ زار رئيس الوزراء ووزارة الخارجية لطلبته في دولة الشيخ الكويتي، وقد بدأ سفير العراق في بيروت بإبلاغه ما لديه بشأن ....

وأثر ذلك في لبنان، وكيف يمكن ان ترتب قضايا المصالح المشتركة بين البلدين من دون الذهاب قصيا إلى ابعد من سحب السفيرين.

وكان السيد السفير الحاني واضحا وصريحا ومخلصا في ما ادلى به مما يلائم خط السياسة العربية الصحيحة لأي بلد عربي. وبعد ان أنهى ملاحظاته استأذن وانصرف، وبقينا نحن رئيس الوزراء ووزير الخارجية وأنا.

وقد سردت بدوري ما جرى أثناء الاتصالات الأخيرة التي تمت في زوريخ، والنقاط التي تم الاتفاق على الأخذ بها كبداية لتحقيق "المشروع الكبير". فكان مجمل ما انتهى إليه ان نعاود الموضوع بعد ١٩/ ٦/ ١٩٦٢.

أما ما دار بشأن الموضوع من تفاصيل فموضع ذكره المذكرات.

الجواب

مساء يوم الخميس ١٨/ ٥/ ١٩٦٢

أصل في يومين

صورة (ترجمة) البرقية المرسلة من قبل موسى علاوي إلى وزارة الخارجية في بغداد

سأتحرك إلى بغداد مباشرة بالطائرة السويسرية الجمعة مساء الساعة ١٨

موسى.

صورة البرقية المرسلة من وزارة الخارجية العراقية يوم ١٤/ ٥/ ١٩٦٢ في الساعة ١٠/٥٥ إلى السيد موسى علاوي بواسطة سبالاريا ٤٠٨ روما (مترجمة عن الانكليزية)

بالنظر لحلول العيد وغياب المهندسين فإن كل شيء يتصل بالعطاء يجب أن يؤجل إلى ما بعد العيد عندما ستدرس التفاصيل بامعان نقطة نقطة يرجى إعلام الشركاء في اليونان وسويسرا تحيات من حسن.

الجواب

ل آ ى ٣٨٢٦ اثينا (مترجمة عن الانكليزية).

٢٣٠٠ ١٦ ٢٦ ٦٣

١٧/ ٥/ ١٩٦٢

خارجية قاسم حسن

وصلت اثينا اليوم نقطة وصل مدراء الشركة يوم أمس يظهر ان المقترحات قد قبلت. أبرق بوصولك العنوان اوتيل ريتان اثينا مستعجل موسى.

(وصلت مساء الخميس ١٨/ ٥/ ١٩٦٢)

وفي يوم ٥/ ٦/ ١٩٦٢ اجتمع الوفدان وقدم الوفد الكويتي مقترحه الأخير وهو ضرورة اعتراف العراق باستقلال الكويت وسيادته على أرضه أولا ثم يدخل الكويت في اتحاد فدرالي مع العراق لتوحيد التعليم والجيش والخارجية والخطة الاعمارية التنموية وتعيين نسبة مساهمته في الميزانية الاتحادية العامة والمساعدة السنوية التي يقدمها إلى الاتحاد إلى آخر المقترحات

رجعت إلى بغداد يوم ٦/٧ وعرضت على وزير الخارجية والزعيم عبد الكريم مقترحات وفد الكويت النهائية إلا ان عبد الكريم قاسم خشي الاعتراف باستقلال الكويت أولا حيث كان يعتقد إنه لربما قد يتنصل الكويتيون من الدخول في مفاوضات الاتحاد الفدرالي بعد حصولهم على الاعتراف رغم تأكيد وزير الخارجية وتأكيدي له ان هذا لا يمكن ان يحدث لأن الاعتراف والدخول في المفاوضات تتزامن مع بعضها وإذا أخل الكويتيون بالتزاماتهم فيعود العراق إلى المطالبة وفي يوم ٦/١٠ عدت إلى براغ وانقطعت المفاوضات بسبب اصرار كل جهة على رأيها ولكني رأيت من المصلحة العامة ان اكتب رسالة إلى الزعيم عبد الكريم ارجوه فيها اعادة الاتصال والمفاوضة وهذا ما عملته فعلا في ١ آب ١٩٦٢ حيث قلت في رسالتي للزعيم عبد الكريم ما يلي:

سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم المحترم

رئيس مجلس الوزراء- بغداد

لقد طالما آنست من سيادتكم تشجيعا لمن يبدي الرأي بصراحة، لذلك اثرت ان اتناول في هذه الرسالة جانبا يعد حساسا من جوانب سياستنا الخارجية، وذلك بمناسبة ما علمته من اقدام وزير خارجيتنا على طلب اعفائه مع الأسف. ذلك ان تبدل وزير الخارجية مهما كانت الأسباب الداعية له يمكن ان يعقبه تبدل في الاسلوب المنتهج في القضايا الرئيسة التي تتناولها السياسة الخارجية.

ولعل أهم تلك القضايا الرئيسة:-

أولا:- ما يتصل بالشؤون العربية.

ثانيا:- ما يتصل بالعلاقات الخارجية الأخرى على العموم.

وفي رأس ما يتصل بالشؤون العربية ولاشك، قضية الكويت التي اقضت منا المضاجع وما اعقب السياسة التي اتبعتها بريطانيا بشأنها من ملابسات وقعت في شراكها دول عربية كثيرة فصارت تتخبط في تناقضات لم يفد منها غير الاستعمار أو العالم الغربي في المجال الدولي.

ولاشك عندي انكم تؤيدونني بأن النظرة الصائبة في السياسة تستوجب، أول ما تستوجب، الأخذ بمبدأ ابدال التكتيك حسب الظروف والاحوال أو حتى التراجع لغوض الوصول إلى تحقيق ستراتيجية معينة.

لذلك فإني لا اعتقد بجدوى التهديد وخصمي في مكنة من نفسه- اريد ان أقول ان سحب السفراء لم يكن برأيي ذا أثر بالغ يؤدي إلى النتيجة التي تجنب جمهوريتنا المتاعب.

وأني لا زلت عند رأيي الذي اوضحته لسيادتكم عند تحدثي عن قضية الكويت بكونه الخطوة الأولى التي لا يطول أمد الانتقال منها إلى تحقيق الوحدة المنشودة. وهذا أمر محض، تنبئ بصحته الاوضاع الداخلية في الكويت نفسها.

ولست اعتقد ان التأخر في الوصول إلى تحقيق الاتحاد الفدرالي شكلا والوحدوي موضوعا في صالح الجمهورية العراقية، إذ لا نعلم بما يعده الاستعمار في حالة تأخرنا عن الموافقة على ذلك.

لذلك أرجو مخلصا ان توافقوا على ان نعاود المفاوضات على الأساس المذكور التي بدأناها قبل شهرين وآمل ان أنال تلك الموافقة.

هذا وأني لعلى يقين تام بأن حل موضوع الكويت سيجعل المبادأة بيد الجمهورية العراقية من ناحية تحسين الجو العربي.

ثانيا: وبالتمكن من حل الخطوط الرئيسة في السياسة العربية سيكون لسياستنا الخارجية كلمتها الأولى في كل ما يتصل بالشرق العربي والشرق الاوسط ان شاء الله.

المخلص

قاسم حسن

من رسالة بعثت بها من نيويورك بتاريخ ٧/ ١١/ ١٩٦٢ إلى سيادة رئيس الوزراء "جاءتني رسالة من لندن تحمل توقيع السيد موسى يذكر فيها ان السيد احمد السيد عمر مدير عام نفط الكويت قد عاد واتصل بي أي موسى، ذاكرا له إنه (أي

السيد احمد) قد أبرق إلى براغ يطلب معاودة فتح الموضوع الذي نحن بصدده، وقد ابلغ سيادة وزير الخارجية هاشم جواد بذلك طالبا إليه بحث الموضوع مع سيادتكم هذا وأني لعلى استعداد في أي وقت ترونه للقيام بالواجب الوطني الذي يوكل إلي في هذا الصدد.

التوقيع[1]

قاسم حسن

ويبدو من هذه المحاضر ان وجهة نظر المفاوضين الكويتيين كانت تناقض مطلب العراق بشأن ضرورة انهاء الوضع الشاذ، أي انفصال الكويت عن العراق كونه جزءا من الوطن ارضا وشعبا (حديث قاسم حسن لجاسم القطامي) والبحث عن وسائل لذلك من خلال الوحدة، الاتحاد، الاندماج.

أما وجهة النظر الكويتية فكانت واضحة في النقاط السبع التي حددها شيخ الكويت آنذاك أساسا للمفاوضات وهي الحصول على اعتراف العراق أولا بالكويت دولة مستقلة وبعد ذلك يتم البحث في وسائل التفاوض بين العراق والكويت وهو شيء لم يقبل به عبد الكريم قاسم وتؤشر هذه المحاضر وجود توجه لدى قطاع كبير من الكويتيين راغب في التعاون مع العراق ويشمل هذا عددا من المسؤولين في حكومة الكويت ومن المنتمين للتيار القومي. وان هذه المباحثات جرت خارج الوطن العربي (جنيف واثينا) وان عبد الكريم قاسم كان يطلع عليها باستمرار ويتولى توجيهها والاشراف عليها إذ كانت المحاضر ترسل إليه مباشرة وفي الختام يمكن القول ان هذه المفاوضات لم تؤد إلى الوصول إلى نتائج مقبولة لدى الطرفين الأمر الذي أدى إلى توقفها

وفي تحليل لاسماعيل العارف لدوافع هذه المفاوضات وأسبابها ومن كان وراءها ونتائجها قال:

"وبينما الأزمة على أشدها طرح احمد العمر وكيل وزارة المالية الكويتي، وهو عراقي الأصل من مدينة الزبير القريبة من البصرة، على الشيخ عبد الله فكرة الاتصال سرا بعبد الكريم قاسم لايجاد حل سلمي مرض للمشكلة، في وقت كان فيه

---

[1] نسخة من هذه المحاضر محفوظة في مكتبة الاستاذ عبد الغني الملاح، وموسوعة ١٤ تموز ٥/٢٧١- ٢٨٦.

الشيخ لا ينام في مكان واحد. فوافق الشيخ على ذلك على ألا يشعر عبد الكريم قاسم بأن التكليف صادر من الشيخ رسميا. فجاء احمد العمر إلى لبنان يفتش عن رسول بامكانه ان يتوسط لمفاتحة شخصية عراقية بامكانها طرح الوساطة على الزعيم عبد الكريم قاسم. فالتقى بطريق المصادفة باحد التجار العراقيين الذي كان يتولى الاتجار بين العراق والكويت والمملكة العربية السعودية وفتح الموضوع بينه وبين المواطن العراقي موسى علاوي على انفراد ليرشده إلى الشخص الذي يستطيع القيام بهذه الوساطة. فتبرع موسى علاوي بذلك مؤكدا ان لديه صديقا يعمل ضابطا في الجيش العراقي وهو مقرب من أحد وزراء عبد الكريم قاسم. ثم سافر موسى علاوي إلى بغداد واتصل بالمقدم صبري عزيز الذي كان يشغل منصب آمر موقع معسكر الحبانية. فاسر له بمهمته وطلب منه ان يجمعه مع ابن اخته الوزير في حكومة عبد الكريم قاسم حسن رفعت. وفي دعوة عشاء اقامها صبري عزيز في الحبانية دعي إليها رفعت وكان وزيرا للاشغال والاسكان قام موسى علاوي بطرح رغبة امير الكويت في تسوية الخلاف بين العراق والكويت سلميا والاتفاق على حل يرضي الطرفين. وسأل علاوي الوزير امكانية أخذ موافقة الزعيم عبد الكريم قاسم للمضي في مفاوضات سرية للتوصل إلى الحل السلمي، واكد له ان المصدر الذي كلفه بهذه المهمة هو السيد احمد العمر وكيل وزارة المالية الكويتية ومن المقربين إلى شيخ الكويت. وقام الوزير العراقي بمفاتحة عبد الكريم قاسم بالأمر وطلب منه رأيه في الأسس التي يقتضي ابلاغ الكويتيين بها، إلا ان عبد الكريم قاسم طلب اخبار الوسيط ان يستطلع شروط الكويت ورأيهم في حل الموضوع اولا.فسافر موسى علاوي إلى بيروت واتصل بأحمد العمر في الكويت ورجاه ان يقدم إلى بيروت. فوصلها في اواخر نيسان (ابريل) ١٩٦٢ وقام موسى علاوي بابلاغه بطلب عبد الكريم قاسم فعاد العمر إلى الكويت واستطلع رأي شيخ الكويت وعاد مزودا بالاسس العامة التي يتصورها وكانت تتضمن ان يعلن اتحاد فيدرالي بين البلدين ويحتفظ العراق والكويت باستقلالهما الذاتي ضمن الاتحاد. وكان أهم طلب ركز عليه الكويتيون هو احترام العراق لاتفاقيات النفط المبرمة بين الكويت.وشركات النفط وعدم التدخل في شؤون التجارة الخارجية. واقترحوا توحيد التعليم والجيش والتمثيل الخارجي على ان تبقى ميزانيات البلدين وشؤونهما المالية مستقلتين ومن صلاحيات الحكومات المحلية للدولتين. وقدم الكويت عرضا بأن يساهم بمبلغ خمسين مليون دينار يدفعها للميزانية

السنوية العراقية. ومائة وخمسين مليون دينار للخطة الاقتصادية الخمسية وسمح للكويتيين بمزاولة اعمال التجارة والاستثمار في العراق وتملك العقارات والاراضي الزراعية في محافظات البصرة والناصرية والعمارة. كما طلبوا تعديل قوانين الإصلاح الزراعي لكي تتلاءم مع حق الكويتيين في التملك والأوضاع التي ستنشأ عن الاتفاق. كما اقترح الكويتيون ان يتولوا استصلاح اراضي العمارة وخصصوا لذلك مبلغا قدره مئتان وخمسون مليون دينار كمرحلة أولى للسيطرة على الفيضانات التي تغمر الاراضي وغسل الأرض من الاملاح وغيرها من الاعمال الفنية لاستغلالها زراعيا من قبل الافراد والشركات الكويتية. وقد سلمت هذه المقترحات باليد إلى الزعيم عبد الكريم قاسم، إلا إنه رفضها أول الأمر وقال انني لا أوافق على الاتحاد بل يجب توحيد القطرين، واخيرا وافق عليها وطلب إجراء مباحثات مفصلة للتوصل إلى صورة واضحة عن رأي الطرفين.

كانت المفاوضات خلال شهر نيسان (ابريل) ١٩٦٢ تجري بدون علم وزير الخارجية العراقي هاشم جواد. وكانت رغبة شيخ الكويت ان تكون سرية للغاية ومحصورة بشخص واحد ولا يتدخل فيها الممثلون الدبلوماسيون. غير ان عبد الكريم قاسم اطلع هاشم جواد على الأمر بعد ورود مقترحات الكويتيين. ولما عاد موسى علاوي مع مطاليب الكويتيين إلى بغداد، واجه عبد الكريم قاسم فقدم له الأخير هدية قدرها ثلاثة آلاف دينار لتغطية نفقات سفره إلا ان علاوي رفض استلامها. ثم قرر عبد الكريم قاسم تشكيل وفد عراقي من شخص واحد. وقد اختير ان يكون السيد قاسم حسن سفير العراق في جيكوسلوفاكيا آنذاك إذ ان منصبه لا يثير الشكوك والتساؤلات باعتباره سفيرا في بلد اشتراكي. وطلب من الكويت ان تشكل وفدها لإجراء المفاوضات. فتشكل الوفد برئاسة احمد العمر نفسه وعضوية شخصين هما جاسم القطامي وكيل وزارة الخارجية وعادل الجراح الموظف بالوزارة (فلسطيني الأصل) واقترحوا ان يجتمع الوفدان بمدينة زوريخ في سويسرا لانها بعيدة عن انظار المراقبين واجهزة الاعلام التي لها علاقة بالشرق العربي. فعقد أول اجتماع بالمدينة المذكورة في ايار (مايو) ١٩٦٢. كانت مراحل المفاوضات ترسل بالشفرة إلى بغداد عن طريق السفارة العراقية في جنيف وبواسطة التلفونات إذا كان الأمر لا يتطلب سرية تامة. وكانت الصيغة التي توصل إليها الوفدان هي اعلان اتحاد فيدرالي بين القطرين، ويحتفظ كل قطر بعلمه، على ان يكون للاتحاد علمه الخاص.

واتفق على تولي العراق شؤون الدفاع وتدريب الجيشين وتوحيد شؤون التعليم والتمثيل الخارجي. وأكدت المباحثات مساهمات الكويت النقدية بميزانية العراق السنوية وميزانية الخطط الاقتصادية. واتفق على ان يقوم العراق بتجهيز الفنيين والمهندسين والمعلمين للمساهمة في تطوير الكويت. واقترح المفاوضون الكويتيون أيضا تجهيز الكويت بالماء العذب من دجلة أو الفرات بفتح قناة تستقي الماء منه أو مد انبوب لنقل الماء من نهر دجلة حسب ما تقتضيه الدراسات الهندسية بعدئذ. وطلب الكويتيون بعد توقيع الاتفاق النهائي ان يعدل العراق قوانينه لرفع القيود عن تملك الكويتيين الاراضي الزراعية والقيام بالاستثمارات المختلفة كمواطنين عراقيين وخاصة قانون الاصلاح الزراعي.

وبعد انتهاء الجولة الأولى من المفاوضات عاد قاسم حسن إلى بغداد وقدم تقريرا مفصلا عما توصل إليه الطرفان في زوريخ إلى الزعيم عبد الكريم قاسم. وبعد اطلاع الأخير ووزير الخارجية على التقرير طلب من المفاوض العراقي عدم الدخول في التفاصيل أثناء المفاوضات وتركها تصدر في بروتوكولات منفصلة بعد توقيع الاتفاق الرئيسي. ثم وافق عبد الكريم قاسم على الأسس التي تم الاتفاق عليها وتقرر ارسال الوفد العراقي للاجتماع بالوفد الكويتي في مكان آخر اقترح ان يكون مدينة اثينا في اليونان. وقد تألف الوفد العراقي من قاسم حسن واحد موظفي وزارة الخارجية ورافقه موسى علاوي الذي لم تكن له صفة رسمية بل اشرك بالمفاوضات لأنه كان الوسيط. فسافر الوفد لوضع اللمسات الأخيرة على الاتفاق. وفي اثينا بدأت اجتماعات الوفد مع المبعوثين الكويتيين في اوائل كانون الثاني (يناير) ١٩٦٣، وكانت ترد إلى بغداد انباء ما يتوصل إليه الطرفان من اتفاقات باستمرار ولما اوشك الطرفان على توقيع ما توصلوا إليه بالاحرف الأولى أراد الزعيم عبد الكريم قاسم استدعاء الوفد العراقي لاعادة تأليفه برئاسة أحد الوزراء لكي يوقع على الاتفاق النهائي. وقبل استدعاء الوفد حل يوم ٦ كانون الثاني (يناير) الذي يحتفل العراق فيه سنويا باعتباره اليوم الذي تأسس فيه الجيش العراقي سنة ١٩٢١. وجرت العادة ان يلقي عبد الكريم قاسم خطابا على الضباط والمدعوين في حفلة كبرى تقام في بهو امانة العاصمة، التي كانت اكبر قاعة للاحتفالات في بغداد.

عندما بدأت المفاوضات في نيسان (ابريل) ١٩٦٢، أشرت على اجهزة الاعلام ورجوت المسؤولين في الصحف المحلية التوقف عن مهاجمة الكويت وحكامها حتى اشعار آخر فلم تظهر نشرة أو يكتب مقال أو ينشر خبر ضد امير الكويت وحكامها.

حضرنا الحفلة الكبرى مساء ٦ كانون الثاني التي يقيمها القائد العام للقوات المسلحة عبد الكريم قاسم بهذه المناسبة فوقف والقى خطابا مطولا فوجئت به إذ هاجم امير الكويت واتهمه بالعمالة، فاستغربت هذا التحول المفاجئ المحرج بينما كان الوفد العراقي والكويتي يجتمعان في اثينا لوضع اللمسات الأخيرة على اتفاق الاتحاد بين القطرين. وبعد انتهاء الخطاب عدت مع عبد الكريم قاسم إلى وزارة الدفاع. ولما سألته عن سبب مهاجمته امير الكويت ونحن على وشك توقيع الاتفاق، أجاب مبتسما "لابد ان أريهم بعض الشدة". وأكد ما قاله لي ذلك وزير الاسكان حسن رفعت أيضا. وعلى أثر ذلك ارسل الوفد العراقي برقية إلى بغداد يخبر وزارة الخارجية فيها بأن الوفد الكويتي قد عاد إلى الكويت بناء على تعليمات صدرت من الحكومة الكويتية بعد سماعهم خطاب الزعيم عبد الكريم قاسم، فأعيد الوفد العراقي إلى بغداد.

زارني رئيس الوفد السيد قاسم حسن في وزارة الاعلام حال وصوله إلى بغداد وقبل ان يقابل الزعيم عبد الكريم قاسم، وقص علي ما حدث في اثينا عندما سمع بخطاب عبد الكريم قاسم فقال "كنا منهمكين في المباحثات ولم نستمع إلى الاذاعة العراقية، وبينما نحن في نقاش وردت برقية مستعجلة إلى الكويتيين وبعد ان اطلعوا عليها، تجهمت وجوههم والتفتوا إلي قائلين: "من نصدق أنت أم الزعيم عبد الكريم؟" فاستغربت سؤالهم قبل ان يضيفوا قائلين: لقد هاجمنا الزعيم في خطابه بمناسبة يوم الجيش والحكومة الكويتية تطلب منا ايقاف المفاوضات والعودة إلى الكويت" فبقيت محرجا لا احير جوابا وعندئذ وردتنا برقية العودة إلى العراق.

بعد اسبوع على هذا الحادث أعيد الاتصال بالكويتيين وابلغوا إعتزاز عبد الكريم قاسم بإقامة اتحاد مع الكويت ورغبته بتجاوز ما حدث وانجاز الاتفاق. فوافق شيخ الكويت على عودة المباحثات على ان يوقع على الاتفاق بسرعة وبدون تأخير. وتقرر تأليف وفد على مستوى عال من العراقيين برئاسة وزير وقبل ان ينتخب مكان الاجتماع الذي تقرر ان يعقد في الاسبوع الأول من شهر شباط (فبراير) ١٩٦٣،

حدث انقلاب ١٤ رمضان ضد حكومة الثورة في العراق وقتل عبد الكريم قاسم واندثر معه مشروع الاتحاد بين العراق والكويت الذي كان وشيك التحقيق.

كانت هناك عناصر اجنبية وعراقية وكويتية وعربية، تعمل في الخفاء لاحباط مشروع الاتحاد بين العراق والكويت بعد ان تسربت انباؤه إلى بعض الاوساط السياسية، وكانت تتصدر الحملة في العراق القوى المعارضة التي اجمعت، على اختلاف مشاربها، على اسقاط حكومة عبد الكريم قاسم. وقد علمت متأخرا ان وزير الخارجية العراقي آنذاك هاشم جواد، نزل في بيروت في طريق عودته من تمثيل العراق في الأمم المتحدة في خريف سنة ١٩٦٢، لزيارة ابنته التي كانت تدرس في الجامعة الامريكية وزوجته السويسرية الأصل وبعض معارفه القدامى. وكان يقيم في بيروت عدد من كبار رجال العهد الملكي وبعض افراد العائلات المشهورة في ذلك الزمن الذين ابتعدوا خوفا من ثورة ١٤ تموز. فدعي إلى حفلة عشاء اقامتها له احدى تلك العائلات. وأثناء العشاء تطرق الحضور للمفاوضات السرية الدائرة بين العراق والكويت. فأبدى المضيفون تحمسهم لتأييد حق العراق في الكويت وذكروا ان في قبول العراق صيغة الاتحاد غبنا له واهدارا لكرامته، وابرزوا وثائق تاريخية قديمة تعود إلى العهد العثماني. ولما اطلع عليها هاشم جواد طلبها منهم ليدرسها ويعرضها على الزعيم عبد الكريم قاسم. ولم تكن تلك الوثائق ذات اهمية بالقياس إلى ما نشره وما هو موجود من وثائق في وزارة الخارجية العراقية، إلا انها كانت ذات طابع مثير لكونها معززة ببعض الخرائط التي تجلب الانتباه لقدمها. ولما عاد وزير الخارجية إلى بغداد عرضها على الزعيم عبد الكريم قاسم، الذي يبدو إنه تأثر بها وربما كان رد فعله ما جاء في خطابه من تعرض لشيوخ الكويت بعد فترة دامت أكثر من ستة اشهر لم يذكرهم فيها بسوء.

وكان حكام الكويت بالرغم من محاولتهم إنهاء النزاع بشكل سلمي مع العراق، يتعاونون في الخفاء مع المعارضة العراقية التي حشدت جهودها لاسقاط حكم عبد الكريم قاسم، كما كانوا على اتصال بالقوى الخارجية التي ناصبت عبد الكريم قاسم العداء، وخاصة شركات النفط التي انزل بها القانون المرقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ ضربة قاصمة حطمت هيبتها وقلمت أظافرها وشجعت الدول المجاورة المنتجة للنفط على

انتزاع حقوقها من تلك الشركات، وطردها نهائيا من العراق بعد اقل من عقد واحد من السنين[1].

إن الطريقة التي تعاملت بها حكومة عبد الكريم قاسم مع قضية الكويت والتي كانت غير واضحة بدا عليها التردد والارتباك فضلا على مواقف بعض الدول العربية المدفوعة من الدول الاجنبية التي تخشى الوحدة العربية كل ذلك أدى إلى عزلة العراق عربيا ودوليا ومن هذا السياق نشرت صحيفة الثورة المقربة إلى عبد الكريم قاسم مقالا في عددها الصادر يوم ٢٤ حزيران هذا نصه:-

مصدر مسؤول يتحدث للثورة عن عزل الجمهورية العراقية عن العالم والاختلاف بين وجهات نظر المسؤولين

"ما زالت بعض الاذاعات والصحف الاجنبية تؤكد منذ اكثر من اسبوع على وجود اختلاف في وجهات نظر المسؤولين العراقيين بشأن موضوع سحب سفرائنا من الدول التي تعترف بالشيوخ في الكويت والايعاز إلى سفراتهم بمغادرة العراق، وكذلك عن الاضرار التي ستؤدي إليها هذه السياسة وأهمها عزل العراق عن العالم. وقد أدلى مصدر مسؤول بتصريح لمندوب "الثورة" هذا نصه:-

منذ ما يربو على الاسبوع بدأت بعض الاذاعات التي تخضع لتوجيه الجهات الاستعمارية على تزويد طائفة من المختلقات بشأن مواقف المسؤولين في الجمهورية العراقية من الدول التي تتبادل التمثيل الدبلوماسي مع الفئة التي مكنها الاستعمار في الوقت الحاضر من التحكم في قضائنا السليب (الكويت). هذه المختلقات المفضوحة انما تصطنعها هذه الجهات الاستعمارية نفسها لتدسها على صحف أو وكالات انباء عربية أو أجنبية غير ذات صلة ظاهرة بها لتعود أجهزتها الدعاوية فتتلقف هذه المدسوسات من تلك المصادر الغريرة أو المأجورة لترددها صباح مساء في محاولة لايهام الرأي العام وطنيا كان أم عربيا أم عالميا بأن الموقف الصارم الرصين الذي يقفه المسؤولون في العراق من هذه القضية الحيوية تنقصه الوحدة ويعتوره الاختلاف في وجهات النظر وإنه سيفضي حتما إلى عزل العراق عن عديد

---

[1] اسرار ثورة ١٤ تموز ص٣١٠- ٣١٣.

من الدول مما قد يعرض نشاطه العام في الميادين الحضارية والسياسية والاقتصادية لاضرار بالغة.

إن الاستعمار الذي ما قام وجوده إلا على الزيف والباطل والتلفيق إلى جانب العدوان والفساد والاضطهاد يخدع نفسه حين يظن إنه إذا اوغل في الترويج للزيف والباطل والتلفيق سيستطيع ان يحتفظ طويلا بما تبقى من نفوذه في البلاد التي يحتلها لكي يثب منها مرة أخرى في غفلة من الزمن على البلاد التي تفجرت فيها ثوراتها التحررية فعصفت بقواعد احتلاله واستغلاله أو تكاد.

إن الجمهورية العراقية التي أعلنها البيان الأول بثورة ١٤ تموز الخالدة جمهورية شعبية يهمها في المرتبة الأولى ان توثق الصلات والعلاقات مع شعوب البشرية قاطبة قبل حكوماتها مقتنعة بأن هذه الشعوب ستضع في يوم ما حكوماتها التي تعبر عن ارادتها الوطنية والقومية والانسانية ان لم تكن قد صنعتها حتى الآن.

ولهذا فإن ايقاف التمثيل الدبلوماسي أو أية درجة من درجاته بين حكومة الجمهورية العراقية وأية حكومة أخرى بسبب مواقفها المضادة من قضايا العراق الحيوية في المجالات المحلية والعربية والدولية لن يعني توقف الجمهورية العراقية حكومة وشعبا عن تنمية اواصر الصداقة والمودة بينها وبين جماهير الشعب في كل من تلكم الدول. بل إن الجمهورية العراقية التي وضح مداها القومي والانساني الواسع لا تكترث كثيرا بالمواقف الانانية الضيقة التي تقفها بعض الدول من قضاياها الحيوية وفي مقدمة ذلك قضيتها في الكويت، بل ستوازن ذلك بالتعويض عن تبادل السفراء والممثلين السياسيين- الذي ينحصر ايقافه بالاصرار على الموقف الخاطئ وينتهي بالعودة إلى الموقف الصائب- بتبادل المعونة والمساعدة مع شعوب تلكم الدول في الميادين السياسية والادارية والاقتصادية والعمرانية والاجتماعية والثقافية جميعا كلما وجدت إلى ذلك سبيلا وكلما كان ذلك منسجما مع مصلحة الجمهورية العراقية ودورها الاصيل في مضمار النشاط الانساني.

ومن هنا ندرك ان الحديث المردد المدسوس عن عزل الجمهورية عن العالم ان هو إلا حديث فريقين، فريق جاهل لا يفقه حقيقة الزخم الثوري المنطلق في العراق اليوم والقادر على اجتياح كل السدود والحدود. وفريق متجاهل يخادع نفسه ويخادع الآخرين متوهما [illegible]

تماسكا يوما [illegible]

وفي الوقت نفسه واصل عبد الكريم قاسم تهديداته للكويت ففي ٢٧ كانون الثاني ١٩٦٣ قال "رفضت ان اهاجم الكويت حتى لا اريق الدماء العربية ويشتبك اخواننا العرب في حرب لا يفيد منها إلا الاستعمار. ان تحرير الكويت لا يكون عن طريق العنف ولا عن طريق الصحف ولكن تحريرها يتم عن طريق آخر وهذا الطريق لا افصح عنه الآن[1]" وقال في اليوم التالي "ان المشايخ اجروا اتصالا مع بعض الاوساط العراقية لحل قضية الكويت وان العراق لا يقبل مطلقا بانصاف الحلول ولا يرضى إلا بالسيادة التامة على ارضه لأن الأرض هي ملك الشعب وليس لأحد ان يتصرف على هواه. وقد رد ناطق باسم وزارة الخارجية الكويتية على هذا التصريح بأن نفى وجود مباحثات سرية بين العراق والكويت.

بين العراق وعمان

وصل إلى بغداد مساء يوم ٢٤ شباط ١٩٦٢ اثنان من قادة الثورة العمانية في زيارة للجمهورية العراقية هما السيد طالب بن علي شقيق الامام غالب بن علي امام عمان المجاهدة والسيد يحيى بن عبد الله أحد قادة الثورة في عمان.

وقد صرح السيد طالب بن علي لوكالة الانباء العراقية انهما جاءا من الدمام موفدين من قبل الامام غالب بن علي امام عمان للقيام بزيارة للدول العربية واجراء اتصالات مع المسؤولين فيها بشأن القضية العمانية. وقال شقيق امام عمان (ان الجمهورية العراقية هي أول دولة عربية نزورها وسنقابل خلال وجودنا هنا في بغداد سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة وسنقوم بعد ذلك بزيارات لعواصم الدول العربية).

وقد استقبل هاشم جواد وزير الخارجية الوفد يوم ٢٦ شباط وصرح رئيس الوفد لوكالة الانباء العراقية ان الاستعمار البريطاني في عمان أخذ الآن اسلوبا جديدا اضافة إلى اعمال القمع والتعذيب. وقال إنه يمكننا ان نسمي هذا الاسلوب باسلوب معاكسة الحق وعكس الحقائق وهو إنه اوحى إلى عملائه هناك بارغام الشعب

---

[1] كان السفير البريطاني قد حذر عبد الكريم قاسم من ان على العراق ان لا ينسى احداث سنة ١٩٤١ ونقل له أيضا ناثر الصوري قول وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطاني ان على العراق ان لا ينسى احداث سنة ١٩٤١ [illegible] ص ٢٥٤.

العماني على قبول جوازات من يسمونه بسلطان مسقط تحت التهديد والوعيد بمصادرة املاك من لم ينصع إلى ذلك بل وحرمانه البقاء في البلاد، ويقصد من ذلك تضليل الرأي العام العالمي في حين إنه لم يدر ان اجراءه هذا اعتراف ضمني بأن الشعب العماني لا يعترف بشرعية السلطة القائمة حاليا هناك وأعلن الوفد ان الامام غالب بن علي امام عمان قد ناشد الدول العربية باتخاذ رد فعل لمثل هذه الاجراءات التعسفية واستنكر ذلك بشدة كما احتج لدى الأمم المتحدة على ذلك[1] وتجدر الاشارة إلى ان قضية عمان قامت في أثر الخلاف الذي نشب بين عمان ومسقط سنة ١٩٥٤ عندما توفي الامام محمد بن عبد الله وقيام العمانيين بانتخاب غالب بن علي محله مما دفع بسلطان مسقط سعيد بن تيمور إلى الغاء اتفاقية السيب الموقعة بين مسقط وعمان والتي منحت عمان وضعا خاصا، وقد حرص إمام عمان على نقل قضية بلاده إلى المحافل الدولية وعرضت على جدول اعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٥٧[2].

العراق يدعم حركات التحرر

إنطلاقا من سياسة الحياد الايجابي واحترام العراق للمواثيق الدولية التي أعلنها البيان الأول للثورة حرص العراق على تقديم كل عون للدول الساعية لنيل استقلالها والمشاركة في كل المؤتمرات والمنظمات الدولية الداعية لذلك فأعلن عبد الكريم قاسم في خطاب له سنة ١٩٦٠ "اننا نساند الشعوب المكافحة في افريقيا والشعوب التي حصلت على استقلالها حديثا واننا نؤيدها ونشجب كل تدخل وضغط استعماري على تلك الدول واننا مع الشعوب التي تكافح في سبيل الحرية والاستقلال" واتجهت بعض الحركات التحررية في افريقيا وآسيا إلى العراق طالبة مساعدته المادية والمعنوية وزار ممثلون عن تلك الحركات العراق وتباحثوا مع المسؤولين العراقيين في اوقات مختلفة. وقدمت لبعضها مساعدات مالية عن طريق صندوق التضامن الافريقي في كوناكري التابع لحركة تضامن الشعوب الاسيوية الافريقية الذي كان بدوره يوزع المساعدات على من يستحقها فشارك العراق في مؤتمر

---

[1] الثورة ٢٥ شباط ١٩٦٢.

[2] نفسه ٢٧ شباط ١٩٦٢.

التضامن الافريقي الاسيوي الذي عقد في كوناكري سنة ١٩٦٠ برئاسة وزير المعارف وشارك بمؤتمر عدم الانحياز الذي عقد في بلغراد سنة ١٩٦١ ومثله فيه وزير الخارجية واسهم في اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر في القاهرة ومثل العراق فيها وفد برئاسة السفير العراقي في براغ قاسم حسن وعندما افتتح المؤتمر في أول ايلول ١٩٦١ وحضره جمال عبد الناصر ونهرو وتيتو وسوكارنو مثل العراق فيه هاشم جواد وزير الخارجية والقى كلمة هاجم فيها سياسة الدول الإستعمارية في اتباعها القوة للابقاء على مصالحها ودعا للإعتراف بحق الشعوب في التحرر والاستقلال وتقرير المصير ونبذ التمييز العنصري وطالب بتأييد الشعوب المناضلة ضد الاستعمار في الجزائر وعمان وفلسطين وجنوب الجزيرة العربية.

ثم وجه العراق دعوة لعقد الدورة الخامسة للمؤتمر الاسلامي في بغداد سنة ١٩٦٢ وقد حضر المؤتمر مائتا ممثل عن اثنين وستين بلدا اسلاميا مستقلا أو خاضعا للاستعمار. وألقى عبد الكريم قاسم كلمة افتتح فيها المؤتمر يوم ٢٩ ايار طالب فيها المؤتمرين بنصرة الشعوب وحركات التحرر ومقاومة الاستعمار وخاصة في فلسطين والاجزاء الأخرى من الوطن العربي والعالم الاسلامي وانتخب المؤتمر الحاج امين الحسيني رئيس الهيئة العربية العليا لفلسطين رئيسا للمؤتمر ثم أعلنت قرارات المؤتمر التي أدانت الصهيونية واستنكرت السياسة الامريكية والبريطانية والفرنسية وأيدت حق الشعب الفلسطيني في ارضه وغيرها من القرارات المؤيدة لحركات التحرر العربي والاسلامي والعالمي[١].

الأحزاب السياسية وموقف الحكومة منها

لابد من الاشارة إلى ان حكومة ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، كانت قد سنت قانونا جديدا باسم (قانون الجمعيات) رقم (١) لسنة ١٩٦٠[٢]، ينظم احكام الجمعيات ويكفل حماية النشاط الاجتماعي والسياسي الذي تقوم به وتكوين وعي عام ينمي الفعاليات الاجتماعية على وفق ما تقتضيه المصلحة الوطنية. وقد بني هذا التشريع على أساس اقرار مبدأ حق التنظيم لكل جمعية لا تناقض اغراضها استقلال البلاد ووحدتها

---

[١] قحطان احمد سليمان السياسة الخارجية العراقية ص٤٠٢.

[٢] انظر الجزء الرابع من هذا الكتاب.

الوطنية ونظامها الجمهوري ومتطلبات الحكم الديمقراطي واشـراك كـل المواطنيـن الراشدين في ممارسة حق تكوين الجمعيات والانتماء إليها. وقد أناط القانون السـلطة النهائية في اجازة الاحزاب ومراقبتها وحلها بالهيئة العامة لمحكمة التمييز.

وعلى أساس ذلك أجيزت في العراق الاحزاب الآتية:

١- الحزب الوطني الديمقراطي.

٢- الحزب الاسلامي.

٣- الحزب الديمقراطي الكردستاني.

٤- الحزب الشيوعي العراقي (جماعة داود الصائغ).

٥- الحزب الوطني التقدمي[١].

ولم يمض طويل وقت على عودة الحياة الحزبية، حتى افصحت الحكومة عـن عدم جديتها في فسح المجال أمام العمل الحزبي. وقد جاء ذلك جليا على لسان رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم في خطابه الذي ألقاه في بهو الأمانة بمناسبة يوم الجيـش (٦ كانون الثاني ١٩٦٢) إذ قال ما نصه:

".. إننا كنا نكافح منذ ذلك التاريخ، نكافح مع الشعب دائما وابدا وسوف أظـل أردد انني وكل مخلص وطني غيور مع مجموع الشعب من دون تفريـق وتميـيز.. ولذلك قضينا على المؤامرات الغادرة وعندما شرعنا القانون وانبثقت الاحـزاب فـي داخل بلادنا راجعنا الكثير منهم الوطني المخلص الغيور ومنهم المسير من دون قصـد ومنهم ذوو القصد المريب، راجعنا هؤلاء واقترحوا ان نؤلف حزبـا.. حزبـي هـو الشعب ننتمي اليه، القصد من ذلك ان يجعلونا فئة فأجبتهم ان حزبـي هـو الشـعب بكامله.. وانني لا أكون مع فئة أو جهـة معينـة، انني فـوق الاتجاهـات وفـوق الميول.."[٢].

وربما تكون في خطاب عبد الكريم قاسم اشارة واضحة في عدم تحبيذه الحيـاة الحزبية ومحاولة انهائها. وهذا يذكرنا أيضا بالخطاب الذي ألقاه عبد الكريم قاسم فـي حفلة عيد العمال في ٣٠ نيسان ١٩٥٩، الذي اشار فيه إلى عـدم تشـجيعه الحيـاة

---

[١] دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠. بغداد ١٩٦٠، ص٤١٤.

[٢] صحيفة الثورة، في ٨/ ١/ ١٩٦٢.

الحزبية في ذلك الوقت مما كان له الأثر في ان يستجيب محمد حديد لرغبة عبد الكريم قاسم ويعلن تجميد نشاط الحزب الوطني الديمقراطي في مايس ١٩٥٩[1].

أدركت الاحزاب السياسية خطة عبد الكريم قاسم التي تهدف إلى انهاء الحياة الحزبية في العراق والسير في البلاد نحو الحكم الفردي العسكري، مما دفعها إلى اتخاذ شتى السبل والوسائل لاثبات هويتها وحقها في العمل بين الجماهير خدمة لمصلحة البلاد وتقدمها.

وسنتناول مواقف بعض هذه الاحزاب من القضايا المطروحة واحداث سنة ١٩٦٢ في المباحث التالية:-

الحركة الطلابية
تأسيس الاتحاد الوطني لطلبة العراق
في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٦١

كان للطلبة البعثيين دور واضح في النضال الوطني خلال المدة موضوعة البحث، فقد سجلت الدوائر الامنية نشاطا متزايدا للطلبة البعثيين المناوئ للسلطة في العديد من الكليات والمعاهد ، مما أدى إلى اعتقال اعداد كبيرة منهم .

حرص حزب البعث العربي الاشتراكي على زيادة نشاطاته في صفوف الطلاب وهو الأمر الذي دفعه إلى ايجاد تجمع طلابي يستقطب القوى القومية ، فكان تأسيس (الطليعة الطلابية التقدمية) عام ١٩٦٠ .

وقد نشطت الطليعة الطلابية في اصدار العديد من البيانات والنشرات التي سلطت الاضواء على اساليب السلطة ، ومحاولات الشيوعيين لتفتيت الحركة الطلابية وعزل الطلبة عن مشاركة ابناء الشعب في النضال ضد الاستعمار والرجعية .

وقد اثار النشاط السياسي للطلبة ، الحاكم العسكري العام ، الذي وجه كتابا شديد اللهجة إلى عمداء الكليات حثهم فيه على ضرورة التعاون مع السلطة لتحجيم النشاط المعادي للحكومة .

وبعد ازدياد نشاط الطلبة البعثيين ، ظهرت الحاجة إلى تطوير العمل الطلابي ، فاتخذ المكتب الطلابي قرارا بانشاء منظمة طلابية جديدة . وفي صباح يوم (٢٣ تشرين الثاني ١٩٦١) شهدت ساحة الكلية الطبية ولادة الاتحاد الوطني لطلبة

---

[1] محمود العبطة، الديمقراطية في العراق، جـ١، النجف ١٩٦٠، ص١٦١.

العراق ليعمل على تحقيق الأهداف الطلابية النبيلة . وتألفت بعد ذلك اللجان الاتحادية في المدارس والمعاهد والكليات . والتي اخذت على عاتقها مهمة قيادة الحركة الطلابية .

كان الحزب في طليعة الاحزاب التي نشطت ضد سياسة عبد الكريم قاسم وتصدت لها. فكثف الحزب نشاطه في اوساط الطلاب وأخذ يقودهم لمعارضة النظام. وفي منتصف شباط ١٩٦٢ اعلنت السلطات المسؤولة الغاء نظام الاعادة في الجامعة الذي كان معمولا به في السابق. فعد الاتحاد الوطني لطلبة العراق، وهو منظمة طلابية أسست في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٦١ وتعمل واجهة لحزب البعث العربي الاشتراكي ذلك القرار تحديا لإرادة الطلاب وتهديدا لمستقبلهم. فأصدر بيانا دعا فيه الطلاب إلى اعلان الاضراب العام وقد استجاب معظم الطلاب لهذا البيان. واضرب يوم ٢٤ شباط طلاب الكليات والمعاهد العالية ووزعت نشرات سرية بعنوان (لاحباط مؤامرات السلطة الدكتاتورية على مستقبلكم الدراسي ولتغليب ارادتكم القوية يدعوكم الاتحاد الوطني إلى الاضراب). وكان الاضراب قويا الأمر الذي أدى إلى تراجع السلطة عن قرارها خاصة إن الاضراب زامن ذكرى اعلان دولة الوحدة بين مصر وسورية وقيام الجمهورية العربية المتحدة ونظم البعثيون احتفالات بهذه المناسبة في جميع الكليات، نددوا فيها بالحكم العسكري الدكتاتوري وطالبوا بالحياة الديمقراطية وتم اعتقال العديد منهم وفصل آخرون. وأعرب الزعيم الركن عبد الجبار جواد قائد الفرقة الخامسة في بغداد عن استغرابه من تزايد نشاط الطلبة وعدم قدرة المسؤولين في الكليات والاجهزة الامنية من وضع حد له وحذر من مخاطر ذلك على استمرار نظام الحكم ودعا إلى اتخاذ اجراءات رادعة للحد من تلك النشاطات.

ومع ذلك فقد واصل الطلاب نضالهم وبمناسبة الذكرى السنوية الأولى لانتفاضة (اضراب البنزين) قامت اللجان الاتحادية في المدارس والكليات برفع اللافتات التي حيت شهداء الانتفاضة. ودعا الاتحاد الوطني لطلبة العراق الطلاب إلى الاضراب عن الدوام في ذلك اليوم وأصدر بيانا بعنوان لتكن الانتفاضة الجماهيرية في ٢٧ اذار ١٩٦١ خير باعث لتشديد النضال ضد الحكم الرجعي العسكري الدكتاتوري[1].

---

(١) جعفر عباس حميدي وابراهيم المشهداني، دور الطلبة في التمهيد لقيام ثورة ٨ شباط ١٩٦٢ (بحث غير منشور).

وبعد تزايد معاناة الشعب العراقي بمختلف فئاته من تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية، وتصاعد اساليب القمع والارهاب، وحملات المطاردة والاعتقال التي شنتها اجهزة السلطة، قاد الاتحاد الوطني لطلبة العراق الاضراب الطلابي الكبير في نهاية عام ١٩٦٢.

ففي ١٧ كانون الأول ١٩٦٢، دعت اللجنة الاتحادية في الثانوية الشرقية وباشراف من المنظمة الحزبية، إلى اعلان الاضراب احتجاجا على اعتداءات الشيوعيين وعناصر السلطة على الطلبة بعد ان وقعت صدامات بين الاتحاد العام لطلبة العراق (الشيوعي) وبين الاتحاد الوطني لطلبة العراق (البعثي). وقد أثنى حزب البعث على هذه المبادرة ودعا إلى اسنادها وأصبحت منذ ذلك الحين قيادة الاضراب مسؤولية حزبية. فكانت فعاليات الاضراب الذي بدأ يوم ١٩ كانون الأول تدار من قبل قيادة فرع بغداد للحزب التي اتخذت من أحد المكاتب الهندسية الوهمية في شارع السعدون، مكانا أو غرفة عمليات لادارة فعاليات الاضراب وتصعيد وتائره. وسرعان ما انتشر الاضراب في المدارس الثانوية والمعاهد والكليات وامتد إلى مدن العراق الأخرى واستمر إلى يوم سقوط النظام في ٨ شباط ١٩٦٣ وشاركت فيه بعض الفئات السياسية الأخرى تعبيرا عن السخط العام باستثناء الحزب الشيوعي الذي عده مؤامرة رجعية فوقفوا ضده.

وسجلت التقارير الامنية اسماء عشرات الطلبة الذين تم اعتقالهم بتهمة التحريض على الاضراب، وأدى تصاعد المواجهة بين الطلبة واجهزة السلطة إلى تحريك جماهير الشعب وتفاعلها مع الطلبة، فانطلقت التظاهرات الاحتجاجية للمطالبة باطلاق سراح الطلبة المعتقلين.

ومن ناحية أخرى فقد تخلل الاضراب عدد من حوادث العنف حينما حاول الحزب الشيوعي افشاله. وقررت قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي تصعيد المواجهة، فقادت عملية الاعتصام الطلابي في رئاسة جامعة بغداد صباح يوم (٧ كانون الثاني ١٩٦٣)، واستمر الاعتصام حتى اليوم التالي عندما اقتحمت قوات من الشرطة والانضباط العسكري المبني واطلقت الرصاص على المعتصمين، مما أدى إلى اصابة عدد منهم بجروح، فيما القي القبض على آخرين. وزادت اجراءات السلطة واساليبها القمعية التي عالجت فيها الاعتصام في تصاعد حدة الفعاليات الطلابية فشهدت كلية العلوم وثانوية الكرخ اعتصامات شارك فيها طلبة من كليات

الهندسة والاداب والشريعة والتربية، ورفعوا فيها شعارات تؤكد تصميم الطلبة على مواصلة النضال، ورددوا هتافات تشيد بحزب البعث وتهتف بسقوط عبد الكريم قاسم[1].

الحركة العمالية

لم يقتصر نشاط الحزب في مقارعته السلطة على التحرك بين صفوف الطلبة، وانما استطاع الحزب ان يعمل وبشكل واضح أيضا بين صفوف العمال والشرائح الاجتماعية الأخرى.

وفي اطار توعية العمال ودورهم في بناء المجتمع من خلال عملهم النقابي وتعريفهم بما للعامل من حقوق، اصدر الحزب في حزيران ١٩٦٢ بيانا بعنوان "النقابية... معناها استقلال عن السلطة والنضال لتحقيق اهداف العمال"، اشار فيه إلى ضرورة ان تتضامن جميع النقابات والمنظمات الشعبية والجمعيات مع نقابات العمال لكي تتمكن من الوقوف بوجه الدكتاتورية واحباط مخططاتها.

ولأهمية البيان نرفق نصه:

اوائل حزيران ١٩٦٢

النقابية.. معناها استقلال عن السلطة والنضال لتحقيق اهداف العمال

فصل النقابيين من نقاباتهم أبشع اجراء ضد الحركة النقابية

نهيب بجميع النقابات والمنظمات الشعبية والجمعيات

ان تتضامن مع نقابات العمال في احباط هجوم الدكتاتورية

لم تكن التشريعات التي صدرت بعد الثورة والتي مكنت العمال من تأسيس منظماتهم النقابية منحة أعطتها حكومة الثورة للطبقة العاملة، بل كانت مكسبا حصلت عليه بعد الثورة التي كان نضال طبقتنا العاملة البطولي المرير ضد الحكم الاستعماري الرجعي عاملا مهما من عوامل انضاج اسبابها، واسناد العمال لها دعامة من دعامات نجاحها.

---

[1] خضير حسن سلمان، التطورات السياسية الداخلية في العراق ٨ شباط- ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣. اطروحة دكتوراه غير منشورة (معهد القائد المؤسس) بغداد ١٩٩٨، ص٧٥-٧٧.

قد استبشرت الطبقة العاملة بتأسيس منظماتها النقابية لايمانها بانها من خلال هذه المنظمات ستقوم بتأدية واجبها الضخم في بناء الجمهورية المتحررة الديمقراطية التقدمية، وستحصل على الاهداف والمطاليب التي ناضلت سنين طويلة في سبيلها. غير ان حكومة قاسم التي انحرفت عن الخط الشعبي الديمقراطي التقدمي كانت ترى في حرية ممارسة التنظيم النقابي هبة اغدقها عبد الكريم قاسم على العمال. وبناء على ذلك فإن على المنظمات النقابية ان تكون اجهزة تروج لزعامته وتخدم حكمه. الفردي الدكتاتوري، وتضفي عليه رداء من التقدمية المزيفة، ولم تجد السلطة فئة تقبل بهذه التبعية سوى الشيوعيين المتطلعين إلى النفوذ والسيطرة واقتناص الامتيازات. فئة مستعدة للعمل على تحويل النقابات إلى اجهزة دعائية وبوليسية تحمل في الوقت نفسه شعارات ديمقراطية وتقدمية مزورة، وتحت ظل حراب الحكم الارهابي مضى الشيوعيون في تنفيذ ما رسمته السلطة لهم فجعلوا من الحركة النقابية حركة تابعة فاقدة لحيويتها وقدرتها على القيادة والمبادرة تعتمد اسلوب الاستجداء من قاسم في محاولتها تحقيق بعض المكاسب. وهنا كانت جريمتهم حين اضاعوا بذلك فرصة تاريخية سنحت للطبقة العاملة في العراق لانضاج حركتها النقابية وتطويرها وترسيخ جذورها في حياة العمال والجماهير الشعبية كافة.

وخاض العمال ابان هذه الفترة نضالا بطوليا آخر اضافوه إلى سجل نضالهم الرائع، وتحملوا غارات البطش والارهاب الجماعية وعانوا البطالة والجوع وقدموا شهداء عديدين هم في حياة الطبقة العاملة رمز النضال من أجل حياة نقابية سليمة وحكم شعبي تقدمي وديمقراطي. امثال صالح حنتوش وعبد الرحمن السراج وعبد الرحمن الاعضب واحمد السوري ورفاقهم، حتى استطاعوا في النهاية ان يكشفوا سيطرة الشيوعيين المصطنعة وشعاراتهم المزورة كشفا تاما فانحسرت قواهم الهزيلة انحسارا سريعا.

ولما فشلت السلطة في المضي في استئجار الشيوعيين لتنفيذ مخططها اضطرت إلى تنفيذه بشكل مباشر. وبدأ وكلاؤها وموظفوها يتظاهرون بحمل شعارات قومية محببة إلى العمال في محاولة منهم للسيطرة على الحركة النقابية بهذه الشعارات وتسخيرها من جديد لخدمة قاسم وحكمه الدكتاتوري، اضافة إلى اساليب الافساد التي حاولوا اتباعها مع بعض النقابيين وذلك باغرائهم بالمال ووسائل الترفيه والحفلات والسفرات إلى خارج العراق.

غير ان الطبقة العاملة المتمرسة بالنضال وفـــي كشــف الخطــط والشــعارات المزورة رفضت ان تضع منظماتها النقابية في يد السلطة ووكلائها الجدد وســــخرت بالشعارات المزورة واحتقرت المغريات المقدمة لها وأعلنتها صريحـــة انـــها تريــد نقابات حرة مستقلة عن السلطة يبنيها العمـــال بســواعدهم ويوجهونـــها بارادتـــهم ويعلنون شعاراتها واهدافها من واقع حياتهم وحقيقة آمالهم.

ولما يئست السلطة من ممارسة خطتها الجديدة عادت إلى ممارســـة اســلوبها التقليدي الذي ورثته بأمانة عن العهد الاستعماري الرجعي- عـــهد نــوري الســعيد وحلف بغداد- وشنت حملات متتالية ظالمة من مطاردة واعتقال وفصل كيفي بدأتـــها في المؤسسات الحكومية ثم انتقلت إلى الشركات والمؤسســـات والمعـــامل الاهليـــة. تساعد أربابها على مضايقة العمال وعرقلة نشاطهم النقابي ورفض مطاليبهم وفصــل النقابيين العاملين بنشاط واخلاص. فكانت السلطة تريد من وراء هــذه الاســاليب ان تبعد العناصر النقابية المخلصة عن قيادات النقابات وان تاتي وبشكل سافر ومفضـوح بفئات انتهازية ضعيفة ليتسنى لها تحقيق رغبتها في تحويل النقابات مـــن منظمـــات ديمقراطية قائدة تخدم مصالح العمال وتناضل من أجل اهدافهم إلـــى اجــهزة قمعيــة تمارس التجسس على العمال. وتحارب طلائعهم وتزور اهدافهم وآراءهم. وإذا كـــانت السلطة قد نجحت بوسائل الارهاب والافساد والتزوير ان تــــأتي بقيـــادات انتهازيـــة ضعيفة فاسدة إلى بعض النقابات فإنها فشلت فشلا ذريعا في اغلـــب النقابـــات التـــي صمدت بوجه السلطة وتدخلاتها السافرة ونجحت في الاتيان بنقابيين مخلصيـــن إلـــى قياداتها، فأمعنت السلطة في اساليبها البوليسية المفضوحـــة واخـــذت تعتمـــد علـــى وكلائها وخاصة الاتحاد العام لنقابات العمال الذي عينته حكومة قاسم بــــتزوير إرادة المؤتمر العام واشاعة جو الارهاب فيه والتجسس على النقابات والنقابيين المخلصين ورفع التقارير عنهم إلى دوائر الأمن بكتب سرية كالكتاب المرقم س/٢٧٢ والمـــؤرخ في ٢٢/ ٤/ ١٩٦٢ وغير ذلك بالاتصالات المكشوفة بموظفي دوائـــر الاســتخبارات والأمن وتقديم الاخباريات والأكاذيب لـــهؤلاء ضـــد العمـــال النقـــابيين المخلصيـــن. لاضطهادهم وعزلهم عن منظماتهم النقابية المجاهدة. كمـــا عملـــت الســلطة علـــى اضعاف الحركة النقابية وعزل القيادات النقابية المخلصة عن القاعدة العمالية وذلـــك بوضع العراقيل امام جميع المحاولات التي تقوم بها هذه القيادات لتحقيق المطـــاليب العمالية الملحة أملا منها في خلق اليأس لدى جماهير من جدوى العمل النقابي.

وكانت النقابات العمالية تحاول دائما ان توضح للسلطة فشل هذه السياسة وخطرها على حياة الطبقة العاملة ومستقبلها ومستقبل حركتها النقابية وتطالبها بالتجاوب باخلاص مع مطاليب العمال وأهدافهم، ومن هذه المحاولات ما سبق ان بينه بعض القادة النقابيين لعبد الكريم قاسم حيث عرضوا أمامه المطاليب العمالية وطالبوه بتحقيقها وكان من جملة هذه المطاليب:

١- العمل على تطوير الصناعة في العراق والتخلي عن سياسة تبذير اموال الشعب في مشاريع غير منتجة كالساحات والتماثيل... الخ.

٢- تعديل قانون العمل والغاء المواد المضرة بمصالح العمال والعاجزة عن ضمان حقوقهم واشتراك النقابات في هيئة التعديل.

٣- توزيع الدور والاراضي على العمال كافة عن طريق نقاباتهم المخلصة وعلى ان لا يستخدم هذا التوزيع كوسيلة لاضعاف هذه النقابات وفي الوقت نفسه لتقوية بعض الاجهزة النقابية الضعيفة التابعة للسلطة والفاقدة لتأييد جماهير العمال كالاتحاد العام..

٤- العمل على رفع المستوى المعيشي للعمال وزيادة الاجور بما يلائم الارتفاع الفاحش في مستوى الاسعار.

٥- ايقاف الطرد الكيفي.

٦- احترام حرية التنظيم النقابي والمحافظة على استقلاله من كل تأثير.

غير ان من الواضح للجميع ان عبد الكريم قاسم وحكومته لم يبذلا أي جهد لتلبية هذه المطاليب بل على العكس قامت السلطة اضافة إلى فصل النقابيين من اعمالهم للأسباب التي ذكرناها سابقا، بفصل عدد كبير من العمال بحجة تقليص اعتمادات الدوائر والمشاريع. هذا الاجراء الذي كان نتيجة واضحة لسياسة التبذير التي تتبعها حكومة قاسم والتي زعزعت مركز ميزانية الدولة وعرضتها للرجات والمخاطر، وظلت الطبقة العاملة تعيش ضمن ظروفها المعيشية الصعبة وتعاني اضطهاد ارباب العمل ودوائر السلطة واجهزتها وتدخلاتها السافرة في منظماتها النقابية.

ومرة أخرى قدم لفيف من القادة النقابيين مذكرة إلى الحكومة يشرحون فيها الأوضاع المعيشية الشاقة التي تعانيها الطبقة العاملة والارهاب البوليسي الذي يرزحون تحت عبئه والعقبات التي يلاقونها في ممارسة عملهم النقابي المشروع،

وحددوا مطاليب ناشدوا السلطة تنفيذها. وعلى الرغم من ان المطاليب التي تقدم بـها هؤلاء النقابيون لم تكن مطاليب من شأنها لـو حققتـها السـلطة ان تحـل جميـع المشكلات والازمات التي تعانيها الطبقة العاملة في العراق، إلا ان السلطة الغارقة في عقليتها الديكتاتورية المعادية للديمقراطية والتي لم تعد تحتمل حتى ان يقـدم ابنـاء الشعب مطاليب يناشدونها تحقيقها عمدت إلى اسلوب جديد تفوقت به علـى جميـع الاساليب الدكتاتورية في العالم حيث اصدر الحاكم العسكري العـام فـي أثـر تقديـم المذكرة قرارا يقضي بفصل:

١- رئيس نقابة البرق والبريد.
٢- رئيس نقابة الاشغال والاسكان.
٣- رئيس نقابة الطرق والجسور.
٤- رئيس نقابة العمال الزراعيين.
٥- نائب رئيس نقابة الصحة.

الذين تقدموا بالمذكرة، من النقابات التي ينتمون إليها ومن اعمالهم، واصـدر الاوامر لاعتقالهم فاعتقل:

١- رئيس نقابة المياه الغازية.
٢- رئيس وسكرتير وعدد من اعضاء الهيئة الادارية ومكتـب الرقابـة لنقابـة الاحذية.
٣- رئيس وسكرتير نقابة العمال الزراعيين.
٤- محاسب نقابة المطابع.
٥- نائب رئيس نقابة الصحة.

وما زالت السلطة تطارد الآخرين.

ان هذا الاجراء ان دل على شيء فإنما يدل على ان حكومة عبد الكريم قاسـم قد فقدت رشدها تماما وعجزت عن اخضاع الحركة النقابية المجاهدة أو حتى التـأثير فيها. فهذا الإجراء لا يمكن ان يسوغه قانون أو منطق أو اجتهاد لأن النقابيين هـم اعضاء في نقاباتهم بحكم عملهم في المهنة أو المؤسسة وبحكم قبولهم نظام النقابـة وقوانينها، ولم تعط جميع القوانين المطبقة في العالم ومن ضمنها التشـريعات التـي أسست بموجبها النقابات في العراق الحق للسلطة التنفيذية في قبـول اعضـاء فـي النقابات أو في فصلهم منها. وليس من حق السلطة التنفيذية تجريد القادة النقـابيين

من مسؤولياتهم لأنهم تحملوا هذه المسؤوليات بتكليف من مؤتمرات نقاباتهم التي لها وحدها الحق في منحهم هذه المسؤوليات أو حجبها عنهم.

ان العمال الاشتراكيين طليعة العمال المناضلين في هذا الوطن يعدون هذا الإجراء قمة السياسة الدكتاتورية القمعية الغاشمة التي مارستها السلطة ضد الحركة النقابية منذ بداية تأسيسها حتى الآن، ويهيبون بالعمال في جميع انحاء الوطن للوقوف جميعا وقفة صامدة شجاعة بوجه هذه المحاولة التي ان استطاعت السلطة تمريرها لأصبحت اخطر سابقة تهدد كيان الحركة النقابية ومستقبلها.

وبالدرجة نفسها التي تهدد بها هذه المحاولة النقابات العمالية فإنها تهدد جميع النقابات القائمة في العراق لأن السلطة التي سولت لنفسها فصل قادة نقابيين عمال من نقاباتهم بهذا الشكل الكيفي الغريب من نوعه في تاريخ الحركة النقابية في العالم كله. لن تتوانى مطلقا عن ممارسة الإجراء ذاته تجاه جميع النقابات التي تحاول المحافظة على استقلالها في العمل وتعمل لتحقيق مصالح منتسبيها، إذا ما سمحت هذه النقابات بتمرير هذا الإجراء ولم تقف مع شقيقاتها النقابات العمالية بوجهه بالصلابة التي تتطلبها واجباتها الكبرى تجاه النقابيين والنقابية في جميع ارجاء الوطن.

لذا يهيب العمال الاشتراكيون بجميع نقابات المستخدمين والموظفين والمهنيين وبجميع الجمعيات والمنظمات الشعبية ان تتضامن مع النقابات العمالية في احباط خطة السلطة الغادرة، وإلا فإن السلطة ستزداد امعانا في محاولاتها لتصفية الحركة النقابية في الوطن كله وتحويلها إلى اجهزة دعائية وبوليسية صرف لا تخدم إلا حكم قاسم وجلاوزته.

عاش نضال الطبقة العاملة من أجل وحدة الحركة النقابية وحرية التنظيم النقابي.

عاش نضال الطبقة العاملة من أجل مجتمع اشتراكي حر.

النصر الأكيد لنضال الطبقة العاملة والخزي والعار للدكتاتوريات.

تضامن القوى الشعبية مع الطبقة العاملة سبيل تحقيق حكم شعبي تقدمي.

العمال الاشتراكيون[1]

---

[1] نضال البعث، ٧/ ٢٠٣- ٢٠٧.

إضراب عمال السيكاير

ونشط الحزب في صفوف العمال وأخذ يوجه نضالهم ضد سيطرة نظام عبد الكريم قاسم وكان لصحيفة وعي العمال السرية دور مهم في فضح النظام وتحريض العمال ضده، وقد حاربت السلطة منظمة (العمال الاشتراكيين) وهي منظمة بعثية، وتعرض اعضاؤها للسجن والاعتقال وتمكن الحزب من استقطاب القطاعات العمالية وتفجير الكثير من الاضرابات العمالية وخاصة بين عمال شركة الزيوت النباتية وعمال شركة السمنت وعمال شركة السيكاير وعمال الجوت. وقد تبنى الحزب قضايا العمال ودافع عن مشكلاتهم فعندما اضرب عمال السيكاير في ٣١ آب ١٩٦٢ ردا على القرار الذي اتخذته شركة الدخان الاهلية والذي يقضي بتخفيض اجور العمال بمقدار دينارين للعامل اسبوعيا. أثار ذلك القرار القلق والاستياء بين صفوف العمال، أدى إلى إجراء مباحثات مع دوائر العمال والجهات الرسمية فأيدت مديرية العمل العامة العمال وأصدرت قرارا طالبت فيه الشركة بالغاء قرار التخفيض، غير ان الشركة أصرت على قرارها، مما جعل الاتحاد العام ان يتوجه إلى السلطات العليا، والتي اضطرت إلى الوقوف إلى جانب العمال وأصدر الحاكم العسكري العام قرارا يقضي بالزام الشركة بالتنازل عن قرارها والغائه.

وبمناسبة ذلك الاضراب أصدر حزب البعث العربي الاشتراكي بيانا بعنوان "إلى البعثيين"، استعرض فيه قضية عمال السيكاير وعلاقة الشركة بالسلطة.

وننشر أدناه نص البيان:

٦ ايلول ١٩٦٢

إلى البعثيين

قضية عمال السيكاير

لم تستطع شركة الدخان الاهلية الاحتكارية ومن خلفها قوى الحكم العسكري الدكتاتوري الوقوف بوجه الصمود البطولي الذي أبداه عمال الشركة ومن ورائهم عمال السيكاير قاطبة، مما أدى إلى تراجع الحكم العسكري عن اسناده مطالب الشركة الباطلة والاقرار بحق العمال المثبت بالاتفاقية المعقودة بينهم وبين الشركة.

في اعتقادنا ان تراجع السلطة هذا يعود إلى عوامل متعددة أهمها:

١- شعور السلطة بقوة العمال ووحدتهم وتصميمهم على الوقوف بكل قوة ضد أي اعتداء يتناول حقوقهم المشروعة.

٢- فشل الشركة والسلطة في شق وحدة العمال بالرغم من علمها بالتخاذل المخجل الذي اتسم به موقف الهيئة الادارية للنقابة.
٣- شعور السلطة وتخوفها من الدخول في معارك جانبية مع العمال لاعتقادها ان تلك المعارك ستقوم بدور في تحريك الجو السياسي المعادي لها. وقد تبلور ذلك في موقف عملاء السلطة المسيطرين على الاتحاد العام لنقابات العمال وتشبثهم بحل القضية سلميا.

قضية عمال الجوت

ما زالت شركة الجوت العراقية مستمرة في معاداتها عمالها واضطهادها الخبيث لهم، مستخدمة كل الوسائل الملتوية مستندة إلى ما تلقاه من جانب الحكم العسكري من الدعم والتأييد.

لقد عمدت الشركة المذكورة في سلوكها هذا إلى أخبث الاساليب، ظنا منها ان بامكانها بتلك الاساليب ارغام العمال على الاذعان لارادتها وجشعها، إلا ان وعي العمال وطليعتهم المناضلة والتفافهم الواعي حول نقاباتهم وقف بوجه الشركة ومؤامراتها وكل القوى التي تساندها وحال دون تخفيها وراء تلك الوسائل الملتوية الخبيثة.

فلقد حاولت الشركة منذ أمد بعيد ان تغلق الشركة وتصرف العمال من اعمالهم متذرعة بنفاد المواد الاولية للانتاج وهي بذلك تبغي اضعاف موقف العمال واجبارهم على الاذعان لارادتها وشروطها القاسية. ولكن النقابة استطاعت بفضل التفاف العمال الواعي حولها ان تضغط على الشركة لاستيراد المواد الاولية وفتح ابواب المعمل للعمل.

لقد حاولت الشركة ان تمارس هذه اللعبة بشكل مستمر إلا ان العمال بقيادة طليعتهم الاشتراكية الواعية ونقابتهم المجاهدة استطاعوا في المرة الأخيرة ان يكسروا ابواب المعمل ويشغلوا المعمل مما اضطر الشركة إلى توفير المواد الاولية باسرع وقت. ولقد قامت النقابة نزولا عند رغبة ادارة الشركة بالتوسط لدى السلطات الحكومية لحل أزمة استيراد الجوت. وبالنظر لجميع هذه الملابسات تولى المصرف الصناعي العراقي الاشراف الكامل على الشركة. وهكذا سلمت الصلاحيات كافة إلى ابراهيم الربيعي مدير المصرف.

ومنذ تولي المدير المذكور مهمات عمله في الشركة والنقابة ومن حولها العمال جميعا يتعرضون لمختلف انواع التآمر من جانبه، حيث وضع نصب عينه تمزيق وحدة العمال وتحطيم التفافهم حول نقابتهم كأولى الخطوات لضرب العمال.

وإذا كانت ادارة الشركة تمارس اضطهادها العمال بتلك الوسائل غير المكشوفة فإن المدير الحالي يمارس ضغطه واضطهاده العمال مستندا إلى دعم وتأييد السلطة الصريح متخذا من حملات الطرد والفصل الكيفي سلاحا له لتحقيق اغراضه.

قضية الأجور

منذ اربع سنوات وعمال الجوت يعانون قلة الأجور وعدم زيادتها وفضلا على ما يتكبدونه من الخسائر بسبب غلق ابواب الشركة كلما ضاقت الشركة ذرعا بأجور العمال.

وفي مطلع عام ١٩٦٢ تقدمت النقابة بمذكرة طلبت فيها بزيادة أجور العمال زيادة عامة إلا ان الشركة طلبت ارجاء هذا الطلب لحين الانتهاء من تدقيق الحسابات في شهر نيسان ١٩٦٢ وذلك لمعرفة مدى ارباح الشركة. والنقابة بالرغم من علمها بارباح الشركة فقد وافقت على هذا الطلب اثباتا لحسن نيتها وأملا منها في تعاون الشركة واجابة مطالب العمال.

لقد حاولت الشركة طمس حقيقة الارباح الكثيرة التي حققتها قصد التخلص من مطالب العمال مما اضطر النقابة إلى تجديد المطالبة بالزيادة. وبالنظر لعدم الاستجابة لذلك وجهت النقابة الانذارات المتكررة إلى الشركة مخبرة السلطة بذلك، مستخدمة حقها القانوني في الاضراب في حالة عدم اجابة مطاليبهم. وبعد تشبثات متعددة من جانب تقي عبد الهادي مدير العمل العام احيلت القضية إلى هيئة تحكيم للنظر بمطالب العمال التالية:

١. زيادة أجور العمال المستخدمين زيادة عامة قدرها ٧٥ فلسا يوميا.
٢. توفير وسائط نقل للعمال.
٣. استكمال الشروط الصحية في المعمل.
٤. تحسين الحانوت وتوفير الغذاء اللائق للعمال.

ان الشركة الآن تتشبث بشتى الوسائل، لذلك فإن احتمالات استجابة هيئة التحكيم لمطالب العمال غير أكيدة بالرغم من شعورنا بميل السلطة في الظروف

الراهنة نحو تلافي الدخول في معارك تعد بالنسبة لها وسيلة تحريك للجو السياسي ضدها، وذلك ما أثبته موقف السلطة المتراجع امام عمال السيكاير واهتمام الاتحاد العام بحل مشكلتهم وتلافي الصدام مع العمال.

ولذلك ان الموقف الآن يحتم علينا ان نشدد من ضغطنا دعائيا على السلطة بمساندة العمال والاستعداد لكل الاحتمالات المرتقبة.

٦/ ٩/ ١٩٦٢ مكتب العمال[١]

هذا وان العمال لم يتخلوا عن مطالبهم التي عدوها مشروعة وواصلوا الضغط على الشركة الأمر الذي أدى إلى تدخل الحاكم العسكري العام مساندا عمال السيكاير وأصدر الاتحاد العام لنقابات العمال بيانا يوم ٣٠ آب ١٩٦٢ أعلن فيه حل قضية تخفيض أجور عمال شركة الدخان الاهلية وذلك بصدور قرار من الحاكم العسكري العام يطالب فيه الشركة المذكورة برفع الغبن عن العمال[٢].

وتجدر الاشارة هنا إلى ان التبوغ والسيكاير كانت من المنتجات الرئيسة في العراق وان الأوضاع الاقتصادية المتدهورة جعلت الحكومة تتجه نحو تطوير هذا القطاع وتشجيع الزراع على زراعة التبوغ والتوسع فيها من أجل زيادة تصديرها إلى الخارج حيث كانت تلاقي رواجا في بعض الاقطار واتخذت الحكومة بهذا الخصوص قرارا بتحديد اسعار شراء التبوغ بما يدعم هذا الاتجاه كما هو واضح من كتاب وزارة التجارة المعنون إلى مجلس الوزراء بتاريخ ٤ كانون الثاني ١٩٦٢.

أسعار شراء التبوغ لعام ١٩٦٢

تنفيذا لاحكام الفقرة (١) من المادة (١٩) من قانون انحصار التبغ رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦.

درس مجلس ادارة انحصار التبغ اسعار شراء التبغ والتنباك لحاصل عام ١٩٦٢ في ضوء الظروف الاقتصادية الراهنة مستهدفا تشجيع الزراع على زيادة الانتاج وتحسينه والحصول على وفر من التبوغ يمكن تصديره إلى الخارج وقرر ابقاء اسعار الشراء كما كانت عليه في عام ١٩٦١ أي بالشكل التالي:

---

[١] نضال البعث / ج٧ ، ص٢٤٤- ٢٤٦.

[٢] صحيفة الثورة ٣١/ ٨/ ١٩٦٢.

التبغ المحسن	سعر الشراء المقترح
الدرجة الممتازة	٣٥٠ فلسا
الدرجة الأولى	٢٨٠ فلسا
الدرجة الثانية	٢٥٠ فلسا
الدرجة الثالثة	٢٢٠ فلسا

التبغ غير المحسن (التبغ الخردة الذي يستعمل في صنع سيكاير الزبانة واللف)

الدرجة الممتازة	٢٣٠ فلسا
الدرجة الأولى	٢٠٠ فلسا
الدرجة الثانية	١٨٠ فلسا
الدرجة الثالثة	١٣٠ فلسا
التنباك	
الدرجة الأولى	١٧٠ فلسا
الدرجة الثانية	١٤٠ فلسا
الدرجة الثالثة	١١٠ فلسا

هذا مع العلم ان ادارة انحصار التبغ ستتحمل الضريبة المفروضة على التبغ والتنباك بموجب قانون ضريبة الأرض الزراعية رقم ٦٠ لسنة ١٩٦١ بنسبة ٧% من القيمة. أما أجور النقل الاضافية لمسافات تزيد على خمسة كيلومترات بين الحقل ومحل التسليم فقرر ان تكون كما يلي:

أ – ½ ,٧ سبعة فلوس ونصف الفلس عن كل مئة كيلوغرام من التبغ لكل كيلومتر واحد للمسافات التي ينقل فيها التبغ على الحيوانات.

ب- (٣) ثلاثة فلوس عن كل مئة كيلوغرام من التبغ لكل متر واحد للمسافات التي ينقل فيها التبغ بوسائط النقل الميكانيكية.

جـ- (٣) ثلاثة فلوس عن كل مئة كيلوغرام من التنباك لكل كيلومتر واحد سواء أكان النقل بواسطة الحيوانات أم بوسائط النقل الميكانيكية.

د – تدفع أجور النقل عن كل المسافة بين القرية ومحل التسليم إذا زادت على خمسة كيلومترات[١].

وزير التجارة

ناظم الزهاوي

---

[١] د. ك. و. ملفات مجلس القيادة الملف ١٢٩، ص٦٢.

مشكلة أصحاب الصرائف

كانت مشكلة السكن وارتفاع الايجارات وخاصة في بغـــداد إحـدى المشـــكلات الصعبة التي ورثتها حكومة عبد الكريم قاسم من العهد الملكــــي. فقــد ازداد تدفــق المهاجرين من المحافظات الجنوبية على بغداد بســـبب ســوء الوضـــع الاقتصـــادي والاجتماعي في تلك المناطق. ويدفعهم للنزوح إلى بغداد توفر فرص العمل والخدمات الجيدة وخاصة بعد فيضان سنة ١٩٥٤ إذ بلغ عدد الوافدين إلى بغداد (١٥٠) الفـــا اسكنتهم الحكومة في ثلاثة تجمعات الأول خلف السدة الشرقية (الرصافة) والثاني في منطقة البيجية خلف المطار المدني (المثنى) والثالث في الشاكرية في كـــرادة مريـــم والاخيران في جانب الكرخ. وأمنت لهم خدمات قليلة بايصال انابيب المـــاء الصـــالح للشرب والكهرباء والمرافق الصحية.

وقد تفاقم الوضع سوءا بعد الثورة فقد أدت المنازعات بشأن تطبيـــق قوانيـــن الاصلاح الزراعي والصراعات بين الاطراف الوطنية فـــي القـــرى والأريـــاف إلـــى استمرار تدفق النازحين إلى بغداد وكان عددهم ســـنة ١٩٥٨ زهـــاء (١٢٠) ألـــف مهاجر في ذلك العام وحده. ونظرا لارتفاع الايجارات فقد استقر هؤلاء في صرائـــف غير صحية إلى جانب المهاجرين الذين سبقوهم فتوسعت منـــاطق اســـتقرارهم وراء السدة الشرقية (من الاعظمية حتى بغداد الجديدة) وفي الصرافية وقريـــة الوشـــاش (حي السلام) وقرية تل محمد (بغداد الجديدة) وشـــمالي البـــاب الشـــرقي ومنطقـــة الشاكرية قرب قرية أم العظام.

وفشلت جهود حكومة عبد الكريم قاسم في معالجة المشكلة واعادة النـــازحين إلى مناطق سكناهم الأصلية أو تحسين سكناهم في بغداد وتوفير الخدمات لهم. وكانت أهم اللجان التي ألفت لدراسة هذا الموضوع هي اللجنة التي وافق مجلـــس الـــوزراء على تأليفها يوم ٢٣ ايلول ١٩٥٨ من وزارات الاعمار والداخلية والدفاع والماليـــة والشؤون الاجتماعية ودوائر الشرطة وأمانة العاصمة والطـــابو لدراســـة موضـــوع سكان الصرائف وايجاد الحلول اللازمة على ان تقوم اللجنة بتأمين السكن لاصحـــاب الصرائف والمعوزين المحيطين ببغداد واختيار الأراضي المناسبة لذلك".

وبناء على ذلك دعت هيئة مجلس الاعمار إلى الدخول في مناقصـــة (مشـــروع ازالة الصرائف) ويتضمن المشروع انشاء الطرق والأسس التي يمكن بنـــاء بيـــوت الطين والقصب بشكل وبشروط صحية بدلا من الاماكن السيئة للاقامة المنتشرة حـــول

بغداد[1]. ولكن المشكلة ظلت من دون حل بسبب انصراف اهتمام الحكومة عن المشكلة وقيام الصراعات السياسية الأمر الذي أدى إلى زيادة الوضع سوء.

وكثيرا ما كان عبد الكريم قاسم يعلن في خطبه إنه نصير للفقراء والمعوزين حتى إنه اصطحب معه في أحد اجتماعاته مع وفد شركات النفط أثناء مفاوضات شهر آب ١٩٦١ ذلك الوفد في جولة في المنطقة الشرقية (الرصافة) لاطلاعهم على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يعانيها سكان الصرائف على أساس ان الشركات هي وراء البؤس الذي يعانونه واوضح لهم إنه يتفاوض من أجل ضمان حقوق الشعب التي طمسها العهد السابق[2]. ومن الواضح إنه أراد ان يبين للشركات مدى تعلق هؤلاء به من خلال الهتافات والتصفيق الذي جرى له طوال تلك الجولة. ومن أجل اخافة الشركات والضغط عليها لاجابة مطالب الحكومة.

ومهما يكن من أمر فقد بوشر بتجميع سكان الصرائف في بغداد في منطقتي (الثورة) في الرصافة و(الشعلة) قرب الكاظمية من الكرخ إذ قررت وزارة الاسكان توزيع الأراضي على اصحاب الصرائف وتأليف لجنة خاصة للقيام بذلك وتمليكها لهم بعد النظر في الطلبات المقدمة للوزارة. وقد بلغ عدد الأراضي الموزعة في بداية سنة ١٩٦٢ (١٧) الف قطعة منها (١٢) الف قطعة في منطقة الثورة والبقية في منطقة الكاظمية بمساحة (١٤٤) م٢ لكل قطعة، في خطوة لاسكان اصحاب الصرائف المنتشرة حول بغداد[3]. ولكن ذلك لم ترافقه مشاريع تناسب سعة المنطقة من حيث الخدمات العامة من مياه صالحة للشرب وكهرباء ومرافق صحية وغيرها.

وأشيع ان اقساما من المدينة الجديدة (الثورة) ستخصص لرجال الامن والاستخبارات العسكرية ولذلك تردد كثيرون من اصحاب الصرائف في قبول التطور الجديد الأمر الذي دفع السلطات المسؤولة لتنفيذ ذلك بالقوة والمباشرة بهدم الصرائف والاكواخ وترحيل اصحابها.

---

[1] تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري الجزء الاول.

[2] وكالة الانباء العراقية نشرة الاخبار الداخلية يوم ٢٤/ ٨/ ١٩٦١.

[3] صحيفة الثورة ٥/ ٢/ ١٩٦٢.

وفي سياق معارضة حزب البعث سياسة عبد الكريم قاسم، فقد أصدر في ايلـول ١٩٦٢ بيانا بعنوان "حكومة قاسم تهاجم اصحاب الاكواخ والصرائف" ندرج نصه:

اوائل آب ١٩٦٢

بيــان
حكومة قاسم تهاجم أصحاب الأكواخ والصرائف

"قاسم يأمر رجال الأمن والشرطة والانضباط العسكري بتهديم الصرائف الطينية والاكواخ فوق رؤوس اصحابها وحاجاتهم". "الألوف من اصحاب الصرائف والاكـواخ يتعرضون للتشرد والبطالة والمرض".

يا أبناء الشعب العظيم... يا أصحاب الصرائف البواسل:

قبل عدة شهور أصدر حزبكم المجاهد حزب البعث العربي الاشتراكي بيانا فضح فيه حكومة قاسم الخائنة عندما أمرت قواتها على ترحيل اخوانكـم واقربـائكم مـن مساكنهم بصورة وحشية وجنونية، مما تسبب عنه تشريد الالوف من أصحاب تلـك البيوت الفقيرة وتعريضهم للبطالة والمرض والاستجداء. وفي هذه الأيام أيضا تستمر تلك الحملات عليكم لتهدم البيوت وتقتلع الصرائف والاكواخ بحجة ترحيلكم إلى قريـة الثورة!!

ان حكومة قاسم الخائنة التي تريد تشريدكم وتجويعكم تكذب كذبا كبيرا حينمـا تدعي انها تريد اسكانكم في قرية الثورة لأن كل الناس تعرف ما هذه القرية!!

قرية الثورة خصصت اقسام واسعة منها لرجال الأمـن ورجـال الاسـتخبارات العسكرية وجواسيس عبد الكريم قاسم، كما ان اقساما واسعة من المدينـة لا تـزال حتى الآن غير مجهزة بالماء والكهرباء... بعض المستغلين يبيعـون برميـل المـاء بثمانين فلسا.. الرشوة هي السبيل للحصول على الكهرباء...!! قرية الثورة لم تسجل اراضيها بالطابو بل بقيت ملكا للحكومة مما ولد قلقا عند سكانها افـاد منـه رجـال الأمن في الدعوة: على ان الحكومة سوف ترحل أي شخص أو عائلة تتعرض للحكـم بالنقد من هذه القرية.

ان الكثيرين من الذين هدمت صرائفهم واكواخهم في الماضي لـم يسـتطيعوا حتى هذه اللحظة ان يشيدوا غرفة واحدة على الأرض التي نقلتهم إليها الحكومة فـي قرية الثورة لأن حكومة قاسم الخائنة رفضت اعطاءهم مبلغ (٢٠) دينـارا المقـررة كتعويض عن مساكنهم السابقة فراحوا ضحية للتشرد والبطالة والهجرة.

وأنتم أيضا يا أصحاب وسكنة الصرائف الشجعان سوف تفعل معكم حكومة قاسم الخائنة ما فعلته مع اخوانكم الذين شردتهم قبل عدة شهور. انها سوف ترتكب جريمة جديدة بحقكم وبحق الآلاف من عوائلكم الفقيرة الكادحة بحجة نقلكم إلى مدينة أخرى... مع العلم ان مثل هذه المدينة ليس لها وجود الآن!!

ان عملية ترحيلكم من صرائفكم وتشريد عوائلكم نساء وأطفالا وشيوخا جاءت في الوقت نفسه الذي يقتل فيه شبابكم من الجنود وضباط الصف والشرطة ويموتون في حوادث الشمال التي صنعها وغذاها ودبرها الخائن عبد الكريم قاسم والشيوعيون العملاء.

ان حكومة قاسم الخائنة سوف تستمر في اضطهادها لكم ولكل العمال والكسبة والكادحين، وسوف تستمر في ذبح اولادكم الجنود وضباط الصف والشرطة في الشمال ما لم تتكاتفوا وتوحدوا قواتكم وتعملوا مع حزبكم المجاهد حزب البعث العربي الاشتراكي، الذي كان وما يزال يناضل ويكافح، من أجل تحطيم حكم قاسم الخائن والفوز والنصر لكم ولقضيتكم.

ارفعوا اصواتكم مع سكنة الصرائف ومدينة الثورة في سبيل:

١- تسجيل الأراضي في الطابو باسم الذين شيدوا عليها الدور واعطاؤهم حجة التملك.

٢- توفير الماء والكهرباء لكل بيوت مدينة الثورة.

٣- اعطاء تعويض مالي للذين رحلوا من صرائفهم مع منح مساعدات نقدية للذين لا يستطيعون دفع كلفة البناء.

وأخيرا . . لنناضل مع سكنة الصرائف لوضع حد للاساليب الارهابية في ترحيل الأهالي.

لنناضل من أجل اسقاط حكم قاسم الارهابي.. واقامة حكم شعبي تقدمي ديمقراطي.

اوائل آب ١٩٦٢ | حزب البعث العربي الاشتراكي[1]
قيادة بغداد

---

[1] نضال البعث جـ٧ ص٢٣٠- ٢٣١.

ما يقوله اسماعيل العارف

"كان أصحاب الصرائف يقيمون على ضفة خندق (الشطيط) تتجمع فيه المياه الاسنة القذرة بمحاذاة سدة ترابية تحيط ببغداد من الشرق واذكر إنه عندما تقرر نقل اولئك البائسين إلى الدور الحديثة كنت مع الزعيم عبد الكريم قاسم نتجول ليلا بسيارته لالقاء نظرة سريعة على احوال سكان الصرائف قبل ان ينقلوا إلى القرية الحديثة المجاورة لمنطقتهم ويتذوقوا لأول مرة في حياتهم طعم السكن اللائق بالانسان وكم كنا فرحين ومستبشرين بما ستؤول إليه حياتهم الجديدة المشرقة وعندما ترجلنا من السيارة تجمع سكان الاكواخ حول عبد الكريم قاسم يقبلونه ويقبلون سيارته ويحتضنوه بشوق ثم انبرى أحد الشيوخ منهم طالبا منه ان يأمر الجهات التي ستهدم اكواخهم ان تدعهم فها لأنها ديارهم التي تعودوا العيش فيها وأصبحت تشكل مصدر طمأنينة لهم فضحكنا لهذه المفارقة ثم قال عبد الكريم قاسم لقد هيأنا لكم دورا لائقة فيها الماء الصافي والكهرباء أفليس افضل لكم ان تعيشوا فيها بكرامة اخرجوا غدا وقفوا على السدة الترابية مجردين من اثاثكم وسوف ابعث لكم من يرتب أحوالكم"[١].

في ذكرى الانفصال وانتهاء دولة الوحدة بين مصر وسورية

وبمناسبة مرور عام على انفصال أول وحدة عربية في تاريخ العرب السياسي المعاصر (وحدة مصر وسورية)، وما آلت إليه الأمور أثر تآمر القوى الرجعية على تلك الوحدة أصدر حزب البعث في الثامن والعشرين من ايلول ١٩٦٢ بيانا وصف فيه قضية الانفصال بأنها تآمر على القضايا الوحدوية وفي ما يأتي نص البيان:

(في ذكرى المؤامرة الانفصالية ضد وحدة شعبنا)

في الثامن والعشرين من الشهر الحالي تمر على الشعب العربي في جميع اقطاره ذكرى المؤامرة المجرمة على وحدة القطرين العربيين سورية ومصر التي قامت بها حفنة المغامرين والانتهازيين وخدام الاجنبي. ان هذه الذكرى، وان كانت

---

[١] اسرار ثورة ١٤ تموز ص٢٢٥.

مصدرا لا ينضب لزيادة غضب الشعب على اعدائه وتصميمه الأكيد على تصفيتهم التصفية الكاملة، إلا انها أيضا وفي الوقت نفسه تجربة كاملة يجب ان يستخلص منها العديد من العبر والدروس في حركته الكفاحية الصاعدة وفي تصميم البناء الوحدوي والتقدمي في المستقبل.

موقف الأحزاب الأخرى من حكومة عبد الكريم قاسم

ولعل من المناسب ان نشير إلى ان من بين الاحزاب التي كانت لها مواقف مناوئة لسياسة عبد الكريم قاسم خلال العام ١٩٦٢، الحزب الوطني الديمقراطي، فقد أكد كامل الجادرجي رئيس الحزب في مؤتمر صحفي عقده في داره في نيسان ١٩٦٢ ان الاتجاه السليم يقتضي تسليم الحكم للشعب وإجراء انتخابات عامة ينبثق عنها مجلس منتخب... ودعا إلى ضرورة انهاء فترة الانتقال وتخلي رجال الجيش عن الحكم..

وقد اثارت تصريحات الجادرجي غضب عبد الكريم قاسم الذي راح يردد عبارة "أين كان الجادرجي يوم ١٤ تموز" وهذه العبارة كان يطلقها عادة على خصومه السياسيين للتقليل من شأنهم على أساس انهم لم يكونوا من المشاركين بالثورة.

كما وصفه بأنه (رجل سلبي) وأشار عبد الكريم قاسم في تصريح له إلى صحيفة الشعب اللبنانية، قائلا: "اريد ان أعرف ماذا فعل الجادرجي أو غيره من الاحزاب، وأية خدمة قدمها للبلاد؟ لقد كانت البلاد خرابا، ونحن نعلم ان الديمقراطية خدمة الشعب، واعطاء الحرية للشعب، وليست ستارا يكمن وراءه الاستعمار.."[1].

أما الحزب الشيوعي الذي سجل تراجعا كبيرا وانحسر نفوذه في منظمات العمال والفلاحين والمعلمين والطلبة والمحامين وتعرض اعضاؤه لضغوط كثيرة، فإنه مع اقراره في نشراته بأن حكم عبد الكريم قاسم كان حكما عسكريا دكتاتوريا لكنه ظل يعده حكما وطنيا ويخشى وصول القوميين إلى السلطة. وكان بعض قيادييه يعتقدون ان بامكانهم تسلم السلطة من دون التحالف مع الأطراف الأخرى. لذلك ظلوا يراقبون نشاط القوى القومية وعارضوا اضراب الطلاب وأصدر الحزب الشيوعي بيانا في ٢٩ كانون الأول ١٩٦٢ عد فيه اضراب الطلاب "حركة رجعية عملت الفئات

---

[1] د. محمد عويد الدليمي. كامل الجادرجي ودوره في السياسة الداخلية، بغداد ١٩٩٧، ص٢٥٣.

القومية على توسيعه إلى مختلف الكليات" وانتقد البيان تدخل القوات المسلحة في شؤون المدارس وارغام اداراتها ومدرسيها على القيام بمهمات تجسسية وتأليب الطلاب بعضهم على بعضهم الآخر. ودعا إلى وحدة الحركة الطلابية للوقوف ضد الحكم الدكتاتوري الذي يضيق على نشاط الطلبة وحرياتهم[1]. وأسس الشيوعيون لجانا خاصة لمقاومة الإضراب وحذروا خلاياهم من ان الاضراب يكون جزءا مما أسموه (مؤامرة).

وقد رفض الشيوعيون دعوة حزب البعث العربي الاشتراكي لفتح حوار معهم من أجل العمل المشترك وان يتبنى حزبهم موقفا جريئا لا لبس فيه من نظام عبد الكريم قاسم[2].

وظلوا يحذرون عبد الكريم قاسم مما وصفوه (مؤامرات) تحاك ضده من أجل تمتين علاقتهم به لكن عبد الكريم قاسم فقد ثقته بهم لكثرة تحذيراتهم من تلك المؤامرات.

بين العراق والنيجر

وصل إلى بغداد في نيسان ١٩٦٢ وفد للصداقة من جمهورية النيجر مؤلف من كورمو باركونيه وزير المالية وبويكر ديالو وزير العدل وعدد آخر من المسؤولين في حكومة النيجر وقد استقبل عبد الكريم قاسم الوفد يوم ٢٥ نيسان ١٩٦٢ وتم استعراض علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين وأشار عبد الكريم قاسم إلى سعي العراق إلى استعادة الكويت وتحرير فلسطين، وعبر الوفد النيجيري عن اعجابه وسروره بما شاهده من نهضة في العراق. وفي مساء اليوم نفسه اقامت وزارة الخارجية حفل عشاء في فندق بغداد تكريما للوفد حضره عبد الكريم قاسم. وبعد يومين غادر الوفد العراق[3]. وتأتي هذه الزيارة والترحيب بوفد الصداقة النيجيري في اطار كسر العزلة التي فرضها النظام على نفسه.

---

(1) كتاب مديرية أمن الموصل رقم ١٦٧ في ٧/ ١/ ١٩٦٣ اقتباسا عن عبد الفتاح علي يحيى والتطورات السياسية الداخلية ص٢٩٣.

(2) هاني الفكيكي. اوكار الهزيمة ص١٧٨- ١٧٩، حنا بطاطو، العراق- الشيوعيون والبعثيون ص٢٦٩.

(3) الثورة ٢٧/ ٤/ ١٩٦٢.

العراق والقضية الفلسطينية

كان الحاج امين الحسيني رئيس الهيئة العربية العليا لفلسطين في زيارة للجمهورية العراقية وفي يوم الخامس من ايار ١٩٦٢ استقبله عبد الكريم قاسم في وزارة الدفاع وأثنى على جهوده المخلصة المتواصلة في سبيل فلسطين وأمة العرب والمسلمين ثم تناول البحث بصورة خاصة تنسيق الجهود في القضية الفلسطينية لمكافحة الصهاينة والاستعمار واسترداد أرض فلسطين إلى أهلها وجرى البحث في الخطوط الاساسية لتأسيس جمهورية فلسطين وضمان سيادة شعبها صاحب الحق الشرعي في وطنه المقدس.

وقال عبد الكريم قاسم: إننا سنمضي قدما إلى الامام في خطتنا هذه لمساعدة شعب فلسطين على استعادة وطنه والله ينصرنا وان حركات المستعمرين والطائشين والحاقدين لا ترهبنا فنحن نعمل في سبيل الخير والتحرر ونصرة اخواننا. وأكد ان الحمل الثقيل والمسؤولية الكبرى تقع على عاتق شعب فلسطين فهم الدعامة الكبرى في تحرير وطنهم السليب وعليهم الذود عنه.

وقال: ان داعي الحق يدعونا نحن العرب وجميع المسلمين لمساندتكم ونصرتكم ولاشك في ان اخواننا المخلصين في جميع البلاد العربية اصبحوا يؤمنون بفكرتنا في تأسيس شقيقتنا الجمهورية الفلسطينية الخالدة وبان مسؤولية تحرير فلسطين تقع على عاتق أهلها بالدرجة الأولى كما تقع مسؤولية مساندتهم ونصرتهم في هذا المجال على الدول العربية جمعاء وعلى الاحرار العاملين في سبيل خير الانسان وتحطيم الاستعمار واعوانه، ولهذا فلا يوجد امام اخواننا أهل فلسطين الاكارم اللاجئين والمشردين منهم بصورة خاصة إلا طريق واحد هو طريق الاعتماد على النفس لاستعادة وطنهم السليب من الغاصبين والاقتداء بشعب الجزائر النبيل ونحن اخوانهم تشدنا معهم رابطة الاخوة العربية والاسلامية والكفاح المشترك في سبيل المصلحة العليا في وطننا العربي، ولن يهدأ لنا بال حتى تتحرر الديار المقدسة في فلسطين وحتى تتحرر ارجاء اوطاننا السليبة من رجس الاستعمار وسمومه.

وقال المفتي الحاج امين الحسيني إنه يؤيد وجوب اعتماد أهل فلسطين على أنفسهم في تحرير الديار المغتصبة وهذه هي نقطة البداية في انقاذ فلسطين وإنه

يطلب العون من اخواننا العرب وجميع المجاهدين في سبيل الله لنصرة فلسطين وأهلها[1].

الحركة المسلحة في شمال العراق

تناولنا في الصفحات السابقة موضوع الحركة المسلحة في شمال العراق التي اندلعت في ايلول ١٩٦١ وظلت مستمرة طوال حكم عبد الكريم قاسم، وتناولنا بالتفصيل اسبابه وموقف الرأي العام العراقي منها.

وبهذا الصدد أعلن عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء في (١٧ كانون الثاني ١٩٦٢) في خطابه الذي ألقاه في حفل افتتاح المؤتمر الهندسي الرابع، العفو عن المتمردين الاكراد ودعا المغرر بهم إلى تسليم انفسهم مؤكدا ان لا خوف عليهم وجاء في خطابه المذكور: "ان العرب والاكراد والمواطنين كافة في جمهوريتنا يد واحدة تضرب كل طامع ومستعمر وهم يتآزرون بمجموعهم مع اخوانهم في ارجاء البلاد العربية ويكافحون الاستعمار.. ولهذا فإنني عندما ذهبت لزيارة اخواني عند افتتاح مشروع دربندخان، ناديت ان العفو قد شمل اخوانهم المغرر بهم والفلاحين والفقراء والعمال فأكرر كلمتي هذه، ان بعض المغرضين يندسون بينهم يحذرونهم من الذهاب إلى الادارات والجهَات والالوية والاقضية لتسليم انفسهم، انني انادي اخواني من هؤلاء ان يسلموا أنفسهم حال الطلب إلى أية مسؤولية أو مسؤولين عندما يطلبونهم ومن تلقاء أنفسهم ولا خوف عليهم..."[2].

وأشار عبد الكريم قاسم في خطابه إلى إنه سوف يوفد أناسا من المخلصين ينضمون إلى اخوانهم المسؤولين في الاقضية والنواحي والالوية ليدققوا ويطالعوا هذا التطور في تلكم المحلات وينظرون في كل مظلمة وينظرون في تنفيذ هذا الأمر وتلك الرغبة على كل معتد غادر.. وأكد في خطابه المشار إليه قائلا: "إننا أعطينا هذا الأمر وتنفيذه رغما عن كل معتد غادر يريد تفرقة الصفوف وهذه الرغبة التي تنبثق من صميم فؤادنا ومن جوارحنا ومن عواطفنا الخيرة التي تضمر الخير للآخرين".

---

(١) الثورة ٧/ ٥/ ١٩٦٢.

(٢) صحيفة الثورة، العدد ٨٠٥ في ١٧ كانون الثاني ١٩٦٢.

وأشار أيضا إلى ان العواطف الخيرة لدى المسؤولين ولدى كل فرد مخلص في هذه البلاد دائما تضمر الخير إلى كل فرد من ابناء هذه البلاد، أما أصحاب النفوس الشريرة فهم يتحينون الفرص ويوحون بعوامل الخوف والفزع إلى الآخرين ويجعلونهم مشردين في كل مكان...

وأشار في ذلك الخطاب قائلا: "انني انادي اخواني فليسلموا أنفسهم كما سلموا اخوانهم قبل هذا وصفح عنهم فليسلموا من هذا اليوم ولا خوف عليهم، ان الخوف على اولئك الذين باعوا ضمائرهم للمستعمر الغادر والذين باعوا شرفهم للمستعمر الغادر وانصاعوا إلى كلماته البراقة التي لا يركض وراءها إلا المغفلون.. ان الاذكياء المخلصين الحذرين لا يركضون وراء الكلمات البراقة- ان البلاد تتطلب منا الجد والعمل والتكاتف والمحبة والتآزر ويقف كل فرد منا ويحيي جمهوريتنا التي طوحت بالمستعمرين الغادرين"[1].

وعلى الرغم مما أقدم عليه عبد الكريم قاسم لاحتواء الموضوع إلا ان القضية الكردية تعقدت بشكل يسترعي النظر، ولاسيما بعد ان كشفت حقائق جديدة عن احداث القتال المسلح وارتباطات مصطفى البارزاني بقوى اجنبية اقليمية ودولية، وعلى أساس ذلك تحولت هذه القضية وتعقدت بعد ان كانت مجرد حركة أو عصيان محصور في منطقة ضيقة[2].

لقد حاول عبد الكريم قاسم ان يطمئن بعض الاكراد وذلك من خلال تنظيم حضور واستقباله لهم في مبنى وزارة الدفاع، شمل ذلك عددا من أهالي اربيل والسليمانية وحاورهم في جملة من القضايا وحث الوفود على نبذ كل حالات التفرقة وخاطبهم قائلا: "انني سأعمل من أجل الخير ومن أجل مجموع الشعب العراقي النبيل والوحدة العراقية الكاملة ونصرة العرب والمسلمين عملا بالبيان الأول لثورة ١٤ تموز من دون تفريق بين هذا وذاك"[3]

وضمن هذا الموضوع تلقى عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء برقية من احمد البارزاني أخي الملا مصطفى أكد فيها استمرار ولائه للحكومة ورفضه دعوة التمرد ضدها التي رفعها اخوه مصطفى البارزاني وفي ما يأتي نص البرقية:

---

[1] صحيفة الثورة في ١٧/ ١/ ١٩٦٢.

[2] صحيفة الثورة في ٢٢/ ٢/ ١٩٦٢.

[3] المصدر نفسه.

برقية الشيخ احمد البارزاني إلى عبد الكريم قاسم

تلقى الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة من الشيخ احمد البارزاني البرقية التالية:

سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم المحترم- بغداد

تحية اجلال واكبار

وبعد فقد سبق ان واجهت سيادتكم وعرضت عليكم اخلاصي وولائي لشخصكم ولجمهوريتنا الحبيبة وقد أقسمت امام سيادتكم على ان اظل محافظا على اخلاصي وولائي وأيضا سبق وان عرضت استعدادي التام للقيام بكل عمل من شأنه خدمة جمهوريتنا وخدمة ابناء الشعب كافة وذلك من دون النظر في منفعة شخصية وانني لم أزل ذلك الشخص الذي قطع على نفسه العهد امام سيادتكم بالوفاء والاخلاص لتربة الوطن الحبيب كما وانني لم أنكث العهد ولا يمكنني ان انكث بوعد قطعته على نفسي امام الله وامام سيادتكم.

سيادة الزعيم ان ما تجدر الاشارة إليه حقا هو ان البارزانيين قد اعلنوا اخلاصهم لقيادتكم الحكيمة واستنكارهم الحركة التمردية ولكن بعض الذين يضمرون العداء الشخصي والمغرضين اخذوا يلفقون الاخبار والشائعات المغرضة عن موقفي ازاء السلطة الوطنية برئاستكم وهم يرومون خلق جو من الشك والريبة بشأن اخلاصنا لشخص سيادتكم وللحكم الجمهوري وغير خاف على سيادتكم من ان الذين يطلقون الشائعات لا يروق لهم اخلاصنا، ونحن ابناء العشيرة البارزانية نعاهدكم على إننا نستظل بظلال الجمهورية وننعم بالراحة والطمأنينة كبقية المواطنين في كل زاوية من زوايا الوطن المفدى وان ما نؤمله هو ان لا تنال تلك الشائعات من الحقيقة الراسخة لدى سيادتكم عنا وهي اخلاصي واخلاص اتباعي من اتباع عشيرة بارزان واستعدادنا للتضحية بكل ما هو غال ونفيس في سبيل الجمهورية والأمن والاستقرار في بلادنا العزيزة.

الشيخ احمد البارزاني[1]

لقد حاول عبد الكريم قاسم في أكثر من مناسبة الاشارة إلى ارتباط التمرد المسلح بالاستعمار وحلف السنتو وفي هذا الصدد يقول: "لقد دبر الاستعمار

---

[1] الثورة ٢/ ٣/ ١٩٦٢.

والطامعون سلسلة متصلة من المؤامرات سحقناها كلها كان آخرها وأخطرها تمرد بعض الشقاة وناكري الجميل في الشمال.

لقد أراد حلف المعاهدة المركزية ان يشغلنا بهذا التمرد عن تنفيذ ما أعددناه من خطط لاعمار الشمال... لقد أراد المستعمرون ان يساووا في الظلام بين مناطقنا الشمالية ومناطق الجيران... ان المنطقة الكردية في ايران لا توجد فيها سوى اربع مدارس فقط وهذا يعطينا مثلا واضحا عن الموضوع... لقد قضينا على المتمردين في سبعة أيام بينما كان المستعمرون يأملون ان يستمر التمرد سبعة اعوام، لقد قضينا على المتمردين واصبحوا الآن قطاع طرق برغم تغذية المستعمر لهم بالمال والعتاد والرجال، لقد اصبحوا قطاع طرق يتنقلون في الجبال ويختفون في المغارات والكهوف ولا يعلمون متى تحين ساعتهم. ان الشقاة العصاة الذين اطاعوا المستعمر كانوا أداة لتنفيذ خططه ومؤامراته، ومع ذلك فقد صفحت عنهم أخيرا، فليعودوا إلى رشدهم، وهذه فرصتهم الأخيرة ولن يشفع لهم بعد اليوم شفيع"[1].

مواقف الأحزاب السياسية من الحركة المسلحة في شمال العراق

تباينت مواقف الأحزاب السياسية في العراق من القضية الكردية بشكل عام والحركة المسلحة التي انفجرت في ايلول ١٩٦١ بشكل خاص وكان ذلك التباين على وفق طبيعة تلك الأحزاب وبرامجها السياسية وفهمها طبيعة المجتمع والمرحلة التي يمر بها.

أولا : موقف حزب البعث العربي الاشتراكي

لقد استطاع حزب البعث العربي الاشتراكي ان يميز بين القضية الكردية كقضية عادلة وبين حركة التمرد المسلح ومخاطرها وارتباطاتها المريبة ومن ثم انعكاساتها السلبية على الوحدة الوطنية.

وفي هذا الصدد أكدت صحيفة (الاشتراكي) السرية الناطقة باسم الحزب في اوائل ايلول ١٩٦٢ قائلة: "ان المطالب القومية الكردية بغض النظر عن أهمية تلك المطالب وجديتها هي جزء من مطالب الشعب بمجموعه في تحقيق امانيه القومية

---

[1] صحيفة الثورة في ١ نيسان ١٩٦٢.

وحرياته الديمقراطية... ان الحركة الكردية الواعية بامكانها ان تجسد قضية الاكراد، هي تلك الحركة التي ترتبط حياتيا بقضية الشعب العربي وقضية الأمة العربية وانتصارها دعما للقضية الكردية لا خطر يهددها. الحركة التي تعد ان جميع اعداء الشعب العربي، هم أيضا اعداء الشعب الكردي"[1].

وعلى أساس تلك الرؤية، أكد الحزب ضرورة ايجاد حل لهذه القضية على وفق النظرة التي يدعو الحزب اليها، وقد نبه على نيات الحركة المريبة في الشمال وارتباطاتها بالاجنبي من خلال البيان الذي اصدره في ايلول عام ١٩٦٢،

ثانيا: موقف الحزب الشيوعي

اتسم موقف الحزب الشيوعي العراقي حيال القضية الكردية بعدم الوضوح من فترة إلى أخرى، ففي شباط ١٩٦٢ واثر تأزم العلاقات بين عبد الكريم قاسم والشيوعيين بدأت محطات الإذاعة الشيوعية السرية إذاعة بيانات كما أخذت تنقل أخبار (انتصارات) الأكراد على قوات الحكومة[2]

وفي آذار ١٩٦٢ أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي تقريرا بعنوان (سياستنا وطريقنا لحل المسألة الكردية في العراق حلا ديمقراطيا عادلا) استند هذا التقرير أيضا إلى المبدأ الماركسي (حرية المصير) أي الاستقلال كدولة، أي إنشاء دولة قومية،وطرح النقاط التالية لحل القضية الكردية[3]

١. ان القضية الكردية قضية ديمقراطية عادلة، إلا أنها قضية أمة مزقت أوصالها وحرمت حقوقها رغما عنها وخلافا لإرادتها، أمة لها الحق في أن تقرر وحدها شأنها شأن سائر الأمم، كيف ينبغي لها أن تعيش وعلى أية صورة سيكون كيانها السياسي وعلاقتها بالبلدان والشعوب المجاورة لكردستان.

---

[1] ل- ث. ح ، ملفات الأحزاب، ملف حزب البعث- المقال في جريدة الاشتراكي الصادرة في تموز ١٩٦٢.

[2] ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة ١٤ تموز في العراق، بغداد١٩٧٩، ص٢٩٧.

[3] ل-ث ح،الملف١٨/٢٢، ملفات الأحزاب السرية، الحزب الشيوعي العراقي (تقرير اللجنة المركزية للحزب) آذار-١٩٦٢.

٢. ان الحركة التحررية للشعوب المستيقظة تجري في الكثير من البلدان تحت راية القومية و (الماركسيون اللينينيون) يميزون بين قومية الأمم الظالمة وقومية الأمم المظلومة ذات مضمون ديمقراطي عام ينافي الظلم فيؤيده الشيوعيون كون ان التاريخ يسوغه (لمرحلة معينة) وهذا المضمون يتجلى في نزوع الشعوب المظلومة إلى التحرر من الظلم الاستعماري، إلى الاستقلال الوطني والانبعاث القومي كذلك يرى الحزب الشيوعي العراقي ان الحركة التحررية الكردية تجري في طرازين من البلدان، بعضها تابع للاستعمار (كتركيا وإيران) وبعضها الآخر مستقل ولكنه ما يزال في بدء الطريق ويواجه أخطارا استعمارية جدية، ويعاني من مخلفات النفوذ الاستعماري كما هو الحال في العرق وبالنسبة للأقلية الكردية في سورية.

٣. في غمار الكفاح المشترك، وانتفاضات الشعب والمعارك الطبقية للعمال والفلاحين تعززت الاخوة العربية الكردية وأصبحت حجر الزاوية في النضال من أجل التحرر والنضال لصيانة مكاسب الثورة واستقلال الجمهورية.

٤. وحفاظا على استقلال الجمهورية يرى الحزب الشيوعي العراقي وجوب حل للمسألة القومية الكردية حلا ديمقراطيا عادلا وفي الظرف الراهن لا يمكن ان يكون سوى تحويل الاتحاد العربي الكردي إلى اتحاد ديمقراطي وذلك بإقامة حكم ذاتي في كردستان العراق".

وقبل بدء الأحداث في شمالي العراق أصدر الحزب الشيوعي بياناً في ٢٢ آب ١٩٦١ بين فيه موقفه من التحركات العسكرية في شمالي العراق[١] وموقف القوى الديمقراطية واستنادا إلى هذه المبادئ بدأ الشيوعيون مرحلة تعاون مع قيادة الحركة في شمالي العراق، ففي ١٤ أيلول ١٩٦٢ حاول الحزب الشيوعي العراقي تأليف (جبهة وطنية) مع تلك القيادات ضد نظام عبد الكريم قاسم مما كان سعيا لبداية فتور العلاقات بين الاثنين. كما وجد رجال الأمن في أحد بيوت البصرة العائدة لمسؤول الحزب الشيوعي العراقي أيضاً رسائل تثبت تعاون الشيوعيين مع الحركة الكردية[٢]. وقد دان الحزب الشيوعي العراقي أيضاً قصف الطائرات العراقية المناطق الشمالية

---

[١] حول تطورات القضية الكردية انظر الصفحات السابقة من هذا الجزء.

[٢] ماجد عبد الرضا، القضية الكردية في العراق، منشورات الطريق الجديد، بغداد ص ١١١-١١٢.

واستخدام المدافع ضدهم ونظم الشيوعيون حركة تطالب بالحل السلمي للقضية والسعي لإنهاء العنف في حصول الأكراد على حقوقهم[1].

وتجدر الإشارة إلى مساندة الشيوعيين في الخارج الأكراد من خلال الإذاعات العالمية ولاسيما عندما أعلنت إذاعة برلين الشرقية في ٢٣ حزيران ١٩٦٢ ان "عبد الكريم قاسم يفتقر إلى الحكمة السياسية في مهاجمة الأكراد" وأخذت تعلن الأنباء المؤيدة للأكراد في العراق- أما الاتحاد السوفياتي فكان موقفه مؤيدا لسياسة عبد الكريم قاسم الخارجية كما استمر في تزويده بالسلاح الذي استعمل بعضه ضد الأكراد وازدادت العلاقات توثقا بينهما في الأشهر الأخيرة من حكمه[2].

ثالثاً: موقف الحزب الوطني الديمقراطي

يمكن ان نتبين موقف الحزب الوطني الديمقراطي من خلال طروحات كامل الجادرجي- رئيس الحزب. الذي عقد مؤتمرا صحفيا في داره في ٢٣ نيسان ١٩٦٢، تعرض فيه للوضع في كردستان، وحقوق الأكراد القومية، وأشار في المؤتمر المذكور إلى ان موقف الحزب عبر مسيرته الطويلة من القضية الكردية لن يتغير، واستعرض الخلفية التاريخية لتلك القضية، داعيا إلى ان ينظر إليها نظرة واقعية وإيجاد الحل السريع لها وأشار الجادرجي إلى أنه من الخطأ عد ما يجري في شمالي العراق مجرد تمرد أو عصيان. وحث على ضرورة الاعتراف بحقوق الأكراد القومية ضمن الوحدة الوطنية[3].

وقد تعرض للجادرجي لانتقادات شديدة في اثر ذلك المؤتمر فقد هاجمته صحيفة (العهد الجديد)، واصفة إياه بأنه يلتقي مع البارزاني في ميدان التمرد والعصيان. وانتقدت ذلك المؤتمر قائلة: "الواقع، ان الجادرجي في مؤتمره الصحفي قد أراد شيئا فلم يحالفه النجاح... أراد ان يستعيد بعض سمعته الضائعة، وان يتعكز على (عصا التمرد والعصيان) فاسقط في يده"[4].

---

[1] سعاد خيري، من تاريخ الحركة الثورية في العراق، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، ط١، بغداد ١٩٨٠، ص ١٨٤.

[2] ليث عبد الحسين الزبيدي، مصدر سابق، ص ٢٩٨.

[3] مجلة ١٤ تموز في ٢٤ نيسان ١٩٦٢.

[4] صحيفة العهد الجديد، العددان ٢١١، ٢١٢ في ٢٤ و٢٥ نيسان ١٩٦٢.

وضمن إطار دعوة الجادرجي إلى حل المشكلة الكردية بما يضمن الأمن والاستقرار في البلاد، فقد وقع في أيار ١٩٦٢ مع عدد من المفكرين العرب طلبا رفعه إلى عبد الكريم قاسم، تضمن الدعوة إلى إجراء مفاوضات مع الأكراد.

كما أنه أدلى بتصريح لصحيفة الشعب اللبنانية، أشار فيه إلى ان الأكراد يعيشون في شمالي العراق، ويتكلمون لغة خاصة معترف بها، وان هناك عوامل أخرى كثيرة تجعل منهم قومية أصلية لا يمكن تجاهل حقوقها مؤكدا إمكانية حل المشكلة إذا توافرت النية الحسنة لدى الجميع، من ان بقاء القضية معلقة قد يؤدي إلى وضع في غير صالح العرب والأكراد[١].

رابعاً: موقف الحزب الوطني التقدمي

بقيت القضية الكردية تمثل مكانا ثانويا في نشاطات الحزب الوطني التقدمي "السياسية والتنظيمية، فعندما عقد الحزب مؤتمره الثاني في السابع والعشرين من كانون الأول ١٩٦١ أصدر ست عشرة فقرة، كانت الفقرة ما قبل الأخيرة تتعلق بموضوع القضية الكردية، والتي جاءت بصياغة تختلف تماماً عن النهج الديمقراطي الذي وعد به الجماهير عند إجازته، فقد عبر عن استنكاره لما "يدور في الشمال" وكرر في صياغة الفقرة تلك شتى النعوت التي دأب على ذكرها عبد الكريم قاسم، والصحف الناطقة باسمه، فضلا على الأجهزة الأمنية التي كانت تشرف على الحملة المعادية للحركة الكردية بصورة مباشرة. دعا الحزب الكرد بالمناسبة إلى التعاون مع حكومة عبد الكريم قاسم لمعالجة آثار هذا التمرد وذيوله.

تراجع الحزب الوطني التقدمي عن معظم مواقفه السابقة، وعن استسلامه شبه المطلق لطروحات عبد الكريم قاسم في تموز ١٩٦٢ والذي بدا واضحا في البيان التفصيلي الذي أصدره لمناسبة إيقاف نشاطه السياسي[٢].

---

[١] نقلا عن صحيفة المواطن، العدد ٢٥٤ في ٣١/ ١٢/ ١٩٦٢.

[٢] عادل تقي البلداوي، الحزب الوطني التقدمي، بغداد، ٢٠٠٠، ص ١٤٨-١٥٣.

قضية النفط

من بين القضايا المهمة التي واجهت حكومة عبد الكريم قاسم، قضيـــة النفــط حيث بدأت الحكومة بمفاوضات شركات النفط الأجنبية منذ نيسان [1]١٩٦١، والتـــي أسفرت عن صدور القانون رقم ٨٠ في ١١ كانون الأول ١٩٦١.

وخلال المدة موضوعة البحث كانت الحكومة تدافع عن وجهة نظرهـــا بشـــكل واضح تجاه الشركات التي حاولت الالتفاف على القانون رقم ٨٠، فقد دعت الحكومة العراقية سفاراتها في جميع البلدان إلى مواجهة الدعاية التي كانت توجهها الشـوكات ضد الحكومة العراقية. وكانت السفارة العراقية في لندن قد ردت على كراس نشـــرته تلك الشركات، وفي ما يأتي النص الكامل لرد السفارة على ذلك الكراس.

السفارة العراقية في لندن ترد على كراس مريب

كلام فارغ ومضلل لتسويغ لصوصية شركات النفط

الآبار التي ترك في قعرها النفط من دون ان يستخرج

متى تعامل الشركات العراق كشريك ومتى لا تعامله كذلك؟

ردت سفارة الجمهورية العراقية في لندن على الكراسة التي أصدرتها شـــركات النفط أخيرا في لندن بشأن مفاوضاتها مع الحكومة العراقية. وصفت السفارة ما ورد في الكراس بأنه كلام فارغ. قالت السفارة ان هناك آبارا للنفط تتركها الشركات مـــن دون ان تستخرج النفط منها.

وقد جاء ذلك في مقال للسفارة تصدر عدد شهر شباط من نشرتها المطبوعـــة باللغة الإنكليزية.

قالت النشرة:

"فيما كانت هذه النشرة في طريقها إلى المطبعة وصلت إلينا كراســـة عنوانـــها "مفاوضات النفط العراقية"، وتحت هذا العنوان عبارة تصف الكراسة بأنـــها "تعليـــق كتبه بناء على طلب مجموعة شركات النفط العراقية مراقب خارجي خبير".

---

[1] للمزيد من التفاصيل عن تلك المفاوضات ينظر الصفحات السابقة من هذا الجزء.

وسيلة مفضوحة

ان هذا التقديم للكراسة والوصف الذي أطلق على مؤلفها هما أول ما يستدعي التعليق. ان مجموعة شركة نفط العراق، بما تملك من وسائل النشر الواسعة ومصادر العلاقات العامة- وهي أمور تسهم الحكومة العراقية، مصادفة، بدفع نصف نفقاتها بموجب اتفاقية المناصفة بالأرباح- هي، كما هو واضح، لا تفتقر إلى كتاب ومحللين- من الداخل- بوسعهم ان يشرحوا قضيتها بالجدارة نفسها التي يتمتع بها المراقب الخارجي- المجهول- والمجرب-. فلماذا إذا، تلجأ الشركات إلى رجل من غير المستخدمين لديها لكي يكتب لها هذا التعليق.. ولماذا تعلن هي هذه الحقيقة في صفحة العنوان؟ ليس ثمة غير تفسير واحد هو ان الشركات تود ان تعطي انطباعا ان هذا التعليق إنما كتبه كاتب كان موضوعيا محايدا، أي أنه، كما يقال، كتب بقلم قاض يعرض القضية لمحكمي الرأي العام.

ولكن، إذا كانت النية واضحة، فأن مما يعادلها في الوضوح ان غرض الشركات لم يتحقق، والحق أنه لا يمكن ان يتحقق، بهذه الوسيلة المفضوحة.

كلام فارغ

لقد اختير- المراقب الخارجي- من الشركات، وكتب التعليق بناء على طلبها. وواضح ان الشركات ما كانت لتختاره لهذه المهمة لو لم تكن واثقة من أنه سيناقش قضيتها كما تريد هي ان تناقش، أي ان يكون في الواقع محاميا عنها. وهذا بالضبط ما فعله هو.ولذلك فأن أي كلام عن حياد وموضوعية هذا التعليق هو كلام فارغ ومضلل...

السخاء المزعوم

وتضمن مقال النشرة مناقشة للمزاعم الرئيسة التي حوتها كراسة شركات النفط. فقد حاول كاتب الكراسة بأسلوب مضلل ان يصور ازدياد واردات العراق من النفط كما لو كان منة وفضلا من الشركات، وتقول النشرة في الرد على ذلك:- ان زيادة عائدات العراق من النفط لم تكن سياسة اكثر من سخاء من جانب الشوكات أو من جراء زيادة في قيمة الأطنان التي تستخرجها لتبيعها. إنها ناجمة عن ثلاثة أسباب هي:

١-زيادة الإنتاج، وهو أمر تولته الشركة ليس حبا في العراق بل تحقيقا لمصلحتها- ٢- ارتفاع أسعار النفط خلال الاثنتي عشرة السنة الماضية-٣- الانخفاض العام في قيمة النقد في العالم كله.

والحقيقة ان العراق يتقاضى نسبة اقل مما كان يتقاضاه قبل اثنتي عشرة سنة عن الطن الواحد من نفطه. وهذه الحقيقة تبدو بوضوح اكثر إذا تذكرنا ان جانبا كبيرا من حصة العراق من العائدات النفطية ينفق على شراء المكائن والبضائع الصناعية التي يحتاج إليها من الأقطار التي تعود إليها شركات النفط، والتي يباع فيها النفط العراقي. وهذه المكائن والبضائع تشترى بأسعار مرتفعة جداً.

آبار لا تستغل

وتناقش النشرة زعما آخر للشركات ورد في الكراسة، وهو ان الشركات كانت قد عهدت بالقيام بمنهاج توسعي كبير، في حين إنها الآن تجابه بقصر عملياتها على المناطق المنتجة فعلا أو التي هي موضع الاستثمار.

وتورد النشرة جوابين على هذا الزعم. أولهما ان فشل الشركات في القيام بما تعهدت به من زيادة الإنتاج أي تنفيذ المنهاج التوسعي الكبير، كان السبب الرئيس في قرار الحكومة العراقية باسترجاع أراضي الامتياز غير المستثمرة. والثاني الاحتياطي الموجود في الأراضي التي تركت للشركات أو التي ستمنح لها بموجب المادة ٣ من القانون النفطي الجديد. تقدم للشركات مجالا واسعا للتوسع ومضاعفة إنتاج النفط. ويوجد النفط الآن في قعر الكثير من الآبار جاهز للاستخراج، ولكن عمليات الاستخراج متوقفة في هذه الآبار.

المحايد المحتال

وتلاحظ النشرة ان صاحب الكراسة المدافع عن الشركة لم يحاول ان يجيب بشيء على مسألة إسهام العراق في رأسمال الشركة. فقد تفادى الإجابة على حجج الجانب العراقي، ومنها ضرورة تعديل عقد الشركة المسجل في إنكلترا إذا كان بشكله الحالي يخلق بموجب القانون الإنكليزي عقبات تحول دون إشراك العراق في رأسمال الشركة تنفيذا لبنود الاتفاق بين الحكومة العراقية والشركات النفطية.

شريك حسب الحاجة!

وفي الختام تقول النشرة (ان موقف الشركات من العراق كشريك لها على قاعدة المناصفة كان دائما يسير على مستويين مختلفين. فالعراق يعامل كشريك عندما تثار قضايا المسؤولية، والكلفة، الخ.. ولا يعامل كشريك عندما نأتي على قضايا المدراء التنفيذيين، وضرورة ان يكون له رأي في سياسة الشركات، أو تكون له حصة في رأسمالها[١]).

لقد بذلت شركات النفط اثر صدور القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١، محاولات عدة للتأثير في عملية تنفيذ القانون، فقدمت شركات النفط إنذارا بوجوب التحكيم في ٤ كانون الثاني ١٩٦٢ جاء فيه:

سيادة وكيل وزير النفط المحترم

بغداد

صاحب السيادة

لقد حصلت للشركة الآن الفرصة لتدرس أحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١. من الواضح ان القانون فحواه حرمان الشركة إلى حد كبير من الحقوق التي هي حائزة عليها بمقتضى المقاولة المؤرخة في ١٤ آذار ١٩٢٥ والاتفاقيات النافذة بين الحكومة والشركة.

ان الشركة ترفض بالكلية الادعاءات التي وردت ضدها في التوثيق المعنون بـ(الأسباب الموجبة للقانون رقم ٨٠) وهي لا تسلم بان هذه الوثيقة تتضمن أي مسوغ للخطة التي اتخذتها الحكومة.

ان القانون عبارة عن إخلال خطير من حكومة العراق بحقوق الشركة بموجب المقاولة والاتفاقية. إضافة إلى ذلك فأن الشركة تعيد إلى الأذهان قرار الحكومة المبلغ إلى الشركة من قبل سيادة رئيس الوزراء بتاريخ ٦ نيسان ١٩٦١ والذي بمقتضاه منعت الشركة خلافا للمقاولة والاتفاقيات من القيام بالتحريات والحفر والأعمال الجيولوجية والجيوفيزياوية في مساحة كبيرة من امتياز الشركة ان عمل الحكومة في الحالتين يكون خرقا مهما لقواعد قديمة من القانون الدولي.

---

[١] الثورة ٢/ ٣/ ١٩٦٢.

ان الشركة لا تقبل بهذه الانتهاكات لحقوقها ولذلك فقد نشأ خلاف ونزاع بين الحكومة والشركة ضمن نصوص المادة الـ ٤٠ من المقاولة وتطلب الشركة الآن ان يحال هذا الخلاف وهذا النزاع للتحكيم بموجب نصوص تلك المادة كما تطلب إلى الحكومة ان تعين حكما عنها. والشركة تعلم الحكومة بهذا إنها قد عينت حكما عنها الرايت أو نورابل لورد ماكنيرس- بي- كيو- سي الذي كان سابقا رئيسا لمحكمة العدل الدولية.

وبغضون ذلك ترغب الشركة في إن توضح للحكومة وجهة نظر الشركة هي ان حقوق الحكومة والشركة هي تلك التي تضمنتها المقاولة والاتفاقيات وان هذه الحقوق قابلة للتعديل بالاتفاق فقط وليس بإجراء انفرادي وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام.

المخلص

عن شركة نفط العراق المحدودة

إضافة إليها الممثل العام[1]

وتبعت الشركات الإنذار بكراس في شباط بعنوان (مفاوضات نفط العراق) حاولت أن تظهر فيه بأنها المغلوبة على أمرها، وتصدت الصحف العراقية لذلك البيان وبينت أباطيل الشركات وعرضت كل ذلك أمام الرأي العام ووضعت حقيقة ما تصبو إليه الشركات في الهيمنة تحت ذريعة الامتيازات على النفط العراقي[2].

وقد جرت مقابلات بين عدد من المسؤولين في وزارة الخارجية البريطانية والقائم بالأعمال العراقي في لندن، فقد قابل الأخير المستر كروفورد عدة مرات وقابل أيضاً السيد روجرز ستيفنز، وأظهر كروفورد تصلبا اكثر في بعض النواحي برغم قبوله بالمقترحات العراقية عدا تغيير نسبة مناصفة الأرباح[3].

ان نسبة الأرباح الهائلة التي تحصل عليها بريطانيا من النفط العراقي دفعها ليس للتشبث بالطرائق الدبلوماسية حسب إنما تعدى ذلك إلى استخدام الأسلوب المسلح، فقامت بريطانيا بتحشيدات عسكرية في منطقة الخليج العربي وانزال قوات

---

[1] وزارة النفط، الملف٦٢، شركات النفط والعراق.

[2] صحيفة البيان في ١٩٦٢/٣/١.

[3] وزارة النفط، الملفة ١٢٧ق ١١ (تقرير السفارة العراقية في لندن بتاريخ ١٥/ ٢/ ١٩٦٢).

في الأردن في محاولة لفرض إرادة الشركات الاحتكارية والمصالح الاستعمارية على العراق باستخدام هذه القوات عندما تستوجب الحالة[1].

وحاولت الشركات العودة إلى أسلوب المفاوضات مع الحكومة العراقية عندما أبلغتها عن وقف استقطاع الإيجار المطلق مع رفع الموضوع إلى التحكيم، لكن (الشركات) عدت القانون إخلالا خطيرا بحقوقها فأعلنت رفضها مطالب الحكومة، لكنها أظهرت بشكل مبطن استعدادها لتعديل الاتفاق ولكن ليس بإجراء انفرادي، إلا ان الحكومة رفضت طلب التحكيم "لأن التحكيم لا يجوز على أمر هو من صميم أعمال السيادة" وهذا ما أكده المستر بريت محامي الحكومة العراقية في مذكرة قدمها للحكومة العراقية بتاريخ ١٤ نيسان ١٩٦٢ جاء فيها: "ليس لأي محكم أو حكم صلاحية الإسهام في النظر في أي نزاع إلا إذا كان الفريق الملتزم بتعيينه وأصبح ذلك المحكم أو الحكم بذلك التعيين- وليس بطريقة أخرى- مخولا بالنظر بالقضية وإصدار حكم بشأنها، فإذا كان القانون العراقي يمنح الحكومة أي علاج في تلك الظروف فباستطاعة الشركات تعقيب ذلك العلاج، أما إذا لم يمنح القانون العراقي أي علاج فليس لدى الشركات أي علاج، أي أنه في حالة من الحالات لا يمكن إجبار أي شخص في إحالة نزاع إلى التحكيم إذا رفض تعيين محكم[2].

وضغطت الشركات على الحكومة العراقية بأسلوب تخفيض معدلات زيادة الإنتاج ففي الوقت الذي زادت فيه معدلات الإنتاج في إيران بنسبة ١٠،٤ بالمئة وقطر بنسبة ٤،٧ والسعودية ٣،٤ بالمئة لم يزد في العراق اكثر من ٠،٠٣ بالمئة لعام[3] ١٩٦٢.بالرغم من انتهاء العمل بميناء النفط العميق في الجنوب والإمكانات التي وفرها لزيادة صادرات العراق النفطية[4]. وعندما احتجت الحكومة العراقية على عمل الشركات أجابتها الشركات بان ذلك يعود إلى عدم الثقة وقلة حماسة المستثمرين بسبب السياسة التي تنتهجها الحكومة العراقية وأشارت إلى إنها "ستعيد النظر في معدلات زيادة الإنتاج بعد الاتفاق بين الشركات والحكومة بشأن القانون رقم ٨٠، لكي يتمكن المستثمرون مرة أخرى من عد العراق مصدرا مضمونا منافسا

---

[1] صحيفة الثورة، العدد ٨ كانون الثاني ١٩٦٢، صحيفة البيان في ٨/ ١/ ١٩٦٢.

[2] عبد اللطيف الشواف، حول قضية النفط في العراق، بيروت ١٩٦٧، ص ٦٠.

[3] البيان ١٠/ ٥/ ١٩٦٢.

[4] محمد سلمان حسن، نحو تأميم النفط في العراق، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٧، ص٩٠.

من مصادر التجهيز في المستقبل وذلك لسبب احتياجات أسواقهم العالمية المتوسعة"[1].

مع تهديد شركات النفط العاملة في العراق جميع شركات النفط من التعامل مع نفط العراق أو اخذ امتياز في الأراضي التي حددها القانون رقم ٨٠ بأنها ستقاضيها أمام المحاكم، فإنها أي الشركات اتبعت تلك الإجراءات بتشديد الضغط على الحكومة العراقية لإجبارها على التخلي عن القانون من خلال إيقاف أعمال الحفر والتحري بحجة أن الحكومة أوقفت هذه الأعمال[2] وهذا الأمر يعني الاستغناء عن عدد كبير من العمال الذين سيعتقدون بأن القانون هو سبب بطالتهم فيأخذون انطباعا بأن سلبياته أكثر من إيجابياته، ولهذا فقد هدد عبد الكريم قاسم الشركات من خلال كلمته في المؤتمر الثالث لنقابة عمال النفط وجاء فيها "أن الحكومة لن تفسح المجال للشركات بأن تقوم بالفصل أو الطرد الكيفي للعمال العراقيين وأن هناك قوانين يجب على الشركات أن تراعيها عند إقدامها على هذه الأعمال[3].

---

[1] وزارة النفط، الملف ٨٢/ أ، كتاب لشركة نفط العراق إلى وزارة النفط في ٢٤/ ٢/ ١٩٦٢.

[2] صحيفة الأيام ٨/ ٤/ ١٩٦٢.

وينقل إبراهيم علاوي حديث لحماد شهاب وزير الدفاع بعد انقلاب ١٩٦٨ "ان شركات النفط هددت عبد الكريم قاسم قبيل صدور القانون رقم ٨٠ طالبة منه عدم تشريع القانون المذكور وإلا فأنه يتحمل عواقب ما أقدم عليه وقال حماد شهاب ان تهديد الشركات ابلغ إلى عبد الجبار جواد قائد الفرقة الخامسة منذ سنة ١٩٦٠ وكان في بيروت يقضي إجازة مرضية عام ١٩٦١ فقد اتصل به شخص يتكلم باسم الشركات طالبا منه إبلاغ قريبه (قاسم) بان الاستيلاء على الحقول غير المستثمرة يعد تحديا مباشرا للشركات وان على قاسم التراجع عما يريد الأقدام عليه وإلا فأنه سيواجه مالا تحمد عقباه وأخبر عبد الجبار جواد حماد شهاب الذي كان يصحبه في بيروت بما جرى مشككا بجدية هذا التهديد ولكنه عاد إلى بغداد بعدما أدرك خطورة الموضوع وابلغ قاسم بالخبر لكن الأخير لم يعبأ بالتهديد. وصادق على القانون نجم محمود، المقايضة برلين بغداد، ص٣٤٧- ٣٤٩. بينما يذكر زكي خيري ان السفير الامريكي في بيروت هو الذي اتصل بعبد الجبار جواد شقيق محمد علي جواد ابن خالة قاسم وكلفه السفير ان يحذر قاسم من مغبة توسيع القانون رقم ٨٠ ولما سمع قاسم بالانذار اسرع إلى توقيع القانون، مذكرات سياسي عراقي مخضرم ص٢٤٠.

[3] الأيام ٣/ ٦/ ١٩٦٢.

وتابعت الشركات إجراءاتها بإغلاق المستشفى التابع لشـــركة نفـــط البصـــرة لحرمان العمال وعوائلهم العلاج الطبي المفروض قانونا علـــى الشـــركة[١] وإعاقـــة الشركات محاولات الحكومة لنقل نفط خانقين عبر أنابيبـــها إلـــى البحـــر المتوســـط وعرقلة مساعيه الرامية إلى الاستثمار المباشر أو فتح امتياز فـــي الأراضـــي التـــي استردتها الحكومة، وبينت للحكومة العراقية إنها في حالة موافقتها على شـــروطها التي فرضتها لنقل نفط خانقين فأنه لن يشمل النفط المنتج من حقل آخر سواء مـــن قبل الحكومة أم من أي طرف ثالث قد يقوم بالتنقيب عـــن النفـــط فـــي العـــراق أو إنتاجه[٢].

وقد حاول العراق ان يفلت من الحصار الذي ضربته الشركات حولـــه فـــي ان يعزز إجراءاته بشأن القانون رقم ٨٠ ببيع كمية من النفط إلى سورية ولبنان بنـــاء على طلب تقدمت به الدولتان ووافق مجلس الوزراء على التقرير الذي تقدمـــت بـــه وزارة النفط. وكانت الوزارة قد تلقت طلبات من الجهات السورية لتزويدها بـــأربعين ألف طن من الكازولين والقير العراقي وقد أوضحت الوزارة لهذه الجهات اســـتعدادها التام لتزويدها بكل الكميات التي تطلبها من مختلـــف المنتجـــات النفطيـــة العراقيـــة وبأفضل الشروط وأسهلها حيث ان الدوائر العراقيـــة المســـؤولة تـــأخذ بالحســـبان العلاقات الأخوية الطيبة وواجب الاخوة تجاه الأشقاء.. وكـــانت مصلحـــة المنـــاجم اللبنانية قد طلبت من وزارة النفط تزويدها بـــ (٤٠) ألف طن من البانزين العراقـــي، وقد أجابت الوزارة المصلحة المذكورة بأنها مستعدة لتنفيذ الصفقة حـــال إشـــعارها بذلك، ويذكر ان العراق يملك فائضا من المنتجات النفطية يمكن زيادته بعـــد إكمـــال مشروع مصفى البصرة ولابد من إيجاد الأسواق الخارجية لتصريفه ولهذا فســـتكون نتائج مفاوضات الوفد العراقي الذي سيزور بعض البلدان العربية لهذا الغرض عـــاملا من عوامل زيادة دخل العراق[٣].

---

[١] اسامة عبد الرحمن الدوري، تطور سياسة العراق النفطية، ١٩٥٢- ١٩٦٣، رسالة ماجســـتير غير منشورة- كلية الآداب، بغداد ١٩٨٣، ص٢٧٣

[٢] وزارة النفط، الملف ٨٢/ أ "تقرير مفصل عن نقل نفط خانقين والمباحثات التي جرت مع ممثلي الشركات ١٢/ ٨/ ١٩٦٢، ومذكرة إيضاحية لنقل نفط خانقين قدمتها الحكومـــة العراقيـــة إلـــى الشركات".

[٣] الثورة ٢٦/ ٤/ ١٩٦٢.

الحكومة واستثمار النفط وطنيا

كان توجه الحكومة العراقية في استثمار النفط وطنيا مباشرا لذلك فقد أهملت جميع العروض التي قدمتها شركات عالمية بهذا الصدد، فيما كانت رغبة محمد سلمان وزير النفط اخذ جزء من الأراضي ذات الاحتمالات النفطية الجيدة وتأسيس شركة نفط وطنية لاستثمارها، أما بقية الأراضي التي استردها القانون رقم ٨٠ فتعرض على شركات النفط العالمية لاستثمارها وحجته ان العراق ليست لديه الإمكانات لاستثمارها من النواحي الفنية وغيرها للأراضي كافة[١]، دعمت الصحف رغبة الحكومة في هذا الاتجاه أي الاستثمار ودعت إلى تعبئة جميع الجهود من دون الاستعانة بالخبرة الأجنبية، كما طالبت بضرورة التخفيف تدريجيا من اعتماد الميزانية العامة للدولة على موارد النفط[٢] تبعت تلك الإجراءات بتخصيص مبالغ لأعمال الحفر والتحري أضيفت إلى الخطة الاقتصادية، وسعت إلى الحصول على أجهزة الحفر للبحث عن النفط من الاتحاد السوفيتي استنادا إلى اتفاقية التعاون الفني والاقتصادي المبرمة بين الجانبين في التاسع والعشرين من آذار ١٩٥٩ غير ان الاتحاد السوفيتي لم يبد تعاونا لبيع العراق الأدوات اللازمة بسبب التحذير الذي وجهته شركات النفط لكل من يتعاون مع الحكومة العراقية لاستثمار النفط في الأجزاء التي استردت بموجب القانون رقم ٨٠[٣] وأجرت الحكومة محاولات لإكمال مشروع أنبوب النفطخانة- الدورة- حديثة K3 في محاولة لإيصال النفط إلى البحر المتوسط[٤] وألفت عدة لجان لوضع لوائح قانونية واحدة باسم (قانون النفط) ولجنة أخرى لوضع لائحة قانون شركة النفط الوطنية وذلك لتنظيم أمور استخراج النفط واستغلاله وبيعه وتصديره.

---

[١] الأيام ٧/ ٤/ ١٩٦٢ والبيان ٨/ ٤/ ١٩٦٢.

[٢] البيان ٩/ ٤/ ١٩٦٢.

[٣] وزارة النفط، الملف ٨٢/ أ، شركات النفط والقانون رقم ٨٠ (إنذار الشركات للحكومة العراقية).

[٤] وزارة النفط الملف السابق، كتاب وزارة النفط ١٤٩٠٣ في ٤/ ١١/ ١٩٦٢ إلى وزارة التخطيط.

لائحة شركة النفط الوطنية العراقية

في أواخر عام ١٩٦١ ألفت الحكومة لجنة لدراسة موضوع تأليف شركة نفط وطنية ضمت كلا من وكيل وزارة النفط وعبد العزيز الوتاري مدير مصافي النفط الحكومية وعبد الله النقشبندي عن وزارة المالية وحسن زلزلة عن البنك المركزي العراقي ومصطفى الرجب عن وزارة التجارة وعبد الله إسماعيل، وباقر الجلبي عن وزارة النفط[١]. وحثت الصحف المحلية الحكومة على الإسراع بتأسيس الشركة لإنماء موارد البلاد واستثمار النفط وطنيا والتخلص من هيمنة الشركات وسيطرتها ولدفع عملية التطور نحو الإمام وفي الذكرى الرابعة لثورة ١٤ تموز أشار رئيس الوزراء إلى قرب انبثاق شركة النفط الوطنية وربط في خطاب له بين الحشود البحرية البريطانية في الخليج العربي والكويت ومخاوفهم من استثمار العراق لنفطه وأكد ان ذلك لن يقيد العراق عن استثماره ثرواته الوطنية[٢].

وفي مساء ٢٩ أيلول ١٩٦٢ عرض رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم في مؤتمر صحفي حضره عدد من مندوبي الصحف المحلية والعربية مشروع (قانون تأسيس شركة النفط الوطنية)، ووضعه أمام الرأي العام وطالبه ان يقول كلمته فيه، قبل ان يوضع موضع التنفيذ بالنظر لخطورة هذا القانون بالنسبة للشعب والوطن، وطالب ذوي الخبرة والاختصاص بإبداء آرائهم في القانون قبل ان يقره بصورة نهائية، وجاء في مقدمة القانون ان الهدف من إنشاء الشركة هو الانطلاق نحو التحرر في المجالين السياسي والاقتصادي[٣].

ونظرا لأهمية لائحة قانون تأسيس الشركة لسنة ١٩٦٢ والتي نشرتها وكالة الأنباء العراقية في ملحق نشرتها المرقمة ٢٢٩ وبتاريخ ٢٩ أيلول ندرج في أدناه نصها:-

---

[١] العهد الجديد ١٦/ ١٠/ ١٩٦١.

[٢] وزارة الداخلية، احتفالات الشعب العراقي في الذكرى الرابعة لثورة ١٤ تموز المجيدة ١٩٦٢، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٢، ص ١٨، الثورة ١٥/ ٧/ ١٩٦٢.

[٣] الأيام ٣٠/ ٩/ ١٩٦٢.

النص الكامل للائحة قانون تأسيس شركة النفط الوطنية

المادة الأولى:

تؤسس بموجب هذا القانون شركة باسم شركة النفط الوطنية العراقية لها شخصية معنوية وتتمتع بأهلية أداء كاملة لتحقيق أهدافها.

المادة الثانية:

١. تكون أغراض (شركة النفط الوطنية العراقية) العمل داخل العراق وخارجه في الصناعة النفطية وفي أية مرحلة من مراحلها بما في ذلك التحري والتنقيب عن النفط والمواد الهيدروكوربونية الطبيعية وانتاج ونقل وتصفية وتخزين توزيع وصنع المواد المذكورة أو منتجاتها أو مستخرجاتها أو أجهزتها أو الكيمياويات النفطية والصناعات المتعلقة بها والاتجار بهذه المواد كافة وللشركة القيام بجميع الأعمال المؤدية لتحقيق أغراضها.

٢. للشركة تحقيقا لأغراضها ان تقوم بتأسيس شركات مع غيرها على وفق أحكام قانون الشركات أو ان تسهم في شركات قائمة أو تتعاون مع شركات أو هيئات تقوم بأعمال لها علاقة بأغراضها بمختلف اوجه التعاون ولها ان تشتريها أو تلحقها بها.

٣. للشركة في حدود أغراضها ان تنشئ بمفردها شركات برأس مال مملوك لها كله على وفق نظام أساسي تصدره لها.

٤. لا تمارس الشركة عملية توزيع المنتجات النفطية لأغراض الاستهلاك المحلي داخل العراق ما دامت هناك مؤسسات حكومية أخرى تحتكر قانونا هذه العملية إلا بموافقة مجلس الوزراء.

المادة الثالثة:

١. تمنح الحكومة شركة النفط الوطنية العراقية حصرا حق استثمار جميع المناطق التي تحتوي على الثروة النفطية والهيدروكربونية الطبيعية في العراق عدا ما هو مشمول بحكم المادة الثانية من قانون تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ وتمنحها جميع المعلومات والمواد الجيولوجية والجيوفيزيائية والمعلومات والمواد المتعلقة بالهندسة النفطية الخاصة بها.

٢. تمارس الشركة الحق المنصوص عليه في الفقرة السابقة مباشرة أو عن طريق شركات تؤسس حسب أحكام الفقرتين الثالثة من المادة الثانية.

ان استثمار أية منطقة عن طريق تأسيس شركة حسب أحكام الفقرة الثانية من المادة السابقة يجب ان يتم على وفق القانون.

٣. على الشركة ان تقوم بأغراضها المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة بشكل لا يناقض استثمار المواد الطبيعية الأخرى.

٤. تستثنى من أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة ما تخصصه الحكومة بموجب حكم المادة الثالثة من قانون تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ عدا ما يتم استثماره فعلا بموجب هذا القانون.

المادة الرابعة:

١. رأس مال شركة النفط الوطنية عشرون مليون دينار تدفعه الحكومة وتجوز زيادته حسب الحاجة إلى الحد الذي يقرره مجلس الوزراء باقتراح من مجلس إدارة الشركة.

٢. يجوز للحكومة ان تسلم للشركة جزءا من رأس المال على أعيان مقومة بالنقد.

٣. مسؤولية الشركة محدد برأسمالها.

المادة الخامسة:

١. لشركة النفط الوطنية العراقية ان تقترض أو تستلف من أية جهة داخل العراق أو خارجه لتمويل مشاريعها.

٢. ولها ان تقترض أو تستلف بضمان الحكومة حسب الشروط التي يقررها مجلس الوزراء. وإذا كان الاقتراض عن طريق إصدار سندات داخلية لحاملها فيعفى رأسمالها المقروض وفوائدها من جميع الضرائب والرسوم الحالية أو المستقبلية وتعفى سنداتها وقسائمها والوصولات المتعلقة بها من رسم الطابع وتعد سنداتها بمثابة نقد لإغراض المناقصات والكفالات والمزايدات الخاصة بالدوائر والمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية.

٢. يجب ألا يتجاوز مجموع القروض القائمة بذمة الشركة ثلاثة أمثال رأسمالها المقرر.

المادة السادسة:

تحتفظ شركة النفط الوطنية بودائعها لدى البنك المركزي العراقي أو الجهة التي يعينها ولها ان تتعامل مع المصارف داخل العراق وخارجه.

المادة السابعة:

تتمتع شركة النفط الوطنية العراقية والشركات المملوكة كليا لها بما يلي:-

١. تعفى أرباحها من ضريبة الدخل لمدة عشرة أعوام ابتداء من السنة التي يتحقق فيها أول ربح للشركة كما تعفى بعد ذلك جميع المبالغ الاحتياطية التي تخصصها الشركة من أرباحها لإعادة استثمارها في أغراضها المنصوص عليها في هذا القانون على ان يتم توظيف هذه المبالغ في أغراض المذكورة خلال مدة لا تتجاوز خمس سنوات فإذا لم تستثمر خلال هذه المدة فتخضع لضريبة الدخل كونها من أرباح السنة التالية لانتهاء مدة السنوات الخمس المذكورة.

٢. تعفى من الضرائب والرسوم المتأتية على قيامها وأغراضها المنصوص عليها في المادة الثانية من هذا القانون.

٣.ان تشغل الأراضي الأميرية التي تخصصها لها الحكومة بلا بدل وان تمتلك الأملاك الحكومية التي تخصصها لها الحكومة بلا بدل وذلك حسب أحكام القانون.

٤. يعد طلب الاستملاك لأغراض النفع العام.

المادة الثامنة:

١. يدير (شركة النفط الوطنية العراقية) مجلس إدارة مستقل بشؤونه الإدارية والمالية مكون من تسعة أعضاء أصليين بما فيهم المدير العام وثلاثة أعضاء احتياط. ويعين الأعضاء بقرار من مجلس الوزراء على ان يكون مالا يقل عن ثلثيهم من بين منتسبي الجهات والمؤسسات الحكومية بما في ذلك شركة النفط الوطنية العراقية وتكون مدة عضوية كل منهم أربع سنوات قابلة للتجديد وينحى بالاقتراع أربعة من أعضاء مجلس الإدارة الأول في نهاية السنة الثانية من تعيينهم.

٢. للمجلس ان ينتدب أحد أعضائه للقيام بالأمور التي يعهدها إليه وان يؤلف لجانا فرعية من بين أعضائه أو غيرهم للقيام بالأمور التي يعهدها إليها وان يمنحها الصلاحيات الملائمة لذلك.

٣. يعين المدير العام وتحدد مدته بقرار مجلس الوزراء وبمرسوم جمهوري. والمدير العام هو الذي يمثل الشركة أمام الجهات الرسمية وغيرها وينفذ قرارات مجلس الإدارة. وللمجلس ان يعهد إليه بما يراه مناسبا من الصلاحيات.

٤. يكون وزير النفط رئيسا لمجلس الإدارة وينتخب المجلس من بين أعضائه نائبا للرئيس تتم الموافقة عليه بقرار مجلس الوزراء.

المادة التاسعة: تنفذ قرارات مجلس إدارة شركة النفط الوطنية العراقية عند صدورها عدا ما يلي:-

١. كل مشاركة واسهامة تعقدها الشركة مع جهة أخرى لا تنفذ قبل موافقة مجلس الوزراء. مع مراعاة الفقرة الثانية من المادة الثالثة من هذا القانون.

٢. لا تعد الشركات المنشأة حسب أحكام الفقرة الثالثة من المادة الثانية قائمة ما لم يصادق مجلس الوزراء على قرار إنشائها ونظامها الأساسي وما لم ينشر ذلك في الجريدة الرسمية.

٣. تعيين مناطق الاستثمار وتحدد بقرار من مجلس الوزراء.

٤. لا يعقد أي قرض خارجي يزيد مبلغه على مليون دينار ويتعدى أجل سداده ثلاث سنوات ما لم يوافق على ذلك مجلس الوزراء.

٥. لا يعقد أي قرض داخلي يزيد مبلغه على ثلاثة ملايين دينار ويتعدى أجل سداده خمس سنوات ما لم يوافق على ذلك مجلس الوزراء.

٦. كل تصرف يشترط لنفاذه موافقة مجلس الوزراء لا يفسر أو يعدل إلا بموافقة مجلس الوزراء أيضاً.

المادة العاشرة:

١. تلتزم شركة النفط الوطنية العراقية بالسياسة النفطية العامة للدولة وترتبط بوزير النفط في ما يتعلق بتنفيذها وفي حالة اختلاف الوزير مع الشركة بشأنها يعرض الخلاف على المجلس الوزراء للبت فيه.

٢. يحضر مدير الشركة بناء على موافقة رئيس الوزراء مناقشات مجلس الوزراء في الأمور المتعلقة بالشركة ولا يشترك بالتصويت.

المادة الحادية عشرة:

١. لا تخضع شركة النفط الوطنية العراقية للأحكام القانونية المتعلقة بالشركات التجارية ولا لاحكام قانون تنظيم أرباح المؤسسات شبه الرسمية.

المادة الثانية عشرة: على الشركة ان تقوم بتنظيم موازنة سنوية لحساباتها خلال ستة أشهر من انتهاء سنتها المالية على ان يصادق عليها محاسب قانوني يوافق عليه وزير النفط وتنشر الحسابات في الجريدة الرسمية.

المادة الثالثة عشرة: تعين وتحدد القواعد التي تتبع لإدارة أعمال شركة النفط الوطنية العراقية بنظام.

المادة الرابعة عشرة: لا تحل ولا تصفى هذه الشركة إلا بقانون.

المادة الخامسة عشرة: على الوزراء تنفيذ هذا القانون[1]

موقف شركات النفط من مشروع قانون
شركة النفط الوطنية

ولّد إعلان قانون تأسيس شركة النفط الوطنية رد فعل عنيف لدى الشركات وزار المستر اكسرجيان نائب مدير شركة نفط العراق القائم بالأعمال العراقية في لندن في الخامس من تشرين الأول وأعرب عن ترحيب الشركات بهذه الخطوة في حالة التوصل إلى حل للخلافات القائمة بين الجانبين. كما أبدى رغبة الشركات بإعادة فتح المفاوضات إلا أنه أبدى مخاوفه من ان تصاب المفاوضات بنكسة أخرى "جراء تقديم الجانب العراقي شروطاً جديدة في بداية كل جلسة تعقد بين الطرفين[2] واجتمع هريدج مدير شركة نفط العراق مع القائم بالأعمال العراقي في لندن في الثاني من تشرين الثاني بعد عودته من بغداد، وبين أنه لم يستطع مقابلة رئيس الوزراء وعزا هريدج سبب ذلك إلى عدم رغبة رئيس الوزراء بمقابلته، وحاول ان يوجه ضغطاً جديداً على الحكومة العراقية حينما ربط بعض الأحداث التي جرت في شمالي العراق ومدى تأثيرها في كميات الإنتاج- ثم تطرق إلى تأسيس شركة النفط الوطنية، وبيّن ان الشركات أعدت مذكرة لتقديمها للجهات العراقية تضمنت وجهة نظر الشركات

---

[1] صحيفة الأيام، ١و٢و٣و٤/ ١٠/ ١٩٦٢. وقد نشرتها وكالة الأنباء العراقية في ملحق نشرتها المرقمة ٢٢٩ في ٢٩ أيلول ١٩٦٢.

[2] وزارة النفط الملف ٨٢/ أ، كتاب السفارة العراقية في لندن إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٢/ ١٠/ ١٩٦٢.

وموقفها من تأسيس شركة النفط الوطنية[1] وفي ضوء هواجس الشركات وقلقها من تأسيس شركة نفط عراقية وطنية لاستغلال النفط العراقي ولعدم تمكنها من مقاومة مشروع القانون والتغلب عليه لذلك سعت عن طريق السفارة العراقية وجهاز وزارة النفط إلى إبطاء عملية صدوره والتصديق عليه[2].

وتفاعلت الحكومة العراقية بصدور قانون الشركة الذي سيؤدي كما أشار رئيس الوزراء في حينه إلى استثمار النفط وطنياً وان ذلك سيعود على العراق بموارد هائلة وانه سيكون بمقدور الحكومة ان تضع تحت تصرف الشركة الوطنية ما يقارب ٣٥٠٠ مليون طن من النفط. وأشارت الصحف إلى ان لائحة قانون الشركة ستوضع موضع التنفيذ بعد نشرها في الجريدة الرسمية وان هناك تكهنات بشأن استمرار المفاوضات بين الحكومات والشركات خلال شهر كانون الثاني ١٩٦٣ بشأن بعض القضايا المتعلقة بأمور النفط. وقد اجتمع مجلس الوزراء مساء يوم السادس من شباط ١٩٦٣ حتى صباح اليوم التالي للمذاكرة بشأن قانون الشركة[3] غير ان القانون لم ينشر في الجريدة الرسمية[4] ويقول إسماعيل العارف ان المجلس صدق على القانون وان عبد الكريم قاسم كان سيدفعها يوم السبت لتنشر في الجريدة

---

[1] وزارة النفط، الملف ١٢٧ أق (١)، كتاب السفارة العراقية في لندن إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٦/ ١١/ ١٩٦٢.

[2] اسامة عبد الرحمن مصدر سابق، ص ٣٧٨ والجدير بالإشارة هنا ان عبد العزيز الوتاري الذي اصبح وزيرا للنفط في حكومة طاهر يحيى بعد ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ كان من بين أهم الأشخاص الداعين إلى التفاوض وحل الخلاف مع الشركات.

[3] صحيفة الأيام ١- ٧ شباط ١٩٦٢.

[4] يؤكد عبد اللطيف الشواف الذي رافق قضية نفط العراق وكان أحد أعضاء الوفد المفاوض مع الشركات ان مجلس الوزراء قد صادق على قانون تأسيس الشركة قبل ٨ شباط ١٩٦٣ إلا ان القانون لم يشرع إلا في شباط ١٩٦٤ وبعد إجراء تعديلات جوهرية عليه (قضية النفط في العراق ص ٤٥) من دون ان يذكر أسباب عدم صدور القانون أو نشره في الجريدة الرسمية طالما ان مجلس الوزراء قد صادق عليه. ويؤيد ذلك كل من إسماعيل العارف وحافظ علوان ويضيف أحمد فوزي إلى ذلك قوله ان عبد الكريم قاسم طلب أثناء الهجوم على وزارة الدفاع يوم ٨ شباط ١٩٦٣ من أحمد صالح العبدي إحضار مشروع شركة النفط الوطنية قائلا: (أريد ان أوقع هذا القانون الآن) وقد علل أحمد صالح العبدي ذلك في أثناء التحقيق الذي جرى معه بعد الثورة ان قاسما أراد ان يبدو متماسكا أمام الذين حوله (عبد الكريم قاسم وساعاته الأخيرة) ص ١١٥.

الرسمية غير ان أحداث ٨ شباط (يوم الجمعة) ١٩٦٣ حالت دون نشره مع أنه وقع القانون قبل مقتله بساعات لقيام انقلاب الثامن من شباط ١٩٦٣، وبقي القانون حبراً على ورق بسبب اضطراب الوضع السياسي وبفعل ضغوط أو ممارسات الشركات بل إنها سعت لإنهاء صيغته التشريعية

ويتمثل رد الفعل الذي اتخذته الشركات بعدم التوسع في الإنتاج ولاسيما في السنة التي أعقبت صدور القانون، إذ إنها خفضت معدلات النمو السنوي في الإنتاج ولا سيما نفط الجنوب، وبدأت عملية تجميد واسعة لبرامج التطوير هناك[١].

أما الحكومات الغربية فقد عدت القانون ظاهرة خطيرة يجب الحد منها وعدم السماح لها بالانتشار، فراحت تمارس الضغط على الحكومة العراقية للدخول في مفاوضات لتسوية خلافاتها مع الشركات، وكانت الشركات قد قدمت إنذارا للتحكيم تم عرض فحواه، ولكن الحكومة رفضت طلب التحكيم لأنه (لا يجوز على أمر هو من صميم أعمال السيادة الوطنية) وهذا ما أكده المستر بريت محامي الحكومة في مذكرته التي قدمها للحكومة العراقية بتاريخ ١٤ نيسان ١٩٦٢[٢].

وفي محاولة من الحزب الشيوعي لإعادة ثقة عبد الكريم قاسم وتعاونه معهم[٣] فقد وقف الحزب معه في مفاوضاته مع الشركات وأصدر يوم ٢٥ تشرين الثاني ١٩٦٢ البيان الآتي "ان شركات النفط بدأت تتعامل مع الحكومة المنعزلة انطلاقاً من موقف القوة واصبح التهديد بتخفيض الإنتاج هو الورقة المفضلة التي تلوح بها بين حين وآخر ومنذ ان بدأت قضية رسوم الموانئ[٤] قبل اكثر من عامين فإن الشركات تلّوح بصراحة بهذه الورقة. ففي ذلك الحين هددت في بيان رسمي بتخفيض الإنتاج وخلال عامي ١٩٦١و١٩٦٢ أخلت الشركات رسمياً بالتزاماتها بزيادة وتائر الإنتاج.

---

[١] أحمد ساجر جاسم، نفط العراق، أطروحة دكتوراه- جامعة بغداد ١٩٩٧، ص ٢٨.

[٢] وزارة النفط الملف ٦٠/ ٢٣١ المفاوضات مع شركات النفط.

[٣] ل- ت ج، الملف ٢٢/ ١٨، بيانات الأحزاب السرية، (بيان الحزب الشيوعي حول قضايا النفط).

[٤] كانت هناك بعض القضايا الرئيسة بين الحكومة والشركات تخص رسوم الموانئ العراقية في الأعوام السابقة لعام ١٩٦٢، كانت الشركات ترنو إلى فتح باب المفاوضات حولها مع الحكومة وبالذات قضية الميناء العميق في خور العمية الذي بدأ العمل عام ١٩٦٢، حاولت الشركات ان تعدها مدخلاً لمفاوضة الحكومة العراقية والالتفاف على القانون رقم ٨٠ ولكنها بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ حسمت باتفاق في حزيران ١٩٦٣ لمدة عام بين الحكومة والشركات للتفصيل انظر، أحمد ساجر جاسم، مصدر سابق الصفحات ٥٥- ٦١.

فضلاً عن التهديدات المستمرة. ان نسف أنابيب النفط في آب الفائت هو خطوة عملية وثيقة الصلة بسياسة التهديد بتخفيض الإنتاج هذه والهدف من التخريب هو تخفيض الإنتاج والضغط على الحكومة".

والجدير بالذكر ان الحزب الشيوعي كان مسانداً لعبد الكريم قاسم في قضاياه ومسايراً لوضع الحكومة وفي هذا الباب دعا إلى معالجة السياسة النفطية على وفق المصلحة الوطنية باتجاه زيادة حصة العراق من عوائد النفط وتحديد العلاقة مع الشركات على أسس اقتصادية وتجارية بحتة واجمل ذلك بخمس فقرات تضمنت تحديداً امتيازات الشركات وضمان حق العراق بأخذ حصته من النفط وتأسيس أسطول وطني للناقلات وتحديد مبدأ الأسعار ومراجعة أعمال الشركات واستغلال الغاز الطبيعي[1].

ولكن يبدو ان سياسة الحزب هذه لم تكن تتعد حدود المساندة والتأييد لعبد الكريم قاسم إذ أنه لم يرفع شعار التأميم بل دعا إلى استعادة الأراضي غير المستثمرة.

نفط خانقين

أما ما يتعلق بشركة نفط خانقين التي كانت تستثمر امتياز نفط الأراضي المحولة (النفطخانة) في خانقين بموجب الامتياز الممنوح لها سنة ١٩٢٦ فكان نفطها قد خصص لسد الحاجة المحلية بسبب صعوبة تصديره إلى الخارج. ولما كان على شركة نفط العراق بموجب الامتياز الممنوح لها سنة ١٩٢٥ وتعديله سنة ١٩٣١ ان تزود السوق المحلية بمشتقات النفط، فقد أسست شركة نفط الرافدين لتتولى مسؤولية تصفية النفط وسد الحاجة المحلية من مشتقاته. فكانت تشتري النفط من مصفى الوند التابع لشركة خانقين وتبيعه للمواطنين. وفي ٢٥ كانون الأول ١٩٥١ اشترت الحكومة العراقية كل موجودات شركة نفط الرافدين. ولكن الشركة الأخيرة ظلت تدير المصفى وتتولى عملية التوزيع لحساب الحكومة العراقية مقابل أجرة سنوية مقطوعة مقدارها (١٥٠) ألف دينار ولمدة عشر سنوات قابلة للتجديد. وقد أنهي امتياز شركة نفط خانقين بعد ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ وتولت الحكومة العراقية عملية إنتاج النفط من حقل خانقين. ولما كانت الطاقة الإنتاجية

---

[1] مجلة الثقافة الجديدة العدد ١٤، كانون الثاني شباط ١٩٦٠، ص ١٠٤.

لهذا الحقل اكثر مما يستوعبه مصفى الوند فقد تم مد أنبوب قطره ١٢ انجاً من الحقل إلى مصفى الدورة قرب بغداد لتصفية النفط المنتج وسد حاجة السوق المحلية من مشتقاته.

بعد ارتفاع أسعار النفط فكرت الحكومة في التوسع في استثمار هذا الحقل وتصدير إنتاجه إلى الخارج وكان من غير الممكن تصديره عن طريق الخليج العربي ومد الأنابيب إلى هناك فضلاً عن بعد الحقل عن البحر المتوسط وان مد أنابيب جديدة يتطلب تكاليف باهظة ولذلك درست إدارة حقول النفط الموضوع بعمق وخاصة بما يتعلق بنقل نفط الحقل وتباحثت مع شركات النفط بشأن الموضوع وإمكان نقل إنتاج حقل خانقين بأنابيب شركة العراق الممتدة إلى البحر المتوسط لتتسلمه الحكومة هناك وتبيعه إلى الشركات وهو ما يبدو من **هذه الوثيقة**:

سيادة المدير العام

الموضوع/ تقرير مفصل عن نقل نفط خانقين والمباحثات التي جرت مع ممثلي الشركات بهذا الخصوص.

مقدمة

أولاً- إدارة الحقول والهيئة العامة لشؤون النفط

في اثر إنهاء امتياز شركة نفط خانقين المحدودة وتسلم الحكومة إدارة حقولها قامت وزارة الاقتصاد الملغاة بمفاتحة ممثلي شركات النفط خلال المفاوضات التي كانت جارية في ذلك الحين بشأن تلبية رغبة الحكومة في نقل النفط الذي سينتج في الحقول المذكورة بخطوط أنابيب الشركات إلى البحر المتوسط وقد خمنت الكمية التي ستنتج في حينه في حدود المليون طن سنوياً ثم جرى تثبيت هذا الطلب بكتاب من وزارة الاقتصاد إلى الشركات (رقم س/ ٢٧٣ وتاريخ ٢٠/ ١٩٥٨/١٠) الذي طلبت الوزارة بموجبه ان تؤيد الشركات استعدادها لنقل هذه الكمية من النفط بأنابيبها على ان يسلم النفط في محطة الضخ في K3 بخط للأنابيب تقوم الحكومة بإنشائه بين حقول خانقين والمحطة المذكورة وكانت شركات النفط قد وافقت على طلب الحكومة ولكنها نسبت ان يسلم النفط لها في محطة الضخ K3 بدلاً من K2 لحسابات فنية وتسهيلات تتيسر في هذه المحطة اكثر من المحطة الأولى. وبناء على قرار المبدأ بين الطرفين ترك الأمر إلى المستقبل لبحث تفاصيل هذا النقل وشروطه لحين تقرير المباشرة بالإنتاج والتصدير من قبل الحكومة.

وتشير المعلومات المتيسرة لدينا إلى ان إدارة الحقول العامة بعد تأسيسها بموجب قانون تأليف الهيئة العامة لشؤون النفط الصادر في عام ١٩٥٩ قامت بإجراء الدراسات اللازمة لاستثمار حقول خانقين وكيفية نقل النفط المنتج منها ومباحثة شركات النفط بهذا الخصوص. ولكن لم تعثر اللجنة بين أضابير إدارة الحقول الملغاة على المخابرات المتعلقة بالموضوع ومع ذلك فإن المعلومات المتيسرة والتي يؤيدها السيد محمد الظاهر مدير العام السابق لإدارة الحقول تشير إلى ان هذه الإدارة قامت بوضع الدراسات اللازمة لمد خط الأنابيب بين حقول نفط خانقين ومحطة K3 وإنها السبب في امرار خط الأنابيب بالدورة ويعود ذلك إلى الاقتراحات التي وضعتها إدارة الحقول لاستثمار المنطقة بموجبها والتي تضمنت ما يلي:-

١. الطريقة الأولى:

هي ضخ النفط المنتج من حقول النفط إلى مصفى الدورة لغرض تصفيته والطلب من شركات النفط ان تسلم الحكومة النفط الذي يجهز لمصفى الدورة في موانئ البحر المتوسط بسعر الكلفة لتتولى الحكومة تسويقه لحسابها بدلاً من تسويق نفط خانقين وبهذا يمكن ان توفر الحكومة نفقات إنشاء المرحلة الثانية من خط الأنابيب بين الدورة وk3 لانتفاء الحاجة إليها فضلا على الإفادة من جودة نفط خانقين في عمليات التصفية.

٢. الطريقة الثانية: وهي إكمال المرحلة الثانية من الأنابيب في حالة رفض شركات النفط الاقتراح الأول ومفاتحة الشركات بشأن شراء النفط الذي سيضخ إلى محطة K3.

٣. الطريقة الثالثة هي ضخ النفط إلى موانئ البحر المتوسط على حساب الحكومة وتسويقه من قبلها في حالة عدم موافقة الشركات على شرائه.

ويبدو ان إدارة الحقول كانت قد سارت في تنفيذ مقترحاتها سالفة الذكر وتم الاتفاق بينها وبين الهيئة العامة لشؤون النفط الملغاة كما تمت مفاتحة مجلس التخطيط الاقتصادي لرصد المبالغ اللازمة لمد خط الأنابيب بين خانقين- الدورة- K3 كما قامت إدارة الحقول بمفاتحة شركات النفط والتفاوض مع ممثليها بشأن بقية المقترحات التي وضعتها للتصرف بالنفط المنتج وكان ممثلو الشركات قد رفضوا قبول الطريقه الأولى التي اقترحتها إدارة الحقول وهي تصفية نفط خانقين بالدورة

والزام الشركات بتسليم كمية معادلة له من نفط كركوك بسعر الكفة إلى الحكومة في موانئ البحر المتوسط.

أما بخصوص الطريقة الثانية الخاصة ببيع نفط خانقين إلى الشركات فليست لدينا معلومات عن وجهة نظر الشركات في حينه.

أما بالنسبة للطريقة الثالثة وهي الخاصة بنقل النفط إلى موانئ البحر المتوسط لحساب الحكومة فقد بحثت إدارة الحقول تفاصيل هذا النقل وشروطه بصورة مبدئية وكان ممثلو الشركات قد أشاروا إلى ان الشركات مستعدة لنقل ما لا يزيد على مليون طن من نفط خانقين من K3 إلى طرابلس لقاء أجرة مقطوعة تبلغ ٢٥٠ ألف دينار سنوياً التي تمثل أجرة تشغيل خط الأنابيب لحساب الحكومة أما كلفة الخزن في الميناء والخدمات والصيانة فيبدو ان البحث لم يجر بشأنها آنذاك.

ثانيا- وزارة النفط ووزارة التخطيط:

لدى تعقيب الموضوع عن طريق المخابرات المحفوظة في الوزارة تبين ان وزارة التخطيط كانت قد رصدت مبلغاً قدره مليون ونصف المليون دينار في جداول الخطة الاقتصادية المؤقتة لتنفيذ مشروع مد خط أنابيب خانقين وان وزارة النفط (الهيئة العامة لشؤون النفط) كانت قد فاتحت وزارة التخطيط بكتابها المرقم ٤٠٧١ والمؤرخ في ٢٢/ ٦/ ١٩٦٠ طالبة الموافقة على زيادة المبلغ المرصد للمشروع بمقدار مليون و٧٥٠ ألف دينار وتخويل وزارة النفط إجراء المسوحات اللازمة لتثبيت خط سير الأنبوب وتخويلها القيام بإعداد المواصفات والشروط اللازمة لتنفيذ المشروع ولدى عرض المطلب على مجلس التخطيط الاقتصادي قرر المجلس ما يلي:-

١. الموافقة على تغير خط سير الأنبوب من (خانقين- K2) إلى (خانقين/ الدورة K3).
٢. تخويل وزارة النفط إجراء مفاوضات مع شركات النفط لعقد اتفاق بشأن تحديد كلف الضخ والتحميل والخزن والتصدير.
٣. تخويل وزارة النفط إجراء المسوحات اللازمة.
٤. تخويل وزارة النفط أعداد المواصفات والشروط العامة.
٥.تخويل وزارة النفط صلاحية الصرف للأغراض الواردة في الفقرتين ٣و ٤ أعلاه في حدود عشرة آلاف دينار.

وبتاريخ ٦/ ٣/ ١٩٦١ كتبت وزارة النفط إلى وزارة التخطيط طالبة عرض شروط مناقصة القسم الأول من خط الأنابيب بين خانقين- الدورة وتخويل إدارة الحقول العامة صلاحية الإعلان عن المناقصة. وبتاريخ ٩/ ٨/ ١٩٦١ وافق مجلس التخطيط الاقتصادي على تخويل وزارة النفط صلاحية الإعلان عن المناقصة بعد إجراء بعض التعديلات على الشروط والمواصفات المقترحة وقامت الوزارة بالفعل بالإعلان عن المناقصة بتاريخ ٩/ ٩/ ١٩٦١ ثم مددت مدة انتهاء تقديم العطاءات من ٣١/ ١٢/ ١٩٦١ إلى ٣١/ ١/ ١٩٦٢.

وبتاريخ ٢٧/ ١٢/ ١٩٦١ اعترضت وزارة التخطيط على قرار تمديد انتهاء العطاءات مشيرة إلى ان قرار مجلس التخطيط الاقتصادي لم يتضمن تخويل الوزارة مثل هذه الصلاحية.

وفي ٥/ ٢/ ١٩٦٢ أرسلت وزارة النفط إلى وزارة التخطيط الدراسات الخاصة بإعلان مناقصة القسم الثاني لخط الأنابيب طالبة عرض الموضوع على مجلس التخطيط الاقتصادي للموافقة على تحويل الوزارة صلاحية الإعلان عن المناقصة. وبتاريخ ١/ ٣/ ١٩٦٢ كتبت هذه الوزارة إلى وزارة التخطيط طالبة استحصال موافقة مجلس التخطيط على تكليف شركة يوباتك الاستشارية دراسة مشروع إنشاء محطات ضخ على أنبوب النفطخانة.

أجابت وزارة التخطيط بكتابها المؤرخ في ١٧/ ٣/ ١٩٦٢ بان من الضروري إعلامها بما تم عليه الاتفاق مع شركات النفط بشأن تحديد كلف الضخ والتحميل والخزن قبل النظر في إعلان القسم الثاني من المناقصة لأنه إذا تمكنت الوزارة من الاتفاق مع الشركات على مقايضة وتسلم نفط خانقين في مصفى الدورة بدلا من نفط كركوك فلا تكون هناك حاجة إلى إنشاء القسم الثاني من الأنبوب كما أكدت وزارة التخطيط طلبها هذا بتاريخ ٢٧ /٢ /١٩٦٢ فأجابت الوزارة بكتابها المؤرخ في ١٩/ ٤/ ١٩٦٢ بأنه عقد اجتماع بين ممثلي الوزارة وممثلي الشركات ولم يسفر هذا الاجتماع عن نتيجة.

وقد طلبت وزارة التخطيط مؤخرا إعلامها عما تم بشأن الاتفاق مع الشركات بهذا الخصوص ليتسنى لها عرض طلبات الوزارة الخاصة بالموافقة على إعلان القسم الثاني من خط الأنابيب وتكليف إحدى الشركات الاستشارية دارسة موضوع إنشاء محطتي ضخ على هذا الخط لأن تقرير السير في المشروع يتوقف على

النتائج التي سيتم الاتفاق عليها مع الشركات وقد لاتكون هناك حاجة إلى إنشاء القسم الثاني من الأنابيب ومحطات الضخ في حالة موافقة الشركات على أن تتم تصفية نفط خانقين في الدورة وتسليم نفط كركوك المجهز إلى الدورة في موانئ البحر المتوسط لتسويقه من قبل الحكومة.

وبناء على هذا الطلب الذي نعتقد أنه ضروري ويقتضي التوصل إلى اتفاق مع الشركات بشأن تفاصيل الموضوع قبل السير في إنجاز المشروع بكامله فقد جرى الاتصال مع شركات النفط وعقد اجتماع بين ممثلي الطرفين بتاريخ ٢٥ /٧ / ١٩٦٢ وقد حضره من جانب الوزارة كل من السادة:-

١- مهدي الهادي.

٢- محمد باقر الجلبي

٣- سامي الفلاحي

كما حضره من جانب الشركات كل من :-

١- المستر كودرى

٢- المستر اندروز

وقد جرى خلال هذا الاجتماع بحث الموضوع بجوانبه المتعددة وقد رفض ممثلو الشركات رفضا باتاً موضوع تعهدهم بتسليم النفط الذي يجهز إلى مصفى الدورة إلى الحكومة في موانئ البحر لأن التزام الشركات بهذا الخصوص محدد بسد حاجة الاستهلاك المحلي وطلب الحكومة بهذا الخصوص خارج على الالتزام المذكور هذا إضافة إلى ان الحسابات التجارية حسب وجهة نظر الشركات لا تمكنها بأية حال من الأحوال من الموافقة على تلبية الطلب وأشاروا إلى أن الشركات سبق لها أن رفضت هذا الاقتراح رسمياً عند مفاتحتنا به من قبل الهيئة العامة لشؤون النفط.

ويبدو مما دار في الاجتماع أن الشركات تفضل أن تقوم بنقل كمية من النفط لا تتجاوز المليون طنا سنوياً المنتج في حقول خانقين من محطة K3 إلى طرابلس بخط أنابيب ذي قطر ١٢عقدة كما أبدى ممثلو الشركات أن هذه العملية تتطلب إجراء بعض التصليحات على خط الأنابيب الذي تنوي الشركات تخصيصه لنفط الحكومة فقط كما ابدوا استعدادهم للقيام بالأمور اللازمة لهذه العملية كافة من تغيير في حالة خط الأنابيب ليكون صالحاً للاستعمال وإنشاء خزان في الميناء ومد أنابيب بحرية من الميناء إلى رصيف التحميل مع القيام بأعمال الصيانة خلال مدة الاتفاق

التي يقدرونها بعشر سنوات على ان تكون هذه العمليات كافة على حساب الحكومة ولا تتحمل الشركات أية نفقات من جراء تعهدها هذا وأشاروا إلى ان الشركات ستقوم بالاتفاق على القيام بإنجاز المراحل المذكورة التي تقدر كلفتها المبدئية في حدود سبعة ملايين دينار على ان تقوم الحكومة بإطفائها بأقساط سنوية متساوية خلال مدة العمل بهذا المشروع التي يقدرونها بعشر سنوات كما جاء أعلاه على ان تكون التأسيسات كافة التي ستنشأ بما في ذلك مستودع الخزن في الميناء ملكاً خالصاً للشركة حتى بعد إطفاء كلفتها من قبل الحكومة.

وقد أوضح ممثلو الشركات ان تفاصيل المبالغ التي سيترتب على الحكومة دفعها سنوياً كما يلي:-

١-٢٥٠٠٠٠ دينار عن أجور التشغيل.

٢-٢٥٠٠٠٠ دينار عن تكاليف تصليح الأنابيب وصيانتها.

٣-شلن وأربعة بنسات عن عوائد مرور الطن الواحد لكل ١٠٠ ميل في سورية فقط (مع العلم بان طول الأنابيب في سورية ٢٨٠ ميلاً).

٤- شلن وأربعة بنسات مقطوعة عن عوائد المرور والتحميل في لبنان لكل طن.

٥- ثلاثة بنسات عن كل طن من حمولة الناقلة التي ترسو في الميناء التي يترتب على صاحب الناقلة دفعها إلى الحكومة اللبنانية عن رسوم الميناء.

ولقد أثار ممثلو الوزارة في اللجنة الاستفسار عن مدى استعداد الشركات لشراء نفط خانقين في محطة "---"[١]، أو في طرابلس فأجاب ممثلو الشركات بان هذا الاقتراح يتعلق بمسألة تجارية صرف وانه يعرض على الشركات للمرة الأولى وهو قابل للبحث ووعدوا بدراسته وإعلام الوزارة برأيكم بشأنه.

هذا وقد أصر ممثلو الشركات على وجود عدم استعداد الشركات لنقل نفط خانقين بأي أنبوب آخر غير أنبوب طرابلس ذا قطر ١٢ عقدة ولكي لا تضطر الشركات إلى مزجه مع النفط المصدر من قبلها.

كما أشاروا إلى ان كمية النفط المقترح نقلها يجب إلا تتجاوز مليون طن سنويا وإذا رغبت الحكومة في زيادة هذه الكمية فسوف يترتب على ذلك المطالبة بنفقات إضافية تحدد بالاتفاق في حينه.

---

[١] بياض في الأصل ويبدو ان المقصود باتياس.

المقترحات المعروضة والمقترحة وآراء اللجنة بشأنها:

١. أهمية استثمار نفط خانقين

٢. تعتقد اللجنة بان لاستثمار نفط خانقين أهمية كبرى تجب دراستها دراسة وافية ومن جميع الوجوه. فهناك العنصر المالي إذ سيحصل العراق على عوائد جمة من تصدير هذا النفط من دون ان يشاركه أحد فيها. كما وتوجد الناحية المهمة الكبرى إلا وهي الخبرة العظيمة التي سيكسبها العراقيون في حقول استثمار النفط وهو أمر يجب ان يستغل إلى أقصى حد.

كما ويجب عدم إغفال الحقيقة الثابتة وهي ان حقل نفط خانقين يمتد إلى داخل الحدود الإيرانية وان إيران منذ مدة ليست بالقصيرة تستغله وتستثمر نفطه. وإذا أراد العراق عدم خسران هذا النفط لإيران فعليه ان يأخذ بمبدأ الإسراع في استثمار هذا الحقل إلى أقصى طاقته.

٢.المقترحات التي قدمت للشركة العاملة

ان المقترحات التي قدمت للشركات العاملة لاستثمار هذا النفط هي ثلاثة:-

أ. ان يستخدم نفط خانقين في الدورة وتسلم الشركات إلى الحكومة "حاجتها إلى الاستهلاك المحلي" في ساحل البحر المتوسط وكما نكر مقدما في هذه المنكرة فقد رفضت الشركات هذا الاقتراح مستندة إلى مختلف الحجج منها الفنية لاختلاف نفط خانقين عن نفوط الشمال الأخرى.

ومنها القانونية إذ تلك الكمية بموجب الامتياز هي للاستهلاك المحلي وليس للتصدير.

يبدو للجنة أنه ليس ثمة احتمال من قبول الشركات بمثل هذا الاقتراح مطلقا وتود اللجنة ان تبدي بأنه ليس في الاقتراح أية ميزات طيبة بالنسبة للحكومة اللهم إلا تخفيض قليل في الكلفة التي ستترتب على الحكومة دفعها للشركات ومن الناحية الأخرى فيبدو ان هناك بعض الضرر بالنسبة لنفط خانقين إذا ما ضخ مع النفوط الأخرى. إذ ان درجته هي أعلى بكثير من درجات نفوط الشمال الأخرى ولما كان السعر المعلن يرتفع بارتفاع درجة النفط فنكون قد خسرنا لو وافقنا على ضخه مع نفط الشركات العاملة.

ب. بيع النفط إلى الشركات

من المقترحات التي ارتأت اللجنة معرفة رد فعل الشركات بشأنها هو بيع نفط خانقين إلى الشركات "وقد قدم الاقتراح إلى ممثلي الشركات فوعدوا بدراسته وتقديم جوابهم بالسرعة الممكنة.

ترى اللجنة ان هذا الاقتراح يفقد العراق الخبرة والمنزلة التي يقدمها الاقتراح التالي (جـ) وعلاوة على ذلك تتوقع اللجنة ان تتلكأ الشركات في أمر قبول هذا الاقتراح على الرغم من ان اللجنة تعتقد ان الشركات قد توافق في حينه المبدأ المعروض على الشركة وعلى أية حال تتوقع اللجنة ان يصطدم مثل هذا الاقتراح بمشكلة كبرى هي مشكلة الاتفاق على السعر الذي ستشتري به الشركات نفط خانقين.

جـ. نقل النفط من قبل الشركات:-

ان اقتراح نقل نفط خانقين إلى البحر المتوسط من قبل الشركات وتسليمه إلى الحكومة هناك كان قد قدم إلى الشركات من مدة كما ذكر في بداية هذه المذكرة وقامت الشركات بتقديم توصياتها بشأنه بصورة مبدئية.

وتود اللجنة بحث النقاط المختلفة لهذا الاقتراح:-

أ. كمية النفط ان الشركات تصر على قصر تعهدها على نقل ما لا يزيد على مليون طن من نفط خانقين وتعتقد اللجنة ان هذا التحديد ينطوي على محاذير عديدة منها ان العراق لا يتمكن في المستقبل من نقل نفط آخر من الحقول الأخرى حتى ولو كان هناك مجال في الأنبوب المقترح لنقل نفط خانقين وبذلك نكون قد قطعنا خط الرجعة على أنفسنا إذا ما وافقنا على هذه الكمية وعلى وجوب كونها من حقل نفط خانقين هذا إضافة إلى الحقيقة التي أيدها الفنيون في الوزارة من خط الـ ١٢ عقدة المقترح يتمكن بإجراء بعض التغييرات من نقل ثلاثة ملايين طن وعلى هذا ترى اللجنة ان تبذل محاولة لجعل الكمية المنقولة من دون تحديد وفي حالة مثل هذه المحاولة يصار إلى الأصل الذي هو مليون طن.

ملكية المنشآت

وافقت الشركات على ان تتعهد بالقيام بجميع أعمال التصليح والصيانة وعلى بناء المنشآت اللازمة لمهمة نقل نفط خانقين إلى البحر المتوسط غير ان ممثلي الشركات أصروا على ان تكون جميع هذه المنشآت والتي ستدفع الحكومة اقيامها

كاملة بعد مرور ١٠ سنوات ملكا للشركات برمتها. ترى اللجنة ان ذلك سيسبب حيفا كبيرا للعراق خاصة لو علمنا ان التكاليف ستكون زهاء سبعة ملايين دينار وبالنسبة إلى المستقبل وبعد انتهاء فترة الاتفاق وهي عشر سنين لا يستطيع العراق الإفادة من أية من هذه المنشآت لأنها تعود للشركات ولما كان العراق عازما على دخول حقل الصناعة النفطية فإن مثل هذه المنشآت والأنبوب ستكون خير نقطة استيراد له لتركيز نفسه في هذه الصناعة باهظة التكاليف[1]

سامي الفلاحي　　　محمد باقر الجلبي　　　مهدي الهادي

ولما كان حقل نفط خانقين يمتد إلى داخل الأراضي الإيرانية حيث تسمى هناك (نفطشاه) وان استثماره في إحدى المناطق قد يؤثر في كمية الاحتياطي من نفط المنطقة فقد جرت مباحثات مع الجانب الإيراني بشأن الموضوع وهو ما يفهم من هذه الوثيقة المقدمة من وزارة النفط بعد ثورة ٨ شباط ١٩٦٣

مديرية الدائرة الفنية العامة　　　التاريخ ١٣/ ٥/ ١٩٦٣

قسم هندسة النفط وإنتاجه

رئاسة ديوان مجلس الوزراء

م/ التعاون مع إيران في إنتاج حقل النفطخانة

كانت وزارة الخارجية قد أعلمتنا بكتابها المرقم اقتصادية ٥٦٠١/ ١٤٨/ ١٠١ المؤرخ في ٨/ ١٠/ ١٩٦٢ من ان مقابلة تمت بين وكيل الوزارة الخارجية والقائم بأعمال السفارة الإيرانية في ٢٩/ ٩/ ١٩٦٢ جرى الحديث خلالها بشأن حقل النفطخانة/ النفطشاه فبين الموما إليه ما يلي:-

"ان استغلال النفط من منطقة نفطشاه من قبل العراق يؤثر على كمية الاحتياطي من النفط في المنطقة وان هذا الاحتياطي قد ينفد خلال ثماني سنوات. وأضاف بان العراق قد وافق أثناء اجتماع منظمة (الاوبك) على التفاوض مع إيران التي اقترحت إجراء مباحثات بين الطرفين من أجل الاتفاق على كيفية استغلال (نفطشاه) من قبل الجانبين على أساس التعاون المشترك بينهما. غير ان العراق لم يحضر بعد ذلك اجتماعات (الاوبك) ولذلك لم تبدأ المباحثات ثم قال ان الحكومة

---

[1] ملفات شركة النفط الوطنية الملف ٦/ ١٢ ق ٩ المفاوضات مع شركات النفط.

الإيرانية تطالب بإجراء المباحثات المذكورة وتعتب على تأخرها حتى الآن وتحتفظ باتخاذ ما يلزم للمحافظة على حقوقها.

ان هذه الوزارة ترى ان من المصلحة إجراء مباحثات مع إيران بشأن الموضوع للمحافظة على حقوق العراق الطبيعية على ان تستهدف المباحثات الاتفاق على ما يلي:-

١. لما كان الجانب العراقي يقوم بإنتاج النفط من حقل النفطخانة وان الجانب الإيراني يقوم بإنتاج النفط من حقل النفطشاه وان إنتاج كلا الجانبين من خزان واحد مشترك فإن زيادة الإنتاج سيكون على حساب الجانب العراقي المشارك وبالعكس عند وصول الإنتاج الإيراني الإجمالي إلى حد معين ستكون أية زيادة فيه على حساب حصة العراق من احتياطي الخزان لذلك يجب التوصل إلى توزيع الإنتاج على وفق الأسس العادلة المتبعة في صناعة النفط وتحافظ على حقوق الطرفين. كما ان أية زيادة في الإنتاج من هذا الخزان يجب ان تتم بصورة تدريجية وخاصة خلال المدة اللازمة لإكمال مشاريعنا التوسعية التي تستهدف الإفادة القصوى من إنتاج الخزان علما بان مشاريعنا التوسعية ستكون بطاقة إنتاجية تقارب مليونا وربع المليون طن سنويا بعد إكمال خط أنبوب نفط خانة دورة/ K3 بينما تبلغ الطاقة الإنتاجية للجانب الإيراني زهاء مليون طن سنويا وفي الوقت الحاضر ينتج الجانب الإيراني ما يقارب ضعف ما ينتجه الجانب العراقي.

٢. ان المحافظة على ضغط الخزان وزيادة قابليته الإنتاجية لا يمكن تحقيقها على الوجه المطلوب إلا بتعاون السلطات العراقية والإيرانية واتفاقها على منهاج واحد. لذلك من الضروري إجراء دراسة مشتركة لبحث إمكانية حقن الخزان النفطي بالماء أو اتباع أية وسيلة فنية أخرى تحقق زيادة الإنتاج من النفط المخزون وتحافظ على إدامة ضغطه.

٣. ان المعلومات المتوافرة لدينا عن إنتاج الجانب الإيراني قليلة فالمعلومات التي حصلت عليها إيران منذ تأميم حقل نفطشاه سنة ١٩٥٢ حتى الآن ليست متوافرة لدينا عليه نقترح تبادل المعلومات عن الخزان بقسميه وكذلك التوصل إلى اتفاق بشأن تبادل المساعدات بين الجانبين في الأحوال الضرورية كالحريق أو انفجار الآبار وما شابه ذلك.

كما ان وزارة الخارجية لا تمانع من الناحية السياسية اتخاذ الإجراءات اللازمة للاتصال بالجهات الإيرانية بشأن الموضوع كما جاء بكتابها المرقم اقتصادية ٢٢٥١/ ١٠٠/ ١٠١ والمؤرخ في ٢٨/ ٤/ ١٩٦٣.

هذا ونرجو التفضل بعرض الموضوع على مجلس الوزراء ليتفضل بتقرير ما يراه مناسبا[١].

وزير النفط

عبد العزيز الوتاري

صورة منه إلى وزارة الخارجية إشارة إلى:

كتابها المرقم اقتصادية ٢٢٥١/ ١٠٠/ ١٠١

والمؤرخ في ٢٨/ ٤/ ١٩٦٣

وقد ألفت هيئة مفاوضة برئاسة وزير النفط بعد ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ أجرت مفاوضات مع الجانب الإيراني بخصوص هذا الحقل.

العراق ومنظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبيك)

كان تأسيس منظمة البلدان المصدرة للنفط (اوبيك) الذي تم في الاجتماع الأول للمنظمة المنعقد في بغداد في شهر أيلول ١٩٦٠ في الواقع ردا مباشرا تجاه تلاعب شركات النفط بأسعار النفط الخام من دون استشارة المالكين له، ومحاولة من جانب البلدان المصدرة للنفط لرسم وتبني سياستها النفطية بنفسها والتخلص من السيطرة والاستغلال الأجنبي لثرواتها القومية.

فلقد عقد في أيلول ١٩٦٠ بدعوة من الحكومة العراقية أول اجتماع بين ممثلي كل من العراق والكويت والمملكة العربية السعودية وفنزويلا وإيران قرروا فيه تأسيس منظمة اوبيك وكان في حوزة هذه البلدان عند تأسيس المنظمة ٦٧% بالمئة من احتياطي نفط العالم ويمثل إنتاجها ٣٨% من مجموع الإنتاج في العالم. وكان من أهدافها تنسيق وتوحيد السياسات النفطية للبلدان الأعضاء وحماية مصالحها والعمل على ضمان استقرار الأسعار في أسواق النفط العالمية وقد انضم إلى المنظمة في ما بعد كل من قطر ١٩٦٠ وليبيا واندونسيا ١٩٦٢.

---

[١] المصدر نفسه.

تم تعيين صالح كبة أول محافظ في المنظمة وكان يحمل شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة بركلي في كالفورنيا- الولايات المتحدة الأمريكية ثم عين وكيلا لوزارة النفط عام ١٩٦١. وكان دور العراق متميزا في المنظمة منذ تأسيسها حتى إعلان بريطانيا في ١٩ حزيران ١٩٦١ استقلال الكويت وإعلان عبد الكريم قاسم في ٢٥ حزيران تبعية الكويت للعراق بوصفها قضاء عراقيا تابعا للواء البصرة الأمر الذي اثر في موقف العراق من منظمة اوبيك بعد اعتراف بعض الدول بالكويت وأخذ العراق يسحب سفراءه من تلك الدول. وان الجامعة العربية قبلت الكويت عضوا فيها وأرسلت قوات لتحل محل القوات البريطانية المنسحبة من الكويت وكانت هذه القوات من السعودية والأردن والسودان والجمهورية العربية المتحدة (مصر وسورية) فضلا على موقف إيران وهي عضو في المنظمة إذ أرسل الشاه إلى شيخ الكويت رسالة يعرب فيها على أمله توثيق الصداقة بين الكويت وإيران وثم تبادل السفراء بينهما.

كل ذلك جعل العراق يمتنع عن حضور مؤتمرات المنظمة. وكان مقررا عقد الاجتماع الثالث للمنظمة في طهران في ١٩ آب ١٩٦١ لكن العراق طلب تأجيل عقد المؤتمر بحجة ان العراق سيبدأ مفاوضات مع الشركات وفعلا تم تأجيل الاجتماع. ومع ذلك فإن العراق لم يحضر الاجتماع في الموعد الذي حدد في تشرين الأول ١٩٦١ ولم يحضر محافظ العراق في المنظمة اجتماع مجلس المحافظين وقد علل العراق ذلك بان محافظ العراق صالح كبة قد قدم طلبا لإحالته إلى التقاعد ولم تعين الحكومة خلفا له في تلك المدة. مع العلم ان العراق بعث بجميع المعلومات والتقارير لإدخالها ضمن جدول أعمال المؤتمر. وقد اتخذ المؤتمر الثالث قرارات لصالح العراق منها دعمه موقفه في حماية مصالحه المشروعة في المفاوضات مع الشركات وأكد المؤتمر ضرورة حضور المحافظين جميعا لاجتماعات مجلس المحافظين ووجوب حضور بديل للمحافظ الغائب. وقد أوضح العراق موقفه في بيان أصدرته وزارة النفط يوم الثامن من نيسان ١٩٦٢ جاء فيه ان العراق "لن يحضر جميع الاجتماعات والمؤتمرات التي تعقدها المنظمة منذ ان نزلت القوات البريطانية في الكويت مؤكدا ان الذين يحضرون إنما يمثلون مصالح الاستعمار البريطاني ومصالح الشيوخ في إشارة إلى دول الخليج العربي. وعلى الرغم من ذلك فقد ظل

العراق محافظا على التزاماته تجاه المنظمة وقد وافق مجلس الوزراء على مقـررات المؤتمر الثالث على الرغم من عدم حضور محافظ العراق.

كما ان العراق لم يحضر المؤتمر الرابع في جنيف بدورتيه الأولى ٥-٨ نيسان والثانية ٤-٨ حزيران ١٩٦٢، على الرغم من مصادقة الحكومـة العراقيـة علـى القرارات التي اتخذها هذا المؤتمر. وقد ظلت علاقة العراق بالمنظمة متوتـرة ولـم يحضر محافظ العراق اجتماعات المؤتمر الخامس الذي عقد في الريـاض ٢٤-٢٥ تشرين الثاني ١٩٦٢ الدور الأول ولكن مجلس الوزراء وافق على قرارات المؤتمر. وان عدم حضور العراق هذا المؤتمر فوت فرصة رئاسـته المنظمـة إذ ان منصـب الأمين العام (السكرتير) كان من حق العراق بعد انتهاء مدة رئاسة فـؤاد روحـاني (إيراني) الأمر الذي أدى إلى تمديد رئاسة الأخير لغاية ٣٠ نيسان ١٩٦٤[1].

الدستور والانتخابات

كانت حكومة الثورة قد أعلنت في ١٤ تموز ١٩٥٨، إلغاء الدسـتور القديـم (القانون الأساس لسنة ١٩٢٥)، الذي أشارت إلى أنه منح الملك صلاحيات واسعة.

وصدر الدستور المؤقت الجديد في ٢٧ تموز من العام نفسه. وكان الدسـتور المؤقت ينطوي على مبادئ رحب بها الشعب بوجه عام، وقد أعلنت هـذه المبـادئ على إنها أهداف تسعى الثورة إلى تحقيقها في الفترة الانتقالية، وعلى إنـها الإطـار لدستور جديد دائم.

ولما كانت مدة الانتقال التي لم تحدد قد تأخرت وتأخر معها صـدور الدسـتور الدائم، فقد دعا كامل الجادرجي في خطابه أمام مؤتمر الحزب الوطنـي الديمقراطـي السابع، في تشرين الثاني ١٩٦٠، إلى ضرورة إنهاء الأحكـام العرفيـة والمحـاكم الاستثنائية وسن قانون للانتخاب والمباشرة بإجراء انتخابات حرة، وسن الدسـتور الدائم عن طريق جمعية تاسيسية والأخذ بالنظام البرلماني وإشاعة الأمن والاستقرار في البلاد. وعزا الجادرجي تأخير صدور الدستور الدائـم إلـى تمسـك العسـكريين

---

[1] د.ك. و. مقررات مجلس الوزراء المجلد السابع (محاضر الجلسات) و (ملفات مجلس السـيادة، منظمة الأقطار المصدرة للنفط، أسماء صلاح الدين الفخري، دور العراق فـي منظمـة الـدول المصدرة للنفط (اوبك) رسالة ماجستير- كلية التربية (ابن رشد) ١٩٩٩، ص ٨٦-٩١.

بالسلطة وعدم رغبتهم في إنهاء فترة الانتقال كما كان متفقا عليه[1]. وكانت المطالبة قد اشتدت بين مختلف الأطراف وخاصة القوى القومية وفي مقدمتها حزب البعث العربي الاشتراكي مطالبة بإنهاء فترة الانتقال ووضع دستور دائم للبلاد.

بيان الجبهة القومية بشأن الدستور الدائم والانتخابات

لما أشيع في خريف عام ١٩٦١، بان لجنة لوضع الدستور ستؤلف، أصدرت الجبهة القومية في كانون الثاني عام ١٩٦٢ بيانا بشأن الدستور الدائم والانتخابات بينت فيه موقفها بشأن ذلك الموضوع ونظرا لأهمية ذلك البيان نرفق طيا نصه:

كانون الثاني ١٩٦٢

المعارك التي خاضها شعبنا في العراق وسائر أرجاء الوطن العربي إنما كانت معارك في سبيل تحرير الأمة العربية من الاستعمار والطغيان والاستغلال ولتحقيق الوحدة العربية الشاملة.

وقد حاول الاستعمار دائما تعويق استغلال أي بلد عربي حتى إذا حالت ثورات الشعب دون استمرار حكم العملاء وجد الاستعمار في الحكم الديكتاتوري المنعزل عن الشعب الأداة التي يعبث بها، طورا بتوجيهها الوجهة التي تخدم مصالح الاستعماريين وطورا آخر بتهديدها بإعادة حكم العملاء السابقين.

ان حماسة الشعب لثورة ١٤ تموز ضد الاستعمار والرجعية هي التي أدت إلى نجاح تلك الثورة والى انتعاش أمل الشعب في إفساح المجال له ليحكم نفسه بنفسه. وقد قيدت حكومة الثورة نفسها منذ الأيام الأولى لقيامها بالدستور المؤقت والتزمت باحترامه أمام الشعب، ولكن عبد الكريم قاسم لم يلبث بعد انحرافه عن أهداف الثورة ان عمد إلى تمزيق أحكام الدستور المؤقت فسلط فئات مجرمة على الشعب تعبث بأمنه وتجره بعيدا عن ميدان الوحدة العربية وتورطه بأوضاع غريبة عنه لينتهي الأمر بفرض دكتاتورية شخص واحد يمارس سلطات لا حدود لها في توجيه شؤون العراق بما يلائم هواه ونزواته العابرة ورغباته الجامحة في حكم استبدادي مطلق يبيح طمس الحريات العامة والخاصة ويبذر أموال الشعب ويبددها بغير ضابط ومن

---

[1] محمد عويد الدليمي، كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية، ١٨٩٧- ١٩٦٨، بغداد ١٩٩٧، ص ٢٦٣- ٢٦٤.

دون رقيب حتى اضطربت أحوال الفرد والمجموع وتعرض معظم أبناء الشعب للفاقة والضيق المادي، وتفشت البطالة وعم الغلاء وساد نفوس المواطنين القلق والاضطراب حتى اصبح هذا الحكم الاستبدادي يهتز ويترنح، ويستغل الاستعمار اهتزازه لإنعاش آمال عملائه في العودة إلى الحكم والقيام بأدوارهم في خدمة سادتهم المستعمرين.

وفي هذا الوقت بالذات يصر المستبد على معالجة الموقف بالحلول المبتورة فيمني الشعب بتشريع الدستور الدائم عن طريق تأليف لجنة يعينها بنفسه بأسلوبه الدكتاتوري وبمعزل عن الشعب ليكون الدستور الدائم كالمؤقت مجرد حبر على ورق، ولتكون أحكامه في التطبيق كما كانت أحكام الدستور المؤقت أداة لخدمة نزوات استبداده مما يزيد الاستعمار طمعا في العراق وجرأة على تهديده وتشجيع عملائه على التآمر على استقلال العراق وأهداف الأمة العربية في الوحدة الشاملة.

ان الجبهة القومية، الممثلة للقوى القومية العاملة على تحقيق أهداف الأمة العربية والمدعومة بقوة الجماهير المؤمنة بهذه الأهداف والتي إنما انبثقت لتعبر عما يختلج في ضمير هذه الجماهير في العراق ضد الدكتاتورية العسكرية القائمة والتسلط الفردي على مقدرات الشعب، تؤمن بان الشعب هو وحده مصدر السلطات، وان له وحده صلاحية انتخاب مجلس يمثله ليقر الدستور الدائم بعد أعداده من قبل لجنة يؤلفها المجلس نفسه. وكل أسلوب آخر يسخر لجنة تؤلف في ظل الحكم الدكتاتوري القائم إنما هو تعبير عن الإمعان في التآمر على حقوق الشعب لإسباغ شكل من الشرعية على الدكتاتورية القائمة وترى الجبهة القومية ان انتخابات المجلس التأسيسي يجب ان تجري في ظروف طبيعية تتوافر فيها الضمانات الحقيقية لحرية الانتخابات في جو لا تسوده الأحكام العرفية ولا يبقى فيه اثر للمحكمة العسكرية العليا الخاصة سيئة السمعة ولا يتاح فيها مجال لتدخل السلطات في الانتخابات ولا فرصة للعملاء لإفسادها بالأرشاء وشراء الأصوات.

ان الجبهة القومية تدعو جميع المواطنين المخلصين للأهداف القومية إلى توحيد الصف لإحباط كل مؤامرة تحول دون ممارسة الشعب لحقه في أعداد الدستور وتشريعه عن طريق مجلس ينتخبه الشعب بحرية.

عاش نضال شعبنا في سبيل حياة دستورية ديمقراطية سليمة".[1]

وانتقد حزب البعث العربي الاشتراكي في تصريح أصدره مصدر قيادي في القيادة القطرية للحزب الحكم القائم وأوضح مساعي القوى الشعبية لإنهائه

وفي الخامس من آذار ١٩٦٢ نشرت صحيفة الثورة مقالا بعنوان: (٦ ساعات مع مفجر ثورة تموز.. مجلس وطني وانتخابات حرة)، أشارت فيه إلى ان عبد الكريم قاسم تحدث عن أهداف جديدة للثورة، أهداف قريبة وأهداف بعيدة. أعلن ان انتخابات المجلس الوطني ستمثل إرادة الشعب لأنها ستكون حرة. وقال ان المجلس الوطني سيكون أنموذجا للمجالس التي تمثل الشعب. وكما جاء في المقال ان عبد الكريم قاسم قال ما نصه: ".. إننا سنبدأ حياة ديمقراطية برلمانية حقيقية تتمثل فيها إرادة ابن الشعب من دون أي تأثير من أي طرف كان ومن دون أي خوف .." واستطرد قائلا:" ان انتخاب نوادي الضباط خير أنموذج نقدمه لأبناء الشعب. فهذه الانتخابات تجري بحرية تامة يحترم فيها رأي الناخب احتراما كاملا، ولذلك يجب ان تكون الانتخابات القادمة بالمستوى نفسه وان تجري بالجو نفسه.."[2].

عبد الكريم قاسم يعلن عن قرب إعلان أسماء أعضاء لجنة وضع مسودة الدستور الدائم

أشار عبد الكريم قاسم في خطابه الذي ألقاه في حفل افتتاح المنتوجات الكونكريتية لمشروع خط بغداد- البصرة- أم قصر- الكويت العريض في الثالث والعشرين من آذار، إلى قرب إعلان أسماء اللجنة التي ستتكلف بوضع مسودة الدستور الدائم للبلاد مؤكدا ان إقرار الدستور قد يتم باستفتاء شعبي عام أو من قبل المجلس الوطني بعد انتخابه[3].

وفي اثر ذلك صرح وزير العدل في ١٣ أيار ١٩٦٢ ان لجنة تحضيرية قد ألفت في وزارة العدل لتهيئة الخطوط الأساسية للدستور الدائم مسترشدة بالقوانين الدستورية العالمية لتسهيل عمل اللجنة الموسعة التي أعلن عبد الكريم قاسم عن تأليفها.

---

[1] نضال البعث، جـ ٧، ص ١٨٤-١٨٥.

[2] صحيفة الثورة، ٥/ ٣/ ١٩٦٢.

[3] المصدر نفسه، ٢٦/ ٣/ ١٩٦٢

وأخذ عبد الكريم قاسم يستطلع آراء المقربين إليه ويناقشهم في طبيعة الدستور وشكل النظام السياسي الذي ينشده لإعلانه في عيد الحرية الذي يصادف يوم ٢٤ آذار ١٩٦٣ والذي هو يوم انسحاب العراق من ميثاق بغداد. ويذكر إسماعيل العارف ان عبد الكريم قاسم قد سأله ذات يوم عن أي النظامين اصلح للعراق الديمقراطي الرئاسي أم النظام الديمقراطي البرلماني[١]. كما أنه سال مزاحم الباجه جي أحد رؤساء الوزراء السابقين في العهد الملكي عن الطرائق المتبعة دستوريا في انتخاب رؤساء الجمهورية. واستشف الباجه جي من أسئلته هذه أنه يفكر في وضع دستور جديد يقوم على النظام الرئاسي الذي كان متبعا في مصر وقتئذ وبعد اقل من عشرين يوما قامت الثورة في ٨ شباط ١٩٦٣[٢].

ويمكن ان نتبين موقف الحزب الوطني الديمقراطي من موضوع الدستور والانتخابات من خلال الحديث الصحفي الذي أدلى به كامل الجادرجي رئيس الحزب إلى صحيفة ١٤ تموز في نيسان ١٩٦٢ والذي جاء فيه:"لقد سمعنا كثيرا عن قصة الدستور الدائم منذ بداية الثورة، والذي اعتقده ان تأخر صدور الدستور الدائم يرجع إلى ان الحكم العسكري القائم لا يستسيغ إنهاء فترة الانتقال، ولا أظن أنه من الممكن قيام حكم دستوري سليم ما لم يتم إنهاء فترة الانتقال وتخلي رجال الجيش عن الحكم بعد ان قاموا بالثورة باسم الشعب وأداروا شؤون البلاد خلال السنوات الماضية التي عدت فترة انتقالية.

وبسبب اعتقادي هذا فأنني لا أجد فائدة من تكوين لجنة لإعداد الدستور الدائم ما لم يتم تحقيق الاتجاه نحو تسليم الحكم للشعب وإجراء انتخابات عامة ينبثق عنها مجلس منتخب يكون هو لجنة الدستور من بين أعضائه لها ان تستعين بالخبراء. ولم اقل إجراء انتخابات (حرة) كما جرت العادة في وصف الانتخابات بهذه الصفة أو غيرها، لأنني اعتقد ان حرية الانتخابات أمر بديهي لا يحتاج ان ينص عليه والا تعذر علينا ان نسميها بالانتخابات أصلا ما لم تجر حرة تماما.

وفي الخريف الماضي عندما شاع ان لجنة لوضع الدستور ستؤلف وذكر ان اسمي سيكون ضمن الأسماء التي ستعلن كأعضاء في اللجنة، كنت مصمما إذ ذاك

---

[١] إسماعيل العارف، أسرار ثورة ١٤ تموز ص ٤٣٣.

[٢] عدنان الباجه جي، مزاحم الباجه جي. سيرة سياسي، ص ٥٢٤.

على عدم الاشتراك في تلك اللجنة المشار للأسباب التي بينتها هنا، إلا أنني كنت عازما على ان يكون اعتذاري عن الاشتراك في اللجنة المشار إليها مقرونا ببعض الملاحظات الإيجابية، ولم تكن هناك مذكرة أو شيء من هذا القبيل. ولا باس من اطلاع الرأي العام العراقي على تلك الملاحظات وهي معروضة الآن من قبلي لذلك الغرض"[1].

وهذا نص ما نشرته صحيفتنا الثورة والبيان عن المؤتمر...

مؤتمر صحفي للجادرجي

عقد كامل الجادرجي مؤتمرا صحفيا عصر أمس في داره تناول فيه قضايا كثيرة كان في مقدمتها موضوع الدستور. وقد دعا إلى إنهاء فترة الانتقال وإجراء انتخابات عامة ينبثق عنها مجلس منتخب يكون هو لجنة الدستور من بين أعضائه لها ان تستعين بالخبراء.

ودعا الأستاذ الجادرجي إلى الاهتمام بقضيتنا القومية كعرب، وقال:

"كنت ولا أزال اعد ان الحدود الفاصلة بين البلاد العربية حدود مصطنعة خلقتها العهود الاستعمارية ومن ثم يجب ان تتخذ جميع الوسائل لإزالتها وإقامة اتحاد عربي يضم جميع البلاد العربية. وإذا كانت بعض المحاولات في هذا السبيل لم تنجح، فأن العيب لم يكن في قضية الاتحاد مطلقا، ومن الممكن ان ندرس السبب في عدم نجاح تلك المحاولات دراسة مستفيضة في سبيل القيام بالمحاولات الجديدة التي تؤمن لنا نجاحا اضمن والذي اعتقده أنه إذا وجدنا صعوبة في قضايا الاتحاد الكبيرة فيجب ان نبدأ بالقضايا الأصغر حتى نتدرج نحو تحقيق الهدف النهائي لاتحادنا.

ففي رأيي ان نضع هدفا أساسيا لا نحيد عنه ثم نبدأ من أول درجات السلم، ومن ذلك ان تتكون اتحادات من البلاد العربية التي تملك المقومات اللازمة لتلك الاتحادات قبل ان نصل إلى الاتحاد الشامل للبلاد العربية كلها والتي تمتد من الدار البيضاء في المغرب إلى الموصل في العراق والى عدن في الجنوب العربي. فهذه البلاد تختلف أقاليمها القريبة عن أقاليمها البعيدة، ومن الممكن- في رأيي- ان يتكون اتحاد بين دول المغرب العربي (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب) والتي تكون أقاليم متقاربة من نواح كثيرة، ثم اتحاد بين مصر والسودان، ثم اتحاد بين فلسطين

---

[1] صحيفة ١٤ تموز في ١٣/ ٤/ ١٩٦٢.

وسورية ولبنان والعراق- يختلف بطبيعة الحال عن الاتحاد الذي يدعو إليه الاستعمار، باسم الهلال الخصيب وسورية الكبرى والذي يقصد منه تثبيت وضع الحكومات الخاضعة للاستعمار وتثبيت كيان إسرائيل باستغلال الاتجاه العربي نحو الاتحاد- ثم اتحاد يضم دول الجزيرة العربية- على ان يتم استقلال الأجزاء المستعمرة منها- فإذا ما تكونت هذه الاتحادات بحيث تكون وحدات مستقلة استقلالا ذاتيا، أمكن ان تنظم هذه الاتحادات إلى اتحاد عام له عاصمة واحدة وجيش واحد وسياسة خارجية موحدة وعملة واحدة، وبهذه الطريقة يمكن ان نحقق الاتحاد العربي الذي نصبو إليه.

على أني أود ان استدرك فأقول ان هذا الهدف إذا ما بدا صعب التحقيق في الوقت الحاضر يجب إلا يمنعنا من تحقيق أي اتحاد بين أي بلد عربي وآخر كلما أمكن تحقيق ذلك آنيا، على ان لا تكون هذه الاتحادات التي سوف تتم قبل الوصول إلى الهدف الأساس، تؤلف تكتلا ضد أية دولة عربية أو مجموعة من الدول العربية.

إن المهم هو ان نشرع حالا بالاتحاد أو الوحدة، أو بأي اسم آخر يطلق في هذا المجال، كلما كان ذلك ممكنا وان نزيل كل عقبة تعترضنا في سبيل تحقيق أمثال هذه الاتحادات في الوقت الحاضر:

وتحدث الأستاذ الجادرجي عن نزع السلاح وقال ان الحزب الوطني الديمقراطي كان أول من تبنى الدعوة إلى الحياد في البلاد العربية.

وتحدث بعد ذلك عن الدستور الدائم وما ينبغي ان يتضمنه، فأورد ملاحظاته بشأن الموضوع. فقال:

"أرى ان يتم وضع الدستور على أسس ديمقراطية أصيلة وهذا يعني تبنيه مبادئ معينة أصبحت معروفة في وضع الدساتير الديمقراطية الحديثة وفي مقدمة تلك المبادئ مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، ان هذا النوع من الدساتير يضمن قيام حكم يستند إلى الشعب تكون قاعدة اليوم فيه هي السيادة وتكون قمته منفذة وخاضعة في تنفيذها لإرادة الشعب ورقابته. هذا هو الأساس الذي يجب ان يقوم عليه الدستور المنشود.

ولا شك في ان المكاسب التي حققتها الثورة للشعب العراقي تعد هي بحد ذاتها عناصر أساسية لحياة الشعب في أي حكم دستوري يصاغ في الوقت الحاضر، ولذلك فأن تلك المكاسب لابد من ان تدخل في صلب الدستور.

فلابد في رأيي ان ينص في الدستور بصورة صريحة على تثبيت قواعد النظام الجمهوري وقواعد صيانة حقوق الإنسان التي كانت هدفا رئيسا من أهداف نضال الشعب العراقي الذي أثمر ثورة ١٤ تموز. وفي سبيل ضمان ترابط هذين المبدأين الرئيسين، النظام الجمهوري وحقوق الإنسان اقترح النص في صلب الدستور على قيام هيئة أو محكمة عليا مستقلة عن جميع السلطات وبصفة خاصة عن السلطة التنفيذية تكون ملجأ سواء للأفراد أو للهيئات السياسية أو لغيرها من المنظمات للاحتكام في حالة تجاوز سلطات الدولة حدودها أو استغلالها صلاحيتها في تنفيذ القوانين أو الدستور".

ودعا سيادته إلى ان يتضمن الدستور مبدأ عدم انتخاب الشخص الواحد لرئاسة الدولة لمدد طويلة متصلة غير محدودة.

وقال:

وبما أنني اعتقد بان من أهم مكاسب الثورة ان لم يكن أهمها ما تم من القضاء على الإقطاع والأخذ بالإصلاح الزراعي، فإنني اقترح ان يثبت في الدستور المبدأ الذي قام عليه الإصلاح الزراعي بصورة تضمن استئصال الإقطاع ومنع بقاياه من تهديد مكاسب الثورة.

وبما ان العراق عانى الامرين من الأحكام الاستثنائية (العرفية) سواء في انتحال الأسباب لإعلانها أم في طريقة تطبيقها أم في استمرارها من دون مسوغ لمدد غير محدودة، لذلك أرى من الضروري النص في الدستور على ما يلي:

أولاً: لا تعلن الأحكام العرفية إلا بموافقة السلطة التشريعية وفي حالة تعذر ذلك عمليا تحدد مدة قصيرة لا تتجاوز الأسبوع الواحد لدعوة البرلمان للموافقة عليها أو رفضها. والا فأن على البرلمان ان يجتمع من تلقاء نفسه للنظر في موضوع إعلان السلطة التنفيذية تلك الأحكام.

ثانياً: يصبح البرلمان في حالة انعقاد دائم أثناء قيام الأحكام العرفية لضمان مراقبة تنفيذ السلطة التنفيذية لتلك الأحكام.

ثالثاً: تحدد الأحكام العرفية مقدما بمدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر مثلا، يجوز تمديدها بموافقة البرلمان إذا دعت الضرورة القصوى لذلك.

رابعاً: ينص الدستور على ان الأحكام العرفية لا تعطل الدستور ولا تعطل القواعد القانونية الأساسية الضامنة لحقوق الإنسان التي توقف الأحكام العرفية

تنفيذها، كما ينص على خضوع منفذي تلك الأحكام للمحاسبة من جراء أيـــة مخالفة لذلك النص.

وبما أنني اعتقد بان الدستور لا يمكن ان يكون دستورا ديمقراطيا إلا إذا ضمـــن مبدأ الفصل بين السلطات بالمفهوم الدستوري المتعارف عليه الذي سبقت الإشـــارة إليه، وحيث ان التشريع يجب ان يكون هدفه الأصلي دائما سيادة الشـعب وان هـذه السيادة لا يمكن ممارستها عمليا إلا بنوابه المنتخبيـــن، فمـن الطبيعـي ان يكـون لمجلس النواب المنتخب السلطة المطلقة في الإشراف على مختلف شـــؤون الدولـــة ومراقبتها بالنيابة عن الشعب، صاحب السيادة.

كما أنه يجب ان يضمن الدستور استقلال القضاء ضمانا تاما في عملـــه، وهـو تطبيق القانون من دون أية مؤثرات معرقلة لذلك التطبيق. واعتقد بان ضمان تنفيـذ هذا المبدأ الديمقراطي الأساس لا يمكن ان يتم إلا بضمان تمثيل الشعب تمثيلا حقيقيا وفعالا في البرلمان. أنني اعتقد بان من الضروري النص في الدستور على ضمـــان حرية الانتخابات بصورة حاسمة.

وأرى ان الطريق الصحيح لتمثيل الشعب فـــي البرلمـــان هـي طريقـة إجـراء الانتخابات على أساس المناطق الموسعة التي يتـم فيـها الترشـيح علـى أسـاس الانتخاب بالقائمة. ومن الواضح أنه في ظل نظام كهذا يتمكن الأفراد المستقلون مـن ترشيح أنفسهم بصورة منفردة ولذلك أرى ان ينص فـــي الدسـتور علـى طريقـة الانتخاب هذه بصورة واضحة، بحيث يقوم قانون الانتخابات على أسس ديمقراطيـــة نص عليها الدستور.

كما أنني اعتقد بان طريقة الانتخاب المذكورة هي الطريقة الاصلح للعراق، لأننـي اعتقد بان وجود الأحزاب وتمثيلها للشعب بصورة صحيحـة فـي الانتخابـات همـا الأساس الصحيح لقيام حكم ديمقراطي في مجتمع طبقي مثل المجتمع العراقي.

وفي رأيي ان من الضروري ان يضمن استقلال القضاء في الدستور بالنص على تكوين مجلس قضاء أعلى بصورة تضمن اختيار أعضائه بحيث يكونون بعيدين عـن أية مؤثرات من السلطة التنفيذية أو الأفراد، وان تناط شؤون السلطة القضائية بـهذا المجلس.

اعتقد بان ضمان وضع دستور يحقق المبادئ الديمقراطية المذكورة لا يمكـن ان يتم- كما قلت آنفا- إلا عن طريق لجنة دستورية يكونها مجلس تأسيســي منتخـب

انتخابا حرا ممثلا لإرادة الشعب وتتكون هذه اللجنة من بين أعضاء ذلك المجلس، على ان يكون لها الحق في ان تستعين بالخبراء بالقانون في صياغة ذلك الدستور.

وفي رده على سؤال وجهه إليه رئيس تحرير صحيفة الشعب اللبنانية، عن رأيه بعودة الحياة الدستورية، أجاب الجادرجي بشيء من السخرية قائلاً: "هناك قناعة عند الناس بأنها لا تصير.. أما أنا فأقول بأنها قد تصير بالشكل الذي يريده هو.. أي الزعيم"[1].

قوبلت تصريحات الجادرجي بردود فعل سلبية من الصحف الحكومية، فقد هاجمته صحيفة (العهد الجديد) واصفة إياه بأنه "كان ظالما لنفسه وللتاريخ، وظالما لحكومة الثورة الوطنية، وظالما بالذات للجماعة العسكرية التي كان لها شرف تحرير العراق في الرابع عشر من تموز.."[2].

وأشارت في مقال آخر إلى أنه نطق كفرا بعد ان سكت دهرا. أما موقف الحزب الوطني التقدمي المنشق عن الحزب الوطني الديمقراطي، فيذكر محمد حديد رئيس الحزب أنه على الرغم من ان عبد الكريم قاسم كان يردد دائما في خطبه "جئنا للقضاء على الحكم الفردي" إلا أنه ظل فرديا مدة حكمه، فلم يكن جادا أبداً في إجراء الانتخابات التي كان يخشاها إلى حد كبير، لأنه كان يشعر إنها تمثل قيدا ثقيلا على تصرفاته كمسؤول.. كما أكد أنه لو أجرى الانتخابات لفاز فيها فوزا كبيرا الأمر الذي أكده وطنيون تقدميون آخرون[3].

وعلى الرغم مما قيل عن عدم جدية عبد الكريم قاسم في دعوته لإصدار الدستور الدائم والانتخابات، فقد أشار العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين بان قاسم كان جادا في ذلك إذ أرسل في طلب العديد من الشخصيات أمثال كامل الجادرجي وحسين جميل وآخرين.. وكان إصراره على إصدار الدستور نكاية بعبد الناصر الذي كان يتهمه بالفردية والدكتاتورية.

يؤكد إسماعيل العارف ان عبد الكريم قاسم كلف وزير العدل تأليف لجنة من القانونيين المتضلعين لوضع مسودة الدستور الدائم للجمهورية العراقية مسترشدين

---

[1] نقلا عن صحيفة المواطن، العدد ٢٥٣ في ٣٠/ ١٢/ ١٩٦٢.

[2] صحيفة العهد الجديد، العدد ٤١١و٤١٢ في ٢٤ و٢٥/ ٤/ ١٩٦٢.

[3] عادل تقي البلداوي، الحزب الوطني التقدمي في العراق في العهد الجمهوري الأول، بغداد ص١٠٦.

بالدساتير الديمقراطية المطبقة في الدول الشرقية والغربية ودول العالم الثالث وفعلا تم وضع مواد هذا الدستور. وكان من المقرر ان تعرض على لجنة موسعة لدراستها وتدقيقها لوضع اللمسات النهائية عليها ومن ثم تنتخب جمعية تأسيسية تناقش المواد وتقرر الدستور خلال الذكرى الخامسة للثورة (١٤ تموز ١٩٦٣)[١].

يبدو ان مسألة الديقراطية وإصدار الدستور الدائم قد أفقدت عبد الكريم قاسم المقربين إليه وفي مقدمتهم الحزب الوطني التقدمي الذي اقتنع بعدم جدية عبد الكريم قاسم في الحكم الديمقراطي وإصراره على حكم البلاد حكما فرديا فأصدر محمد حديد زعيم الحزب بيانا يوم ٢ تموز ١٩٦٢، أوضح فيه ان الحكم العسكري لا ينسجم ومصالح البلاد وأعلن قرار الحزب بوقف نشاطه السياسي ووقف إصدار صحيفته (البيان). أشار إلى الأسباب التي دعت إلى اتخاذ مثل هذا القرار هو ان الوضع العام جعل من العسير جداً ممارسة نشاط سياسي طبيعي في ظله حتى ان الحزب لم يعد له دور أساس يقوم به بسبب إطالة مرحلة الانتقال واستمرار الأحوال الاستثنائية والتأخير في إقامة النظام الدستوري البرلماني الذي تستطيع فيه الأحزاب السياسية ممارسة وظيفتها الأساسية وابتعاد الناس عن العمل الحزبي العلني بسبب موقف أجهزة الدولة غير المشجع له[٢].

خطة التنفيذ الثالثة للاتفاقية بين الجمهورية العراقية والاتحاد السوفيتي

جرت يوم ٢١ شباط في قاعة الاجتماعات في ديوان وزارة المعارف مراسيم التوقيع على خطة التنفيذ الثالثة للاتفاقية المعقودة بين الجمهورية العراقية من جهة وجمهوريات الاتحاد السوفيتي من جهة أخرى.

وقد حضر الاحتفال من الجانب العراقي الزعيم الركن إسماعيل العارف والدكتور عباس طه النجم وكيل وزارة المعارف، والدكتور طه الحاج الياس مدير العلاقات الثقافية العام بالوكالة ومدير التبادل الثقافي ومدير البعثات ومدير الاستعلامات.

---

[١] إسماعيل العارف أسرار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ص ٤٣٣- ٤٣٤.

[٢] صحيفة الأيام ٣/ ٧/ ١٩٦٢.

وحضر الاحتفال من الجانب السوفياتي السيد ميخائيل باكوفليف سفير الاتحاد السوفياتي في بغداد، وكذلك الملحق الثقافي السوفياتي في السفارة السوفيتية.

وبعد ان تمت مراسيم التوقيع على الخطة، ألقى السفير السوفياتي كلمة أشار فيها إلى ان العلاقات السوفياتية- العراقية تتطور يوما بعد يوم بعين الرضا في حقول الاقتصاد والتجارة والثقافة. وان التعاون بين البلدين يقوم على المبادئ السامية للتعايش السلمي والمساواة التامة وعدم التدخل بالشؤون الداخلية، والمنافع المتبادلة والهدف المشترك النبيل لتعزيز النضال ضد الاستعمار.

ونوه السفير السوفياتي بثورة الرابع عشر من تموز التي صفت الحواجز المصطنعة في طريق العلاقات السوفياتية- العراقية، وبأهمية العراق من حيث كونه مهدا للحضارة البشرية جمعاء.

ومن ثم رد السيد وزير المعارف على كلمة السفير السوفياتي فقال ليسمح لي السفير السوفياتي المحترم وأعضاء السفارة الحاضرون وأخواني من موظفي وزارة المعارف، ان أعرب عن سروري وشكري لسيادة السفير بالذات وجميع من اسهموا في أعداد خطة التنفيذ الثالثة بين الجمهورية العراقية والاتحاد السوفياتي.

ولابد لي والفرصة سانحة ان احيي الجهود الصادقة التي بذلها السفير السوفياتي في هذا الحفل، واحيي فيه خاصة هذا التفهم العميق لروح العلاقات الودية بين بلدينا وأمل ان تكون هذه الخطة بداية لتطوير العلاقات فيما بيننا من حسن إلى أحسن كلما مر الزمن، ومما يدعو إلى السرور هو أننا قد أصبحنا نتفهم بعضنا بعضا، تفهما مبنيا على المصالح المتبادلة المشتركة بين كلا الجانبين، وقائما على النيات الحسنة التي يضمرها كل منهما، ولاشك في ان هذه الروابط الوثيقة بين بلدينا، وخاصة في المجال الثقافي ستكون الأساس لتقوية علاقاتنا في الحقول الأخرى، وهذا يتمشى بطبيعة الحال مع خطة الجمهورية العراقية في توطيد علاقاتها وروابطها مع جميع الدول الصديقة، ويستمد قوته من الانطلاق الذي حصل عليه العراق بعد ثورة (١٤) تموز العظيمة التي فجرها وقادها سيادة الزعيم الأمين اللواء الركن عبد الكريم قاسم، فقد كسرت الحواجز والقيود القديمة التي وضعها الاستعمار، وفتحت للعراق جميع المنافذ على العالم الخارجي، وأتاحت للشعب العراقي ان يؤسس العلاقات الودية مع الدول والشعوب كافة، هذه العلاقات التي كانت ممنوعة في الماضي مع بعض الدول الصديقة ومنها الاتحاد السوفياتي وأننا

من جانب الجمهورية العراقية، نرحب كل الترحيب بكل تعاون متكافئ بين الطرفين مبني على تفهم أحدنا الآخر، أمانيه ومطامحه، وحاجاته في الحقول العامة.

كلمة أخيرة، أود ان اكرر شكري للسفير السوفياتي وأعضاء السفارة السوفياتية والمسهمين في إعداد هذه الخطة، راجيا ان نستمر على عقد الاتفاقيات والخطط المماثلة في المستقبل.

هذا وعلمت وكالة الأنباء العراقية ان هذه الخطة الثقافية بين البلدين تسري لعام واحد وان من أهم بنود هذه الخطة تبادل الزمالات وتخصيص ٤٧٠ مقعدا دراسيا لخريجي المعاهد.

مؤامرة ضد عبد الكريم قاسم

كثر الحديث عن مؤامرات داخلية وخارجية تدبر ضد عبد الكريم قاسم ونظام حكمه حتى ان بعض المصادر أشارت إلى اكثر من ثمان وثلاثين مؤامرة تعرض له وكان الكثير منها مجرد إشاعات وفي أدناه نموذج لإحدى هذه المؤامرات التي ذكرتها السفارة الأمريكية في بغداد وأبلغت بها وزارة الخارجية البريطانية التي أبلغت بها سفارتها في عمان كالآتي

سري　　　　　مؤامرة ضد عبد الكريم قاسم

من وزارة الخارجية إلى السفارة في عمان

الرقم: ١٧٣　　　　　٦ شباط ١٩٦٢

المؤامرات ضد قاسم

١- السفارة الأمريكية عرضت علينا برقية من السفير الأمريكي في بغداد (جيرنيجان) تقول ان قائد عشائري متورط في مؤامرة مؤيدة للهاشميين قد أخبر الأمريكيين ان وصفي التل قال له ان الأمريكيين والبريطانيين سوف يدعمون أي حركة ضد قاسم. السيد جيرنيجان قال أنه بعد مناقشات مع زميله البريطاني فقد اقترح ان السفير الأمريكي في عمان يجب ان يحدث وصفي التل بصراحة حول البيانات المدعاة. وإذا أقرت وزارة الخارجية الأمريكية هذا الاقتراح فأن لك حرية الاختيار للقيام بعمل يدعم ذلك.

٢-نأمل قريبا في ترتيب تبادل وجهات نظر غير رسمية مع وزارة الخارجية الأمريكية حول المؤامرات الهاشمية ومؤامرات الجمهورية العربية المتحدة ضد قاسم (برقيتكم ١٠٦١ في ١٩٦١ وبرقية بغداد رقم ٥٠).

الملف اف او ٣٧١/ ١٦٤٢٣١

اي كيو ١٠١٥/ ١٨

سري

المؤامرات ضد قاسم

٩ شباط ١٩٦٢

١-السيد نيوسوم تحدث معي على الخطوط المسجلة في مسودة البرقية المرفقة. ويبدو ان القائد العشائري هو واحد من أولئك المتورطين في مؤامرة هاشمية والتي استلمنا حولها تقريرا* .... والذي ابلغ إلى الأمريكان. وكلانا نحن والأمريكان نعتبر هذه المؤامرة مطبوخة.

٢-أنا آمل قريبا بتسليم رسالة إلى سفارة صاحبة الجلالة في واشنطن لمقارنة الملاحظات مع وزارة الخارجية، بمستوى مكتب العراق، حول المؤامرات المؤيدة للهاشمية وللجمهورية العربية المتحدة ضد قاسم ولتقدير افضل الطرق مع وزارة الخارجية لضبط الملك حسين إذا بدت أزمة وشيكة

جي اف هيلر[1]

٥ شباط ١٩٦٢

العراق وسورية بعد الانفصال

مع بدء عام ١٩٦٢، نشطت العلاقات بين العراق وسورية، فقد وجهت سورية دعوة لوزير خارجية العراق لزيارتها، وقد وافق مجلس الوزراء على تأليف وفد، بناء على كتاب وزارة الخارجية ذي الرقم ١٩٤٥ في ١٤ كانون الثاني ١٩٦٢، برئاسة وزير الخارجية هاشم جواد وعضوية كل من مصطفى كامل ياسين مدير علم الدائرة السياسية وسامي الصفار مدير عام الدائرة العربية وعبد الحسين القطيفي

---

* بضعة أسطر أبقيت سرية ولم يكشف عنها.

[1] حامد البياتي-الانقلاب الدامي ص ٨٠

مدير عام الدائرة الحقوقية وناصر الحاني سفير الجمهورية العراقية في بيروت ورشيد رؤوف القائم بأعمال السفارة العراقية في دمشق وهاشم الطبقجلي مدير دائرة التشريفات ومن وزارة الدفاع الزعيم الركن فريد ضياء الدين معاون رئيس أركان الجيش والزعيم الركن عبد الجبار السعدي قائد الفرقة المدرعة الرابعة والمقدم عبد الواحد عبد المنعم[١]

وقد زار الوفد سورية يوم ٢١ كانون الثاني وتضمن البيان المشترك الذي صدر عقب الزيارة على البدء فورا في مباحثات لتنسيق الأمور العسكرية بقصد إقامة تعاون دفاعي عسكري بين البلدين من أجل سلامتهما وسلامة العالم العربي وتحرره ورغبتهما الأكيدة في ان تشترك معهما جميع الدول العربية المتحررة لتحقيق هذه الأهداف الخيرة والمبادئ العليا حرصا منها على جمع الشمل ووحدة النضال في سبيل العروبة والإنسانية ونوقش في تلك الزيارة تحديد موعد لاجتماع قمة بين رئيسي الجمهوريتين السورية والعراقية وحدد لهذا الاجتماع يومي ١٤، ١٥ آذار في مدينة الرطبة العراقية قرب الحدود السورية.

تلا هذا التطور تبادل الوفود بين العراق وسورية ولاسيما في شباط وآذار. ففي ٢٨ شباط غادر وفد عسكري عراقي إلى دمشق استقبله عبد الكريم قاسم قبل يوم وتحدث إليه عن شؤون العراق ومبادئه الإنسانية وعن قدرات الجيش العراقي وأكد "ان الجيش في خدمة الشعب وهو جيش الأمة العربية وان من واجبه تحطيم العدوان في أرجاء البلاد العربية وسحق عناصر الاستعمار وحمل الوفد تمنياته الصادقة إلى سورية وان يبارك الله بالصادقين المخلصين العاملين لوجه الله"[٢] تلا ذلك لقاء عبد الكريم قاسم والرئيس السوري ناظم القدسي وكان عبد الكريم قاسم قد أخذ ينسق مع العناصر المعادية لعبد الناصر في الجمهورية العربية السورية بعد انفصالها عن مصر وذلك كمخرج للأزمة الخانقة التي يعانيها نظامه. وتحت ضغط أكرم الحوراني الذي كان حزبه يشترك في أربعة مناصب وزارية في الحكومة السورية وافق الدكتور ناظم القدسي رئيس الجمهورية العربية السورية ورئيس

---

[١] د. ك. و، ملفات مجلس السيادة، الملف٤٤٥.

[٢] صحيفة الثورة في (١ آذار ١٩٦٢).

وزرائه الدكتور معروف الدواليبي على الاجتماع برئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم في الرطبة للتعاون المشترك بينهما.

وكان عبد الكريم قاسم قد أوفد سفير سورية في بغداد العميد فهمي سلطان لأخذ موافقة ناظم القدسي على مقابلته قرب الحدود العراقية السورية. وعندما طلب القدسي موافقة مجلس الأمن القومي السوري على ذلك انقسم المجلس على نفسه بين مؤيد ومعارض. ولكن القدسي أصر على لقاء عبد الكريم قاسم معللا إصراره على ذلك بان اللقاء سيزيد الخلاف عبد الكريم قاسم والكويت وان ذلك سيمكن سورية من الحصول على القرض المالي الكويتي الذي ستتقدم به سورية وقد سافر رئيس الجمهورية السورية ورئيس وزرائه مع ضابطين من الجيش برتبة عميد وهما صبري السيد وسليم الصالح وقد اجتمع الوفد مع عبد الكريم قاسم في الرطبة وصدر البيان الآتي:-

"تم الاجتماع يومي ٨ و٩ شوال سنة ١٣٨١ هـ الموافق ١٤ و١٥ آذار سنة ١٩٦٢ في منطقة الرطبة حضره الدكتور ناظم القدسي رئيس الجمهورية العربية السورية وسيادة الزعيم اللواء الركن عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة في الجمهورية العراقية وقد حضر الاجتماع السيد الدكتور معروف الدواليبي رئيس الوزراء ووزير الخارجية في الجمهورية العربية السورية وسيادة هاشم جواد وزير خارجية الجمهورية العراقية ورافقه مستشارون مدنيون وعسكريون.

بحث المجتمعون الوضع السياسي العام في البلاد العربية واستعرضوا الصعوبات والمشكلات والخلافات القائمة التي تعترض العلاقات بينهما ورأوا ان بحث هذه الأمور على الصعيد الرسمي بوضوح وبصراحة بين ممثلي الدول العربية واطلاع الرأي العام عليها يسهل حلها. كما رأوا ان الظروف السياسية الحالية وخطر (إسرائيل) المتزايد واستمرارها في تنفيذ مشاريعها العدوانية تفرض الإسراع في سلوك السبيل القويم العلمي للحفاظ على مصلحة العرب العليا.

وبعد ان استعرض المجتمعون مختلف الوسائل التي جرت لمعالجة هذا الموضوع رأوا:-

أ - دعوة الدول العربية إلى مؤتمر يعقد خلال ثلاثة اشهر في المكان والزمان الذي تقرره أكثرية الدول التي تلبي الدعوة.

ب- تعيين لجنة تحضيرية لهذا الغرض يسمى أعضاؤها خلال أسبوعين من تاريخ هذا البيان ينضم إليها مندوب عن كل دولة عربية توافق على الاشتراك بهذا المؤتمر وتقوم هذه اللجنة بالأعمال التمهيدية للمؤتمر وتهيئة الأبحاث والاقتراحات الكفيلة بإيجاد حلول عملية للقضايا المعروضة عليها.

وتذاكر المجتمعون في المشاريع التي تتكلم عنها جهات معينة بين وقت وآخر كمشروع سورية الكبرى والهلال الخصيب ومشاريع إمارات الخليج فرأوا ان كل ذلك يدخله الاستعمار على بعض ذوي النيات الحسنة أو المطامع الخاصة وليس من هدف له إلا إعاقة السير العربي الصحيح نحو التدرج إلى اتحاد يطمئن آمال الشعوب العربية ويحقق أهدافها التاريخية فرأى المجتمعون ضرورة تنبيه العرب على أخطار مثل هذه المشاريع التي يتستر وراءها الاستعمار لأنها ليست نابعة من مصالح الأمة العربية.

وتناول البحث خطر الاستعمار بصورة عامة في المنطقة العربية والاستعمار البريطاني بصورة خاصة في منطقة الخليج العربي وحق العراق في الكويت وقد اتفق الجانبان على ان هذه القضية تهم السلام العام في البلاد العربية كما تهم سلامة العراق وان من مصلحة العرب ان تحل هذه القضية بالطرائق السلمية وان يجري بحثها على الصعيد العربي في المؤتمر المقبل.

ورأى المجتمعون ان يتقدموا للمؤتمر بالاقتراحات آلاتية:

أولاً: الناحية العسكرية.

١. وجوب قيام اتفاق عربي بين الدول العربية المتحررة والراغبة في ذلك وإقامة قيادة بينها تكون قادرة على العمل في كل ظرف من الظروف وان يضع المؤتمر توقيتا سريعا ومقبولا لقيام هذه القيادة.
٢. تؤلف بعد الاتفاق العسكري لجان مشتركة لبحث الطرائق السريعة والكفيلة لتطوير هذا الاتفاق بصورة تدريجية للتوصل إلى إيجاد قوة عسكرية موحدة للدول الداخلة فيه.
٣. يرى المجتمعون ان قيام الاتفاق العسكري والقيادة المشتركة هو التعبير الصحيح عن الشعور بمسؤولية الدول العربية المتحررة لدرء الأخطار العاجلة المحيطة بالوطن العربي.

ثانيا: الناحية الاقتصادية:-

١. وجوب قيام اتفاق اقتصادي بين الدول العربية الراغبة في ذلك على تنفيذ وتطوير مجلس اقتصادي تساعده لجان تعمل بصورة خاصة على تنسيق التصنيع بين البلاد الداخلة في الاتفاق بما يتفق مع إمكانات كل منها وحاجتها الاستهلاكية وان تقوم بدراسة وتنسيق التكامل الاقتصادي بين البلاد العربي بغية تطوير اقتصادها.
٢. تكون مقترحات اللجان المذكورة ملزمة لكل من الدول الداخلة في الاتفاق بعد إقرارها من المجلس الاقتصادي.
٣. ان دراسة اللجان يجب ان تكون على أساس ان الوطن العربي يؤلف مجموعة اقتصادية متكاملة ومنسقة.

ثالثا: الناحية الثقافية:-

١. وجوب قيام اتفاق ثقافي بين الدول العربية الراغبة في ذلك يشرف على تنفيذه وتطويره مجلس ثقافي أعلى تساعده لجان متخصصة تتقدم بدراساتها واقتراحاتها حسب حاجة كل قطر وتطوره.
٢. تكون مقترحات اللجان المذكورة ملزمة لكل من الدول الداخلة في الاتفاق بعد إقرارها مع المجلس الثقافي.

رابعا:- الناحية السياسية:-

إيجاد أداة سياسية فعالة توحد السياسة الخارجية للدول الداخلة في الاتفاق العسكري وتكون قراراتها ملزمة لها كما تعمل هذه الهيئة على إيجاد الطرائق العملية لتنسيق السياسة الخارجية بين هذه الدول وبين الدول العربية الأخرى. ويرى المجتمعون ان على هذه الهيئة واللجان العسكرية والاقتصادية والثقافية والسياسية ان تعالج بوضوح جميع المواضيع المعروضة بغية تحقيق اتحاد عربي متطور متدرج يماشي ظروف وحاجات كل قطر من الأقطار الداخلة فيه مستفيدين من تجارب الماضي لتجنب كل ما من شأنه إعاقة الوصول إلى هذا الهدف السامي.

ويرى المجتمعون ان أهداف الاستعمار والصهيونية العالمية وأعداء العروبة إثارة الشكوك في نيات العرب بعضهم إزاء بعض إذ يجد الاستعمار ذلك احسن وسيلة لتحقيق مطامعه والحيلولة دون أي تقارب لبناء مثمر تتوق الأمة العربية للقيام به من أجل حاضرها ومستقبلها.

يعلن المجتمعون في ما اتخذوه من اقتراحات ومقررات انهم يبغون إيجاد مناهج عملية تؤدي إلى تنسيق وتوجيه الجهود وتنسيق القوى المتحررة كخطوة أولى يجب تعقبها خطوات أخرى في سبيل تحقيق الأهداف العربية المشتركة.

ويرى المجتمعون الوضع التاريخي والجغرافي للدول العربية وانهم لا يبغون من هذه الدعوة أي كسب خاص داخلي أو خارجي أو دعائي أو إضعاف للجامعة العربية إنما وضعهم التاريخي والجغرافي يملي عليهم هذا وعلى الدول المتحررة منها القيام بهذا الواجب المقدس من دون ان يمنون به على أحد من بني جنسهم لأنهم يعتقدون ان قوة أية دولة عربية هي قوة للعرب جميعا. وان ضعف أية دولة عربية هو ضعف للعرب جميعا. وان من واجب أي شعب عربي تساعده ظروفه على تلبية الدعوة للعمل لهذا الأمر هو واجب مقدس يحاسبه التاريخ على تلكؤه في القيام به. ويحرص المجتمعون على ان لا تكون لمشاحنات الماضي أي تأثير في هذه الدعوة خيرة البناء ومهيبين بالمسؤولين في العالم العربي ان يكونوا متسامحين مع إخوانهم وبني جلدتهم غير حاقدين بسبب ما نشر من دعايات وإذاعات واضعين نصب أعينهم المصلحة العليا للعالم العربي!!"

وتجدر الإشارة هنا إلى ان القوميين كانوا قد قرروا إسقاط طائرة عبد الكريم قاسم التي ستقله إلى الرطبة تمهيدا للاستيلاء على الحكم. ولكن عارف عبد الرزاق المكلف بهذا الواجب وكان برتبة مقدم ركن طيار وآمر قاعدة الحبانية قد فت في عضده وجود العقيد محسن الرفيعي مدير الاستخبارات العسكرية على الطائرة والرفيعي كان صديقا لعارف عبد الرزاق ومعروفا باتجاهاته القومية المساندة للقوميين ضد الشيوعيين[1]. وفي سورية قام انقلاب عسكري ضد ناظم القدسي وحكومته في ٢٨ آذار ١٩٦٢ أي بعد اجتماع الرطبة بأسبوعين إلا ان القدسي أعيد ثانية إلى رئاسة الجمهورية عندما تمردت القطعات العسكرية في حلب وطالبت بتسفير الضباط الذين قاموا بالانقلاب الأول وشكل القدسي حكومة جديدة برئاسة بشير العظمة أعلنت في برامجها السعي لتحقيق الوحدة العربية وفق قواعد مدروسة توفر لكل بلد عربي كرامته.

---

[1] خليل إبراهيم حسين الزوبعي، موسوعة ١٤ تموز ج٨ عبد السلام عارف. ماله وما عليه (غير منشور) ص٢٦٥- ٢٦٨.

وزير الخارجية يقول: العدوان على سورية
عدوان على العراق

صرح وزير الخارجية هاشم جواد يوم ١٨ آذار ١٩٦٢ ان الجمهورية العراقية تعد كل اعتداء على سورية عدوانا على العراق نفسه وقد جاء ذلك في تصريح أدلى به إلى وكالة الأنباء العراقية تعليقا على العدوان الصهيوني على سورية. وجاء في التصريح "ان الجيش العراقي على أتم الاستعداد دائما لتلبية أي نداء يتلقاه من الشقيقة سورية للاشتراك فعليا وعلى الفور في سحق المعتدين وكلما دعت إلى ذلك ضرورة الدفاع عن المصالح العربية.. أنه إذ يسترعي انتباه العالم اجمع إلى هذه الأعمال الإجرامية التي ترتكبها العصابات الصهيونية يحذر إسرائيل ومن يساندها من قوى الاستعمار من قضية التمادي في سياسة الاعتداء وإنكار حقوق الأمة العربية"[1].

وعن الانقلاب الذي حدث في سورية قال قاسم: "ان الحركة الأخيرة في سورية هي حركة داخلية صرف، وإننا متضامنون مع إخواننا السوريين وان علاقاتنا معهم امتن وأقوى من أي وقت مضى وستزداد علاقاتنا رسوخا وقوة على مرّ الأيام[2].

وأوضح حزب البعث رأيه في الانقلاب الذي قاده عبد الكريم النحلاوي يوم ٢٨ آذار ١٩٦٢ كالآتي:

٢ نيسان ١٩٦٢.

ان الكتلة التي قامت بانقلاب ٢٨ أيلول بعد ان نجحت في تصفية عناصرها المتطرفة نحو اليمين، وجدت ان تمادي الحكومة القائمة والمجلس التأسيسي الذي يؤيد الحكومة بأكثريته، خلق كراهية للوضع القائم بسبب تمثيله الكامل للرجعية الحاقدة المستغلة متمثلة في أحزاب الشعب والوطني والتحرير والأخوان المسلمين والكتلة العشائرية الإقطاعية. وان النقمة الشعبية بدأت تمتد من الحكم المدني إلى رجال الجيش مما كان يشير إلى عدم إمكانية استمرار الوضع من جهة واحتمال قيام

---

[1] صحيفة الثورة في ١٩ آذار ١٩٦٢.

[2] حديث قاسم مع محرر صحيفة الثورة في ١ نيسان ١٩٦٢.

انقلاب عسكري يطيح بالحكم المدني ورجال انقلاب ٢٨ أيلول معا. لذلك فقد بادرت كتلة عبد الكريم النحلاوي إلى القيام بالانقلاب الأخير.

وضع الانقلاب

١. ان معظم القوى المدنية غير مستعدة للتعاون مع الكتلة العسكرية الانقلابية خوفا من انقلاب جديد يطيح بهم وبالعسكريين.

٢. ان طبيعة القائمين على الانقلاب تجعلهم بصورة طبيعية ضد اليمين المتطرف وضد الحركة التقدمية المتمثلة في حزبنا وتمثل في الواقع شكلا جديدا يماثل عهد الشيشكلي.

٣. ان عدم تأليف حكومة مدنية حتى الآن وعدم مبادرة العسكريين لإعلان أنفسهم حكومة لسورية يدل على ضعف العسكريين شعبيا وداخل صفوف الجيش مما يحمل بذور زوالهم.

٤. ان كون كتلة محصورة في دمشق أولا، ولأن أشخاصها من ذوي الرتب الصغيرة وليس لهم مكانة أو مرتكز شعبي، يجعل احتمال استمرارهم في السيطرة موضع شك.

موقف عبد الناصر والقوى المؤيدة له

لقد شجع عبد الناصر الانقلابيين في حركتهم وأعرب عن تأييد متحفظ لهم في اليوم الأول للانقلاب للأسباب التالية:

١. نكاية بالرجعية القائمة على الحكم والتي يتبادل معها هجوما حادا مكشوفا.

٢. رغبة عبد الناصر في ان لا يكون البديل لحكمه إلا حكم عسكري ديكتاتوري.

٣. محاولة إظهار سورية بمظهر العاجزة عن تحقيق الاستقرار الذاتي لها أو تحقيق صفة حكم ديمقراطية، وان البديل الوحيد لحكمه الديكتاتوري حكم أضعف وأكثر تماديا في الديكتاتورية.

٤. يأمل عبد الناصر ان تفتح سلسلة الانقلاب فرصة أمامه وأما العناصر المدنية والعسكرية الموالية له فرصة تحقيق انقلاب لصالحه.

احتمالات الموقف

١. لما كان الحكم القائم غير مستقر لفقدانه كل ضمانات الاستقرار والاستمرار فمن المتوقع ان تبادر جميع القوى على استغلال هذا الظرف لصالحها عن طريق

تحقيق انقلاب عسكري، وما حوادث حلب التي لم تتضح هويتها تماما إلا دليل على هذا الموقف.

٢.ان موقف حزبنا آنيا يجب ان يرتكز على معطيات عملية تحسب بدقة ضمن وضع متغير ومتطور، لذلك فأن المسؤولية التي تقع على الحزب في هذه الأيام القلاقل هي مسؤولية تحقيق موقف لا تسجيله.

تعليمات

على جماهير الحزب ان تكون متأهبة ويقظة في هذه الظروف الخطيرة وان تتابع تطورات الموقف وان تطرح الشعار التالي:

ان تجربة الوحدة بما فيها من نواح إيجابية وسلبية دللت على ان المهمة الأساسية لشعبنا في سورية هي مهمة تجديد الوحدة على أسس حددها دستور الحزب وشعاراته المرحلية بحيث تضمن التكافؤ والتكامل بين الأقاليم المتحدة، وان تنبعث عن إرادة شعبية واعية حرة، لتحقيق حكم قومي ديمقراطي اشتراكي[١].

القيادة القطرية

٢/ ٤/ ١٩٦٢

وقرر مجلس الوزراء الموافقة على عقد الاجتماع الخاص باللجنة العراقية السورية المشتركة للتداول والموافقة على المقترحات التي تقدمت بها وزارة التجارة لهذه اللجنة وإبداء التسهيلات الخاصة بالتبادل التجاري بين البلدين. وكان الجانب السوري قد أبدى استعداده لإلغاء السمات بين العراق وسورية وتقرر تكليف وفد عراقي للمشاركة في اجتماعاتْ اللجنة العراقية السورية برئاسة وزير التجارة وعضوية اثني عشر عضوا بقصد توسيع التبادل التجاري فيما ترشح عن الجانب السوري وزير المالية والاقتصاد.

وأصدر البنك المركزي العراقي تعليماته بشأن تنفيذ الاتفاق الاقتصادي المعقود بين الجمهورية العراقية والجمهورية السورية بشأن التأديات بين الجمهوريتين. وتنص هذه التعليمات على إجراء جميع التأديات بين البلدين بموجب المادة الحادية عشرة من تعليمات التحويل الخارجي ابتداء من الثالث من كانون الثاني ١٩٦٢

---

[١] نضال البعث، ج ٧، ص ١٩١-٢٨٢.

وتستثنى من ذلك الاعتمادات المستندية المفتوحة والمعاملات الجارية الأخرى الملتزم بها قبل التاريخ المذكور إذ تسري عليها التعليمات المنصوص عليها في الترتيبات الفنية للمدفوعات بين الجمهوريتين العراقية والسورية على ان تجرى تسوية هذه المبالغ خلال مدة لا تتجاوز الأشهر الستة وتعد الترتيبات الفنية للمدفوعات بين البلدين المنصوص عليها بتعليمات التحويل الخارجي سارية المفعول فقط على المعاملات الجارية مع الجمهورية المتحدة ولا تشمل تلك الترتيبات المعاملات الجارية مع سورية. وقد قامت وزارة التجارة بإعلام الدوائر والمصارف والمؤسسات والجهات الأخرى ذات العلاقة بهذه التعليمات.

وكان العراق وسورية قد وقعا اتفاقية عام ١٩٦١ أقرت من حيث المبدأ إعفاء البضائع المتبادلة بين البلدين من الرسوم الكمركية باستثناء بعض البضائع التي تخضع إلى تعريفات كمركية مخفضة. كما نص الاتفاق على تسهيل انتقال رؤوس الأموال بين البلدين وعلى حرية انتقال الأشخاص وإلغاء السمات وحرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي بشتى أنواعه وأشكاله. وإضافة إلى ذلك فقد نص الاتفاق على ان تشجع الحكومتان إنشاء مؤسسات استطلاعية مشتركة تزاول نشاطها في مختلف الميادين الاقتصادية، ويسهم البلدان في رأسمالها. وتنفيذا لهذا الاتفاق اجتمعت اللجنة المشتركة في دمشق وأعطت مجموعة من التوصيات الإيجابية التي من شأنها توسيع التبادل التجاري ودعم العلاقات الاقتصادية بين البلدين. وبخصوص ميزات الاتفاق الاقتصادي الأخير الذي توصلت إليه اللجنة المشتركة نتيجة اجتماعاتها في دمشق بين العاشر والسابع عشر من هذا الشهر، لقد عالجت اللجنة المشتركة نتائج تطبيق اتفاق التعاون المذكور خلال الأشهر الماضية وتخفيف القيود الشكلية والإدارية ومنح الإجازات حكما وبصورة فورية واستثناءها من نظام المخصصات، وذلك بالنسبة إلى جميع السلع والبضائع التي لا ينتجها العراق. كما نص على سد حاجة كل من البلدين من بضائع البلد الآخر وإعطائها الأفضلية في الاستيراد. وتضمن الاتفاق تسهيلات جديدة إضافية لتشجيع انتقال رؤوس الأموال لأغراض الاستثمارات الإنتاجية والإسهام بتطوير اقتصاديات البلدين ونص أيضاً على السماح لرعايا البلدين بالدخول إلى البلد الآخر من دون تأشيرة دخول. كما أقر عددا من التسهيلات الخاصة بالإقامة وممارسة النشاط الاقتصادي بأنواعه كافة.

وقد ناقش مجلس الوزراء يوم ٢٥ حزيران مقترحات اللجنة السورية المشتركة وأقر تنفيذ ما جاء فيها من توصيات كانت بعنوان (التعاون التجاري مع سورية) ووافق على مقترح وزارة التجارة الذي جاء فيه: "تنفيذا لرغبة سيادة الزعيم اللواء الركن عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة بوجوب المبادرة إلى اتخاذ خطوات جذرية لتحطيم الحواجز والحدود التي أوجدها الاستعمار بين البلاد العربية وأهمية اتباع خطة منسقة ومتطورة تستند إلى أسس سليمة وتضمن مصلحة الشعب في جمهوريتنا الغالية ومصلحة الأمة العربية في كل مكان مع توحيد جهودها وإحلال التعاون والتقارب بينهما في مختلف الميادين"، فقد حصلت موافقة مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٥/ ٦/ ١٩٦٢ على إقرار تنفيذ ما جاء في توجيهات اللجنة المشتركة المنوه عنها في كتاب وزارة التجارة المرقم م/ ٥٠٢ والمؤرخ في ٢٥/ ٦/ ١٩٦٢ بعنوان التعاون التجاري مع سورية[١].

وفي إطار العلاقات العراقية- السورية، جرت اتصالات بين حكومتي البلدين في مجال التبادل التجاري، وألفت لجان من الجانبين تتولى العملية، وقد أدى ذلك الإجراء إلى فسح المجال أمام عدد كبير من التجار لاستيراد منتجات ومصنوعات سورية، وسهلت وزارة التجارة هذه العملية بإصدار إجازات استيراد لعدد كبير من التجار وذلك عملا بخطة التعاون القائمة بين الجمهوريتين، وفي مجال الري اتفق البلدان على التفاوض لإنشاء مشروع سد أعالي الفرات، فألف العرق وفدا مثلت فيه الوزارات المعنية وتم أعداد الدراسات من الطرفين بشأن المشروع واقترن ذلك بموافقة مجلس الوزراء بجلسته في ٢٠ آب ١٩٦٢[٢]. كما وافق مجلس الوزراء بجلسته في ٢٥ تشرين الثاني على مشروع التعاون الفني بشؤون النفط مع الجهات السورية وطريقة تبادل المعلومات النفطية ذات العلاقة بنتائج التحري والحفر والإنتاج، وفي الجلسة ذاتها وافق المجلس على توسيع منطقة أعمال قنصلية حلب وادلب ودير الزور والرقة والحسكة والرشيد، وذلك لرفع درجة القنصلية المذكورة إلى قنصلية عامة[٣].

---

[١] د. ك. و، مقررات مجلس الوزراء، العهد الجمهوري، الملف ٦.

[٢] صحيفة الثورة في ٢١ آب ١٩٦٢.

[٣] د. ك. و، مقررات مجلس الوزراء، العهد الجمهوري الملف ٦ القرار ١١و١٢.

وكانت وزارة التجارة قد طلبت إلى مجلس الوزراء الموافقة على اشتراك سورية في معرض ١٤ تموز لسنة ١٩٦٣، بناء على عرض تقدمت به سفارة الجمهورية السورية في بغداد، ووافق مجلس الوزراء على كتاب وزارة التجارة المرقم م/ ١١٧٨ في ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٢[١]

إجراءات جديدة لتعزيز العلاقات العراقية - السورية

صرح وكيل وزارة الداخلية ان تعليمات جديدة قد صدرت يوم ١٢ أيلول ١٩٦٢ يستثنى بموجبها رعايا الجمهورية العربية السورية من سكان مناطق الحدود من أحكام القانون إقامة الأجانب. وأضاف ان هذه التعليمات قد صدرت استنادا إلى الصلاحيات المخولة لوزير الداخلية بموجب الفقرة السادسة من المادة التاسعة والعشرين من قانون إقامة الأجانب رقم ٣٦ لسنة ١٩٦١. وستنفذ هذه التعليمات ابتداء من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية، وكانت وزارة الداخلية قد أصدرت في شهر تموز ١٩٦٢ قرارا برفع سمة الدخول لمواطني الجمهورية العربية السورية، كما اتخذت الجمهورية العربية السورية قرارا مماثلا[٢].

وقال ان هذه التعليمات تشترط على رعايا الجمهورية العربية السورية من سكان مناطق الحدود الذين يدخلون الأراضي العراقية بصورة غير مشروعة ومن دون موافقة سلطات الحدود العراقية عدم تجاوزهم مناطق أخرى إلا إذا كان دخولهم لقضاء أشغالهم المعتادة.

وتنفيذا لما تم الاتفاق عليه غادر العراق في ٢٤ أيلول ١٩٦٢ وفد يضم أعضاء لإجراء مباحثات بشأن الإفادة من مياه نهر الفرات، وكان الوفد برئاسة السيد مفتش الري العام، الذي أشار إلى ان الهدف الأساس من هذه المباحثات هو وضع أسس لتنظيم استثمار مياه الفرات بشكل يمكن به جني احسن الفوائد لمياه هذا النهر[٣].

وتعزيزا للعلاقات السورية- العراقية حضر عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء وعدد من الوزراء ورئيس أركان الجيش، الحفل الذي إقامته سفارة الجمهورية

---

[١] د. ك. و، ملفات مجلس السيادة، الملف ١٢٩ و١٧ ص٤٧.

[٢] نفسه في ١٣ أيلول ١٩٦٢.

[٣] صحيفة الثورة في ٢٥ أيلول ١٩٦٢.

السورية في بغداد يوم ١٧ نيسان ١٩٦٢ بمناسبة عيد الجلاء وهنأ الشعب السوري وحكومته بذلك العيد الوطني[١]. وقررت وزارة المعارف فتح ملحقية ثقافية في دمشق من أجل تطوير وتوسيع العلاقات الثقافية بين البلدين[٢].

ويبدو ان الجمهورية العربية المتحدة (مصر) توجست خيفة من نيات العراق للاتحاد مع سورية بعد الاجتماع الذي عقده ناظم القدسي رئيس الجمهورية العربية السورية مع الزعيم عبد الكريم قاسم في مدينة الرطبة وما تلا ذلك من اتفاقيات اقتصادية وازداد التوتر بين العراق والجمهورية العربية المتحدة عندما ألقت سلطات الأمن العراقية القبض على الملحق في سفارة الجمهورية العربية المتحدة محمد محمود يوسف وأوقفته لمدة ثلاثة أيام ثم رحلته إلى بيروت. وصرح مسؤول في وزارة الخارجية العراقية تفسيراً لذلك بالقول ان السلطات المسؤولة عن الأمن شاهدت شخصا يحمل رزمة كبيرة ويسلمها إلى جماعة مشتبه بها وعند إلقاء القبض عليهم وجد ان الرزمة عبارة عن أعداد كبيرة من المناشير التي تحرض على التمرد والفوضى وقد سيق هؤلاء إلى التحقيق ولما ثبت ان ما قام به كان إخلالا فاضحاً بواجباته الدبلوماسية تجاه الدولة المعتمد لديها ومن الجرائم التي يعاقب عليها بموجب القوانين فقد تقرر اعتباره شخصا غير مرغوب فيه وأبلغت سفارته بوجوب سحبه. وفي اثر هذا الحادث قامت أجهزة المباحث المصرية بخطف أحد موظفي السفارة العراقية في القاهرة قاسم القيسي ومنعوا السماح بمقابلته أو إطلاق سراحه وصدر بيان من وزارة الإرشاد (الإعلام) العراقية جاء فيه "والغريب ان بعض الجهات من مصر تحاول تبرير هذا العمل بالمقابلة بالمثل مع ان الموظفين العراقيين لم تسند إليهم أية تصرفات أو تدخل في الشؤون الداخلية" ثم أطلقت السلطات المصرية سراح القيسي[٣]

تسويق التمور

كانت التمور من بين صادرات العراق المهمة وكانت لها أسواق واسعة في الهند والصين وكثير من الدول الإسلامية في آسيا لكن تجارتها كانت تجابه مشكلات

---

[١] نفسه في ١٨/ ٤/ ١٩٦٢.

[٢] نفسه ٨/ ٨/ ١٩٦٢.

[٣] إسماعيل العرف، أسرار ثورة ١٤ تموز ص ٢٨٨.

كثيرة في بعض المواسم. وكان مدير الجمعية التعاونية لمنتجي تمور المنطقة الوسطى قد تحدث للصحف مبينا ان المنطقة الوسطى من العراق تنتج ثلث إنتاج العالم من التمور وانه ستجري المباشرة بتسلم التمور بعد أيام من المنتجين كافة.
ولكن أسعار التمور لموسم ١٩٦٢ شهدت تدنيا كبيرا فتساءلت الصحف عن الجهة المسؤولة عن تدهور أسعار التمور في المنطقة الوسطى. وقد رد مدير الجمعية التعاونية لمنتجي تمور المنطقة الوسطى عن أسباب هذا التدهور وصعوبة تصدير كميات كبيرة من التمور وان الجمعية تحاول إنعاش السوق في هذه المنطقة. ولذلك اتخذت مصلحة التمور العراقية على عاتقها مهمة ترويج هذه التجارة وإيجاد أسواق جديدة وألفت الوفود لزيارة عدد من البلدان مثل الهند وباكستان والصين والاتحاد السوفيتي واليابان للتعرف على حاجتها من التمور. وقد أعلنت المصلحة يوم ١٣ آذار ١٩٦٣. عن إتمام عقد الصفقة الثالثة لبيع التمور العراقية إلى جمهورية الصين الشعبية وتبلغ كمية التمور لهذه الصفقة ٢٤ ألف طن من تمور زهدي الفرات لأغراض الاستهلاك البشري بلغت قيمتها زهاء ٤٢٨ ألف دينار.

وصرح السيد حميد حسين الناصر مدير مصلحة التمور العراقية بالوكالة ان مجموع كميات صفقات التمور الثلاث التي عقدت مع الصين الشعبية وحدها ولهذا الموسم فقط بلغ اكثر من ٦٣ ألف طن بقيمة تقارب المليون وأربع مئة ألف دينار.

وكانت الصين الشعبية قد عقدت صفقتين لشراء تمور هذا الموسم، معظمها زهدي الفرات المعبأة بالأكياس والصفائح، ومحسنة الكبس بالصناديق الخشبية المهيأة بالمكابس الحديثة التي أنشأتها مصلحة التمور في عهد الثورة وقد بلغت كمية الصفقتين المذكورتين اكثر من ٣٨ ألف طن قاربت اقيامها مليون دينار.

وقال السيد حميد حسين الناصر ان هذه الصفقات تمت بمقتضى الاتفاقية التجارية، المعقودة بين البلدين، والتي جددت في الثامن عشر من شهر تشرين الأول الماضي. ووقعت في بغداد، وبموجب الكتاب الثاني الملحق بالاتفاقية المذكورة، وافقت جمهورية الصين الشعبية على شراء ٦٥ ألف طن من التمور للموسم الحالي.

وأضاف السيد الناصر ان شراء الصين الشعبية الصديقة هذه الكمية الكبيرة من تمورنا، وبالقيمة الضخمة المشار إليها له دلالته وأهميته البالغة في تجارة التمور العرقية مع الدول الأجنبية، وبقدر ما له من أهمية في الدخل الوطني

لجمهوريتنا العزيزة، فأنه يدل في الوقت ذاته على تعاون حقيقي، على أساس من المنافع المتبادلة بين البلدين الصديقين.

وبشراء جمهورية الصين الشعبية هذه الكمية الكبيرة جداً من تمورنا جعلها اكبر مستورد للتمور، تأتي بعدها من حيث الكمية الهند حيث بلغت الكمية التي استوردتها لهذا الموسم نحو (٥٠) ألف طن ثم الجمهورية العربية السورية حيث بلغت الكمية المستوردة من قبلها حتى الآن نحو (٢٠) ألف طن ومن ثم الاتحاد السوفيتي ثم الولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغت الكميات التي استوردتها نحو تسعة آلاف طن بلغت قيمتها زهاء (٧٦٧) ألف دينار. تأتي بعدها الجمهورية العربية المتحدة حيث بلغ ما استوردته من التمور اكثر من ثمانية آلاف طن أما إنكلترا فتأتي في المرتبة الثامنة واستطرد السيد حميد حسين الناصر قائلا ان مصلحة التمور العراقية ترى ان هناك إمكانات خصبة وواسعة بتصريف التمور في أسواق الصين الشعبية وأسواق الدول الشرقية، وفي زيادة مشتريات هذه الأسواق والأسواق الأخرى من التمور العراقية، وهي جادة على العمل لتحسين وسائل كبسها وأعدادها مما يعين على توسع وزيادة التبادل التجاري في حقل التمور سنة بعد أخرى.

وقال السيد الناصر وبهذه المناسبة فأن مصلحة التمور تود ان تعلن لجميع منتجي تمور زهدي المنطقة الوسطى وتجارها بأنها ستواصل تسلم التمور منهم، بموجب الخطة التي وضعتها للتسلم، وان عقد هذه الصفقة ستساعدها، على التعجيل بالتسلم. وأنها تؤكد لهم من جديد ان تمورهم ستتسلم جميعها بموجب هذه الخطة.

مجلس الوزراء يقر تعويض أصحاب التمور المتضررة
وزارة المالية تتحمل جميع الخسائر الناتجة عن التعويض

علمت "الثورة" ان مجلس الوزراء أقر شراء جميع التمور المتضررة في لواء ديالى من أصحابها لتعويضهم عن الخسائر الجسيمة التي نجمت عن التأخير والأمطار. وتقرر ان تتحمل وزارة المالية جميع الخسائر الناتجة عن هذا الشراء.

وستكون أسعار شراء هذه التمور هي أسعار خاصة على أساس إنها مادة صناعية. وستشتري هذه التمور بأسعار خاصة على اعتبارها مادة صناعية[1].

وفي إطار العمل على إيجاد أسواق ومنافذ جديدة لتصريف التمور العراقية في الخارج ندرج أدناه الوثيقة آلاتية:

الجمهورية العراقية   العدد م/ ٧١٢

وزارة التجارة   التاريخ ٥/ ٨/ ١٩٦١

الإدارة والذاتية

رئاسة ديوان مجلس الوزراء

الموضوع/ تسويق تمور موسم عام ١٩٦٢

ان الخطة المتبعة في تسويق التمور سنويا هي قيام مصلحة التمور العراقية بارسال وفود قبل حلول موسم تصدير التمور لزيارة الأقطار الرئيسة المستوردة للتمور العراقية وذلك بالاتصال المباشر بالشركات والمؤسسات ومستوردي التمور ومفاوضتهم بشأن عقد صفقات بيع تمور حاصلات الموسم المقبل، ذلك لأن عقد بيوعات مسبقة قبل وصول حاصل التمور إلى الأسواق يعد ضروريا لوضع الخطة الناجعة لتسويق التمور في جميع أنحاء العالم وتحديد أسعار شرائها من المنتجين وأسعار بيعها في الخارج.

وبناء على ذلك فقد اتخذ مجلس إدارة مصلحة التمور العراقية قراراً بارسال وفد يتألف من السيد مصطفى النائب عضو مجلس الإدارة والمدير المفوض للجمعية التعاونية لمنتجي تمور المنطقة الوسطى والسيد طارق صبري العاني مدير شعبة التجارة في مصلحة التمور العراقية إلى كل من الهند وسيلان وباكستان واندونيسيا وسنغافورة مدة لا تتجاوز الشهر الواحد.

وبالنظر لأهمية المهمة الموكولة إلى هذا الوفد وما للنتائج التي سيحققها من اثر مباشر في تقرير مدى نجاح خطة تسويق التمور العراقية إضافة إلى تكليفه مهمة البحث عن أسواق لتصريف التمور المتبقية من حاصل الموسم غير الصالحة للاستهلاك البشري، فأن هذه الوزارة تنسب إضافة أحد موظفيها ممن لهم علاقة بالموضوع لعضوية الوفد المذكور وللمدة نفسها الوارد ذكرها أعلاها وترشح لهذه

---

[1] صحيفة الثورة ١٤/ ٣/ ١٩٦٢.

المهمة السيد محمد عبد الكريم العطار مدير التخطيط والإحصاء التجاري في ديوانها.

نرجو التفضل بعرض الموضوع على مجلس الوزراء واستحصال موافقته على إيفاد الموما إليه للأقطار المذكورة أعلاه، مع العلم ان مصلحة التمور العراقية والجمعية التعاونية لمنتجي تمور المنطقة الوسطى ستتحملان جميع نفقات إيفاده وإعلامنا.

وزير التجارة

ناظم الزهاوي

ولما كانت الصين من الأسواق المهمة للتمور العراقية فقد تم تجديد الاتفاق التجاري معها:

الجمهورية العراقية — العدد/ م/ ١٢٣٩

وزارة التجارة — التاريخ ١١/ ١٢/ ١٩٦١

مديرية العلاقات الخارجية

رئاسة ديوان مجلس الوزراء

الموضوع/ اتفاقية تجديد الاتفاقية التجارية المعقودة بين

حكومة الجمهورية العراقية وجمهورية الصين الشعبية

سبق لحكومة الجمهورية العراقية ان وقعت اتفاقية تجارية مع حكومة جمهورية الصين الشعبية بتاريخ ٢٥/ ٥/ ١٩٦٠ وأمدها سنة واحدة. وقد تضمنت الاتفاقية المذكورة ما يلي:-

١. رغبة الطرفين في تنمية العلاقات التجارية في ما بينهما على مبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة وكذلك الموازنة بين قيام الاستيرادات والصادرات.
٢. موافقة الطرفين على تبادل منح معاملة اكثر الأمم حظوة في التبادل التجاري وعلى تبادل منح التسهيلات لإقامة المعارض التجارية في بلديهما.
٣. جدولان للسلع العراقية والصينية يجري التبادل التجاري بموجبهما ويكونان جزءا لا يتجزأ من الاتفاقية.
٤. كتاب ملحق بالاتفاقية رقم (١) يتضمن موافقة الطرفين على عدم تصدير السلع المستوردة من بلد أحدهما إلى بلد ثالث إلا بعد موافقة مسبقة من الطرف الآخر.

٥. كتاب ملحق بالاتفاقية رقم (٢) يتضمن موافقة حكومة جمهورية الصين الشعبية على شراء ٦٥٠٠٠ (خمسة وستين ألف) طن متري من التمور من حكومة الجمهورية العراقية خلال سنة تنفيذ الاتفاقية.
٢. جددت الاتفاقية التجارية أعلاه لمدة سنة واحدة أخرى بتاريخ ١٨/ ١٠/ ١٩٦١ وذلك بموجب اتفاقية خاصة بالتجديد ثم التصديق عليها بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦١. وسينتهي مفعولها في ١٧/ ١٢/ ١٩٦٢.
٣. وبغية دراسة أسواق التمور العراقية في الخارج وتوسيع إمكانية استيعابها قامت هذه الوزارة قبل بداية موسم التمور الحالي بمفاتحة الجهات الصينية المختصة وطلبت إليها بيان الكمية التي ستشتريها من تمور الموسم إلا ان هذه الجهات أبدت عدم إمكانها تحديد كميات التمور التي ستشتريها إلا بعد تجديد الاتفاقية التجارية التي سينتهي مفعولها في ١٧/ ١٢/ ١٩٦٢ كما أبدت استعدادها لإجراء المباحثات التجارية اللازمة للتجديد قبل انقضاء مفعول الاتفاقية موضوع البحث.
٤. وبناء على ذلك ألفت هذه الوزارة لجنة مفاوضة عراقية تتألف من السادة الدكتور حافظ التكمه جي مدير التجارة العام والسيد حميد حسين الناصر المدير العام لمصلحة التمور العراقية والدكتور طارق المتولي المدير العام للدائرة الاقتصادية في وزارة الخارجية والسيد مهدي العبيدي وكيل مدير العلاقات التجارية الخارجية حيث جرت مباحثات تجارية في بغداد خلال المدة ٢١- ٣١/ ١٠/ ١٩٦٢ مع الوفد الذي ألفته حكومة جمهورية الصين الشعبية لهذا الغرض برئاسة السيد لي شين نونغ المستشار التجاري في سفارة جمهورية الصين الشعبية في بغداد.

وقد توصل الجانبان إلى الاتفاق على ما يلي:

١. تجديد الاتفاقية لعام ١٩٦٠ والجدولين (آ) و(ب) والكتاب رقم (١) الملحقة بها لمدة سنة واحدة أخرى وذلك بعقد اتفاقية خاصة بتجديد هذه الاتفاقية (وتجدون بطيه نسخا كافية من مشروع اتفاقية التجديد).
٢. توقيع كتاب ملحق رقم (٢) يتضمن موافقة حكومة جمهورية الصين الشعبية على شراء ٧٠،٠٠٠ (سبعين ألف) طن من التمور خلال مدة نفاذ الاتفاقية (وتجدون بطيه نسخا كافية من هذا الكتاب). وهذا يعني نجاح الجانب العراقي

في إقناع الجانب الصيني على زيادة مشترياته من تمور هذا الموسم بمقدار خمسة آلاف طن على الكميات التي التزم بها في العام الماضي.

فنرجو التفضل بعرض مشروع اتفاقية التجديد والكتاب الملحق رقم (٢) الخاص بالتمور على مجلس الوزراء واستحصال موافقته عليهما وتخويل وزير التجارة صلاحية التوقيع عليهما نيابة عن حكومة الجمهورية العراقية وإعلامنا.

و. وزير التجارة

الدكتور مظفر حسين جميل[١]

وعلى الرغم من توتر العلاقات بين العراق واليابان التي تبادلت التمثيل الدبلوماسي مع الكويت فقد واصلت (اليابان) شراء التمور العراقية وقد استجابت الحكومة اليابانية لطلب الحكومة العراقية وأوفدت وفدا إلى بغداد من شهر أيلول ١٩٦٢ للتفاوض مع الجهات العراقية المختصة بشأن موضوع شراء التمور العراقية المتبقية من المواسم السابقة للأغراض الصناعية. وقد اجتمع مدير عام مصلحة التمور بالوفد التجاري الياباني وبحثا موضوع زيادة التبادل التجاري بين العراق واليابان وتم الاتفاق على قيام الجهات اليابانية بشراء صفقة من التمور العراقية المتبقية من المواسم السابقة التي تستعمل لأغراض الصناعة تقدر كمياتها بين خمسة وستة آلاف طن. وكانت الحكومة العراقية قد فاتحت الحكومة اليابانية بشأن ضرورة العمل على زيادة التبادل التجاري بينهما وإيجاد تكافؤ من الاستيرادات والصادرات بين البلدين[٢].

وفي شهر تشرين الثاني ١٩٦٢ تم تصدير ٢٠ ألف طن من التمور إلى مصر و٣٠ ألف طن إلى الجمهورية العربية والسورية. وكان عبد الكريم قاسم قد رأس اجتماعا لمناقشة مشكلة التمور وتقرر أن تقوم الجمعية التعاونية لمنتجي تمور المنطقة الوسطى بشراء التمور بالسعر المقرر.

ونتيجة للمباحثات التي أجراها وفد عراقي برئاسة وزير التجارة زار كلا من باكستان والهند في كانون الأول ١٩٦٢ ووافقت الباكستان على زيادة استيراداتها

---

[١] ملفات مجلس السيادة الملف ٣٣٥.

[٢] د. ك. د العراق واليابان دراسة ص (٧)، صحيفة الثورة ٢٠- ٢٣/ ٩/ ١٩٦٢.

من التمور ووافقت الهند على شراء كمية تبلغ قيمتها مليونا وثماني مئة ألف دينار[1].

وفد تجاري الباني في بغداد

في إطار تعزيز التعاون بين العراق والأقطار الاشتراكية بعد ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ تم عقد اتفاق تجاري بين الجمهورية العراقية وجمهورية ألبانيا الشعبية وقع في بغداد يوم السابع والعشرين من شهر تموز سنة ١٩٥٩ وقد صدق مجلس السيادة الاتفاق يم ١٧ كانون الأول من ذلك العام.

وفي يوم ١٧ ١٩٦٢ آذار قدم السفير الألباني اسكندر هايرو أوراق اعتماده إلى رئيس وأعضاء مجلس السيادة بحضور وزير الخارجية. وقد ألقى السفير كلمة أشاد فيها بإنجازات ثورة ١٤ تموز والعلاقات الطيبة القائمة بين البدين. وقد رد عليه رئيس مجلس السيادة بان سياسة العراق تقوم على أساس الحياد الإيجابي والتعايش السلمي وتعزيز روابط الصداقة بين جميع أقطار العالم مؤكدا أهمية التعاون المثمر بين البلدين الصديقين وتنفيذا للاتفاق التجاري. وصل إلى بغداد صباح ١٥ آذار وفد تجاري الباني برئاسة السيد كيجوكا سابو نائب وزير التجارة في جمهورية ألبانيا. وكان في استقبال الوفد في مطار بغداد السيد اسكندر هايرو السفير الألباني في بغداد وعدد من مسؤولي وزارتي التجارة والخارجية.

وصرح السيد كاسابو رئيس الوفد التجاري الألباني لوكالة الأنباء العراقية ان الوفد سيجري مباحثات مع المسؤولين العراقيين لعقد بروتوكول لتبادل السلع بين الجمهورية العراقية وجمهورية ألبانيا الشعبية خلال العام الحالي في ضوء الاتفاقية التجارية المعقودة بين البلدين.

وأعرب السيد كاسابو عن أمله ان تتكلل المفاوضات بالنجاح لفائدة البلدين العراق وألبانيا وقال ان هناك إمكانات كبيرة لتطوير العلاقات التجارية بين البلدين نظرا لوجود بضائع عراقية تستطيع ألبانيا الشعبية شراءها وبالعكس ونحن مقتنعون ان هذا التبادل سيسهم في تقوية علاقات التجارة والصداقة بين البلدين وتقوية

---

[1] الثورة ١٢/ ١١/ ١٩٦٢، ٢٢/ ١٢/ ١٩٦٢.

استقلالهما الاقتصادي وإضعاف الاستعمار وإمكانية تدخلـــه فـــي شـــؤون البلديـــن الداخلية.

ووصف السيد كاسابو الاستعمار بأنه يحاول ان يبتلع كل شيء ولكن شـــعوبنا استيقظت وسنعمل بكل جهودنا لتحقيق وتوثيق الصداقة مع شعب حقـــق اســـتقلاله الاقتصادي، ويسرنا ان نرى الحكومة العراقية تطور علاقاتها مع جميع الدول وتبــذل جهودا كبيرة في المجال خاصة ان للعراق من الإمكانات الطبيعية والمادية الهائلة مــا يستطيع بها ان يتطور بسرعة ونحن ندعو له بالتقدم السريع والازدهار.

وأعرب رئيس الوفد التجاري الألباني عن اعتقاده بان الجـــهود التـــي تبذلـــها الجمهورية العراقية لتقوية الاستقلال الاقتصادي وتطوير العلاقات مع جميع الـــدول ستؤدي بالنتيجة إلى تقوية الاستقلال وتعزيز السلام في العالم.

هذا وقد عقد الوفد الألباني أول اجتماعاته مع الوفد العراقـــي المفـــاوض فـــي جمعية التمور العراقية. ويتألف الوفد العراقي برئاسة السيد حميد حســـين النـــاصر وكيل المدير العام لمصلحة التمور العراقية وعضوية السادة محمـــد العطـــار مديـــر التخطيط والإحصاء التجاري في وزارة التجارة ومـــهدي العبيـــدي مديـــر العلاقـــات التجارية الخارجية بالوكالة وطه حميد عن وزارة الخارجية ويقوم بسكرتارية الوفـــد جبار اموري الموظف في وزارة التجارة.

بين العراق والجزائر

بمناسبة اتفاق وقف إطلاق النار في الجزائر الذي أعلـــن عنـــه يـــوم ١٨ آذار ١٩٦٢ الذي توصل إليه الوفدان الفرنسي والجزائري أعلن عبد الكريـــم قاســـم ان الجمهورية العراقية التي وقفت بجانب الجزائر قبل المفاوضات وخلالها، تعلن بأنـــها بجميع إمكاناتها وطاقات شعبها، سوف تقف دائما مع الشعب العربي فـــي الجزائـــر ومع كل شعب عربي يكافح الاستعمار في سبيل حريته واستقلاله بجميـــع الحـــالات والظروف. وان كل قرار أو موقف تتخذه الحكومة الجزائرية المؤقتة لخير الشـــعب الجزائري الشقيق سيكون موضع تأييده المطلق وتأييد أبناء الشعب في العراق الذيـن يقدرون الخطوات الجريئة للحكومة الجزائرية المؤقتة وشعبها الجسور. كمـــا أننـــا والحديث لقاسم نحذر إخواننا في الجزائر في هـــذه المرحلـــة الدقيقـــة مـــن غـــدر

الاستعمار. وعليهم اتخاذ الحيطة والحذر وان لا هوادة مع الاستعمار مطلقا حتى يتم تحرير وطنهم، وحتى يتمتع الشعب الجزائري بالحرية والاستقلال الناجز[١].

ووصل إلى بغداد يوم ٥ نيسان ١٩٦٢ وفد جزائري برئاسة أحمد بن بيلا نائب رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وحسين اية أحمد ورابح بيطاط ومحمد خيضر وزراء الدولة في الحكومة الجزائرية امضوا ثلاثة أيام في زيارة الجمهورية العراقية. وقد استقبل القادة الجزائريون استقبالا جماهيريا ونظم البعثيون أستقبالا شعبيا وصف بان العراق لم يشهد له مثيل من قبل تجمعت الجماهير على جانبي الطريق المؤدي إلى المطار يرددون الهتافات البعثية ثم سارت الجماهير إلى جسر الشهداء ويبدو ان عبد الكريم قاسم قد غضب لأنه اضطر إلى ان يسير تحت أعلام البعثيين وشعاراتهم. حتى قيل ان أحمد بن بيلا تساءل "ماذا ينتظر حزب البعث ليتسلم السلطة" ومن الشعارات التي رفعت "يا بن بيلا أهلا بيك حزب البعث يحييك" وشنت أجهزة الأمن بناء على أوامر من الحاكم العسكري العام حملة واسعة النطاق مساء اليوم نفسه للقبض على المشاركين النشطين في الاستقبال وتحري دورهم كونهم اظهروا عداءهم السافر لعبد الكريم قاسم وأسفرت الحملة عن اعتقال (١٠٠) شخص معظمهم من الطلاب البعثيين. وفي اليوم التالي استدعى عبد الكريم قاسم يونس الطائي إلى مقره في وزارة الدفاع ليعرب من خلال صحيفته (الثورة) عن غضبه من فعاليات من اسماهم ذوي الميول الضيقة والمغرر بهم والذين قصدوا تشويه المناسبة التي تجلت في التقاء أبطال ثورة الجزائر وليمرر من خلال الصحيفة أيضا تهديده للبعثيين الذين اتهمهم بأنهم (فئة علمانية لا تؤمن بالأديان).

وفي يوم ٧ نيسان وهو اليوم الأخير من زيارة بن بيلا انطلقت تظاهرة جماهيرية كبرى في بغداد عبر المتظاهرون خلالها عن انتمائهم الوطني والقومي فنددوا بسياسة عبد الكريم قاسم متحدين أوامر الحاكم العسكري العام[٢].

وبعد ان أمضى الوفد في العراق ثلاثة أيام غادر بغداد يوم ٨ نيسان وكان في توديعه عبد الكريم قاسم وبحضور الوزراء ورئيس أركان الجيش وكبار رجال الدولة.

---

[١] صحيفة الثورة في ١٩ آذار ١٩٦٢.

[٢] عبد الفتاح علي يحى، التطورات السياسية الداخلة في العراق ٢٧٩- ٢٨١.

وقد تفضل الزعيم الجزائري أحمد بن بيلا فوجه من المطار إلى الشعب العراقي من إذاعة الجمهورية العراقية الكلمة التالية:

بمناسبة مغادرتنا العراق الحبيب احيي الشعب العراقي كله والزعيم عبد الكريم قاسم على لقائه الأخوي وعلى كل الأشياء التي رأيناها والتي سمعنا بها. ان كل الأخوان مسرورون جدا عن الأشياء التي لمسوها خصوصا العمران وكذلك مسرورون جدا على نتيجة محادثاتنا مع إخواننا المسؤولين العراقيين ومع سيادة الزعيم فقد أكد سيادة الزعيم لنا ان العراق معنا وانه مصر على مساعدتنا كما ساعدنا في المرحلة التحريرية. وهذا يزيدنا ثقة في الحصول على الأهداف التي رسمناها في أول الثورة. والسلام عليكم.

ووجه السيد رابح البيطاط وزير الدولة الجزائري بهذه المناسبة الكلمة التالية:

إننا نشكر الشعب العراقي وحكومته للمقابلة التي قابلنا بها وهي مقابلة رائعة حقا تدل على تقدير الشعب الجزائري وحكومة الجمهورية الجزائرية والثورة الجزائرية وإنني أتمنى للثورتين، الثورة العراقية والثورة الجزائرية ان تسيرا للأمام يدا بيد من أجل أهداف معينة هي التحرير الاقتصادي والتحرير الاجتماعي، وأعود فاكرر الشكر للشعب العراقي، وشكرا.

أما السيد حسين اية أحمد وزير الدولة الجزائري فقد وجه الكلمة التالية:

يسعدني بمناسبة مغادرتي بلاد العراق الشقيقة ان احيي الجمهورية العراقية شعبا وحكومة ورئيسا لما قابلونا به من حفاوة وتكريم وتقدير وما هذا التقدير إلا عطف على جهاد الجزائر وكفاح المجاهدين الجزائريين. ان ما شاهدناه في العراق من نهضة وتشييد في جميع الميادين يدل على ان الجمهورية العراقية سائرة في خطة سديدة أتمنى لها التوفيق والنجاح والسلام عليكم.

وفي المطار وجه ابن بيلا الكلمة الاتية:

نهنئ الشعب العراقي بما رأيناه من بناء في هذا البلد وما رأيناه من حماسة شعبية تدل على حيوية وتدل على إيمان. وهذا كله يجعلنا متيقنين أننا نعيش الآن نهضة عربية في جميع الأقطار، أقطار العروبة. فأملنا ان تتكامل أعمالنا وتنسجم من الرباط إلى البصرة ونأخذ مما نكسب من خصال عربية ما يجعلنا أقوياء ضد الأعداء لأن مؤامرات الاستعمار مستمرة وأصابعه تحوك دائما وأبدا المؤامرات ولهذا فأن الواجب العربي يقضي ان نكون على يقظة وان نصل اليد في اليد حتى لا

نبتلى مرة ثانية بما ابتلينا به في القرون الماضية. نتمنى للعراق الرفاهيــة والخــير ونتمنى للعروبة العزة ونتمنى للزعيم عبد الكريم قاسم طول الحياة حتى يتم على يــده بناء العراق العزيز والسلام عليكم.

ثم وجه عبد الكريم قاسم الكلمة آلاتية:

أبناء الشعب العراقي الكريم

أبناء الأمة العربية جمعاء

لقد كان لهذه الزيارة التي قام بها إخواننا الأبطال من الجزائر المكافحــة الحــرة التي قارعت الاستعمار، كان لهذه الزيارة اثر خالد في تاريخنا، وكانت ساعات حلــوة طيبة قضيناها معا فاتفقنا على ان نستمر بالجهاد لتحطيــم الاســتعمار والله ينصــر المخلصين الذين يدافعون عن أوطانهم ويذودون عنها فيسحقون المتعسفين الغــادرين على أوطان بلاد العرب كافة.

ان الشعب العراقي النبيل الذي حقق مكاسب عظمـــى نتيجــة لثورتــه الظــافرة المظفرة في ١٤ تموز سيبقى يتضافر بالجهود مع إخوانه أبطال الجزائر حتى يتحقق النصر المبين، والنصر من عند الله وأننا نشهد الباري عز وجل ونشهد ضمائرنا أننا سنمضي قدما إلى الإمام بالتكاتف والتعاون والجهود السياسية والاقتصادية والماليــة وكل أمر نافع يضفي القوة والمنعة والرفعة إلى أهل الجزائر الكرام والى أبناء الأمــة العربية جمعاء والسلام عليكم.

وبعث الزعماء الجزائريون ببرقية شكر من الطائرة إلى عبد الكريم قاسم عــبروا فيها عن مشاعرهم وهم يغادرون الجمهورية العراقية بعد انتهاء زيارتهم لها. وهــذا هو نص البرقية:

سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء.

والقائد العام للقوات المسلحة للجمهورية العراقية الشقيقة.

في الوقت الذي نغادر فيه أرض العراق الحبيــب، يســعدنا ان نرفــع لســيادتكم ولأعضاء حكومتكم الوطنية وللشعب العراقي الأبي اخلص عبــارات الــود والإخــاء مقرونة بإعجابنا بكل ما رأيناه من بناء جبار وحركات عمران وتشييد من أجل صالح الشعب ولتوطيد أركان المستقبل هذا البلد العربي الشقيق شــاكرين لكــم وللشــعب العراقي الحر الأبي حسن استقبالكم وإكرامكم لنا ومساندتكم الفعالة للجزائر من أجــل

تدعيم ثورتنا القومية طيلة كفاحنا التحرري. ندعو الله مخلصين ان يبارك في خطلكم وان يلهمنا جميعا لما فيه الخير والرفاهية والعزة للعرب كافة والإنسانية جمعاء.

التواقيع

أحمد بن بيلا، حسين اية أحمد، رابح بيطاط، محمد خيضر

وكان العراق قد قطع علاقاته الدبلوماسية مع فرنسا بسبب سياستها العدوانية تجاه الجزائر وبعد ان نالت الجزائر استقلالها وبناء على منكرة وزير الخارجية المرقمة ٤٤٥٣/ ٤٩٥٣/ ٥٠٠ وبتاريخ ٢١ تشرين الأول ١٩٦٢ الموجهة إلى رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم وبعد المداولة اتخذ مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة يوم ١٠كانون الأول ١٩٦٢ القرار الآتي: نظرا لحصول الجزائر فعلا على استقلالها وللخطوات الفرنسية الملائمة التي وقفتها فرنسا تجاه هذا الاستقلال ونظرا لأن الجهات والحكومات العربية جميعها حسنت علاقاتها السياسية والاقتصادية وأصبحت قائمة في ما بينها. وبناء على الروح العلمية والإنسانية التي أظهرها علماء أفاضل من فرنسا وحضورهم في احتفالات بغداد ونكرى الفيلسوف الكندي الموهوب وما أبدوه من الجهود في إحياء ذكرى بغداد وتراثها العلمي الإنساني والعربي الإسلامي وأمجاد بغداد ونظرا لرغبة فرنسا في تحسين العلاقات مع جمهوريتنا، لقد حصلت الموافقة على تخويل وزارة الخارجية باتخاذ التدابير لعودة العلاقات السياسية والاقتصادية بين الجمهورية العراقية الخالدة وفرنسا بعد ان سبق لسيادة الزعيم الأمين رئيس الوزراء وأعلن تكريما للعلم والعلماء بان العلاقات العلمية ستنمو وتتحسن وان خطوات أخرى سوف تتخذ في ما يتعلق بالعلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين[1]

وقد عين العراق ناصر الجيبة جي أول ممثل دبلوماسي للعراق في العاصمة الجزائرية يوم ٦ تشرين الأول ١٩٦٢ وأعلن ترحيبه في هيئة الأمم المتحدة بانضمام الجمهورية الجزائرية إلى المنظمة الدولية. ولكن بن بيلا وجماعته بعد وصولهم إلى السلطة تنكروا لعبد الكريم قاسم ووقفوا إلى جانب الكويت أثناء مطالبة عبد الكريم قاسم بضمها للعراق بل انهم دعوا وفدا كويتيا للمشاركة في احتفالات

---

[1] د. ك. و ملفات مجلس الوزراء في العهد الجمهوري.

ذكرى الثورة الجزائرية نكاية بعبد الكريم قاسم وأخذ بن بيلا يهاجم عبد الكريم قاسم.

اتفاقية النقل الجوي
بين الجمهورية العراقية وبولونيا

في ٧ نيسان ١٩٦٢، صادق مجلس السيادة على اتفاق النقل الجوي بين الجمهورية العراقية وجمهورية بولونيا الشعبية الموقع عليه في بغداد بتاريخ ٢٧ تموز ١٩٦١، وجاء في الأسباب الموجبة:

"بناء على رغبة حكومة الجمهورية العراقية وحكومة جمهورية بولونيا الشعبية لعقد اتفاق بينهما يستهدف تقوية وتنمية تطور النقل الجوي المتبادل وتأسيس مصالح جوية بين إقليميهما وما وراءهما وإسهاما منهما في المجهود الدولي المشترك في هذا المضمار، فقد تم التوقيع على اتفاق النقل الجوي بين الجمهوريتين في بغداد بتاريخ ٢٧ تموز ١٩٦١، وقد أعدت اللائحة القانونية لغرض تصديق الاتفاق المذكور"[١]

مجلس السيادة

الجمهورية العراقية والتعاون مع تركيا تجاريا

أجاب وزير التجارة يوم ٢٢ نيسان ١٩٦٢ على سؤال بشأن ما تم التوصل إليه من أجل عقد اتفاقية تجارية بين الجمهوريتين العراقية والتركية، بأن الجمهورية العراقية غير مستعدة لعقد هذه الاتفاقية أو التعاون مع تركيا تجاريا بهذه الصورة الواسعة وذلك بسبب العلاقات التركية الصهيونية المتينة. ويذكر ان الدوائر العراقية المختصة كانت قد أعدت العدة وأجرت الاتصالات في ما بينها لإعداد الصيغ الخاصة بالمقترحات العراقية للمفاوضات التي كان من المزمع الدخول فيها بين الجانبين العراقي والتركي

---

[١] الوقائع العراقية العدد ٦١٧ في ٢٤/ ٤/ ١٩٦٢.

اتفاقية المخدرات

صادقت الجمهورية العراقية بموجب قانون صدر يوم ٢٢ نيسان ووضع موضع التنفيذ على الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ الموقع عليها في نيويورك بتاريخ ٣٠-٣-١٩٦١ وبذلك ستنضم الجمهورية العراقية بصورة رسمية إلى الهيئات والمنظمات المنبثقة عن تلك الاتفاقية.

وكان الدكتور عدنان الباجه جي ممثل العراق الدائم لدى الأمم المتحدة من بين ممثلي ٧٣ دولة حضروا المؤتمر الذي دعت الأمم المتحدة إلى عقده في نيويورك وانتهى بالتوقيع على الاتفاقية في ٣٠ آذار ١٩٦١. وألغيت بموجب القانون الذي صدر أمس ٤ قوانين كانت قد شرعت في السابق وهي خاصة بانضمام العراق إلى ٤ اتفاقيات من مجموع ٩ اتفاقيات دولية حلت محلها الاتفاقية الجديدة.

وتتألف الاتفاقية من ٥١ مادة و٤ قوائم بالمخدرات التي تشملها الاتفاقية.

وتتناول مواد الاتفاقية مراقبة الاتجار بالعقاقير المخدرة وتحديد صنعها وتنظيم توزيعها وتشرف على تنفيذ الاتفاقية هيئتان هما لجنة المخدرات التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات[1]

المصادقة على القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٢

وقد صادق مجلس السيادة بموجب القانون أعلاه على الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ وجاء في الديباجة:

"ان الدول الأطراف واهتماما منها بصحة الإنسانية المادية والمعنوية وإدراكا منها لاستمرار لزوم استعمال المخدرات الطبية لتخفيف الآلام ولوجوب اتخاذ التدابير اللازمة لضمان توفر المخدرات لهذا الغرض وإدراكا منها كون إدمان المخدرات آفة وبيلة تصيب الفرد، وخطرا اجتماعيا واقتصاديا يهدد الإنسانية، وإدراكا منها لالتزامها بمنع هذه الآفة ومكافحتها، واعتقادا منها بضرورة القيام بعمل عالمي منسق لضمان فعالية التدابير المتخذة ضد إساءة استعمال المخدرات، وعلما منها بأن مثل هذا العمل العالمي يقتضي تعاونا دوليا تحدده مبادئ واحدة وستهدف أغراضا مشتركة، واعترافا منها باختصاص الأمم المتحدة في ميدان مراقبة

---

[1] صحيفة الثورة في ٢٣/ ٤/ ١٩٦٢.

المخدرات ورغبة منها في عقد اتفاقية دولية تنال قبول الجميع وتخلف معظم المعاهدات القائمة المتعلقة بالمخدرات، وتقتصر استعمال المخدرات على الأغراض الطبية والعلمية وتكفل قيام تعاون ومراقبة دوليين دائميين لتحقيق هذه الأهداف".

وكانت الحكومة العراقية قد خولت ممثلها في الأمم المتحدة الدكتور عدنان الباجه جي للتوقيع على الاتفاقية بموجب قرار مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢٦/ ١/ ١٩٦٢[1].

اتفاقية مؤسسة اليونسيف

كانت مؤسسة اليونسيف (صندوق الأطفال الدولي) قد خصصت للعراق مبلغ (١٧٥) ألف دولار وذلك لغرض تجهيز ونصب خط كامل جديد لإنتاج الحليب المعقم وعددا من الزمالات التدريبية في فروع الألبان بناء على طلب الجهات المختصة وأشعرت المؤسسة هذه الوزارة بموافقتها على تخصيص المبلغ المذكور بموجب كتابها المرقم ٣٩٩/ ٢/ M. C.P والمؤرخ في ٢٥ حزيران/ ١٩٦١. ان هذا المبلغ يتضمن تقديم معدات وأدوات وزمالات وتكاليف نصب هذه المعدات وما إلى ذلك من المهمات الضرورية المتعلقة بتجهيز ونصب خط كامل جديد لإنتاج الحليب المعقم أما التزامات الجانب العراقي فسوف تكون استمرار تقديم الخدمات والموظفين والأبنية اللازمة.

وعليه فقد أعدت المؤسسة المذكورة مسودة تعديل الاتفاقية المعقودة بين الحكومة العراقية وبينها في ما يتعلق بخطة العمل الخاصة بهذه الاتفاقية والموقعة من قبل وزارة الصحة ممثلا عن الجانب العراقي في اليوم الرابع من تشرين الثاني ١٩٥٩. لقد نوقش القسم الخاص بمصلحة الألبان العامة في هذه الاتفاقية من قبل مجلس إدارة المصلحة المذكورة وأقر المسودة المقترحة وأعادها إلى مؤسسة اليونسيف لوضعها بصيغتها النهائية وبالفعل تم ذلك وأصبحت مهيأة للتوقيع. حيث وقع عليها وزير الزراعة نيابة عن الجانب العراقي ووقع عليها نيابة عن منظمة

---

[1] مجموعة القوانين، ص ١٢٩- ١٦٤.

الغذاء والزراعة الدولية وكيل مدير المنظمة العام المستر نورمـــان رايــت وممثــل اليونسيف في العراق وإيران المستر او لهتر. وذلك يوم ٢٤ أيار ١٩٦٢[١].

الاتفاقية التجارية بين الجمهورية العراقية والجمهورية الباكستانية

تم في بغداد التوقيع على اتفاقية التجارة بين العراق وباكستان في الثاني عشـــر من مايس ١٩٦٢ باللغتين العربية والإنكليزية. وجــاء فــي الاتفاقيــة "ان حكومــة الجمهورية العراقية وحكومة الجمهورية الباكستانية ورغبة منهما في تنمية العلاقات التجارية وتوسيعها بين بلديهما على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة"

تضمنت الاتفاقية عددا من المواد تركز على مسألة التبادل التجاري، وفــي مــا يخص الرسوم الكمركية والضرائب وســائر التكــاليف المتعلقــة باســتيراد الســلع وتصديرها وخزنها ومرورها بطريق الترانزيت ونقلها من واسطة نقلها إلى أخــرى فضلا على تمتع البواخر التجارية للبلدين بمعاملة" لا تقل حظــوة بأيــة حــال مــن الأحوال عن تلك الممنوحة إلى البواخر العائدة إلى أي بلد أجنبي آخر وذلك في مـــا يخص جميع الأمور المتعلقة بالملاحة والدخول الحر" أي الموانئ المفتوحة للتجــارة الخارجية والإفادة من الموانئ وتسهيلاتها وأجور التحميــل والتفريــغ والضرائــب وسائر التسهيلات.

وشملت الاتفاقية تصدير التمور العراقية، حيث بحثت المادة الرابعة فيها فــي ان "توافق الحكومة الباكستانية على إصدار إجازات لاستيراد التمور بقيمة كلية لا تقــل عن ٣،٠٠٠,٠٠٠ ثلاثة ملايين روبية أو ما يعادل ٢٢٥،٠٠٠ باون إسترليني فــي كل سنة تالية" وتضمنت المواد الأخرى من الاتفاقيــــة مســائل تخــص "الاســتيراد والتصدير وبعض التسهيلات، فضلا على "ان يتشاور الطرفان المتعــاقدان فــي مــا بينهما بناء على طلب أي منهما أما بـــالطرائق الدبلوماســية أو باجتمــاع ممثلــي السلطات المختصة للحكومتين.

---

[١] د. ك. و. ملفات مجلس السيادة الملف ١٣٦.

وقد وقع الاتفاقية نيابة عن حكومة الجمهورية العراقية (ناظم الزهاوي) وزير التجارة فيما وقعها عن حكومة باكستان (محمد حفيظ الرحمان) وزير التجارة الباكستاني. وصادق مجلس السيادة عليها في ٨ تموز ١٩٦٢[١].

حل نادي المعلمين المركزي

لا تعد الأندية وبخاصة أندية المعلمين والمثقفين الآخرين من المظاهر العصرية في الحياة فحسب، بل ان وجودها يعد سدا لحاجة اجتماعية وثقافية. وقد استطاع المعلمون ان يؤسسوا ناديا مركزيا في أوائل الحرب العالمية الثانية، ولم يتعرض هذا النادي منذ ذلك الحين للغلق، فكان يلتقي فيه المعلمون قاضين أوقاتهم في التسلية واللقاءات، إلا ان قرارا صدر مؤخرا يقضي بحل نادي المعلمين المركزي ابتداء من أوائل حزيران. مع العلم ان المعلمين قد انتهوا من التدريس واستقبلوا العطلة الصيفية.

وقد علم ان الهيئة الإدارية للنادي برئاسة الدكتور حمدي يونس عميد معهد اللغات قد قدمت لائحة تمييزية، وقد آثار قرار غلق النادي استغراب معلمي ومعلمات المدارس وطالبوا بإلغائه[٢].

بين العراق والسويد

في ٣٠ حزيران ١٩٦٢ تم توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية العراقية والمملكة السويدية من قبل رئيسي الوفدين العراقي والسويدي. فقد وقعها وزير المالية عن الجانب العراقي والسفير السويدي في بغداد وكانت موادها كالآتي:

---

[١] الوقائع العراقية، العدد ٦٩٣ في ١٨ تموز ١٩٦٢.

[٢] صحيفة ١٤ تموز ١١/ ٦/ ١٩٦٢.

اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين
الجمهورية العراقية والمملكة السويدية

صادق مجلس السيادة في ٣٠ تموز ١٩٦٢ على الاتفاقية بموجب القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ وجاء في مقدمتها:

"ان حكومة الجمهورية العراقية وحكومة المملكة السويدية بغية تنمية العلاقات الودية القائمة بين بلديهما ورغبة منهما في التعاون المثمر في الحقول الصناعية والفنية والتجارية لتطوير الاقتصاد العراقي عن طريق تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية وتقديم الخبرة العلمية والفنية وتوسيع التجارة بينهما على أساس المساواة والمنافع المتبادلة فقد اتفقتا على ما يلي".

المادة الأولى

١. ان حكومة العراق وحكومة السويد مع مراعاة القوانين والأنظمة السارية في كل من البلدين مستعدتان لدعم كل مسعى من شأنه تسهيل إسهام المؤسسات السويدية فنيا وماليا في خطط التنمية الاقتصادية العراقية ولاسيما ما يتعلق منهما بالصناعة والقدرة الكهربائية والنقل والمواصلات الهاتفية والبرقية والإنشاءات والخدمات الاستشارية بما فيها تخطيط المدن.
٢. يتم تنفيذ كل مشروع بعد إحالته على المساهم السويدي بموجب عقد يتفق عليه بين الجهات المعنية وعندما ينص في هذه العقود على الدفع المؤجل فأن هذه المعاملات تمنح الضمانات الخاصة بقروض التصدير مع الأخذ بالحسبان كل حالة على حدة.
٣. يقدم الجانب العراقي المعلومات اللازمة لتسهيل مهمة الجانب السويدي صاحب العلاقة في دراسة المشاريع التي يمكن تنفيذها على وفق أحكام هذه الاتفاقية.

المادة الثانية

١. مع مراعاة حاجات وإمكانات البلدين يقدم الجانب السويدي بالتعاون الوثيق مع الجانب العراقي المساعدات الفنية والخدمات في الحقول المبينة في الفقرة (١) من المادة الأولى من هذه الاتفاقية وغيرها من الحقول وذلك بإيفاد الخبراء السويديين ومنح الزمالات الدراسية لتدريب العراقيين وإعداد الدورات اللازمة في أي من البلدين وكذلك تجهيز المعدات لهذه الأغراض.

٢. يقدم الجانب العراقي ضمن إمكاناته المساعدات الفنية في حالة طلب الجانب السويدي ذلك.
٣. يتفق الجانبان في كل حالة على حدة على الحصة التي يتحملها كل منهما من كلفة المساعدة الفنية المذكورة.

المادة الثالثة

١. تعمل الحكومتان على إيجاد الوسائل والطرائق لتوسيع وتسهيل التبادل التجاري بين البلدين ولهذا الغرض تقوم الجهات المختصة بإعلام المؤسسات المعنية بالتصدير والاستيراد عن الفرص الجديدة في هذا المجال.

وبهذا الخصوص فقد اعترف الجانبان بضرورة إعطاء أهمية خاصة لإمكانات تنمية وزيادة استيراد السويد من المنتجات العراقية وخاصة التمور والحبوب والكسبة والنفط والمنتجات النفطية والجلود.

٢. يجري التداول بين الحكومتين لعقد اتفاقية تجارية بينهما لتحقيق أهداف هذه المادة.

المادة الرابعة

يتمتع رعايا ومؤسسات كل من البلدين العاملة في البلد الآخر بجميع التسهيلات الممكنة والحماية القانونية والإدارية طبقا للقوانين والأنظمة السارية في ذلك البلد.

المادة الخامسة

١. لغرض تسهيل تنفيذ هذه الاتفاقية اتفقت الحكومتان على تأليف لجنة مختلطة تجتمع خلال أربعة اشهر من دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ لوضع الاقتراحات بشأن الأمور التالية:

أ . مشاريع التنمية الاقتصادية التي يمكن القيام بها من قبل المؤسسات السويدية على وفق أحكام المادة الأولى من هذه الاتفاقية.

ب. تنوع المساعدات الفنية التي تقدم بموجب أحكام هذه الاتفاقية.

ج. طرائق ووسائل تنمية العلاقات التجارية بين البلدين.

٢. تجتمع اللجنة بعد ذلك بناء على طلب أي من الجانبين.

المادة السادسة

تبقى أحكام هذه الاتفاقية سارية المفعول بالنسبة للعقود التي تبرم خلال مدة سريانها وبمقتضاها حتى بعد إنهائها.

المادة السابعة

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ ابتداءا من تاريخ تبادل المذكرات الرسمية التي تؤيد مصادقة الحكومتين عليها على وفق الإجراءات الدستورية المتبعة في بلد كل منهما وتبقى نافذة المفعول إلا إذا تقدمت أي من الحكومتين بإشعار تحريري لإنهائها فتعد منتهية بعد ثلاثة اشهر من تاريخ ذلك الإشعار مع مراعاة أحكام المادة السادسة منها.

حرر في بغداد بتاريخ ٣٠ حزيران ١٩٦٢ بنسختين أصليتين كل منهما باللغتين العربية والإنكليزية ولكل من النصين القوة القانونية نفسها[١]

نيابة عن حكومة المملكة السويدية	نيابة عن حكومة الجمهورية العراقية
بي. آر هيجنس بايرستروم	الدكتور مظفر حسين جميل
سفير السويد في العراق	وزير المالية

وفي ضوء هذه الاتفاقية ألفت لجنة مراقبة عراقية سويدية مختلطة لمتابعة تنفيذ الاتفاقية وقد أجرت اللجنة عدة لقاءات واجتماعات في بغداد في شهر كانون الأول ١٩٦٢ لمتابعة تنفيذ شروطها.

التعاون الثقافي مع كل من بلغاريا ورومانيا

كان مجلس الوزراء قد وافق على اقتراح وزارة المعارف رقم ٣٦٣٥ في ٢٤ تموز ١٩٦٢ إيفاد كل من الدكتور عباس طه النجم وكيل وزارة المعارف وعبد الملك الزنبق السكرتير الثاني في سفارة الجمهورية العراقية في براغ وعبد الصمد السامرائي المترجم الأول في مديرية التبادل الثقافي بوزارة المعارف إلى بلغاريا ورومانيا لمدة أسبوعين لوضع خطة التعاون الثقافي لعامي ١٩٦٢-١٩٦٣ وقد سافر الوفد وأجرى مباحثات مع المسؤولين في هاتين الدولتين وتوصل إلى عقد الاتفاقيات الآتية:

---

[١] الوقائع العراقية عدد ٧٠٣ في ١٤/ ٨/ ١٩٦٢/ مجلس السيادة رقم الملف ١٣٥ و٩ ص ١١٣- ١١٥، مجموعة القوانين ص٣٤- ٣٦.

الجمهورية العراقية

سري- مستعجل جدا

رئاسة ديوان مجلس الوزراء

الموضوع/ الوفد العراقي لإبرام خطط التعاون الثقافي

وزارة المعارف

مديرية العلاقات الثقافية العامة

مديرية التبادل الثقافي

العدد س/ ٣٦٣٥

التاريخ ٢٤/ ٧/ ١٩٦٢

استنادا إلى المادة العاشرة من اتفاقية التعاون الثقافي المعقودة بين الجمهورية العراقية وجمهورية رومانيا الشعبية، والى المادة الثانية عشرة من الاتفاقية الثقافية المعقودة بين الجمهورية العراقية وجمهورية بلغاريا الشعبية، اللتين تنصان على قيام كل من الجانبين بتعيين ممثليهما اللذين يدعون إلى الاجتماع في عاصمة أحد البلدين على التناوب لوضع خطة التعاون الثقافي التي تنفذ في السنة التالية على وفق خطوط الاتفاقيتين المعقودتين بين البلدين.

وبالنظر إلى ان خطتي التعاون الثقافي المبرمتين مع الدولتين الصديقتين المذكورتين للعام الحالي وقعتا في بغداد، نرجو التفضل باستحصال موافقة مجلس الوزراء الموقر على تأليف الوفد الثقافي العراقي لوضع خطتي التعاون الثقافي لعامي ٦٣ و٦٤ كما يلي:

١. الدكتور عباس طه نجم- وكيل وزارة المعارف- رئيسا للوفد.
٢. السيد عبد الملك الزيبق- السكرتير الثاني في سفارة الجمهورية العراقية في براغ- عضوا
٣. السيد عبد الصمد السامرائي- المترجم الأول في مديرية التبادل الثقافي بوزارة المعارف- عضوا

وإيفادهم إلى كل من بلغاريا ورومانيا لمدة أسبوعين وتخويل الوفد صلاحية التفاوض في وضع خطتي التعاون الثقافي لعامي ٦٣ و٦٤ وتخويل رئيس الوفد صلاحية التوقيع عليهما بالنيابة عن حكومة الجمهورية العراقية ومنحهم المخصصات المنصوص عليها في المادة السادسة من نظام مخصصات الإيفاد

وتحمل أجور سفرهم جوا ذهابا وإيابا، مع العلم ان وكيل الوزارة سبق ان وافق مجلس الوزراء على إيفاده لحضور مؤتمر مكافحة الأمية العالمي في روما وسيرأس هذا الوفد قبل حضوره المؤتمر المذكور.

نرفق بطيه نسخا كافية من مشروعي الخطتين المقترحتين من قبلنا، ونرجو التفضل باستحصال موافقة مجلس الوزراء على اتخاذها أساسا للتفاوض وإعلامنا.

وزير المعارف

الزعيم الركن إسماعيل العارف

خطة التعاون الثقافي بين الجمهورية العراقية

وجمهورية بلغاريا الشعبية لعام ١٩٦٢/ ١٩٦٣

استنادا إلى المادة الثانية عشرة من الاتفاقية الثقافية المعقودة بين الجمهورية العراقية وجمهورية بلغاريا الشعبية فقد اتفق الطرفان على وضع خطة التعاون الثقافي بين بلديهما لعام ٦٢/ ٦٣ على وفق ما يلي:

١. تدعو حكومة الجمهورية العراقية وفدا بلغاريا ثقافيا مؤلفا من عضوين لزيارة العراق لمدة أسبوعين لغرض التعرف على الإنجازات الثقافية والتربوية فيه.

٢. تدعو حكومة جمهورية بلغاريا الشعبية:

أ. وفدا عراقيا ثقافيا مؤلفا من عضوين لزيارة بلغاريا لمدة أسبوعين لغرض التعرف على الإنجازات الثقافية والتربوية فيه.

ب. عشرة من الأطفال العراقيين مع مرشدتين اثنتين للمشاركة في (مخيم الأطفال العالمي في فارنا) في بلغاريا لمدة شهر واحد خلال أيام العطلة الصيفية، ويتحمل الطرف البلغاري نفقات سفرهم وإقامتهم.

٣. تتبادل الجمهوريتان:-

أ . الأفلام الثقافية والعلمية

ب. النشرات والمطبوعات الزراعية والمجلات العلمية باللغة الإنكليزية

جـ. نتائج البحوث الزراعية باللغة الإنكليزية.

د . صور المخطوطات والآثار القديمة.

٤. تعمل الحكومتان على دعوة رجال الفكر في كلا البلدين إلى المؤتمرات العلمية التي تقيمها.

٥. يتحمل الجانب المرسل للوفد نفقات سفر أعضاء وفوده ذهابا وإيابا ويتحمل البلد المضيف نفقات التضييف والتنقلات داخل أراضيه على وفق البرنامج الذي تعده الدولة المضيفة إضافة إلى صرف مبلغ ما يعادل ٥٠٠ فلس في اليوم لكل عضو من أعضاء الوفد كنثرية.

٦. تكون المخصصات الشهرية للزمالات الدراسية الممنوحة من قبل كل من الجانبين لطلبة الجانب الآخر ثلاثين دينارا في العراق وما يعادل هذا المبلغ من العملة في بلغاريا.

وقعت في صوفيا في / / ١٩٦٢ وبنسختين بالعربية والبلغارية.

عن حكومة جمهورية بلغاريا الشعبية عن حكومة الجمهورية العراقية[١].

خطة التعاون الثقافي بين الجمهورية العراقية وجمهورية رومانيا الشعبية لعام ١٩٦٢/ ١٩٦٣

تنفيذا لاتفاقية التعاون الثقافي المعقودة بين الجمهورية العراقية وجمهورية رومانيا الشعبية اتفق الطرفان على وضع خطة التعاون الثقافي بين بلديهما للعمل بها في عام ٦٢/ ١٩٦٣ على وفق ما يلي:

أ. العلوم والثقافة

١. يستمر الطلبة العراقيون الذين يدرسون في رومانيا على دراستهم حتى إكمال دراستهم.

٢. تمنح الحكومة الرومانية (٣) زمالات لطلبة الدراسات العليا من العراقيين خلال العام ٦٢/ ٩٦٣ وذلك للمدة اللازمة لإكمال دراستهم.

٣. يستقبل الجانب الروماني، بناء على طلب الجانب العراقي، الطلبة العراقيين للدراسة في معاهده العالية.

٤. يدعو كل جانب وفدا ثقافيا مؤلفا من (٢- ٣) أعضاء لزيارة بلد الطرف الآخر لمدة ثلاثة أسابيع.

٥. يرسل المجمع العلمي العراقي عضوا من أعضائه لزيارة أكاديمية العلوم الرومانية ويستقبل عضوا من أعضاء أكاديمية العلوم الرومانية وذلك لتبادل

---

[١] ملفات مجلس السيادة الإضبارة ٢٧.

المعلومات في وسائل ومهمات كل من المؤسستين وتبادل ما يصلح تبادله من البحوث والمراجع المكتوبة والمصورة وذلك لمدة لا تزيد على الأشهر الثلاثة.

٦. يشجع الطرفان التبادل الرياضي بين بلديهما.

٧. يمنح الجانب الروماني (٣) زمالات تدريبية في الحقل الصناعي لطلبة أو موظفي الجانب العراقي لمدة سنة واحدة.

ب. الإذاعة، التلفزيون ووسائل الإيضاح

١. تبادل مركز وسائل الإيضاح في بغداد مع الجهات الرومانية المختصة.

أولا. المصورات العلمية المستعملة في المدارس.

ثانيا.الأفلام الثقافية والسلايدات والصور الفوتوغرافية وكتب الأطفال.

٢. يتعاون الجانبان على تقديم المساعدات وتحقيق التعاون بين وكالات الأنباء في بلديهما.

٣. يعمل الجانبان على تسهيل التعاون بين محطات الإذاعة والتلفزيون في بلديهما وذلك بتبادل المواد الإذاعية والتلفزيونية.

ج. الشروط المالية:

١. تتحمل الدولة الموفدة أجرة السفر لموفديها ذهابا وإيابا وتتحمل الدولة المضيفة نفقات التضييف والمعالجة الطبية في المستشفيات الحكومية والتنقلات داخل أراضيها ويدفع لكل عضو من أعضاء الوفود مخصصات جيب يومية مقدارها (٥٠٠) فلس في العراق وما يعادل ذلك في رومانيا.

٢. يتحمل الجانب الذي يمنح الزمالات للطرف الآخر نفقات الدراسة والطعام والسكنى والخدمات الطبية في المستشفيات الحكومية ويدفع للطلبة مخصصات جيب شهرية.

مادة عامة

يبلغ الجانب المرسل للوفود الجانب الآخر بأسماء الوفد ونبذة عن تاريخ حياتهم قبل شهر واحد من تاريخ سفرهم.

عن حكومة رومانيا الشعبية　　　　عن حكومة الجمهورية العراقية

تبادل التمثيل الدبلوماسي مع تشيلي والأرجنتين

كان ممثل الحكومة التشيلية الدائم في هيئة الأمم المتحدة قد اتصل بالممثلية العراقية الدائمة في نيويورك مبينا رغبة حكومته في تبادل التمثيل الدبلوماسي مع العراق. كما ان وفدا رسميا أرجنتينيا قد شارك في احتفالات ١٤ تموز ١٩٦٢ قد عبر عن رغبة بلاده في تبادل التمثيل الدبلوماسي مع العراق. وبناء على رغبة الجمهورية العراقية في تطوير علاقاتها مع أقطار أميركا اللاتينية فقد اتخذت الخطوات الآتية:-

الجمهورية العراقية — الرقم/ متفرقة/ ٢٦٣١/ ٣٦٣١/ ٠٠

وزارة الخارجية — التاريخ ٢٨/ ٧/ ١٩٦٢

دائرة التشريفات

سري

إلى/ رئاسة ديوان مجلس الوزراء

الموضوع/ تبادل التمثيل الدبلوماسي مع تشيلي

أعلمتنا ممثليتنا الدائمة لدى الأمم المتحدة ان ممثل تشيلي الدائم في نيويورك قد أعرب عن رغبة حكومته في إقامة علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء مع العراق على ان يترك تبادل الممثلين الدبلوماسيين إلى وقت يتفق عليه الطرفان. ومن المتوقع ان تعتمد تشيلي سفيرها في بيروت لدى الحكومة العراقية إذا ما تم الاتفاق على التبادل الدبلوماسي بين البلدين وبما أننا نؤيد الفكرة بالنظر لضرورة تقوية صلاتنا السياسية والاقتصادية مع دول أميركا اللاتينية، يرجى عرض الأمر على مجلس الوزراء لاستحصال موافقة بهذا الشأن[1].

وزير الخارجية

هاشم جواد

صورة منه إلى: وزارة المالية

مديرية الذاتية بديوان الوزارة

الممثلية العراقية الدائمة لدى الأمم المتحدة- بالإشارة إلى كتابها المرقم ٢٤٣٦/ ٢/ ٩ (آ) والمؤرخ في ٣/ ٧/ ١٩٦٢.

---

(١) د. ك. و ملفات السيادة الملف ٢٧.

وقد وافق مجلس الوزراء يوم ٦/ ٨/ ١٩٦٢ على إقامة العلاقات الدبلوماسية مع تشيلي على مستوى السفراء على ان يترك تبادل الممثلين الدبلوماسيين إلى وقت يتفق عليه الطرفان[1].

الجمهورية العراقية

وزارة الخارجية — الرقم/متفرقة ٢٦٣١/ ٢٦٣١/ ٢٠٠

دائرة التشريفات — التاريخ ٢٨/ ٧/ ١٩٦٢

سري

إلى/ رئاسة ديوان مجلس الوزراء

الموضوع/ تبادل التمثيل الدبلوماسي مع الأرجنتين

في مقابلة مع وفد جمهورية الأرجنتين الذي شارك في احتفالات ١٤ تموز عرض رئيس الوفد بصورة رسمية رغبة حكومته في تأسيس علاقات دبلوماسية مع الجمهورية العراقية على ان يتم ذلك في الوقت الحاضر بطريق اعتماد سفير الأرجنتين الحالي في دمشق. ولما كان في النية إقامة مؤسسة دبلوماسية عراقية واحدة أو اكثر في أمريكا اللاتينية فلأن من رأي هذه الوزارة الاستجابة إلى طلب الحكومة الأرجنتينية بالشكل المقترح.

يرجى عرض الأمر على مجلس الوزراء للموافقة على إقامة العلاقات الدبلوماسية بين العراق والأرجنتين وإعلامنا بقراره.

صورة منه إلي: وزارة المالية

وزير الخارجية

هاشم جواد

وفي اجتماع مجلس الوزراء يوم ٦ آب ١٩٦٢ نظر المجلس في كتاب وزارة الخارجية رقم ٢٦٣١/ ٢٠٠ والمؤرخ في ٢٨ تموز ١٩٦٢ وافق المجلس على تبادل التمثيل الدبلوماسي مع الأرجنتين[2]

---

[1] صحيفة الثورة ٢٤/ ٨/ ١٩٦٢.

[2] د. ك. و. مقررات مجلس الوزراء في العهد الجمهوري يوم ٦/ ٨/ ١٩٦٢.

الجمعيات ذات العلاقة بالأجانب

صادق مجلس السيادة على القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٢، بشان تأسيس الجمعيات ذات العلاقة بالأجانب وجاء في المادة الأولى "لا يجوز إنشاء جمعية صداقة مع رعايا بلد أجنبي إلا إذا وجدت جمعية مماثلة لها في ذلك البلد مقابلة بالمثل وتنحل كل جمعية من هذا القبيل قائمة في العراق إذا مضت ستة اشهر على نفاذ هذا القانون ولم تنشأ جمعية تماثلها في البلد الأجنبي ويدخل في مفهوم جمعية صداقة أو أية تسمية أخرى لهذا المعنى". وحرمت المادة الثالثة على "جمعيات الصداقة وغيرها من الجمعيات التي تناولتها أحكام هذا القانون ان تمارس أي نشاط سياسي في العراق وعليها ان تقصر نشاطها على الأمور الثقافية والاجتماعية" واشترطت المادة الرابعة بأنه "لا يجوز للجمعيات المشمولة بأحكام هذا القانون والنقابات والاتحادات والمنظمات ذات الشخصية المعنوية الاشتراك في المعارض والسباقات والمهرجانات والاحتفالات والمؤتمرات التي تقام في خارج العراق إلا بقرار من الوزير المختص وموافقة مجلس الوزراء" وتخص مواد أخرى في القانون طبيعة الجمعيات وعدد أعضاء الجمعية وعلاقاتها بالأجانب وصلاحية وزير الداخلية بحل الجمعية التي لا تنطبق عليها الشروط وتصفية أموالها.

وجاء في الأسباب الموجبة "ان من الأمور التي تسعى إليها الجمهورية العراقية الخالدة إقامة روابط حسنة بين الشعب العراقي وبقية شعوب الدول الصديقة وتمشيا مع هذا المبدأ فأن الحكومة تشجع قيام جمعيات تهدف إلى تنمية العلاقات الثقافية والاجتماعية والتجارية وغيرها بين الشعب العراقي وشعوب هذه الدول، وبغية توحيد الجهود على الصعيدين الشعبي والرسمي وتنظيمها بما يتفق والسياسة العامة للجمهورية وحسب خطة واضحة منبثقة من مصالح الشعب فقد أعدت هذه اللائحة[1].

---

[1] الوقائع العرقية، العدد ٦٩٣ في ١٨/ ٧/ ١٩٦٢، وزارة العدل، مجموعة القوانين، ص ٢٦٧-٢٧٠.

رفع الحجز عن أموال عدد من رجال العهد الملكي*

كانت حكومة ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ قد وضعت اليد على أموال عدد من رجال العهد الملكي الذين وصفتهم بأنهم من رجال العهد المباد. وبالنظر لزوال الأسباب والظروف الداعية لذلك قررت الحكومة رفع ذلك الحجز بموجب بيان رسمي.. وفي ما يلي أسماؤهم:

جميل المدفعي وعمر نظمي وماجد مصطفى ونديم الباجه جي وإحسان رفعت وجميل الاورفه لي وعبد الرحمن جودت ونجيب اليعقوبي وفخر الدين الفخري والمقدم عبد الستار الحافظ ومحمد علي محمود وعبد المسيح علي** ومحمد حسن سلمان وأحمد زكي المدرس وعارف السويدي ومحمد عبد الغني النقيب وبهاء الدين نوري ولؤي السويدي وخليل جميل وعبد الأمير علاوي وعبد الله القصاب وسامي فتاح وعبد الوهاب مرجان ودرويش الحلي وخليل المفتي وعلي كمال ويحي قاسم وأحمد الراوي وعبد الله الدملوجي وعبد المجيد القصاب وروفائيل نعمة الله تتنجي وجميل خمو وفيصل الدملوجي وتوفيق المختار وعصام مريود وعمر علي ومصطفى العمري وزياد العسكري ومظفر أحمد وخليل إبراهيم وضياء جعفر وفؤاد علي وعبد الرسول الخالصي وعبد الهادي الجلبي وطارق العسكري وعلي جودة الأيوبي وتوفيق عارف وعبد المهدي المنتفكي وعبد الكريم الازري[1].

أحداث ناحية العظيم في لواء ديالى

بناء على مقتضيات المصلحة الإدارية ولأهمية وسعة منطقة قضاء الخالص التابع للواء (محافظة) ديالى فقد وجدت وزارة الداخلية ان من الضروري إحداث ناحية باسم ناحية العظيم يكون مركزها في مخفر شرطة العظيم ترتبط بقضاء الخالص. وقد وضعت وزارة الداخلية الاعتماد اللازم للناحية المذكورة في ميزانيتها للسنة ١٩٦٢- ١٩٦٣ المالية وتمت المصادقة عليها. وقد عرضت الاقتراح على مجلس الوزراء يوم ١٩ تموز ١٩٦٢ للحصول على الموافقة بذلك فصدر مرسوم جمهوري بذلك:

على وزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم.

---

* في الواقع ان عدد القوائم التي أصدرتها الحكومة بشأن حجز الأموال كانت ثلاث.

** لعله عبد المسيح جودت وليس علي.

[1] صحيفة الثورة في ١٨/ ٦/ ١٩٦٢.

بين العراق وألمانيا الديمقراطية

زار العراق في حزيران ١٩٦٢ وفد من ألمانيا الديمقراطية وأجرى مباحثات مع المسؤولين العراقيين بشان سبل تطوير التجارة بين البلدين سواء داخل اللجنة العراقية الألمانية أم خارجها والتعرف على فرص زيادة حجم التبادل التجاري الذي تزايد منذ عام ١٩٥٨ وفي ١٧ حزيران نشرت الصحف الخبر الآتي:

"ما تزال المفاوضات لتوسيع التبادل التجاري بين الجمهورية العراقية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية تجرى في بغداد وذلك في الاجتماعات التي تعقدها اللجنة المختلطة المنبثقة عن الاتفاقية التجارية المعقودة بين البلدين. وستعقد اللجنة اجتماعا الساعة الثامنة من صباح اليوم في بناية مصلحة ألتمور العراقية. وصرح رئيس الوفد العراقي لوكالة الأنباء العراقية أنه متفائل تماما من نتائج هذه المفاوضات وان ما تقدم به الوفد العراقي كان مقبولا لدى وفد ألمانيا الديمقراطية".

هذا وكان الوفد الألماني قد أجرى خلال الأيام الماضية عدة اتصالات بالمسؤولين العراقيين خارج نطاق اجتماعات اللجنة المختلطة. وفي أدناه ما تم الاتفاق عليه:-

ملحق (بروتوكول)

لمباحثات اللجنة المختلطة بين الجمهورية العراقية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية

استنادا إلى المادة العاشرة من الاتفاقية التجارية المعقودة بين الجمهورية العراقية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية بتاريخ ٢٦ تشرين الأول ١٩٥٨، اجتمعت اللجنة المنصوص عليها في المادة المذكورة في بغداد بين ٥- ٢٤ حزيران ١٩٦٢ وراجعت وضعية التبادل التجاري بين البلدين وبحثت إمكانات توسيعه لما فيه منفعتهما المتبادلة وذلك في ضوء الاتفاقية التجارية المذكورة أعلاه وملحق اللجنة المختلطة الموقع بتاريخ ٣ حزيران ١٩٦٠.

لقد وجدت اللجنة المختلطة ان تبادل السلع بين الجمهورية العراقية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية زاد بشكل ملحوظ منذ عقد الاتفاقية لعام ١٩٥٨ وان هناك إمكانات واسعة لزيادة تنمية التجارة بين البلدين وان هذا التطور في التبادل التجاري مبني على الروابط الودية القائمة بين الجمهورية العراقية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية وعلى مبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة في التعاون الاقتصادي.

ولهذا اتفقت اللجنة المختلطة على ما يلي:-
١. تمنح كل من الجمهورية العراقية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية إجازات الاستيراد لطالبيها وتقدم لهم كل التسهيلات الممكنة في هذا الشان طبقا للقوانين والأنظمة المرعية في كلا البلدين.
٢. يدرس الفريقان باهتمام جميع المقترحات المتعلقة بتطوير العلاقات التجارية بين البلدين التي يتقدم بها أي منهما إلى الآخر.
٣. تشتري جمهورية ألمانيا الديمقراطية تمورا عراقية قدرها ٢٠،٠٠٠ (عشرون ألف) طن على ان تكون كمية مناسبة منها للاستهلاك البشري بشرط ان تكون الأسعار والنوعية والشروط الأخرى ملائمة يتفق عليها بين المؤسسات المختصة في البلدين.
٤. تتعاون مؤسسات التصدير العراقية المختصة وشركات التجارة الخارجية في جمهورية ألمانيا الديمقراطية تعاونا وثيقا في ما بينهما وتبذل كل مجهود لتنمية تصدير السلع العراقية الأخرى كالتبغ والجلود والصوف والمصارين وبذر الكتان والقطن والدخن إلى جمهورية ألمانيا الديمقراطية.
٥. لما كانت المشاركة في المعارض التجارية تساعد على تطوير العلاقات التجارية وتوسيعها بين البلدين لذلك فقد اشتركت الحكومة العراقية في معرض لايبزغ التجاري الدولي وستدرس إمكانية الاشتراك في معرض لايبزغ الربيعي لعام ١٩٦٣، كما وان جمهورية ألمانيا الديمقراطية كانت قد أقامت معرضا صناعيا في بغداد في خريف عام ١٩٦٠ وهي ترغب في المشاركة في معرض بغداد الدولي المقبل.

يدخل هذا الملحق حيز التنفيذ ابتداءا من تاريخ تبادل مذكرات تؤيد موافقة السلطات المختصة في البلدين عليه ويكون ساري المفعول لمدة سنة واحدة.

كتب في بغداد بتاريخ ٢٤ حزيران سنة ١٩٦٢ بنسختين أصليتين باللغات العربية والألمانية والإنكليزية ويعول على النصوص الثلاثة على حد سواء.

اوجين كانتر	حميد حسين الناصر
نيابة عن وزارة التجارة	نيابة عن وزارة التجارة
الخارجية والداخلية الألمانية	في الجمهورية العراقية
في جمهورية ألمانيا الديمقراطية	

وكانت ألمانيا الديمقراطية قد افتتحت ممثلية تجارية لها في بغداد كانت تقوم بالأعمال القنصلية وفي ٢٤ أيار أقيمت بين البلدين علاقات قنصلية الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقات بين العراق وألمانيا الغربية.

الموقف من ارتباط إسرائيل بالسوق الأوربية المشتركة

كانت الأقطار العربية قد قررت مقاطعة اسرائيل اقتصاديا وقد واجه هذا الكيان ضغطا اقتصاديا كبيرا وصعوبة في إيجاد أسواق ومواد أولية لصناعته الأمر الذي دفعه للبحث عن مخرج من هذه المقاطعة فأخذ يوثق علاقته بالسوق الأوربية المشتركة بهدف إيصال بضائعه إلى الأقطار العربية من خلال هذه السوق والحصول على المواد الضرورية لها من المنتجات العربية وخاصة النفط. وقد تنبهت الدول العربية على خطر انضمام اسرائيل إلى السوق الأوربية المشتركة على المقاطعة الاقتصادية المفروضة عليها من العرب وإمكان اختراقه هذه المقاطعة.

وبناء على ذلك استمزجت وزارة الخارجية العراقية رأي كل من وزارتي التجارة والمالية بشان الموضوع والاقتراحات المقدمة إليها بشأنه فكان الرد كما هو مبين في الوثيقة آلاتية:-

الجمهورية العراقية

وزارة الخارجية	الرقم/ اقتصادية/ ١٠٠٢/ ٤١٣/ ١٠١
الدائرة الاقتصادية	التاريخ ١٨/ ٩/ ١٩٦٢
الشعبة الاقتصادية	

سرّي وعلى الفور

إلى رئاسة ديوان مجلس الوزراء

الموضوع/ انضمام إسرائيل إلى السوق الأوربية المشتركة

أولاً- لم يعد أمر ارتباط إسرائيل بشكل من الأشكال بمنظمة السوق الأوربية المشتركة سرا فإنها مستمرة في بذل جهودها للوصول إلى هذا الهدف الذي سيعود على الدول العربية بالضرر الكبير فأولا ستستطيع إسرائيل بانضمامها إلى السوق شل المقاطعة الاقتصادية التي سعت ولا تزال الدول العربية في فرضها عليها وذلك بإيصالها سلعاً إسرائيلية عن طريق الأقطار الأعضاء في السوق والحصول على سلع عربية وفي مقدمتها النفط عن طريقها مما

سيؤدي إلى نمو وازدهار اقتصاد إسرائيل وبالتالي ازدياد قوتها الحربية. وثانياً ستحصل إسرائيل على تفضيل كمركي لصادراتها إلى بلدان السوق وتنافس السلع المشابهة لها المصدرة من البلاد العربية غير المتمتعة بمثل هذا التفضيل وثالثاً الإفادة من صندوق التنمية الأوربي والحصول منه على قروض طويلة الأجل لتطوير اقتصادها.

أما في الحقل السياسي فتهدف إسرائيل من وراء محاولتها الارتباط بالسوق المشاركة في جميع التطورات السياسية التي تمر بها دول السوق والرامية إلى إيجاد كيان أوربي سياسي وعسكري واقتصادي واحد ومحاولة الاندماج فيه لاستغلال طاقاته لمصلحتها والعمل على محاربة الدول العربية اقتصاديا وسياسيا.

ثانياً- ولما كان انضمام إسرائيل إلى السوق كعضو عامل لا يمكن تحقيقه بل ان هناك صعوبة في قبولها كعضو مشارك لأن الشروط المطلوبة في معاهدة السوق لا تنطبق على إسرائيل إضافة إلى رد الفعل الشديد الذي سيحصل لدى الدول الأخرى التي رفض طلبها فأن الأوساط الدبلوماسية العربية المطلعة تجزم بان إسرائيل عاملة على التوصل لعقد اتفاقية تجارية مع السوق أو مع دول السوق تتمتع بموجبها بامتيازات خاصة ونظرا لبحث مثل هذا الارتباط من قبل مجلس وزراء السوق عند اجتماعه في ٢٣ أيلول الحالي في بروكسل فقد دعت الممثليات العربية في بروكسل إلى اجتماع لدراسة المشكلة واقتراح الحلول فاجتمع في دار السفارة السورية في بروكسل بتاريخ ٣٠/ ٧/ ١٩٦٢ كل من السفير السوري والتونسي والقائم بأعمال السفارة العراقية والسعودية وتخلف عن الاجتماع السفير المغربي لغيابه عن بروكسل ولم توجه الدعوة إلى كل من السفير السوداني والسفير الأردني المعتمدين في بلجيكا بسبب وجود مقر بعثتيهما في باريس وبون وبعد دراسة الموضوع تقدموا بالاقتراحات التالية:

أ - ان تتقدم الدول العربية كافة بطلب التمثيل لدى السوق الأوربية المشتركة أسوة بمراكش ولبنان وتونس هذا مع العلم ان رؤساء البعثات يعتقدون بان هذا الإجراء لا يؤثر في مبدأ الحياد الذي التزمته بعض الدول العربية.

ب- ان تقوم الحكومات العربية مجتمعة أو على انفراد بتوجيه أنظار ممثلي الدول الست للسوق الأوربية المشتركة إلى النتائج التي تنجم عن قبول طلب إسرائيل واحتمال. بل تأكيد تأثيرها في علاقات الدول العربية بدولهم.

ج- التلويح بقيام الدول العربية بزيادة نسب التعرفات الكمركية على المواد الرئيسة المستوردة من بلدان السوق الأوربية المشتركة من قبل الدول العربية.

د - يرى رؤساء البعثات السياسية العربية في بروكسل إضافة إلى الجهود الفورية والاتصالات المستعجلة التي يجب ان تقوم بها البلدان العربية منفردة ان تقوم الجامعة العربية بدورها بخطوات عملية إيجابية لإحباط مسعى إسرائيل.

هـ- ويرى رؤساء البعثات السياسية العربية في بروكسل ان الحل العملي الإيجابي لإحباط مسعى إسرائيل ان تتقدم بعض الدول العربية بطلب عقد اتفاقات للحصول على امتيازات ومنافع مماثلة للتي تسعى إسرائيل للحصول عليها. وفي هذا إحراج لمنظمة السوق الأوربية المشتركة يؤدي أما إلى قبول طلب هذه الدول العربية أسوة بإسرائيل بالاستناد إلى سياسة عدم التمييز المقررة في معاهدة روما وأما إلى رفض هذه الطلبات جميعا بما فيها طلب إسرائيل علما بان منظمة السوق الأوربية المشتركة بناء على وفرة طلبات الانضمام أو المشاركة المقدمة إليها قد كلفت اللجان الفنية للقيام بإعداد الدراسات اللازمة تمهيدا لإقرار مبدأ عام تتخذه المنظمة أساسا لدراسة كل الطلبات التي قدمت أو ستقدم إليها فإما ان تقرر توسيع شمول المنظمة على نطاق واسع وإما لرده إلى أضيق حدوده وهذا ما تخشاه إسرائيل وهي لذلك تبذل جهودا مستميتة للبت في طلبها قبل احتمال إمكانية قفل الباب بوجهها. وطلبوا "في حالة إقرار الحل الوارد في هذا الاقتراح ان يصار إلى تقديمه في مدة أقصاها الخامس عشر من أيلول المقبل أي قبل اجتماع مجلس وزراء السوق. مع العلم ان مثل هذه الطلبات يمكن تقديمها عن طريق البعثات العربية في بلجيكا أو إرسال وفد اقتصادي للاتصال بالمسؤولين مباشرة عن المنظمة".

وقد أرسلت هذه الوزارة نسخة من محضر الاجتماع المتضمن شرح الموضوع والاقتراحات المذكورة أعلاه إلى وزارتي التجارة والمالية بكتابها المرقم اقتصادية ١٠٠٢/ ٤١٣/ ١٠١ والمؤرخ في ٢٣/ ٨/ ١٩٦٢ وطلبت منهما إبداء رأيهما في الاقتراحات.

ثالثا- أبدت وزارة المالية بكتابها المرقم س/ ٣٣٠ والمؤرخ فـــي ٢٦/ ٨/ ١٩٦٢ الاقتراحات (ب) و (ج) و (د) ولم تؤيد الاقتراحات (أ) و (هـ) بسبب اعتقادهـا ان الارتباط بالسوق بأي شكل من الأشكال ينطوي على مضاعفات سياســية لا تنسجم وسياسة الحياد التي تتبعها الجمهورية العراقية.

أما وزارة التجارة فقد أبدت في كتابها المرقم س/ ٨٥٣ في ٢٨/ ٨/ ٦٢ تأييدها الاقتراحين (ب) و(ج) واشترطت ان يضــاف إلــى الاقــتراح (ج) التلويــح بتقييـد الاستيراد من بلدان السوق المشتركة علاوة على زيادة التعريفة الكمركية على السلع الرئيسة المستوردة منها وأبدت عدم إمكانية الأخــذ بــالاقتراح (د) بســبب موقــف الجامعة العربية من حق العراق في قضاء الكويت وقــرار العــراق القــاضي بعــدم التعاون مع جهاز الجامعة للسبب المبين آنفا.

ولم تؤيد وزارة التجارة الاقــتراحين (أ) و (هـــ) لعــدم انســجامها وموقــف الجمهورية العراقية غير المؤيد لأهداف السوق الأوربية المشتركة.

رابعا- ان هذه الوزارة تؤيد وزارتي التجارة والمالية بتطبيق الاقــتراحين (ب) و (ج) وكذلك إضافة ما اقترحته وزارة التجارة على الاقتراح (ج) بــالتلويح بتقييـد الاستيراد من بلدان السوق المشتركة علاوة على زيادة التعريفــة الكمركيــة على السلع الرئيسة المستوردة منها.

أما في ما يتعلق بالاقتراح (أ) الباحث على تقدم الدول العربيــة كافــة بطلــب التمثيل لدى السوق الأوربية المشتركة فأن هذه الوزارة في الوقت الذي لا ترى فيــه خروجا على مبدأ الحياد فإنها ترى التريث بذلك لحين التأكد من موقف السوق تجــاه إسرائيل وبعد تحديد موقف العراق والدول العربية الأخرى من السوق وكذلــك بعـد الدراسة العميقة لتأثير إجراءات السوق في صادرات العراق ولاسيما النفــط وتــرى هذه الوزارة إهمال الاقتراح الوارد في (د) وترك أمر معالجته للدول العربية الأخـرى اتباعا لموقفنا تجاه الجامعة وتؤيد هذه الوزارة وزارتي التجارة والمالية بعدم تــأييد الاقتراح الوارد في الفقرة (هـ) نظرا لما ينطوي عليه مــن مضاعفــات لا تنســجم وموقف العراق الصريح من السوق المشتركة[١].

ع. و. وزير الخارجية
عبد الحسين القطيفي

---

[١] د. ك. و. ملفات مجلس السيادة الملف ٧٣ ص ١٠٢- ١٠٤.

تعديل قانون تطهير الجهاز الحكومي
رقم ٢ لسنة ١٩٥٨

صادق مجلس السيادة في ٧ آب ١٩٦٢ على القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢، بعد ان عرضه رئيس الوزراء ووافق عليه مجلس الوزراء.

وجاء في الأسباب الموجبة "بالنظر لما لمسناه من حاجة ماسة في استمرار العمل بقانون تطهير الجهاز الحكومي رقم ٢ لسنة ١٩٥٨ وتعديلاته تيسيرا لأشغال الوظائف الشاغرة من جهة وإقصاء من تقتضي مصلحة الجمهورية إبعاده عن الخدمة من جهة أخرى فقد نظمت هذه اللائحة التي تتناول تمديد القانون المذكور لمدة سنتين". ابتداءا من ٤ آب ١٩٦٢[1].

التعديل الرابع لقانون تطهير الجهاز القضائي رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢: صادق مجلس السيادة في ٧ آب ١٩٦٢ على القانون رقم ٤٤ لسنة ٩٦٢ والخاص بالتعديل الرابع لقانون تطهير الجهاز القضائي رقم ١ لسنة ١٩٥٨، وجاء في المادة الأولى يستمر العمل بأحكام قانون تطهير الجهاز القضائي رقم١ لسنة ١٩٥٨ لمدة سنتين ابتداءا من ٤ آب ١٩٦٢، وجاء في الأسباب الموجبة "ان القانون شرع لإبعاد العناصر الضعيفة منه وإحلال عناصر ذات كفاءة محلها، ولما كانت اللجنة الموكل إليها دراسة أحوال الحكام والقضاة لم تنته من عملها فقد وجدنا من الضروري تمديد القانون سنتين أخريين"[2].

وفد تجاري إلى الهند

كانت العلاقات التجارية بين العراق والهند قد نشطت بعد ثورة الرابع عشر من تموز خاصة بعد توقيع الاتفاقية التجارية بينهما يوم ٢٩ كانون الأول ١٩٥٨ التي تضمنت قيام علاقات تجارية واقتصادية بين البلدين على أساس المنفعة المتبادلة والمساواة العامة. وكان من نتائج تلك الاتفاقية ان صارت الجمهورية العراقية تصدر إلى الهند اكثر مما تستورد منها ونظرا لانتهاء مفعول الاتفاقية فقد تم في التاسع من آب ١٩٦٢ تأليف وفد تجاري برئاسة وزير التجارة وعضوية أربعة موظفين من

---

[1] الوقائع العراقية، العدد ٧٠٣ في ١٢/ ٨/ ١٩٦٢، مجموعة القوانين ص ٣٠٧-٣٠٨.
[2] المصدر نفسه، ص ٣٠٩- ٣١٠.

الدوائر التجارية لإجراء مباحثات مع المسؤولين الهنود بشأن عقد اتفاقية جديدة. وقد تم إعداد مشروع الاتفاقية الجديدة لتحقيق زيادة التعاون بين البلدين في المجالات التجارية والاقتصادية[1].

العراق وجامعة الدول العربية

كان عبد الخالق حسونة أمينا عاما لجامعة الدول العربية عندما أعلنت بريطانيا انسحابها من الكويت يوم ١٩ حزيران ١٩٦١ واتخذت الجامعة العربية موقفا معارضا لمطلب العراق وقد تبنى مجلس الجامعة في ٢٠ تموز القرار الآتي:

أولاً: أ. تتعهد الحكومة الكويتية بطلب سحب القوات البريطانية من الأراضي الكويتية بأسرع وقت ممكن.

ب. تتعهد الحكومة العراقية بعدم اللجوء إلى القوة لضم الكويت.

ج. تؤيد الجامعة العربية أية رغبة يتبناها الكويت من الوحدة أو الاتحاد مع أية دولة أخرى عضو في الجامعة.

ثانياً: أ. ترحب الجامعة بدولة الكويت عضوا في جامعة الدول العربية.

ب. تؤيد الدول العربية طلب الكويت الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة.

ثالثاً: تتعهد الدول العربية بناء على طلب الكويت بتقديم مساعدات فعالة لحماية استقلال الكويت والدفاع عن استقلالها ويخول المجلس الأمين العام صلاحية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار بأسرع وقت ممكن[2].

وكان العراق قد رفض حضور ذلك الاجتماع. أما الجامعة العربية فقد بدأت بتنفيذ قرارها وأرسلت قوات عسكرية عربية لتحل محل القوات البريطانية المنسحبة وكانت هذه القوات من السعودية والأردن والسودان والجمهورية العربية المتحدة ولذلك فقد العراق ثقته بإدارة عبد الخالق حسونة للجامعة العربية وعارض إعادة انتخابه وهذا ما يتضح من التصريح الآتي:

رد مسؤول في وزارة الخارجية على سؤال وكالة الأنباء العراقية بشان موضوع انتخاب السيد عبد الخالق حسونة أمينا لجامعة الدول العربية قائلا: "لقد سبق

---

[1] صحيفة الثورة ١٠/ ٨/ ١٩٦٢.

[2] محاضر الدورة الخامسة والثلاثين لمجلس جامعة الدول العربية ص ٤٥.

للجمهورية العراقية ان أبلغت بمذكرة رسمية شقيقاتها الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية رأيها في الأمين العام للجامعة. لقد كان السيد حسونة عاملا من عوامل تخلف الجامعة ونشوء الخلافات بين أعضائها، كما أظهر في مناسبات مختلفة تحيزا ملموسا وعدم مراعاة لأحكام ميثاق الجامعة وأغراضها ولاسيما عند بحث قضية انضمام الكويت إلى الجامعة، ولذلك أعربت الجمهورية العراقية بمذكرتها المذكورة عن عدم ثقة العراق بالسيد حسونة، وطالبت بإبلاغ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ان تعهد بمنصب الأمين العام إلى أيد حريصة على المصالح العربية وعليه فأن إعادة انتخابه مضر بالمصلحة العربية وبمستقبل جامعة الدول العربية[1].

تخريب أنابيب النفط

في الساعة السادسة والنصف من صباح يوم ٢٩ آب ١٩٦٢ أخبرت دورية شرطة نفط كركوك بأنها عند عودتها من الفتحة بالسيارة المسلحة المرقمة ١٠ش شاهدت تدفق النفط الخام والغاز الطبيعي بصورة هائلة من موقع ميل ١٢. وفي اثر هذه الأخبار اتخذت مديرية أمن منطقة كركوك الإجراءات الفورية لمعرفة الفاعلين. كما اتخذت شرطة نفط العراق في كركوك الإجراءات الكفيلة كافة لعدم حدوث الحريق والمباشرة لسد صمامات النفط المتدفق من ك١- طرابلس وبنتيجة الكشف والتحقيق في محل الحادث تبين ما يلي:-

١. ان محل الحادث يقع في الميل ١٢ وفي الجهة الجنوبية الغربية من محطة ضخ النفط ك١ ويبعد حوالي ١٤ ميلا عن مركز شرطة نفط كركوك وشمال الطريق المزيت الممتد بين كركوك والفتحة وفي محور قرى تل الورد وكعوبة والمرة.
٢. ان كميات هائلة من النفط الخام قد تسربت إلى الأراضي الزراعية.
٣. ان خطوط الأنابيب الممتدة بين محطة ضخ النفط من كركوك والفتحة عددها ستة أنابيب مدفونة تحت الأرض بصورة متوازية وبعمق يتراوح بين متر ومتر ونصف المتر منها أنبوب واحد مدفون ذو قطر (١٦) انجا ينقل الغاز الطبيعي وخمسة أنابيب أخرى تنقل النفط الخام.

---

[1] نشرة وكالة الأنباء العراقية في ١٤ أيلول ١٩٦٢، صحيفة الثورة في ١٤/ ٩، وزارة الخارجية، ملف العراق وجامعة الدول العربية، ص ٥٣.

٤. ان التخريبات التي حدثت من جراء النسف شملت أنبوب النفط ذا القطـــر (٣٢) انجا الواصل إلى طرابلس وبمسافة (٤) أمتار وأنبوب النفط ذا القطر (٣٠) انجـا الواصل إلى بانياس بمسافة (٦) أمتار وأنبوب النفط ذا القطر (١٦) انجا الواصل إلى طرابلس أيضا بمسافة (٣) أمتار وأنبوب الغاز ذا القطـــر (١٦) انجـا إلـى محطات الضخ خرب منه مسافة مترين.

٥. عثر في محل الحادث على خلية جافة تستعمل للراديوات كانت بداخــل صنــدوق خشبي ومعها ساعة منضدية مؤقتة تؤشـــر عقاربـــها علـى السـاعة ١٣،١٥ استعملت الخلية لغلق الحشوات الأربع بربط الأسلاك بها وبالساعة فعندما تـــدق الساعة يحصل اتصال التيار الكهربائي في الحشوات ويؤدي إلى غلقـــها. وقـد وجدت حشوة أخرى لم يتم غلقها وهذه الحشوة عبارة عن صحيفة نفط اعتياديـة في داخلها مربوطة بالدائرة الكهربائية المستعملة نفسها في الحشـــوات الأربـــع السابقة ولكن هذه الحشوة تستعمل للحريق- أي حـــرق المنطقـــة بعـد نسـف الأنابيب- إلا ان هذه الحشوة لم تنغلق كما عثر على دارعة حمراء وفتيل مدفـــأة نفطية وكمية من الأسلاك المستعملة بالجريمة وقد دلت الأمور المضبوطـــة فـــي محل الحادث ان الفاعلين لهم اطلاع واسع في استعمال المتفجـــرات وقـــد تمـت عملية التفجير بواسطة دائرة كهربائية.

أما أسباب الحادث ونتائج التحقيق أمام الهيئة التحقيقية فكانت كالآتي: في اثـــر قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ قامت الحكومة بتقليص أعمال شـــركة كـــات وتشـــجيع الشركات الوطنية والتشدد على الشركات الأجنبية. وكـــانت شـــركة كـــات مملوكـــة للمليارديرالبناني اميل البستاني أحد نواب المجلس النيابي اللبناني وعلـــي علاقـــة وطيدة بالنظام الملكي في العراق. وقد أحيلت مناقصة بناء القصر الملكـــي والبـــلاط ودار البرلمان علي شركته وقد أنجز العمل بعد قيام ثورة ١٤ تموز واختلفت حكومة الثورة معه بشأن مواصفات العمل وعدم مطابقتها شروط العقد مما أدى إلـــى بقـــاء مبالغ كبيرة في ذمة الحكومة وظل يطالب بها. وعندما ساءت الأوضاع في العـــراق في السنة الأخيرة من حكم عبد الكريم قاسم بانقطاع مفاوضات النفط ونشاط الحركـــة الكردية في الشمال ومطالبة عبد الكريم قاسم بالكويت أراد اميل البســـتاني الانتقـــام والعمل على إسقاط عبد الكريم قاسم بنسف أنابيب النفط وحرق مدينة كركوك.

وأخذت الشركة تتحين الفرصة للانتقام وخاصة بعد ان فشلت في الحصول على مقاولة مشروع مد أنبوب نفط خانة- دورة- ك ٣ فأمرت عملاءها في العراق لتنفيذ خطة تخريب الأنابيب. وفعلا ظهر من نتائج التحقيق ان المتهم الهارب اميل البستاني مدير الشركة في بيروت بلغ المتهم محمد أحمد علي القلا بواسطة المتهم الهارب لويس عواد يوم ٢ حزيران ١٩٦٢ بالإسراع بتنفيذ الخطة التي سبق وان اقرها مجلس إدارة الشركة وابلغها إلى مكتب إدارة فرع الشركة في بغداد[1].

بعد خمسة عشر يوما من الانفجار لم تتوصل السلطات المختصة إلى إلقاء القبض على الفاعلين وقد أخذت تتخبط في معرفتهم فاتهمت البعثيين بتدبير الحادث وألقت القبض على العديد منهم. ثم ألفت لجنة تحقيق برئاسة العقيد خليل إبراهيم حسين الزوبعي سكرتير عام الطاقة الذرية والمشرف على البرنامج النووي العراقي وعضوية الرئيس الأول (الرائد) الركن إسماعيل تايه النعيمي والمهندس مشعل حمودات وقاض من محاكم العراق.

ومما سهل مهمة التحقيق هو ان أحد المشاركين في عملية التخريب قد أرسل رسالة غير موقعة إلى مديرية الأمن العامة بالبريد يقول فيها ان ضميره قد استيقظ وان مؤامرة تعد لنسف أنابيب النفط بعد عشرة أيام وقد استعانت اللجنة بشركة النفط لمعرفة من كل يشتغل من عمالها في أعمال الحفر وله معرفة باستخدام المفرقعات في حفر الآبار حيث تم تحري بيوتهم في أنحاء العراق فعثرت اللجنة على رسالة في بيت إبراهيم حاجم في دلتاوة (الخالص) والذي سبق ان أرسلها فاعترف على الجميع[2]. وتم إحالتهم إلى المحكمة.

وقد تشكل المجلس العرفي العسكري الأول في بغداد يوم ١٧/ تشرين الثاني ١٩٦٢ برئاسة العقيد عبد الرزاق الجدة من المقدم هاشم علي السامرائي والرئيس الأول (الرائد) غازي العاني وقد استمع المجلس إلى أقوال المتهمين والشهود وظهر ان شركة المقاولات والتجارة المعروفة بشركة كات هي شركة مساهمة رأس مالها في العراق نصف مليون دينار ومقرها لبنان وأصحابها اميل البستاني وعبد الله خوري وشكري شماس ولها فرع في بغداد وقامت بعدة مشاريع في الري والطرق

---

[1] صحيفة الزمان ٢٣/ ١١/ ١٩٦٢.

[2] مقابلة مع رئيس اللجنة العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين الزوبعي يوم ٢٢/ ١/ ٢٠٠٢.

يديرها في بغداد مجلس إدارة مؤلف من لطيف الحكيم وشـــكري شـماس وفــهرام فرنسيسيان وان المتهم اميل البستاني قد أمر المتهم لويس عواد ان يبلـــغ المتــهم محمد القلا بتاريخ ٢ حزيران ١٩٦٢ للإسراع بتنفيذ خطة التخريب التي ســبق وان اقرها مجلس إدارة الشركة في بيروت وأبلغها إلى فرعه في بغداد والذي دفع قســما من المبالغ إلى المتهم نايف حمارنه وأوصى بدفع ما يتطلب من المبالغ لتنفيذ الخطة إلى المتهم محمد القلا وأوصى بتخصيص خمسة آلاف ليرة لبنانية إلـــى كـل مــن المتهمين نايف حمارنه ومحمد القلا وحنا صموئيل على ان تسجل لحسابهم. وكـــان المخولون بصرف المبلغ في شركة كات في بغداد هـــم شـكري شـماس وفــهرام فرنسيسيان وواسطة الاتصال بين مكتب إدارة الشركة في بغداد وزمرة التنفيـذ فــي كركوك المتهم بديع سمعان الذي اتصل بالمتهم نايف حمارنه فــي تشـرين الثـاني ١٩٦١ وتم الاتفاق على تنفيذ الخطة وسلمه مئة دينار مقدما كما اتصل بالمتــهمين محمد القلا وحنا صموئيل وكانت العناصر التي اعتمد عليها المتــهم نــايف لتنفيـذ الخطة من الشيوعيين واتباع حركة التمرد في الشمال[1].

وفي ليلة ٢٦/ ٢٧ آب ١٩٦٢ حضر المتهم حنا صموئيل في جمجمـــال وجلـب معه المتهم علي سيد كريم مع أدوات الحفر بسيارة بيكاب رقمـــها ١٥٢٦٦ بغــداد والعائدة إلى شركة كات واتصل بالمتهمين نايف حمارنه ومحمـــد القــلا ومنصــور لويس الذين حضروا محل الحادث بسيارة أخرى حيث قاموا بحفر قسم من الحفر ثــم أخفيت بالأعشاب تفاديا لكشفها من قبل الشرطة وفـــي ليلــة ٢٧/ ٢٨ آب تكـررت العملية نفسها إذ تمت عمليات التحضير وفي ليلة ٢٨/ ٢٩ آب جرى التنفيذ حيـــث جلبت المتفجرات ووضعت في الحفر الأربع وتم ربطها بالأسلاك وساعة التوقيت مــن قبل المتهم منصور لويس وأشرف على ذلك كل من المتهمين نايف حمارنـــه وحنـــا صموئيل ومحمد القلا ولم يحضر المتهم علي السيد كريم ساعة التنفيـــذ. وقــد تــم التخريب في الساعة ٣،١٥ من يوم ٢٩ آب ١٩٦٢ حسبما أشـــارت بذلــك ســاعة التوقيت المضبوطة في محل الحادث.

استمع المجلس إلى مطالعة المدعي العام العسكري الذي طــالب بتطبيـــق مـــواد التهمة المتقدمة وطالب بالحكم عليهم بالإعدام. ثم بوشر بالاستماع إلى إفادات شهود

---

[1] استطاعت شركة كات ان توظف عددا من الشيوعيين من الأردنيين والفلسطينيين واللبنانيين.

الإثبات وهم ٢١ شاهدا وباشر المجلس باستماع إفادات المتهمين الذين أنكروا اشتراكهم وعلاقتهم بالحادث ماعدا كل من المتهمين منصور لويس جزراوي وإبراهيم حاجم فقد اعترفا مفصلا باشتراكهما وبعلمهما بالحادث وبناء على الطلب الواقع من قبلهما بسماع أقوالهما كشهود في القضية قرر المجلس قبول هذا الطلب واستمع إلى شهاديتهما بالجلسة المنعقدة يوم ٤ تشرين الثاني ١٩٦٢. واستمع المجلس إلى أقوال شهود دفاع المتهمين والى دفاع وكلاء بعض المتهمين وافهم ختام المرافعة للتدقيق وإعطاء القرار الذي صدر يوم ١٧ تشرين الثاني.

قرار الحكم

تشكل المجلس العرفي العسكري الأول ببغداد بتاريخ ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٢ برئاسة العقيد عبد الرزاق الجده وعضوية كل من المقدم هاشم السامرائي والرئيس الأول غازي عزاوي العاني وأصدر باسم الشعب القرار الآتي:-

١. الحكم على كل من المجرمين نايف حمارنه ومحمد أحمد علي القلا وحنا صمونيل وإبراهيم حاجم وعلي السيد كريم ومنصور لويس والمجرمين الهاربين شكري حنا شماس وفهرام فرنسيسيان ولويس عواد واميل البستاني بالإعدام شنقا حتى الموت وفق الفقرة (١) من المادة (١١) من المرسوم بدلالة المادة ٧- ١٢ من ق. ع. ب. المعدل وجاها بحضور الحاضرين وغيابا بحق الهاربين.
٢. إبدال عقوبة الإعدام المحكوم بها على كل من المجرمين علي السيد كريم والهاربين شكري حنا وفهرام فرنسيسيان واميل البستاني ولويس عواد إلى الأشغال الشاقة المؤبدة وفق المادة (١١) من ق. ع. ب. كون هؤلاء لم يكونوا حاضرين وقت التنفيذ في محل ارتكاب الجريمة أي ان أفعالهم المادية لم ترق إلى أعمال الفاعلين الأصليين على ان تحسب موقوفية المجرم علي السيد كريم وغيابيا بالنسبة للهاربين.
٣. إبدال عقوبة الإعدام المحكوم بها على المجرم منصور لويس إلى الأشغال الشاقة المؤبدة وفق المادة (١١) من ق. ع. ب. مع الايصاء بتخفيض العقوبة إلى الأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة على ان تحسب له موقوفيته كون هذا المجرم قد قدم للعدالة اعترافات مفصلة أنار بها التحقيق القضائي وأدى إلى اعتراف المتهمين الآخرين.

٤. إلزام شركة كات والمجرمين المذكورين المحكومين بموجب المادة ١١ من المرسوم بدلالة المادة ٧- ١٢ من ق. ع. . بدفع تعويض مقداره (١٧٥٢٨١٣) دينار مليون وسبع مئة واثنان وخمسون ألف وثماني مئة وثلاثة عشر دينارا إلى الحكومة حسبما جاء بكتاب وزارة النفط المرقم م- ٦٦٤ والمؤرخ في ١٤ تشرين الثاني ١٩٦٢ وذلك عن الأضرار الناجمة من جراء نسف الأنابيب تستحصل منهم بالتكافل والتضامن بالطرق التنفيذية الأصولية.

٥. الحكم على المجرم جون دورهيدبان بابا جان بالحبس الشديد لمدة ستة أشهر وفق المادة ١٦٠ من قانون العقوبات البغدادي على ان تحسب له موقوفيته.

٦. الحكم على المجرم الهارب عزيز نصرت غيابيا بالحبس الشديد لمدة ثلاث سنوات وفق المادة ٨٩- ١١٣آ من قانون العقوبات البغدادي و١٥- ١٤- ٣ من المرسوم ينفذ بحقه عند القبض عليه ومرور المدة القانونية لاكتساب الحكم الدرجة القطعية وفق الأصول.

٧. مصادرة المبرزات واتلافها ومصادرة المسدس والاطلاقات الخمس وإرسالها إلى مديرية العينة ومصادرة المبلغ ومقداره ٢٦٠ دينارا فقط مائتان وستون دينارا وعده جزءا من التعويض المحكوم به وقيده إيرادا نهائيا لخزينة الدولة.

قرارا صدر بالاتفاق وافهم علنا في ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٢

عضو　　　　عضو　　　　الرئيس[1]

ويبدو ان عبد الكريم قاسم قد ربط بين هذا الحادث وقضية الكويت وموقف لبنان من هذه القضية بعد ان أكد بعد بضعة أيام من صدور الحكم "ان الجمهورية العراقية لا تقبل بأنصاف الحلول في قضية الكويت" وقد نشرت هذا التصريح صحيفة الشعب اللبنانية. وقال ردا على سؤال عن الأنباء القائلة ان المشايخ والعملاء اجروا اتصالات مع بعض الأوساط العراقية لحل قضية الكويت "ان العراق لا يقبل مطلقا بأنصاف الحلول ولا يرضى إلا بالسيادة التامة على أرضه لأن الأرض هي ملك الشعب وليس لأحد ان يتصرف بها على هواه. انهم يريدون ان تعطي الكويت للاستعمار عن رضا وكيف نقابل التاريخ وبأي وجه اسود تعطي بلادنا للاستعمار؟ نحن لن نرضى بالتخلي عن الأرض التي يملكها الشعب لأننا نمثل إرادة الشعب

---

[1] صحيفة الزمان ٢٣ تشرين الثاني ١٩٦٢.

ونعمل من أجل الشعب" ثم سأل محمد أمين دوغان صاحب صحيفة الشعب الزعيم رأيه في (حقيقة الرواية المتعلقة بنسف اميل البستاني أنابيب النفط) فقال ردا على ذلك (إنها ليست رواية بل حقيقة صدرت فيها أحكام قضائية والبستاني تآمر علينا وقد وردت الاعترافات كاملة من الشهود، ولما سئل عما إذا كان يمكن القول ان البستاني تآمر على العرق أجاب "لست أنا الذي أقول ذلك بل القضاء هو الذي حكم بذلك وهو حقيقة لا مجال لإنكارها". وعلق الصحفي اللبناني على ذلك مخاطبا النواب اللبنانيين (أليس فيكم فتى رشيد) أليس فيكم من يطرح سؤالا لوجه الله والعروبة فيكشف لنا سر الحكاية أو الرواية أو المؤامرة التي دبرها نائب لبناني ضد وطن عربي)[1]

العلاقات العراقية التركية

تفجرت الخلافات بين العراق وتركيا بعد الحركة المسلحة الكردية في أيلول ١٩٦١ حيثما أخذت الطائرات العراقية تقصف التجمعات الكردية على الحدود داخل تركيا وأشيع ان اتصالات تجري بين الكرد المتمردين وبين العالم الخارجي عبر المناطق الكردية في تركيا وان أسلحة وتجهيزات تنقل منها إلى العراق.

وكان عبد الكريم قاسم يعتقد ان الحكومة التركية تشجع حركة التمرد المسلح في الشمال وتمدها بالمؤن والذخيرة والسلاح وأخذت الطائرات العراقية تخترق الأجواء التركية ردا على اختراق الطائرات التركية حرمة الأجواء العراقية وتبادلت الحكومتان الاتصالات والإنذارات بشان خرق طائرات كل منهما حدود الآخر. وفي ١٧ حزيران ١٩٦٢ ألقت طائرة عراقية إحدى قنابلها على قرية عند حدود ولاية حكارى وأشعلت بعض الحرائق وفي العاشر من تموز سلمت الخارجية التركية إلى السفير العراقي في أنقرة المذكرة الآتية:-

١. في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الأحد الموافق ٨ تموز ١٩٦٢ اجتازت طائرتان عراقيتان حدودنا بالقرب من دعامة الحدود رقم (١٥) وبعد ان حلقت مدة عشر دقائق على قرية اوتباك كينون في ولاية حكارى ألقت قنبلتين على القرية المذكورة وابتعدت.

---

[1] صحيفة البلاد ٣٠/ ١٢/ ١٩٦٣.

٢. عندما حلقت الطائرتان على القرية المذكورة كان علمان تركيان مرفوعين على بناية المدرسة وبرغم ذلك ألقت قنابلها على القرية.
٣. ان الطائرتين العراقيتين كانتا تحلقان على ارتفاع واطئ بحيث يمكن معه مشاهدة العلمين التركيين بوضوح وهذا ما يقوي الاعتقاد بان الحادثة المذكورة لم تكن نتيجة خطأ غير مقصود.
٤. ان هذه الحادثة إضافة إلى حادثة ١٦ حزيران ١٩٦٢ عندما ألقت طائرة عراقية إحدى قنابلها على قرية كول يازي بيجوه قد سببت هيجانا جديا واضطرابا عظيما وألما شديدا بين السكان.

وطالبت الخارجية التركية بإجراء تحقيق بالموضوع وذكرت إنها سترد بإجراء مماثل. وأنها تلفت نظر الحكومة العراقية بكل شدة واهتمام. وطالبت بإنزال العقوبات فورا بالمسؤولين عن هذه الحوادث وطالبت أيضا بالتعويض، عن الأضرار التي سببتها الحوادث ونشر بيان تعتذر فيه الحكومة العراقية عن ذلك الخرق. وفي ١٦ آب أسقطت الطائرات التركية إحدى الطائرات العراقية التي اخترقت الأراضي التركية بحجة قصفها قرية تكية وازداد التوتر بين العراق وتركيا بعد إسقاط الطائرة العراقية. وقدمت الحكومة العراقية احتجاجا إلى الحكومة التركية التي ردت يوم ١٨ آب بمذكرة جاء فيها:

أولا- ان الطائرات العراقية قد انتهكت حرمة الأجواء التركية اكثر من عشر مرات منذ خريف ١٩٦١، إلا ان هذه الاعتداءات أخذت تزداد وتشتد منذ شهر حزيران ١٩٦٢.

ثانيا- ان في سلسلة الاعتداءات المعروضة في أعلاه كانت الاعتداءات التي حدثت في يومي ١٥ و١٦ الجاري وجعلت الوضع يدخل (بكل أسف) في طور جدي لتسببها في قتل بعض الأفراد من جهة، ولأنها كشفت عدم اكتراث الحكومة العراقية بتنفيذ مقترحات الحكومة التركية التي سبق ان تقدمت بها بشان ضرورة اتخاذ إجراءات تحول دون وقوع مثل هذه الاعتداءات.

ثالثا- ان حكومة الجمهورية التركية عرضت على الحكومة العراقية التعاون معها بالشكل الذي يناسبها وبقي هذا العرض من دون أي جواب.

رابعا- وليس في الإمكان ان يتصور المرء ان حكومة الجمهورية التركية يمكن ان تقف موقف المتفرج في وقت تقع فيه الأحداث في داخل حدودها بصورة

مستمرة وبشكل يتجاوز حدود التفكير بإمكان وقوع الاعتـداء علـى أجوائنـا بنتيجة خطأ، ولاسيما بعد ان انقلبت هذه الأحداث إلى اعتداءات سببت خسـائر في الأرواح والأموال. وبهذا الاعتبار فقط، وكحد أدنى لتدبير دفاعي مشـروع قررت حكومة الجمهورية التركية قيام الطيارات التركية بدوريـات استكشـافية في داخل حدودها. ان القوة الجوية التركية قد انقادت إلى هذا الأمر انقيادا تامـا وأدت واجباتها (في داخل الأجواء التركية).

خامسا- برغم الأخبار الفوري الواقع إلى الحكومة العراقية بان طيرانا استكشافيا بدأ وان كل عدوان جديد سيقابل بالمثل من جانبنا لم تكتف الطائرات بالإخلال فـي أجوائنا في صباح ١٦ آب ١٩٦٢ فحسب، بل قصفت قرية تركية وحرقتـها. ان ذلك ان دل على شيء فإنما يدل على ان الحكومة العراقية لم تتخـذ أي تدبـير جدي مانع في هذا الموضوع برغم كل ما أظهرناه من تفهم وما قمنا بـه مـن تحذيرات مستمرة، وهذا بحد ذاته حدث مؤسف...

سادسا- في الساعة ما بين السادسة والسادسة والنصف من صبـاح يـوم ١٦ آب ١٩٦٢ شاهدت الطائرات التركية الاستكشافية إحدى الطائرات العراقيـة التـي شاركت في القصف الأخير في أثناء ارتفاعها ومحاولتها الابتعاد عن قرية بيس كان التي اعتدت عليها، ولوحظ إنها أصيبت بالنيران التي وجهت إليها من قبـل الطائرات التركية التي كانت تطير على ارتفاع أعلى منها، وشوهد ان الطيـارة العراقية تتجه نحو الأراضي العراقية محاولة ان تهبط هبوطـا اضطراريـا. ان طائرات الاستكشاف التركية عادت بعد هذا الحادث وهبطت في قواعدهـا فـي الساعة السابعة صباحا، وان وزارة الخارجية التركية (استنادا إلى المعلومـات التي لديها من المراجع المختصة) تستطيع ان تبين بصورة قاطعة ان الطـائرات الاستكشافية التركية لن تتقابل مع أية طائرة عراقية أخرى.

سابعا- وفي مواجهة الوضع الحقيقي المعروض في أعلاه ليس في إمكان الحكومـة التركية ان تقبل تهمة الاعتداء المقصود التي ورد ذكرها على لسان السـفارة العراقية، وفضلا على ذلك فأن احتجاجها بشدة أيضا يبقى من دون أي مستند..

ثامنا- ان الحكومة التركية (بناء على توقف الاعتداء على الحـدود وبعـد أخذهـا ضمانات الحكومة العراقية في نظر الاعتبار) قد أوقفت الطـيران الاستكشـافي على طول حدودها...

تاسعا- وخلاصة القول، ان وزارة الخارجية مع تمسكها بوجهات النظر التي أبدتها في المحادثات التي جرت في أنقرة وبغداد خلال يومي ١٥ و ١٦ آب ١٩٦٢، وكذلك المطالب التي قدمتها في أثناء هذه المحادثات تتشرف بان تبدي إلى السفارة العراقية أملها ان تعالج الحكومة العراقية الصديقة موضوع الاعتداءات المتكررة بما يتفق والواقع الذي جرت فيه هذه الأحداث، وبشكل يناسب قيمة العلاقات التي تربط البلدين وأهميتها، وبذهنية بناءة من غير ان تلتفت إلى الادعاءات التي لا تمت إلى الحقيقة بصلة، تلك التي يسردها بسوء نية أولئك الأشخاص المسؤولون عن هذه الاعتداءات...

وقد قامت تظاهرات جماهيرية في بغداد احتجاجا على إسقاط الطائرة العراقية ورفض عبد الكريم قاسم مقابلة السفير التركي "طلبت وزارة الخارجية التركية يوم ٢٣ آب ١٩٦٢من سفيرها في بغداد ان يعود إلى أنقرة وأشارت إلى إنها اتخذت هذا القرار بتأثير ما تبثه إذاعة بغداد من نزعات عدوانية وبالنظر إلى موقف الحكومة العراقية السلبي من قضايا الحدود الأخيرة وإيعازها بتنظيم تظاهرات معادية لتركية[1].

وفي العراق استنكر التركمان الاعتداء التركي في بيان نشرته صحيفة الثورة يوم ٢ أيلول ١٩٦٢ جاء فيه

"باسم التركمان الطيبين الذي يؤمنون بالوحدة العراقية الصادقة والذين عاشوا جنبا إلى جنب مع القوميات المتآخية في العراق نستنكر بشدة الأعمال الوحشية الإجرامية التي تقوم بها القوات التركية المسلحة وقوات سانتو ونلتو ضد سيادة جمهوريتنا الخالدة. وان هذه الأعمال البربرية الطائشة التي تقوم بها الحكومة التركية بوحي من الاستعمار الانكلو أمريكي تعد تحديا صريحا وعدوانا صلفا تجاه جمهوريتنا المتحررة جمهورية ١٤ تموز الخالدة.

وما زيارة جونستون تركيا واجتماعه بحكامها المأجورين إلا تآمر صريح ضد الشعب العراقي الجبار وكيان جمهوريتنا العزيزة أنا على ثقة تامة من ان الشعب التركي الشقيق سيوقف حكامه عند حدهم ما دامت حكومته سائرة في ركاب

---

[1] طالب مشتاق. مذكرات سفير عراقي في تركيا الجزء الثاني من كتاب أوراق أيامي ١٩٥٨-١٩٦٥ بيروت ١٩٦٥ ص ٣٨٠- ٣٩٠.

الإمبريالية العالمية بخسة ودناءة. ولاشك في ان مثل هذه الحكومات العميلة ستزول من الوجود بيد شعبها ويكون مصيرها مزبلة التاريخ لأن الشعب التركي الشقيق ما زال يئن من ويلات القوات والقواعد الأمريكية الموجودة في أراضي تركيا هذا كله بسبب الدكتاتورية المفروضة عليه من حكامه الذين يديرون دفة الحكم بالنار والحديد ولابد من ان هذا الشعب الشقيق سيستنكر ويستشنع هذه الأعمال البربرية المنافية لحسن الجوار مع الشعب العراقي وسائر الشعوب المحبة للحرية والديمقراطية والسلام"

عبد اللطيف بندر اوغلو
عن التركمان العراقيين

وفي السياق نفسه استنكر العاملون في الشركات التجارية بشدة "الاستفزازات التي تقوم بها الحكومة الرجعية العميلة في تركيا ضد جمهوريتنا الذي أدى إلى إسقاط الطائرة العراقية واستشهاد الملازم الطيار زهير ريان والذي هو جزء من المخطط الاستعماري للضغط على جمهوريتنا بغية تفتيت قوى الشعب ليتسنى له ولعملائه في الداخل إعادة نفوذهم المنهار وفات على الاستعمار بان الشعب العراقي بقومياته المتآخية كافة يقف كالطود الشامخ أمام محاولاته البائسة"

عن العاملين في الشركات التجارية
٣٢٥ توقيعا[١]

وذكرت موسكو ان الولايات المتحدة الأمريكية وراء العدوان التركي على العراق لأن العراق خرج من ميثاق بغداد ويريد ان ينهض[٢].

وعلقت إذاعة موسكو على زيارة نائب الرئيس الأمريكي جونسون واستفزازات الكيان الصهيوني بان لها علاقة بالعدوان[٣].

---

[١] رسالة الشاعر التركماني، عبد اللطيف بندر اوغلو- اتحاد الأدباء العراقيين بغداد الثورة ٢/ ٩/ ١٩٦٢.

[٢] صحيفة الثورة ٢٦/ ٨/ ١٩٦٢.

[٣] صحيفة الثورة ٢٥/ ٩/ ١٩٦٢.

العلاقات العراقية الإيرانية

ان العلاقات العراقية الإيرانية التي سادها الود طوال عـام ١٩٦٠ خاصـة بعـد زيارة هاشم جواد وزير الخارجية العراقي لإيران في أواخر عام١٩٦٠ قد عادت إلى التوتر من جديد في عام ١٩٦١ بسبب دعم إيران للحركة الكرديـة فـي الشـمال. وكانت الحكومة الإيرانية قد قابلت عودة الملا مصطفى واتباعه بالامتعاض فـي أول الأمر خشية ان يثير عليها أكراد إيران حتى إنها حشدت قواتها المسلحة في المناطق الكردية الإيرانية وأغلقت الحدود الشمالية المتاخمة للعراق إلا إنها بدأت عام ١٩٦١ بالاتصال بالبارزاني واتباعه بواسطة بعض الاغوات الكرد اللاجئين إليـها. وتعـهد البارزاني للحكومة الإيرانية بالامتناع عن إثارة الاضطرابات في أراضيها إذا ساعدته في تمرده على الحكومة العراقية فاتخذ اتباعه المناطق الإيرانية المتاخمـة للحـدود العراقية قاعدة وظهيرا لهم ومنها يشنون حرب عصابات ضد العراق وفتحـت لـهم إيران الحدود لتجهزهم بالمواد الغذائية والأسلحة وتقديم كل عون لاتعاب الحكومـة العراقية وبفضل هذا الدعم استمرت حركة البارزاني سنة ونصف[١].

تنفيذ الخطة الاقتصادية

لم يأخذ التخطيط الاقتصادي الذي فكرت به حكومة الثورة والمرتكز على خطـة قصيرة الأمد وأخرى بعيدة الأمد حتى عام ١٩٦٠ مجاله الذي كانت تريده حكومـة الثورة، على الرغم من الإجراءات التي اتخذتها على الخطط التـي أعدهـا مجلـس الأعمار في العهد الملكي. وأما المشاريع الكبرى فلم ينفذ منها غير مشـاريع الـري الكبرى التي كانت قيد التنفيذ فعلا وعجزت الحكومة عن وضع خطة اقتصادية شاملة قبل سنة ١٩٦١ ولعل هذا ناتج عن عدم قدرة الحكومـة علـى مواجهـة الوضـع الاقتصادي للبلاد حتى بعد صدور القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦١ والمتضمن الخطـة الخمسية للأعمار الاقتصادي، فقد بوشر بتنفيذ المشاريع المحددة بموجـب الخطـة الاقتصادية التفصيلية في الثامن عشر من كانون الأول ١٩٦١ وتضمنت الخطة عـدة مشاريع في القطاع الزراعي، منها المسح الجوي للمنطقـة الصحراويـة والبالغـة مساحتها ١٧٠،٠٠٠كم٢ والذي عهدت مهمته إلى شركة (كـي-ال-أم .K. L. M) الهولندية بسعر (٦-٣) فلوس لكل كم٢ لحساب وزارة الإصلاح الزراعي، إلى جـانب الاتفاق مع شركة (بولنسكي وزونو) الألمانية الغربية على تشييد سد دبس بكركـوك

---

[١] إسماعيل العارف، أسرار ثورة ١٤ تموز ص ٢٥٨.

بمبلغ (٢،٤٦٦،٢٠٣) دنانير فضلا على مشروع الغراف الذي عهدت مهمة إنجـــازه إلى أحد المقاولين العراقيين وبسعر (٣٤٩) ألف دينـــــار[1] وكذلـــك بوشـــر بتنفيـذ مشروع تعلية وتقوية ناظم المجرة وبكلفة (٤٨١،٩٨١) دينارا كما وافق المجلـــس على منهاج حفر الآبار الارتوازية للســـنة ١٩٦٢- ١٩٦٣، والـــذي أعدتـــه وزارة البلديات وبكلفة قدرها (٧٤٠،٨٥٠) دينارا، وبرغم أهمية مشروع ري كركوك فـــي المجال الزراعي والذي كان مقررا تنفيذه ضمن الخطة الاقتصادية التفصيليـــة لأنـــه صمم لارواء (٨٥٠) ألف دونم من الأراضي الزراعية وقد وضعت تصاميـــه نهايـــة عام ١٩٥٨، ويعد متمما لمشروع سد دوكان، غير ان مجلس التخطيط تلكأ ولم يتخذ الخطوات العملية الكفيلة بنقل المشروع إلى حيز التنفيذ، فلم يعلن مناقصـــة إنشـــاء جدول المشروع الرئيس إلا قبل انقلاب الثامن من شباط بأيام قلائل.

ووافق مجلس التخطيط الاقتصادي على دعـــوة (شـــركة تريكـــو) الاستشـــارية الهولندية للتفاوض معها بشان إجراء دراسات وتحريات لمشروع تحسين الري فـــي الحلة والديوانية، وتخطيط شبكة المبازل فيهما كمـــا منـــح موافقتـــه علـــى أعـــداد التصاميم والمواصفات والشروط العامة لمشـــروع كـــري وتوســـيع وتبطيـــن شـــط الديوانية[2].

أما في المجال الصناعي فقد دعيت عدة شركات استشـــارية لدراســـة وتصميـــم محطتي كهرباء دوكان ودربندخان وذلك في اجتماع مجلـــس التخطيـــط الاقتصـــادي المنعقد بتاريخ السابع والعشرين من آذار سنة ١٩٦٢، وفي التاسع مـــن حزيـــران اتخذ المجلس قرارا آخر في ميدان تطوير الكهرباء حيث اختار (شركة فيريوند بلان) الاستشارية النمساوية للأشراف على أعمال مشروع محطة كـــهرباء الـــدورة فـــي بغداد[3]، وكان مجلس التخطيط قد أهمل المشاريع الكهربائية المهمة ومنها مشـــروع محطة كهرباء سد سامراء الذي يعد من المشاريع الأساسية علـــى طريـــق كهربـــة القطر، حين تجاوز الدراسة التي أعدتها إحـــدى الشـــركات الإيطاليـــة (ي- ت- ي الاستشارية) في مطلع العام ١٩٥٨ من مجلس الأعمار وكان المشروع بســـعة ٧٥ ميكواط وبكلفة اقل من (٦،٥) مليون دينار، فكلف المجلس بـــدلا منـــها (مؤسســـة تكتواكسبورت) التشيكية لدراسة المشروع والإشراف على إنشائه، عمـــلا باتفاقيـــة

---

[1] د. ك. و. ملفات الأعمار والتخطيط تسلسل الملف ٣٢ و١٧ ص ٢٣، ٣٤ و٤٩ ص ٥٣.

[2] د. ك. و. الأعمار والتخطيط الملف ٣٤، و٤٩ ص ٣٣- ٣٧، ٣٢ و١٧ ص ٢٣.

[3] د. ك. و. ملفات السيادة (الملف ٣١) الأعمار والتخطيط و ٣٧ ص٢٨.

التعاون الاقتصادي والفني المعقودة بين العراق وتشيكوسوفاكيا وبعد عدة دراسات قدمتها المؤسسة المذكورة توصلت إلى النتائج التي وضعتها الشركات السابقة فوافق مجلس التخطيط الاقتصادي في جلسته الثالثة والثلاثين بتاريخ الحادي عشر من كانون الثاني ١٩٦٢ على العرض غير أنه لم تتخذ إجراءات عملية على طريق تنفيذ المشروع في حينه[١].

أما في مجال المشاريع الخاصة بالصناعات البتروكيمياوية فقد دخل مشروع استثمار الغاز الطبيعي المنبعث من حقول النفط من أجل إقامة مشاريع مختلفة خاصة بتلك الصناعات وكان العراق قد استقدم الخبير السوفيتي شوشنسكي لتقديم دراسة عن إنشاء ثلاثة معامل الأول للاثيلين والثاني لبولي اثيلين والثالث لإنتاج البولي فنيل كلورايد، وتجدر الإشارة إلى ان هذه المعامل كانت قد وضعت أسسها شركات أمريكية قبل قيام ثورة تموز ١٩٥٨، وقد أدخلت هذه المعامل ضمن الخطة الاقتصادية التفصيلية وتم تخصيص ٧ ملايين دينار للصرف عليها. وطلبت وزارة الصناعة في الحادي والعشرين من نيسان ١٩٦٢ تخويلها صلاحيات الاتصال بعدد من الشركات الاستشارية العالمية لتقديم عرضها للأشراف على مراحل تنفيذ المشروع وافق مجلس التخطيط الاقتصادي بجلسته المنعقدة في العشرين من تشرين الثاني من السنة ذاتها[٢]على ذلك.

وفي ما يخص مشروع البصرة فقد تبنت أعماله الهندسية الاستشارية (مؤسسة تكنواكسبورت) التشيكية عملا باتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين، وبسبب التخمينات العالمية التي قدمتها المؤسسة لكلفة المشروع، فقد استوجب إجراء مفاوضات امتدت لعدة أشهر أكدت المؤسسة أثرها بأنها تحتاج إلى إرسال عدد من خبرائها إلى البلد المجهز للمعدات والأجهزة الخاصة فوافق المجلس بجلسته الثامنة عشرة في السابع والعشرين من حزيران لعام ١٩٦٢ على إيفاد الخبراء إلى خارج تشيكوسلوفاكيا[٣]، غير ان المباشرة لم تتم في تلك السنة بسبب عدم تغطية المشروع ماليا إذ ان اتفاقية التعاون لم تدخل حيز التنفيذ حتى نهاية عام

---

[١] د. ك. و. ملفات الأعمار والتخطيط رقم الملف ٣١، محاضر جلسات التخطيط و٣٦ ص٢٩ والملف٣٣، الأعمار والتخطيط و ١٧ص ٢٢.

[٢] المصدر نفسه و ٥٤ ص ٢٣.

[٣] المصدر نفسه و ٥٤ ص ٣٢.

١٩٦٢[١] وفي جلسة مجلس التخطيط العاشرة بتاريخ الرابع والعشرين من نيسان ١٩٦٢، أحال المجلس القسم الأول من مشروع أنابيب نفط خانه- الدورة على شركتي (أولاد توفيق قصير للهندسة والتجارة والأوكسجين العراقية) بسعرها البالغ (١،١٠٧،٠٠٥) دنانير[٢].

وكانت الخطة الاقتصادية التفصيلية قد تضمنت بعض المشاريع الأخرى التي تخص صناعة الورق، وفي إطار التعاون الاقتصادي بموجب الاتفاقية المبرمة بين العراق والسويد في الثلاثين من حزيران ١٩٦٢ واستجابة للدعوة التي وجهها وزير الصناعة إلى الشركات الاستشارية لتقديم خبراتها في مجال صناعة الورق لجعلها كاملة لجميع الأغراض[٣] أنجزت شركة سكانديا كونسلت هونز الاستشارية السويدية- الكندية المرحلة الأولى ضمن مهمتها بالنسبة لمشروع الورق ورفعت تقريرا إلى مجلس التخطيط الاقتصادي في الثالث والعشرين من أيلول ١٩٦٢، غير ان المشروع لم ير النور في حينه بسبب رفض فكرة بناء المعمل عن طريق العقود الخاصة وتفضيل طرح المشروع للمناقصة العالمية[٤].

وتأكيدا للتعاون بين العراق وبين السويد أصدر العراق تعليمات خاصة بموجبها يتمتع رعايا المملكة السويدية بالإعفاء من رسوم وسمات الدخول إلى الجمهورية العراقية وكان هذا الاتجاه الذي عمد إليه عبد الكريم قاسم قبل انهيار حكمه بسبب فشل التجربة مع الدول الاشتراكية إلى تبني مشاريع صناعية مع أطراف دولية أخرى ولاسيما ان هناك نفوذا لبعض الأطراف في الهيئة الحاكمة كانوا يدفعون بهذا الاتجاه الذي سارت فيه عملية سياسة العراق الاقتصادية وعلى هذا النحو سعى مجلس التخطيط الاقتصادي إلى تطوير صناعاته في تكريس الاعتماد على السويد لإنجاز بعض المشروعات فضلا على مشروع صناعة الورق الذي سبقت الإشارة إليه ومحطات كهرباء دوكان ودربندخان والدورة وما تبقى من أعمال مطار- بغداد الجديد إلى جانب المرحلتين الثانية والثالثة من مشروع جامعة بغداد وقد اتخذ

---

[١] التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي، مطبوع عام ١٩٦٤ ص ١٦٧.

[٢] د. ك. و. الأعمار والتخطيط، الملف ٣٢، و ١٥ ص ٢٨، مجلس التخطيط الاقتصادي الملف ٢٦، و ٢٨ ص ٣٦.

[٣] الوقائع العراقية العدد ٣- ٧، في ١٤/ ٨/ ١٩٦٢.

[٤] د. ك. و. ملفات الأعمار والتخطيط ٣٣ و ٣٦ ص ٩٤ ملفات مجلس التخطيط الملف ٢٦.

المجلس قراره هذا بجلسته الخامسة والثلاثين في الرابع من كانون الأول سنة ١٩٦٢[١].

وفي المجالات الأخرى حقق مجلس التخطيط الاقتصادي بعض المكاسب. ففي جلسته الخامسة والعشرين في الثامن والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦٢ أحال مشروع إيصال الماء إلى ميناء أم قصر في الجبيلة في البصرة إلى أحد المقاولين العراقيين وبكلفة (٨٤٩،٩٢٠) دينارا، وفي الجلسة الأولى في الثالث عشر من شباط ١٩٦٢ وافق على عرض قدمته (مؤسسة تكنواكسبورت البلغارية) لتشييد مطار بغداد الجديد وبكلفة (٤،٧٢١،٠٠٠) دينار وفي جلسته السادسة في العشرين من شباط ١٩٦٢ أحال تنفيذ شبكة من الطرق إلى عدد من المقاولين العرقيين، وهي طريق بيجي- القيارة بكلفة (١،١١٤،٣٤١) دينارا، وطريق شيخ سعد على الغربي بكلفة (٨٦٧،٩٢٥) دينارا في الجلسة العاشرة في السابع عشر من نيسان ١٩٦٢، وطريق سوق الشيوخ كرمة بين سعيد بكلفة (٦٠،٣٩٠) دينارا بجلسته السابعة والعشرين في ٣٠ كانون الثاني١٩٦٣[٢].

أما في مجال إدارة التخطيط فكان يبدو عليها الارتباك وتداخل المسؤوليات والتردد الأمر الذي ظهر بوضوح في تنفيذ الخطة الاقتصادية التفصيلية كما هو واضح من هذه الوثائق:-

الجمهورية العراقية

وزارة التخطيط	العدد/ قوانين/ ٦/ ١٤٠٧
مديرية الديوان العامة الحقوق	التاريخ ١٥/ ١٠/ ١٩٦٢

إلى/ رئاسة ديوان مجلس الوزراء

الموضوع: لائحة قانون تعديل الخطة الاقتصادية التفصيلية

نصت الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من قانون الخطة الاقتصادية رقم (٧٠) لسنة ١٩٦١ على ان "للمجلس تخويل وزير التخطيط أو الوزير المختص صلاحياته للبت في القضايا الواردة في الفقرة الثانية من هذه المادة كلا أو جزءا...".

وعلى هذا فإذا كان النص القانوني كما هو واضح أعلاه قد أجاز تخويل وزارة التخطيط أو الوزير المختص ممارسة صلاحيات المجلس كلا أو جزءا فهل لوزير

[١] د. ك. و. الأعمار والتخطيط الملف ٣٤ و٥٩، ص١١٢، و٧١ ص ١٠٧.

[٢] نفسه والملف ٣١ و ٨٧ ص ٧٢، الملف ٣٢، و ١٧ ص ٥٢.

التخطيط أو الوزير المختص الحق في تخويل المديرين العامين أو غيرهم صلاحية ممارسة اختصاص المجلس على وفق النص المشار إليه أعلاه؟

لقد ألفت هذه الوزارة لجنة قانونية خاصة اشترك فيها أحد أساتذة القانون في كلية الحقوق العراقية ومدون قانوني في وزارة العدل وبعد ان درست اللجنة المذكورة الموضوع خلصت إلى أنه لا يجوز لوزير التخطيط أو الوزير المختص تخويل الصلاحيات الممنوحة له من طرف مجلس التخطيط الاقتصادي استنادا إلى أحكام الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من القانون لأن هذه الفقرة لم تخول الوزير إلا سلطة محددة مستمدة من المجلس بطريق التخويل بناء على نص في القانون ورد فيه معيار منضبط يحدد الغرض من هذا التخويل.

ولأجل الوقوف على رأي قانوني آخر فقد أحالت هذه الوزارة الموضوع إلى ديوان التدوين القانوني لإبداء رأيه بشأنه وكان جواب الديوان المبلغ إلينا بكتاب وزارة العدل المرقم ٧/١٤٠ والمؤرخ ٦/ ١٠/ ١٩٦٢ مؤيدا لرأي اللجنة المشار إليها أعلاه... وفي الوقت نفسه اقترح أنه إذا أريد توسيع الصلاحيات فمن الممكن إجراء ذلك بتعديل القانون عن طريق التشريع.

وعلى هذا ولغرض تسهيل تنفيذ القانون رقم (٧٠) لسنة ١٩٦١ بما يضمن الرقابة على حسن تنفيذ المشاريع أعدت هذه الوزارة اللائحة المرفقة طيا مع أسبابها الموجبة راجين التفضل بعرضها على مجلس الوزراء الموقر للنظر في المصادقة عليها وإعلامنا.

نسخة من اللائحة إلى:

وزارة العدل، رئاسة ديوان التدوين القانوني

يرجى تدقيق اللائحة موضوع البحث وإبداء رأيكم فيها

وزير التخطيط

لائحة قانون تعديل قانون الخطة الاقتصادية التفصيلية للسنوات الخمس (١٩٦١ـ ١٩٦٢) لغاية (١٩٦٥ـ ١٩٦٦)

باسم الشعب

مجلس السيادة

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه وزير التخطيط ووافق عليه مجلس الوزراء صدق القانون الآتي:

المادة الأولى:

تضاف الفقرة التالية إلى المادة الخامسة من قانون الخطة الاقتصادية التفصيلية رقم (٧٠) لسنة ١٩٦١ وتكون فقرة رابعة لها.

"٤- لوزير التخطيط أو الوزير المختص تخويل بعض صلاحياته الممنوحة له من المجلس إلى المديرين العامين أو إلى المهندسين المقيمين على وفق الحدود والقواعد التي أقرها أو يقرها المجلس".

المادة الثانية:

ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وتسري أحكامه منذ نشر قانون الخطة الاقتصادية المؤقتة رقم (١٨١) لسنة ١٩٥٩.

المادة الثالثة:

على الوزراء تنفيذ هذا القانون.

الأسباب الموجبة

كان من جملة الأهداف التي تبنتها المذكرة التفسيرية الملحقة بقانون الخطة الاقتصادية التفصيلية رقم (٧٠) لسنة ١٩٦١ هو وجوب تطبيق أحكام القانون بحذافيره والتشدد في مراقبة ذلك لأن إهمال أي حكم من أحكام القانون يفوت الرقابة على الصرف وعلى تنفيذ المشاريع وهما غرضان مهمان من أغراض التخطيط ولأن الرقابة على الصرف وعلى التنفيذ جزء من الحقوق العامة التي لا يصح ان تهمل.

وعلى هذا الأساس فقد حصرت الفقرة (١) من المادة الخامسة من القانون رقم (٧٠) لسنة ١٩٦١ صلاحية البت في جميع الأمور التي يتطلبها تنفيذ المشروع بمجلس التخطيط الاقتصادي وفي الوقت نفسه أجازت الفقرة (٣) من المادة نفسها تخويل وزير التخطيط أو الوزير المختص ممارسة صلاحيات المجلس كلا أو جزءا.

وبتطبيق النصوص أعلاه وجد ان الوزارات المنفذة أخذت تتوسع في تفسير مفهوم الفقرة الثالثة المشار إليها أعلاه بتخويل المدراء العامين وغيرهم ممارسة صلاحيات المجلس.

وحيث ان ممارسة الاختصاص واجب على الوزير وليس حقا له بحيث يجوز ان يعهد به لسواه إلا إذا نص القانون على ذلك صراحة. وحيث أنه وجد منذ نفاذ قانون الخطة الاقتصادية المؤقتة رقم (١٨١) لسنة ١٩٥٩ ان الوزارات المنفذة قد خولت الصلاحيات الممنوحة لها من قبل مجلس التخطيط الاقتصادي إلى المدراء العامين وغيرهم من الموظفين، لذلك، ولضرورة تسهيل تنفيذ الخطة الاقتصادية من جهة ولتأمين الرقابة على حسن التنفيذ والصرف من جهة أخرى أعدت اللائحة موضوع البحث لتمكين وزير التخطيط أو الوزير المختص منح بعض الصلاحيات إلى المدراء العامين والمهندسين المقيمين على وفق الحدود والقواعد التي يقرها مجلس التخطيط الاقتصادي".

صورة كتاب وزارة العدل المرقم ل ١٤٠/ ٧ والمؤرخ في ٢٣/ ١٠/ ١٩٦٢ الموجه إلى رئاسة ديوان مجلس الوزراء بشأن لائحة قانون تعديل الخطة الاقتصادية التفصيلية للسنوات الخمس (٦١- ٦٢) لغاية (٩٦٥- ٩٦٦)

كتابكم قوانين/ ٦/ ١٤٧٠٣ في ١٥/ ١٠/ ١٩٦٢.

ندرج إليكم قرار الديوان الصادر في ٢٢/ ١٠/ ١٩٦٢ والمتخذ في لائحة قانون تعديل قانون الخطة الاقتصادية التفصيلية للسنوات الخمس (٩٦١-٩٦٢) لغاية (٦٥- ٦٦) المرفقة بطيه صورة منها مع الأسباب الموجبة بالشكل المعدل مؤيدين كل ذلك.

التوقيع

وزير العدل

القرار

دقق الديوان لائحة قانون تعديل قانون الخطة الاقتصادية وأسبابها الموجبة وأجرى فيهما التعديلات التدوينية على وفق النسخة المصححة المرفقة مع ملاحظة ما يلي:

١. ورد في الأسباب الموجبة ان الوزارات المنفذة أخذت تتوسع في تخويل صلاحيات المجلس بحيث تعدت المدراء العامين إلى غيرهم من الموظفين وللحد

من هذا التوسع أعطت الحق للوزير ان يخول بعض الصلاحيات الممنوحة له من قبل المجلس إلى المديرين العامين أو المهندسين المقيمين فقط وعمدت إلـــى ان تكون الأعمال التي قام بها المديرون العامون والمهندســـون المقيمـــون ســـابقا شرعية فوضعت لهم المادة (٢) التي جعلت سريان أحكام التعديـــل منـــذ نشـــر القانون رقم (١٨١) للسنة ١٩٥٩ من دون ان تعالج شرعية أو عدم شرعية مـــا قام به غيرهم من الموظفين.

٢. لم يرد ذكر إلى جواز تخويل وكلاء الوزارات الصلاحيات المنكورة في القـــانون وثم انهم أولى من غيرهم بمثل هذه الصلاحية.

في ٢٢/ ١٠/ ١٩٦٢

الجمهورية العراقية

وزارة التخطيط	العدد/ س/ ٤/ ٢٤١
مديرية الديوان العامة	التاريخ ٢٨/ ١٠/ ١٩٦٢

الحقوق

إلى/ رئاسة ديوان مجلس الوزراء

الموضوع: لائحة قانون تعديل قانون الخطة الاقتصادية التفصيلية
للسنوات الخمس (١٩٦١/ ١٩٦٢)
لغاية (١٩٦٥/ ١٩٦٦)

الحاقا بكتابنا المرقم قوانين/ ٦/ ١٤٧٠٣ والمـــؤرخ ١٥/ ١٠/ ١٩٦٢ وبنـــاء على ما ورد بكتاب وزارة العدل المرقـــم ل ١٤٠/ ٧ والمـــؤرخ ٢٣/ ١٠/ ١٩٦٢. نود ان نبين ما يلي:-

١. لما كان مجلس التخطيط الاقتصادي معرفا بالفقرة الثانية من المادة الأولى مـــن قانون الخطة الاقتصادية التفصيلية رقم (٧٠) لسنة ١٩٦١ لذلك لم نجد ضـــرورة لإضافة كلمة (التخطيط) بعد الكلمة (المجلس) الـــواردة فـــي مســـودة اللائحـــة المرسلة طي كتابنا المشار إليه أعلاه.

٢. لقد سكتت اللائحة عن معالجة شرعية التصرفات التي قام بها غـــير المديريـــن العامين والمهندسين المقيمين لندرة هذه التصرفات من جهة ولعدم تأكدنـــا مـــن وجود تصرفات صدرت من غير المديرين العـــامين والمهندســـين المقيمـــين...

إضافة إلى ذلك فأن النص المقترح في اللائحة في منح المجلس سلطة إقرار الحدود والقواعد التي يتم بموجبها منح الصلاحيات.

٣. نرى من المفيد- تأييدا لملاحظة وزارة العدل- منح وكلاء الوزارات ممارسة صلاحية المجلس بتخويل من وزير التخطيط أو الوزير المختص إضافة إلى المديرين العامين والمهندسين المقيمين..

بناء عليه نرسل إليكم اللائحة مع أسبابها الموجبة بشكلها المنقح على وفق ما جاء بكتاب وزارة العدل المشار إليه أعلاه وعلى وفق ما جاء في ملاحظتنا المدونة في هذا الكتاب، راجين التفضل بعرضها على مجلس الوزراء الموقر للنظر في المصادقة عليها وإعلامنا.

وزير التخطيط

الجمهورية العراقية

وزارة المالية — العدد/ ١٥٦٧

مديرية الميزانية العامة — التاريخ ٣٠/ ١٠/ ١٩٦٢

بغداد

سري

إلى/ رئاسة ديوان مجلس الوزراء

الموضوع: لائحة قانون تعديل قانون الخطة الاقتصادية التفصيلية

بالإشارة إلى كتاب وزارة التخطيط المرقم قوانين/ ٦/ ١٤٧٠٣ والمؤرخ في ١٥/ ١٠/ ١٩٦٢. تود هذه الوزارة ان تبين ما يلي:-

١. ان الفقرة الثانية من المادة السادسة عشرة من قانون السلطة التنفيذية وتعديله رقم (٧٤) لسنة ١٩٥٩ نصت على ان للوزير ان يخول بأمر تحريري أحد كبار موظفي وزارته السلطة الممنوحة له على وفق القوانين والأنظمة كلا أو جزءا ولا يشمل ذلك السلطة الممنوحة له شخصيا، وحيث ان الصلاحيات المشار إليها بكتاب وزارة التخطيط أعلاه ليست صلاحيات شخصية، لذا لا ترى هذه الوزارة ما يدعو إلى تعديل قانون الخطة الاقتصادية التفصيلية رقم ٧٠ لسنة ١٩٦١- حسبما طلبته وزارة التخطيط بكتابها أعلاه ونرى ان بإمكان الوزارات المختصة ممارسة هذه الصلاحيات استنادا إلى قانون السلطة التنفيذية.

٢. ولتجنب المحاذير التي قد تنجم عن التوسع في تخويل الصلاحيات نرى ان يصدر مجلس التخطيط الاقتصادي قرارا يحدد فيه الأشخاص الذين يجوز تخويلهم الصلاحيات من قبل الوزراء المختصين.

نرجو عرض الأمر على مجلس الوزراء الموقر لاتخاذ ما يراه مناسبا بشأنه وإعلامنا والجهات المختصة بالنتيجة.

وزير المالية

الدكتور مظفر حسين جميل

قانون تعديل الخطة الاقتصادية التفصيلية للسنوات الخمس (١٩٦١-١٩٦٢) لغاية (١٩٦٥-١٩٦٦)

باسم الشعب

مجلس السيادة

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه وزير التخطيط ووافق عليه مجلس الوزراء.

صدق القانون الآتي:

المادة الأولى- تضاف الفقرة التالية إلى المادة الخامسة من قانون الخطة الاقتصادية التفصيلية رقم (٧٠) لسنة ٩٦١ وتكون فقرة رابعة لها.

٤. لوزير التخطيط أو الوزير المختص تخويل بعض الصلاحيات الممنوحة له من قبل المجلس إلى وكلاء الوزارات أو إلى المديرين العامين أو إلى المهندسين المقيمين على وفق الحدود والقواعد التي اقرها أو يقرها المجلس.

المادة الثانية- ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشر الخطة الاقتصادية المؤقتة رقم (١٨١) لسنة ١٩٥٩.

المادة الثالثة- على الوزراء تنفيذ هذا القانون.

قنصلية عراقية في القدس

كان العراق قد افتتح قنصلية عراقية في ميناء حيفا الفلسطيني سنة ١٩٣٥ نظرا لأهمية هذه المدينة بوصفها ميناء لتصدير النفط والبضائع العراقية ولكن نتيجة لضغوط الفلسطينيين والعرب العاملين في القضية العربية والساعين إلى الوقوف بوجه الغزو الصهيوني فلسطين استجابت الحكومة العراقية ووافقت على نقل القنصلية العراقية من حيفا إلى القدس سنة ١٩٣٧.

وقد ظلت القنصلية العراقية في القدس حتى سنة ١٩٤٨ حيث تعرضت لقصف صهيوني أثناء حرب ١٩٤٨ الأمر الذي استوجب نقلها إلى عمان. ونظرا للمساعي الصهيونية في تحويل القدس إلى عاصمة لها. فقد بدا بعض الدول العربية والإسلامية بفتح قنصليات في القدس ولذلك باشرت وزارة الخارجية لاتخاذ الخطوات اللازمة لذلك.

الجمهورية العراقية

الدائرة العربية

شعبة فلسطين

الرقم: فلسطين/٤٧٣٠/٤٧٣٠/١٣/٣٨٧٤

التاريخ ١٩/١١/١٩٦٢

سري

إلى/ رئاسة ديوان مجلس الوزرا

الموضوع: تأسيس قنصلية في ا

وجه إلينا رئيس مؤتمر العالم الإسلامي كتابا يشـ إلى القرارات الخاصة بفلسطين التي اتخذها المؤتمر في دورته الخامسة المنعقدة في بغداد ولا سيما القرار الثامن منها بشأن (دعوة الدول العربية والإسلامية إلى المبادرة الفورية لإنشاء قنصليات لها في مدينة القدس اعرابا عن اهتمامها بهذه البلدة المقدسة وتمسكا بالحق الصريح للعرب والمسلمين فيها). وقد ناشد رئيس المؤتمر حكومة الجمهورية العراقية النظر في تأسيس قنصلية لها في القدس منوها بأنه سبق لكل من الحكومات السعودية واللبنانية والتركية ان أنشأت قنصليات لها هناك.

هذا وبالنظر لاستمرار إسرائيل في عملها بنشاط محموم لجعل القسم المحتل من مدينة القدس عاصمة لها بدلا من تل ابيب وكذلك بالنظر لما لهذه المدينة من المكانة

الدّينية والأهمية التاريخية والسياسية بالنسبة للعالمين العربي والإسلامي مما يستوجب العناية بأمرها وتقوية الروح المعنوية لأهلها لذا يرجى التفضل بعرض موضوع تأسيس قنصلية للجمهورية العراقية في القدس في السنة المالية القادمة على المجلس الموقر وإعلامنا بما يتقرر في هذا الشأن.

وزير الخارجي
هاشم جواد

فشل الحياة الحزبية

ان التجربة الحزبية التي بدأت بإجازة الأحزاب سنة ١٩٦٠ لم تستمر طويلا. فلقد أراد عبد الكريم قاسم ان تكون تلك الأحزاب صورية تأتمر بأوامره وتتلقى التوجيهات منه وان تكون سنداً له في تثبيت حكمه ومطاردة معارضيه ولكنه سرعان ما خاب أمله في تحقيق ذلك فلجأ إلى شق تلك الأحزاب وبذر الخلاف بين زعمائها وضرب بعضها ببعض.

فالحزب الوطني الديمقراطي الذي كان أقوى الأحزاب تمثيلاً في وزارة عبد كريم قاسم واقرب الأحزاب إليه ايديولوجيا تعرض لانشقاقات أدت إلى انحسار دوره واختفاء نشاطه. وكان محور الخلاف حول موضوع التعاون مع عبد الكريم قاسم والاستمرار في السلطة وإيجاد جبهة وطنية تضم الأحزاب الأخرى والموقف من الحركة الشيوعية في العراق فبعد عودة الجادرجي من الاتحاد السوفيتي ازداد الخلاف بينه وبين محمد حديد الذي انفصل مع مجموعته من المنتمين للحزب وأسس الحزب الوطني التقدمي. وفي عام ١٩٦٠ أخذت الصحف تتناقل أخبار استقالة الجادرجي أو إقالته من الحزب وقد عقد المؤتمر الاستثنائي يوم ١٨ مايس لتجاوز الأزمة الناشئة في قيادة الحزب فالجادرجي كان ينظر إلى نظام حكم عبد الكريم قاسم على أنه نظام عسكري فردي يصعب التعاون معه ولا بد من إقامة جبهة وطنية تضم الأحزاب الأخرى بمن فيها الحزب الشيوعي في حين كان حسين جميل يرى ان الشيوعية المحلية تجاوزت حدود الخطأ إلى الأجرام فكانت كتلته التي ضمت مظهر فهمي العزاوي وعواد علي النجم نرى ان رصيد القوميين قد اصبح أقوى من الشيوعيين ومن المتعذر على الحزب ان يستعيد مركزه إذا ما استمر في مناصرة الجادرجي.

وقد أدى هذا الانشقاق إلى تدني شعبية الحزب وامتنع الكثير من الأعضاء عن دفع الاشتراكات وحضور الاجتماعات الأمر الذي دفع بالجادرجي لتقديم استقالته يوم ٢٢ أيلول ١٩٦١ قال فيها "توصلت إلى اعتقاد جازم بان الظروف السائدة في العراق لا تمكنني من أداء واجباتي الحزبية لذلك أرجو التفضل بقبول استقالتي من رئاسة الحزب ومن عضويته راجياً التوفيق للجميع. وفي ١٢ تشرين الأول ١٩٦١ اجتمعت اللجنة الإدارية المركزية برئاسة جعفر البدر نائب الرئيس واعتذرت عن قبول استقالة الجادرجي واتفقت بالإجماع على وقف نشاط الحزب مبررة ذلك بما يواجهه أعضاء الحزب من مطاردة ومحاربة في أعمالهم وأرزاقهم مع ابتعاد البلاد عن الديمقراطية ولعدم إمكان مزاولة العمل السياسي بصورة علنية كما يجب وان الحزب لا يؤمن بالعمل السري وتوقفت جريدة الحزب (الأهالي) عن الصدور بعد يومين فقط وتلاشى الحزب.

أما الحزب الوطني التقدمي الذي أجيز يوم ٢٩ تموز ١٩٦٠ بزعامة محمد حديد الذي ظل مؤيداً لعبد الكريم قاسم وربما كان الحزب الوحيد الذي أيد موقفه من قضية الكويت فما لبث ان اخذ يتنصل هو الآخر من سياسة عبد الكريم قاسم وأخذت صحيفته (البيان) تنتقد الحكومة وتصرفاتها وتلمح إلى ان الحكم العسكري ليس في مصلحة البلاد واصدر محمد حديد بياناً يوم ٢تموز ١٩٦٢ أعلن فيه قرار الحزب بوقف نشاطه السياسي ووقف إصدار جريدته لأنه لم يعد بالإمكان ممارسة نشاط سياسي طبيعي ولأن الحزب لم يعد له دور أساسي يقوم به بسبب إطالة مرحلة الانتقال واستمرار الأحوال الاستثنائية والتأخر في إقامته النظام الدستوري النيابي الذي تستطيع الأحزاب السياسية في ظله ممارسة أعمالها الأساسية وابتعاد الناس عن العمل الحزبي العلني بسبب موقف أجهزة الدولة غير المشجع له حسبما ورد في البيان[1]

أما الحزب الشيوعي (جماعة داود الصايغ) الذي أجيز في ٩ شباط ١٩٦٠ فكان حزبا مصطنعا أراد عبد الكريم قاسم من اجازته ترويض الحزب الشيوعي وإخضاعه لإرادته وجعله طوع بنانه فكان حزبا لا قاعدة له بين الجماهير وفشل في

---

[1] عادل تقي البلداوي الحزب الوطني الديمقراطي ص ١٣٤-١٥٤. ومحمد عويد الدليمي، كامل الجادرجي ص ٢٧٥-٢٧٦

حشد الأنصار له وتعرض لضغوط من الحزب الشيوعي السري لتفريق هيئته المؤسسة ودفع عدد منهم للانسحاب من الحزب. ومع أنه حظي بدعم عبد الكريم قاسم ووزارة الداخلية ومديرية الأمن العامة مادياً وأدبيا فأنه عجز في أول الأمر عن عقد مؤتمره الأول الأمر الذي يعني فشله طبقا لقانون الجمعيات ولكن وزارة الداخلية سمحت له بتأجيل عقد المؤتمر حتى تشرين الثاني ١٩٦٠ حين استطاع الحزب بصعوبة عقد المؤتمر ثم عقد مؤتمره الثاني في كانون الأول ١٩٦١ والثالث في ٣كانون الثاني ١٩٦٢ وبقي الصائغ رئيساً للحزب.

ولكن عبد الكريم قاسم اخذ يغير موقفه منه بعد ان لمس منه الفشل في تحقيق الهدف من اجازته وكذلك فعلت وزارة الداخلية. وشعر الموظفون الإداريون بسحب عبد الكريم قاسم تأييده له وبدأوا بإغلاق مقراته وفروعه واخذ رجال الأمن يلاحقون أعضاءه الذين اخذوا ينفضون عنه ويعلنون استقالاتهم وواجه الحزب أزمة مالية بعد ان انقطعت المساعدات التي تقدم له من الحكومة. وأخيرا اضطر الصائغ ان يعمل موظفا حكومياً في مديرية الأموال المجمدة التابعة لوزارة الداخلية.

والحزب الديمقراطي الكردستاني اصطدم هو الآخر مع عبد الكريم قاسم بعد اجازته يوم ٩ شباط ١٩٦٠ بعد ان استمر في التعاون معه طوال ذلك العام وكان يطالب بإجراء إصلاحات اجتماعية في المنطقة الشمالية واعطاء الكرد حقوقهم القومية وشعر عبد الكريم قاسم ان الحزب يمثل عقبة في طريق نفوذه وتفرده بالسلطة فعمل على تصفيته وتحويله إلى مجرد منظمة ثقافية لمساندته وسعى لكسب الاغوات الكرد المعادين للبارزاني وللحزب ولكنه فشل في مسعاه وفي نهاية ١٩٦٠ أخذت جريدتا بغداد والثورة المقربتان إليه والمعبرتان عن وجهة نظره تدعوان صراحة إلى صهر الشعب الكردي وعدم الاعتراف بحقوقهم القومية وأخذت الصحف الكردية مثل خه بات (النضال) لسان الحزب و(صوت الأكراد) ترد على الجريدتين المذكورتين وشنت أجهزة السلطة حملة ضد قادة الحزب وتم توقيف صالح اليوسفي.

وبعد زيارة البارزاني للاتحاد السوفيتي في ٥تشرين الثاني ١٩٦٠ ازدادت العلاقة بين الحزب وعبد الكريم قاسم سوءاً لاسيما وان البارزاني قد بحث مع المسؤولين هناك مسألة تدهور الوضع في كردستان وطلب التوسط لدى قاسم لإعادة العلاقات الطبيعية وتطبيع العلاقات بينهما وبعد عودته في مطلع آذار ١٩٦١ وجد ان عبد الكريم قاسم قد اتخذ خطوات لاضعاف مركزه. وأجرى البارزاني محاولات

للتفاهم معه ولكن عبد الكريم قاسم اتهمه بالتآمر والتعاون مع بريطانيا فاضطر لمغادرة بغداد في أواسط آذار إلى بارزان

وبادرت السلطة إلى إغلاق معظم فروع الحزب وعطلت جريدته خه بات في ٢٢ آذار. وفي نهاية مايس اتجه الحزب للعمل السري

ومع ذلك قدم الحزب مذكرة إلى عبد الكريم قاسم يوم ٨ حزيران طالب الحكومة بتحقيق المطالب القومية والثقافية الكردية وأخرى في ٢٠ تموز اتهمت عبد الكريم قاسم باتباع سياسة فرق تسد وحذرت من خطر نشوب حرب أهلية وطالبت بسحب القوات العسكرية التي أرسلت إلى كردستان واطلاق الحريات الديمقراطية وإنهاء مرحلة الانتقال.

فرفض عبد الكريم قاسم استقبال أي وفد كردي أو تسلم أية مذكرة وحاصرت الحكومة مقر الحزب في بغداد وشجعت العناصر الموالية لها على اقتحام المبنى واعتقال من فيه واضطرت القيادة لمغادرة بغداد سرا وأرسلت السلطة سراً لجنة أمنية لدراسة الوضع في الشمال وتقديم افضل حل للقضاء على نشاط الحزب، قدمت اللجنة في ٢آب ١٩٦١ تقريرها متهمة الحزب الشيوعي العراقي بتشجيع العناصر المتمردة ورؤساء العشائر المتذمرين من قانون ضريبة الأرض واقترح التقرير إرسال مزيد من القوات لضرب المنطقة بالقنابل الصاروخية ومحاصرة البارزاني وجماعته والقبض عليهم وإعدامهم.

وفي ٦ أيلول دعا الحزب إلى إضراب عام في كردستان وعمد عبد الكريم قاسم بعد ثلاثة أيام إلى إصدار أوامره بضرب اتباع البارزاني بالمدفعية والقصف الجوي في دربندخان وهاجمت الطائرات قرى منطقة بارزان واستمر القتال حتى نهاية حكم عبد الكريم قاسم.

أما الحزب الإسلامي العراقي الذي أجيز بتاريخ ٢٦ نيسان ١٩٦٠ فقد نشط في مكافحته للشيوعية وتحذير الأمة من مكائدها ورفع في ١٥ تشرين الأول ١٩٦٠ مذكرة إلى عبد الكريم قاسم أشار فيها إلى انقسام الشعب على نفسه وسيطرة الشيوعيين بفضل دعم حكومة عبد الكريم قاسم لهم سراً وعلناً وانتقدت المذكرة منع الحكومة لحرية إبداء الرأي والوضع الاقتصادي المتدهور وهدر الأموال العامة في إقامة التماثيل وفقدان العدالة الاجتماعية وتشجيع المفاهيم الالحادية ومنها مساواة المرأة بالرجل وطالبت المذكرة بمعاقبة الذين اشتركوا في مجازر الموصل وكركوك

وحملت عبد الكريم قاسم مسؤولية الأوضاع الشاذة وقد نشرت جريدة الفيحاء الحلية المذكرة نصاً.

فأمرت السلطات بإلقاء القبض على عبد الجليل إبراهيم وعلى وليد عبد الكريم الاعظمي وعلى تسعة أعضاء بارزين في الحزب وأغلق مقر الحزب في بغداد يوم ٢١ تشرين الأول ١٩٦٠ وعطلت جريدة الفيحاء.

طالب الحزب بإطلاق سراح أعضائه وأشيع ان استقالة عبد الوهاب الأمين وزير الشؤون الاجتماعية اصالة ووزير الزراعة وكالة في ٢٠ تشرين الأول كانت احتجاجاً على اضطهاد الحزب. وقد تشتت الحزب فلجأ بعض أعضائه إلى السعودية. وفي ١٥ آذار ١٩٦١ أحضر عبد الكريم قاسم قادة الحزب المعتقلين إلى مقره في وزارة الدفاع وعرض عليهم تغيير صفة الحزب وتحويله إلى جمعية خيرية وفي اليوم التالي اصدر الحاكم العسكري بياناً بحل الحزب وبرر أحمد صالح العبدي ذلك بان الدين الإسلامي هو دين الدولة الرسمي وان تأليف حزب إسلامي لا يشيد الدين الحنيف على الوجه الأكمل بل يجعله في مستوى الحزب ولقداسة الدين وعلو منزلته.

وبعد حل الحزب انقسمت جماعة الإخوان المسلمين قسم أراد مواصلة العمل بصورة سرية وآخر دعا إلى الانصراف إلى التربية والتوقف عن ممارسة أي نشاط حتى إشعار آخر ومع ذلك فقد واصل الحزب إصدار بيانات محدودة العدد تحت تسميات مختلفة مثل (الرابطة الإسلامية) و(الجبهة الإسلامية) تذكر الناس بجرائم الشيوعيين في الموصل وكركوك متهمة عبد الكريم قاسم بتفريق الشعب وتقسيمه ودعت لإسقاط حكمه. واتهمت السلطات الحزب بإسناد الحركة الكردية بعد اندلاعها في أيلول ١٩٦١[١].

وإذا كانت هذه هي حالة الأحزاب المجازة رسمياً فلأن الأحزاب التي لم تحصل على الإجازة أو التي واصلت عملها السري ولم تقدم طلبها للإجازة فلم تكن بأفضل من ذلك.

فالحزب الشيوعي العراقي (جماعة زكي خيري) الذي رفضت الحكومة اجازته، تراجعت شعبيته وأخذت الصحف تنشر فتاوى علماء الدين تحرم فيه الانتماء للحزب وان المسلمين الذي يعتنقون الشيوعية لا تقبل صلاتهم ولا صيامهم ولا يحق للشاب

---

[١] عبد الفتاح علي يحيى، التطورات السياسية ص٢١٨-٢٣٧

الذي يعتنق المبادئ الشيوعية ان يرث أباه واخذ الحزب يفقد نفوذه وتعرض عدد من أعضائه ومؤيديه للاغتيال، ووسائل إعلامه ومقراته للاعتداء وقدر الشيوعيون عدد الغارات التي شنت على منظماتهم ومقراتها بـ(٧٥١٠) غارات وان عدد العوائل التي غادرت بيوتها كان (٣٤٢٤) واختفت مطبعة الحزب وواجهت جريدة اتحاد الشعب صعوبات في التوزيع وخاصة في جنوب العراق حيث أمر قائد الفرقة الأولى منع دخولها وسرى المنع إلى أنحاء أخرى ثم عطلت في الأول من تشرين الأول ١٩٦٠ وأصدر الحزب جريدة سرية باسم (طريق الشعب) مرة واحدة كل شهرين أو ثلاثة وشنت السلطة حملة ضد الشيوعيين ومؤيديهم في مراكز الدولة وأقصتهم عن مناصبهم مثل إبراهيم كبة وزير الإصلاح الزراعي ووزير النفط والوزير عوني يوسف والعقيد الركن حسن عبود آمر موقع الموصل واختلفت قيادة الحزب فيما بينها حول الموقف من حكومة عبد الكريم قاسم والنهج الذي سارت عليه القيادة فيما يتعلق بشعار الاشتراك في الحكم وتجميد التنظيم من صفوف الجيش، وأججت تلك الخلافات ظهور خلافات بين القيادتين الشيوعيتين السوفيتية والصينية التي ظهرت آثارها على قيادة الحزب في العراق وعندما وجد الحزب نفسه معزولاً وإنه في حالة وقوع انقلاب ضد عبد الكريم قاسم فأن مصيره سيكون مجهولاً لذا فإنه ربط مصيره بمصير عبد الكريم قاسم ووقف ضد كل محاولة لإسقاطه ومال الحزب إلى استرضاء عبد الكريم قاسم وذلك بتحجيم نشاطه في الجيش والتقليل من التظاهرات والمسيرات التي دأب عليها في أوج قوته وقد مر بنا من (الجزء الرابع من هذا الكتاب) كيف ان زكي خيري لخص حالة الحزب بعد رفض إجازته بالقول ان ذلك كان "نذيراً للديمقراطية ومع ذلك فإننا لن نعارض النظام الوطني القائم بل سندافع عنه حتى النهاية" وقد تحقق ذلك فعلاً كما يقول حسن العلوي عن موقف الحزب الشيوعي يوم انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ "انحرف القاسميون عن قاسم ساعة الحاجة إليهم فلم يتحرك حاكم عسكري عام أو وزير أو قائد فلاحين لقد هربوا أو كمنوا في غرف نومهم وادعوا أنه يوم جمعة وهو عطلة رسمية وفي العطلة يتعطل كل شيء الشرف والمسؤولية والالتزام وحتى الدفاع عن النفس بينما نزل الشيوعيون إلى الشارع بهراواتهم ومسدساتهم وأحياناً بالأغاني والأناشيد انتصاراً لقاسم وبيد كل واحد منهم

نسخة من بيان الحزب الصادر يوم ٨ شباط ان مكتسبات الثورة أمام خطر مؤكد أيها الرفاق"[١].

بينما ينقل الدكتور علي كريم سعيد قول ثابت حبيب العاني عضو المكتب السياسي للحزب قوله "مع استمرار التداعيات الناجمة عن الحملة السياسية والاعلامية ضد الشيوعيين برزت فكرة السيطرة على السلطة وكان من ابرز الداعين إلى ذلك الزعيم جلال الاوقاتي قائد القوة الجوية الذي استندت خطته على فكرة الاستيلاء على وزارة الدفاع فالذي يستولي عليها يستولي على السلطة وقال لو أصبح عبد الكريم قاسم سكرتيراً للحزب الشيوعي العراقي لأزم الموقف لأنه سوف يدمرنا ويدمر نفسه. وأضاف: فضلاً عن قوة الحزب في الجيش فإن المطلوب هو قوة جماهيرية أو اضرابات أو مسيرة نقوم خلالها باعتقال قاسم ونجبره على التوقيع على التنازل ثم نرسله إلى إحدى الدول الاشتراكية. لكن المكتب السياسي رأى ان حكم عبد الكريم قاسم وطني[٢].

أما الحزب الجمهوري الذي رفضت إجازته هو الآخر بحجة ان أعضائه المؤسسين من الانتهازيين وانهم واجهة للحزب الشيوعي فلم نجد له أي نشاط وكذلك حزب التحرير الذين لم يحصل على الإجازة فلم يكن له نشاط يذكر عدا إصدار عدد من البيانات التي هاجم فيها عبد الكريم قاسم لتركه المجال للقوى المعادية للشيوعيين ليصبح هم كل فئة من الفئات القضاء على الفئة الأخرى واتهم الحكام بالابتعاد عن الإسلام وحث عبد الكريم قاسم على تبني الإسلام عقيدة ونظاماً.

وكان حزب البعث العربي الاشتراكي السري قد كشف نشاطه بعد المؤتمر القطري الثالث من آب ١٩٦٠ الذي أدان فيه عمليات الاغتيال ونظم الإضرابات السلمية والتظاهرات في معظم المدن العراقية وأخذ ينتزع السيطرة على المنظمات المهنية من الحزب الشيوعي واحدة بعد الأخرى ودعا لقيام جبهة قومية وعاود الحزب في كانون الثاني إصدار جريدته (الاشتراكي) كان يطبع منها نحو عشرة آلاف نسخة للعدد الواحد تركز على العمل من أجل الإطاحة بنظام الحكم والإصلاح الاقتصادي وتوفير الاحتياجات اليومية للمواطنين.

---

[١] عبد الكريم قاسم رؤية بعد العشرين ص ٧٠

[٢] عراق ٨ شباط ١٩٦٣ ص٣١.

ورفض الحزب الدعوة التي وجهها الشيوعيون بعد عزلتهم إلى القوى القومية لرفع شعارات جديدة مشتركة ووضع حد للخلافات العقائدية بينهما وإعادة الحياة للجبهة الوطنية لكن حزب البعث لم يوافق على ذلك بسبب إصرار الشيوعيين على تبني شعار الاتحاد الفدرالي ونجح الحزب في آذار ١٩٦١ في تشكيل الجبهة القومية من حركة القوميين العرب وحزب الاستقلال وعدد من المستقلين وممثلين عن المنظمات المهنية القومية وذلك من أجل العمل على توحيد جهود القوى القومية ضد النظام وإنهاء الحكم الفردي واطلاق الحريات الديمقراطية وتنفيذ قانون الإصلاح الزراعي وتحقيق وحدة العراق مع الجمهورية العربية المتحدة وتحقيق الحقوق المشروعة للقوميات الأخرى ولكن حركة القوميين العرب لم يكن لها دور كبير أما حزب الاستقلال فكان اسماً بلا جسم حتى ان الحكومة كانت تعده حزباً منحلاً لذلك لم تستمر الجبهة القومية طويلاً وعلى الرغم من رفع القوى القومية التي تحالفت مع الحزب شعار إسقاط نظام الحكم فإنها لم تتعاون مع البعث بسبب دورانها في فلك سياسة الجمهورية العربية المتحدة التي كانت تعارض حزب البعث العربي الاشتراكي.

أما الحزب العربي الاشتراكي الذي تأسس في تموز ١٩٦٠ فقد أصدر مكتب التوجيه القومي في الحزب أعداداً من نشرة دورية باسم (العربي الاشتراكي) بين ١٩٦٠ و١٩٦٣ وأخرى باسم (الكفاح) وأصدر بيانات ندد فيها بسياسة عبد الكريم قاسم الذي أضرم نار الفتنة والكراهية بين أبناء الشعب لاشغالهم عن المطالبة بحل مشاكلهم ودعا لقيام جبهة قومية حقيقية وانتقد حزب البعث لرفض قبوله في الجبهة القومية وكان الحزب في حقيقته امتداداً لحزب الاستقلال حيث ضم غالبية أعضائه وشن حزب الاستقلال هجوماً عنيفاً عليه وعد أعضاءه منشقين عنه أو أنه حزب أوجده جمال عبد الناصر. وتجمعت العناصر المتبقية من حزب الاستقلال حول سكرتيره محمد صديق شنشل ولكن نشاطه ظل محدوداً اقتصر على إصدار نشرة (الكفاح).

ونشطت حركة القوميين العرب التي كان امينها العام في الشام جورج حبش وكان لها دور في نقل الأسلحة من سورية وإيصالها إلى الموصل وبغداد ومع ذلك وقف نايف حواتمه مسؤول الحركة في الموصل (١٩٥٩-١٩٦٢) ضد عمليات الاغتيال مبدئيا. وقد قامت الحكومة باعتقال عدد من أعضاء الحركة بعد ان اهتدت

إلى أوكارها في حي المنصور والكرخ في بغداد وتم القبـــض علـــى حـــامد علـــوان الجبوري وعداي علوان الجبوري ورشيد سعيد التكريتي وعبد الحسين محمد الربيعي وغيرهم ومع ان الحركة انضمت إلى الجبهة القومية لكنها انسحبت منها في تمـــوز ١٩٦٠ لعدم قدرتها على جمع أطراف النضال القومي في العراق وفـــي ١٠ كـــانون الأول١٩٦٢ داهمت السلطات الوكر الرئيس لها في منطقة الوزيرية وقبضـــت علـــى مسؤول التنظيم الأول نايف حواتمه وعلى مستمسكات كثيرة تدل على تعاون الحركـــة مع القوى القومية الأخرى وسعيها لإسقاط النظام ولكن حواتمه صمد أمام التعذيـــب الذي تعرض له ولم يكشف عن التنظيم.

وظلت الرابطة القومية هي الأخرى محدودة التنظيم وبدون افكار اقتصر نشاطها بين ١٩٦٠-١٩٦٣ على إصدار نشرتها السرية (الرقيب) وإصدار البيانـــات دعـــت فيها لتقويض الوضع القائم وأيدت عمليات اغتيال الشـــيوعيين وشـــجعتها وعدتـــها أحكاماً يصدرها الشعب بحق المجرمين الذين قتلوا الأبرياء حســـب قولـــهم[1] ومـــن الواضح ان عبد الكريم قاسم أخذ يشعر بعزلته عن الشـــعب بعـــد ان رفضـــت كـــل الأطراف التعاون معه بسبب سياسته الفردية وفشله في إقامة الديمقراطيـــة وإنـــهاء فترة الانتقال التي وعد بها الدستور الموقف الذي أصدره بعد الثورة وذلـــك بـــإصدار الدستور الدائم وإجراء انتخابات سياسية وإعادة الحكم المدني وإنهاء تدخل الجيـــش في السياسة وأخذ يفكر في إجراء الانتخابات ووضع الحكم في البـــلاد علـــى أســـس جديدة تمكنه من ان يكون رئيساً للجمهورية. وعن ذلك ويذكر عدنان الباجه جـــي ان والده مزاحم رئيس الوزراء العراقي الأسبق قد "عاد إلى بغداد سنة ١٩٦٢ وزار عبد الكريم قاسم في مكتبه بوزارة الدفاع فقام عبد الكريم قاســـم كعادتـــه مـــع ضيوفـــه باصطحابه في جولة ليلية في بغداد ثم قرأ عليه مقتطفات من خطاباته... وقـــد قـــابل مزاحم عبد الكريم قاسم أربع مرات خلال السنة الأخيرة من حكمه وفي آخر مقابلـــة سأله عبد الكريم قاسم عن الطرق المتبعة دستورياً في انتخاب رؤســـاء الجمهوريـــة ويظهر من أسئلته هذه أنه كان يفكر في وضع دستور جديـــد يقـــوم علـــى النظـــام

---

[1] عبد الفتاح يحيى، التطورات السياسية ص ٢٤٥-٢٥٩

الرئاسي الذي كان متبعاً في مصر وقتئذ ولكن القدر لم يمهلـــه إذ انفجــرت احــداث رمضان (شباط ١٩٦٣) بعد هذه المقابلة بأقل من عشرين يوماً[1].

حكومة عبد الكريم قاسم في أوائل سنة ١٩٦٣

استمرت تشكيلة حكومة عبد الكريم قاسم على ما هي عليه طوال ســنة ١٩٦٢ وحتى نهاية حكمه يوم الثامن من شباط ١٩٦٣ إذ لم يطرأ عليها أي تغيــير يذكــر. مثلما لم يحدث أي تغيير في السياستين الداخلية والخارجية لها الأمر الذي وضعـــها في مواجهة مشكلات كثيرة وتحديات صعبة داخلية وخارجية كل ذلك جعل عبد الكريـم قاسم يسعى إلى صرف الأنظار عن تلك الصعوبات والسعي إلى إقناع المحيطيــن بــه على قدرته لتجاوز تلك الصعوبات ولكن بوادر ضعف النظام وانحلاله عام ١٩٦٢ مـا كانت خافية عن الجميع بمن فيهم كبار المسؤولين في الحكومة فعجز الســلطة عــن انهاء فترة الانتقال واقامة الحكم الديمقراطي أدى إلـــى ازديــاد المعارضــة وكــثرة التظاهرات المعادية والاضطرابات ونشاط الأحزاب السياسية والحركة الكرديــــة مــن الشمال مع تخبط عبد الكريم قاسم في معالجة مسألة النفط واعادة الكويت إلى العراق كل ذلك جعل حكمه مهزوزاً فاقد الهيبة.

وفي الوقت نفسه بالغ رجال الأمن والشرطة في مراقبة العناصر التــي يرتــاب بعدم ولائها للنظام ونشط حزب البعث العربي الاشـــتراكي نشــاطاً كبــيراً وصــدرت صحيفته الرسمية (الاشتراكي) من دون ترخيص لتوزع سراً وبأعداد كبيرة[2].

وصارت عملية إسقاط حكم عبد الكريم قاسم أهم أهدافه الرئيســـة منــذ فشــل محاولة اغتياله عام ١٩٥٩. ولذلك بادر الحزب إلى تهيئة الظروف والوسائل التـــي تمكنه من تحقيق هذا الهدف بتوسيع جماهيره وتعاونه مع القوى القومية الأخـــرى العاملة ضد النظام وتقوية التنظيم العسكري داخل صفوف الجيش وتدريب العنـــاصر الحزبية على استخدام السلاح. وقد حاز الحزب تـــأييداً كبــيراً مــن خــلال قيادتــه المعارضة والتي جسدها إضراب البانزين فكانت انتفاضة البانزين صفعة قوية للحكــم الفردي. ثم جاءت قضية الكويت وعدم وجود سياسة واضحة للحكومـــة تجــاه هــذا

---

[1] مزاحم الباجه‌جي. سيرة سياسية لندن ١٩٨٩ ص ٥٢٣

[2] جريدة الجماهير كانون الثاني ١٩٦٣.

الهدف لتزيد عزلته داخلياً وخارجياً. فأصدرت القيادة القطرية للحزب تعليمات داخلية عدت فيه مطالبته بالكويت ضربا من المناورة لاستعادة شعبيته[1].

ونشط الحزب في صفوف النقابات والتنظيمات المهنية وبخاصة منظمات العمال والفلاحين والمعلمين والطلبة وازدادت التعبئة الجماهيرية للحزب واندلعت الإضرابات العمالية وخاصة بين عمال شركة الزيوت النباتية وشركة السمنت والسكائر وغيرها. وأدى الطلاب دوراً فاعلا في أحداث سنة ١٩٦٢ فعندما أعلنت السلطة في منتصف شباط ١٩٦٢ إلغاء نظام الإعادة في الجامعة والذي كان معمولا به سابقاً عد الاتحاد الوطني لطلبة العراق هذا القرار تحدياً لإرادة الطلبة وتهديدا لمستقبلهم فأصدر بياناً دعا الطلبة إلى إعلان الإضراب وفضح مخططات السلطة وإرغامها على التراجع. وقد استجاب معظم الطلاب لهذا النداء واضربوا يوم ٢٤ شباط ووزعت نشرات سرية بعنوان (لإحباط مؤامرات السلطة الدكتاتورية على مستقبلكم الدراسي ولتغليب إرادتكم القوية يدعوكم الاتحاد الوطني إلى الإضراب ونتيجة لإصرار الطلبة على تحقيق مطالبه اضطرت السلطة إلى التراجع عن قراراها[2].

ولم تجد إجراءات أجهزة الأمن والشرطة واعتقالها الكثير من الكوادر البعثية نفعا في إيقاف نشاطات الحزب ففي مناسبة قيام الثورة اليمنية وتأخر العراق في الاعتراف بالحكومة الجديدة نظم الحزب تظاهرة يوم ٤ تشرين الأول ودعا الاتحاد الوطني لطلبة العراق إلى الإضراب العام وطالب المتظاهرون بالاعتراف بجمهورية اليمن وبالوحدة العربية الشاملة واصطدم المتظاهرون بالشرطة وفي ١٠ تشرين الأول شيع البعثيون جثمان عضو الحزب خالد سلمان الذي اغتالته السلطة ونـدد المشيعون بقاسم وتوعدوه بالثأر منه وشيع الحزب في الموصل عضو الحزب عارف نوري السماك الذي اغتالته الشرطة وعد الحزب اغتياله جزءا من مخطط إرهابي تمارسه السلطة للتخلص من شباب الطليعة المناضلة باغتيال بعضهم وزج بعضهم الآخر في السجون والمعتقلات ودعا الحزب الجماهير إلى التقدم إلى أمام من أجل إنهاء (الحكم الدكتاتوري).

---

[1] الفكيكي، أوكار الهزيمة ص ١٠٦.

[2] جعفر عباس حميدي، وخليل المشهداني، دور الطلبة في التمهيد لقيام ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ (غير منشور).

وفي الأشهر الأخيرة من سنة ١٩٦٢ ازداد التذمر الشعبي من حكم عبد الكريم قاسم وشهدت بغداد حملة لتمزيق صوره كما رفعت الشعارات المعادية له. وارتبكت الأجهزة الأمنية خوفا من نشاطات الحزب ومنظماته وحذرا من خروج التظاهرات أو توزيع النشرات وفي يوم ٧ شباط ١٩٦٣ وجهت مديرية شرطة بغداد البرقية آلاتية إلى مديري الشرطة كافة والى الحاكم العسكري ومدير الشرطة العام ومديرية الحركات العسكرية ومديرية الاستخبارات العسكرية وامرية الانضباط العسكري.

"بالنظر لاحتمال حصول تجمعات غير قانونية نهار الغد الجمعة الموافق ٨ شباط ١٩٦٣ نرجو تعزيز الدوريات في الساحات والطرق العامة والقبض على الأشخاص المتجمعين. وحضور جميع الضباط والمفوضين والمراتب الأخرى إلى مقراتهم في الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الغد وحتى أشعار آخر"[١].

التخطيط للثورة ضد عبد الكريم قاسم

اخذ حزب البعث العربي الاشتراكي على عاتقه مهمة تنفيذ الثورة من دون الاعتماد على قوى أخرى قطرية كانت أم قومية فقد افتتح المؤتمر القطري الرابع أعماله في أوائل آذار ١٩٦٢ بالاستماع إلى تقرير القيادة القطرية عن أوضاع الحزب العامة وكرس المؤتمر لمناقشة موضوع إسقاط الحكم وإمكانات الحزب وقد اقر المؤتمر خطة القيادة في إسقاط النظام وإقامة حكم يكون للحزب الدور الرئيس فيه بغض النظر عن التشكيلة الوزارية، وناقش المؤتمر الوضع في الجيش ودور الحزب فيه وتعزيز المكتب العسكري الذي عهدت إليه مهمة التخطيط والتنفيذ للثورة وحدد لذلك مدة سنة وتم انتخاب قيادة قطرية جديدة وبدأت التحرك لتمتين وتقوية التنظيم داخل الجيش فتوسعت في كسب العسكريين وعززت المكتب العسكري الذي عهدت إليه مهمة التخطيط والتنفيذ للثورة.

وأقر المؤتمر خطة ترفع مستوى النشاط والانضباط الحزبي مع التشدد في شروط قبول الأعضاء والأنصار لضبط التدفق إلى صفوف الحزب الذي شهده عام ١٩٦٢ وناقش المؤتمر الموقف من القوى السياسية الأخرى والعلاقة معها مثل

---

[١] د. ك. و. مراسلات المتصرفية الملف ٦٨٥ برقية مديرية شرطة بغداد رقم ١٤٤٣ في ٧ شباط ١٩٦٣ وعبد الفتاح علي يحيى، التطورات السياسية الداخلية ص ٢٨٦.

الحزب الشيوعي العراقي وتجمعات القوميين والناصرين والحزب الديمقراطي الكردستاني وأقر زيادة الاتصال مع القوى الوطنية والتقدمية لتعرية النظام وإضعافه.
وبعد الانتهاء من مناقشة جدول الأعمال انتخب المؤتمر قيادة قطرية جديدة تكونت من علي صالح السعدي (أمينا للسر) وحازم جواد (نائب أمين السر) ومحسن الشيخ راضي وحمدي عبد المجيد وكريم محمود شنتاف وحميد خلخال وفيصل حبيب الخيزران وطالب شبيب وقد قادت هذه التشكيلية الحزب عند تنفيذ الثورة يوم ٨ شباط ١٩٦٣[١].

وأخذ الحزب يوثق علاقاته مع العناصر العسكرية من ذوي التوجه القومي والمناهضين لسياسة عبد الكريم قاسم من الذين هم من مواقع مؤثرة من الجيش منهم طاهر يحيى ورشيد مصلح اللذان رشحا عن طريق أحمد حسن البكر وذياب العلكاوي وعبد اللطيف الحديثي وسعيد صلبي وعلي عريم. ووسع الحزب نشاطه في كتيبة الدبابات الرابعة التي كان آمرها خالد مكي الهاشمي عضو اللجنة الاستشارية لتنفيذ الثورة وعضو المكتب العسكري وكان من بين ضباط الكتيبة البعثيين هاشم عبد الرزاق السامرائي وعدنان شريف ونعمة فارس ومظفر يونس الدبوني ومحمد إسماعيل الويس وكان هؤلاء بمسؤولية هاشم عبد الرزاق السامرائي ومن ثم اصبحوا بمسؤولية علاء الدين الجنابي. وضم الحزب جماعة من كتيبة دبابات خالد التي كانت ضمن حماية بغداد ومنهم سعدون فليح وعبد الجبار الخريبط وسعدي طعمة الجبوري ونصيف جاسم الربيعي ومن ضباط الدروع من الكتائب الأخرى الذين يتم الاتصال بهم عن طريق علي عريم مسؤول معسكر الرشيد وهم انور عبد القادر الحديثي وعدنان دحام العزاوي وفاضل جاسم، ووجدي ناجي وعزيز الخطيب وعمل منذر الونداوي على استقطاب عناصر جديدة للحزب مؤيدة في قاعدة الحبانية.

وكانت اللجنة الاستشارية التي ألفها الحزب لتنفيذ الثورة مختارة من الضباط ذوي الرتب العالية ومن هم في المراكز القيادية من الجيش وقد تكونت من علي صالح السعدي أمين سر الحزب في القطر العراقي مسؤولا عن هذه اللجنة والزعيم أحمد حسن البكر والمقدم الركن صالح مهدي عماش والعقيد الركن خالد مكي

---

[١] إبراهيم خليل أحمد، جعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر، ص ٢٤٠، عبد الفتاح علي يحيى التطورات السياسية الداخلية ص ٢٨٧– ٢٨٨.

الهاشمي والمقدم الركن عبد الستار عبد اللطيف والمقدم الطيار حردان عبد الغفار التكريتي إضافة إلى اثنين من أعضاء القيادة القطرية وهما حازم جواد وطالب شبيب[1].

وفضلا عن التنظيم العسكري أخذ الحزب يعد العناصر المدنية في تنظيم وتهيئة فصائل حزبية مدربة على السلاح فتم وضع نواة لما عرف في ما بعد (الحرس القومي) تنفيذا لقرار المؤتمر القطري بالمشاركة الحزبية واحتياطا ضد أية مواجهة مدنية مسلحة وتعويضا عن نقص قدرات الحزب في الجيش وكان واجب هذه الفصائل الاندفاع عند تلقي أول إشارة من الحزب إلى الشوارع وهم مسلحون بالرشاشات.

وعندما بلغت استعدادات الحزب مرحلة يستطيع معها إسقاط السلطة وتسلم الحكم كلف عضو الحزب هاني توفيق الفكيكي في تشرين الأول ١٩٦٢ بحمل رسالة الحزب إلى القيادة القومية التي وافقت على ذلك. ولإعطاء الحزب سيطرة كاملة على الأمور بعد الثورة تقرر ان يتسلم رئاسة الوزراء الزعيم أحمد حسن البكر وان يكون علي صالح السعدي نائبا له ووزيرا للداخلية وطالب شبيب وزيرا للخارجية والمقدم الركن مهدي صالح عماش وزيرا للدفاع وحميد خلخال وزيرا للعمل والمقدم الركن عبد الستار عبد اللطيف وزيرا للموصلات والدكتور عزة مصطفى وزيرا للصحة والدكتور سعدون حمادي وزيرا للزراعة والإصلاح الزراعي فضلا على تكوين مجلس لقيادة الثورة والقيادة القطرية بوصفهما سلطتين تشريعيتين وكلف الفكيكي أيضا ان ينقل للقيادة القومية حاجة الحزب إلى دراسات اقتصادية (صناعية وزراعية) والى خبراء ودعم سياسي وفني لإدارة الحكم وقد تقرر تأليف المجلس الوطني لقيادة الثورة الذي ضم كلا من علي صالح السعدي وحازم جواد، طالب حسين الشبيب، أحمد حسن البكر، عبد الستار عبد اللطيف، خالد مكي الهاشمي حردان عبد الغفار التكريتي ثم أضيف إليه منذر الونداوي. وكان من ضمن مقررات هذا المجلس بقاء مجلس السيادة على ان ينتخب أعضاؤه من القوى الوحدوية المؤتلفة مع الثورة وكان من المتريثين في تنفيذ الثورة صالح مهدي عماش وعبد الستار الدوري إذ كان الأول يميل إلى تطبيق التعبئة العسكرية إلى ان يبلغ عدد

---

[1] صالح حسين الجبوري، ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ ص١١٦- ١٢٠.

المنفذين من التنظيم الحزبي ضعف أعوان عبد الكريم قاسم. واستطاع صالح مهدي عماش ان يؤثر في قرارات تنفيذ الثورة لأن رأيه كان مسموعا لدى قيادة الحزب كونه مسؤولا عن الضباط من الرتب العالية وعضوا في المكتب العسكري ومستشارا لقيادة الحزب في القضايا العسكرية لعلو رتبة. أما الثاني فكان يعتقد ان الظروف الموضوعية للعراق وللحزب غير ناضجة للقيام بالثورة.

ولضمان نجاح الثورة وانطلاقا من مبادئ الحزب في الإفادة من القوى الوطنية المؤهلة للتعاون مع الحزب في هذا المجال دعت قيادة الحزب قيادة الحركة الكردية إلى التحالف والعمل على إقامة حكم ديمقراطي فاتصل العقيد طاهر يحي من خلال العقيد الركن كريم قرني في تشرين الأول ١٩٦٢ ناقلا إلى القيادة الكردية استعداد الحزب لحل القضية الكردية حلا سلميا على أساس الاعتراف بالحقوق الثقافية للكرد ومنحهم حكما لامركزيا. وأعربت الحركة الكردية عن استعدادها لوقف القتال والمشاركة في الحكم الجديد والامتناع عن أية مقاومة للثورة المرتقبة في بغداد. وفي بغداد اجتمع (بواسطة فؤاد عارف) علي صالح السعدي بعضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني صالح اليوسفي في كانون الثاني ١٩٦٣ وأسفر الاجتماع عن شبه اتفاق على المسألة الكردية وتحقيق الحكم الذاتي في المنطقة الكردية[1].

أخذ الحزب يخطط لمحاولات للقضاء على حكم عبد الكريم قاسم وقد وضع عدة خطط للقضاء عليه قبل الثامن من شباط ١٩٦٣ لم يكتب لها النجاح فضلا عن ثلاث محاولات في الأعوام التي سبقت عام ١٩٦٢ منها محاولة إسقاط طائرته عند ذهابه لافتتاح سد دربندخان جنوب حلبجة في نهاية سنة ١٩٦١ ولكن الفكرة أحبطت لعدم استعداد الحزب في بغداد ولأن قائد طائرة قاسم الملازم خالد محمد نوزي قريب الطيار الملازم الأول واثق عبد الله المكلف بالتنفيذ وكانت المحاولة باشراف حردان التكريتي، وهناك من يروي محاولات أخرى لاغتيال عبد الكريم قاسم منها. في ١٤ آذار ١٩٦٢ أثناء قيام عبد الكريم قاسم بمقابلة ناظم القدسي رئيس جمهورية سورية في عهد الانفصال في منطقة الرطبة، وكانت المقابلة تهدف إلى توحيد سياسة النظامين تجاه الوضع العربي والدولي، وكان صاحب الفكرة هو منذر

---

[1] عبد الفتاح علي يحيى، التطورات السياسية الداخلية ص ٢٩٠- ٢٩٢.

الونداوي، وكانت الخطة تقتضي قيام طائرات من مطار الحبانية بالتعرض للطائرة التي تقل عبد الكريم قاسم ووفده وإحراقها في الجو أو عند نزول عبد الكريم قاسم في (H3) وبعد التشاور في موضوع العملية مع قيادة الحزب العسكرية والمدنية، ومحاولة الحزب أخذ آراء قسم من القوميين في القاعدة الجوية في الحبانية ومنهم عارف عبد الرزاق.. وبعد تدارس العملية من قبل القيادة القطرية للحزب، كان الرأي تأجيل المحاولة لعدم ضمان نجاحها أولا ولذهاب ضحايا كثيرة جراء فشلها وبهذا صرف النظر عن هذه المحاولة[1]. وسبقت الإشارة إلى ان المقدم عارف عبد الرزاق تردد في تنفيذ العملية لوجود صديقه العقيد محسن الرفيعي مع عبد الكريم قاسم في الطائرة.

والمحاولة الأخرى عام ١٩٦٢ عندما خطط البعثيون للقيام بمحاولة للتخلص من عبد الكريم عند افتتاحه قناة الجيش في بغداد، وأنذر الحزب عناصره في بغداد لتنفيذ العملية وكانت المهمة قد أوكلت إلى عناصر من الحزب وبمعاونة عدنان القصاب الذي كان يعمل معاون مهندس مقيما في مشروع القناة، وبعد دراسة الخطة كانت النتيجة عدم مقدرة الحزب على تسلم السلطة في ذلك الوقت، فصرف النظر أيضا عن هذه المحاولة.

المحاولة الثالثة، خطط لهذه المحاولة عند قيام قاسم بافتتاح معمل الأحذية الشعبية في الكوفة بتاريخ ١٧ تموز ١٩٦٢، وقد شملت الخطة جانبين الأول عند ذهابه سالكا الطريق البري إلى الكوفة فكانت الخطة تقتضي وضع عناصر منفذة من الحزب على جانبي الطريق داخل البساتين الكائنة على جانبي الطريق في منطقة اللطيفية. وكانت مهمة هذه العناصر القيام بالتعرض لموكب عبد الكريم قاسم ومن ثم تنفيذ خطة للتخلص منه، لكن هذه المحاولة لم يكتب لها التنفيذ. أما الجانب الثاني من الخطة فهو وضع قنبلة موقوتة تحت المنصة التي يقف عليها عبد الكريم لالقاء خطابه على المستقبلين له هناك. كما وان هذه الخطة لم يكتب لها النجاح وذلك لتكليف الضابط المسؤول عن وضع القنبلة لمرافقة قاسم.

المحاولة الرابعة، وكان موعدها أثناء زيارة رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أحمد بن بيلا للعراق. وكان لجماهير حزب البعث الدور الكبير في استقبال

---

[1] أحمد فوزي، عبد الكريم قاسم وساعاته الأخيرة، بغداد ١٩٨٨، ص٩٨- ٩٩.

الضيف وقد وتجمهروا على جانبي الطريق المؤدي إلى المطار المدني يهتفون "ابن بيلا أهلا بيك، حزب البعث يحييك"، وكانت الخطة تجري أثناء سير التظاهرة، ولكنها لم تنفذ خوفا من ان تسوء العلاقات بين العراق والجزائر. ولاسيما ان لثورة الجزائر وقيادتها مكانة لدى الحزب، وخوفا من استغلال الدول الاستعمارية هذه المحاولة، ومن ثم اتهام ابن بيلا بالاشتراك فيها[1].

المحاولة الخامسة. عند قيام عبد الكريم قاسم بزيارة إلى الصويرة لافتتاح ثانوية للطلبة فيها، وقد كلفت عناصر حزب البعث تنفيذ عملية اغتياله، وخاصة ان هؤلاء يكونون طاقم الطائرة التي تقله، وقد انذر التنظيم الحزبي في ذلك اليوم، لكن المحاولة لم تنفذ خوفا من عدم ضمان نجاحها.

وهناك محاولات أخرى منها محاولة اغتياله عند زيارته مدينة كربلاء المقدسة بمناسبة احتفالات ١٤ تموز وقد ألغيت الخطة لكثرة الجماهير التي أحاطت بعبد الكريم قاسم. فضلا عن محاولات فردية أخرى.

وفي إطار سعي الحزب لاستثمار الإمكانات كافة للتخلص من قاسم فقد جرت الاتصالات في الربع الأخير من عام ١٩٦٢، بين المقدم الركن صالح مهدي عماش والمقدم الركن عبد الستار عبد اللطيف ممثلين عن الحزب مع المقدم جابر حسن حداد وهو أحد الضباط القوميين، للزحف على بغداد، إذ كان يشارك في التمرينات السنوية لقسم من كتائب الدبابات في منطقة الحصوة (قرب الفلوجة)، تمكن الرائد فهد جواد الميرة من تأمين اللقاء بين الطرفين. إلا ان المحاولة لم تنفذ لعدم ضمان نجاحها[2].

وكانت اكثر الخطط دقة الخطة التي كان من المقرر تنفيذها يوم ١٨ كانون الثاني ١٩٦٣ والتي وضعها المكتب العسكري المؤلف من أمين سره علي صالح السعدي وأعضائه حازم جواد وطالب شبيب والزعيم المتقاعد أحمد حسن البكر والمقدم الركن صالح مهدي عماش والمقدم الركن المتقاعد عبد الستار عبد اللطيف ومن حين إلى آخر كان يشارك في اجتماعاتها ضباط بعثيون آخرون أبرزهم العقيد

---

[1] أحمد فوزي، المصدر السابق ٩٦- ٩٩. هاني الفكيكي، أوكار الهزيمة ص٢١٥.

[2] خضير حسن سلمان، المصدر السابق، ص ٨٤. علي كريم سعيد، عراق ٨ شباط ١٩٦٣ ص٢٨.

الركن خالد مكي الهاشمي والمقدم الركن حردان عبد الغفار التكريتي والنقيب الطيار منذر الونداوي.

وكانت خطة العمل تقضي بقيام منذر الونداوي وطيارون آخرون باستطلاع الأهداف وتحديد العلامات الدالة بالطيران فوق بغداد منذ أواخر ١٩٦٢ وبذلك تم تحديد قوة عبد الكريم قاسم في مركزين هما وزارة الدفاع حيث يتجمع ٢٥٠٠ من لواء قاسم الخاص اللواء التاسع عشر ومعسكر الرشيد حيث توجد قوة ضاربة من المشاة والدبابات وطائرات الميك وكان فيه ما لا يقل عن سبعين طيارا شيوعيا. لذا تقرر متابعة قائد القوة الجوية الزعيم الركن جلال الاوقاتي تحت المراقبة دقيقة.

وفي منتصف كانون الأول تقررت خطة العمل وحددت ساعة الصفر في الساعة التاسعة من صباح يوم الجمعة ١٨ كانون الثاني ١٩٦٣ وبدء بتنفيذ الخطة فعلا يوم ١٩ كانون الأول ١٩٦٢ بإعلان الإضراب العام للطلاب الذي بدا في الثانوية الشرقية بمبادرة من الحزب وامتد الإضراب ليشمل المدارس الأخرى والكليات فتحول إلى إضراب شامل امتد إلى الموصل والرمادي ومدن أخرى واستمر إلى يوم ٨ شباط ١٩٦٣ ووقعت مصادمات بين الطلاب والشرطة شاركت في الإضراب الفئات الأخرى المعادية للنظام من القوميين العرب ومن الكرد فيما عارض الشيوعيون الإضراب ووقفوا ضده وعدوه (مؤامرة) الأمر الذي يؤكد ان الحزب الشيوعي كان على اطلاع بأعداد حزب البعث العربي الاشتراكي للانقلاب[1]. وأراد بناء على ذلك تقوية تحالفه مع عبد الكريم قاسم بتزويده بمعلومات كما كان يخطط ضده وعلى الرغم من ان قاسم رفض الاستماع لتحذيراتهم لفقدانه الثقة فيهم لكثرة تحذيراتهم السابقة لكنه أحال عددا من الضباط المشاركين في الخطة يوم عيد الجيش ١٩٦٣ إلى التقاعد فأجل التنفيذ إلى يوم ٢٥ شباط. ويذكر طالب شبيب إنه "عندما اقتربنا من اعداد قوانا واشتد نشاطنا وشى بنا الشيوعيون وأشاروا بصحافتهم إلى قلب قوانا- كتيبة

---

[1] ينقل الباحثين عن علي صالح السعدي ان المستندات التي عثر عليها في وزارة الدفاع بعد الثورة تفيد ان الرائد الركن جابر علي أحد البعثيين العسكريين المشاركين في التحضير للثورة كان يرسل لعبد الكريم قاسم عن تحركات الضباط البعثيين والعناصر القومية في الجيش ويؤكد السعدي ان عبد الكريم قاسم إذا كان قد فوجئ بالثورة فأن ذلك يعود إلى مرض وغياب علي جابر عن بغداد منذ اكثر من أسبوع عن الثورة. مصطفى دندشلي حزب البعث العربي الاشتراكي ص٢٤٨.

الدبابات الرابعة- باعتبارها مركز التحرك المعادي وكان ما كان من ارسال قاسم على آمر الكتيبة خالد مكي الهاشمي وتحذيره وبدوره اعترف لقاسم بوجود ثلاثة آلاف قطعة سلاح خفيفة من رشاش ومسدس وقنابل يدوية كانت الكتيبة تحتفظ بها واعادها فورا إلى مخازن وزارة الدفاع ووعد بافراغ الدبابات من الوقود' وقد برر الهاشمي موقفه هذا بأن عبد الكريم قاسم أخذ يهدده ويتوعده وحذره من اقامة أي نشاط حزبي داخل الكتيبة[1].

وفي اجتماع لمجلس الوزراء هدد قاسم أنه سيضرب مناوئيه بيد من حديد وقال ان هناك مؤامرة واسعة النطاق للقضاء عليه وعلى سفارة أجنبية بطبع المنشورات المعادية التي غطت بغداد وتدعو إلى الثورة حتى ان الوزراء كانوا يجدونها على مكاتبهم. وفي اليومين الثالث والرابع من شباط أحال إلى التقاعد ثمانين ضابطا من البعثيين والقوميين وألقى القبض في اليوم التالي (٥ شباط) على علي صالح السعدي والدكتور سعدون حمادي والمقدم الركن صالح مهدي عماش وكريم شنتاف. كل ذلك جعل الحزب يرفع درجة الإنذار إلى الدرجة القصوى في صفوفه وخوفا من صدور قوائم جديدة بالإحالة إلى التقاعد والاعتقال الأمر الذي يؤدي إلى فقدان العناصر المكلفة بتنفيذ الثورة وحصول اعترافات قد تنتزع بالقوة من الذين تم إلقاء القبض عليهم فقد تقرر يوم الرابع من شباط تنفيذ الثورة يوم ٨ شباط وذلك بحضور كل من علي صالح السعدي (قبل يوم من اعتقاله) وحازم جواد وطالب شبيب وأحمد حسن البكر وعبد الستار عبد اللطيف، عبد الكريم مصطفى نصرت وذياب العلكاوي وحددت كلمة السر للثوار (رمضان مبارك)[2]. وأوكلت إلى الحرس القومي مهمة السيطرة على الشوارع الرئيسة والفروع المودية إليها.

وأخيرا تجدر الإشارة إلى وجود عدة تنظيمات أخرى كانت تخطط للإطاحة بعبد الكريم قاسم وحكمه وان الكثير من القوميين قد انضموا إلى صفوف الثوار بعد تنفيذ الثورة. وقد ذكر عبد الكريم قاسم في نهاية ١٩٦٢ عن اكتشاف عدد من المؤامرات وأدعى مؤيدوه ان عدد هذه المؤامرات بلغ تسعا وثلاثين مؤامرة.

---

[1] علي كريم سعيد، عراق ٨ شباط ١٩٦٣ ص٥٠- ٥٢.

[2] عبد الفتاح علي يحيى، التطورات السياسية الداخلية ص ٢٨٧- ٢٩٥ وصالح حسين الجبوري، ثورة ٨ شباط ص١٧٤.

الضباط القوميون يخططون للإطاحة بعبد الكريم قاسم

لم يكن البعثيون وحدهم الين يخططون للإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم بل كـانت هناك أطراف عدة تخطط من أجل ذلك وكان الضباط القوميون قد بدأوا بالتفكير بالأمر بصورة جدية منذ عام ١٩٦٠ وقد زودنا (مشكورا) العقيد الركن المتقاعد صبحـي عبد الحميد بمذكرة كان قد أعدها عن دور الضباط القوميين وجدنا من المناسـب ان ندرجها نصا في نهاية هذا الجزء.

الطريق إلى ثورة ١٤ رمضان-٨ شباط
كما يرويها صبحي عبد الحميد

بعد إخفاق محاولة اغتيال عبد الكريم التي نفذها شباب حـزب البعـث العربـي الاشتراكي في ١٩٥٩/١٠/٧ شنت السلطة حملة اعتقالات فـي صفـوف المنتميـن للحزب والمتعاطفين معه، صاحبتها فترة ركود في نشاط الضباط الذين فقدوا القيـادة والتنظيم بعد إخفاق ثورة الشواف في الموصل، وإعدام الضباط القائمين بها في يـوم ٢٠ أيلول ١٩٥٩ في ميدان أم الطبول. واتسمت الاتصـالات بيـن بعـض الضبـاط القوميين بالفردية وعلاقات الصداقة والتذمر في الأوضاع.

وجاء أيلول سنة ١٩٦٠ فانتهزت فرصة عودة الأخ عبد الستار عبـد اللطيـف إلى بغداد في فترة علاج طويلة قضاها في لندن، فأقمت على شرفه مأدبة عشاء فـي داري في الوزيرية وتعمدت دعوة إخواننا من (أعضاء الحلقة الوسـيطة السـابعة) إليها، وهم المقدم الركن إبراهيم جاسم والمقدم الركن خالد حسن فريد والمقدم الركـن خالد مكي الهاشمي والمقدم الركن صالح مهدي عماش وكان إبراهيـم جاسـم آمـر كتيبة الدبابات الأولى في معسكر الرشيد وخالد حسن فريد آمر دبابات المثنى وخـالد مكي آمر كتيبة الدبابات الرابعة وكلتاهما في معسكر أبو غريب.

بحثنا في المأدبة تفكك الصف القومي في الجيش وخلو السـاحة مـن تنظيـم عسكري سري، وعدم وجود قيادة تأخذ على عاتقها إعادة تنظيم الضبـاط القوميـين والتصدي لحكم عبد الكريم قاسم الذي أصر على اتباع نهجه الخاطئ والابتعـاد عـن الأهداف التي قامت من أجلها ثورة ١٤ تموز، وتكريس حكمه الفردي الدكتـاتوري، واستمرار وإسناده للقوى الشيوعية واليسارية والتنكيل بالقوى القومية واضطهادها.

وبعد نقاش عميق اتفقنا على العمل لتشكيل قيادة تأخذ على عاتقها الإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم وتقيم له حكما قوميا وحدويا يأخذ على عاتقه تحقيق أهداف ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ يديره مجلس قيادة ثورة منسجم ومؤمن بتحقيق الوحدة العربية، لا يؤمن بحكم الفرد، ويمهد الطريق لإقامة حكم ديمقراطي سليم، يعتمد على التعددية الحزبية والحياة النيابية السليمة.

وبعد نقاش طويل عن الماضي والحاضر والمستقبل، واستعراض أسماء الضباط الذين قادوا تنظيم الضباط الأحرار قبل ١٤ تموز ١٩٥٨ والذين كانوا في محل الصدارة في قيادة التنظيم في حركة الشواف. وجدنا ان معظم القادة السابقين أما خارج العراق أو استشهدوا في ميدان أم الطبول أو تركوا العمل أو ساروا في ركاب عبد الكريم قاسم.

ولم نجد نحن الستة الحاضرون (عبد الستار- صالح- خالد حسن- خالد مكي- إبراهيم جاسم- صبحي) أحق وأجدر منا بتولي قيادة التنظيم المنوي إعادته على أسس عقائدية، خاصة وأننا كنا نمثل الصف الثاني بعد الهيئة العليا لتنظيم الضباط الأحرار السابقة وكنا قبل ١٤ تموز القيادة البديلة لها. وجميعنا كنا نحمل رتبة مقدم ركن وهي رتبة متقدمة في الجيش وثلاثة منا يقودون كتائب دبابات. وأقسمنا اليمين على ان نبدأ بالعمل فورا، واتفقنا على ان نفاتح الضباط الذين يؤمنون بالخط القومي الوحدوي فقط ونبتعد عن مفاتحة المتمردين الذين لا هوية قومية أو عقيدة تشدهم للعمل.

طرح صالح اسم العقيد المتقاعد أحمد حسن البكر ليكون عضوا في القيادة، وطرحت أنا اسم العقيد الركن عبد الكريم فرحان، فوافق الباقون على قبولهما عضوين في القيادة.

وفي الاجتماع الثاني الذي عقد في داري أيضا اجتمعنا نحن الثمانية ووضعنا أسس التنظيم وأهدافه وأسلوب المفاتحة والعمل، وحددنا أهداف التنظيم بما يلي:-

١. الإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم وإقامة حكم جماعي بدلا منه يتبنى أهداف ثورة ١٤ تموز.
٢. يستمر الحكم الجماعي خلال فترة انتقال أقصاها سنتان تهيأ الأجواء خلالها لإقامة حكم دستوري ديمقراطي مستقر يؤمن بالتعددية الحزبية، كما يؤمن بإقامة مجلس نيابي منتخب انتخابا حرا.

٣. العمل بجدية وتصميم على إقامة الوحدة العربية.

تم استعراضنا بعض الأسماء لمفاتحتها أولا على حساب أهميتها وثقتنا بها لتكون نواة للتنظيم. وبدأ بالعمل بعد هذه الجلسة بجدية ونشاط، فتمكنا من تشكيل الحلقات والخلايا بسرعة. وكان إقبال الضباط القوميين على الانتماء جيدا جدا فانتشر التنظيم بسرعة في كافة معسكرات الجيش وتنامى في وقت قصير.

وكنا نشدد على الضباط المفاتحين بان أهداف التنظيم هي نفسها أهداف ثورة ١٤ تموز مع التركيز على تحقيق الوحدة العربية وإقامة نظام دستوري ديمقراطي يؤمن بالتعددية الحزبية.

وفي الجلسة الثالثة حضر صالح معه حردان التكريتي وفرضه عضوا في القيادة بدعوى عدم وجود من يمثل القوة الجوية في القيادة. وقبلنا الأمر الواقع لأننا جميعا نعرف حردان ونثق به، وكان مرتبطا قبل ١٤ تموز بـإبراهيم جاسم، على الرغم من أننا لمنا صالح بعدئذ وحذرناه من فرض أعضاء في قيادة التنظيم مهما كان مقامهم دون مناقشة الأمر مسبقا.

وبعد تنامي التنظيم درسنا إمكاناتنا العسكرية لتنفيذ الحركة، وكنا نعتمد بالأساس على الكتائب الثلاث التي أشرت إليها سابقا وهي كتيبة الدبابات الأولى التي كان يقودها إبراهيم جاسم والرابعة التي كان يقودها خالد مكي والمثنى وكان يقودها خالد حسن فريد وفوج من لواء العشرين كان مسؤولا عن حراسة دار الإذاعة وكان يقوده صديقي وزميلي المقدم الركن هادي خماس الذي قبل ان يكون في خليتي وعليه كانت القوة كافية لذلك قررنا مناقشة الخطط السياسية التي تعقب الحركة تمهيدا لاستغلال الفرص والظروف لتنفيذها وتحقيق الأهداف التي ذكرتها سابقا.

فقررنا:-

١. الإبقاء على مجلس السيادة بشكله الذي كان عليه خاصة وان رئيسه الفريق الركن محمد نجيب الربيعي كان محل احترام وتقدير أعضاء القيادة جميعا
٢. تشكيل مجلس قيادة الثورة من أعضاء القيادة أنفسهم، يمارس واجبات السلطة التشريعية ويشرف على السياسة الاقتصادية والداخلية والخارجية والعسكرية والأمنية ويوجه أعمال السلطة التنفيذية.
٣. تأليف وزارة برئاسة اللواء الركن ناجي طالب العضو البارز في قيادة الضباط الأحرار (اللجنة العليا للضباط الأحرار سابقا)، وكان وقتذاك يعيش في المنفى

في فينا. وانتخبنا أعضاءها من القوميين المشهود لـهم بالكفـاءة والمقـدرة. وقررنا ان يكون اللواء ناجي طالب رئيسا لمجلس قيادة الثـورة إضافـة إلـى رئاسة الوزارة. وذلك:-

أ. لاعتمادنا عليه وثقتنا به.

ب. لأننا كنا نعتقد قبل ثورة ١٤ تموز أنه أجدر وأقدر من عبد الكريم قاسـم لتولـي زعامة الثورة وقيادتها.

ج. القضاء على الازدواجية في عمل مجلس الوزراء ومجلس قيادة الثـورة بحيـث يكون شخصا واحدا رئيسا للمجلسين.

٤. تعيين العقيد أحمد حسن البكر وزيرا للدفاع والعقيد الركن عبد الكريم فرحـان رئيسا لأركان الجيش.

٥. تعيين العقيد رجب عبد المجيد وزيرا للداخلية وضمه إلى مجلس قيـادة الثـورة، وقد ذهبنا إليه أنا والأخ عبد الكريم فرحان وبلغناه بقراراتنـا أعـلاه، فوافـق واتفقنا على ان لا يحضر اجتماعاتنا خوفا من انكشاف التنظيم لأننا كنا نعلم فـي ذلك الوقت أنه كان تحت المراقبة.

ناقشنا موضوع الأخ جاسم العزاوي وقررنا مفاتحته والإفادة من مركزه الخطير لحماية التنظيم من جهة ومساعدتنا في نقل بعض الضباط الذين نعتمد عليـهم إلـى المحلات الحساسة خاصة في بغداد. فذهبنا إليه أنا والأخ إبراهيم جاسم، فوافق علـى ان يكون عضوا في القيادة على ان لا يحضر اجتماعاتها حتى لا ينكشف فنفقد بذلـك مركزا مهما قرب عبد الكريم قاسم حيث كان يشغل منصب سكرتير وزيـر الدفـاع. واتفقنا على ان نمر عليه أنا وإبراهيم أو أحدنا أسبوعيا أو كل مـا دعـت الحاجـة لتبادل المعلومات.

وهكذا اكتملت القيادة في الوقت الذي كان ينتشر التنظيم في كـل المعسـكرات. كما أدمنا اتصالا مباشرا مع العقيد الركن الطيار عارف عبد الرزاق الذي كان يشـغل منصب آمر جناح الطيران في الحبانية.

كان آمروا الكتائب الثلاثة يدعون إلى التريث بتنفيذ الحركة، وان نفسـح لـهم المجال لمعرفة حقيقة شعور ضباطهم وجنودهم. وكانوا يخشون الجنـود ويقولـون انهم ما زالوا يحبون عبد الكريم قاسم، وأنهم موالون له فلابد من الانتظـار والعمـل الدؤوب لنزع هذا الولاء من نفوسهم.

كنا نعرف ان السيدين أحمد حسن البكر وصالح مهدي عماش منتمين إلى حزب البعث العربي الاشتراكي. ولقد اتفقنا معهم على العمل كقيادة مستقلة على ان نتعاون مع الأحزاب والحركات القومية وبالأخص مع حزب البعث لأن أهدافنا واحدة وعقيدتنا واحدة.

إلا ان صالح ومنذ البداية أخذ يقنع أعضاء القيادة فرادى بالانتماء إلى الحزب وبعد جهود مضنية تمكن من إقناع عبد الستار عبد اللطيف وخالد مكي وحردان التكريتي بالانتماء إلى الحزب، وأخفق في إقناع الآخرين. وبذلك اصبح عدد الأعضاء الحزبيين خمسة من اصل تسعة أعضاء يحضرون الاجتماعات الدورية. وبعد هذا التحول أخذ صالح يزودنا دوما بنشرات الحزب وبياناته الداخلية وادبياته التي توزع على أعضائه فقط إضافة إلى نشراته العامة، وكنا نناقش بعض هذه البيانات التي كنا نعتقد إنها لا تتفق وآراؤنا وخططنا.

واحتدم الجدال بيننا حول ما جاء في إحدى نشراتهم الداخلية التي جاء فيها ان تعاونهم مع القوى القومية الأخرى هو تعاون مرحلي تمليه الظروف الحالية التي تقتضي تحشيد كل الجهود القومية لإزالة نظام حكم عبد الكريم قاسم. ولقد طلبنا من صالح أخبار قيادة الحزب بأننا نؤمن ان يكون تعاونهم مع القوى القومية تعاونا استراتيجيا ونهائيا لأن تخليهم عن هذه القوى أو تخلي هذه القوى عنهم يضعف الاتجاه القومي في العراق، ويؤخر تحقيق الوحدة ويمزق الصف القومي، وان الشعبية التي كسبها الحزب بعد عملية اغتيال عبد الكريم قاسم كانت بفضل التيار القومي الذي التف حوله في الشارع العراقي وأنهم بتخليهم عن هذه القوى سيفقدون هذا التيار الجارف وسيضعفون بسببه ولا يستطيعون مقاومة التيارات الشيوعية والشعوبية والقومية بمفردهم وبدون وحدة القوى القومية، كما ان إنهاء التعاون مع القوى القومية بعد انتهاء حكم عبد الكريم قاسم سيقسم الصف القومي ويخلق جوا معاديا بينهم وبين باقي حركاته وفئاته.

احتدم الجدال المثير بين الحزبيين والمستقلين من أعضاء القيادة منذ بداية نيسان ١٩٦١، حيث شعرنا نحن المستقلين بان الأعضاء الحزبيين بدأوا يفرضون علينا توجيهات الحزب الذي ينتسبون إليه، بينما نحن غير ملزمين بتنفيذ أوامر وتوجيهات قيادة حزبية ننتمي إليها.

ولقد كان اسفينا كبيرا شطر قيادة التنظيم إلى كتلتين، رغم أنني وعبد الكريم فرحان كنا نؤمن بالتعاون مع حزب البعث إلى ابعد الحدود وكدنا ننتمي إليه لكننا كنا نتفق مع الأخوين خالد حسن فريد وإبراهيم جاسم بضرورة وأهمية استقلالية قرارات قيادة التنظيم وابتعادها عن أية تأثيرات حزبية مهما كان نوعها ولكن يبدو ان الأخوان كانوا مصممين بتأثير القيادة وتنفيذ ما تريده ولما تعذر ذلك أخذوا يفرضون ما يريدون عن طريق طرح القضايا للتصويت ولهم الغلبة حيث كانوا خمسة ضد أربعة وفي أحد الاجتماعات طرح صالح إعادة النظر بمنصب رئيس الوزراء من ضمن أعضاء القيادة التسعة وان ينتخب باقتراع سري فعارضت الفكرة بشدة كما عارضها الأخوان المستقلون الآخرون وأصررنا على بقاء السيد ناجي طالب الذي سبق ان انتخبناه بالإجماع رئيسا للوزارة. فكان جواب صالح:

(لا يمكن ان يكون رئيس التنظيم جالسا في فينا ونحن هنا نكافح ونعرض أنفسنا للخطر فعليه ان يحضر إلى بغداد ويشاركنا الكفاح) فقلت: (أننا انتخبناه لهذا المنصب دون علمه أو أخذ رأيه حتى لم نرسل له من يخبره بذلك لثقتنا به ولسمعته العالية وروحه الوطنية والقومية. ثم تكلم خالد مكي كلاما آخر مؤيدا وجهة نظر صالح.وبعد جدل طويل اقترح صالح طرح اقتراحه للتصويت، وكان واضحا ان الأعضاء الحزبيين كانوا متفقين وبتوجيه من قيادة الحزب على إجراء هذه التغيرات ليكون رئيس الوزراء من أعضاء الحزب. وكانت نتيجة التصويت خمسة ضد أربعة لصالح اقتراح صالح ثم اقترح ان نصوت على من يكون رئيسا لمجلس قيادة الثورة ورئيسا للوزارة، ففاز به أحمد حسن البكر وهو مرشح الحزب طبعا. ثم جرى التصويت على منصب وزير الدفاع ففاز به عبد الكريم فرحان وكان هذا تكتيكا حزبيا حتى لا يعطوا لنا الانطباع بأنهم يريدون الاستحواذ على المناصب المهمة جميعها. ثم جرى التصويت على منصب رئيس أركان الجيش خالد مكي الهاشمي.

أعطيت أوراقي في جميع اقتراعات التصويت لأني كنت معارضا للفكرة من حيث المبدأ ووسع هذا التبدل في المناصب الانقسام في القيادة وأصبحنا تابعين لا قادة وفقدنا استقلالية اتخاذ القرارات وبتنا نشعر نحن المستقلين أننا أصبحنا أسرى قرارات قيادة حزب البعث.

وفي الاجتماع التالي طرح صالح ضرورة ان يكون وزير الداخلية عضوا مهما في الحزب. وطرح الموضوع للتصويت وحصل على الأكثرية المعتادة ولما سألناه

عن اسم الوزير قال ستعرفون اسمه بعد نجاح الثورة واستمر الخلاف في كل اجتماع حتى نهاية شهر أيار عام ١٩٦١.

سافرت في ٥ حزيران عام ١٩٦١ إلى لندن للعلاج من مرض السكر الذي أصابني في بداية هذا العام ولبثت فيها حتى ٥ أيلول. ولما عدت إلى بغداد وجدت ان انقسام القيادة قد تم فعلا وأخذ كل طرف يقنعني ان أكون إلى جانبه، ورغم أنني كنت مقتنعا بان الاستمرار بالعمل مع الحزبيين اصبح غير ممكن إلا أني حاولت ان أوفق بينهما بشرط استمرار العمل بمعزل عن تدخل الحزب. وشاركني في ذلك الأخ العقيد الركن محمد مجيد الذي كان ملحقا عسكريا في باكستان وعاد إلى بغداد في الفترة التي كنت فيها في لندن بعد ان أحيل على التقاعد ولكن جهودنا ذهبت هباء لأن الحزبيين كانوا مصرين على مواقفهم وقالوا بصراحة ان ارتباطهم الحزبي هو الأساس وان توجيهات الحزب وتطلعاته هي التي يجب ان تسود. وكان من الطبيعي إزاء هذه المواقف ان ننحاز أنا ومحمد مجيد في النهاية إلى التكتل المستقل، وهكذا حدث الانشقاق التام.

شكل الحزبيون المنشقون عنا هيئة استشارية عسكرية لحزب البعث العربي الاشتراكي ولم يضمهم الحزب إلى مكتبه العسكري الذي كان صالح عماش أبرز أعضائه. واستمرينا نحن المستقلين نعمل باسم (القيادة العليا لتنظيم الضباط الأحرار)، وقد حاولنا ان نقنع خالد مكي الهاشمي بان ينظم الينا فحضر اجتماعا في بيت عبد الكريم فرحان واتفق معنا إلا انه عاد وأخبر خالد حسن فريد بعد يومين أنه قرر العمل مع الحزب لأنه عضو فيه. وعلى أثر ذلك اجتمعنا وقررنا ضم بعض البارزين في التنظيم إلى القيادة وأعدنا تنظيمها بحيث أصبحت تضم: العقيد الركن عبد الكريم فرحان- العقيد الركن محمد مجيد- المقدم الركن صبحي عبد الحميد- المقدم الركن خالد حسن فريد- المقدم الركن إبراهيم جاسم المقدم الركن عرفان عبد القادر وجدي- المقدم الركن هادي خماس المقدم الركن عدنان أيوب صبري- الرائد الركن فاروق صبري.

واتصلنا بجاسم العزاوي فأخبرناه بتفاصيل الخلاف والانشقاق فقرر العمل معنا وأيدنا بكل توجهاتنا. وكذلك فعلنا مع الأخ عارف عبد الرزاق فاتفق معنا، وقررنا ضمه إلى القيادة رغم عدم تمكنه من حضور اجتماعاتها حتى النهاية. واصبح هو وجاسم العزاوي عضوين قياديين لهما حقوق ووجبات أعضاء القيادة رغم عدم

حضور جلساتها. ثم بدأنا نتصل بضباط الخلايا والحلقات والأفراد ونخيرهم بين العمل معنا بصورة مستقلة أو الانتماء إلى الحزب، وكذلك فعل الطرف الآخر. فانتمى إلينا عدد كبير منهم. ورغم هذا الانقسام فقد استمرت أواصر الصداقة والزيارات وتبادل المعلومات بيننا وبينهم، واتفقنا على ان يساند بعضنا البعض عند تنفيذ إحدى الكتلتين للثورة.

ونحن في خضم هذا الانقسام الخطير في الصف القومي، وانقسام قيادتي التنظيم العسكري حدث انقلاب الانفصاليين الرجعيين في سورية في يوم ٢٨ أيلول ١٩٦١ حيث أعلن الانفصاليون السوريون انفصال سورية عن الجمهورية العربية المتحدة وقيام الجمهورية السورية متذرعين بأخطاء وتصرفات تافهة نسبوها إلى المصريين. وكانت السعودية والأردن وعبد الكريم قاسم وراء هذا الانقلاب الانفصالي شاركوا فيه جميعا دون تنسيق أو اتفاق بينهم.

وهكذا تحطم اجمل أمل راود الأمة العربية منذ أوائل القرن العشرين حيث ناضل العرب جميعا في محاربة الاستعمار العثماني لتحقيق الوحدة العربية.

ولقد أسفنا جدا عندما قرأنا بيانات القيادة القومية لحزب البعث وهي تحمل جمال عبد الناصر والجمهورية العربية المتحدة مسؤولية هذا الانفصال كما أسفنا جدا عندما قرأنا ان صلاح الدين البيطار الرجل الثاني في الحزب يبارك وثيقة الانفصال مع رجالات سورية الرجعيين. ولقد نهج حزب البعث في العراق النهج نفسه حيث أصدر بيانا يشجب الانفصال ولكنه في الوقت نفسه يهاجم جمال عبد الناصر ويعدد أخطاء القيادة المصرية التي أدت إلى هذا الانفصال. وعندما كنا نلتقي بزملائنا الضباط البعثيين الذين كنا نعمل معهم سابقا نعتب عليهم بصدور مثل هذه البيانات وكانوا يرددون ان أخطاء عبد الناصر هي السبب وان محاربته للبعث في سورية كان من نتائجها هذا الانفصال. وان وحدة الأمة العربية سيحققها الحزب عندما تقوى فروعه في البلدان العربية. وان أية وحدة قادمة يجب ان يقودها حزب البعث العقائدي.

تم الانفصال بين سورية ومصر بعد انقسام قيادة التنظيم العسكري في العراق، وان موقف البعثيين منه شجع عددا كبيرا من الضباط القوميين في الجيش على الانتماء إلى تنظيمنا دون تردد خاصة بعد ان اطلعوا على نشرات البعث المؤيدة ضمنيا للانفصال.

وفي صباح أحد الأيام زارني جاسم العزاوي وطلب مني أخبار صالح مهدي عماش بان دوائر الأمن تعد خطة للقبض على علي صالح السعدي واتفقوا مع عوض كامل شبيب الذي تربطه صداقة بعلي بأن يعدله خطة يقبض عليه خلالها ولابد من تحذيره برفض هذه الدعوة كما رجاني ان اخبر صالح بضرورة ان يلتقي به في داري. ذهبت في اليوم نفسه إلى صالح ونقلت له ما قاله جاسم واتفقنا على موعد للقائهما.

حضر الاثنان إلى داري مساء أحد الأيام وحاول جاسم إقناع صالح بالعودة لعمل التنظيمين في سورية ودمجهما ان أمكن على ان يكون العمل مستقلا وغير خاضع لحزب معين مع احتفاظهم بحزبيتهم إلا ان صالح رفض هذا المقترح وحصلت مشادة بينهما انتهت إلى قطيعة.

وعلى اثر ذلك استغل صالح وجود جاسم معنا استغلالا انتهازيا حيث أخذ يشيع بأننا نعمل لحساب عبد الكريم قاسم بدليل وجود سكرتيره معنا وزارني الملازم الأول شهاب أحمد وقص علي ما يشيعه صالح فأفهمته بان جاسم معنا منذ البداية، ولما حصل الانقسام اختار ان يكون معنا واقتنع شهاب وأقنع الآخرين بسلامة موقفنا.

وذهبت مع الأخ عبد الكريم فرحان إلى دار أحمد حسن البكر فوجدنا معه صالح وعبد الستار وعندما عاتبناه قال:

إنكم أقنعتم خيرة الضباط للعمل معكم ولم توجد طريقة أمامنا سوى تشويه سمعتكم باستغلال اسم جاسم الذي يعتقد معظم الضباط أنه من جماعة عبد الكريم قاسم. وبعد نقاش لامه على تصرفه أحمد حسن البكر وعبد الستار عبد اللطيف. إلا أنه استمر في محاربتنا في الوقت الذي كان يبدي فيه الود والمحبة.

ويقول هاني الفكيكي في كتابه أوكار الهزيمة في ص ١٨٢ ان صالح أخبر عبد المجيد جليل مدير الأمن العام بنية مجموعتنا القيام بحركة ضد النظام رغم معارضة قيادة الحزب وتحذيره من القيام بهذه الوشاية التي يؤذي الحزب وتشوه سمعته، وتفقده احترام القوميين وتضعف موقفه.

وفي هذه الفترة انبعثت تنظيمات أخرى في الجيش تعمل لإسقاط حكم عبد الكريم قاسم. كتنظيم القسم بزعامة العميد الركن المتقاعد عبد العزيز العقيلي وكان يضم مجموعة من ضباط الموصل اقسموا ان ينتقموا للمدينة المجاهدة المحافظة

الصابرة التي استباحها الحزب الشيوعي برضا ومعرفة عبد الكريم لمدة ثلاثة أيام بعد القضاء على حركة الشواف التي قامت في يوم ٨ آذار ١٩٥٩.

وتنظيم عبد الهادي الراوي- جابر حسن حداد.

وحاولت هذه التنظيمات التعاون معنا إلا أننا رفضنا الاندماج لعدم وضوح أهدافها وحتى لا تخوض تجربة جديدة قد تؤدي إلى الانقسام والفشل واكتفينا بالتعاون على تبادل المعلومات فقط.

تبنت القيادة الجديدة الأهداف والمبادئ والأسس التي وضعتها القيادة السابقة عند أول تشكيلها. وقررنا ان يكون رئيس الوزراء وبعد نجاح الثورة اللواء الركن ناجي طالب ووزير الدفاع عبد الكريم فرحان. كما قررنا ان نعهد بمنصب رئيس أركان الجيش لأقدم ضابط كفء في الخدمة شرط ان يؤمن بأهداف التنظيم.

بعد فترة أخذت قواتنا الضاربة تضعف فقد نقل فوج المقدم الركن هادي خماس من بغداد. كما أرسلت كتيبة دبابات المثنى التي كان يقودها خالد حسن فريد إلى الموصل. ولم يبق لدينا سوى كتيبة الدبابات الأولى التي كان يقودها إبراهيم جاسم، وبعض آمري سرايا وفصائل دبابات في الكتيبة الثامنة والخامسة وبعض ضباط أفواج اللواء التاسع عشر في بغداد، إضافة إلى ضباط في الكلية العسكرية.

أما جناح حزب البعث فلم يبق لديه سوى كتيبة الدبابات الرابعة التي كان يقودها خالد مكي. ولم يكن لديه عناصر يستند إليها في باقي وحدات بغداد فالظروف تغيرت عما كانت عليه في سنة ١٩٦١ حيث كانت السنة المثالية للقيام بالحركة، وذلك قبل الانشقاق، حيث كنا نسيطر على معظم وحدات الدرع في بغداد إضافة إلى فوج مشاة كامل. واصبح القيام بالحركة الآن بالنسبة لنا وبالنسبة لحزب البعث مغامرة لابد من حساب نتائجها بدقة.

أما على المستوى الشعبي فقد ضعف نفوذ الحزب الشيوعي بشكل واضح حيث تخلى عنه عبد الكريم قاسم وسحب إسناده له، وفي الوقت نفسه كان الشعب يكرههم كراهية كبيرة نتيجة أعمالهم التعسفية والفوفوضوية والوحشية التي قاموا بها منذ ١٤ تموز ١٩٥٨ حتى ذلك التاريخ بينما كان التيار القومي يقوى ويتنامى في الشارع باستمرار من طبقات الشعب كافة. واستغل حزب البعث هذا التيار الذي التف حوله بعد قيام شبابه بمحاولة اغتيال عبد الكريم قاسم في شارع الرشيد وتغلغل في صفوف العمال والطلاب في السنة الأخيرة من حكم عبد الكريم قاسم فنظموا عدة

إضرابات أزعجت السلطة. وكان أهمها الإضرابات والمظاهرات التي نظمها الشباب القومي في منطقتي الكرخ والاعظمية والتي اشترك فيها الطلاب والعمال وباقي شرائح الشعب على اثر زيادة أسعار البانزين للسيارات وقد لعب آمر فوج الإذاعة المقدم الركن هادي خماس دورا كبيرا في إذكاء وتحريض المتظاهرين ضد السلطة.

أخذ القوميون يسيطرون على النقابات المهمة تدريجيا حيث فازت قوائمهم في الانتخابات، وسيطروا فعلا على أهم نقابتين وهما نقابة المعلمين ونقابة المحامين، وانتخب عبد الرزاق شبيب نقيبا للمحامين، واحمد عبد الستار الجواري نقيبا للمعلمين والأول قومي والثاني بعثي.

وفي الأشهر الأخيرة من عام ١٩٦٢ بدأنا نفكر جديا بتنفيذ الحركة وكذلك كان يفكر حزب البعث. وبعد دراسة عميقة للوضع قررنا تنفيذ الحركة في العيد الصغير بعد انتهاء شهر رمضان عام ١٩٦٣ وكانت الخطة بسيطة تعتمد على زمرة تنفيذ مكونة من أربعة أشخاص يساعدها عدد من الضباط وذلك باغتيال عبد الكريم قاسم في النادي العسكري في اليوم الأول من أيام العيد أثناء مراسيم المعايدة، التي كان معتادا على حضورها في كل عيد، وفي الوقت نفسه يغلق الضباط المساعدون أبواب النادي ويمنعون خروج الضباط منه عدا المنتمين للتنظيم والموالين والمؤيدين حيث يطلب إليهم الذهاب إلى وحداتهم للمشاركة في السيطرة على بغداد، وبالوقت نفسه تقوم كتيبة الدبابات الأولى التي يطلب إلى آمرها وبعض ضباطها تقدم حضور مراسيم المعايدة والانتظار في محل قريب من معسكر الكتيبة والذهاب إليه حال تلقي إشارة التنفيذ، وتتحرك دباباتهم للسيطرة على المرافق المهمة في بغداد وخاصة وزارة الدفاع تعاونها سرايا وفصائل من باقي الكتائب ويعلن عن تشكيل مجلس قيادة الثورة وتشكل وزارة برئاسة السيد ناجي طالب الذي عاد مؤخرا من فينا واستقر في بغداد على الرغم من أننا لم نتصل به ولم نخبره بهذه التفاصيل. ويبقى مجلس السيادة على وضعه دون تغيير.

وكان حزب البعث يفكر في الوقت نفسه بتنفيذ الثورة ويعد العدة لها ولقد اضطر للاستعجال في تنفيذها على اثر اعتقال صالح مهدي عماش ومن بعده أمين السر علي صالح السعدي خوفا من اعتقالات أخرى تكشف خططه.

ونفذ الحزب ثورته صباح يوم ١٤ رمضان الموافق ٨ شباط ١٩٦٣ معتمدا على بعض منتسبي كتيبة الدبابات الرابعة التي كانت في معسكر أبو غريب دون ان

يخبروا آمرها المقدم الركن خالد مكي لأن الشكوك كانت تحوم حوله بأنه أخبر عبد الكريم قاسم بعزم البعث على القيام بالثورة.

واعتمد الحزب على ٢٩ ضابطا في التنفيذ وحال سماع الضباط القوميين ببيان الثورة هبوا جميعا واشتركوا فيها وساهموا في إنجاحها. وعندما سمعت كتلتنا بالبيان اجتمع بعض أعضائها في داري وهم:-

العقيد الركن عبد الكريم فرحان- المقدم الركن عرفان وجدي- المقدم الركن صبحي عبد الحميد- المقدم الركن هادي خماس- الرئيس الأول الركن فاروق صبري وتعذر على الباقين الحضور لبعد منازلهم.

وقررنا الالتحاق بالثوار والمشاركة الفعلية في الثورة وغادرنا المنزل والتحقنا بقيادة الثورة في دار الإذاعة في الصالحية حيث كان مقر قيادة الثورة والتحق بنا هناك العقيد الركن محمد مجيد وسلمنا إلى قيادة الثورة برقية تأييد وقعناها جميعا لأهميتها وأهمية مرسليها إذيعت عدة مرات من دار الإذاعة مما شجع جميع الضباط تنظيمنا في المعسكرات بالالتحاق والاشتراك بالسيطرة على المعسكرات.

وحال وصولنا إلى دار الإذاعة كلفني الرئيس عبد السلام والعميد أحمد حسن البكر والمقدم صالح عماش بإدارة الحركات والإشراف على المعركة من دار الإذاعة وكلفوا محمد مجيد وهادي خماس بالذهاب إلى مبنى وزارة الدفاع وقيادة القطعات التي تهاجمه، وعينوا عبد الكريم فرحان آمرا لموقع بغداد وطلبوا منه الالتحاق فورا بمقره في الثكنة الشمالية. وبقي المقدم عرفان وجدي والرائد فاروق صبري معي في دار الإذاعة يعاونني في إدارة المعركة. وبقيت أشرف على إدارة الحركات أيام ٨ و٩ و١٠ شباط ١٩٦٣.

وفي يوم ١٠ شباط صدر أمر تعيني مديرا للحركات العسكرية وغادرت دار الإذاعة في الساعة العاشرة صباحا يوم ١٠ شباط بصحبة وزير الدفاع صالح عماش ورئيس أركان الجيش طاهر يحيى إلى مبنى مجلس السيادة حيث اصبح مقرا لرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس أركان الجيش ومديرية الحركات العسكرية.

أما في الحبانية فقد التحق عقيد الجو عارف عبد الرزاق بالقاعدة الجوية حال طيران منذر الونداوي وزميلاه وأشرف بنفسه على السيطرة على القاعدة وإشراك باقي الطيارين في المعركة وكان اثنان من آمري أفواج اللواء الثامن الذي وصل

بغداد من الحبانية من تنظيمنا وهما المقدم محمد يوسف والعقيد عبد الجبار علي الحسين."

انتهى ما يقوله العقيد الركن صبحي عبد الحميد

ولما كان هدفنا هو وضع الحقائق أمام القارئ والتعرف على آراء الآخرين ندرج في أدناه ما ذكره ضابط قومي آخر وهو عبد الكريم فرحان الذي قال

تأليف اللجنة القومية العليا

بعد مشاورات ومداولات وحوار طويل بين الضباط القوميين وبصرف النظر عن انتمائهم الحزبي تم الاتفاق على تأليف اللجنة القومية العليا للضباط الأحرار من:

- العقيد أحمد حسن البكر
- العقيد الركن عبد الكريم فرحان
- المقدم الركن خالد حسن فريد
- المقدم الركن عبد الستار عبد اللطيف
- المقدم الركن صبحي عبد الحميد
- المقدم الركن صالح مهدي عماش
- المقدم الركن جاسم كاظم العزاوي
- المقدم الركن إبراهيم جاسم التكريتي
- المقدم الركن خالد مكي الهاشمي

عقدت اللجنة اجتماعها الأول في دار صبحي عبد الحميد في الوزيرية وقد اختير هذا البيت لتوسطه وقربه وسهولة الاهتداء إليه. لم تضم اللجنة المقدم الركن محمد مجيد لنقله بمنصب ملحق عسكري خارج العراق كما اتفقنا على عدم حضور جاسم كاظم العزاوي اجتماعات اللجنة وكنا نبلغه بالقرارات الهامة عن طريق المقدم الركن خالد حسن فريد كما استبعد من اللجنة العقيد الطيار عارف عبد الرزاق لوجوده في الحبانية وتعذر مجيئه وتم الاتفاق على تخويلي بالاتصال بالضباط الآخرين وتبادل وجهات النظر معهم أمثال رجب عبد المجيد ومحمود شيت خطاب وعارف عبد الرزاق وغيرهم..

وفي أحد الاجتماعات دخل صالح مهدي عماش ومعه الرئيس الأول الطيار حردان التكريتي... لقد فوجئنا بحضور حردان... كانت مناورة مقصودة من صالح

مهدي عماش كدأبه لزيادة عدد عناصره ومؤيديه والتأثير على التصويت... اكرهنا على قبوله وضمه إلى اللجنة حرصا على المصلحة ولحاجة اللجنة إلى ضابط طيار بعد ان صرف النظر عن إشراك عارف عبد الرزاق باللجنة لتعذر حضوره. بدأت اللجنة تعقد اجتماعاتها أسبوعيا لكثرة أعمالها وكان معظمها يعقد في دار صبحي عبد الحميد وقد اجتمعنا مرة أو مرتين في دار عبد الستار عبد اللطيف وثلاث مرات في دار أحمد حسن البكر في محلة علي الصالح، كما تم تقسيم المهام والواجبات وعهد إلى لجنة تضم أحمد حسن البكر وعبد الكريم فرحان وعبد الستار عبد اللطيف بوضع خطة العمل وصياغة البيانات ووضع جدول زمني لسير الأحداث عندما تحين ساعة الصفر. وشرعت اللجنة العليا بترشيح الأشخاص المؤهلين لاشغال المناصب المهمة بعد الإطاحة بنظام عبد الكريم قاسم، واقترحت ان يكون ناجي طالب رئيسا للوزراء لكن اقتراحي لقي معارضة من بعض الأخوان بحجة وجوده في الخارج وفسره آخر أنه هروب من الميدان وآثر الإقامة في النمسا وكانت حجتي أنه أحد أعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار كما أنه اصبح معروفا بالنسبة للشعب العراقي والرأي العام العربي بعد توليه وزارة الشؤون الاجتماعية واستقالته مع الوزراء القوميين أبان المد الشيوعي واضطهاد القوميين وأخيرا وبعد نقاش طويل وافقت اللجنة على تولي ناجي طالب رئاسة الوزارة. ثم رشح أحد الأخوان العقيد أحمد حسن البكر لتولي منصب وزير الدفاع فقبل الاقتراح بالإجماع ورشحني أحد الأخوان لتولي منصب رئاسة أركان الجيش فاعترضت على هذا الترشيح وفضلت إسناد المنصب إلى ضابط برتبة كبيرة ولدينا اكثر من ضابط قومي برتبة كبيرة يصلح لهذا المنصب فأنا ضد (القفزات) ومنح الرتب العسكرية قبل أوانها كما أكره وارفض إحالة أي ضابط برتبة كبيرة على التقاعد بسبب إسناد المنصب لي ومنحي رتبة لواء أو فريق واستشهدت بما حدث في مصر والعراق بعد الثورة، فقد منح (الرائد) عبد الحكيم عامر رتبة مشير، أما في العراق فقد أسند منصب رئاسة أركان الجيش إلى الزعيم أحمد صالح العبدي باعتباره أقدم الضباط بعد عبد الكريم قاسم،وإحالة جميع الضباط الكبار وكانوا برتبة لواء على التقاعد. طال الحوار وبذلت الجهود لإقناعي وفجأة قال حردان التكريتي: أنا مستعد لتولي منصب رئيس أركان الجيش ما دمت ترفض ذلك ويظهر انك لا تثق بنفسك كثيرا، حينئذ غضبت وأجبته بشدة أنني اعرف نفسي وأثق بها وأنا أقدر منك ومن غيرك ولكني توخيت المصلحة العامة وعدم

التفريط بالضباط ذوي الرتب الكبيرة وأخيرا تم الاتفاق بالإجماع على ان أتولى منصب رئيس أركان الجيش.

ومضت الجلسات تجري بانتظام وبحثت فيها شؤون كثيرة كما فرغت اللجنة الثلاثية من مهمتها وتعهد العقيد أحمد حسن البكر بحفظ جميع الأوراق في مكان أمين وتم الاتفاق على ان اغتيال عبد الكريم قاسم ما زال يشكل مفتاح المعضلة وبداية لسلسلة أعمال مسيطر عليها تؤدي إلى إحكام قبضة القوميين وسيطرة الجيش على الوضع بأقل الخسائر وكان صالح عماش قد وعد من قبل ان أحد جنوده فصيل الدفاع والواجبات المسؤول عن حماية عبد الكريم قاسم مستعد لاغتياله شريطة تسليمه غدارة أي رشاشة قصيرة المدى. لا بد إذن من إعادة النظر بملاك فصيل الدفاع وتسليحه أفراده بالغدارات دون إثارة أي ريب لا سيما وان التعديل في مصلحة الفصيل فالسلاح آلي سريع الطلقات صغير الحجم خفيف الوزن إذا قيس بالبندقية وفضلت ان يأتي الاقتراح من مقر رئاسة أركان الجيش ولم يلبث ان اقتنع سكرتير رئيس أركان الجيش الجديد بالفكرة وتبناها دون ان يعرف الباعث وهكذا تسلح جميع الجنود بالغدارات بما فيهم الجندي البعثي الذي اخذ على عاتقه مهمة الاغتيال، لكنه أحجم خوفا أو لعدم موافقة الحزب.

وفي إحدى الجلسات نقل إلينا صالح مهدي عماش اقتراحا مهما لحزب البعث للبين رأينا فيه، فحواه ان حزب البعث يحرص على سلامة أعضاء اللجنة ويثق فيها إلى ابعد الحدود وهو شديد الرغبة في تولي حملة التوعية وضم الضباط تخفيفا لأعباء اللجنة وحرصا على عدم انكشافها كما أنه يوافق على تولي اللجنة نفسها قيادة الحزب والبلاد بعد انضمامها للحزب وهذه أول مرة يخرج فيها الحزب على نظامه الداخلي وتقاليده ويتخذ مثل هذا القرار الخطر بدافع المصلحة القومية العليا. نوقش الاقتراح بإسهاب وطال الحوار والجدل وأبدى كل عضو رأيه بصراحة. كان الاقتراح وجيها ومقنعا يضمن الأمن ويوفر الجهد والوقت وأخيرا غلب حسن النية فقررنا الانضمام إلى حزب البعث باستثناء المقدم الركن خالد حسن فريد والرئيس الأول الركن إبراهيم جاسم التكريتي وفي الاجتماع التالي لهذه الجلسة المهمة اقترح أحد الأخوان لا أتذكر الآن (ولعله كان صالح مهدي عماش أو عبد الستار عبد اللطيف) إعادة النظر في المناصب المهمة واقترح ان يكون أحمد حسن البكر رئيسا للوزراء وعبد الكريم فرحان وزيرا للدفاع وخالد مكي الهاشمي رئيسا لأركان الجيش

وبدأ بسرد مؤهلات أحمد حسن البكر من نضال وصمود وتحمل للمسؤولية بالإضافة إلى احتفاظه ببعض الأسلحة والوثائق... اعترضت على هذا الاقتراح الذي جاء بعد فوات الأوان إذ لم يستجد ما يدعو إلى النظر في مقررات سابقة اتفقنا عليها بالإجماع والأفضل ان نبحث الآن في قضايا أخرى ملحة... لم يلق اقتراحي القبول واتضح ان الأمر قد دبر بليل فاحتدم النقاش وطال الحوار وكان المبرر الوحيد ان ناجي طالب قد آثر العزلة وفضل الإقامة في أوربا وفجأة جذبني من ذراعي عبد الستار عبد اللطيف وكان يجلس بجانبي وهمس بأذني ان الاقتراح بمصلحتنا وان تعيين أحمد حسن البكر رئيسا للوزراء معناه ان كل واحد منا هو رئيس للوزراء... لم ارتح لوجهة نظره... أنه يتكلم بمنطق حزبي فيما نبحث عن الكفاءات ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب.. ثم سألني أحد الأعضاء لا أتذكر اسمه عن مؤهلات ناجي طالب واضطرني إلى المقارنة بين الاثنين فبدأت اعدد مزايا كل منهما وفجأة قاطعني خالد مكي الهاشمي وقال (ان ناجي طالب حلو) فأجبته على الفور (أنت أحلى منه) ثم جرى التصويت فاستبعد ناجي طالب باقتراح الأكثرية واصبح أحمد حسن البكر رئيسا للوزراء وعبد الكريم فرحان وزيرا للدفاع وخالد مكي رئيسا لأركان الجيش وانفض الاجتماع... وتلته بضعة اجتماعات مملة خلت من الصراحة والصدق والإخلاص وظهر جليا أن مصلحة الحزب وضعت في المقام الأول وتغير تماما أسلوب المناقشة وطرح الآراء والتصويت واستبعدت آراء سديدة لعدم حصولها على الأصوات المطلوبة وكثرت اعتداءات البعثيين على القوميين فاستنكرت ذلك ووعدوا بوقف الاعتداءات...

وذات يوم اتصل جاسم كاظم العزاوي بالمقدم خالد حسن فريد وابلغه بوصول أنباء إلى عبد الكريم قاسم تؤكد انضمام صالح مهدي عماش لحزب البعث وقيامه بوضع (الجفرة) لهم وطلب منه ان يقسم بالقران بعدم ذكر اسمه أو أي اسم آخر لأن القضية لا يعرفها سوى مدير الأمن العقيد عبد المجيد جليل الذي نقل النبأ إلى عبد الكريم قاسم وان كل ما يريده هو تحذير وتنبيه صالح مهدي عماش وفي الجلسة القادمة ابلغنا خالد حسن فريد بالنبأ ورفض ذكر الأسماء لالتزامه بالقسم ولمقتضيات الأمن، لكن صالح وبعض الأخوان أصروا على ذكر الأسماء وسب القرآن... لقد أدركت الآن خطأ انضمامي للحزب وآمنت بالقول ان سوء الظن من حسن الفطن. وآن لي ان اكف عن هذا الخطأ قبل فوات الأوان واقتنعت ان الاستقلال في الرأي

والتحرر من القيود الحزبية انفع وأجدى للوطن فقررت ان أعلن استقالتي من الحزب في الجلسة القادمة... وحل موعد الاجتماع وكان في دار صبحي عبد الحميد وتكلمت في بداية الاجتماع وشرحت أزمة الضمير التي امر بها والمعاناة وصعوبة التوفيق بين مصلحة الوطن ومصلحة الحزب وتعذر انقسام الولاء لذلك قررت الاستقالة من الحزب ووضع كل طاقاتي لخدمة وطني وجماهيره بدون تفريق أو تمييز... ثم تكلم أحمد حسن البكر وأعلن أنه سبق له الانضمام إلى الحزب أثناء فترة اعتقاله وانه يؤثر البقاء في الحزب وتكلم صالح عماش ولاذ بعض الأخوان بالصمت ثم تكلم صبحي عبد الحميد فأيد وجهة نظري وأعلن استقالته من الحزب... وأخيرا اتفقنا جميعا على العمل سوية كالسابق للتخلص من الحكم الدكتاتوري، لكن الاجتماعات قلت وفتر النشاط وبدا التكتل واضحا..

انقسام واتهامات

حل عيد الفطر فذهبت في الصباح الباكر إلى مقبرة الشيخ معروف بجانب الكرخ كدأبي في الأعياد لزيارة قبور والدتي وأخي وجدتي وبقية قبور الأقرباء وفجأة أبصرت بجواري الدكتور عبد الكريم زيدان الذي تربطني به قرابة بالإضافة إلى الزمالة في كلية الحقوق فتعايدنا وتحدثنا عن هموم المواطن ومشاكل البلاد ثم سرنا معا حتى خرجنا من المقبرة بعد أن اتفقنا على اللقاء في مقهى الزهاوي في الحيدر خانة بجانب الرصافة... التقينا في الموعد المحدد بعد دقائق معدودات بدأنا باستعراض أحوال العراق وتردي الأوضاع وبين كل واحد منا وجهة نظره بصراحة وجرأة وتساءلنا عن الحل وتعددت اللقاءات وتشعب الحديث وطال الحوار وأخيرا اتفقنا على أن تحسن الأوضاع ووقف الانهيار والتردي يستدعيان إزاحة عبد الكريم قاسم بأي ثمن ثم أكد لي الدكتور عبد الكريم زيدان أن بالوسع التخلص من عبد الكريم قاسم شريطة إعلان حكومة إسلامية اثر اغتياله... لم أسأله عن الجهة التي يمثلها ومن سيقوم بالمهمة فأنا اعرف ارتباطه بالإخوان المسلمين منذ فترة طويلة وشدة تمسكه بتعاليم الدين الإسلامي الحنيف... ترويت قليلا ثم أجبته أن هذا قرّار خطير يعود إلى الشعب بعد أن يسترد حريته ويمارس حقوقه ولا بد أن يلتزم النظام الجديد بمبادئ الإسلام ويهتدي بالشريعة الإسلامية خلال فترة الانتقال التي ستكون

قصيرة جدا.. طال الحوار ولم نتوصل إلى اتفاق وأخيرا قلت لابد من الرجوع إلى أخواني في أمر خطير كهذا ثم انصرفنا بعد أن حددنا موعد اللقاء القادم.

طلبت من الأخوان الاجتماع لبحث أمر هام وخطر... ثم اجتمعنا عصرا في دار عبد الستار عبد اللطيف في الاعظمية فجلسنا في حديقة الدار الخلفية... بدأت الحديث فقلت أن هناك جهة معينة أبدت استعدادها لاغتيال عبد الكريم قاسم وتعمدت عدم ذكر الجهة وشروطها ثم قلت أني لن أبوح بأكثر من هذا إلا إذا تأكدت من قطع صلاتكم الحزبية وتعهدتم بكتمان الأمور وأقسمتم على ذلك... ان القضية في غاية الخطورة وأخشى أن تنكشف الخطة قبل اوانها وحينئذ يقع كثير من الضحايا قبل تحقيق الهدف... ساد الصمت قليلا وتكلم بعض الأخوان فرددت عليهم بهدوء وأخيرا تكلم عبد الستار عبد اللطيف وكان بادي الانفعال ووجه كلامه لي قائلا ليس من حقك أن تتصل بأي جهة كانت إلا بعد الرجوع إلينا... لابد أن تبوح باسم الجهة... ان عدم البوح خيانة... أجبته ان من حقي أن اتصل بأي جهة مخلصة للعراق تريد الخير للعراق كما أن طبيعة الاتصال وتبادل الرأي مع مختلف الجهات الوطنية حزبية كانت أو مستقلة واني مستعد الآن لذكر اسم الجهة بعد تحقق الشرطين اللذين ذكرتهما في بداية الجلسة كما أني اشجب كلمة الخيانة واستنكرها وطال الجدل وامتدت المناقشة إلى ساعة متأخرة ثم انفض الاجتماع دون التوصل إلى اتفاق وكان هذا آخر اجتماع تجمدت بعده أعمال اللجنة... لقد التقيت بالعقيد أحمد حسن البكر مرتين أو ثلاثا، مرة في مكتب الحاج يحيى وشريكه عبد الستار عبد اللطيف لبيع أدوات السيارات في مدخل شارع الجمهورية ومرة في الشورجة... تبادلنا السلام وكان حديثنا قصيرا كما تجنبنا الخوض في إصلاح ذات البين وهكذا انقسمت اللجنة إلى لجنتين: لجنة قومية وأخرى بعثية... قررنا مواصلة العمل وتوسيع اللجنة كما حرصنا في الوقت نفسه على إقامة علاقات طيبة مع جميع القوى الوطنية المخلصة وتبادل الآراء والمعلومات معها ولن أنسى تلك الليلة التي ذهبت فيها مع المحامي صبيح الكبيسي نبحث عن بيت علي صالح السعدي في محلة الكسرة لنبلغه نبأ هاما، ومضينا نضم الضباط وأعطيت الأسبقية لآمري الوحدات وتم التنسيق والتعاون مع كثير من الأشخاص المخلصين بصرف النظر عن انتمائهم الحزبي أو عقيدتهم.

في عصر أحد الأيام زارني الأخ صبحي عبد الحميد وكان بادي التأثر والانفعال... جلس وطلب سيكارة رغم أنه لا يدخن... ثم انفجر فقال ان حزب البعث

يعتمد تشويه سمعتنا وان هناك حملة ظالمة ضدنا يقودها صالح مهدي عماش تتهمنا بالتجسس والعمالة لعبد الكريم قاسم بحجة ان لجنتنا وجماعتنا تضم جاسم كاظم العزاوي سكرتير عبد الكريم قاسم... تألمت وغضبت لكني تظاهرت بعدم الاكتراث للإشاعة وحاولت تهدئة صبحي فقلت له ربما تكون الإشاعة كاذبة أطلقها أعداء الطرفين للوقيعة وتمزيق وحدة المناضلين ومهما يكن فأن هذه الإشاعة تؤكد امتداد التنظيم واتساعه... أجاب ان أكثر من ضابط قومي فاتحه صالح مهدي عماش للانضمام للحزب والتخلي عن مجموعتنا "المشبوهة"، حينئذ قلت له من الأفضل ان نلتقي بصالح مهدي عماش ونتفاهم مع الجماعة لأن تبادل الاتهامات لا يجدي كما يلحق ضررا بالغا بالقضية يؤدي إلى تمزيق وحدة المناضلين ويمد في عمر عبد الكريم قاسم، ان معرفة دوافع الحملة وأهدافها أصبحت مهمة لنتبين طريق المستقبل.. انتهينا من شرب القهوة ثم خرجنا لسيارة صبحي عبد الحميد قاصدين بيت صالح مهدي... طرقنا باب داره فخرجت زوجته وأعلمتنا أنه خرج منذ قليل وهي لا تعلم إلى أين ذهب. عرجنا على دار عبد الستار عبد اللطيف وكان قريبا من دار صالح فلم نجدهما. اقترحت على صبحي عبد الحميد الذهاب إلى دار أحمد حسن البكر فأنا أتوقع وجود الثلاثة هناك.. عبرنا إلى جانب الكرخ من جسر الاعظمية وذهبنا إلى بيت أحمد... طرقنا الباب فخرج أحمد حسن البكر بسرعة وتبين أنه كان يجلس في الحديقة قرب المدخل رحب بنا وما ان اجتزنا المدخل حتى شاهدنا صالح مهدي عماش وعبد الستار عبد اللطيف يجلسان في الحديقة الصغيرة إلى يمين المدخل... سلمنا عليهما ثم جلسنا... بدأت في الحديث وكنت في غاية الانفعال... عاتبت صالح ولمته على مهاجمتنا... اعترف بقيادة حملة التشهير ضدنا وبررها ليحول دون انضمام الضباط إلينا ثم قال ان سمعتكم ممتازة وتنظيمكم منافس خطر لنا ولا سبيل إلى إيقاف تغلغلكم السريع في الجيش إلا بتشويه سمعتكم كما إنكم أذعتم في أوساط (الضباط) أني بعثي... قلت له يا صالح انك بعثي قبل ان تتشكل اللجنة ويحصل الانشقاق ومعظم الضباط القوميين سمعوا بانتمائك لحزب البعث كما انك حريص على كتمان الأمر ولا تنس ان خالد حسن فريد هو الذي أخبرك بوصول نبأ انضمامك للحزب إلى الجهات المختصة ومعرفة عبد الكريم قاسم بذلك ومهما اختلفت وجهات نظرنا فنحن ما زلنا نحرص على التعاون معكم ومع القوى القومية الأخرى للتخلص من الحكم الدكتاتوري الشعوبي وقد قمت بنفسي اكثر من مرة بتوزيع

بطاقات التبرع وجمع التبرعات للحزب وكنت اسلم المبالغ إليك. ان التشهير وتبـادل الاتهامات يضرنا جميعاً ولا يستفيد منه سوى عبد الكريـم قاسـم... لا ضـير مـن التنافس في ضم الضباط شريطة ان نلـتزم جميعنـا بالمبـادئ ونتحلـى بـالأخلاق الحسنة... وتكلم صبحي عبد الحميد فعاتب صالح كثيراً وتكلم أحمـد حسـن البكـر لتهدئة الجو... ثم خرجنا.

قررنا توسيع اللجنة فأضيف إليها الرئيس الأول الركن فـاروق صـبري عبـد القادر وبعد فترة انضم إليها الرئيس الأول الركن عرفان عبد القادر وجدي.

زارني في داري المقدم الركن خالد مكي الهاشمي. كانت زيـارة مفاجئـة لـم أتوقعها وحرت في معرفة أهدافها لكنني قررت التزام جانب الحذر وحرصت ان يكـون حديثي معه موجزا وبعد حديث قصير أبدى استعداده للعمل معنا... قلت انـك تعـرف شروطنا فهل أنت موافق عليها... أجاب بالإيجاب ثم اقسم بالقران الكريم وبعد قليـل خرج..

عجبت لأمره إذ كان من المنتمين لحزب البعث ومن المؤيدين لقرارات الحـزب والمتحمسين لها وبخاصة بعد ان اصبح مرشحا لتولي منصب رئيس أركان الجيـش ومهما يكن من أمر فاني لم أره مرة ثانية ولم يسع إلى لقائي وظهر لي بعدئذ عـدم جديته أو التزامه ولعله أتى لمعرفة أي الفريقين أقوى واهم وأقرب للوصـول إلـى الهدف"[1].

ويقول هاني الفكيكي "في منتصف ١٩٦٢ كانت كتلتا صبحي عبد الحميد وعبـد الكريم فرحان تحاولان القيام بحركة عسكرية تجمعت لدى الحزب معلومـات عنـها فقررت القيادة ان تطلب إلى القوميين والناصريين تأجيل العمل لأن البعث غير مـهيأ للمشاركة كما ان الظروف لا تسمح بنجاح الانقلاب في الوقت نفسـه قـررت قيـادة الحزب استنفار كل قواها العسكرية والحزبية للمشاركة في العملية إذا ما حصلت كيما يكون للحزب دور وحصة يرجحان الكفة الناصرية على الحكم الجديد وخلال اجتمـاع المكتب العسكري اقترح صالح مهدي عماش مازحاً تسريب الخبر إلى قاسم بدلاً مـن اللجوء إلى هذه القرارات المعقدة الأمر الذي استهجنه حازم جواد وبـاقي أعضـاء المكتب العسكري إلا ان صالح وبعد أيام من الاجتماع التقى العقيد عبد المجيد جليـل

---

[1] حصاد ثورة مذكرات ص ٦٥- ٦٠.

مدير الأمن العام في بناية وزارة الدفاع فأوحى إليه بأسماء بعض الضباط القوميين وبضلوعهم في التآمر فما كان من الآخر إلا ان نقل الخبر إلى قاسم بحضور جاسم العزاوي أحد الضباط القوميين فلم يتردد قاسم في اعتقال بعضهم وإحالة البعض الآخر على التقاعد أو إلى مناصب إدارية وكان عمل صالح قد اضر بالعلاقة بين الحزب وباقي الأطراف القومية مخلفاً عند البعثيين شعوراً بالحرج من دون ان يقود إلى اتخاذ إجراء حزبي بحقه"[1]

الأيام الأخيرة من حكم عبد الكريم قاسم
كما يراها البريطانيون والأمريكيون

كانت السفارتان البريطانية والأمريكية تراقبان الأوضاع من العراق بدقة خاصة بعد ان ازدادت المؤامرات ضد عبد الكريم قاسم وأزداد تهجمه على كل من بريطانيا والولايات المتحدة باعتبارهما المحرضتين على كل المؤامرات وتوقعتا حدوث انقلاب ضد عبد الكريم قاسم في أية لحظة وفي أدناه بعض ملاحظاتهم عن الأيام الأخيرة لحكم عبد الكريم قاسم.

سري وشخصي

من السفارة البريطانية في بغداد إلى وزارة الخارجية

الرقم ٩/١٠١٩/٦٢ جي

التاريخ: ١٠ تشرين الثاني ١٩٦٢

١-انني أخاف أنه من غير الممكن الآن القيام بالضبط كما طلبتم في رسالتكم (أي جي ١٠٣١٩٣) في ٢٣ تشرين الأول وإعطائكم أي تقييم دقيق لقوة مجموعات المعارضة المختلفة ولكن ربما ترغبون ان نقوم بمحاولة لكتابة تقرير حديث عن حالة التآمر.

٢-استمر التآمر ويبدو أنه كسب قليلا في نضوج فكرته. ونحن لسنا في الحقيقة في موقع للقول، ولكن نحن نؤمن ان المؤامرات تستمر في الاهتمام بشكل رئيسي بالتخلص من قاسم، المتآمرون على كل حال ليس لديهم إلى الآن فكرة عن من ينبغي ان يخلف قاسم وليس هناك قادة حقيقيون. ربما هناك الآن بعض

---

[1] أوكار الهزيمة ص ١٨٢.

الاتصالات بين المجموعات المختلفة والفكرة العامة ربما بدأت تكتسب الأرضية أنه سيكون خطرا تصفية قاسم بدون صيغة افضل للبديل في الذهن، على الأقل هذا يمكن ان ينتج ديكاتورية عسكرية أسوأ. ولكن من المشكوك إذا كانت أية مجموعة تقوم بأي شيء لترجمة هذه الفكرة في خطة إيجابية.

٣- ليس لدينا أخبار عن أية تطورات بين المجموعات السياسية بالرغم من أنه ربما علمتهم التجربة التصرف بأسلوب اكثر حذرا. الاتجاه الأكثر احتمالا الذي ربما سيأتي التغيير منه هو الجيش. السخط هنا ازداد بشكل ملحوظ وقيل ان ٩٠% من كل الضباط والرجال معادين الآن لقاسم. نستلم أخبارا من وقت لآخر عن عدد من المجموعات المتآمرة ضمن الجيش ولكن سياسة قاسم في النقل المستمر للضباط وفي دفع الضباط من الأحزاب المختلفة لمراقبة بعضهم البعض فعالة جداً في منع أي عمل. أنه لا يبدو من المحتمل ان السخط العام في الجيش سوف يقود إلى العمل حتى وجود الحافز، مثلا هزيمة كبيرة في كردستان، تسبب انفجارا.

٤- باختصار بالرغم من ان عددا كبيرا في العراق سوف يكونون سعداء لرؤية تغيير لكنهم لا يبدون إلى الآن قادرين للعمل بشكل فاعل من اجله. هناك شعور كبير "ضد قاسم"، ولكن يبدو أنه ليس هناك شعور "مؤيد" لأي شخص آخر. وفي غياب أي نقطة بديلة يمكن ان تتجمع حولها المعارضة، ان الشعور المعادي ربما يساعد في نوع من الغضب المزمن، ما لم والى ان يقوم قاسم بغلطة أو يعاني تراجعا كبيرا من نوع ما والناس يرتفعون إلى ذروة اليأس المطلوب للعمل. الفرص للتذمر التي لا زالت موجودة، والتي يبدو ان قاسم لا زال يسمح بها، توفر نوعاً من صمام الامان، ويجعل الناس يهربون إلى حالة الاعتقاد التي هم جميعا مستعدون جداً للترحيب بها. على الأقل هذا هو حسي الباطني. على كل حال لابد ان أضيف الملحق الاعتيادي بأنه الإنسان لا يمكن ان يستثني احتمال حركة مفاجئة وغير متوقعة من مجموعة متآمرة مضمونة.

٥- سأرسل نسخاً من هذه الرسالة إلى بعض الطاوين كما في رسالتك المشار إليها.

روجر الين

من السفارة البريطانية في بغداد إلى وزارة الخارجية

الرقم ٦٢/١٠١٩/١٢ جي

التاريخ: ٣١ كانون الأول ١٩٦٢

المرة الأخيرة التي كتبت فيها عن المؤامرات كانت في رسالتي ٦٢/١٠١٩/٩ جي في ١٠ تشرين الثاني إلى جورج هيلر. قلت في حينها ان التآمر مستمر ولكن يبدو ان المتآمرين لا زالوا لا يملكون فكرة عن ماذا ينبغي ان يخلف قاسم. وأضفت ان الفكرة العامة ربما بدأت تكسب تأييدا وهي أنه سيكون خطرا تصفيته بدون الفضل الصيغ لاستبداله في الذهن، ولكن كان من المشكوك فيه إذا أية مجموعة لترجمة هذه الفكرة بتخطيط إيجابي. المؤامرات والإشاعات عن المؤامرات هي ما موجود في العراق اليوم، ونحن لا نزعجكم بكل قصة تصل إلى أسماعنا. ولكننا سمعنا مؤخرا بعض القصص والتي ربما يبدو إنها تعدل إلى حد ما الحكم الذي كتبته في رسالتي السابقة، واعتقد أنني ربما لابد ان اكتب عنها باختصار.

٢- معظم القصص تتعلق بما يسمى "مجموعة شابة". ويقال انهم ذوو عواطف محافظة معتدلة وانهم ميالون تجاه الغرب. مصادرنا كانت ممانعة جداً لذكر الأسماء. (والتي ربما كانت علامة جيدة من زاوية الأمن)، ولكننا طمئننا ان المؤامرة قد درست بتفصيل وان أسماء كل أولئك المرشحين للمواقع الرئيسية قد اختيروا. ونحن نملك الآن بعض الأسماء التي أشير إليها لنا. لقد قيل ان الهدف هو جلب اللواء الربيعي [محمد نجيب] كواجهة في البداية ومن أجل إعطائها بعض الاستمرارية. رئيس الوزراء سيكون خليل كنة (تقرير الشخصيات رقم ١٢١)، وزير الدفاع سيكون العميد نديم شكري، المدير السابق للعمليات، واللواء خليل سعيد قائد الفرقة الأولى سيكون رئيس الأركان العامة. وبالنسبة للاسم الأخير كان هناك إشاعات تنتشر ان قاسم سوف يجلبه ليخلف العبدي كرئيس للأركان العامة قريبا، وربما في عيد الجيش. العبدي ربما يرفع إلى موقع جديد كنائب لرئيس الوزراء محتفظا في الحقيقة بوظائفه الحالية كحاكم عام للجيش. وإذا وقع هذا التغيير فأن خليل سعيد سيكون في الحقيقة في موقع جيد جداً إذا كان متورطا حقيقة في أية مؤامرة. غي باودن كان لديه شكوك في السابق فيما إذا كان لديه الجرأة للقيام بدور فعال في مؤامرة، ولكنه يميل الآن للاعتقاد أنه ربما كان قادرا على التصرف. الشخصان الآخران

بالتأكيد جيدان وقويان. خليل كنة كما اعتقد لا زال في بريطانيا، واللواء الربيعي هناك أو كان في بريطانيا أيضاً. أنه ليس من الواضح فيما إذا كان يعلم أي شيء عن المؤامرة.

٣- اخبرنا ان واحدة من الصعوبات إلى الآن هي الأموال، ولكن هذه القضية في طريقها إلى الحل الآن، الموضوع اصبح معقدا اكثر بقصة تآمر - يتعلق بعدد من الضباط. بناء على هذا فأن عشرة ضباط خططوا لضرب قاسم عندما غادر القاعدة الجوية في معسكر الرشيد بالهليكوبتر إلى الصويرة خلال احتفالات الكندي. وقد أجهضت المؤامرة لأن قاسم غير خططه، والمفترض أنه سمع بها، وقد اعتقل بعض المتآمرين. أنه أيضاً من الغريب إلى حد ما ان الحفل بمناسبة يوم السلامة الذي كان ينبغي ان يقام لقاسم من قبل الجيش قد الغي في اللحظة الأخيرة بدون توضيح. مؤامرة أو مؤامرات الجيش هذه ربما وفرت نوعا من غطاء الدخان للمؤامرة الأخرى أو المؤامرات.

٤- انه صحيح بالتأكيد أنه في ثلاث مناسبات مؤخرا وهي أحاديثه في الفرقة الخامسة، واللواء التاسع عشر وعمال النفط، قاسم قام بإشارات غير صريحة إلى المؤامرات ضده. أنه يبدو إذن وكأنه يعلم بشيء، ولكن من الناحية الأخرى فقد ظهر مؤخرا مسترخيا تماما ومرحا في الحفلات.

٥- نحن بالطبع منتبهون لوجهات نظركم حول مخاطر ظهورنا وكأننا نعلم أو متورطين في التآمر في أي وقت، وقد أكدت ذلك مرة أخرى مؤخرا على أعضاء طاقم السفارة، بضمنهم الملحق الجوي الجديد، أننا يجب ان نتصرف دائما بأقصى حذر. "المجموعة الشابة" التي سمعنا عنها قد أوضحت من خلال مصدرنا انهم لا يقصدون إخبارنا مسبقا عن أي انقلاب، وكذلك لن يطلبوا منا مساعدة مقدما رغم انهم سيأملون أقصى مساعدة إذا كانوا ناجحين. انهم كذلك لا يخبرون الأمريكان أي شيء حول الانقلاب لأنهم لا يثقون باستخبارات الولايات المتحدة ولا يحبون تأييد الولايات المتحدة الحالي لناصر. أنا لا اعلم فيما إذا كان صحيح حقا أم لا انهم يتركون الأمريكيين بدون علم. كان لي كلام مع روي ملبورن، القائم بالأعمال الأمريكي، قبل يوم وقال ان لديهم عددا من القصص عن مؤامرات لكنه لم يتحدث عن تفاصيل كثيرة.

٦- بالطبع كما قلنا سابقا عدة مرات، هناك سخط واسع، واعتقد أنه ربما كان حقا ان قلة التقدم الاقتصادي هو الآن السبب لذلك. وكنت راغبا في هذا الصدد لرؤية نسخة من الرسالة السرية لدينيس سبيرز ١٠٤١٧/٦٢ جي في ١١ كانون الأول إلى ليونارد فغ، والتي تحتوي وجهات نظر وزارة الخارجية الأمريكية حول هذا الموضوع. أنه من المحتمل ان وجهات النظر هذه ربما مبالغ فيها قليلا، ولكن هناك بالتأكيد شعور هنا ان العراق في طريق مسدود. ويبدو لي ان الشكاوى بهذا المحتوى من العراقيين الواردين في المناقشات اصبح اكثر انتظاما في الأشهر الأخيرة. أضف إلى ذلك هناك الحالة الكردية. ومن الناحية الأخرى فأن قبضة قاسم على الحالة الأمنية لا تبدو إنها تضعف، وكان له بشكل عام سنة آمنة نسبيا، حسبما نستطيع ان نحكم إلى الآن. الغرض من الرسالة هو ليس القول ان هناك محاولة وشبكة ضده، ولكن ببساطة لنكرر مرة أخرى ان الإنسان لا يمكن ان يعرف أبدا. بعض الأحداث الخارجية، أو الظروف المشتركة، بضمنها فرصة تعرض نفسها، ربما تفجر الأمر. وفشل مثل هذا الحدث أو مثل هذه الظروف فأن الأمور ربما تستمر تماما. كل هذه الأنواع من القصص كانت شائعة جداً لفترة طويلة.

٧-*......سوف نبقيكم على اطلاع إلى أي شيء مشوق نسمعه وسوف نكون سعداء لسماع أي شيء يمكنكم ان تخبرونا من جهتكم.

٨- سأرسل نسخة من هذه الرسالة إلى دينيس سبيرز في واشنطن وولي موريس في عمان، ولكن ساكون شاكرا إذا لم يشيروا إلى ما يسمى "مجموعة الشباب" لأصدقائهم الأمريكان، في حالة أنه حقيقة ان السفارة الأمريكية هنا بقيت خارج الصورة من قبل أولئك المعنيين[1].

روجر الين

* بعض الأسطر أبقيت سرية ولم يكشف عنها.

[1] حامد البياتي، الانقلاب الدامي ص ٨٠-٨٨.

وفي ٢٨ كانون الثاني ١٩٦٣. كتبت السفارة البريطانية في بغداد-
إلى-آو. اس. كروفورد- وزارة الخارجية
عزيزي ستيورات

١- جاء لزيارتي القائم بأعمال الولايات المتحدة (روبي ملبورن) وقال لي أنه تلقى تعليمات من حكومته قبل عدة أسابيع لتقديم طلب لمقابلة قاسم وهذا ما قام به فعلا قبل نهاية راس السنة الجديدة لكنه لم يتسلم أي جواب لحد الآن وقال أيضاً

"تريد حكومتي مني ان أقول لقاسم إنها لم تفهم موقفه الأخير تجاهها مع العلم إنها لم تتدخل بأي حال من الأحوال في شؤون العراق الداخلية وأنها لا ترغب اكثر من ان تسود علاقات حسنة بين الحكومتين حسب النمط الاعتيادي المتعارف عليه بين الدول. ويظهر ان رغم كل ذلك بالنسبة لحكومتي فأن قاسم قد حاد عن طريقه وأخذ يتهجم على الولايات المتحدة في كل مناسبة متاحة له تقريبا. ان حكومتي تعتقد إذا كان لقاسم شك في حقيقة موقفها منه فمن الطبيعي إنها سوف تنظر فيها وتحاول إرضاءه ولكنها لا تستطيع فهم التهجمات الضارية دون مسوغ ولا تعرف ما هو السبب الحقيقي وراء موقف قاسم هذا؟"

٢- وعلى أية حال يمكن القول أنكم قد سمعتم كل ما سبق وقد أشارت إليه سفارة الولايات المتحدة في لندن. ومع هذا يبدو لي ان ذلك سيؤدي إلى معرفة أوضاع العراق بصورة جلية وان وزارة الخارجية الأمريكية تعتقد ان ذلك سيساعد على معرفة الأوضاع. لقد سبق وان ذكرت ان ملبورن لم يتسلم رد قاسم على طلبه حتى هذا التاريخ، كما ان قاسم استمر كالمعتاد على مهاجمة الولايات المتحدة وخاصة في خطابه الذي ألقاه في مؤتمر المهندسين في ١٥كانون الثاني ١٩٦٣ والذي قال فيه "ان سفارتين غربيتين في العراق تسهمان في طبع منشورات مسمومة، ثم أردف قائلا ان الولايات المتحدة تنفق الملايين من الدولارات على بلد عربي متحرر والذي ينفقها بدوره على تفريق صفوف الشعب العراقي وعلى مهاجمة الجمهورية العراقية" أخبرني ملبورن أيضاً في زيارته هذه أنه رأى وزير الخارجية هاشم جواد واستوضح منه عن مثل هذه التصريحات غير المسؤولة، وقال أنه سأل وزير الخارجية جواد هل كانت تصريحات قاسم جوابا لطلبي

بمقابلتي له؟ وقد أكد هاشم جواد إنها لم تكن كذلك. وان من وجهة نظره كان من الضروري ان يقابل قاسم ملبورن ورغم كل ذلك لم يحدث أي شيء حتى الآن.

٣- يعتقد ملبورن ان وزارة الخارجية الأمريكية بدأت تفكر ان الوقت قد حان للرد على تهجمات قاسم المستمرة في الوقت الحاضر على حكومته ولكنه لم يكن متأكداً بأي شكل سيكون رد الفعل ولربما قدم ملحوظات إلى الحكومة العراقية احتجاجاً على التهجمات غير المبررة لقاسم.

٤- قال ملبورن أنه طلب من مختلف دوائر السفارة القيام بدراسة وبحث مركز قاسم في العراق حاليا على ان تشمل الدراسة جميع الحقول السياسية والاقتصادية والعسكرية... الخ. وانهم توصلوا إلى نتيجة مفادها ان وضع قاسم أضعف الآن وبكل تأكيد من أي وقت مضى منذ انتفاضة ١٩٥٩ في الموصل. وان المغزى الذي أشار إليه واستنتجه ملبورن ان الوقت قد حان لمد الجسور مع معارضي قاسم استعداداً لليوم الذي سيحصل فيه التغيير ولهذا السبب نفضل ان يكون الرد على تصريحات قاسم بشكل حاد كي يظهر لأعداء قاسم ان الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن غير مبالية بطبيعة النظام وتصرفاته.

٥- تتسم تصريحات قاسم المنشورة بالسخف حيث طلعت جريدة الثورة اليوم وهي تحمل عنواناً كبيراً هو (القائد يحذر واشنطن) وأوردت الصحيفة أيضاً مقابلة أجراها قاسم لصحفي لبناني هدد فيها أنه سيتدخل عسكرياً في اليمن إذا أدى التدخل المصري هناك إلى تدخل أمريكي بينما هو في الوقت نفسه يؤيد السلال ونظامه الجمهوري. أيد قاسم انسحاب قوات الأمم المتحدة من فلسطين كي يدافع العرب عن أرضهم بصواريخهم وقواتهم المسلحة (إذا كان ما يقوله قاسم يعني شيئا فمعنى هذا أنه يفترض هو وبقية الأقطار العربية سيقاتلون الإسرائيليين دون أي تدخل).

سبق وان ذكرت ان قاسم هاجم سفارتين غربيتين (وهو يعني الأمريكان وتحق) لدعمهما توزيع مناشير مسمومة في الوقت نفسه بالهجوم على السفارة المصرية لمساعدتها في طبع المناشير وتوزيع مقادير من الأموال وعرفنا الآن ان اثنين من أعضاء السفارة المصرية قد اعتقلا وان أحدهما وهو محمد محمود محمد يوسف. هو ملحق في القائمة الدبلوماسية قد ترك البلاد أما الآخر فلا يزال معتقلاً.

٦- سأكتب تقريراً اكثر تفصيلاً عن هذه التطورات التي رافقت أيضاً الهجوم المعتاد على تغلغل الإمبريالية في الوطن العربي. كما أشار إلى شركات النفط والكويت. وقد ركز بأكثر من المعتاد مؤخراً في هجماته على الأنانيين والمخادعين والمتآمرين وعملاء الإمبرياليين في الجمهورية العراقية. وقدم قاسم عرضاً ميئوساً منه بالعفو عن الأكراد والذي حدده لمدة عشرة أيام أخرى ابتداء من ٢٠ كانون الثاني حتى نهايته دون ان يقدم تبريراً لذلك، ولم يظهر في الأفق حتى الآن استجابة الأكراد لهذا العفو.

٧- وعلى العموم فأن انطباعي ان قاسم قد تعرض لشيء ما مؤخراً فأهتز بصورة شديدة ولربما كان ذلك اكتشاف مؤامرة بعثية أو موالية لناصر داخل الجيش وقد ادعى أنه اكتشف مؤامرة واحدة في الأقل في الآونة الأخيرة. وفي الحقيقة أنه تحدث كثيراً عن المؤامرات التي حيكت ضده. وقد أشار ان عدد المؤامرات التي تعرض إليها نظامه منذ قيام الثورة وحتى الآن والتي تم اكتشافها بلغت ثلاثين مؤامرة.

وهناك قصة موثوقة جداً وهي أنه استدعى جميع ضباط الفرقة المدرعة الرابعة وخطب فيهم خطبة رنانة حول موضوع المؤامرات وطلب منهم الولاء له وللثورة. وقيل ولو ان هذا القول غير موثق أنه هدد الضباط برفع ورقة وقال أنه مكتوب فيها أسماء أولئك الذين يتآمرون عليه. هذا ولابد ان اذكر ان إضراب الطلاب لا يزال مستمراً والذي هو لم يكن من إيحاء البعثيين بالأصل. ولكن العناصر البعثية والوحدوية الناصرية دعمته وتبنته بشكل واسع. ومع ذلك ولأول مرة منذ مجيئي إلى هنا تكونت لدي قناعة أنه لربما أصبحت نهاية قاسم في المستقبل المنظور، وهذه ليست اكثر من فرصة ضعيفة وهي حتما في قعر الموجة والتي أحس أنا بها في هذه الأجواء السائدة في العراق الآن.

يبدو لي ان قاسماً فقد القابلية على القيام بأي شيء للتغلب على مشاكله ولا يمكن التنبوء فيما إذا كان سيتمكن من التمايل للعبور فوق قمة الموجة القادمة ولكن وكما ذكرت بدأت لأول مرة أتساءل فيما إذا كان سينجح في العبور أم لا.

٧- سأرسل نسخاً من هذه الرسالة إلى كل من هارولد بيلي في القاهرة وجون ترتجموند في الكويت وجوي يوشين في المكتب السياسي لقيادة الشرق الأوسط، والى عدن وواشنطن.

إنه من الجدير بالملاحظة أيضاً ان نادي المنصور الذي أغلقته الحكومة قبل أسبوعين لا يزال مغلقاً على الرغم من جهود مديره اللواء الطبيب رشاد عبد الواحد لإعادة فتحه وقيل ان سبب غلقه هو استخدامه من أشخاص معينين لاجتماعاتهم التي ينتقدون فيها النظام ونذكر أنه يغلب على رواد النادي الضباط والضباط المتقاعدون وشريحة الأغنياء في المجتمع العراقي وأعضاء الحكومة وقد حضرت عشاءً إقامته وزارة الصحة في النادي للقاء السير هارفي جاكسون في اليوم السابق لإغلاقه.

من السفارة البريطانية في واشنطن إلى وزارة الخارجية
حقيبة جوية ١٠٢٤٤
التاريخ: ٢٩ كانون الثاني ١٩٦٣

١- عندما رأيت روجر ديفز، نائب مدير شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية هذا الصباح، فقد اخبرني ان الوزارة استلمت سلسلة من البرقيات من السفارة الأمريكية في بغداد والتي قامت السفارة فيها بتقييم الحالة الداخلية الحالية في العراق وقدمت مقترحات معينة.

٢- قال ديفز ان جوهر القضية هو كما يلي. السفارة تعتبر ان موقع قاسم أصبح أضعف مما كان عليه على عدة أصعدة: الحالة الاقتصادية سيئة، معنويات الجيش تتدهور، قاسم اصبح اقل وأقل شعبية، وهكذا. وفي الوقت نفسه فأن حكومة الولايات المتحدة تعرضت لسيل من الاعتداءات في الإعلام العراقي. السفارة تعتبر ان من غير المرغوب به البقاء ساكتين فترة أطول في وجه هذه الهجمات الإعلامية، خصوصا بما ان هذا السكوت يحير ويرعب معارضة نظام قاسم المؤيدين للغرب.

٣- السفارة لذلك تقترح ان خطوات اكثر تتخذ لإجابة هذه الهجمات الإعلامية، من خلال صوت أمريكا وبطرق أخرى مشابهة. وقد اقترحوا ان الحملة الأمريكية الإعلامية المضادة لابد ان تكون موجهة ضد قاسم شخصيا، والخط هو ان صعوبات قاسم كانت تزداد وان كل ما يستطيع ان يفعله هو لتغيير الانتباه عنها هو مهاجمة الولايات المتحدة. وقال ديفز ان اقتراح السفارة هذا لم يلق التأييد على مستوى عالي (اعتقد في البيت الأبيض) ولكنه هو نفسه لا يعتقد أنه سيكون من المفيد للانشغال بمعركة إعلامية مع قاسم في الوقت

الحاضر. ومن وجهة نظره ليس هناك حاجة لتبجيل أخطاء قاسم بإعطائها هذا المقدار من الاهتمام، وإذا انتقم قاسم من حملة أمريكا الإعلاميـــة المضـــادة، وربما سوف يفعل، سيكون هناك خطر:

أ - ان المعركة الإعلامية ربما تتصاعد، وفي هذه الحالة من الصعـــب رؤيـــة مـــاذا سوف يكسب الأمريكان منها، و/ أو:

ب- قاسم ربما يحث على القيام بعمل انتقامي ضد سفارة الولايات المتحدة في بغـداد، مثلا بإعلان واحد أو اثنين من الموظفين أشخاص غير مرغوب فيهم.

وقال ديفز ان السفارة قدرت المخاطر الأخيرة وقد رأت إنها تســتحق تحملـــها. ولكنه لم ير ذلك على كل حال.

٤- ديفز قال ان النقاش ضد اتخاذ العمل المقترح من قبل السفارة كان ســيقدم إلـــى سلطة أعلى. لم يستطع ان يقول بالطبع ماذا ستكون النتائج. ساكون شـــاكرا إذا احترمت سريته في بغداد ووزارة الخارجية وفي داخل إدارة الولايات المتحدة.

٥-سأرسل نسخة من هذه الرسالة إلى السفارة في بغداد.

دي جي سبيرز

وفي ٢ شباط ١٩٦٣

بعثت السفارة البريطانية في بغداد إلى وزارة الخارجية تقول تظاهرات ضخمة في بغداد.

قامت تظاهرات ضخمة أمس في منطقة الاعظمية في بغداد بعد صلاة الجمعـــة وقد أدان خطيب المسجد في خطبة، المعاملة القاســـية التـــي واجهـــها دبلوماســـيو الجمهورية العربية المتحدة على أيدي ضباط الأمن العراقيين. وأدانت التظاهرة النظام القائم في العراق وأكد المتظاهرون على الاخوة العربية التي تربط بين شعبي العـــراق والجمهورية العربية المتحدة. وقامت الشرطة بتفريق التظاهرة واعتقلوا عـــدداً مـــن الناس بضمنهم إمام المسجد.

ان الحالة في العراق ليست مستقرة خصوصاً بعد التطورات الأخيرة وبدأ عـــدد كبير من العراقيين بضمنهم حامد قاسم شقيق قاسم بتهريب أموالهم إلى الخارج.

شكوك قاسم:-

ازدادت المشاعر المعادية لقاسم في الآونة الأخيرة الأمر الـــذي أدى بـــه إلـــى استدعاء قادة الفرق الخمس إلى مقره في وزارة الدفاع فضلاً عـــن قـــادة الكتـــائب

المدرعة ومدير الصنف المدرع وأخبرهم أنه يعرف ان ضباط الصنف المدرع يتآمرون عليه وانه يعرف كل حركاتهم وسكناتهم لأنه يراقبهم ويعرف كل صغيرة وكبيرة عنهم وانه على ثقة أنه ليس هناك من يجرؤ على التمرد عليه وعلى نظامه.

ترفيع ضباط وإحالة آخرين على التقاعد:-

صدر جدول الترقية في ٦ كانون الثاني وفيه رُفع ١٧٣ ضابط إلى رتبة أعلى ومعظم القادة الذين نالتهم الترقية لا يستحقونها لعدم كفاءتهم لتولي المناصب التي تناسب رتبهم الجديدة وصدرت كذلك قائمتان بإحالة ١١١ ضابط على التقاعد منهم (٢) برتبة لواء و (٣٢) برتبة عميد و (٢٥) برتبة عقيد و (١٢) برتبة مقدم.

غلق نادي المنصور

اغلق بدون إنذار نادي المنصور الأرستقراطي ملتقى النخبة من العراقيين في بغداد من العهدين الملكي والجمهوري بدعوى ان الاجتماعات للتآمر ضد نظام قاسم تعقد فيه مما أثار السخط من هذا التصرف وأغلقت أيضاً خمسة نوادي صغيرة أخرى.

الحالة الاقتصادية

يتذبذب اقتصاد البلد تبعا لحدة التوترات السياسية وعدم وجود الاستقرار السائد في الوقت الحاضر مما أدى إلى ضعف التجارة ونقص في العملة الصعبة التي تمكن الحكومة من الاستيراد للسلع والمعدات المختلفة.

وفي ٧ شباط ١٩٦٣ أرسلت السفارة البريطانية إلى خارجيتها الآتي

تقرير داخلي لوزارة الخارجية البريطانية بعنوان

الحالة الداخلية في العراق

١- تدهورت الحالة الداخلية في العراق في الأسابيع القليلة الماضية وان وضعية قاسم هي الآن اكثر اهتزازاً عما كانت عليه في أي وقت من سنة ١٩٦٢ ولربما كانت أضعف مما كان عليه في سنة ١٩٥٩ ان الفقرات من (٢-٥) توضح مشاكله بصورة موسعة

٢- تستمر الانتفاضة الكردية بكل زخمها دون تراخ. لقد فشل جيش قاسم كلية في السيطرة عليها.ولم يعر الكرد أي اهتمام لعرض قاسم العفو عليهم. وقد نشط الأكراد للمرة الثانية في منطقة حقول كركوك النفطية. ففي الاسبوع الماضي سيطروا على شاحنة لشركة النفط البريطانية مملوءة بالمستخدمين

العراقيين ونصبوا كميناً لمهندس بريطاني يعمل مقاولاً وقد أصيب بعدة جروح من بندقية صيد لم تكن خطيرة وربما كانت إصابته عن طريق الخطأ. كمن الكرد لقطار البريد الليلي بين بغداد وكركوك وخطفوا جميع الانضباط العسكري المرافقين للقطار ووضعوا الحواجز في الطريق ونصبوا الكمائن في منطقة واسعة حول كركوك. ومن المحتمل انهم احتجزوا مهندساً ألمانياً. ولكن يمكن القول ان الحالة لن تصل إلى الحد الذي يبدو فيه من المستحسن إخلاء الأوربيين، ولكن من المستحيل السفر خارج المدينة ليلاً . ان عمليات شركات النفط صعبة وربما تسببت في انخفاض الإنتاج

إضراب الطلاب:- أجرى غالبية طلاب الثانويات والجامعة في بغداد وفي المحافظات منذ عيد الميلاد احتجاجاً ضد قاسم انهم ذوي اتجاهات وحدوية وضد الشيوعية بقوة ويظهر ان الإضراب تطور وانتشر من حادث اشترك فيه ابن العقيد المهداوي الشيوعي رئيس المحكمة العسكرية إلى إضراب عام ويتعاطف مع الطلاب المضربين العديد من الأساتذة والمدرسين والمهنيين. ان تعامل قاسم القاسي ضد المحرضين واعتقال نحو ٩٠٠ شخص بضمنهم بنات أثار اشمئزازاً واسعاً وقوياً بين الناس وليس هناك أية إشارة تدل على عودة الطلاب إلى مدارسهم.

٣- الجيش: تستمر المؤامرات ضد قاسم من مجموعات من الضباط قوميين وحدويين أو بعثيين ومعظمهم يلقى التأييد أما من الجمهورية العربية المتحدة أو الأردن وحتى هذا التاريخ استطاع عبد الكريم قاسم ان يكتشف أية مؤامرة ضده في الوقت المناسب. ان توسيع قاسم لإجراءاته الأمنية ونقله المستمر للضباط جعل التآمر ضده صعباً. ان معنويات الجيش منخفضة على العموم بسبب الشك المتبادل بين الضباط وبسبب فشل الجيش في إدارة العمليات العسكرية في الشمال هو الذي أدى إلى هذه النتيجة.

٤- الموارد المالية: ان تكاليف الحرب في الشمال والإنفاق المفرط في شراء المعدات العسكرية السوفيتية وبضمنها الصواريخ ارض جو أوقعت قاسم في مشكلة مالية حيث أدت إلى تأخر أعمال الأعمار وبعضها توقف بشكل كامل والبطالة تنتشر وقد زاد الأمر سوءً لجوء الكثير من الأكراد من شمال العراق إلى بغداد بسبب قصف طائرات قاسم لبيوتهم. وقللت شركة نفط العراق من

إنتاجها وبالتالي من أرباحها بسبب مصادرة قاسم من طرف واحد لمعظم مناطق الامتياز (إشارة ١) القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١.

ماذا بعد قاسم؟..

٥- قد يحدث انقلاب ناجح في أي وقت. ومن جهة أخرى قد يؤجل وقد يطول حدوث هذا الانقلاب ومهما يكن من أمر يمكن القول ان الوضع الحالي خاصة يشجع المتآمرين وذلك ان عدم شعبية قاسم أصبحت عامة تقريبا. ان الاستقالات اليائسة الواسعة التي حدثت عام ١٩٦٢ قد مهدت الطريق أمام الغاضبين ومن المحتمل ان يكون النظام البديل عسكريا ذو اتجاه قومي بشكل واسع ولا يمكننا التنبوء إلى أية درجة من التعاطف يمكن ان يبديه هذا النظام نحو الجمهورية العربية المتحدة ولكن من المحتمل ان ينظر إلى بعض الدعم من القاهرة في الأقل في المراحل المبكرة وهذا ما يسعد عبد الناصر وسيبادر إلى تشجيعهم.

ان النظام البديل سيكون اكثر ميلا إلى الغرب واكثر قلقا على استقلال العراق لاعتماده على الاتحاد السوفيتي ولكن لا يمكن التنبؤ عن مواقفه من قضايا النفط ومطالبة العراق بالكويت.

سوف لن يمر تبدل السلطة بهدوء ومن المحتمل وقوع اضطرابات لعدة ساعات أو عدة أيام وستعرض أرواح الموطنين البريطانيين وبناية السفارة البريطانية وموظفوها إلى الخطر وقد يؤدي هذا إلى تدخل إحدى الدول المجاورة للعراق أو اكثر من دولة واحدة

أعدت خطط الإجلاء (التي أعيد النظر فيها) لإجلاء (٦٠٠) مواطن بريطاني عن العراق وعززت السفارة مؤخرا خططها المعدلة لحماية الموظفين وأتلاف الأوراق وأيضا الاتصالات الطارئة مع لندن. سوف تدرس موضوع التدخل من جيران العراق في تقرير مفصل.

وفي ٧ شباط بعثت بعثة المملكة المتحدة في الناتو/ باريس منكرة إلى القسم الشرقي في وزارة الخارجية البريطانية نصها

عزيزي غولد جايلد.

١) جرت مناقشات واسعة في اللجنة السياسية يوم ٥ شباط حول الشرق الأوسط وخصص بعض الوقت فيها لبحث الحالة في العراق.

٢) بدأت المناقشة بتصريح ممثل إيطاليا حول العلاقات الخارجية للعراق. وقد قام بتوزيعه مكتوباً (أرفق نسخة منه)

٣) قال ممثل الولايات المتحدة ان التقييم الأمريكي هو ان قاسم أضعف في كل النواحي في الوقت الحاضر منذ أيام الثورة ولو ان الحالة الاقتصادية لم تكن سيئة جداً، بالنسبة له مثلما هي في النواحي الأخرى. وان مرد كل ذلك إلى سياسته بشكل رئيس. خاب أمل ضباط الجيش العراقي في المستقبل القريب على الرغم من المساعدات السوفيتية. وقد أضعفت الثورة الكردية نظام قاسم بشكل جدي والدليل على ذلك ان قاسماً أجبر على فتح باب المفاوضات مع الأكراد.

فقد قاسم ثقته في الداخل. وهناك احتمال ان يصل التخبط الداخلي إلى درجة تجعل القوات المسلحة لا تتدخل لإنقاذه. حقق الاتحاد السوفيتي اعتماد العراق عليه بصورة رئيسة وهناك احتمال ان يتجه العراق إلى الاتحاد السوفيتي كآخر ملجأ له. وأصبحت الولايات المتحدة في الوقت الحاضر كبش الفداء المناسب وان الانتقادات الموجهة إليها هي اكبر من تلك الموجهة إلى المملكة المتحدة. ومهما يكن من أمر فأن سجل الضعف المستعصي هذا يجب ان ينظر إليه في ضوء حالات التدني السابقة من سيرة حياة قاسم. وقد كانت صلابته وقابليته لتحمل الضغوط معروفة بصورة جيدة. بقيت هذه الحقيقة نقطة ضعف في نظام الحكم خلال السنين الأربع التي مضت على وجوده. (وختم الممثل الأمريكي) كلامه قائلا بصورة صريحة ان أي نظام حكم يتبين أنه غير شيوعي يمكن ان يكون احسن من النظام الحالي وفي مصلحة الولايات المتحدة.

٤) وتحدث المندوب التركي حول الأحداث الأخيرة وإضراب الطلاب في العراق وأشار إلى إمكان حدوث أزمة في السياسة الداخلية في العراق وأعلن ان حكومته قد اعترفت بشرعية حكومة الكويت في ٢٨ كانون الثاني ١٩٦٢ وأعقب ذلك وبشكل طبيعي تأييد حكومته لطلب الكويت. ولكن لن يكون هناك تبادل للمبعوثين الدبلوماسيين في الوقت الحاضر

٥) أشار المندوب الفرنسي إلى المذكرة الإيطالية والى المقابلة التي أجراها الصحفي الفرنسي توا مع قاسم والتي نشرتها جريدة ليموند الفرنسية في الرابع من شباط والتي تظهر بشكل جلي الغياب الفاضح للمنطق في مطالبة العراق بالكويت

٦) الممثلان البلجيكي والهولندي لفتا الانتباه إلى الورقة التي كانت تحت المناقشة في اللجنة الاقتصادية للناتو حول التغلغل الاقتصادي للصين والكتلة السوفيتية في العراق (٥٠١دبليو.بي-١٢٧- آي سي) وكلاهما يعتقدان ان هذه الورقة يمكن ان ينظر إليها في اللجنة السياسية من زاوية سياسية. هذه الفكرة لم يلتفت إليها أي شخص آخر ولكن من الممكن تماماً أن السكرتارية سوف تتابع ذلك بجدية واقترح مناقشة الورقة في الوقت المناسب.

٧) كتب القنصل الاقتصادي في بعثتنا آرثر بوتر بشكل مفصل حول هذه الورقة إلى مايسون في قسم العلاقات الاقتصادية مع نسخة إلى انتوني ايدن في المنظمات الغربية وقسم التخطيط لربما عند سنوح الفرصة تنظر في هذه الرسالة وتناقش مع اليوت نوع الخط الذي تتخذه في اللجنة السياسية..إذ أنه من المحتمل أن نعود مرة أخرى في بعض المراحل إلى مناقشة الأوضاع في العراق لذلك فلربما يكون من المفيد لنا في أية حال أن كان بإمكانكم أن تعطونا تقييما حديثا حول فرص قاسم للنجاة وانعكاسات المساعدات العسكرية والاقتصادية التي تقدمها الكتلة السوفيتية. هذا وسوف يكون من المفيد لنا في أية مناقشة عامة حتى ولو أخذت نقطة بداية ورقة اللجنة الاقتصادية.

٨) وعلى أية حال لا تبدو فكرة الذهاب إلى ابعد من تبادل المعلومات حول العراق في اللجنة السياسية جيدة

الصعوبات حول الورقة الاقتصادية تتأتى من كونها جزء من تمرين مختلف تماما وتاريخه طويل وهدفه تقييم ماذا قام به العالم الحر لمواجهة التأثير الصيني السوفيتي على العراق ولربما لرؤية فيما إذا كنا نحتاج إلى عمل اكثر.

أتصور انك لا ترغب ان تدخل في نقاش حول أي شيء من التنسيق في السياسات بين أعضاء الناتو فيما يخص العراق

٩) سأرسل نسخة من هذه الرسالة بدون مرفق إلى انتوني اليوت والى المنظمات القريبة وقسم التخطيط والى ان سي مايسون من قسم العلاقات الاقتصادية.

المخلص[1]

أي. سي. دونالد

---

[1] نسخة من هذه الوثائق محفوظة في مكتبة خليل إبراهيم الزوبعي.



أخبار وحوادث

١٩/ ٢/ ١٩٦١ -٢٤ / ١٢/ ١٩٦٢

١٩/ ٢/ ١٩٦١ حمل مندوب العراق في الأمم المتحدة الحكومة البلجيكية مسؤولية اغتيال الزعيم الأفريقي باتريس لومومبا وطالب بإجراء تحقيق عاجل غير متحيز.

٢٧/ ٢/ ١٩٦١ إعلان الحداد في العراق لمدة ثلاثة أيام لوفاة ملك المغرب محمد الخامس.

١٤/ ٣/ ١٩٦١ أوعز عبد الكريم قاسم بإطلاق سراح (١٥٠) محجوزاً بمناسبة العيد.

٢٦/ ٣/ ١٩٦١ وضع عبد الكريم قاسم الحجر الأساس لميناء البصرة.

٢٩/ ٣/ ١٩٦١ تبرع عبد الكريم قاسم أثناء زيارته لمدينة البصرة بمبلغ (٣٥٠٠) دينار صرفت على الوجه التالي:-

١- جمعية حماية الأطفال (٥٠٠) دينار.

٢- جمعية الهلال الأحمر (٥٠٠) دينار.

٣- الميتم الإسلامي (٥٠٠) دينار.

٤- النادي العسكري (١٠٠٠) دينار.

٥- فقراء البصرة (١٠٠٠) دينار.

٣١/ ٣/ ١٩٦١ أصدر الحاكم العسكري العام اللواء الركن أحمد صالح العبدي بياناً برقم ١٣٦ جاء فيه (إلحاقاً ببياننا المرقم ١٢٣ قررنا تقليل مدة منع التجول في الاعظمية ببياننا أعلاه وجعله من الساعة ١٦٠٠ (أي الرابعة بعد الظهر) وحتى الساعة ١١٠٠ (أي الحادية عشرة صباحاً) وسيسمح بالمرور من الساعة الحادية عشرة صباحاً وحتى الساعة الرابعة بعد الظهر اعتباراً من يوم أمس ٣٠/ ٣/ ١٩٦١ وحتى إشعار آخر.

١٠/ ٤/ ١٩٦١ تبادل العراق ومنغوليا وثائق الاتفاقية الثقافية التي عقدت بين البلدين.

١٩/ ٤/ ١٩٦١ طلب الحاكم العسكري العام اللواء الركن أحمد صالح العبدي من الجهات المسؤولة تنظيم قوائم بأسماء الطلاب الموقوفين والمحتجزين الذين تقل أعمارهم عن ستة عشر عاماً وكذلك الشيوخ والرجال الطاعنين في السن وذلك للبت في أمر إخلاء سبيلهم.

٢٠/ ٤/ ١٩٦١ تبرع عبد الكريم قاسم بعشرة آلاف دينار لتشييد مدرسة للعلوم الإسلامية في السنغال.

٤/ ٦/ ١٩٦١ أكد وزير الخارجية هاشم جواد ان العراق لم يعترف بحكومة جنوب أفريقيا بسبب سياسة التمييز العنصري التي تنتهجها.

٨/ ٦/ ١٩٦١ غادر الوفد العراقي برئاسة وزير الخارجية هاشم جواد إلى القاهرة لحضور مؤتمر وزراء الخارجية والدفاع العرب.

١٢/ ٦/ ١٩٦١ قدمت الحكومة الأردنية شكرها للحكومة العراقية على تخصيصها (٦٠) مقعداً لطلاب الأردنيين في جامعة بغداد.

١/ ٧/ ١٩٦١ وصل أمين عام جامعة الدول العربية عبد الخالق حسونة إلى بغداد لبحث قضية الكويت.

٢/ ٨/ ١٩٦١ أرسلت الحكومة العراقية كميات من الأدوية إلى تونس وأعربت عن استعدادها لإرسال أطباء وممرضات.

٥/ ٩/ ١٩٦١ أطلق سراح ١٧٦ موقوفاً ومحتجزا.

٢/ ١٠/ ١٩٦١ صرح إبراهيم كبة ان الحركة الانفصالية التي وقعت في سوريا كانت بتدبير الاستعمار.

٥/ ١٠/ ١٩٦١ افتتح سايلو البصرة للحبوب وهو من اضخم السايلوات في العالم يتسع ل (٦٥) ألف طن من الحبوب.

٢٠/ ١٠/ ١٩٦١ أيدت الحكومة العراقية طرد اتحاد جنوب أفريقيا من الأمم المتحدة.

٢٣/ ٢/ ١٩٦٢ أنجز الخبراء السوفيت دراسة بناء سد اعالي الفرات وقدموا تقريوا عن إمكانية إنشاء سدود لخزن المياه وتوفير الطاقة الكهرباء.

٢٤/ ٢/ ١٩٦٢ عقد مؤتمر السرطان الأول في بغداد واستمر ثلاثة أيام

٦/ ٣/ ١٩٦٢ انعقد المؤتمر الطبي الأول لاتحاد الأطباء العرب.

٧/ ٣/ ١٩٦٢ قررت الحكومة العراقية التبرع بمليون دينار للجزائر.

٢٩/ ٣ /١٩٦٢ خبراء سوفيت يدرسون مشاريع نهر الفرات.

٥/ ٥/ ١٩٦٢ رئيس مجلس السيادة يستقبل أمين الحسيني.

٩/ ٥/ ١٩٦٢ عبد الكريم قاسم يكرم مواطنا قطعت يده في ثورة العشرين بمبلغ (١٥٠) دينارا.

٢٤/ ٥/ ١٩٦٢ وافقت الحكومة العراقية على تأسيس قنصلية عامة في عاصمة ألمانيا الديمقراطية (برلين الشرقية)

٤/ ٦/ ١٩٦٢ الحكومة العراقية تقرر مقاطعة الولايات المتحدة الامريكية اقتصاديا. إذا استمرت في تجاهل حقوق العراق الشرعية في الكويت. وكانت الحكومة قد سحبت السفير العراقي في واشنطن.

٦/ ٦/ ١٩٦٢ وافق مجلس الوزراء على إلغاء تأشيرات الدخول بين العراق وسورية.

٨/ ٦/ ١٩٦٢ العراق يقاطع المؤتمر الكشفي العربي الذي يعقد في المغرب بسبب مشاركة حكام الكويت فيه.

٨/ ٦/ ١٩٦٢ ذكرت صحيفة (الثورة) البغدادية. ان الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية تعملان على إثارة القضية الكردية في الأمم المتحدة لأن العراق أقام تمثيلا مع ألمانيا الشرقية وطرد السفير الأمريكي جون دي جرينكان. الذي كلف الاتصال بمؤتمر الدبلوماسيين الأمريكيين في الشرق الأدنى وأقطار البحر المتوسط الذي سيعقد في أثينا لوضع خطة موحدة لعرض الموضوع في الأمم المتحدة.

٢٧ /٦ / ١٩٦٢كتبت صحيفة (الثورة) البغدادية ان أول سفارة في الجزائر ستكون عراقية وان العراق أول دولة في العالم اعترفت بالحكومة الجزائرية المؤقتة فور تأليفها في القاهرة.

٥ / ٧/ ١٩٦٢ كتبت صحيفة (الثورة) البغدادية بعنوان بارز أن الجيش العراقي سيسلح بالأسلحة الذرية ونقلت عن اللواء الركن علي غالب عزيز رئيس اللجنة العليا لاحتفالات ١٤ تموز ان العراق أرسل عددا من الضباط إلى الخارج لدراسة الموضوع وان العراق فتح مدرسة

الحرب الذرية الكيمياوية وجهزها بأحدث الإمكانات لتكــون مؤسســة تدريبية لضباط ومراتب الجيش.

٥ / ٧ / ١٩٦٢ إيفاد الدكتور بندر الراوي مدرس علم الحيوان فــي كليــة العلــوم لحضور الحفلة التدريبية التي تقيمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الولايات المتحدة الأمريكية.

١١ / ٧ / ١٩٦٢ وزارة التجارة تتخذ خطوات جديدة للحد من ارتفاع الأسعار وبــث موظفيها في العراق لشراء السلع وتعريف المستهلكين بالأسعار.

٢٦ / ٧/ ١٩٦٢إبرام عقد المرحلة الأولى من مشروع مصفى نفط البصرة.

٢ / ٨ / ١٩٦٢ سحب السفير العراقي في تونس والمطالبة بسحب السفير التونســي في بغداد بسبب قبول تونس سفير حكام الكويت.

٨ /٨/ ١٩٦٢ وافق مجلس الوزراء على اشتراك الجمهورية العراقية في المؤتمــر العاشر للعلاج بالأشعة واجتماع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقــرر إيفاء الدكتور سعد حسن رئيس شعبة النظائر المشعة في لجنة الطاقة الذرية إلى كندا لهذا الغرض.

٢٤ / ٨/ ١٩٦٢ قرر مجلس الوزراء الموافقة على شراء طائرتين نفاثتين من نــوع بوينك. وفتح خطوط جديدة بين بغداد والجزائر وطوكيــو والولايــات المتحدة والأقطار الاسكندنافية.

٢٥ /٨/ ١٩٦٢ قرر العراق تأليف لجنة لدراسة التقرير المقدم من مديرية المشاريع والبحوث في المصرف الصناعي والخاص بتطبيق مشروع المقاطعـات الصناعية في العراق وكان مدير المشاريع قد قدم تقريرا بعد عودتــه من الهند حيث مثل الجمهوريــة العراقيــة فــي مؤتمــر المصــارف الصناعية في نيسان الماضي والذي عقد في بومبي.

قرر مجلس التخطيط الاقتصادي الموافقة علــى مشــروع اتفاقيــة تصميم بناية وزارة الخارجية العراقية بعد أجراء التعديلات المقتضيــة عليها وتخويل وزارة الأشغال والإسكان صلاحية التعــاقد والصــرف وتعقيب وإنجاز العمل بدقة وسرعة وقد اختير القسم الجنوبــي مــن المركز الحكومي المقرر إنشاؤه في كرادة مريم لموقــع بنايــة وزارة الخارجية لوقوعه في موضع مركزي يسهل الوصول إليه عن طريــق

الشارع العام المؤدي إلى القصر الجمهوري والطريق المتقاطع مع شارع ١٤ تموز والممتد باتجاه جسر ١٤تموز.

في الساعة الحادية عشرة والنصف من مساء يوم ١٩٦٢/٨/٢٥ استقبل عبد الكريم قاسم في ديوانه الرسمي في وزارة الدفاع القائم بالأعمال السوفيتي في بغداد وسكرتير الشؤون الاقتصادية في السفارة في مقابلة ودية تناولت التعاون الاقتصادي المستمر والعلاقات الطيبة بين البلدين وقد استغرقت المقابلة اكثر من ساعة ونصف الساعة.

٢٥/ ٨/ ١٩٦٢ تم في وزارة التجارة تكليف لجنة من ادكار سركيس مدير شركة النقل البحري العراقية وإسماعيل مصطفى رجب المدير المفوض لشركة إعادة التأمين العراقية لدراسة قانون شركة النقل البحري العراقية ونظامها الداخلي واقتراح التعديلات الواجب إدخالها إليهما ليصبحا ملائمين للظروف القائمة ووضع الشركة الحالي.

٣٠/ ٨/ ١٩٦٢ غادر بغداد وفد عسكري إلى موسكو برئاسة اللواء الركن علي غالب عزيز معاون رئيس أركان الجيش لحضور المناورات العسكرية للقوات السوفيتية. وقد استقبل عبد الكريم قاسم الوفد قبل ان يغادر إلى موسكو، وحمله تحياته إلى الشعب والجيش السوفيتي.

٢/ ١٠/ ١٩٦٢ حذر عبد الكريم قاسم المستعمرين الأمريكان والبريطانيين من مغبة الإيغال بالجريمة والأعمال الإجرامية وبالدس والتفرقة بين الناس وإيقاع الأذى بهم.

تم عقد اتفاقيات جوية بين العراق وتونس والجزائر والمغرب.

٣/ ١٠/ ١٩٦٢ كان وفد عراقي قد غادر إلى دمشق لإجراء مباحثات بشأن مياه الفرات وطرائق استغلالها وقد استمرت المباحثات مع الجهات المسؤولة في الجمهورية السورية مدة أطول من مدة الإيفاد الممنوحة للوفد فأصدر مجلس الوزارة قراره هذا اليوم بتمديد مدة إيفاد الوفد. هذا وقد بلغت قيمة استيرادات العراق من سورية في شهر آب الماضي اكثر من نصف مليون دينار.

قررت وزارة الإرشاد نشر جميع الاطروحات التي نال بها الطلاب العراقيون شهادة الدكتوراه على نفقتها.

تقرر إنشاء أول حديقة حيوانات في الجمهورية العراقية بمتنزه السك وكانت الحديقة في بداية أمرها تحتوي على مئة نوع من الحيوانات.

٤/ ١٠/ ١٩٦٢ تقرر إنشاء بحيرة واسعة قرب قناة الجيش لتكون متنزها للعوائل وإقامة معارض للزهور تحيط بالبحيرة المذكورة.

قرر مجلس الوزراء الموافقة المبدئية على إسهام الجمهورية العراقية في اجتماع المجمع المسكوني المزمع عقده في الحادي عشر من هذا الشهر بناء على دعوة مقدمة من الفاتيكان.

عكف عبد الكريم قاسم على دراسة قضايا الموقوفين وتدقيقها وطلب إلى مدير الأمن تقديم أسماء جميع الموقوفين.

تجاوبا مع الفلسطينيين المقيمين في العراق أمر عبد الكريم قاسم بتأليف لجنة لدراسة أحوالهم والترفيه عنهم.

١٠/ ١٠/ ١٩٦٢ وافق مجلس الوزراء على تبرع الجمهورية العراقية بمبلغ ٤٥٠٠ دينار للإسهام مع الدول الإسلامية في بناء مسجد يقام في معرض نيويورك الدولي.

قرر العراق الاعتراف بالنظام الجديد في اليمن

١٥/ ١٠/ ١٩٦٢ قابل السفير العراقي في دمشق رئيس الوزراء السوري خالد العظم ونقل إليه رسالة من عبد الكريم قاسم.

١٧/ ١٠/ ١٩٦٢ وافق مجلس الوزراء على الإسهام في تكاليف تأسيس جامعة إسلامية في كراجي.

١٨/ ١٠/ ١٩٦٢ المجاهدة الجزائرية جميلة بوحيرد تصل إلى بغداد واستقبلها عبد الكريم قاسم يوم ٢٠/ ١٠.

٢٢/ ١٠/ ١٩٦٢ شحن ٢٥ ألف كتاب من كتب الصفوف الأولى والثانية الابتدائية إلى الجزائر.

٢٩/ ١٠/ ١٩٦٢ وزارة الأشغال والإسكان تحذر من بيع أو شراء القطع الموزعة على أصحاب الصرائف.

وافق مجلس الوزراء على إعارة خدمات الدكتـــور عبـــد الصـــاحب العلوان الأستاذ في كلية الزراعة للعمل في ليبيا على حساب منظمـــة الغذاء والزراعة التابعة للأمم المتحدة للعمـــل كخبـــير فـــي أنظمـــة الأراضي والإصلاح الزراعي لمدة سنتين وكان مجلس الجامعـــة (ب) قد وافق على هذه الإعارة بجلسته الأولى المنعقدة بتـــاريخ ٢٤/ ١٠/ ١٩٦٢ وقدم الموما إليه موافقة خطية على إعـــارة خدماتـــه وعلـــى استقطاع التوقيفات التقاعدية من بصورة مضاعفة.

٥/ ١١/ ١٩٦٢ العراق يقاطع اجتماعات جامعة الدول العربية بسبب موقفـــها غـــير الودي من قضية الكويت.

٥/ ١١/ ١٩٦٢ وافق مجلس الوزراء على إيفاد بدر شاكر السياب رئيس الملاحظين في مصلحة الموانئ العراقية إلى المملكة المتحـــدة للتمتـــع بزمالـــة المنظمة العالمية لحرية الثقافة لدراسة اللغة والآداب الإنكليزيـــة فـــي جامعة درهام.

قررت الحكومة العراقية عدم الاشتراك في اللجنة الدائمـــة لخـــبراء المواصلات النقل المائي التابعة لجامعة الدول العربية وكان العراق قـد قاطع اجتماعات مجلس الجامعة العربية بعد أحداث قضية الكويت.

٧/ ١١/ ١٩٦٢ وصول مبعوث لبناني إلى بغداد كانت مهمته تستهدف تنقية الأجواء بين العراق ولبنان والعراق متمسك بموقفه من الأقطار التي اعـــترفت (بالكويت).

١٣/ ١١/ ١٩٦٢ وافقت وزارة المعارف على طلب مؤسســـة كولبنكيـــان الموافقـــة دعوة عبد المطلب عبد الرحمن مدير التبـــادل الثقـــافي فـــي ديـــوان الوزارة للسفر إلى لشبونة (مقر المؤسسة) للتباحث مع المســـؤولين بالمؤسسة المذكورة في أمور طلبـــة الجمهوريـــة العراقيـــة الذيـــن يدرسون على نفقة المؤسسة في كل من الولايات المتحدة الأمريكيـــة والمملكة المتحدة في ما يخص مدد دراســـتهم وفـــروع تخصصـــهم وشؤونهم العامة إضافة إلى ذلك شؤون الزمالات الممنوحة والمنـــح الدراسية والفنية والثقافية. وقد جاءت تلبية هـــذه الدعـــوة لإتاحـــة الفرصة للسيد عبد المطلب عبد الرحمن الوقوف على قضايا الطلبـــة

العراقيين بصورة خاصة والتباحث بشأن الأمور الأخرى مع المسؤولين في المنطقة مباشرة ولذلك حصلت الموافقة على إيفاده لمدة أسبوعين عدا أيام السفر على ان لا تتحمل الخزينة أية نفقات بسبب هذا الإيفاد عدا راتبه ومخصصات غلاء المعيشة.

١٧/ ١١/ ١٩٦٢ إجراء دراسة شاملة عن تزايد عدد السكان في العراق وتوقع وصول العدد عام ١٩٨٥ إلى ١٣ مليون نسمة.

٢١/ ١١/ ١٩٦٢ وصول وفد يماني برئاسة عبد الرحمن الارياني.

١٠/ ١٢/ ١٩٦٢ وافقت وزارة الأشغال والإسكان على طلب السيد ناصر حسين الجنابي الذي يذكر ان مقاولة إنشاء مستشفى الولادة في الكرخ قد رست بعهدته بتاريخ ١٦/ ٤/ ١٩٦٠ يوم لم تكن له علاقة رسمية بالحكومة آنذاك.

وحيث أنه اصبح الآن موظفا لا يمكن الجمع بين عمله الرسمي وعمله كمقاول لهذا يطلب توجيه كل ماله علاقة بالمقاولة المذكورة باسم شركة الجنابي للتجارة والإنشاءات ذ. م. م. لتلافي الإشكال الناجم عن هذه الحالة التي لم تكن قائمة وقت إبرام العقد وان جميع الالتزامات الملقاة على عاتقه بموجب المقاولة ستبقى نافذة المفعول بحق الشركة التي أيدت بكتابها المرقم ١٥١ والمؤرخ في ١٩/ ٧/ ١٩٦٢ محتويات كتاب السيد ناصر انف الذكر وتضامنها معه في تنفيذ الالتزامات والشروط الوارد ذكرها في مقاولة العمل وترى الوزارة ان لا مانع لديها من قبول طلب المقاول ولا سيما وان الجهة المشرفة على العمل لم تتغير. علما بان وزارة الصحة لم تؤيد تحويل المقاولة لأن بناء المستشفى على وشك الانتهاء وسيتم تسلمه يوم ١/ ١/ ١٩٦٣ وأيدت وزارة المالية ما جاء في كتاب وزارة الصحة ولا ترى ما يدعو إلى تحويل المقاولة من عهدة ناصر الجنابي إلى شركة الجنابي.

وبعد مداولة مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة يوم ١٠/ ١٠/ ١٩٦٢ وبالنظر لما جاء في كتاب وزارة الاشتغال والإسكان المشار إليه أعلاه الذي يضمن مصلحة الدولة ويزيل الملابسات وان ارتباط

التعامل مع شركة في ما يتعلق باستمرار تنفيذ بنـود المقاولـة هـو اضمن من بقائها بعهدة فرد واحد لهذا حصلت الموافقة علـى جعـل المقاولة موضوعة البحث بعهدة شركة الجنابي للتجارة والإنشـاءات العامة على ان تقوم وزارة الأشغال والإسكان باتخاذ التدابـير لتنفيـذ ذلك بما يضمن مصلحة الدولة ويزيل الالتباس.

١٠/ ١٢/ ١٩٦٢ وافق مجلس الوزراء على إحداث ناحية باسم (ناحية الضلوعيـة) يكون مركزها في المقاطعة المرقمة (٢٥) الضلوعية ترتبط بقضـاء سامراء في لواء بغداد بناء على مقتضيات المصلحة الإدارية ولسـعة قضاء سامراء وبناء على اقتراح من وزارة الداخلية.

١٠/ ١٢/ ١٩٦٢ قرر مجلس الوزراء إعادة العلاقات مع فرنسـا بعـد ان غـيرت موقفها من القضايا العربية وأقرت باستقلال الجزائر.

٢٤/ ١٢/ ١٩٦٢ رحبت فرنسا بإقدام العراق على إعادة العلاقات الدبلوماسية معـها وأعلن ان مباحثات عراقية فرنسية ستجري قريبا بيـن المسـؤولين العراقيين والفرنسيين.

خلال سنة ١٩٦١/ ١٩٦٢ رفع التمثيل الدبلوماسي للعراق إلى درجة سـفارة مـع هولندا وسويسرا وليبيا وبورما والنمسا واليونان كما جرى الاتفـاق على تبادل التمثيل الدبلوماسي بدرجة سفارة مـع منغوليـا الشـعبية والبرازيل.

المحتويات